المملكة العربية السعودية
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
شعبة اللغويات

شرح شذور الذهب

تأليف

العلامة محمد بن عبد المنعم الجوجري الشافعي

٨٢١ - ٨٨٩ هـ

دراسة وتحقيق

نواف بن جزاء الحارثي

بحث مقدم لنيل درجة العالمية «الماجستير»

بإشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم
الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

١٤١٣هـ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحي القيوم، الذي جعل علم النحو مفتاحا للعلوم وجعل العربية لغة كتابه العظيم ودينه القويم.

والصلاة والسلام على خير الرسل أجمعين وأفصح من نطق بالضاد من العالمين.

وبعد، فإن الله قد حفظ لنا اللغة العربية بحفظه للقرآن العظيم وهيأ لذلك أسبابا، منها اهتمام العلماء بعلم النحو الذي هو عماد العربية فألفوا فيه مصنفات بالغة الأهمية، منذ عصر التأليف وإلى عصرنا الحاضر، كان هدفها الأسمى هو الحفاظ على لغة القرآن العظيم.

وكانت تصانيفهم مختلفة المنهاج بين تصنيف مستقل وشرح مسهب وآخر مختصر.

ومن بين هذه المؤلفات كتاب «شرح شذور الذهب» لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفى سنة (٨٨٩)هـ. وهو شرح موسع على كتاب «شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري.

ويرجع اختياري لهذا الكتاب، موضوعا لرسالة الماجستير لأهمية البالغة - في نظري - والتي تكمن في الأمور التالية :

الأول : أن هذا الكتاب هو أول وأقدم شرح كامل لشذور الذهب يصل إلينا بعد شرح مؤلفه «ابن هشام»، وهذه ميزة خاصة به.

الثاني : أن شخصية «الجوجري» لم تدرس من قبل مطلقا، ولم يخرج له أي كتاب من كتبه.

وبهذا تكون دراستي هذه، أول دراسة علمية مفصلة وشاملة عن حياة «الجوجري» وآثاره العلمية.

الثالث : أن هذه الكتاب - شرح شذور الذهب - أحد كتب التراث التي يحرص طلاب العلم على اقتنائها، فأحببت أن أسهم في هذا المجال بإحياء أحد هذه الكتب ونشره بين طلاب المعرفة، لما يحتوي عليه من ثروة علمية كبيرة، ولاسيما أن هذا الكتاب شرح لشذور الذهب، وشروح شذور الذهب لم يطبع منها إلى الآن إلا شرح «ابن هشام» نفسه على الشذور.

وقد استقام هذا البحث على قسمين :

قسم الدراسة، وقسم التحقيق.

القسم الأول : قسم الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول : ابن هشام الأنصاري وكتابه «شذور الذهب».

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بابن هشام وما يتعلق بحياته العلمية .

المبحث الثاني : كتاب شذور الذهب وقيمته العلمية.

الفصل الثاني : الجوجري وحياته العلمية.

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التعريف بالجوجري.

وتحته ثمانية مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه وشهرته.

المطلب الثاني : مولده ونشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث : ثقافته ومكانته العلمية ووظائفه.

المطلب الرابع : أخلاقه ومناقبه وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس : مذهبه الفقهي والنحوي.

المطلب السادس : شيوخه وتلاميذه.

المطلب السابع : مؤلفاته وآثاره العلمية.

المطلب الثامن : وفاته.

المبحث الثاني : دراسة كتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري وتحته ثمانية مطالب :

المطلب الأول : موضوع الكتاب وعنوانه.

المطلب الثاني : توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الثالث : منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع : مصادر الجوجري في هذا الكتاب.

المطلب الخامس : شواهد الكتاب.

المطلب السادس : نقد الكتاب.

المطلب السابع : موازنة بين شرح شذور الذهب للجوجري وشرح شذور الذهب لابن هشام.

المطلب الثامن : أثره فيمن بعده.

القسم الثاني : قسم التحقيق، وفيه :

أ - وصف النسخ الخطية.

ب - المنهج المتبع في التحقيق.

جـ - النص المحقق.

د - الفهارس الفنية للكتاب.

وفي الختام أرى لزاما عليّ أن أتقدم بالشكر للعاملين على هذه الجامعة المباركة، وعلى رأسهم معالي الرئيس الموقر وجميع القائمين على قسم الدراسات

العليا وكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، وفي مقدمتهم فضيلة عميد الكلية.

كما أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان لفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، فقد منحني الكثير من جهده ووقته، و شملني بعلمه الوافر وأدبه الجم، وقد شهد له بذلك تلاميذه وزملاؤه. فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر ، كذلك سائر أساتذي وزملائي الكرام، وكل من أسدى لي معروفا أو عونا في إنجاز هذا العمل المبارك.

وأخيرا أسأل الله - عزّوجل - أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله أولا وآخرا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين.

الباحث

نواف بن جزاء الحارثي

المدينة النبوية

القسم الأول

قسم الدراسة

وفيه فصلان :

الفصل الأول :

ابن هشام الأنصاري وكتابه «شذور الذهب»

الفصل الثاني :

الجوجري وكتابه «شرح شذور الذهب»

الفصل الأول

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

التعريف بابن هشام الأنصاري وما يتعلق بحياته العلمية

المبحث الثاني :

كتاب شذور الذهب وقيمته العلمية

المبحث الأول

(التعريف بابن هشام ومايتعلق بحياته العلمية بإيجاز)

هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري الخزرجي، الحنبلي.[1]

ولد في القاهرة في شهر ذي القعدة سنة ٧٠٨هـ، وتلقى فيها أنواع العلوم على أكابر الشيوخ في ذلك العصر، فمن مشايخه الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل وتقي الدين السبكي وتاج الدين الفاكهاني ومحمد بن إبراهيم بن جماعة وشمس الدين بن السراج وأبو حيان الأندلسي.

وقد اشتهر ابن هشام بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق وشهد له كثير من العلماء بسعة العلم ودقة التصنيف وبراعة التأليف مع التحقيق لكل مسألة يتعرض لها.

أخذ عنه العلم تلامذة كثيرون منهم إبراهيم الأميوطي ونور الدين النابلسي وابن الفرات وناصر الدين النويري وعبد الله بن مفلح المقدسي.

وله مؤلفات كثيرة سيأتي ذكرها فيما بعد.

وقد وافته منيته في شهر ذي القعدة سنة ٧٦١هـ بالقاهرة، بعد عمرٍ بَلَغَ ثلاثا وخمسين سنة، رحمه الله.

(١) تنظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤١٥/٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢ وشذرات الذهب ١٩١/٦ والبدر الطالع ٤٠٠/١ وهدية العارفين ٤٦٥/١ والأعلام ١٤٧/٤ ومعجم المؤلفين ١٦٣/٦. وقد اختصرت ترجمته نظرا لكثرة الدراسات التي كتبت حوله.
منها كتاب (ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي للدكتور على فودة نيل) و(المدرسة النحوية في مصر والشام) للدكتور عبد العال سالم مكرم ٣٥٢ - ٤٣٩.

تراثه العلمي :

خلّف ابن هشام ثروة علمية كبيرة من المؤلفات والشروح التي تدل على علو كعبه في مجال التأليف والتحقيق.

وفيما يلي ذكر لمؤلفاته مرتبةً حسب الترتيب الأبجدي، مقتصرا على ما ثبتت نسبته لابن هشام. وهي كما يلي :

١ – اعتراض الشرط على الشرط

وهي رسالة صغيرة حول هذا الموضوع، وقد نقلها السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر[١].

وقام بتحقيق الرسالة د/عبد الفتاح الحمّوز، ونشرها سنة ١٤٠٦هـ.

٢ – الإعراب عن قواعد الإعراب

وهو كتاب يتحدث عن الجملة وشبه الجملة بأحكامهما المختلفة وقد طبع الكتاب أكثر من مرة[٢].

وقام بتحقيقه د/ رشيد العبيدي ونشره في بيروت سنة ١٩٧٠م ثم نشر مرة أخرى في الرياض ١٩٨١م بتحقيق د/على فودة نيل.

٣ – إعراب «لا إله إلا الله»

وهي رسالة صغيرة تقع مخطوطة في اثنتي عشرة صفحة في مكتبة عارف حكمت ضمن مجموع برقم ٢٨٨.

وقد حققها الدكتور حسن الشاعر ونشرها في مجلة الجامعة الإسلامية في العددين ٨١ - و٨٢، سنة ١٤٠٩هـ.

(١) الأشباه والنظائر ١٠٧/٧.

(٢) ينظر : (ابن هشام الأنصاري للدكتور على فودة) ص ٢٣.

٤ – إعراب «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا».

وقد أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [١]

٥ – إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل

وهي رسالة وضعها المصنف ردا على اعتراض ورد إليه لذكره أمثله في التصريف. وهي تتعلق بالأبنية.

وقد نشر الرسالة د / هاشم طه شلاش في مجلة كلية الآداب ببغداد العدد السادس عشر.

٦ – أنت أعْلَمُ وَمَالُك

وهي رسالة صغيرة أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٢].

٧ – الألغاز النحوية

وهي رسالة صغيرة في أبيات من الشعر مصعبة المباني مغمضة المعاني وقد ألغز قائلها إعرابها.

وقد طبع الكتاب مع حاشية الغزي عليه [٣]

ثم طبع مفردا بتحقيق أسعد خضير في دمشق سنة ١٣٩٣هـ.

٨ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

وهو كتاب مشهور متداول.

٩ – التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل

وهو كتاب كبير يقع في عدة مجلدات [٤].

١٠ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد

(١) الأشباه والنظائر ٨٤/٧.

(٢) الأشبه والنظائر ٦٨/٧.

(٣) انظر (ابن هشام الأنصاري للدكتور على فودة) ص ١٨٧.

(٤) بغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب ١٩٢/٦ والبدر الطالع ٤٠١/١.

وهو شرح شواهد ابن الناظم على الألفية، ولكنه لم يتمه، وقد نشره محققا د/عباس الصالحي في بيروت ١٤٠٦هـ.

١١- التذكرة في العربية

نسب هذا الكتاب لابن هشام أكثر من ترجموا له وذكروا أنه يقع في خمسة عشر مجلدا [١].

١٢ - توجيه النصب في إعراب «فضلاً»، و«خلافاً»، و«أيضاً»، و«هلم جرّا».

وهي رسالة صغيرة في توجيه النصب في ألفاظ مشهورة استعملها الناس قديما وحديثا.

وقد قام بتحقيق الرسالة د / حسن موسى الشاعر، وصدرت طبعته الأولى في عمّان سنة ١٤٠٤هـ.

١٣- الجامع الصغير في النحو

نشر الكتاب مرتين الأولى بتحقيق محمد شريف الزبيق في دمشق سنة ١٣٨٨هـ والثانية في القاهرة بتحقيق د / أحمد الهرميل سنة ١٤٠٠هـ.

١٤ - حواش على الألفية [٢]

ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٨٧- نحو تيمور) [٣].

١٥ - حواشي التسهيل

ذكره السيوطي والشيخ خالد الأزهري [٤]، وكذلك ذكرها الشمني [٥] عند حديثه عن (قط).

قال الشيخ خالد في التصريح ١٢٨/١ : « قاله الموضح في حاشيته على التسهيل، ومن خطه نقلت». وهذا يدل دلالة قاطعة على نسبة الكتاب لابن

(١) الدرر الكامنة ٤١٦/٢ وبغية الوعاة ٦٩/٢ والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٢) بغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٣) مقدمة نزهة الطرف لابن هشام تحقيق د/هريدي ص ٣١.

(٤) بغية الوعاة ٦٩/٢ والتصريح ١٢٥/١ - ١٢٨.

(٥) المنصف من الكلام ١١/٢.

هشام، وإن كان مفقودا.

١٦ - رسالة في الأسماء (أسماء خيل السباق)

تقع الرسالة في ثماني ورقات ضمن المخطوط رقم (٥٤٥) مجاميع بدار الكتب المصرية [١].

١٧ - رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم

ومنها نسخة بمكتبة برلين برقم (٦٨٨٤) [٢].

١٨ - رسالة في الشروط التي يتحقق بها التنازع

وقد أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٣].

١٩ - رسالة في الكلام على «إنما».

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٤].

٢٠ - رسالة في قول السهيلي «أول ما أقول إني أحمد الله» بكسر همزة «إن» وأشار د/أحمد عبد المجيد هريدي إلى أنها تقع في ورقتين بالمخطوط (١٠٢) مجاميع تيمور [٥].

٢١ - رسالة في قوله تعالى: لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله

أشار د/هريدي إلى أنها تقع في ورقتين ضمن المخطوط رقم ١٠٢ مجاميع تيمور [٦].

(١) مقدمة «نزهة الطرف» لابن هشام تحقيق د/هريدي ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨.

(٣) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٥٢ - ٢٦٢.

(٤) الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤١ - ٢٤٧.

(٥) مقدمة نزهة الطرف لابن هشام ص ٣٧.

(٦) المرجع السابق.

٢٢ – رسالة في «كاد» وأخواتها

لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٩٧ نحو [١].

٢٣ – رسالة في معاني حروف الجر

لها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٩٦ نحو [٢].

٢٤ – رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة [٣].

٢٥ – شذور الذهب، وهو مطبوع وسيأتي الكلام عليه.

٢٦ – شرح التسهيل

ذكره ابن حجر والسيوطي وابن العماد الحنبلي والشوكاني [٤] وذكروا أنه لم يتمه.

٢٧ – شرح شذور الذهب

وهو شرح لمتن الشذور السابق، وقد نشره الشيخ محي الدين عبد الحميد بالقاهرة.

٢٨ – شرح قصيدة بانت سعاد

وقد طبع الكتاب عدة مرات [٥]، وكان آخرها بتحقيق د/محمود أبو ناجي في دمشق سنة ١٩٨٢م.

٢٩ – شرح قطر الندى وبل الصدى

وهو شرح لكتابه قطر الندى، وقد نشره الشيخ محي الدين عبد الحميد.

(١) مقدمة شرح اللمحة البدرية تحقيق د/هادي نهر ١/٨٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الدرر الكامنة ٢/٤١٦ وبغية الوعاة ٢/٦٩ وشذرات الذهب ٦/١٩٢.

(٤) الدرر الكامنة ٢/٤١٦ وبغية الوعاة ٢/٦٩ وشذرات الذهب ٦/١٩٢ والبدر الطالع ١/٤٠١.

(٥) ينظر في ذلك (ابن هشام الأنصاري د/على فودة) ص ١٦٣.

٣٠ - شرح اللمحة البدرية لأبي حيان

وقد حقق الكتاب مرتين، الأولى في بغداد سنة ١٩٧٧م بتحقيق د/هادي نهر والثانية في القاهرة سنة ١٤٠٥هـ بتحقيق د/صلاح روّاي، وهي أفضل من الأولى.

٣١ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، في مجلدين

نسبه له ابن حجر والسيوطي وابن العماد والشوكاني [١]

٣٢ - فوح الشذا بمسألة كذا

وقد نشر الرسالة د/أحمد مطلوب ببغداد سنة ١٩٦٣م كما حققتها أيضا د/سهير محمد خليفة بالقاهرة سنة ١٩٨٨م.

٣٣ - قطر الندى وبل الصدى

وهي مقدمة صغيرة في النحو، وقد شرحها ابن هشام كما سبق.

٣٤ - المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية

وهي رسالة صغيرة قام بتحقيقها د/مازن المبارك في دمشق سنة ١٤٠٨هـ.

٣٥ - المسائل السفرية

وهي أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، وقد حققها د/علي حسين البواب في الرياض ١٤٠٢هـ.

٣٦ - مسألة في إعراب «خير» في قول جابر «كان يكفي من هو أوفى منك شعرا وخير منك»

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٢].

٣٧ - مسألة في الاختلاف في قول القائل : «كأنك بالدنيا لم تكن

(١) الدرر الكامنة ٤١٦/٢ وبغية الوعاة ٦٩/٢ وشذرات الذهب ١٩٢/٦ والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٩٣/٧.

وبالآخرة لم تزل»

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [١].

٣٨ – مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٢].

ومنه نسخة بمكتبة خسرو باشا بتركيا [٣].

٣٩ – مسألة في تعدد ما بعد «إلا» على ثلاثة أقسام

ومنه نسخة بمكتبة خسرو باشا بتركيا [٤].

٤٠ – مسألة في تصغير ووزن «يحيى»

أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر [٥].

٤١ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

وهو أشهر كتب ابن هشام وأعظمها، وقد طبع عدة طبعات آخرها نشرة الشيخ محي الدين عبد الحميد بالقاهرة ثم حققه د / مازن المبارك وعلى حمد الله في دمشق سنة ١٩٦٤م.

٤٢ – الموارد إلى عين القواعد

وهو اختصار لكتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب» ويسمى أيضا النكت المختصرة من قواعد الإعراب، والقواعد الصغرى وهي رسالة صغيرة، وقد نشرها حسن إسماعيل مروة تحت اسم (القواعد الصغرى) في ضمن كتابه (من رسائل ابن هشام النحوية).

(١) الأشباه والنظائر ٥٨/٧.

(٢) الأشباه والنظائر ٤٢/٧.

(٣) تنظر مقدمة المسائل السفرية تحقيق د/الضامن ص ٦.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الأشباه والنظائر ٢٦٦/٤.

٤٣ – موقد الأذهان وموقظ الوسنان

وهو ألغاز نحوية وأدبية، وقد طبعت عدة طبعات

وقام د/علي فودة نيل بتحقيقها ونشرها في مجلة كلية الآداب بالرياض سنة ١٩٨٠م كما نشرها حسن إسماعيل مروة في ضمن كتابه (رسائل ابن هشام النحوية).

٤٤ – نزهة الطرف في علم الصرف

وقد ذكره السيوطي في كتابه (النكت على الكافية والخلاصة وشذور الذهب ونزهة الطرف) ونقل منه نصوصا[١]

وذكره أيضا ابن حميد المكي في كتابه «السحب الوابلة»[٢]

وقد قام د/أحمد عبد المجيد هريدي بتحقيقه تحقيقا علميا ونشره سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

وقد أنكر نسبته إليه بعض المحققين، بناء على أن المعروف أن هذا الكتاب للميداني[٣].

وقد نشر كتاب الميداني أيضا وتصفحت الكتابين فاتضح لي أن بينهما فوارق جوهرية.

قال د/السيد عبد المقصود : «تأكد لي بما لايدع مجالا للشك أن ما نقله السيوطي في النكت عن كتاب ابن هشام «نزهة الطرف» بعيد كل البعد عن «نزهة الطرف» للميداني»[٤].

(١) تنظر مقدمة نزهة الطرف للميداني بتحقيق د/السيد عبد المقصود ص ٤.

(٢) السحب الوابلة لابن حميد ص ٢٧١.

(٣) ينظر (ابن هشام الأنصاري للدكتور على فودة نيل) ص٣٥٠.

(٤) مقدمة نزهة الطرف للميداني تحقيق د/السيد عبد المقصود ص ٥.

المبحث الثاني

«كتاب شذور الذهب وقيمته العلمية»

«شذور الذهب» لابن هشام من كتب النحو المختصرة وهو - على اختصاره - جامع لغالب أبواب النحو.

منهجه:

سار ابن هشام في تبويبه لكتاب شذور الذهب على طريقة مختلفة عما ألف في كتب النحو المعروفة في بعض المواضع وقد بنى كتابه على مقدمة وأربعة عشر بابا مشتملة على بعض الفصول.

أولاً: المقدمة.

وقد عرّف فيها الكلمة وأنواعها وعلامة كل نوع، ثم ذكر تعريف الكلام وأقسامه.

ثانيا: الأبواب.

الباب الأول عن الإعراب وأنواعه وعلاماته الأصلية ثم العلامات الفرعية بأبوابها المختلفة.

ثم ذكر فصلا في الإعراب التقديري.

الباب الثاني في البناء عرف فيه البناء وذكر أنواع المبنيات وقسمها تقسيما جديدا لم يسبق إليه.

قال السيوطي في كتابه المطالع السعيدة [1] : «قسّم ابن هشام في الشذور المبني تقسيما غريبا لم يسبق إليه، وجعله على أقسام وقد تبعته على ذلك».

(١) المطالع السعيدة في ضمن الفرائد الجديدة ١/٥٥.

فقد قسم علامات البناء ثمانية أقسام، جعلها أبوابا

الأول : ما لزم البناء على السكون.

الثـاني : ما لزم البناء على السكون أو نائبه.

الثـالث : ما لزم البناء على الفتح.

الرابـع : ما لزم البناء على الفتح أونائبه.

الخـامس : ما لزم البناء على الكسر.

السـادس : ما لزم البناء على الضم.

السـابع : ما لزم البناء على الضم أو نائبه.

الثـامن : ما ليس له قاعدة مستقرة.

ثم عقد بابا ذكر فيه النكرة والمعرفة ثم أقسام المعرفة.

وبعد ذلك ذكر «المُعْرَبَات» وقسَّمها تقسيماً حاصراً فبدأ أولا بالمرفوعات من الأسماء والأفعال وهي عشرة أنواع. ثم ذكر المنصوبات من الأسماء والأفعال وهي خمسة، ثم ذكر المجرورات، وجعلها ثلاثة أقسام، ثم ذكر المجزومات، وأنواع الجوازم.

وبعد أن انتهى من ذلك ذكر العوامل من الأفعال والأسماء المشبهة لها، وفي باب عمل الفعل ذكر مبحثا بديعا في تقسيم الفعل بحسب المفعول به فجعله بحسب ذلك سبعة أنواع :

النوع الأول : ما لايتعدى إلى المفعول أصلا، وهو اللازم وذكر له سبع علامات.

النوع الثاني : ما يتعدى إلى مفعول واحد دائما بحرف الجر نحو «غَضِب» و«مرّ».

النوع الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد دائما بنفسه كأفعال الحواس.

النوع الرابع : مايتعدى إلى مفعول واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو «شَكَر» و «نَصَحَ» و«قَصَدَ».

النوع الخامس : مايتعدى لمفعول واحد تارة بنفسه ولايتعدى إليه أخرى لابنفسه ولابالجار، نحو «فَغَرَ» و «شَحَا».

النوع السادس : مايتعدى إلى اثنين، وجعله قسمين:

الأول : ما يتعـدى لمفعولين تارة ولايتعدى إليهما تارة أخرى، نحو : «نَقَصَ».

الثاني : ما يتعدى إليهما دائما، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : ما ثاني مفعوليه كمفعول «شكر» وهي عشرة أفعال.

الثاني : ما أول مفعوليه فاعل في المعنى، نحو «أَعْطَى» و «كَسَا».

الثالث : ما أول مفعوليه وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو أفعال القلوب.

النوع السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهي سبعة أفعال، هي «أَعْلَمَ» و«أَرَى» وما ضُمِّن معناهما.

بعد ذلك عقد بابا للأسماء العاملة عمل الفعل، وعددها عشرة أسماء.

ثم ذكر باب التنازع، ثم باب الاشتغال

وعقب ذلك بذكر التوابع، وأقسامها الخمسة ثم بيَّن أحكام تابع المنادى.

بعد ذلك عقد بابا بيَّن فيه «موانع الصرف».

ثم ختم كتابه بباب العدد وكنايات العدد.

أما بالنسبة لشواهد «شذور الذهب» فإنه كان يستشهد بالآيات القرآنية وأشعار العرب المحتج بشعرهم.

وقد بلغت الشواهد الشعرية عنده سبعة عشر بيتا.

أهم الشروح والحواشي على «شذور الذهب» :

شذور الذهب من أهم المختصرات النحوية التي جمعت غالب أبواب النحو ولكونه مختصرا كان بحاجة إلى شرح وتوضيح، لذلك كثرت حوله الشروح والحواشي والتقريرات، وكذلك كثرت الشروح حول شواهده.

وقد بلغت شروح شذور الذهب التي وصلت إلينا عشرة شروحات، وبلغت الحواشي على شرح الشذور لابن هشام تسع حواشٍ .

وفيمايلي ذكر لأهم شروح هذا الكتاب :

١ - شرح شذور الذهب لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ.

٢ - شرح الصدور لشرح زوائد الشذور لمحمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة ٨٣١هـ.[١]

وقد نسبه حاجي خليفة[٢] لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي المتوفى سنة ٨٣٦هـ.

وهذا الكتاب جعله مؤلفه خاصا بشرح الكلمات أو الجمل التي ذكرت في «شذور الذهب» ولم يشرحها ابن هشام في شرحه على الشذور.

قال في مقدمته[٣] : «لما كان كتاب شذور الذهب للعلامة أستاذ المتأخرين جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري مختصرا جَمَع مبسوطات في العربية وأنموذجا لمفصّل قواعدها الكلية، وقد شرحه مصنفه رحمه الله بشرح كمّل به مقاصده وسهّل به موارده، غير أنّ في المتن جُمَلاً خلا الشرح من إيضاحها، وقد حَلِي المتن بأوضاحها، كان الشيخ، رحمه الله زاد بعضها بعد أن تم هذا الشرح

(١) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٨٠/٧ والأعلام ١٨٨/٦ .

(٢) كشف الظنون ١٠٢٩/٢ .

(٣) شرح الصدور لشرح زوائد الشذور [الورقة الأولى] .

واشتهر، وترك بعضها إما لوضوحها أو لغير ذلك مما يعتري البشر، جمعت هذه المواضع على الترتيب، شارحا لها على طريقة التسديد والتقريب ...»

ومنه نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٣٠٥).

٣ - السرور في شرح الشذور، لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحنفي المتوفى سنة ٨٣٦هـ.

ومنه نسخة مخطوطة بالقاهرة برقم (١١٦/٢) [١].

٤ - شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المصري، المتوفى سنة ٨٨٩هـ.

وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عليه بالتفصيل [٢].

٥ - بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب.

تأليف شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري المتوفَّى سنة ٩٢٦هـ.

ولهذا الشرح عدة نسخ، أشار لها بروكلمان [٣].

منها نسخة في «الظاهرية» بدمشق رقم (٦٧).

وله أيضا عدة نسخ بمكتبة الأزهر، منها نسخة برقم (٣٦٣) ٢٤٨١ [٤].

وقد حُقِّقَ الكتاب ودُرِسَ في رسالة علمية بالأزهر.

(١) بروكلمان ذيل ٢٠/٢.

(٢) تنظر دراسة الكتاب ص ٥٤.

(٣) بروكلمان ذيل ١٩/٢، ٣٠.

(٤) فهرس مكتبة الأزهر ١١٧/٤.

٦ - شفاء الصدور بشرح الشذور

تأليف عبد الملك بن جمال العصامي بن صدر الدين بن عصام الإسفرائيني المشهور بملا عصام، المتوفى سنة ١٠٣٧هـ.

وله نسخ في مواضع مختلفة، أشار إليها بروكلمان[١]، ومنه نسخة بمكتبة الأزهر برقم (١٧٨٨) ٢٧٣٧.[٢]

وأما الحواشي على شرح الشذور لابن هشام فكثيرة منها حاشية عبادة العدوي المتوفى سنة ١١٩٣هـ.

وقد طبعت هذه الحاشية بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٨هـ.

ومنها حاشية الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة المعروف بالدسوقي المالكي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ.

ولها نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر برقم (٣٣٢٥) ٤٣٠٦١[٣]

ومنها حاشية الأمير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المعروف بالأمير الكبير، المتوفى سنة ١٢٣٢هـ.

وقد طبعت هذه الحاشية مع شرح الشذور لابن هشام في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥٩هـ.

وهناك حواشٍ وتقريرات أخرى كثيرة على «شذور الذهب»[٤].

(١) بروكلمان ٢/٣٠، ١٩ ذيل.

(٢) ينظر فهرس مكتبة الأزهر ٤/٢٧٣.

(٣) ينظر فهرس مكتبة الأزهر ٤/١٥٨.

(٤) ينظر (ابن هشام الأنصاري للدكتور علي فودة نيل) ص ٩٠- ٩٢.

الفصل الثاني

وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

التعريف بالجوجري

المبحث الثاني :

دراسة كتاب «شرح شذور الذهب» لمحمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفى سنة (٨٨٩هـ)

المبحث الأول

(شمس الدين الجوجري وحياته العلمية)

وفيه ثمانية مطالب.

المطلب الأول : (اسمه ونسبه وشهرته).

هو محمد بن عبد المنعم بن محمد بن محمد بن عبد المنعم بن أبي الطاهر إسماعيل، شمس الدين بن نبيه الدين الجوجري، ثم القاهري، الشافعي[١].

كذا ساق نسبه السخاوي في الضوء اللامع[٢]. وتابعه على ذلك كل من ترجم للجوجري، بيد أن بعضهم اختصر نسبه، كالزركلي في الأعلام[٣]، حيث قال : «محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري».

أما كنيته فلم تذكر ذلك كتب التراجم، ولكني وجدت في مقدمة كتابه «شرح شذور الذهب» أنه يكنى بأبي عبد الله. حيث جاء فيها «قال الشيخ الإمام العالم العلامة فريد عصره ووحيد دهره أبو عبد الله شمس الدين محمد الشافعي الجوجري...».

أما شهرته فقد اشتهر في بلدته بابن نبيه الدين، واشتهر في غيرها بالجوجري نسبة إلى بلدته التي ولد فيها، كما سيأتي.

(١) مصادر ترجمته :
الضوء اللامع ١٢٣/٨ وبدائع الزهور في وقائع الدهور ص ٥٢٠ وشذرات الذهب ٣٤٨/٧ والبدر الطالع ٢٠٠/٢ وهدية العارفين ٢١٢/٢ وبروكلمان ١٢٠/٢ والأعلام للزركلي ٢٥١/٦ ومعجم المؤلفين ٢٦٠/١٠.

(٢) الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٣) الأعلام ٢٥١/٦.

وفي علم الرياضيات والفرائض أخذ عن ابن المجدي والبوتيجي[١].

وبهذا نعرف حرص الجوجري على التزوّد من العلوم، وأخذه من كل علم بطرف. حتى أثمرت هذه الدراسة عن ثقافة واسعة في شتى العلوم.

قال عنه العز الحنبلي: «إنه يعرف كل شيء في الدنيا[٢]».

المطلب الثالث: (ثقافته ومكانته العلمية ووظائفه).

نال الجوجري ثقافة واسعة، ولم يقتصر على فن معين. وبرع في العلوم الشرعية واللغوية.

وقد أذن له مشايخه بالإقراء والإفتاء، وتصدَّى لذلك قديما في حياة كثير من مشايخه، حتى كان شيخه «جلال الدين المحلّي» يرسل له الفضلاء للقراءة عليه في تصانيفه وغيرها.

ونوّه كثير من شيوخه بفضله وعلمه، وصار يعرف بـ «شيخ القاهرة[٣]».

قال السخاوي[٤]: «كان المحلّي يرسل له الفضلاء للقراءة عليه في تصانيفه وغيرها ونوّه هو والمنّاوي به جداً، بل كان المنّاوي يناوله الفتوى ليكتب عليها، واستنابه في القضاء في ولايته الأولى فباشر قليلا...».

وقال ابن إياس الحنفي عنه[٥]: «كان عالما، فاضلا بارعا في العلوم...».

وقد اهتم به طلاب العلم ورحلوا إليه من الأمصار، يؤكد ذلك كثرة تلاميذه

(١) ينظر في ذلك الضوء اللامع ١٢٣/٨ - ١٢٤ والبدر الطالع ٢٠٠/٢.

(٢) الضوء اللامع ١٢٥/٨.

(٣) ينظر الضوء اللامع ١٢٤/٨.

(٤) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

(٥) بدائع الزهور في وقائع الدهور ص ٥٢٠.

الذين أخذوا عنه، ونجد منهم الشامي والمقدسي والمكي واليمني وغيرهم.

قال السخاوي [١] : «وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد أخرى، وصار بأُخَرَة شيخ القاهرة، وقسموا عليه الكتب» ثم قال : «واتسعت حلقته جداً سيّما حين تحول للمؤيّدية ثم جامع الأزهر، وقصد بالفتاوى...».

شعره:

كان الجوجري ذاقريحة شعرية، يقول الشعر، وينظم القريض، وقد نظم في بعض العلوم منظومات بديعة، من ذلك «منظومة له في مبدأ نهر النيل ومنتهاه» تقع في ١٢٠ بيتا، ذكر فيها أمكنة مقاييس النهر ومن أنشأها من الخلفاء، وتطرق فيها إلى ذكر ما سوى النيل من الأنهار كنهر سيحون ونهرجيحون [٢].

وله عدة مراث في شيوخه، ذكر السخاوي [٣] أنه كتب له مرثية لشيخه المناوي ومقطوعة في النجم بن فهد.

وله نظم مدح فيه شرحه للإرشاد، قال فيه [٤] :

ودونك للإرشـــــاد شرحا منقحا
خليقا بأوصاف المحاسن والمدح
تكفل بالتحـــــرير والبحث فارتقى
وفي الكشف والإيضاح فاق على الصبح
بعين الرضـــا فانظره إن جاء محسنا
فقابله بالحسنى وإلاّ فبالصفح

(١) الضوء اللامع ١٢٤/٨.
(٢) ينظر الأعلام ٢٥١/٦.
(٣) الضوء اللامع ١٢٦/٨.
(٤) الضوء اللامع ١٢٦/٨.

ومن نظمه أيضا قوله :

قل للذي يدعي حذقا ومعرفة هون عليك فللأشياء تقدير

دع الأمور إلى تدبير مالكها فإن تركك للتدبير تدبير

وفي كتابه هذا (شرح شذور الذهب) نظم بيتا واحدا جمع فيه موانع الصرف، بألفاظها صريحة، وذلك حين قال : وإن أردت بيتا واحدا يجمعها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق، فقل :

جمع ووزن وعدل وصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها [١]

وقد نقل المتأخرون عنه هذا البيت وأعجبوابه.

وله غير ذلك من المنظومات، فقد قال السخاوي[٢] حين ذكر بعض كتبه: «وغير ذلك من نظم ونثر».

أما الوظائف التي تقلدها فقد ذكر المؤرخون [٣] أنه تولى القضاء، والإفتاء والتدريس.

أما القضاء فقد ذكر السخاوي[٤] أن الشيخ المناوي - وهو من شيوخ الجوجري - قد استناب الجوجري في القضاء في أثناء ولايته، فناب عنه فترة وجيزه، ثم تنفس عن ذلك، قال السخاوي : «وحمد المقلاء صنيعه في ترك القضاء».

وأما الإفتاء فقد تصدى للإفتاء قديما في حياة كثير من مشايخه.

قال السخاوي[٥] : «كان المحلى يرسل له الفضلاء للقراءة عليه في تصانيفه وغيرها، ونوّه هو والمناوي به جدا، بل كان المناوي يناوله الفتوى ليكتب عليها».

(١) شرح الشذور ص٦٨٩.

(٢) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

(٣) ينظر الضوء اللامع ١٢٤/٨ والبدر الطالع ٢٠٠/٢ والأعلام ٢٥١/٦.

(٤) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

(٥) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

ومعنى قوله : (يناوله الفتوى) أنه كان إذا جاءته قضية أو مسألة يسأل عن حكمها أرسل بها إلى تلميذه الجوجري ليفتى فيها بما يراه لثقته به.

وقال الشوكاني [١] : «ورغب الطلبة إليه وقصد بالفتاوى».

وأما التدريس فقد تولى التدريس في مدارس كثيرة في ذلك العصر، وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد أخرى) وصار شيخ القاهرة في ذلك الوقت.

وتزاحم عليه الطلبة، وقسموا عليه الكتب، واتسعت حلقة تدريسه جدا.

أما المدارس التي تولي التدريس فيها فهي[٢]:

١ - المدرسة المؤيدية.

٢ - جامع الأزهر.

٣ - المدرسة الخشابية.

٤ - المدرسة الشريفية.

٥ - المدرسة الظاهرية القديمة بمصر.

٦ - المدرسة الجانبكية.

٧ - مدرسة أم السلطان.

٨ - المدرسة القطبية.

٩ - المدرسة القجماسية.

١٠ - المدرسة الكاملية.

وقد جاور بمكة المكرمة في سنة تسع و ستين وثمانمائة، وأقرأ الطلبة هناك، ودرسوا عليه.

قال السخاوي [٣] : «وبالجملة فمحاسنه جمة والكمال لله».

(١) البدر الطالع ٢/٢٠١.

(٢) الضوء اللامع٨/١٢٥.

(٣) الضوء اللامع٨/١٢٦.

المطلب الرابع : (أخلاقه ومناقبه وثناء العلماء عليه).

كان شمس الدين الجوجري يجمع بين العلم والأخلاق الحميدة، وتلك كانت سمة العلماء العاملين.

وقد أثنى عليه العلماء خيرا، وذكروا من صفاته أنه كان حسن العشرة كثير التودد، متواضعا، ممتهنا لنفسه، غير متأنق في شيء[١].

قال السخاوي[٢] : «وقد سمعت العز الحنبلي غير مرّة يقول : إنه يعرف كل شيء في الدينا».

وقال السخاوي[٣] أيضا، بعد أن ذكر وظائفه، : «وبالجملة فمحاسنة جمة، والكمال لله». ثم قال في آخر ترجمته له : «وترجمته تحتمل أكثر مما ذُكر».

وقال عنه ابن إياس الحنفي[٤] : «كان عالما فاضلا، بارعا في العلوم، عارفا بمذهب الإمام الشافعي - رضي الله عنه ورحمه - وله عدة مصنفات، وتولّى عدّة تداريس، وشهرته تغني عن مزيد التعريف به».

وقال ابن العماد الحنبلي[٥] في ترجمته له : «الإمام العالم سليل العلماء».

ومن مناقبه وأخلاقه أيضا كثرة إحسانه للغرباء وتفقّده لأحوالهم وقيامه بشؤونهم وبذل همته في مساعدتهم[٦].

وقد أدى فريضة الحج أكثر من مرّة، وجاور في مكة. وقد أحبّه قاضي مكة في

(١) ينظر الضوء اللامع ١٢٥/٨ والبدر الطالع ٢٠١/٢.

(٢) الضوء اللامع١٢٥/٨.

(٣) الضوء اللامع ١٢٦/٨.

(٤) بدائع الزهور في وقائع الدهور ص ٥٢٠.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣٤٨/٧.

(٦) ينظر الضوء اللامع ١٢٥/٨ والبدر الطالع ٢٠١/٢.

ذلك الوقت، ووالى عليه برَّه وفضله[١].

قال السخاوي[٢]: «وعنده نوع فتوّة وإحسان لكثير من الغرباء، وبذل همة في مساعدتهم».

وكان يبالغ في محبة مشايخه وأصحابه ويثنى عليهم.

قال السخاوي[٣]: «وكان بيننا من الودّ ما الله به عليم، بحيث إنه لم يزل يخبرني عن شيخه المحلّي بالثناء البالغ. بل طالع هو عقب موت ولدٍ له كتابي «ارتياح الأكباد» فتزايد اغتباطه به، وأبلغ في تحسينه ما شاء، وأحضر إليّ بعض تصانيف السيد السمهودي لأقرضها له، إلى غير ذلك من الجانبين».

المطلب الخامس: (مذهبه الفقهي والنحوي).

أما مذهبه الفقهي فهو شافعي المذهب.

دَرَسَ المذهب الشافعي على كبار علماء الشافعية في ذلك العصر، أمثال شرف الدين السبكي وجلال الدين المحلّي والمناوي[٤]، وغيرهم.

ودرَّس الفقه الشافعي في الجامع الأزهر وغيره، وأفتى به في مسائل كثيرة.

وشرح كثيرا من كتب الشافعية.

وكان يوصف بالشافعي[٥]، نسبة إلى مذهب الإمام الشافعي.

أما مذهبه النحوي فقد اقتفى الجوجري، في كتابه هذا، طريقة المتأخرين

(١) الضوء اللامع ١٢٥/٨ والبدر الطالع ٢٠١/٢.

(٢) الضوء اللامع ١٢٥/٨.

(٣) الضوء اللامع ١٢٥/٨.

(٤) تنظر ترجمتهم في مطلب شيوخه ص٣٢.

(٥) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨ وبدائع الزهور ص ٥٢٠ وشذرات الذهب ٣٤٨/٧.

الذين يجمعون بين المذهب البصري والمذهب الكوفي، ويختارون من بينهما ما يترجح لديهم، إلاّ أنهم في الأصول يسيرون على أصول البصريين دون تعصب لهم.

وقد نهج الجوجري هذا النهج في كتابه «شرح شذور الذهب».

فكان يذكر في المسألة الواحدة المذهبين، ثم يختار ما يراه راجحا وفي الغالب كان يطلق الأقوال في المسألة دون اختيار لواحد منها ويختار - في بعض الأحيان- ما رجحه العلامة ابن مالك في المسألة. وسيأتي لذلك مزيد تفصيل في مبحث دراسة الكتاب [1].

المطلب السادس (شيوخه وتلاميذه).

أولا : شيوخه

ذكرت فيما سبق أن الجوجري تحوَّل من بلدته التي ولد فيها إلى القاهرة.

وأنه تعلّم في القاهرة على كبار العلماء في ذلك العصر.

وقد كثر العلماء الذين تلقى الجوجري العلوم عنهم، وهم من كبار العلماء المشهورين في عصره.

وحاولت جمع أكبر عدد ممكن منهم، فكان من هؤلاء:

١ - أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني المصري الشافعي، الشهير بابن حجر العسقلاني، كان من كبار العلماء في علم الحديث وأصوله والفقه واللغة، وألف كتبا كثيرة، من أفضلها فتح الباري في شرح صحيح البخاري والإصابة في تمييز الصحابة وغراس الأساس في اللغة، وغير ذلك، توفي سنة ٨٥٢هـ.

(١) انظر ص ٦١.

ذكر السخاوي في الضوء اللامع أن الجوجري درس علم الحديث وأصوله والتفسير على الحافظ ابن حجر [١].

٢ - محمد بن محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، المحب أبو القاسم النويري القاهري المالكي، فقيه مالكي، عالم بالقراءات والنحو، له «شرح المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية» وغيرها، وتوفي ٨٥٧هـ [٢]، وقد أخذ عنه الجوجري علم النحو والصرف، ودرس عليه بعض الكتب النحوية [٣].

٣ - محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، الكمال بن همام الدين، القاهري الحنفي، يعرف بابن الهمام، كان إماما في الأصول والتفسير والفقه والفرائض والحساب والنحو والمعاني، قال عنه السخاوي [٤] : إنه عالم أهل الأرض ومحقق أولي العصر مات سنة ٨٦١هـ [٥].

وذكر السخاوي أن الجوجري درس على ابن الهمام «شرح التسهيل» لابن مالك [٦].

٤ - محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، جلال الدين المحلي، أصولي مفسر، له شرح «جمع الجوامع» وشرح الورقات في الأصول وكنز الراغبين في الفقه وله كتاب في التفسير أتمه الجلال السيوطي، وسمّي فيما بعد (تفسير الجلالين)، وقد توفي جلال الدين المحلي سنة ٨٦٤هـ [٧].

(١) الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٦/٩ والأعلام ٤٧/٧.
(٣) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٤) الضوء اللامع ١٣١/٨.
(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١٢٧/٨ والبدر الطالع ٢٠١/٢.
(٦) الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٧) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٩/٧ وشذرات الذهب ٣٠٣/٧ والأعلام ٣٣٣/٥.

وكان الجوجري قد أخذ عنه علم الأصول والنحو، ودرس عليه كتاب (المغني) لابن هشام [١].

٥ - صالح بن عمر بن رسلان، القاضي علم الدين البلقيني، القاهري الشافعي، شيخ الإسلام، من العلماء بالحديث والفقه، وله فيهما عدة مؤلفات، توفي سنة ٨٦٨هـ بالقاهرة [٢].

وقد أخذ عنه الجوجري الفقه الشافعي، وقرأ عليه غالب الكتب المؤلفة فيه [٣].

٦ - أحمد بن محمد، تقي الدين، أبو العباس بن الكمال التميمي القاهري الشهير بالشمّني، إمام في النحو والتفسير والحديث، من كتبه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» و«مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا». وقد أخذ عنه الجوجري النحو، ودرس عليه «المغني» لابن هشام [٤]. وقد توفي الشمّني في القاهرة سنة ٨٧٢هـ [٥].

٧ - محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، أبو عبد الله الرومي الحنفي، المعروف بالكافيجي، نسبة إلى كافية ابن الحاجب لكثرة قراءته وتدريسه لها.

إمام مشهور، شاع ذكره، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، وزادت تصانيفه على المائة، ومن أفضلها «شرح قواعد الإعراب لابن هشام» و«شرح كلمتي الشهادة» وغيرهما.

(١) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٣١٢/٣ والأعلام ١٩٤/٣.

(٣) الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٤) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١٧٤/٢ وبغية الوعاة ٣٧٥/١وشذرات الذهب ٣١٣/٧ والبدر الطالع ١١٩/١.

وقد ذكر السخاوي أن الجوجـري أخذ عنه النحو وعلم المعاني والبيان[١] وقد توفي الكافيجي سنة ٨٧٩هـ[٢].

٨ - أحمد بن رجب بن طنبغا، أبو العباس، شهاب الدين بن المجدي، عالم بالحساب والفرائض والفلك، وبرع في الفقه والنحو وغيرها، له عدة مؤلفات في الحساب والهندسة والفلك والفرائض، وقد أخذ عنه الجوجري علم الرياضيات والفلك[٣].

مات ابن المجدي بالقاهرة سنة ٨٥٠هـ[٤].

٩ - سعد بن محمد بن عبد الله، أبو السعادات، القاضي سعد الدين بن الدَّيري، النابلسي الأصل، المقدسي الحنفي، كان من أوعية العلم، وله مناظرات مع كبار علماء عصره، وترك بعض المؤلفات في الفقه والعقائد.

وقد ذكر السخاوي أن الجوجري درس عليه علم الحديث وأصوله[٥].

مات ابن الديري سنة ٨٦٧هـ[٦].

١٠ - يحيى بن محمد، أبو زكريا، شرف الدين بن سعد الدين الحدادي، المناوي، اشتهر بإجادة الفقه، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة ، وله عدة مؤلفات في الفقه والحديث، منها «شرح مختصر المزني».

وكان الجوجري من تلاميذه، ودرس عليه الفقه.

(١) الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٩/٧ وبغية الوعاة ١١٧/١ والبدر الطالع ١٧١/٢.
(٣) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٤) ترجمته في بغية الوعاة ٣٠٧/١ والبدر الطالع ٥٦/١ والأعلام ١٢٥/١.
(٥) الضوء اللامع ١٢٣/٨ ، ١٢٤.
(٦) ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٩/٣ ونظم العقيان ص ١١٥ والأعلام ٨٧/٣.

قال السخاوي [١] : «واشتدت عناية بملازمته، بحيث أخذ عنه التنبيه والحاوي والبهجة والمنهاج، تقسيما غير مرة».

وقد توفي المناوي سنة ٨٧١هـ بالقاهرة [٢].

١١ - محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل، تقي الدين بن فهد الهاشمي المكي، من كبار المؤرخين في عصره، وله من المؤلفات : «لحظ الألحاظ» و«الباهر الساطع» في السيرة النبوية و«سيرة الخلفاء والملوك» و«قصص الأنبياء» وغيرها.

قال السخاوي في أثناء ترجمته للجوجري : «سمع على التقي بن فهد» [٣].

وقد توفي ابن فهد سنة ٨٧١ هـ بمكة المكرمة [٤].

١٢ - جعفر ، زين الدين العجمي الحنفي، وصفه تلاميذه بالفضل والديانة وقرأ عليه الزين زكريا القاضي، والجوجري، وأخذ عنه علم المعاني والبيان وقد ترجم له السخاوي ترجمة مختصرة، ولم يذكر سنة وفاته [٥].

١٣ - محمد بن محمد بن محمد، محب الدين بن شرف الدين القاياتي، المصري الشافعي، تولى القضاء فترة ثم صُرف عنه.

وقد أخذ عنه الجوجري في الفقه والمعاني والبيان وغيرها[٦].

مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة من الهجرة [٧].

(١) الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٤/١٠ وشذرات الذهب ٣١٢/٧ والأعلام ١٦٧/٨.
(٣) الضوء اللامع ١٢٥/٨.
(٤) ترجمته في البدر الطالع ٢٥٩/٢ والأعلام ٤٨/٧.
(٥) الضوء اللامع ٧٠/٣.
(٦) الضوء اللامع ١٢٣/٨.
(٧) ترجمته في الضوء اللامع ٢/١٠.

١٤ - محمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن عثمان، شمس الدين البدرشي، ثم القاهري الشافعي، يعرف بالبدرشي. ولد ونشأ بالقاهرة، وتعلم على علمائها، وكان خيّرا، عالما، صالحا، انتفع به الطلبة، وقد ذكر السخاوي أن الجوجري درس عليه شرح الجاربردي على الشافية في الصرف [١]. وقد مات البدرشي سنة ٨٤٦هـ [٢].

١٥ - محمد بن مراهم الدين (كذا)، شمس الدين الشرواني ثم القاهري الشافعي، تقدم في الفنون، وكان إماما، علامة، محققا، وكتب حواش كثيرة على كتب في العقيدة والفقه وغيرهما.

وأخذ عنه كثير من الطلبة، منهم الجوجري وابن الصيرفي والسنباطي وغيرهم. وقد توفي سنة ٨٧٣هـ، وقد جاوز التسعين عاما [٣].

وقد ذكر السخاوي [٤]، أن الجوجري أخذ العلم أيضا عن جماعة آخرين، منهم زين الدين الزركشي والبوتيجي والشهاب السخاوي وشرف الدين السبكي، ولم أعثر على تراجم مفصلة لهم.

ثانيا: تلاميذه

لعل من أدل الأشياء على تبحر العالم في علومه وإخلاصه في تعليمه كثرة تلاميذه، وهذا ما ينطبق على (الجوجري) فقد بلغ عدد تلاميذه عددا كبيرا.

قال السخاوي [٥]: «وأخذ عنه الفضلاء طبقة بعد أخرى، وصار بأخرة شيخ القاهرة، وقسموا عليه الكتب...».

(١) ينظر الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٢٠٩/٨.

(٣) ينظر الضوء اللامع ٤٨/١٠.

(٤) الضوء اللامع ١٢٣/٨.

(٥) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

وقال الشوكاني[١] : «وقد عكف عليه الطبة، وتنافسوا في الأخذ عنه».

وقد حاولت الاقتصار على المشهورين منهم، وهم كما يلي:

١ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن العلامة جلال الدين أحمد بن محمد، برهان الدين، أبو إسحاق الخجندي، المدني الحنفي، أحد أعيان بلده وإمام الحنفية بها، أخذ العلم على كثير من العلماء، ومن بينهم (الجوجري) فقد أخذ عنه علم العربية. وتوفي سنة ٨٩٨هـ[٢].

٢ - أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى، شهاب الدين البرنسي المغربي المالكي المعروف بزرّوق.

قال السخاوي[٣] : أقام بالقاهرة نحو سنة مديما للاشتغال عند الجوجري وغيره في العربية والأصول وغيرهما. مات سنة (٨٥٦)هـ.

٣ - أحمد بن داود بن سليمان بن صلاح بن إسماعيل، الشهاب البيجوري القاهري الشافعي، عالم مشارك في الفقه وغيره، أذن له الجوجري في الإقراء من سنة ست وثمانين وثمانمائة. وقد توفي سنة (٨٩٧)هـ.[٤]

٤ - أحمد بن علي بن أحمد بن يوسف بن أبي الحسن، الشهاب المنزلي ثم القاهري الأزهري، ويعرف بابن القطان. درس على كثير من العلماء منهم الشمني والكافيجي وكذلك الجوجري فقد أخذ عنه العربية وغيرها. وكان معروفا بتواضعه ولطافة عشرته[٥].

٥ - أحمد بن علي بن حسين بن علي بن يوسف، الشهاب الدمياطي،

(١) البدر الطالع ٢٠١/٢.

(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١١٩/١.

(٣) الضوء اللامع ٢٢٢/١.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٢٩٧/١.

(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١١/٢.

ويعرف بالأشموني، لازم جماعة من العلماء كالعلم البلقيني والشهاب البيجوري في الفقه والعربية، وكذلك الجوجري، وقد أخذ عنه علم المعاني. مات بحلب سنة تسعين وثمانمائة من الهجرة [١].

٦ - أحمد بن محمد بن أبي بكر بن يحيي، الشهاب القرشي الحرضي الشافعي، يعرف بالزبيدي، ذكر السخاوي [٢] أنه لازم الجوجري، وقرأ عليه «الإرشاد» ووصفه بالشيخ الفاضل العالم الكامل، وأنه قرأه بفهم ودراية، بحيث اطلع على خباياه وفوائده... ثم ذكر أنه كان السبب في تأليف الجوجري «شرح الإرشاد».

٧ - أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، أبو الفضل القرشي المخزومي، المعروف بابن المحرقي [٣]، أخذ عن جماعة من الفضلاء، منهم أبو السعادات البلقيني والجوجري، وأخذ عنه العربية، وقرأ عليه التوضيح لابن هشام.

٨ - إسماعيل بن أبي يزيد الزبيدي اليماني ثم المكي الشافعي، ويعرف بابن بنت غَنَا، له شرح على الألفية، ودرّس الطلبة في الفقه والعربية، ومن شيوخه ابن عطيف والشمس الجوجري حين كان بمكة، وكان الجوجري يعظمه كثيرا [٤].

٩ - جعفر بن يحيي بن محمد بن عبد القوي المكي المالكي، المعروف بابن عبد القوي، ولد بمكة ونشأ بها، ثم ارتحل إلى القاهرة، وأخذ عن شيوخها الفقه والعربية، وممن أخذ عنه العربية يحيى العلمي والجوجري، وقد اختصر الجوجري له شرحه على الشذور، وتوفي سنة (٨٩٤)هـ [٥].

(١) ينظر الضوء اللامع ١٨/٢.

(٢) الضوء اللامع ١٠٨/٢.

(٣) ترجمته في الضوء اللامع ١٧٢/٢.

(٤) ينظر الضوء اللامع ٣٠٩/٢.

(٥) ترجمته في الضوء اللامع ٧٠/٣.

١٠ - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجي، الأزهري الشافعي النحوي، الإمام المشهور خالد الأزهري، صاحب التصريح، ويعرف أيضا بالوقاد. تحول إلى الأزهر، وقرأ في العربية على يعيش المغربي والشمني والعبادي، وكذلك قرأ على الجوجري. وقد توفي سنة (٩٠٥) بالقاهرة [١].

١١ - عبد الحق بن محمد بن عبد الحق بن أحمد، شرف الدين بن الشمس السنباطي ثم القاهري الشافعي، قدم القاهرة وأخذ عن علمائها كالجلال المحلي وابن الهمام والشمني والجوجري وغيرهم. مات سنة(٩٣١) [٢].

١٢ - عبد الخالق بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن، محيي الدين الصالحي الحنفي، ويعرف بابن العقاب. عرض على جماعة من العلماء، ولازم الزين قاسم في الفقه وأصوله والحديث، وكذا أخذ عن الجوجري في العربية والصرف [٣].

١٣ - عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الرحمن، الوجيه بن الزكي المصري ثم المكي الشافعي، المعروف بابن الزكي، أخذ عن السخاوي بعض المؤلفات وأخذ أيضا عن الجوجري بالقاهرة [٤].

١٤ - عبد الرحمن بن علي بن صلاح الدين بن الزين القاهري الشافعي، ويعرف بابن الخطيب، أخذ الفقه عن الجوجري في عدة تقاسيم، وأخذ الفرائض والحساب عن البدر المارداني، وأخذ العلم أيضا عن السخاوي والسيوطي [٥].

(١) ترجمته في الضوء اللامع ١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨.

(٢) ينظر الضوء اللامع ٣٧/٤، وشذرات الذهب ١٧٩/٨.

(٣) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٤١/٤.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٦٤/٤.

(٥) ينظر الضوء اللامع ٨٣/٤.

١٥ - عبد الرحمن بن محمد بن علي بن أحمد بن أبي بكر المصري الشافعي، ويعرف بابن الأدمى. لازم جماعة من العلماء، منهم الجوجري، فقرأ عليه «شرح البهجة» وقرأ عليه أيضا شرحه للعمدة وشرحه لقصيدة البوصيري الهمزية.[١]

١٦ - عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أبي الخير، المكي ابن النجم بن فهد، ويعرف أيضا بابن فهد، قدم القاهرة وأخذ عن علمائها، ومنهم شمس الدين الجوجري، فقد أخذ عنه شرحه على الإرشاد، وسمع عليه ألفية ابن مالك، ولازمه حين مجاورته بمكة فأخذ عنه شرحه على شذور الذهب، وغيره، ثم أذن له الجوجري في تدريس الفقه والنحو. وقد توفي سنة٩٢١هـ[٢].

١٧ - عبد الغفار بن أبي بكر بن محمد بن عبد الله، الزين النطوبسي ثم القاهري الأزهري الشافعي الضرير، ويعرف في بلده بابن بَيْتَه، قدم القاهرة وقطن الأزهر وحفظ كتبا في فنون عدّة، كالشاطبية والرائية وألفيتي النحو والحديث، لازم الجوجري في عدّة تقاسيم. وقد توفي سنة٩١٣هـ[٣].

١٨ - عبد الغني بن محمد بن حامد بن محمود، الزين الأنصاري القاهري المقرئ، المعروف بابن القصاص. أخذ الفقه والعربية عن قاسم الزبيري والجوجري[٤].

١٩ - عبد القادر بن شعبان بن علي بن شعبان الغزي الشافعي، ويعرف

(١) ينظر الضوء اللامع ٤/١٣٩.

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٤/٢٢٤. وشذرات الذهب ٨/١٠٠.

(٣) ينظر الضوء اللامع ٤/٢٤١. وشذرات الذهب ٨/٦١.

(٤) ينظر الضوء اللامع ٤/٢٥٦.

بابن شعبان، عرض على جماعة من أهل بلده ومن أهل دمشق وبيت المقدس والقاهرة، فأخذ عن العبادي والجوجري والبرهان الأنصاري والبقاعي والكافيجي وغيرهم.[١]

٢٠ - عبد القادر بن محمد بن الفخر عثمان بن علي المحيوي، المارديني الأصل الحلبي الشافعي، ويعرف بابن الأبّار. برع في الفقه والعربية والفرائض والحساب وأقرأ الطلبة وأفتى، وقدم القاهرة فأخذ عن الجوجري شرحه للإرشاد وغيره ، وكتب له إجازة توفي سنة٩١٤هـ[٢]

٢١ - عبد القادر بن أبي الفتح محمد بن موسى بن إبراهيم المحيوي الصالحي العنبري الشافعي، أحد جماعة الجوجري.

قال السخاوي [٣] : «وهو ممن انتصر لشيخه الجوجري، ورد على ابن السيوطي».[٤]

٢٢ - عبد الكافي بن عبد القادر بن الشهاب أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن علي التقي الحموي الأصل القاهري الشافعي، يعرف بابن الرسام.

اشتغل بالعلم عند الزين زكريا والجوجري والبكري وغيرهم.

وقد توفي سنة (٨٨٤)هـ [٥]

٢٣ - عبد اللطيف بن عيسى بن الحصباي الأزهري الشافعي، أكثر من الاشتغال في الفقه عند عبد الحق السنباطي والجوجري في تقسيمهما. واشتغل في

(١) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٦٧/٤.

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٢٩٠/٤، وشذرات الذهب ٦٥/٨.

(٣) الضوء اللامع ٢٩٧/٤.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٢٩٧/٤.

(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٠٣/٤.

النحو والحديث وغيرهما.[١]

٢٤ - علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الحسني السمهودي القاهري الشافعي، قدم القاهرة، ولازم الشمس الجوجري في الفقه وأصوله والعربية فقرأ عليه جميع التوضيح لابن هشام والخزرجية وشرحه للشذور.

وقد توفي سنة(٩١١هـ)[٢]

٢٥ - علي بن عبد المحسن بن علي بن عمر الأخطابي ثم الجارحي القاهري، ويعرف بالجارحي، برع في القراءات والنحو، وكان قد قرأ ألفية ابن مالك على الجوجري وابن قاسم، والتوضيح على الشيخ خالد الأزهري.

وقد مات سنة(٩٣١هـ)[٣]

٢٦ - علي بن عمر بن أبي موسى بن ناصر الدين، نور الدين أبو الحسن الذيبي القاهري الشافعي، ويعرف بالذيبي، أخذ عن جماعة من العلماء منهم العبادي والعلم البلقيني والمناوي والجوجري.[٤]

٢٧ - علي ين محمد الأكبر بن علي بن محمد، نور الدين المصري المكي الشافعي المعروف بابن الفاكهي. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلي والجوجري والكافيجي، وقد توفي سنة (٨٨٠)هـ[٥]

٢٨ - عمر بن أحمد بن عمر بن ناصر بن أحمد السراج الصعيدي البلينائي

(١) ينظر الضوء اللامع ٤/ ٣٣٢.

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٢٤٥، وشذرات الذهب ٨/ ٥٠.

(٣) ينظر الضوء اللامع ٥/ ٢٥٦، وشذرات الذهب ٨/ ١٨٢.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٢٦٩.

(٥) ترجمته في الضوء اللامع ٥/ ٣٢٤.

الشافعي، ويعرف بابن ناصر، قدم القاهرة وأخذ فيها عن الجوجري في العربية والفرائض والحساب.[١]

٢٩ - عمر بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز السراج القرشي العقيلي النويري المكي الشافعي، يعرف بابن أبي اليُمن.

أخذ عن جماعة من العلماء بمكة والقاهرة، ومنهم الشرواني والسنباطي والجوجري وقد توفي سنة (٨٨٧)هـ[٢].

٣٠ - فضل بن يحيي بن محمد بن عبد القوي الكمال المكي المالكي، اشتغل بالعلم في مكة والقاهرة، وأخذ عن عبد القادر المحيوي الألفية، وعن الجوجري التوضيح لابن هشام.[٣]

٣١ - مجلي بن أبي بكر بن عمر الضياء أبو المعالي الشاذلي الشافعي، حفظ كثيرا من مختصرات العلوم، وأخذ عن الجوجري الأصول والعربية[٤].

٣٢ - محمد بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن إسماعيل الرضي أبو الفضل بن الجمال التلقشندي القاهري الشافعي، اشتغل بالفقه والعربية والمنطق، وكان من شيوخه الزين زكريا والجوجري.[٥]

٣٣ - محمد بن أحمد بن طاهر، شمس الدين بن الجلال الخجندي الأصل، المدني الحنفي، يعرف بابن الجلال. طلب العلم ببلده، ثم ارتحل إلى القاهرة، وأخذ عن علمائها، ومنهم شمس الدين الجوجري، فقد درس

(١) ينظر الضوء اللامع ٦/٧٠.

(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٦/١٢٥.

(٣) ينظر الضوء اللامع ٦/١٧٤.

(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٦/٢٤٠.

(٥) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٦/٢٦٢.

عليه في الأصول.[١]

٣٤ - محمد بن أحمد بن عبد الغني، بدر الدين بن أبي الفرج، قرأ على الجلال البكري وحضر دروس شمس الدين الجوجري، وزار بيت المقدس[٢].

٣٥ - محمد بن أحمد بن عيسى بن أحمد بن موسى الأمين البدراني الأصل الدمياطي الشافعي ويعرف بابن النجار[٣]، ولد بالقاهرة ودرس على علمائها كابن أسد والشمس بن العماد والشهاب الحجازي والمناوي والجوجري وابن قاسم وغيرهم.

٣٦ - محمد بن سليمان بن داود بن محمد بن داود البدر أبو المكارم بن العلم أبي الربيع المنزلي الدمياطي الشافعي، لازم في القاهرة الجوجري، حيث قرأ عليه المنهاج والتنبيه، وهما كتابان في الفقه الشافعي، وأخذ عنه ألفية ابن مالك، وأذن له في الإفتاء والتدريس.[٤]

٣٧ - محمد بن عبد الرحمن بن يحيي بن موسى بن محمد الشمس بن التقي العساسي السمنودي الشافعي، يعرف بالسمنودي.

قرأ في القاهرة على جماعة من العلماء منهم الجوجري، فقد أخذ عنه العربية[٥].

٣٨ - محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن محمد بن ممدود، الشمس

(١) ينظر الضوء اللامع ٦/٣١٤ - ٣١٥.
(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٦/٣٢١.
(٣) ينظر الضوء اللامع ٧/٣٥، وشذرات الذهب ٨/١٦٥.
(٤) ترجمته في الضوء اللامع ٧/٢٥٨.
(٥) ينظر الضوء اللامع ٨/٤٥.

بن العلاء بن ناصر الدين الغزي الشارنقاشي القاهري الشافعي، يعرف بالشارنقاشي.

لازم الجوجري في الفقه والأصلين والعربية والصرف والمعاني والبيان والعروض وغيرها، وكان جل انتفاعه به، قرأ عليه في العربية شرح الرضي للكافية وشرح ابن الناظم والتوضيح والمغني وفي الصرف شرح الجاربردي وشرح التصريف الغزي للتفتازاني، وفي العروض شرح الأبشيطي للخزرجية.

وقد توفي سنة (٨٩٧)هـ [١].

٣٩ - محمد بن علي بن محمد الشمس الحليبي القاهري الشافعي ابن الأبار، ويعرف أيضا بالحليبي. من شيوخه الفخر المقسي والعبادي والجوجري والبقاعي وغيرهم [٢].

٤٠ - محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن أحمد بن عبد القاهر بن هبة الله الجلال أبو بكر بن الزين أبي حفص بن الضياء بن النصيبي الشافعي.

أخذ عن الجوجري والعبادي والشمني وغيرهم.

وقد توفى سنة ٩١٦هـ [٣].

٤١ - محمد بن أبي الفتح بن إسماعيل بن علي بن محمد بن داود جمال الدين البيضاوي المكي درس على الجوجري وإمام الكاملية ولازمهما في أثناء مجاورتهما بمكة.

(١) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٠٣/٨.

(٢) ينظر الضوء اللامع ٢١٦/٨.

(٣) ترجمته في الضوء اللامع ٢٥٩/٨ والأعلام ٣١٥/٦.

وقد توفي سنة (٨٩٨)هـ [١]

٤٢ - محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن موسى، شمس الدين أبو الوفاء بن الخواجا المكي الغزي الشافعي، ويعرف بابن النحاس. أخذ عن العبادي والبكري والجوجري وابن قاسم وغيرهم.[٢]

٤٣ - محمد بن محمد بن أحمد، الشمس العامري الغزي الشافعي، ويعرف بالحجازي. أخذ العلم في القاهرة عن العبادي والبكري والجوجري وزكريا وابن قاسم.

مات سنة (٨٨٥) [٣].

٤٤ - محمد بن محمد بن عرفات بن محمد بن ناصر الدين البساطي القاهري الأزهري، يعرف بابن الطحان، من شيوخه ابن قاسم والكافيجي والجوجري والديمي[٤].

٤٥ - محمد بن محمد بن علي بن يوسف سعد الدين بن الشمس الذهبي الشافعي، يعرف بالذهبي. قال السخاوي [٥] عنه : «لازم الجوجري حتى تميز في فروع الفقه».[٥]

٤٦ - محمد بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز الجمال أبو الخير بن أبي اليمن العقيلي النويري المكي الشافعي، أخذ عن جماعة من العلماء بمكة والقاهرة، منهم التقي القلقشندي والشمس الجوجري

(١) ينظر الضوء اللامع ٢٧٨/٨.
(٢) ترجمته في الضوء اللامع ٤٤/٩.
(٣) ينظر الضوء اللامع ٥١/٩.
(٤) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١٤٠/٩.
(٥) الضوء اللامع ١٦٦/٩.

وغيرهما[١].

٤٧ - محمد أبو المعالي نجم الدين بن النجم بن ظهيره، لازم كثيرا من العلماء، ومنهم الجوجري، قال السخاوي [٢] : «أكثر من ملازمته في الفقه وأصوله».

٤٨ - محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، شمس الدين أبو الطيب بن أبي القاسم بن أبي عبد الله النويري القاهري المالكي.

أخذ العلم عن علماء عصره أمثال العلم البلقيني والمحلي والمناوي والجوجري حيث قرأ عليه شرح الألفية لابن عقيل.

مات في رمضان سنة (٨٧٣)هـ [٣]

٤٩ - محمد صلاح الدين أبو المعالي بن الشرف بن الجيعان.

ولد في القاهرة، ولازم الجوجري في الفقه وغيره، بل كان أحد القراء في بعض تقاسيمه، وقرأ عليه الشفا للقاضي عياض[٤].

٥٠ - معمر بن يحيي بن محمد بن عبد القوي السراج، أبو اليَسَر المكي المالكي وهو من أكثر تلاميذ الجوجري ملازمة له، فقد رحل إلى القاهرة ولازم فيها شيخه شمس الدين الجوجري في الأصلين والعربية والمعاني والبيان والعروض والمنطق، وأكثر عنه جدا، بحيث كان جلّ انتفاعه به، وكان يرجحه على جلّ جماعته أو كلهم.

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٣/٩.

(٢) الضوء اللامع ٢٧٨/٩.

(٣) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٢٨٧/٩.

(٤) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٧١/١٠.

وقد ألف شرحا علي قطر الندى أكثر فيه من النقل عن شيخه الجوجري من شرحه على الشذور وكان يصفه بشيخنا المحقق... الخ. مات سنة (٨٩٧)هـ [١].

المطلب السابع : مؤلفاته وآثاره العلمية

ترك الجوجري مؤلفات في علوم مختلفة، منها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في النحو واللغة، ومنها ما هو في التراجم، ومنها ما هو في الهندسة والبلدان.

والناظر في مؤلفات الجوجري يلحظ أن غالبها كانت شروحا على كتب السابقين. وأنه قد اهتم بالفقه الشافعي فوضع فيه شرحين كبيرين على كتابين من كتب الشافعية.

وقد ترك الجوجري أيضا فتاوى عدة، لكنها لم تجمع في كتاب واحد.

وسأذكر فيما يلي ما ذكرته كتب التراجم من كتبه ومؤلفاته، مع النص على ما كان منها موجودا.

والجدير ذكره أنه لم يطبع إلى الآن - فيما علمت - كتاب من كتب الجوجري.

١ - تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك [٢].

وهو شرح على كتاب «عمدة السالك» لابن النقيب في الفقه الشافعي.

(١) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ١٠/١٦٢ والأعلام ٧/٢٧٣.

(٢) الضوء اللامع ٨/١٢٤ والبدر الطالع ٢/٢٠١ وإيضاح المكنون ١/٢٨٨ وهدية العارفين ٢/٢١٢.

٢ - شرح الإرشاد [١]

وهو شرح كبير يقع في أربعة مجلدات، شرح فيه كتاب «الإرشاد» وهو كتاب صغير في الفقه الشافعي، لابن المقري المتوفى سنة (٨٣٦هـ) اختصر فيه كتاب «الحاوي» الصغير للقزويني.

وكتاب «شرح الإرشاد» للجوجري مخطوط [٢].

٣ - شرح شذور الذهب [٣]

وهو شرح مطول على كتاب «شذور الذهب» لابن هشام.

وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسيأتي الكلام عليه مفصلا.

٤ - خير القِرى في شرح أم القرى [٤].

وهو شرح مطول على قصيدة البوصيري الهمزية التي أولها :

كيف ترقي رقيك الأنبياءُ

وهي القصيدة المسماة «بأم القرى»، وقد شرحها كثيرون.

ومن شرح الجوجري نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم (٤٨٦٦/٦-مجاميع)، وعدد أوراقها ١١٣ ورقة [٥].

وللجوجري أيضا شرح آخر مختصر على هذه القصيدة.

٥ - ترجمة الإمام الشافعي [٦].

(١) الضوء اللامع ١٢٤/٨ والبدر الطالع ٢٠١/٢ والأعلام ٢٥١/٦.

(٢) ينظر الأعلام ٢٥١/٦.

(٣) الضوء اللامع ١٢٤/٨، والبدر الطالع ٢٠١/٢، والأعلام ٢٥١/٦، ومعجم المؤلفين ٢٦٠/١٠.

(٤) الضوء اللامع ١٢٤/٨ وكشف الظنون ١٣٤٩/٢ وهدية العارفين ٢١٢/٢.

(٥) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف ببغداد ١١١/٣.

(٦) الأعلام ٢٥١/٦.

وهو مخطوط في الظاهرية[١].

٦ - شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور[٢]

وهو شرح مختصر على «شذور الذهب» لابن هشام. اختصره من شرحه السابق.

وقد ذكر السخاوي [٣] أن الجوجري اختصر كتابه «شرح شذور الذهب» من أجل تلميذه «جعفر بن يحيي بن عبد القوي».

فلعل هذا التلميذ كان قد طلب من شيخه الجوجري، اختصار كتابه (شرح الشذور) فقام بذلك.

وقد ذكر بروكلمان أن هذا الكتاب مخطوط في رامبور في الهند، تحت رقم (١٣٣) [٤] ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

٧ - شرح المنفرجة [٥]

والمنفرجة قصيدة لأبي الفضل يوسف بن محمد بن يوسف التوزي المعروف بابن النحوي المتوفى سنة (٥١٣) هـ، وقيل: إنها لأبي الحسين يحيى بن العطار القرشي. وقد شرحها كثيرون، ومنهم الجوجري. ومطلع هذه القصيدة قوله:

اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليلك بالبلج

ومنها نسخة تقع في أربع ورقات في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد [٦].

٨ - منظومة في مبدأ نهر النيل ومنتهاه [٧].

(١) فهرس الفقه الشافعي بالظاهرية ص ٤٢١.

(٢) كشف الظنون ١٠٣٠/٢ وهدية العارفين ٢١٢/٢.

(٣) الضوء اللامع ٢٠١/٢.

(٤) ينظر (ابن هشام الأنصاري) للدكتور علي فودة نيل ص ٨٧.

(٥) الضوء اللامع ١٢٤/٨ وفيه (شرح المفرجة) و هدية العارفين ٢١٢/٢.

(٦) فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ١٤٤/٣.

(٧) الأعلام ٢٥١/٦.

وهي منظومة شعرية نظم فيها الجوجري كتاب «مبدأ النيل السعيد» لشيخه جلال الدين المحلي.

وهذه المنظومة تقع في مائة وعشرين بيتا، ذكر فيها الجوجري أقيسة نهر النيل ومبدأها ومنتهاها، ومن أنشأها من الخلفاء، ثم تطرق إلى ذكر ما سواه من الأنهار كنهر سيحون ونهر جيحون.

وهذا الكتاب مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ١٧٢٣[١]

٩ - نقد على الصحاح.

لم يذكر أحد من أصحاب كتب التراجم هذا الكتاب للجوجري.

وقد ذكره الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في أثناء إحصائه للكتب التي قامت بنقد كتاب الصحاح للجوهري، فقال: «محمد بن عبد المنعم الجوجري ألف كتابا أخذ فيه على الجوهري ونقده، فرد عليه السيوطي رداً عنيفا تجنّى فيه عليه»[٢].

وكتاب السيوطي هذا سماه «اللقط الجوهري في رد خباط الجوجري».

وقد ذكر الأستاذ عطار أن منه نسخة في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، تحت رقم (١٦٠١) لغة.

وقد بحثت عنه في المكتبة المذكورة فلم أجده.

وأما ما يتعلق بفتاواه فقد ذكر المترجمون أن الجوجري كانت له فتاوى كثيرة في مسائل عدة.

من ذلك أنه استفتي مرة عن رؤية الله تعالى في الجنة هل تحصل للنساء؟ فأفتى بأنه لم يرد في ذلك شيء، ثم اطلع على كتاب للسيوطي ذكر فيه صحة رؤية النساء لربهم في الجنة فرد عليه الجوجري بكتاب ينفي فيه ذلك. فقام السيوطي بتأليف كتاب رد فيه على الجوجري ما ذهب إليه، وسماه «اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجري».

وقد ذكر الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار[٣] أن بعض المستشرقين والباحثين

(١) الأعلام ٦/٢٥١، وبروكلمان ٢/١١٦.

(٢) مقدمة الصحاح للأستاذ عطار ص ١٨٥.

(٣) مقدمة الصحاح ص ١٨٦.

العرب خلطوا بين هذا الكتاب وكتابه الأول، وظنوا أن «اللفظ الجوهري» هو الكتاب الذي ألفه السيوطي دفاعا عن الجوهري، مع أن الكتاب الثاني يبحث في رؤية النساء.

ومن كتاب السيوطي هذا نسخة مخطوطة بحوزة د/محمد يعقوب تركستاني، تقع في خمس ورقات.

وقد ذكر فيه السيوطي طرفا من النقاش الذي دار بينه وبين الجوجري في مسألة رؤية النساء في الجنة.

وقد وقع بين الجوجري والسيوطي ما يقع عادة بين المتعاصرين من المنافسات والردود والخلافات التي تنشأ غالبا بين أهل كل عصر[1].

المطلب الثامن: وفاته

توفي الجوجري في شهر رجب سنة تسع وثمانين وثمانمائة من الهجرة (٨٨٩)هـ وقد ذكر السخاوي يومه الذي توفي فيه بالتحديد، فقال[2]: «ولم يزل على طريقته حتى مات شبه الفجأة في يوم الأربعاء ثاني عشر رجب، سنة تسع وثمانين بالظاهرية القديمة، وصلّى عليه بعد صلاة العصر بالجامع الأزهر في مشهد حافل جداً، ثم دفن بزاوية الشاب التائب، محل سكنه أيضا وتأسف الناس على فقده، ولم يخلف في مجموعه مثله ...».

وقد صُلّي عليه أيضا في دمشق صلاة الغائب، وذلك بعد شهر من وفاته. قال ابن طولون[3] في حوادث شهر شعبان من سنة (٨٨٩)هـ: «وفي يوم الجمعة ثاني عشرة صُلّي غائبة بالجامع الأموي على شيخ الإسلام محمد بن محمد بن عبد المنعم الجوجري».

وعلى ذلك يكون عمر الجوجري ثمانية وستين عاما.

رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والعربية خيرا.

(١) ينظر في ذلك الضوء اللامع ١٢٥/٨ وكشف الظنون ١٥٥٩/٢.

(٢) الضوء اللامع ١٢٦/٨.

(٣) مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ٦٤/١.

المبحث الثاني
دراسة كتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري

وفيه سبعة مطالب.

المطلب الأول : «موضوع الكتاب وعنوانه»

هذا الكتاب شرح على متن «شذور الذهب» لابن هشام، شرح فيه مؤلفه «الجوجري» كتاب «شذور الذهب» لابن هشام شرحا موسعا، التزم فيه بنص متن الشذور.

أما عنوان الكتاب فهو (شرح شذور الذهب) للجوجري.

هذا هو ما جاء على غلاف النسخة الأصلية، وهو ما ذكرته كتب التراجم[١].

وجاء في فهرست مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أنه شرح شذور الذهب (شفاء الصدور)[٢].

والصحيح أن (شفاء الصدور) شرح آخر مختصر على شذور الذهب للجوجري أيضا، سماه «شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور» وأنه اختصره من شرحه المطول على «شذور الذهب» من أجل تلميذه جعفر بن يحيى بن عبد القوي، كما ذكر ذلك السخاوي[٣].

وقد سبق الكلام على مختصره هذا في مبحث مؤلفاته[٤].

(١) الضوء اللامع ١٢٤/٨ والبدر الطالع ٢٠١/١ والأعلام ٢٥١/٦ ومعجم المؤلفين ٢٦٠/١٠.

(٢) ينظر فهرست النحو والصرف بجامعة الإمام ص ١٤٢.

(٣) الضوء اللامع ٧٠/٣.

(٤) تنظر ص ٥١.

المطلب الثاني : توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

كتاب «شرح شذور الذهب» ثابت النسبة لمؤلفه محمد بن عبد المنعم الجوجري.

وقبل البدء في ذكر الأدلة على ذلك أود أن أذكر قصة حصلت لي مع هذا الكتاب.

فقد كنت فيما سبق قد سجلت الكتاب على أنه لأحمد بن محمد بن الهائم، بناء على دليلين:

الأول : وجود ذلك على نسخة من نسخ الكتاب، وهي النسخة الموجودة في ذلك الوقت، ولم أعثر على غيرها، حيث جاء على غلاف هذه النسخة ما يلي: «شرح شذور الذهب، الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان لابن هشام لابن الهائم».

وقد نسبت كتب التراجم «الضوابط لحسان» لابن الهائم وعدّته من مؤلفاته، فلما رأيت هذه العبارة على هذه النسخة من الكتاب اعتقدت أن هذا الكتاب هو كتاب (الضوابط الحسان) لابن الهائم، لوجود ذلك على غلاف النسخة.

الثاني : نقل بعض المتأخرين نصا كاملا عن هذا الكتاب، وصرح في أوله بأنه من كتاب «شرح شذور الذهب» لابن الهائم.

فقد جاء في كتاب «إعراب آيات الشذور»[1] لأبي القاسم البجائي ما نصه : «قال ابن الهائم في «شرح الشذور» : هذا كله في المصدر الذي ليس بدلا من اللفظ بفعله، أما ما هو بدل من اللفظ بفعله فإنه يعمل وإن لم يخلفه «أن» والفعل ولا «ما» والفعل ...».

(١) إعراب آيات الشذور للبجائي ٢/٦٦٤.

وهذا النص موجود بتمامه في كتابنا هذا [1].

وبعد أن انتهيت من تحقيق الكتاب ودراسة مؤلفه ذكر لي بعض الزملاء أن لديه كتابا يسمى «شرح شذور الذهب» لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، وأنه قد حصل على نسخة له من تونس، وكان قد أحضره ليقدمه لرسالة الدكتوراة.

فطلبت منه الكتاب للاطلاع عليه، لما له من علاقة بشذور الذهب. فأعارني الكتاب مشكورا، ولما تصفحت الكتاب فوجئت أن هذا الكتاب وهو شرح شذور الذهب هو الكتاب الذي قمت بتحقيقه من قبل على أنه لابن الهائم؛ لأن هذا الكتاب لايختلف مع كتابي في شيء، إلا ما يكون من خلاف النسخ فقط.

ولما رجعت مرة أخرى إلى كتب التراجم ظهر لي أن جميع كتب التراجم تنسب «شرح شذور الذهب» للجوجري، ولم تذكر لابن الهائم شرحا على شذور الذهب، وبعد ذلك ظهرت أمور أكدت لي بما لايدع مجالا للشك أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو شرح شذور الذهب لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، وليس لابن الهائم.

ولما تبين لي الأمر عرضت القضية على قسم اللغويات الموقر، وبعد اقتناعهم بالأدلة التي قدمتها وافق القسم مشكورا على تصحيح نسبة الكتاب من أحمد بن محمد بن الهائم إلى محمد بن عبد المنعم الجوجري المتوفى سنة (٨٨٩)هـ.

وفيما يلي أذكر الأدلة التي تثبت صحة نسبة الكتاب للجوجري.

وهذه الأدلة أنواع :

أولا : ما ذكرته كتب التراجم :

ترجم للجوجري كل من السخاوي في الضوء اللامع والشوكاني في البدر

(١) تنظر ص ٥٦١ من هذا الكتاب.

الطالع والزركلي في الأعلام وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين، وهؤلاء جميعا نصوا على أن (الجوجري) شرح شذور الذهب، وعدّوا ذلك من مؤلفاته.

قال السخاوي في الضوء اللامع [١] : «كَتَبَ على شذور الذهب مطولا ومختصراً».

وقال الشوكاني في البدر الطالع[٢] : «وشرح شذور الذهب شرحا مطولا وشرحا مختصرا».

وقال الزركلي في الأعلام[٣] : «من كتبه ... شرح شذور الذهب، مخطوط في الأحمدية».

وقال عمر كحالة في معجم المؤلفين[٤] : «من آثاره ... شرح شذور الذهب لابن هشام في النحو».

ثانيا : النقولات عن هذا الكتاب

نقل عن هذا الكتاب بعض المؤلفين، منهم من صرح باسمه، ومنهم من لم يصرح بذلك، ولكن يتضح من النص أنه منقول عن هذا الشرح.

وممن صرّح باسمه معمر بن يحيي المكي (٨٩٧)هـ وهو تلميذ للجوجري. فإنه نقل عن هذا الكتاب نصوصا كثيرة هي بنصها موجودة في كتابنا هذا.

وسأكتفى بذكر موضعين من كتاب معمر المكي، وهما :

١ - قال معمر المكي في كتابه (التعليقة المفيدة في العربية) ص ١٣١ ما نصه : «وأما تقديرا فقال شيخنا المحقق شمس الدين الجوجري - حفظ الله مهجته

(١) الضوء اللامع ١٢٤/٨.

(٢) البدر الطالع ٢٠١/٢.

(٣) الأعلام ٢٥١/٦.

(٤) معجم المؤلفين ٢٦٠/١٠.

وخلّد رفعته - في شرحه على الشذور : « كأنه أراد بقوله : «تقديرا» نحو سيبويه من الأعلام المبنية إذا كانت مناداة فإن ضمة النداء - وهي حركة بناء - مقدرة فيه . انتهى» .

وهذا النص موجود بتمامه في كتابنا هذا (شرح الشذور) ص ١٧٦ .

٢ - قال معمر المكي في (التعليقة المفيدة في العربية) ص ٦١٤ : «قوله : (اسم) كالجنس، قال شيخنا - أبقاه الله تعالى - في شرحه على الشذور : فيه إعلام بجنسيته، وأنه ليس كالحال في كونه ظرفا أو مجرورا أو جملة . انتهى» .

وهذا الكلام ذكره الجوجري في باب التمييز ص (٣٧٥) حيث قال : «فقوله : (اسم) إعلام بجنسيته، وأنه ليس كالحال في كونه ظرفا أؤ مجرورا أو جملة» .

وقد نقل معمر المكي أيضا نصوصا أخرى من كتاب شيخه (شرح شذور الذهب) .

انظر (التعليقة المفيدة في العربية) ص ١٣٦ و ١٤٧ و ١٩٣ و ٢٢٨ و ٢٥٤ و ٣٣١ و ٦٨٥ و ٧٤٣ .

ثالثا : بعض النصوص الواردة في الكتاب .

ورد في هذا الكتاب بعض النصوص المنقولة عن علماء تأخرت وفاتهم عن وفاة ابن الهائم المتوفى سنة (٨١٥)هـ .

فقد ورد فيه نصوص من كتاب (شرح الصدر لشرح زوائد الشذور) .

انظر الصفحات ١٢٦-١٢٧-٢٨٨-٤٣٢ .

ومؤلف هذا الكتاب هو محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة (٨٣١)هـ وقيل (٨٣٦)هـ فيبعد أن ينقل ابن الهائم عن هذا الكتاب الذي توفي صاحبه بعده بأكثر من ستة عشر عاما .

وكذلك ورد في كتابنا هذا (شرح الشذور) نصوص من كتاب (حاشية الحفيد ابن هشام على التوضيح) انظر ص ١٢٣ و ٣١٦.

وقد تُوفي الحفيد سنة (٨٣٥)هـ، وقد ذكر العلماء أن حاشيته على التوضيح لم تجمع إلا بعد وفاته.

فهذا دليل قاطع على أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لابن الهائم، إذ لا يعقل أن ينقل ابن الهائم عن كتاب كُتب بعد وفاته بأكثر من عشرين سنة على أقل تقدير.

رابعا : (ما جاء في أول الكتاب وآخره).

جاء في أول هذا الكتاب التصريح بنسبته لمحمد بن عبد المنعم الجوجري.

فقد جاء على غلاف نسخة الأصل (شرح الجوجري على شذور الذهب) وجاء في مقدمة الكتاب في نسختي (أ) و (ب) ما يلي :

«قال الشيخ الإمام العلامة البحر الفهامة فريد عصره ووحيد دهره أبو عبد الله شمس الدين محمد الشافعي الجوجري...».

وورد في آخر الكتاب في النسخة التونسية التي رمزت لها بالحرف (ب) التصريح بانتهاء مؤلفه من مسوّدة كتابه هذا في سنة (٨٦٢)هـ حيث جاء في ص٧٢١:

قال مؤلفه : «فرغت من مسودته في حادي عشر ذي القعدة سنة اثنتين وستين وثمانمائة...».

فهذا نص صريح في أن مؤلف هذا الكتاب قد فرغ من تأليفه في سنة (٨٦٢)هـ فلايعقل أن يكون هذا الكتاب لابن الهائم المتوفى سنة (٨١٥)هـ.

وإنما المعقول أن يكون للجوجري المتوفى سنة (٨٨٩)هـ الذي نسبته له كتب التراجم.

الرد على الأدلة التي تنسب الكتاب لابن الهائم:

لم ينسب أحد هذا الكتاب لابن الهائم إلا ماورد في كتاب أبي القاسم

البجائي عندما نقل نصًا عنه، وهذه النسبة خاطئة بالتأكيد لما يلي :

١ - أن جميع كتب التراجم لم تذكر لابن الهائم كتابا بهذا الاسم.

٢ - أن جميع الذين نقلوا نصوصا عن هذا الكتاب لم ينسبوه لابن الهائم، وقد نسبه بعضهم لمحمد بن عبد المنعم الجوجري.

٣ - أن هذا النص الذي نقله البجائي موجود في النسختين الأخريين اللتين نُسب الكتاب فيهما صراحة للجوجري.

٤ - ما عرف عن أبي القاسم البجائي من تساهله في بعض النقولات والكتب التي ينقل عنها، وتصريحه بأسماء مؤلفين آخرين لتلك الكتب غير مؤلفيها المعروفين.

وقد ذكر ذلك محقق كتابه (إعراب آيات الشذور ١/ ٧٩).

ويظهر أن البجائي لما نسب هذا الكتاب لابن الهائم كان قد اطلع على هذه النسخة وهي النسخة (جـ) التي كتب اسم (ابن الهائم) على غلافها، فنقل النص عنها ونسب الكتاب إليه. يرجح ذلك أن أصل هذه النسخة محفوظ في تونس والبجائي تونسي أيضا.

أما ما وجد على غلاف تلك النسخة من نسبة الكتاب لابن الهائم فليس ذلك دليلا على صحة نسبة الكتاب إليه فكم من كتاب كتب على غلافه اسم آخر غير مؤلفه الحقيقي.

ولاشك أن هذه النسبة خطأ وقع فيه ناسخ تلك النسخة، بدليل أنه كتب على النسخة ما يلي :

«شرح شذور الذهب الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان لابن هشام لابن الهائم» فنلحظ أن الناسخ قد أدخل عبارة (الضوابط الحسان) بعد قوله : (شرح شذور الذهب) ثم نسب الكتاب لابن الهائم.

وكتاب (الضوابط الحسان) هو فعلا من كتب (ابن الهائم) وهو كتاب صغير في النحو، ولكنه مختلف كل الاختلاف عن كتابنا هذا (شرح الشذور) فيظهر أن الناسخ قد توهم أن (الضوابط الحسان) هو (شرح الشذور) فلذلك عدّهما كتابا واحداً ونسبهما لابن الهائم.

وهذه النسخة متأخرة جدا عن النسختين السابقتين، فقد كتبت سنة (١١٠٩)هـ، فلايصح اعتماد ما جاء على غلافها وإلغاء ما جاء في تلك النسختين الأخريين.

وبهذا ثبت لنا خطأ نسبة هذا الكتاب لابن الهائم وصحة نسبته للجوجري.

وعلى إثر ذلك قمت بنسخ الكتاب على النسخة الأصلية التي حصلت عليها فيما بعد، وسيأتي الكلام على ذلك في مبحث وصف النسخ المعتمدة.

المطلب الثالث : «منهج المؤلف في الكتاب»

سار شمس الدين الجوجري في شرحه لشذور الذهب على منهج تفصيلي يتمثل في النقاط التالية :

١ - كان يورد نصا أو فقرة من «شذور الذهب» ثم يبدأ في شرحها وتوضيحها بالأمثلة والشواهد النحوية وكان يشرح النص أو الفقرة كلمة كلمة، ويوضح ذلك بالأمثلة.

٢ - يذكر - في الغالب - مناسبة الباب، أو النص الذي أورده من الشذور، لما قبله.

وهدفه من ذلك أن يسير الكلام على تسلسل واحد، وأن يقع الترابط بين نصوص الكتاب كلها.

٣ - يعقب الجوجري على شرحه، لكل نص من نصوص الشذور، بالتنبيهات التي يذكر تحتها مسائل كثيرة، بعضها فيه توضيح لما سبق شرحه،

وبعضها فيه قياس لمسائل أخرى على ما ذكره، وبعضها بيان لخطأ وقع فيه بعض العلماء والرد عليه، وبعضها استدراك وتذييل لما ذكره ابن هشام، وبعضها اعتراض على ابن هشام ثم الإجابة عنه.

٤ - يكثر من إيراد الاعتراضات في صورة (فإن قيل) [١]؟

ثم يجيب عن ذلك بصورة مقنعة.

وفي الغالب ما يكون ذلك على طريقة أهل الجدل والمنطق، كأن يقول : (فإن قيل: كذا، قلنا : كذا) و (لانسلم بذلك، وسلمنا بذلك) [٢].

٥ - يذكر الجوجري مذاهب النحويين في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، في الغالب، ويكتفي أحيانا قليلة بذكر مذهب البصريين فقط، ويهتم كثيرا بآراء ابن مالك، ويذكرها، وبخاصة إذا خالف الجمهور.

وكثيرا ما يعزو الآراء إلى أصحابها. وكان في عرضه للمسائل الخلافية لايتعصب لمذهب على آخر، بل كان يرجح مايراه راجحا بالحجج الثابتة.

فأحيانا يرجح مذهب البصريين، وأحيانا يختار مذهب الكوفيين.

٦ - يقوم - أحيانا - بتعريف للباب الذي سيشرحه من حيث اللغة والاصطلاح، كما فعل في باب الإعراب، حيث عرَّف الإعراب، لغة وإصطلاحا، وكذلك فعل في باب التمييز [٣].

٧ - ينتقد الجوجري بعض التعليلات النحوية لبعض العلماء ويورد عليها اعتراضات، كما فعل ذلك في تعليل بعض العلماء نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة بدل الفتحة بأنه لو أعرب جمع المؤنث السالم بالحركات الثلاث لكان

(١) تنظر ص ١٠٥ و ١١٣ و ٢٩٥ و ٦٦٥.

(٢) تنظر ص ٣٢٢.

(٣) ينظر باب الإعراب ص ١٣٠ وباب التمييز ص ٣٧٥.

الفرع أوسع مجالا من الأصل.

فرد عليهم بأن هذه العلة ضعيفة ومنقوضة [١].

٨ - كثيرا ما يستعرض الشارح عبارة ابن هشام في شرحه للشذور، أو من كتبه الأخرى، ثم ينتقدها ويورد عليها اعتراضات[٢].

٩ - يُتبع - أحيانا - شرحه لشذور الذهب، بتكملة أو تتمة، إذا أحس أن المقام يتطلب إيضاحا أكثر مما جاء به في الشرح، وفيما إذا كان متن شذور الذهب لم يذكر المسألة أصلا، فإنه يتبع ذلك بهذه التكملة ويوردها تحت عنوان (تتمّة في الكلام على كذا).

كما فعل ذلك في أقسام الضمير [٣] وفي باب كان وأخواتها وأفعال القلوب [٤].

١٠ - الاعتذار للمصنف، فكثيرا ما يورد عليه أموراً لم يذكرها ابن هشام ثم يعتذر عنه بما يناسب المقام [٥].

وأحيانا يعترض على بعض التعريفات التي ذكرها ابن هشام [٦].

١١ - يقوم، أحيانا قليلة، بإعراب متن الشذور، كما فعل في باب الاشتغال [٧].

(١) ينظر تفصيل ذلك في ص ١٤١.
(٢) انظرعلى سبيل المثال ص ٢٦٤ و ٢٦٥.
(٣) تنظر ص ٢٢٦.
(٤) تنظر ص ٢٩٨ و ص٥٤٤.
(٥) ينظر باب العلم ص ٢٢٨ وباب الممنوع من الصرف ص ٧٠٨.
(٦) ينظر مثلا ص ١٧٣ و ص ٢٦٥ وص ٣٢٤.
(٧) تنظر ص ٦٢١.

ويفسر - أحيانا - معاني الكلمات ويضبطها بالشكل كقوله : (خِدْن) بكسر الخاء وسكون الدال بمعنى صاحب[١] .

١٢ - كان الجوجري مولعاً بالتعليلات النحوية فكان يعلل لكثيرٍ من الأحكام النحوية، وتأتي تعليلاته دقيقة جدا، من ذلك تعليلاته لبناء «أي» الموصولة على الضم في حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، ولإعرابها فيما عدا ذلك[٢] .

وكذلك تعليلاته لبعض العلامات الخاصة بالاسم.[٣]

ومثل ذلك تعليلاته لبناء بعض المركبات.[٤]

١٣ - نلحظ استعمال الشارح للمصطلحات المنطقية كثيرا، مثل الكلي والجزئي والجنس والفصل والحدّ والعلامة إلخ .

ويقوم أحيانا بتعريف لبعض هذه المصطلحات، كقوله : «المراد بالجزئي ما يدخل تحت كلّي، يصح كون ذلك الكلّي خبرا عنه.....»[٥] .

١٤ - يستعمل، أحيانا قليلة، اصطلاحات الكوفيين. كقوله في باب التعدي واللزوم : « كون الفعل لايبنى منه اسم مفعول تام، أي مستغن عن صفة»[٦] .

والمراد بالصفة هنا حرف الجر، وهذا مصطلح كوفي.

(١) تنظر ص ٤٧٣.
(٢) تنظر ص ٢٠٧.
(٣) تنظر ص ١١٠ و ١١٢.
(٤) تنظر ص ١٩٨.
(٥) تنظر ص ١٠٧.
(٦) تنظر ص ٥٢٠.

المطلب الرابع : «مصادر الجوجري في هذا الكتاب»

اعتمد الجوجري في شرحه لـ «شذور الذهب» على مصادر أصيلة صرح بالنقل من بعضها، وأخذ من بعضها دون تصريح .

وقد تنوعت مصادر الجوجري التي اعتمد عليها في هذا الكتاب مابين كتب لغوية ومعاجم وكتب نحوية وصرفية وغير ذلك.

أولا : كتب اللغة والمعاجم

كان الجوجري يفسر - في الغالب - مايمر به من مفردات لغوية، ويذكر، أحيانا اللغات الواردة في بعض الكلمات، وينقل ذلك عن كتب المعاجم فمن المعاجم التي صرح بذكرها، أو بأسماء مؤلفيها ما يلي :

١ - الصحاح للجوهري، وقد نقل عنه الجوجري ثلاثة نصوص في ثلاثة مواضع[١]، ونقل منه في غيرها دون تصريح.

٢ - التكملة والذيل والصلة للصاغاني، وقد نقل عنه الجوجري نصا واحداً، قال في آخره : «حكاه الصاغاني..»[٢].

ثانيا = كتب النحو والصرف :

نقل الجوجري في كتابه هذا نصوصا كثيرة من كتب النحو الأخرى، وقد صرح في أكثر هذه المواضع بالنقل منها.

وقد اهتم الجوجري - كثيرا - بكتب العلامة ابن مالك فكان ينقل منها آراءه في غالب المسائل التي ذكرها.

ومن الكتب النحوية التي صرّح بالنقل عنها مايلي :

(١) تنظر الصفحات ١٤٥ و ٥٢٣.

(٢) تنظر ص ٥٨٦.

١ - شرح التسهيل لابن مالك، وقد نقل عنه «أحد عشر» نصا[١].

٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك، وقد نقل عنه «تسع» مرات[٢].

٣ - تسهيل الفوائد لابن مالك، وقد نقل عنه «إحدى عشرة» مرة[٣].

وكان ينقل نصوصا كثيرة عن ابن مالك دون أن ينسبها إلى كتاب معين من كتب ابن مالك.

وقد استطعت أن أوثق جميع هذه النصوص من كتب ابن مالك في مواضعها التي وردت فيها.

٤ - أوضح المسالك لابن هشام. وهو من الكتب التي اعتمد عليها الجوجري، ونقل عنه نصوصا بلغت العشرة[٤].

٥ - شرح شذور الذهب لابن هشام.

وقد نقل عنه في كتابه عشرين مرة[٥].

٦ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام

وقد صرح بالنقل عنه في موضع واحد[٦].

٧ - كتاب سيبويه

وقد نقل عنه نصوصا بلغت ستة نصوص[٧]، ولكنه نقل بالواسطة، لأنه يندر في عصره رجوع العلماء إلى كتاب سيبويه مباشرة.

(١) تنظر مثلاً الصفحات ٢٠٤ و ٢٣٦ و ٣٠٠ و ٣١٣.

(٢) تنظر على سبيل المثال الصفحات ٢٥١ و ٤٦٣ و ٤٨٧ و ٤٨٨.

(٣) تنظر على سبيل المثال ص ١٥٣ و ١٧٢ و ٢٣٤ و ٣٠٣.

(٤) تنظر ، مثلا، الصفحات ٢٢٣ و ٣٠٢ و ٦٢٥.

(٥) ينظر على سبيل المثال ص ١٠٩ و ١١٢ و ٢٠٤ و ٣٥٢.

(٦) وذلك في ص ٦٦٧.

(٧) تنظر مثلاً ص ٢٣٣ و ٢٩٥ و ٣٣٠ و ٣٩٩.

٨ - المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي

وقد نقل عنه خمس مرات بالنص [١].

٩ - الجامع الصغير في النحو لابن هشام، وقد نقل عنه مرتين فقط [٢].

١٠ - شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي.

وقد نقل عنه ثلاثة نصوص وردت في هذا الكتاب [٣].

١١ - (اللباب) وقد نقل عنه مرة واحدة [٤].

ولم يظهرلي مؤلف هذا الكتاب، فهناك كتابان بهذا الاسم، وهما اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ولباب الإعراب للاسفرائيني ولم أجد هذا النص الذي ذكره الجوجري في واحد منهما.

وقد نقل الجوجري أقوالا كثيرة ونصوصا متعددة عن كثير من العلماء لم يصرح بالكتب التي نقل عنها.

ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد والكسائي والفراء وأبو حاتم السجستاني وابن السكيت والمبرد وثعلب والزجاج وابن السراج والزجاجي وأبو علي الفارسي وابن جني والرماني وابن الخشاب وابن الخباز والجرجاني والعكبري وأبو حيان الأندلسي وابن أم قاسم المرادي وغيرهم.

وكان ينقل عن الرضي الاستراباذي كثيرا، ولم يصرح باسمه ولاباسم كتابه وإنما كان يقول عنه: «قال بعض المحققين» [٥].

(١) تنظر مثلاً الصفحات ١٣٠ و ١٥٥ و ٢١٩.

(٢) في ص ١٢٤ و ص ٤٦١.

(٣) تنظر ص ١٢٦ و ٢٨٨ و ٤٣٢.

(٤) في ص ٢٤٩.

(٥) تنظر مثلا الصفحات ٢٢٠ و ٢٦٢ و ٢٨٥.

وكذلك نقل عن ابن هشام الخفيد بعض النصوص [١] ولم يصرح باسمه.

ويعد كتاب «توضيح المقاصد» للمرادي من أهم مصادر «الجوجري».

فقد نقل عنه نصوصا كثيرة، صرَّح في كثير منها باسم مؤلفه ولم يصرح في بعضها الآخر بذلك، إلا أنه لم يصرح باسم الكتاب نفسه.

كذلك كتاب «شرح الألفية لابن الناظم» نقل عنه نصوصا وصرّح باسمه مرة واحدة فقط[٢].

المطلب الخامس : شواهد الكتاب

يعتمد الاستدلال في النحو العربي على ثلاث ركائز هي السماع والقياس واستصحاب الحال.

قال ابن الأنباري : «أدلة صناعة الإعراب ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال»[٣].

وعرف النقل بأنه «الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[٤].

وجعله قسمين متواترا وآحادا، وعرف المتواتر بأنه «لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب»، قال : «وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم»[٥].

ومرادنا بالشواهد هنا الدليل الأول من هذه الأدلة، وهو النقل.

(١) تنظر مثلاً ص ١٢٣ و ٣١٦.

(٢) تنظر ص ٤٠٩.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٤) لمع الأدلة ص ٨١.

(٥) لمع الأدلة ص ٨٣.

والشواهد النحوية تتكوّن من أربعة أقسام هي :

الشواهد القرآنية والشواهد الحديثية والشواهد الشعرية وأقوال العرب الفصحاء.

وقد اهتم الجوجري بالشواهد النحوية جميعها، فكان يستشهد على المسائل النحوية بالآيات القرآنية، وما فيها من قراءات متواترة وشاذة، ويستشهد بالآحاديث النبوية، وبأشعار العرب الذين يحتج بشعرهم، وبما ورد عن العرب من أقوال وحكم وأمثال.

وإذا أردنا أن نتبين بالأرقام طريقة الجوجري في كيفية استشهاده بالأدلة السابق ذكرها، فسنعرضها على النحو التالي :

أولاً الشواهد القرآنية :

يعدّ القرآن الكريم من أعظم الشواهد التي يحتج بها النحويون على المسائل النحوية، وقد استشهد الجوجري في هذا الكتاب بكثير من الآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة، حيث بلغت الآيات التي وردت في شرحه على الشذور [١].

(٣٥٥) آية من القرآن الكريم.

واستدل بالقراءات المختلفة المتواترة منها والشاذة.

وكان في عرضه للقراءات لايعزو القراءة إلى من قرأ بها في الغالب وإنما يقول : (في قراءة بعضهم) أو (في قراءة) أو (قرأ بعضهم) [٢].

وقد عزا بعض القراءات لأصحابها، وذلك قليل [٣].

(١) ينظر فهرس الشواهد القرآنية ص

(٢) تنظر مثلاص ٣٠٣ و ٣١٤ و ٤١٤ و ٤٨٧.

(٣) تنظر الصفحات ٢٧٠ و ٦٨١.

ثانيا : الأحاديث النبوية :

اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية وحاصل خلافهم يرجع إلى ثلاثة أقوال ذكرها البغدادي في خزانة الأدب [١] وهي - باختصار - :

الأول جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة. وهذا مذهب ابن مالك والرضي الاستراباذي وغيرهما ، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات ابن الأنباري.

الثاني منع الاحتجاج بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة. وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان.

وحجتهم أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي ﷺ بألفاظها ، ولأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه.

وقد رد البغدادي هذا القول بأدلته ، وقال [٢] : «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه ، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت».

الثالث جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - والأمثال النبوية.

وهذا قول الشاطبي والسيوطي.

والراجح هو الاحتجاج بالحديث الشريف ، مطلقا ، لأن الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد . وما زال العلماء يحتجون بالأحاديث النبوية دون إنكار [٣]

(١) خزانة الأدب ١/٩-١٥ .

(٢) خزانة الأدب ١/٩.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في كتاب «في أصول النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٤٦-٥٨.

حتى جاء ابن الضائع وأبو حيان فمنعا ذلك.

وقد جعلها الأنباري أصلا من أصول الاحتجاج في اللغة والنحو في كتابه «لمع الأدلة»[١].

وقد سار شارح هذا الكتاب - الجوجري - على هذا المذهب، فقد استشهد في كتابه هذا بسبعة عشر حديثا من الآحاديث النبوية على الأحكام والمسائل النحوية.[٢]

وكان ينص على ذلك ويقول «الدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام كذا»[٣].

وكان يذكر الحديث كاملا[٤]، وأحيانا يورد منه موضع الاستشهاد فقط كما في قوله : (وفي الحديث «و أَتْبَعَهُ بِستّ مِنْ شَوَّالٍ»)[٥].

ثالثا : أشعار العرب

يُعد الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلما تجد كتابا نحويا - ولو صغيرا - إلا وتجد فيه أبياتا من أشعار العرب.

وقد بين العلماء الشعر الذي يصح الاحتجاج به، وذكروا أنه يبدأ من عصر الجاهلية إلى أواخر القرن الثاني، أي في حدود سنة (١٧٦)هـ تقريبا.

(١) لمع الأدلة ص ٨٣.
(٢) ينظر فهرس الأحاديث والآثار ص ٧٥٢.
(٣) تنظر ص ٣٩٢ و ٧١٦.
(٤) ينظر مثال لذلك في ص ٣٩٩.
(٥) تنظر ص ٧١٢.

وإذا نظرنا إلى الشواهد الشعرية في كتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري تبين لنا كثرة الشواهد الشعرية التي أوردها «الجوجري» في هذا الكتاب حيث بلغت ما يقارب أربعة وثمانين ومائة بيت من غير المكرر.

وجميع هذه الشواهد من شعر العرب الفصحاء المحتج بشعرهم، عدا بيت واحد لشاعر مولّد هو أبو فراس الحمداني، وقد ذكره للتمثيل به فقط.

وطريقة الجوجري في إيراده للأبيات أنه لاينسبها إلى قائليها، في الغالب إلا أنه نسب بيتين أو ثلاثة فقط لأصحابها.[١]

وكان يورد البيت كاملا[٢]، وأحيانا يورد شطر البيت أو موضع الشاهد منه فقط[٣].

رابعا: أقوال العرب وأمثالهم

سار الجوجري في شرحه لـ «شذور الذهب» على طريقة النحاة في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم على القواعد النحوية.

وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري أن كلام العرب دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم[٤].

وقد بلغ عدد الشواهد من الأقوال والأمثال في هذا الكتاب ستة وأربعين قولا[٥]، مابين حكاية مسموعة عن العرب ومثل سائر وغير ذلك.

(١) تنظر مثلا ص ٣٦٣ و ٤٣٨.

(٢) تنظر على سبيل المثال الصفحات ٢٠٤ و ٣٧١ و ٤١٥.

(٣) تنظر أمثلة لذلك في الصفحات ١٨٨ و ٣٤٦ و ٤٠٤ و٤١٣.

(٤) ينظر لمع الأدلة ص ٨٣.

(٥) تنظر مواضع هذه الأقوال في فهرست الأمثال والأقوال ص ٧٥٤.

المطلب السادس : «نقد الكتاب»

يراد بالنقد هنا إبراز ما للكتاب من محاسن ومزايا وما عليه من مآخذ واعتراضات.

وكتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري، كغيره من المصنفات له ميزات ومحاسن وعليه بعض المآخذ والاستدراكات، وإن كانت قليلة.

فمن مَيزات هذا الكتاب ما يلي :

أولاً : أن هذا الشرح أقدم شرح كامل لكتاب «شذور الذهب» يصل إلينا بعد شرح مؤلفه «ابن هشام».

ثانيا : ذكره لمناسبة كل نص أو فقرة من نصوص «شذور الذهب» لما قبله، وهذا يعطي الكتاب ترابطا منطقيا بين جميع أبوابه.

ثالثا : ذكره للتعليلات النحوية واستكثاره منها، حيث إنه قلما ترد مسألة نحوية إلا ويذكر لها التعليل المناسب، وبعض هذه التعليلات لم أجده في كتب النحو الأخرى.

رابعا : اعتناؤه بشرح جميع مفردات «شذور الذهب» فلم يترك في هذا المتن كلمة إلا وقد شرحها ووثق ذلك بالشواهد والأمثلة.

خامسا : عزوه للآراء والمذاهب النحوية كان دقيقا وموفّقا إلا في القليل النادر.

سادسا : أنه كان ينص على قواعد عامة

مثل قوله في أثناء جوابه عن اعتراض ورد في باب المفعول معه : «لايلزم من اعتبار أمر عند قوة الداعي إليه اعتباره عند عدم قوته».

سابعا : ظهور براعة الشارح وثقافته في مجال علم الرياضيات

فكثيرا ما يستخرج من الأبواب النحوية مسائل رياضية، كما فعل

في باب الضمير وباب الإشارة، وكذلك في باب الصفة المشبهة، ففيها يظهر ذلك بوضوح.

ثامنا : اعتماد كثير من المؤلفين المتأخرين على هذا الكتاب، وبخاصة الذين قاموا بشرح الشذور أو وضعوا حواشي على بعض شروحه فقد وجدت الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه لـ «شذور الذهب» قد اعتمد اعتمادا كبيرا على شرح الجوجري هذا، فهو قد قام بنقل غالب التعليلات التي ذكرها الجوجري وأحيانا ينقل عبارات كاملة بنصها دون الإشارة إلى مؤلفه [١]

وكذلك فعل العدوي في حاشيته على «شرح شذور الذهب» والفاكهي في شرحه على القطر، والشيخ خالد الأزهري في التصريح، فقد نقل عنه نصين كاملين إلا أنه لم يصرح بالجوجري، بل قال : «قال بعضهم»[٢].

ومن هؤلاء تلميذه معمر بن يحيي المكي، فقد نقل عنه نصوصا كثيرة في كتابه «التعليقة المفيدة في العربية» وقد صرح في كثير من المواضع بنقله عن هذا الكتاب. وسيأتي لهذا مزيد بحث في المطلب الثامن.

تاسعا : ظهور شخصية مؤلف هذا الكتاب من خلال شرحه فهو لايكتفي بإيراد الأقوال فقط، بل يورد الأقوال مقرونة بالأدلة ويناقش ويورد اعتراضات عليها ويجيب عن الاعتراضات التي ترد على القول الذي اختاره أو رجحه. ولكنه يعترض بأسلوب مؤدب، فكثيرا ما يقول : «وهذا القول فيه نظر»[٣]ونحو ذلك. وذلك تأدبا مع كبار العلماء.

(١) ينظر شرح الشذور لزكريا الأنصاري [الورقة ٤/أ]و [الورقة٣١/أ].

(٢) تنظر ص ٥٨٣ و ٦١٥.

(٣) تنظر مثلا ص ٦١٥.

عاشرا : يصرح الجوجري، أحيانا بالسماع من بعض شيوخه ممايعطي النص توثيقا أكثر، فقد ذكر العلماء أن تَلَقّى العلم بالسماع هو أعلى مراتب التحمل.

قال في باب العَلَم : «وسمعت من بعض الأشياخ المحققين رحمه الله أن التحقيق هو الأول لثلاثة أوجه[1]».

هذه بعض المزايا التي ظهرت لي أثناء قراءتي لهذا الشرح الكبير .

وعلى الرغم من محاسن هذا الكتاب فإنه لايخلو أيضا من بعض المآخذ والاعتراضات التي لايخلو منها كتاب من كتب البشر، فقد قال الإمام الشافعي - رحمه الله : «أبى الله لغير كتابه أن يتم».

فمن المآخذ على كتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري ما يلي :

أولا : لم يبين الشارح في مقدمته منهجه الذي اتبعه في شرحه للكتاب، وإنما ذكر مقدمة مقتضبة بيَّن فيها هدفه من تأليف الكتاب.

ثانيا : وقوع الشارح في بعض الأخطاء في حالات مختلفة، وذلك كما يلي:

١ - أنه قد يذكر الآية دون ذكر موضع الاستشهاد منها، فقوله تعالى : ﴿ينبئكم إذا مزقتم.....﴾ استشهد بها على جواز تعليق ما ينصب ثلاثة مفاعيل واقتصر على هذا الجزء من الآية [2]، مع أن الشاهد في آخرها، وهو كسرة همزة «إن» في قوله تعالى : ﴿إنكم لفي خلق جديد﴾.

(١) تنظر ص ٤٠٢.

(٢) تنظر صفحة ٥٥٤.

٢ - من خلال عزوه لبعض الآراء النحوية، فقد نَسَب لبعض العلماء أقوالا ليست لهم.

من ذلك ما نسبه لأبي علي الشلوبين في باب ظرف المكان من أنه يقول : «إن مفيد المقدار داخل في المبهم» [١].

والمعروف عنه أنه يقول : إن المقدر ليس داخلا في المبهم، كما ذكر ذلك في التوطئة، ونسبه له العلماء.

ولكن هذا نادر وقليل جدا، ولا يكاد يعدو ما ذكرته.

٣ - من خلال نسبته نصوصا لبعض الكتب النحوية، وهي غير موجودة في هذه الكتب.

فمن ذلك قوله في ص ٦٦٦ : «ووقع في شرح المصنف التمثيل لهذا بقوله تعالى : ﴿ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم﴾.

وهذه الآية لم ترد في شرح الشذور أصلا، وقد أوضحت ذلك في الحاشية.

وقوله في ص ١١٢ عند تعريفه للإسناد : «قال في التسهيل : تعلق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب».

وهذا القول لم يرد في التسهيل وإنما هو في شرح التسهيل لابن مالك.

ثالثا : توهمه أن «الناقص» في قول العرب : الناقص والأشج أعدلا بني مروان» هو الوليد بن اليزيد [٢].

بينما المعروف أن المراد بالناقص هنا هو «يزيد بن الوليد بن عبد الملك» كما

(١) تنظر ص ٣٥١.

(٢) تنظر ص ٦٠٢.

بينت ذلك في موضعه.

رابعا : استشهاده ببيت لشاعر متأخر زمانه عن عصور الاحتجاج، وهو أبو فراس الحمداني[1].

ولعل عذر «الشارح» في ذلك أن كثيرا من النحويين قد ذكروا هذا البيت فلعله اتبع طريقتهم، أو لعله ذكر هذا البيت من باب التمثيل فقط، بدلالة ذكره بيتا قبله شاهدا على القضية نفسها.

المطلب السابع :

«موازنة بين شرح شذور الذهب للجوجري وشرح شذور الذهب لابن هشام».

لاشك أن المقارنة بين كتب العلماء من أدق الأمور وأصعبها لأنها تحتاج إلى قراءة متأنية لكل فقرة من فقرات هذه الكتب.

وقد جرت عادة الباحثين بعقد موازنات بين الكتاب الذي يبحثون فيه وكتاب آخر يماثله في موضوعه.

فاخترت كتاب «شرح شذور الذهب» لابن هشام لأعقد موازنةً بينه وبين موضوع الرسالة، وهو «شرح شذور الذهب» للجوجري.

وبعد قراءتي للكتابين خرجت بفوارق أساسية وعامة بين الكتابين ألخصها فيما يلي:

(١) وذلك في ص ٢٨٠.

١ - لم يذكر الجوجري في مقدمته المنهج الذي اتبعه في الشرح، بينما ذكر ابن هشام منهجه الذي سار عليه في مقدمته للكتاب.

٢ - حَرَص الجوجري على ذكر مناسبة كل نص لما قبله [١]، حتى يكون الكتاب متسلسلا من أوله إلى آخره، لكن ابن هشام لم يذكر ذلك ولم يهتم به.

٣ - كان الجوجري يفسر متن «شذور الذهب» كلمة كلمة، ويطلق على كل نص منها [٢]، أما ابن هشام فكان يشرح النص كاملا دون تفسير لكلماته أو جزئياته.

٤ - اهتم الجوجري بذكر التنبيهات التي يلحقها في آخر كل باب ويودعها ذكر الخلافات النحوية والاعتراضات على بعض الأقوال والإجابة عنها ولم يرد ذكر لهذه التنبيهات في كتاب ابن هشام.

٥ - ينص الجوجري على ذكر المذاهب النحوية في المسائل الخلافية، وأقوال العلماء وأدلتهم - غالبا - ولم يهتم ابن هشام بذكر الخلافات النحوية إلا نادراً.

٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام كتاب تعليمي، كما ذكر ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني [٣].

أما شرح الشذور للجوجري فهو كتاب مبسوط، توسع فيه شارحه جدا فأورد الأقوال والمذاهب والتعليلات.

(١) ينظر على سبيل المثال ص١٠٦ و ٢٦٢ و ٢٨٧ و ٦٨٧.
(٢) تنظر الصفحات ١٠٤ و ٢١٩ و ٦٢٨.
(٣) ينظر كتاب «من تاريخ النحو» للأستاذ سعيد الأفغاني ص ٢٠٤.

٧ - كتاب الجوجري فيه مناقشة لأقوال العلماء واعتراضات عليها مع الاهتمام بذكر التعليلات النحوية [١]، بينما خلا كتاب ابن هشام من كل ذلك.

هذه أهم الظواهر التي برزت لي أثناء قراءتي لهذين الكتابين.

ولو أردنا أن نُطَبّق هذه الظواهر على الكتابين فلنأخذ مثلا باب الصفة المشبهة، فنسجد الفرق واضحا بين الكتابين من حيث الأسلوب والمنهج.

وفيما يلي سأنقل من هذا الباب نصوصا من كلا الكتابين .

قال ابن هشام في باب الصفة المشبهة [٢] :

«الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة»، ثم قال : ومثال ذلك قولك : «زيد حسن وجهِه» بالنصب أو الجر، والأصل «وجهه» بالرفع، لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة فحولت الإسناد إلى ضمير «زيد»، فجعلت «زيدا» نفسه حسنا وأخرت «الوجه» فضلةً، ونصبته على التشبيه بالمفعول به، لأن العامل، وهو «حسن» طالب له من حيث المعنى، لأنه معموله الأصلي، ولايصح أن ترفعه على الفاعلية - والحالة هذه - لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك : «زيد ضارب عمراً» لأن «ضاربا» طالب له، ولايصح أن ترفعه على الفاعلية، فنصب لذلك.

فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل. ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبهة أيضا، لأن الخفض ناشئ - على الأصح - عن النصب ، لا عن الرفع، لئلا يلزم

(١) تنظر الصفحات ١٣٧ و ٢٠٧ و ٢٢٦ و ٢٨٠.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٩٦ - ٣٩٩.

إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الصفة أبداً عين مرفوعها وغير منصوبها...» ثم ذكر بعد ذلك الفوارق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل.

ثم قال : «ثم بينت أن الخفض له وجه واحد، وهو الإضافة، وأن الرفع له وجهان، أحدهما أن يكون فاعلا، والثاني أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة، وأن النصب فيه تفصيل، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان؛ أحدهما :

أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، والثاني : أن يكون تمييزاً.

وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزا، وتعين كونه مشبها بالمفعول به، لأن التمييز لايكون إلا نكرة.

ثم بينت أن جواز الرفع والنصب مطلق،وأن جواز الخفض مقيد بألاّ تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في «زيد الحسنُ وجهَه» و«الحسن وجهُ أبيه» و «الحسنُ وجها» و«الحسنُ وجهُ أبٍ».

وقال الجوجري في باب الصفة المشبهة [1] : «هذا هو الخامس مما يعمل عمل الفعل، وهي الصفة المشبهة باسم الفاعل، وميزها الشيخ بقوله : (كل صفة صح...) إلى آخره، فقوله : (كل صفة) بمثابة الجنس، يدخل فيه اسم الفاعل والمفعول والمثال وغيرها.

وقوله : (صح تحويل اسنادها ...) إلى آخره بمثابة الفصل، ويخرج ما عداها من الصفات.

واعلم أن اسم المفعول يصح أن يضاف إلى مرفوعه معنى، وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه ، نحو (زيد محمود المقاصد)

(١) شرح الشذور للجوجري ص ٥٧٢.

والأصل : محمودة مقاصده، ثم حولت الإسناد إلى ضمير «زيد» ثم أضفت فقلت : محمود المقاصد، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة، فلايضر دخوله في مميز الصفة.

وقد اقتضى كلام المصنف أن اسم الفاعل لايضح تحويل إسناده إلى ضمير موصوفة».

ثم أحال القارئ في هذه القضية على ما ذكره في باب المشبه بالمفعول به.

بعد ذلك ذكر الأمور التي فارقت الصفة المشبهة فيها اسم الفاعل مما ذكره ابن هشام، ثم زاد على ما ذكره وجهين آخرين، فقال : «ومن وجوه الافتراق غير ما ذكره الشيخ، أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، وهو يصاغ منهما.

ومنها أنها تكون مجارية للفعل، كطاهر، وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، كحسن وجميل وضخم، واسم الفاعل لايكون إلا مجاريا».

ثم ذكر بعد ذلك أوجه الاشتراك والموافقة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فقال : «وذلك من أوجه:

أحدها : أن كلاً منهما يدل على حدث ومن قام به.

الثاني : أنهما يذكّران ويؤنثان.

الثالث : أن كلاً منهما يثني ويجمع.

الرابع : أن عملهما مشروط بالاعتماد المشروط في عمله، على ما تقدم فيه، من غير فرق. لأنه إذا شرط في اسم الفاعل الذي هو الأصل المشبه به ففي الفرع المشبه الذي هو الصفة أولى.

ثم تابع شرحه للصفة المشبهة بعد أن ذكر فقرة من الشذور، فقال : «الصفة المشبهة واسم الفاعل مشتركان في العمل، ومختلفان في التوجيه في الجملة.

فوجه الرفع فيها الفاعلية أو الإبدال من الضمير، ووجه النصب في المعرفة التشبيه بالمفعول به، وفي النكرة التمييز، ووجه الجر الإضافة.

فقوله : (فاعلا أو بدلا) أي في كل مرفوع. وقوله : (مشبها أو تمييزا) أي مشبها في المعرفة وتمييزا في النكرة. وقوله : (بالإضافة) أي أن الجر بسبب الإضافة، فلا ينافي ذلك كون العامل الإضافة، وهذه العبارة تكررت للمصنف ولغيره من النحاة، واعترض على ظاهرها، وقد علمت اندفاعه.

وقوله : (إلا ...) إلى آخره بيان لما يستوفى من عمل الصفة للجر، وهو يحتاج إلى تمهيد، فنقول : إن الصفة تارة تكون بأل، وتارة تكون مجردة منها، وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارة. فهذه ثلاثة أحوال مضروبة في حالتي اقترانها بأل وتجردها منها، تصير ستة، والمعمول له مع كل من هذه الستة ست حالات، لأنه إما بأل كالوجه، أو مضاف لما هو بأل كوجه الأب، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، أو مجرد كوجه، أو مضاف إلى المجرد كوجه أب، فتصير الصور ستا وثلاثين صورة، كلها تؤخذ من إطلاقه.

إذا علمت ذلك، فقوله : (إلا إن كانت بأل وهو عار منها) استثناء من قوله: (أو تجره) فقط، أي أنك ترفع معمول الصفة وتنصبه مطلقا وتجره إلا إن كان ... إلى آخره.

فدخل تحته أربع صور ممنوعة :

الأولى : أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرور مضاف إلى ضمير، نحو (الحسن وجهه).

الثانية : أن تكون بأل والمعمول مجرور مضاف إلى مضاف إلى الضمير، نحو(الحسن وجه أبيه).

الثالثة : أن تكون بأل والمعمول مجرور مجرد من أل والإضافة، نحو (الحسن وجهٍ).

الرابعة : أن تكون بأل والمعمول مجرور مضاف إلى المجرد من أل والإضافة، نحو (الحسن وجهِ أبٍ) لأن الصفة في كل من هذه الصور بأل والمعمول في كل منها عارٍ من أل.

ثم نقل عن بعض المتأخرين أنه أوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة.

ثم أخذ في تفصيل هذه الصور وذكر حالاتها مستشهدا لكل حالة ببعض الشواهد الشعرية والنثرية أو مُمثِّلاً لها بالأمثلة.

ولو نظرنا إلى الشواهد في هذا الموضع لرأينا أن ابن هشام لم يستشهد فيه بأي شاهد، بينما استشهد فيه الجوجري بثلاثة شواهد شعرية وقولين من أقوال العرب.

المطلب الثامن: «أثر هذا الشرح فيمن بعده»

شرح شذور الذهب للجوجري مصدر مهم لكثير من المؤلفين الذين جاؤوا بعده، خصوصا الذين قاموا بشرح شذور الذهب أو كتبوا حواشي على شروحه، وكذلك تلاميذ الجوجري الذين اهتموا بشرح كتب «ابن هشام» ونستطيع أن نتبين تأثر هؤلاء المؤلفين بكتاب الجوجري على النحو التالي:

١ - الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه على شذور الذهب، المسمى «بلوغ الأرب في شرح شذور الذهب» نقل نصوصا كثيرة عن هذا الكتاب، لكنه لم يصرح باسم الجوجري.

من ذلك ما ورد في «بلوغ الأرب» الورقة ٣٧/أ: «.. لأن الصفة لاتضاف إلى مرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، لأنهم لو لم يقدروا ذلك لزم إضافة الشيء لنفسه، ولأنهم يؤنثون الصفة في نحو (هند حسنة الوجه).. إلخ ... وهذا النص بتمامه في شرح الشذور للجوجري ص ٣٦٠.

٢ - معمر بن يحيى المكي- وهو تلميذ للجوجري - ويظهر بوضوح أثر هذا الشرح في كتابه (التعليقة المفيدة في العربية) فقد نقل عنه عشرة نصوص صرّح فيها بالنقل من كتاب شيخه (شرح شذور الذهب)، ونقل منه في مواضع غيرها

دون تصريح؛ فمن هذه النصوص :

قوله في ص ١٣١ : «وأما تقديرا فقال شيخنا المحقق شمس الدين الجوجري في شرحه على الشذور : كأنه أراد بقوله : «تقديراً» نحو سيبويه من الأعلام المبنية إذا كانت مناداة فإن ضمة النداء - وهي حركة بناء - مقدرة فيه. انتهى».

وهذا النص في شرح الشذور للجوجري ص ١٧٦.

وكذلك نقل عنه في الصفحات ١٣٦ و١٤٧ و١٩٣ و٢٢٨ و٢٥٤ و٣٣١ و٦١٤ و٦٨٥ و٧٤٣.

٣ - الشيخ خالد الأزهري - وهو أيضا من تلاميذ الجوجري - نقل عن كتاب شيخه (شرح الشذور) نصين كاملين، إلا أنه لم يصرح باسمه وإنما قال : «قال بعضهم»، وهذا النصان وردا في كتابه (التصريح) وهما :

أ - قال في التصريح ٣١٩/١ في باب التنازع : «قال بعضهم : وفيه نظر لأن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا، نحو (زيدا ضربت وأكرمت أخاه) لأن أحد العامِلَين، يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ، فلامعنى لتقييد السببي بالمرفوع. قال : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي من أن «غريمها» إن رُفع بمعنّى يكون «ممطول» قد جرى على غير من هو له، فيلزم ظهور الضمير، وإن رفع بممطول فهو خطأ، لأنه قد وُصف بمعنّى، والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لايعمل شيئا، فلايجوز مررت بضارب ظريف زيدا». انتهى.

وقائل هذا النص هو الجوجري في (شرح الشذور) انظر ص ٦١٥.

ب - جاء في التصريح ٨٥/٢ في باب إعمال الصفة المشبهة أن بعض المتأخرين قد أوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة. ثم أخذ في تفصيل ذلك.

وفي (شرح الشذورللجوجري) نجد هذا النص كاملا في ص ٥٧٨ - ٥٨٣.

فيظهر أن الشيخ خالد الأزهري قد نقله عن كتاب شيخه الجوجري.

الخاتمة

وبعد هذه الدراسة المفصلة عن العلامة «شمس الدين الجوجري» وكتابه «شرح شذور الذهب» أريد أن أثبت في هذه الخاتمة أهم الأمور والنتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وهي كما يلي :

١ - اهتمام علمائنا السابقين بتأليف كتب مختصرة في النحو، ليسهل حفظها على المبتدئين، ومن ذلك كتاب «شذور الذهب» لابن هشام.

و قد اهتم العلماء بهذه المختصرات، فأقاموا حولها الشروح والحواشي والتقريرات، ومن ذلك «شرح شذور الذهب» للجوجري.

٢ - أن هذا الكتاب، الذي بين أيدينا - وهو شرح شذور الذهب - هو لمحمد بن عبد المنعم الجوجري الشافعي المتوفى سنة (٨٨٩)هـ وليس هو لابن الهائم، وقد أثبت ذلك بالأدلة القاطعة في مبحث توثيق نسبة الكتاب.

٣ - كثرة تلاميذ الجوجري الذين تلقوا العلوم على يديه، وقد ذكرت منهم خمسين تمليذا، وأكثرهم من العلماء الذين لهم باع طويل في التأليف.

٤ - أن كتاب «شرح شذور الذهب» للجوجري هو أول شرح كامل لشذور الذهب يصل إلينا بعد شرح ابن هشام نفسه، ويتميز «شرح الجوجري» بالبسط والتوسع في استيعاب المسائل النحوية، وذكر مناسبة كل نص لما قبله.

٥ - اعتماد كثير من المؤلفين المتأخرين على «شرح شذور الذهب للجوجري» وتأثرهم به، والنقل عنه في مواضع كثيرة من كتبهم.



القسم الثاني

قسم التحقيق

وفيه:

أ : وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها .

ب : المنهج المتبع في تحقيق هذا الكتاب .

ج : النص المحقق .

أ- وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ، وفيما يلي وصفٌ لكل نسخة بالتفصيل :

أولا : النسخة الأصلية، وهي من مخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم (٦٤٠٣) . وقد رمزت لها بالحرف (أ) .

وقد اعتبرتها أصلا لقدمها، فقد نسخت في عصر المؤلف، بل جاء في فهرس النحو الذي أصدرته الجامعة أن هذه النسخة قد تكون بخط المؤلف.

ولكن يتضح من آخرها أنها ليست نسخة المؤلف، هذا بالإضافة إلى ما وقع فيها من سقط في بعض المواضع بسبب انتقال النظر، وقد بينت ذلك في الحواشي.

وجاء في آخر هذه النسخة ما يلي : «قال وفرغت من مسودته في حادي عشر ذي القعدة سنة اثنين وستين وثمانمائة، وكان ابتدائي فيه في أوائل شهر رجب الفرد منها، وانتهت مبيضة في سابع عشرين جمادى الأولى سنة ثلاث وستين وثمانمائة...».

وهذه النسخة كتبت بخط مغربي متفاوت، ففي أولها كان الخط دقيقا جدا إلى اللوحة ٣٤/أ، ثم يكون الخط كبيرا إلى آخر الكتاب.

وعدد أوراقها (٩٩) ورقة.

وعدد الأسطر مختلف أيضا، فمن أول النسخة إلى اللوحة ٣٤/أ بلغ عدد الأسطر (٢٧) سطرا في كل وجه، وبعد ذلك يكون عدد الأسطر (٢٣) سطرا.

والنسخة مراجعة من الناسخ، وقد أثبت أكثر الكلمات التي تسقط أثناء النسخ، وقد يضع علامتي تقديم وتأخير على بعض الكلمات. ولكن ذلك قليل

وجاء على غلافها عدة تملكات [1].

وعلى الغلاف أيضا بخط كبير (شرح الجوجري على شذور الذهب).

ثانيا : نسخة المكتبة الأحمدية بتونس، وهي محفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم (١٦٢٥٨) وقد رمزت لها بالحرف (ب).

وتقع هذه النسخة في (٢١٣) صفحة، وتحتوي الصفحة الواحدة على (٢٣) سطرا، وقد كتبت بخط مغربي أيضا. وظهر أنه قد سقط منها بسبب التصوير التصوير صفحتان، هما ص ٧١ وص ٧٢.

وتخلو هوامش هذه النسخة من التعليقات إلا ما جاء في الصفحة الأولى والثانية فقد كتب في هامشهما عدة تملكات، وعبارات أخرى غير واضحة، وليس لها علاقة بالكتاب.

ولم يكتب اسم الكتاب على غلافها، وإنما جاء في أعلى الصفحة الثانية ما نصه : (هذا السفر فيه شرح الجوجري على شذور الذهب).

ولم يذكر فيه أيضا اسم ناسخ هذه النسخة، وإنما كتب فيها تاريخ الانتهاء من نسخها، حيث جاء في آخرها ما يلي : «ووافق الفراغ من نسخ هذا الشرح يوم الثلاثاء لاثنين وعشرين من شهر ربيع الثاني عام ١٠٦٣هـ.

ولاتخلو النسخة من بعض الأخطاء والسقطات.

ويترك الناسخ كتابة كلمة (تنبيه) أو (تنبيهات) غالبا ويجعل لها فراغا بقدرها.

ثالثا : نسخة المكتبة الوطنية بتونس، وهي محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم (٤٤٦٢) ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، تحت رقم (٨٧٩). وقد رمزت لها بالحرف (جـ).

(١) انظر صورة لوحة الغلاف ص ٩١.

وهذه النسخة هي التي نسب فيها الكتاب لابن الهائم.

وقد أثبت البحث زيف تلك النسبة؛ إذ لم يثبت لابن الهائم شرح على شذور الذهب، وإنما هذه نسخة ثالثة من نسخ شرح الشذور للجوجري.

ومن هنا عددت هذه النسخة نسخة ثانوية من أجل ذلك.

ويلاحظ عليها قلة السقط والخطأ فيها، ووجود بعض التصويبات في هوامشها وتقع هذه النسخة في (١٧٨) ورقة، لكل ؛ورقة وجهان، إلا أن الورقة (٦٦) تقع في وجه واحد.

وعدد الأسطر في كل صفحة (١٧) سبعة عشر سطرا.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي كذلك.

وناسخ هذه النسخة هو أبو القاسم بن منصور النائلي، كما جاء ذلك في آخر الكتاب. وكان تاريخ نسخها سنة ١١٠٩هـ.

ويلاحظ عليها كتابة الحرفين (ص) و(ش) بخط أحمر، وكتابة بعض العناوين بخط كبير.

وعلى غلافها بعض التملكات لأشخاص مختلفين.



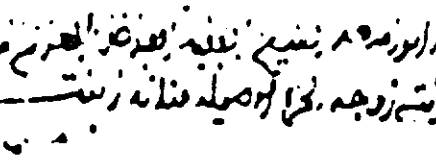
صورة الغلاف من النسخة الأصلية (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

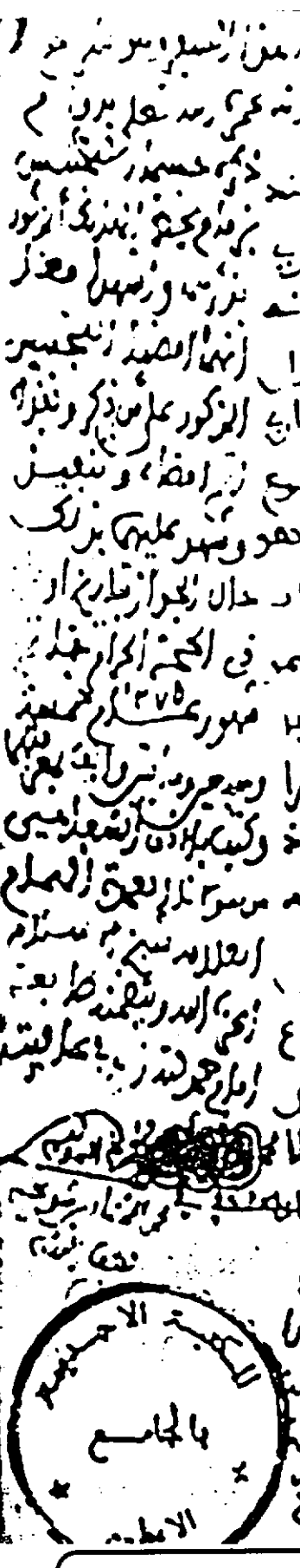
قال الشيخ الإمام العلامة الحبر الفهامة مسند العصر ووحيد الدهر أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي الجوجري رحمه الله تعالى
الحمد لله واشكره واستشهده واستنصره وأصلي على نبينا محمد أفصل أنبيائه
وصفوته من خلقه وأصفيائه صلى الله عليه وسلم وبعد هذا شرح
على مختصر الذهب في معرفة كلام العرب يحل رموزه، ويبين فوائده، ويوضح مقاصده
ذكره ينشر فوائده، ويجلي رموزه، على وجه ينتفع به المبتدئ ولا ينفصم
عن إفادة المنتهي وأسأل الله أن ينفع به وأن يجعل السداد أخير بسببه وهو
حسبنا ونعم الوكيل فقال الشيخ رحمه الله صر الكلمة قول في الشرع
يبان الكلمة على بيان الكلام لا خارج، والكلمة لغة تطلق على اللفظ المفيد
كقولهم كلمة الشهادة، وأما معناها في الاصطلاح فجاذ الجنس وقوله قول كالجنس
وهو اللفظ الدال على معنى سواء كان مفردا كزيد أو مركبا مفيدا كقام زيد أو غير مفيد
كان قام زيد يجعلون القول على كل لفظ من الكلام والكلم والكلمة وقد يطلق على غيرها
بحكم فإن خرج مالم يدل على معنى كزيد وقام متنوين زيد وقام جنس وقوله مفيد
فصل خرج به ما لا يفيد في الاصطلاح كلمة كغير اللبس وقوله مفرد كالجعل وهو
ما لا يدل جزء على جزء معناه فخرج المركب وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه
كغلام زيد ومعنى قولنا في غير العلم كل منهما كلمة والألف الأول والواو في الثاني كل
منهما كلمة ولو سميت بأحدهما لكان كلمة واحدة لأنك حينئذ لا تجد لأحدهما
الجزء من معنى دال على جزء معنى وهو الزاي الحاصل بتركيبها مع ما قبل ما قبل

الصفحة الأولى من النسخة الأصلية (أ)

الصفحة الأخيرة من النسخة الأصلية (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الثانية من النسخة « ب » وفي أعلاها يظهر اسم الكتاب

او عشرة فركم رجلا وكذلك الامراة اكثر وابلغ واشار الزجاج الى
تشبيهها بالعشرة والى المراة بتشبيهها بالماية واما
تمييز الاحد عشر فهامية مبنية بكون منصوبا وهو الاكثر ويجوز الوجهان اذا
كان مجرورا بالباء نحو ذلك بكم درهم اشتريت ثوبك ويجوز
بكم درهما بالنصب فهو الذي اشار اليه بالتشبيه بالاحد العشر
والجر وهو الذي اشار اليه بالتشبيه بالماية اما غير المجرور فهو
متعين تمييزها النصب [illegible] تمييز الاحد عشر واخواتها
[illegible] لم يعد ذكرها هنا وقوله والتمييز الواحد والا
ثنتان لا يقال واحد رجلين ولا واحدة امراة والاثنتان
امراتين لان قولك رجل يعبر الجنسية والوحدة وقولك رجلان يعبر
الجنسية وتشمع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وقوله وثنتا
حنظل جواب عن سؤال تقدير كان العرب فرقت في تمييز الاثنتين
فقالت فيه ثنتا حنظل فكيف يمنع فاجاب عن ذلك بانه
ورد وازه من كلامهم فيعوض ضرورة ولكن هذا اخر ما اوردناه من
هذا الشرح المبارك قال مؤلفه فرغت من مسودته في حادي عشر
ذي القعدة سنة اثنين وستين وثمانماية وكان ابتداء فيه في
اوايل شهر رجب الفرد منها وانتهت مبيضته من سابع
عشرين من جماد الاولى منه سنة ثلاثة وستين وثمانماية
// وفرغ الفراغ من نسخ هذا الشرح //
// يوم الثلاثة لاثنين وعشرين من //
// شهر ربيع الثاني عام [illegible] //
اماته الله كاتبه محبا ... ه لاصحاب النبي مع النبي
وادخله بزلك جنان عدن ... ه جنان الله ذي العرش العلي



صورة الغلاف من النسخة (جـ)

وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا ومولانا

الحمد لله واشكره، واستشهد به واستنصره، وأصلي على أفضل أنصاره، ومبلغ أنبيائه، محمد المصطفى المكرم صلى الله عليه وسلم وبعد: فهذا شرح على شذور الذهب: في معرفة كلام العرب: يسهل موارده، ويجمل مراعده: ويوضح مقاصده: ويبشي بوابده: ويعقل شوارده: على وجه ينتفع به المبتدي ولا يقصر عن إفادة المنتهي، وأسأل الله تعالى أن ينفع به وأن يصل أسباب الخير بسببه وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال الشيخ رحمه الله الكلمة قول مفرد فقوله بيان الكلمة على بيان الكلام لأنها جزؤه، والكلمة في اللغة تطلق على القول المفيد كقولهم كلمة الشهادة وأما معناها في الاصطلاح وما ذكره المصنف بقوله قول فالجنس وهو اللفظ الدال على معنى سواء كان مفردا كزيد أو مركبا مفيدا كقام زيد أو غير مفيد كان قام زيد

بخلاف

وكان الفراغ من نسخه هذا التأليف المبارك عشية يوم
الاحد لعشرين يوما مضين من محرم افتتاح سنة ثلاث وستين وثمانمائة وحسبنا الله ونعم
الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم
الحمد لله
وكان الفراغ من نسخه هذا التأليف المبارك عشية يوم
الاحد لعشرين يوما مضين من محرم افتتاح سنة ثلاث وستين وثمانمائة وحسبنا الله ونعم
الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم
الحمد لله
وكان الفراغ من نسخه هذا التأليف المبارك عشية يوم
الاحد لعشرين يوما مضين من محرم افتتاح سنة ثلاث وستين وثمانمائة وحسبنا الله ونعم
الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم
الحمد لله
وكان الفراغ من نسخه هذا التأليف المبارك عشية يوم
الاحد لعشرين يوما مضين من محرم افتتاح سنة ثلاث وستين وثمانمائة على يد عبد الله وابن
عبيده الى اجيه عبوده ومعتقه امو جهم وابن جهم وابن جهم الى ما
عنده ابي القاسم بن منصور بن عمر الغابلي غفر الله له ولوالديه
وذلك من عشاء من البحرة البيضاء المحمية بالله على صاحبها
افضل صلاة وسلام وازكى تحيه
الحمد لله هذا شرح نثر الدرر الذهب الذي يتفوه به اللسان ما بين هشام وشذور الذهب
يتفوه به اللسان ما بين هشام وشذور الذهب الذي يتفوه به اللسان فيما
" تم بحمد الله وحسن عونه و
" وحسبنا الله ونعم الوكيل
" حول ولا قوة الا بالله

الصفحة الأخيرة من النسخة (جـ)

ب – المنهج المتبع في تحقيق هذا الكتاب

سرت في تحقيق هذا الكتاب على الأسس العلمية المتبعة في تحقيق النصوص.

وفيما يلي أبين هذه الأسس التي اتبعتها في التحقيق :

١ - قمت بنسخ الكتاب على النسخة الأصلية المصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقابلتها على النسختين الأخريين، وأثبت الفوارق بينها في الحواشي، وأحيانا أثبت ما أراه صوابا من نسختي «ب» و«جـ» مع التنبيه على ما في الأصل.

٢ - كتبت النص وِفْقاً للقواعد الإملائية المعروفة في العصر الحاضر.

٣ - قابلت النصوص التي في الأصل على أصولها التي نقلت عنها، كـ «شرح التسهيل لابن مالك» و «شرح الكافية الشافية» و «أوضح المسالك» و «شرح شذور الذهب» و «توضيح المقاصد للمرادي» وغير ذلك، وأثبت الفروق التي بينها وبين ما ورد في الأصل.

٤ - خرّجت النصوص والأقوال النحوية من كتب أصحابها، وعزوت الأقوال المجهولة إلى قائليها ووثقتها من كتبهم.

٥ - نسبت الآراء والمذاهب النحوية إلى أصحابها، وعلّقت على المسائل التي تحتاج إلى تعليق، في نظري، وأعدت ذلك إلى مراجعه الأصلية.

٦ - عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقام الآيات وضبطتها بالشكل التام.

٧ - خرّجت القراءات القرآنية، التي ذكرها الشارح، ونسبتها إلى أصحابها سواء أكانت القراءة متواترة أم شاذة، ووثقت ذلك بالمصادر التي ذكرت فيها.

٨ - خرّجت الآحاديث النبوية الشريفة والآثار من كتب السُّنة وكتب الآثار المشهورة.

٩ - خرّجت الأمثال وأقوال العرب من كتب الأمثال والأدب واللغة وغيرها.

١٠ - نسبت الأبيات الشعرية إلى أصحابها ووثقتها من دواوينهم ما استطعت إلى ذلك، ومن كتب المجموعات الشعرية وكتب النحو والشواهد مراعيا التسلسل التاريخي، وأكملت منها ما لم يكمل الشارح، وشرحت غريب ألفاظها، وبينت الشاهد في كل بيت والبحر الذي نُظِم عليه.

١١ - ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب من كتب التراجم المعروفة.

١٢ - عرفت المصطلحات العلمية التي وردت في ثنايا الكتاب.

١٣ - شرحت المفردات التي تحتاج إلى شرح وتوضيح، وضبطت بالشكل ما يحتمل أكثر من وجه في الضبط.

١٤ - صححت الخطأ الوارد في النسخ واستدركت السقط بين معكوفين، هكذا []، وأشرت في الحاشية إلى المصدر الذي نقلته عنه، وذلك قليل.

١٥ - وضعت أرقام صفحات الأصل على هوامش الصفحات، وذلك عند بداية كل ورقة، ورمزت لوجه الورقة بالحرف «أ» ولظهر الورقة بالحرف «ب».

الفهارس الفنية للكتاب:

عملت فهارس شاملة للكتاب، تشمل فهرس الآيات القرآنية وفهرس الآحاديث النبوية والآثار، وفهرس الأمثال والأقوال، وفهرس الأشعار وفهرس الأعلام، وفهرس المواضع والأماكن، وفهرس المصادر والمراجع ثم فهرسا عاماً لموضوعات الكتاب.

هذا وأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب المسلمين عامة وطلاب العلم خاصة، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

النص المحقق

/بسم الله الرحمن الرحيم ٢/أ

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة فريد عصره ووحيد دهره أبو عبد الله شمس الدين محمد الشافعي الجوجري، رحمه الله تعالى[١] :

أحمد الله، وأشكره، وأستهديه، وأستنصره وأصلي على سيدنا محمد[٢] أفضل أنبيائه، ومُبَلِّغ أنبائه، المصطفى المكرَّم صلى الله عليه وسلم.

وبعد، فهذا شرح على شذور[٣] الذهب في معرفة كلام العرب، يُسَهِّل موارده ويمهّد قواعده، ويوضح مقاصده، وينشر فوائده، ويعقِل شوارده[٤] على وجه ينتفع به المبتدئ، ولايقصر عن إفادته المنتهي.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يصل أسباب الخير بسببه.

وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال الشيخ[٥] - رحمه الله [تعالى]-[٦] :

(١) من قوله : «قال» إلى هنا ساقط من «جـ».
وفي (ب) : (الجوجري الشافعي رحمه الله تعالى بمنه وكرمه آمين).

(٢) قوله : «سيدنا محمد» ساقط من (جـ)، و سيدنا ساقط من (ب). وفي (أ) تكرار لكلمة محمد.

(٣) شذور جمع شَذْرة، وهي القطعة من الذهب. ينظر اللسان ٣٩٩/٤ (شذر).

(٤) الشوارد جمع شاردة، والمقصود بها هنا الفائدة المطلقة.

(٥) يقصد بالشيخ ابن هشام صاحب شذور الذهب.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ب).

ص : [١](الكلمة قول مفرد).

ش : قدّم بيان الكلمة على بيان الكلام؛ لأنها جزؤه [٢].

والكلمة في اللغة تطلق على اللفظ [٣] المفيد [٤]، كقولهم : «كلمة الشهادة».

وأما معناها في الاصطلاح فما ذكره المصنف.

فقوله : (قول) كالجنس [٥]، وهو اللفظ الدال على معنى، سواء كان [٦] مفرداً، كـ «زيد» أو [٧] مركبا مفيدا، كـ «قام زيد» أو غير مفيد، كـ «إن قام زيد».

فيطلق القول [٨] على كل من الكلام والكلم والكلمة. وقد يطلق على غيرها، كـ «إن قام» [٩].

فخرج مالم يدل على معنى، كـ «دَيْز» و «رَفْعَج» مقلوبي «زَيْد» و «جَعْفَر».

فليس واحد [١٠] منهما قولا، فلايكون في الاصطلاح كلمة، كغير

(١) ساقط من (جـ).

(٢) والجزء مقدم على الكل طبعا فقُدّم وضعا، ليوافق الوضع الطبع.

(٣) في (جـ) القول بدل اللفظ.

(٤) أي أن الكلمة تطلق في اللغة ويراد بها الكلام، من باب تسمية الشيء باسم جنسه، كقولهم : كلمة الشهادة يريدون بها «لا إله إلا الله محمد رسول الله».
ينظر لسان العرب ٥٢٤/١٢ و التصريح ٢٨/١.

(٥) الجنس كلي مقول على أنواع مختلفة في الحقائق. تنظر التعريفات للجرجاني ٧٨.

(٦) كذا (كان) دون همزة التسوية.

(٧) كذا في النسخ، والأولى أن يقال : «أم» لمعادلة الهمزة المقدرة. ينظر الأشباه والنظائر ١٠١/٤.

(٨) ساقط من (جـ).

(٩) هذه العبارة ليست كلمة لأنها مركبة من كلمتين، وليست كلاما لأنها غير مفيدة، وليست كلِمًا لأنها أقل من ثلاث كلمات، فتسمى قولا، لأنها تدل على معنى.

(١٠) في (أ) واحداً بالنصب، صوابه من (ب) و (جـ).

اللفظ[١].

وقوله : (مفرد) كالفصل [٢] ، وهو ما لايدل جزؤه على جزء معناه [٣] فخرج المركب، وهو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، ك «ضَرَبَا» و «ضَرَبُوا» فإن الفعل في كل منهما كلمة، والألف في الأول، والواو في الثاني في كل منهما كلمة.

ولو سَمَّيْتَ بإحداهما لكان [٤] كلمة واحدة.

لأنك حينئذ لاتجد لأحد الجزءين منه دلالة على جزء المعنى، وهو الذات المسّماة فيكون مفرداً، بخلاف ما قبل/ التسمية، حيث كان الفعل دالاً على المسند ٢/ب والضمير دالاً على المسند إليه، فكان مركبا.

فإن قيل [٥] : يرد على تفسيريَ [٦] المفرد والمركب نحو «ضَرَبَ» و «أَكَلَ» من الأفعال فإنه مفرد بلا خلاف، مع أنه داخل في تعريف المركب وخارج عن تعريف المفرد فإن الحدث مدلول حروفه المرتبة، والإخبار عن كون ذلك في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معيّناً، والحركات مما يُتلفظ به، فهو حينئذ كلمة مركبة من جزءين يدل كل منهما على جزء معناها.

(١) أي من الدوال كالإشارات ونحوها لاتسمى كلمة.

(٢) الفصل هو المميز للماهية عن مشاركتها، فهو هنا يفصل المركب عن التعريف. ينظر شرح المفصل ١٤/١.

(٣) ينظر تعريف المفرد والمركب في المبين في شرح ألفاظ الحكماء للآمدي ص ٧٠ والتعريفات للجرجاني ٢١٠ و ٢٢٣.

(٤) في (جـ) : بأحدهما كان.

(٥) أورد هذا الاعتراض والجواب عليه الرضي في شرح الكافية ٥/١، ٦.

(٦) في (أ) : تفسير والمثبت من (ب) و (جـ).

فالجواب كما قال بعضهم [١] : أن المراد بالتركيب أن تكون هناك أجزاء مترتبة مسموعة، هي ألفاظ أوحروف [٢]، والهيئة مع المادّة [٣] ليست بهذه المثابة، بل الجزآن مسموعان معا، فلا يلزم التركيب.

«تنبيهان»:

«الأول» شمل هذا الحد الكلمة المقدّرة، كالضمير[٤] في «قُمْ» لأنه[٥] إذا نُطق بها يكون قولا مفردا. إذْ المراد بالقول المقول قوّة أوفعلا [٦].

الثاني: اختار القول على اللفظ [٧] لكونه جنسا قريبا إذ اللفظ يطلق عليه وعلى غيره [٨]

ص: (وهي اسم وفعل وحرف).

ش: لما فرغ من تعريف الكلمة شرع في بيان أقسامها.

وهي بإجماع من يعتد به ثلاثة [٩]، الاسم والفعل والحرف.

(١) هو الرضي في شرح الكافية ٦/١، ولكن الشارح تصرف في هذا النص في اللفظ.

(٢) في (جـ) ألفاظه وحروفه.

(٣) في قولك: ضرب و أكل مثلا.

(٤) في «ب» بالضمير.

(٥) في «جـ»: «فإنه».

(٦) والضمير المستتر لفظ بالقوة، لأنه مستحضر عند النطق بما يلابسه من الأفعال استحضارا لاخفاء فيه ولا لبس. شرح اللمحة البدرية ١٦٠/١.

(٧) أي في تعريفه للكلمة بأنها قول مفرد.

(٨) لأن اللفظ، جنس بعيد فهو يطلق على المهمل والمستعمل والقول جنس قريب لكونه خاصا بالمستعمل. انظر شرح قطر الندى لابن هشام ص ١١.

(٩) أجمع على ذلك العلماء، وخالفهم أبو جعفر أحمد بن صابر، من علماء المغرب حيث زاد نوعا رابعا وسماه الخالفة، ويقصد به اسم الفعل.
وقد ردّ عليه النحاة في ذلك، وعدّوا اسم الفعل من أفراد الاسم. =

ودليل الحصر [١] أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أوْلا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أوْ لا، الأول الفعل، والثاني الاسم وهي قسمة[٢] دائرة بين النفي والإثبات، فتكون حاصرة [٣].

ولما كانت معرفة الكلمة وسيلة إلى معرفة الكلام قدّم في ذكر أقسامها الاسم لأنه يتأتى الكلام من نوعه، [٤]، وأتى بعده بالفعل، لأنه يكون جزء كلام [٥] وأخّر الحرف لأنه [٦] لايكون جزءاً له [٧].

والمعنى أنّ كلّ واحدٍ من هذه الثلاثة يصدق عليه أنه كلمة، لأن تقسيم الكلمة إليها [من][٨] تقسيم الكلي إلى جزئياته.

والمراد بالجزئي ما يدخل تحت كلّي، يصح كون ذلك الكلي خبرا عنه، نحو

= ينظر التذييل والتكميل ص ١٧ وهمع الهوامع ١٠٥/٢ والأشباه والنظائر ٥/٥.

(١) ذكر النحاة أدلة كثيرة لحصر أنواع الكلمة في هذه الثلاثة.
راجع الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٤٢ وأسرار العربية ص ٣ والأشباه والنظائر ٦/٣- ٨.

(٢) في (جـ) : تسمية وهو تصحيف.

(٣) أي لا يمكن الزيادة عليها ولا النقصان منها.

(٤) أي أن الكلام يمكن أن يتركب من اسمين فقط نحو زيد قائم.

(٥) لأن الكلام لا يتركب من فعلين، وقد يتركب من فعل واسم نحو قام زيد.

(٦) في (جـ) : لكونه.

(٧) لأن الكلام لا يتركب من حرفين ولا من حرف واسم، وأما نحو «يا زيد» فإن حرف النداء نائب مناب فعل، إذ أصله أدعو زيدا. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١ وشرح الكافية ١٣١/١.

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من (أ) و (جـ) و أثبته من (ب).

(الإنسان حيوان) [١].

وليس من تقسيم الكلي إلى أجزائه، حتى لاتصدق الكلمة إلا بالثلاث مثل مايقال : (السكنجبين [٢] خل وعسل).

ولما كان المصنف في مقام بيان أقسام الكلمة - وذلك يقتضي ألاّ يُخِلَّ ببيان بعض أقسامها - اكتفى بمعونة المقام عن التصريح بالحصر في الأقسام الثلاثة.

ولو أراد التصريح به لقال : / إما اسم وإما فعل وإما حرف. أو نحوه. ٣/أ

ص : (فالاسم ما يقبل «أل» أو النداء، أو الإسناد إليه).

ش : لما قسّم الكلمة إلى الثلاثة الأقسام [٣]، استدعى ذلك ذكر ما يميز كل قسم منها عن أخويه؛ إذ لو لم يُذكر لم تفد القسمة.

والتمييز يحصل بالحد [٤] وبالعلامة [٥].

وهو بالحد أضبط، لاطراده وانعكاسه، بخلاف العلامة، إذْ لاتنعكس، فإذا حُد الاسم بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، صح أن يقال : كلّ ما هو كذلك فهو اسم، وما ليس كذلك فليس باسم، وإذا قيل يعرف بدخول (أل)،

(١) الكلي والجزئي من مصطلحات أهل المنطق. ينظر المبين للآمدي ص ٧٢ والتعريفات ٧٥، ١٨٦.

(٢) السكنجبين كلمة فارسية معربة، وهي مركبة من «سك» و «نكبين» أي خل وعسل، ويراد بها كل حامض وحلو. ينظر (الألفاظ الفارسية المعربة) لأدّشير ص ٩٢.

(٣) كلمة (الأقسام) ساقطة من (جـ) و في (أ) : أقسام، والمثبت من (ب).

(٤) الحدّ عبارة عمّا يميز الشيء عن غيره بذاتياته، فإن كان مع ذكر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتام، وإلاّ فناقص. ينظر المبين للآمدي ص ٧٤.

(٥) العلامة هي ما يختص بالشيء ويلازمه، فيكون دليلا عليه وأمارة على وجوده ويشترط فيها الاطراد دون الانعكاس. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١ والتعريفات ٩٥.

فيقال : كل ما دخلت عليه (أل) فهو اسم، ولايصح كل مالم تدخل عليه (أل) فليس باسم .[١]

وإنما اختار التمييز بالعلامة دون الحد، لأنه في مقام التعليم، وتمييز الأقسام لمن ليست متميزة عنده، وهو بالعلامة أسهل منه بالحد؛ إذ لاتحتاج العلامة لمايحتاج إليه الحدّ من الشرح .

إذا علمت ذلك [٢] فالاسم يتميز عن أخويه بعلامات كثيرة [٣]، ذكر المصنف منها ثلاثا :

الأولى «أل» [٤]، قيل[٥] : والمراد بها حرف التعريف، ولهذا كانت من خواصّ الاسم إذ لاحظّ لغيره فيه.

وقيل [٦] : المراد أعم من المعرِّفة، لتدخل الموصولة، وهو ظاهر إطلاق المصنف ولهذا صرّح في الشرح [٧] وغيره بأن وصلها بالأفعال ضرورة.

(١) من قوله : (وإذا قيل) إلى هنا ساقطة من (جـ) .

(٢) أي إذا علمت أنه اختار تمييز الاسم بالعلامة.

(٣) ذكر النحويون علامات كثيرة للاسم منها قبول التثنية والجمع وقبول الإضافة والترخيم ومنها الجر والتنوين، ومنها التصغير والنسب والوصف وغيرها .
راجع أسرار العربية ص ١٠ وهمع الهوامع ٥/١.

(٤) سيذكر الشارح الخلاف في حقيقة حرف التعريف في ص ٢٥١.

(٥) ساقطة من (جـ) .

(٦) هذا قول الجمهور، وهو أن جميع أنواع «أل» خاصة بالاسم، فلا تدخل على الفعل إلا في الضرورة. ينظر المقتصد للجرجاني ٧١/١ وشرح الأشموني ١٦٥/١ .

(٧) أي شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٧ وينظر مغني اللبيب ص ٧٢ .

وأما من جوّزه [١] في الاختيار، كابن مالك [٢]، فيحتاج إلى الاحتراز عنها[٣].

العلامة الثانية النداء، وهو الدعاء بـ «يا» أو إحدى أخواتها، وهو من خواص الاسم، لأن المنادى مفعول به [٤]، والمفعول به لايكون إلا اسما. فالعلامة حينئذ كون الكلمة مناداة، لادخول حرف النداء. لأنه قد يدخل في اللفظ[٥] على الحرف، نحو ﴿يَالَيْتَنِي﴾[٦] وعلى الفعل، نحو ﴿أَلا يَا اُسْجُدُوا﴾[٧] في قراءة الكسائي[٨].

(١) أي جَوَّز دخول «أل» على الفعل اختيارا، وهو مذهب بعض الكوفيين وابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/١ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩.

(٢) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، من أئمة النحاة وحفاظ اللغة، أخذ العلم عن ابن يعيش وابن عمرون، والسخاوي وغيرهم، ومن تلاميذه ابنه بدر الدين وأبو الفتح البعلي وابن جماعة والنووي، له مصنفات كثيرة جدا منها التسهيل وشرحه والخلاصة وشرح الكافية الشافية، وعمدة الحافظ وشرحها. توفي رحمه الله سنة ٦٧٢هـ.
انظر ترجمته في إشارة التعيين ص ٣٢٠ وبغية الوعاة ١٣٠/١ وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٣/١.

(٤) المنادى عند البصريين بمنزلة المفعول به، فأصل قولك: يا زيد، أدعو زيدا.
انظر الكتاب ١٨٢/٢- هارون والمقتضب ٢٠٢/٤ وشرح الكافية للرضي ١٣١/١.

(٥) قوله: (في اللفظ) ساقط من (جـ).

(٦) من الاية ٧٣ من سورة النساء، وهي «ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما».

(٧) من الآية ٢٥ من سورة النمل، وهذه قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، وهي تخفيف اللام، والوقوف على «يا» والابتداء بـ «اسجدوا» بهمزة مضمومة. وقرأ الجمهور بتشديد اللام و «يسجدوا» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون.
انظر السبعة لابن مجاهد ص ٤٨٠ والنشر ٣٣٧/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٦.

(٨) هو علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي، مولى بني أسد، إمام أهل الكوفة في النحو والقراءات، وأحد القراء السبعة، تلقّى العلم على مجموعة كبيرة من شيوخ عصره، منهم حمزة بن حبيب والأعمش والخليل بن أحمد وأبو عمرو بن العلاء وأبو مسلم =

وعلى الجملة الاسمية، نحو :

١ - يا لعنـــةَ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ على رزاحٍ ومَن بالكفر إخوانا [١]

واختلف في ذلك [٢] على ثلاثة أقوال:

فقيل : (يا) للنداء[٣] .

وقيل [٤] : للتنبيه.

= الهراء والمفضل الضبي، وأخذ عنه العلم أبو الحسن الأحمر والفراء وابن الأعرابي وغيرهم، وله مؤلفات كثيرة في النحو والقراءات منها اختلاف المصاحف والحدود في النحو والحروف وما تلحن فيه العامة والمصادر والنوادر. توفي رحمه الله سنة ١٨٩هـ تقريبا.

انظر ترجمته في مراتب النحويين ١٢٠ وطبقات النحويين ١٢٧ وإنباه الرواه ٢٥٦/٢ ومعجم الأدباء ١٦٧/١٣ وإشارة التعيين ٢١٧ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ .

(١) البيت من البسيط، وعجزه ساقط من (ب) و (جـ)، والصحيح أن عجزه :

.... والصالحين على سمعان من جار

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل.

انظر الكتاب ٢١٩/٢- هارون والأصول لابن السراج ٣٥٤/١ واللامات للزجاجي ٣٧ والإنصاف ١١٨/١ وشرح المفصل ٢٤/٢ ومغني اللبيب ص ٤٨٨ والعيني ٢٦١/٤ والدرر اللوامع ٢٥/٣ .

والشاهد فيه هو دخول حرف النداء على جملة اسمية، فيكون المنادى محذوفا تقديره: يا قوم أو يا هؤلاء.

(٢) أي دخول حرف النداء على الحرف والفعل والجملة الاسمية.

(٣) أي أن «يا» للنداء والمنادى محذوف. وهذا قول سيبويه والجمهور.

انظر الكتاب ٢٢٠/٢ وشرح المفصل ٢٤/٢ والتصريح ٣٨/١، وكلمة «يا» ساقطة من (ب) و (جـ).

(٤) هذا قول أبي حيان، حيث منع حذف المنادى. انظر البحر المحيط ٦٩/٧ .

وقيل : للنداء إنْ وليها أمر أو دعاء، لكثرته قبلها ، وإلافللتنبيه، وهذا مختار[١] ابن مالك [٢] .

العلامة الثالثة الإسناد إليه.

والإسناد كما قال في التسهيل [٣] : «تعلق [٤] خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب».

وإنما كان من خواصّ الاسم كونُه مسندا إليه، لأن المسند إليه مخبر عنه في الأصل أو في الحال، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذاتٍ في نفسه مطابقةً والفعل لايدل على الذات إلا ضمنا [٥] ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه[٦] .

وإنما لم نذكر في حد الإسناد ما ذكره في الشرح [٧] ، وهو (أن تنسب [٨] إلى الكلمة ما تحصل به الفائدة) لأنه ربما يتوهم من ذكر/ النسبة فيه اختصاصه ٣/ب
بالإسناد الخبري دون الطلبي لأن النسبة إلى الشيئ الإخبار عنه. ولذلك لم يمثل له[٩] في الشرح إلا به [١٠] .

(١) في (ب) : «وهذا اختيار» وفي (جـ) : وهو مختار.
(٢) انظر تسهيل الفوائد ص ١٧٩ وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ٤-٦، وانظر في هذه المسألة مغني اللبيب ص ٤٨٩ .
(٣) ورد هذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ١/٨، ولم يرد في التسهيل .
(٤) في شرح التسهيل : (تعليق).
(٥) لأن دلالة الفعل على فاعله دلالة تضمينه، لأن الفعل يدل ضمنا على الفاعل .
(٦) الكلام من قوله : «مطابقة» إلى هنا ساقطة من (ب).
(٧) أي ما ذكره ابن هشام في شرح الشذور عند تعريفه للإسناد، في ص ١٨ .
(٨) الذي في شرح الشذور : «أن يسند إليه ماتتم به الفائدة ...» إلخ وبهذا يبطل اعتراض الشارح على تعريف ابن هشام.
(٩) أي للإسناد.
(١٠) يعني بالخبري حيث مثل لذلك بقوله : (قام زيد) و (زيد أخوك) و (أنا قمت).

فإن قيل : فإنه يرد على حدّ التسهيل الاسناد في النسبة الإنشائية [١] فليس تعلق خبر بمخبر عنه ولا طلب بمطلوب [٢] .

فالجواب [٣] أن الإنشاء إخبار في الأصل [٤] و قوله في التسهيل : «تعلق خبر بمخبر عنه» أي في الأصل [٥] أو في الحال . بل قال بعض العلماء [٦] : إنه إخبار في الحال أيضا .

وقد يكون المسند إليه اسما صريحا ، كـ «قام زيد» . وقد يكون مؤولا من «أن» والفعل، نحو ﴿وأنْ تَصُومُوا خيرٌ لكم﴾ [٧] .

وقد تحذف «أنْ» قليلا [٨] ، كقولهم : «تَسْمعُ بالُمعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاه» [٩] أي أن تسمع به ، أي سماعك به خير من رؤيتك له .

(١) النسبة الإنشائية هي عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ومن ذلك ألفاظ العقود ، نحو بعت واشتريت وأعتقتُ إذا قصد بها الإنشاء .

(٢) أورد هذا الإعتراض أبو حيان في التذييل والتكميل . انظر ٢٥/١ من المطبوع .

(٣) وأجاب عنه الدماميني في تعليق الفرائد ٧١/١ «بأنه خبر بحسب الوضع ، وإنشائيته بحسب العروض» .

(٤) وذلك أن قولك : (بعت) و (أعتقت) ونحو ذلك إنما وضع في الأصل خبرا ثم قُصد به الإنشاء فعرض له هذا المعنى .

(٥) من قوله : «وقوله في التسهيل» إلى هنا ساقط من (جـ) .

(٦) هذا قول الحنفية ، حيث قالوا : إن ألفاظ الإنشاء إخبارات في الحال .
انظر شرح الصدور للبرماوي [ق ١١/أ] .

(٧) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة . والتقدير : صومكم خير لكم .

(٨) وهذا الحذف ليس من مواضع إضمار «أن» وإنما هو شاذ . ينظر الأشموني ٣١٥/٣ .

(٩) مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه ، وروي بروايات مختلفة وله قصة مشهورة . انظر فصل المقال ص ١٣٥ ومجمع الأمثال ١٢٩/١ .

ص : (والفعل إما ماض، وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت [وقعدت] [١] ومنه نعم وبئس وعسى وليس).

ش : لما فرغ من ذكر علامات الاسم أخذ في ذكر علامات الفعل، ولما كان[٢] جنسا تحته ثلاثة أنواع ميَّز كل نوع بعلامته الخاصة به لأنه أبلغ في البيان.

وقدّم الماضي والأمر على المضارع لأنهما أَقْعَدُ [٣] منه في باب الفعلية؛ إذ [٤] لم يشبها الاسم مشابهة تلحقهما به في الإعراب، بخلافه [٥].

وقدَّم الماضي لأن علامة الأمر مركَّبة [٦]، ولأن بعضهم [٧] يقول بإعرابه فله شَبَهٌ بالمضارع.

وذكر للماضي علامة واحدة، وهي قبوله لتاء التأنيث الساكنة.

كقامتْ وخرجتْ وأكلتْ وضربتْ. [٨]

وقَيْد الساكنة احترز به عن المتحركة، كـ «قائمة».

فإنها خاصة بالأسماء، وحركتها حينئذ حركة إعراب، وسُمع قليلا دخولها[٩]

(١) سقطت من النسخ، وأضفتها من شذور الذهب ص ٢.

(٢) زاد بعده في (جـ) أي فعل كان، الفعل الجنس.

(٣) أقعد أي أقرب. انظر لسان العرب ٣/ ٣٦٢.

(٤) كذا في (ب) و (جـ) وفي (أ) : لأنهما.

(٥) أي بخلاف المضارع فإنه شابه اسم الفاعل في اللفظ والمعنى فلذلك أعرب.

(٦) من شيئين وهما قبول ياء المخاطبة مع الدلالة على الطلب.

(٧) وهم الكوفيون والأخفش حيث قالوا : إن الأمر معرب لأنه مقتطع من المضارع ورجحه ابن هشام في المغني.
انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩ والمغني ص ٣٠٠.

(٨) في (جـ) : وشربت بدل وضربت.

(٩) أي دخول تاء التأنيث المتحركة.

على الحرف، نحو «رُبَّتَ» و «ثُمَّتَ» [١] وحركتها حينئذ حركة بناء [٢] .

واختصت المتحركة بالأسماء، على ماتقدم، والساكنة بالأفعال لخفة الاسم وثقل الفعل [٣]، طلبا للاعتدال.

وهي دالة على تأنيث الفاعل، فلا يقدح في كون بعض الأفعال ماضياً عدم دخولها عليه، لالتزام تذكير [٤] فاعله، كفعل التعجب [٥] وأفعال الاستثناء كـ«لَيْسَ» و «لايَكُونُ» و «مَا خَلا» و «ما عدا» [٦] .

وقوله : (ومنه..) إلى آخره يعني أنه بهذه العلامة المذكورة استُدل على فعلية هذه الكلمات الأربع.

أما «نِعْمَ» و «بِئْسَ» فخلافا لمن قال باسميتهما [٧]

وأما «عسى» و «ليس» فخلافاً لمن قال بحرفيتهما [٨]

(١) انظر اللغات الواردة في «ربّ» في شرح القصائد الطوال للأنباري ص ٣٢.

(٢) انظر حاشية العدوي على شذور الذهب ١/ ٣٢.

(٣) لأن الساكن أخف من المتحرك فاختير الخفيف للثقيل والعكس.

(٤) في (ج) : (تذكـر) وهو تحـريف.

(٥) مثل «أحسَنَ» في قولك «ما أحسن زيداً»!

(٦) فعل التعجب وأفعال الاستثناء أفعال ماضية لكن لا تلحقها تاء التأنيث لأن تاء التأنيث تدخل لتأنث الفاعل، وهذه الأفعال التزم فيها العرب تذكير فاعلها. أما بالنظر لأصلها فإنها تقبل التاء. تنظر حاشية العدوي على شذور الذهب ١/ ٣٢.

(٧) وهم أكثر الكوفيين، ومذهب البصريين والكسائي أنهما فعلان . انظر الكتاب ٣/ ٢٦٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٤١ والإنصاف ١/ ٩٧.

(٨) قال بحرفية «عسى» الكوفيون ، قياسا على «لعل» لدلالتهما على الترجي، ونسب هذا القول لابن السراج، والصحيح أن ابن السراج يرى فعليتها، ونص على ذلك في الأصول . انظر الأصول لابن السراج ١/ ٨٢ وشرح المفصل ٧/ ١١٥ والتصريح ١/ ٤١.
وأما «ليس» فقال بحرفيتها الفارسي في الحلبيات وابن شقير . تنظر المسائل الحلبيات ص ٢١٠ ومغني اللبيب ٨٧.

فمن دخولها على «نِعْمَ» الحديث «فبِهَا ونِعْمَتْ...»[١]

وعلى «بئس» أيضا الحديث «وأعوذ بكَ من الخيانة فإنّها بئْسَتْ البِطانةُ[٢]».

ومما يستدل به على فعليتهما ما حكاه الكسائي [٣] «بئْسُوا ونِعْموا» [٤] فإن الضمير لايتصل إلا بعامله[٥].

ومما يستدل به أيضا على فعلية «عَسَى» و «لَيْس» غير قبولهما لتاء التأنيث الساكنة اتصال ضمائر الرفع بهما / نحو[٦] ﴿ليسُوا سَوَاءً﴾ [٧] ﴿لستُ عليكم بوكيلٍ[٨]﴾ ﴿فهل عَسَيتم إن توليتم﴾ [٩] ﴿هل عسيتم إن كتب عليكم القتال﴾[١٠]. ٤/أ

(١) جزء من حديث عن الحسن عن سمرة، وهو بتتمته : «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل» أخرجه أبو داود في سننه ٩٧/١ والترمذي ٣٦٩/٢ والنسائي ٩٤/٣.

(٢) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يقول : «اللهم إني أعوذبك من الجوع فإنه بئس الضجيع، وأعوذبك من الخيانة فإنها بئست البطانة» أخرجه أبو داود بسند صحيح في السنن ٩١/٢ وانظر سنن النسائي ٢٦٣/٨.

(٣) تقدمت ترجمة الكسائي. ص ١١٠.

(٤) قد وردت هذه الحكاية في معاني القرآن للفراء ١٤١/١ ومجالس ثعلب ٢٧٣/١ دون ذكر لاسم الكسائي.

(٥) في (جـ) : بفاعله وهو تحريف. وسقطت كلمة «إلا» من (ب).

(٦) ساقطة من (جـ).

(٧) من الآية ١١٣ من سورة آل عمران، وفيها اتصل بالفعل «ليس» واو الجماعة وهو لايتصل إلا بالأفعال.

(٨) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام، وقد اتصل بالفعل «ليس» تاء الفاعل وهو لا يتصل إلا بالأفعال الماضية. وفي (أ) و (ب) : عليهم وهو تحريف.

(٩) من الآية ٢٢ من سورة محمد ﷺ.

(١٠) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

واستدل القائلون باسمية الأوّلين [١] بدخول حرف الجر في نحو (ما هي بنِعمَ الولد [٢]) وقولهم : (على بئسَ العَيرُ)[٣] .

وأجيب بأن ذلك على تقدير القول، أي بمقول فيها ، وعلى عيرٍ مقولٍ فيه[٤]

واستدل من قال بحرفية «عسى» و «ليس» بعدم دلالتهما على الحدث والزمان وبتوقف إفادة معناهما [٥] وهو النفي والترجّي على غيرهما كسائر الحروف.

والجواب : أما [٦] دعوى عدم الدلالة على الحدث والزمان؛ فممنوعة [٧] .

وأما توقف إفادة [٨] معناهما [٥] على ذكر المتعلق بعدهما ؛ فإنهما[٩] لما أشبها

(١) وهما «نعم» وبئس» والقائل باسميتهما الكوفيون، كما سبق.

(٢) هذا قول لأعرابي، وكان قد بُشر بمولودة، فقال : «والله ماهي بنعم الولد نصرها بكاء وبرّها سرقة». انظر الأمالي الشجرية ١٤٨/٢ والتصريح ٩٤/٢.

(٣) حُكي هذا القول عن بعض فصحاء العرب وذلك أنه سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ، فقال : «نعم السير على بئس العير» . انظر الإنصاف ٩٨/١.

(٤) أي أجاب البصريون بأن حرف الجر هنا داخل على قول مقدر، والأصل والله ماهي بولد مقول فيها نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير ثم حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، ثم حذفوا الصفة وأقاموا المحكي بها مقامها، وحذف القول وارد في اللغة كثيرا. انظر الإنصاف ١١٢/١ وشرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .
وقوله : وعلى عير مقول فيه ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ) .

(٥) في (جـ) : (معانيهما) .

(٦) في (أ) و (ب) : إن والمثبت من «جـ».

(٧) أي لا نسلم بها، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٧٥/٢ : «والمشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة». وانظر التبيين للعكبري ٣١٣.

(٨) ساقطة من (جـ) .

(٩) في (جـ) : فلأنهما .

الحرف في عدم التصرف أُعطيا حكمه في التوقف المذكور.

لأن بعض الكلمات قد يعطى حكم بعضٍ آخر لمشابهة بينهما، كالمضارع [١].

تنبيه:

قوله: (ومنه ...) إلى آخره إشاره إلى الخلاف في هذه الكلمات الأربع وإلى الاستدلال على فعليتهما بالعلامة المذكورة، كما بينّا.

ص: (أو أمر، وهو مادل على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة، كـ«قُومِي» ومنه «هاتِ» و «تعالَ»).

ش: هذا شروع في ذكر النوع الثاني من أنواع الفعل، وهو الأمر، وفيما يميزه وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كـ «قُومي» فإنه دل على طلب القيام، وفيه ياء المخاطبة.

فلابد فيه من وجود[٢] الأمرين، حتى إذا دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء كـ «نَزَالِ» لايكون أمرا، ولكنها تكون اسم فعل أمر [٣].

وإذا قبلت الياء ولم تدل على الطلب كـ «تقومين» و «تقعدين» فلاتكون أمرا، ولكنها تكون فعلا[٤] مضارعا.

(١) أي أن المضارع لما شابه اسم الفاعل في اللفظ حيث إنه يوازنه في الحركات والسكنات، وفي المعنى لأنه يحتمل الحال والاستقبال أُعطي حكم الاسم فأعرب، كما حُمل اسم الفاعل على المضارع في العمل.
انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٢.

(٢) ساقطة من (جـ).

(٣) كلمة (أمر) ساقطة من (أ) و (ب) وأثبتها من (جـ). و اسم الفعل هو ماناب عن الفعل معنى وعملا وليس فضلة في الكلام ولا متأثرا بعامل. انظر شرح الحدود للفاكهي ١٨٠.

(٤) قوله: (فعلا) زيادة من (جـ).

وقوله : (ومنه هات وتعالَ) بمعنى [١] أن هاتين الكلمتين فعلا أمر. ومن زعم أنهما اسما فعلين [٢] فقد رُدَّ عليه بقبولهما ياء [٣] المخاطبة مع دلالتهما على الطلب[٤].

و«هاتِ» آخره مكسور إلا إذا اتصل بضمير جماعة المذكرين فإنه يضم، فيقال : هاتوا

و «تعالَ» آخره مفتوح أبداً

فإذا أمرت المذكر بهما يكون بناؤهما على حذف حرف العلة [٥] كما في قولك : ارْمِ واخْشَ

وإذا أمرت [٦] مؤنثا يكون بناؤهما على حذف النون؛ إذْ بناء الأمر على مايجزم به مضارعه [٧]، كقولك للمؤنث : ارْمِي واخْشَيْ.

تنبيهان:

الأول أفهم قوله : (مادل على الطلب) دلالته عليه بذاته.

فخرج نحو (لاتأكلي) فإنه وإن كان فيه ياء المخاطبة وفهم منه الطلب فإنه

(١) في (جـ) : أي بدل : بمعنى.

(٢) وهو الزمخشري ، انظر المفصل ١٥١.

(٣) في (أ) : لياء وفي (جـ) : بيا والمثبت من (ب).

(٤) تقول : هاتي بكسر التاء و تعالَي بفتح اللام. انظر التصريح ٤١/١.

(٥) فالمحذوف من هات الياء كما في ارمِ والمحذوف من تَعَالَ الألف كما في اخْشَ.

(٦) في (جـ) : أردت.

(٧) فيبنى على السكون إن كان مضارعه يجزم بالسكون، ويبنى على حذف النون إن كان المضارع مجزوما بحذف النون، ويبنى على حذف حرف العلة إن كان مضارعه مجزوما بحذف حرف العلة.

باعتبار كونه مُتَعَلَّقَ الحرف الطالب له [١] و هو لا الناهية [٢].

الثاني قوله : (ومنه) إلى آخره إشارة إلى الخلاف في هاتين الكلمتين وإلى الاستدلال على فعليتهما بالعلامة المذكورة، كما سبق، وقد تقدم مثله [٣].

ص : (أو مضارع، وهو/ ما يقبل «لم» كـ «لم يقم» وافتتاحه بحرف من نأيت، مضموم إن كان الماضي رباعيا، كـ «أُدَحْرِجُ» و «أُجيبُ» مفتوح في غيره، كـ «أُضْرِبُ» و «أستخرِجُ»). ٤/ب

ش : المضارعة في اللغة المشابهة [٤].

وسمي هذا بالمضارع لمشابهته الاسم [٥]، وبسبب ذلك أعرب.

وميّزه الشيخ بقبوله لفظة [٦] «لم» نحو لم يقُمْ، ثم ذكر أنه لابد أن يفتتح بأحد حروف نأيت، وهي النون والهمزة والياء والتاء.

كنقومُ وأَقُوم [٧] ويَقُوم وتَقُومُ.

والمراد همزة المتكلم أو إحدى أخواتها [٨]، ليخرج نحو أَكْرَمَ وتَعَلَّمَ

(١) كلمة : (له) ساقطة من (جـ).

(٢) انظر تفصيل ذلك في حاشية العدوي على الشذور ٣٨/١.

(٣) تنظر ص١١٨.

(٤) انظر أسرار العربية ص ٢٥ ولسان العرب ٢٢٣/٨ (ضرع).

(٥) أي اسم الفاعل حيث شابهه لفظا ومعنى. انظر أوجه المشابهة بينهما. في أسرار العربية ص ٢٥ - ٢٧.

(٦) ساقطة من (جـ).

(٧) في (جـ) : نحو أقوم ونقوم.

(٨) أخوات الهمزة هي النون للمتكلم المعظم نفسه، أو معه غيره والياء للغائب مطلقا والتاء للمخاطب عموما وللمفردة الغائبة. انظر شرح الكافية للرضي ٢٢٧/٢.

ونَرْجَسَ[١] ويَرَنَّا[٢].

ولما جعل المصنف التعويل في تمييزه على «لم» استغنى عن التقييد المذكور.

ثم ذكر أن هذا الحرف الذي بُدئَ به المضارع مفتوح في الصور كلها إلا في[٣] صورة واحدة فيُضم فيها، وهي أن يكون ماضيه رباعيا، أي على أربعة أحرف سواء كانت أصولا، كـ «دحْرَجَ» فيقال في مضارعه: يُدَحْرِجُ بضم الأول، أو[٤] بعضها زائدا، كـ «أجَابَ»[٥] فإن الهمزة زائدة، فتقول: يُجيب.

فتفتح أول ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف، كـ «ضرب» «يضرب» أو على أكثر من أربعة[٦] كـ «انطَلَقَ» ينطلِقُ واستخرجَ يستخرجُ.

ص: (والحرف ما عدا ذلك، كـ «هَلْ» و «في» و «لَمْ»).

ش: لما ميز الأسماء والأفعال شرع يميز الحروف، فقال: (والحرف[٧] ما عدا ذلك) أي مالايصلح معه شيء من علامات الاسماء ولا من علامات الأفعال.

(١) يقال: نَرْجَسَ الدواءَ إذا جعل فيه النرجس، وهو من الرياحين، معرَّب، والنون فيه زائدة.
انظر المعرّب للجواليقي ٣٣١ واللسان ٩٦/٦ (رجس).

(٢) يَرَنَّا لحيته أي صبغها بالحناء، واليَرَنَّا اسم للحناء.
انظر اللسان ٨٩/١ (رنأ).

(٣) ساقطة من (أ) و (جـ) وأثبتها من (ب).

(٤) كذا في النسخ والغالب استعمال «أم» هنا.

(٥) «أجاب» من مزيد الثلاثي، قال ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٤: «كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لا غير وأول تلك الأربعة همزة فاحكم بأنها زائدة».

(٦) وهو الخماسي والسداسي.

(٧) الحرف في اللغة الطرف، وفي الاصطلاح: ما دل على معنى في غيره.
انظر همع الهوامع ٤/١.

وقيدها في الشرح [١] بـ (المذكورة) .ولو حَذَفَ القيد لكان أحسن[٢] .

ومثل بثلاثة أمثلة إشارة [٣] إلى أن الحرف على ثلاثة أنواع:

غير مختص بالاسم ولا بالفعل، بل يدخل على النوعين، وهو «هل» نحو (هل قام زيد) ، و(هل زيد قائم) .

ومختص بالاسم وهو «في»[٤] ، ومختص بالفعل وهو «لم» [٥] .

تنبيه : ما أشار إليه الشيخ من أن «هلْ» تدخل على الأسماء والأفعال لا ينافي ما ذكره في توضيح الألفية [٦] وغيره [٧] في باب الاشتغال مِن أنه يجب النصب[٨] إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل، كـ «هلْ» .

لأن المذكور في باب الاشتغال حيث كان في حيزِّها الفعل [٩] ، فلايجوز دخولها على غيره نحو «هل قام زيد» ، فلايجوز «هل زيد قام» ، أما إذا لم يكن في

(١) قال ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٤ : «يعرف الحرف بألاّيقبل شيئا من العلامات المذكورة للاسم والفعل» .

(٢) لأنه بهذا القيد سيرد عليه أن هناك اسماءً لا تقبل تلك العلامات المذكورة مثل « كيف» و«قط» و«عَوْضُ» فتدخل في علامة الحرف، فلو ترك التقييد بها لما ورد عليه شيء من ذلك. انظر حاشية العدوي على الشذور ٤٢/١ .

(٣) في (جـ) : (اشار) وهو خطأ.

(٤) وبقية حروف الجر، ، فهي مختصة بالأسماء فتعمل فيها الجر .

(٥) وبقية حروف الجزم، وهي مختصة بالأفعال، فتعمل فيها الجزم.

(٦) في (ب) (التوضيح) . وانظر أوضح المسالك ٥/٢.

(٧) انظر شرح اللمحة البدرية ١٠/٢ .

(٨) ساقطة من (جـ) .

(٩) أي إذا ذكر فعل في جملتها، نحو : «هل زيداً رأيته» .

حيزّها فعل دخلت على الأسماء [١]، نحو ﴿فهل أنتُم شَاكِرُون﴾ [٢].

ص : (والكلام قول مفيد مقصود).

ش : شرع يبين معنى الكلام في الاصطلاح.

فقوله : (قول) هو كالجنس، يشمل المفرد والمركب المفيد وغيره.

وقوله : (مفيد) كالفصل، يخرج ما كان من الأقوال غير مفيد، مفرداً نحو «زيد» أو مركبا نحو «إنْ قامَ زيدٌ».

والمراد بالمفيد مادل على معنى يحسن السكوت عليه.

قال بعضهم [٣] : لأن الإفادة حيث وقعت قيداً للفظ - أي أو القول [٤] - فالمراد بها الإفادة[٥] التامة، أي التركيبية [٦]، إذ الإفرادية [٧] غير معتَدّ بها في نظرهم. ٥/أ

وقوله : (مقصود) يخرج به كلام النائم [٨] ويخرج به جملة الخبر، كـ «قام

(١) قال الأشموني ٤٤/١ : وذلك لأنها - أي هل - إذا لم تر الفعل في حيّزها تَسَلَّتْ عنه ذاهلة، وإن رأته في حيّزها حنّت إليه لسابق الألفة، فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته»!

(٢) من الآية ٨٠ من سورة الأنبياء.

(٣) هو ابن هشام الخضيد في حاشيته على التوضيح [ل٢/أ]. وقد ذكر هذا القول أيضا الفاكهي في شرح الحدود ص ٧٤.

(٤) يعني أو وقعت الإفادة قيدا للقول.

(٥) في (ب) و (جـ) (الفائدة).

(٦) وهي التي تتركب من مسند ومسند إليه.

(٧) وتسمى الناقصة، مثل «غلام زيد».

(٨) في (جـ) : «نحو النائم».
قال ابن مالك في شرح التسهيل ٦/١ عند شرح تعريف الكلام : «واحترز بـ «مقصود» من حديث النائم ومحاكاة بعض الطيور الكلام».

أبوهُ» من قولك : زيدٌ قامَ أبوُه، فإنها مقصودة لغيرها، لا لذاتها.

وقد يقال : إذا كان المراد بالفائدة ما ذكر، فيكون قوله : (مقصود) مستدركا[١] لأن ما يخرج به [٢] لايحسن السكوت عليه، فلايدخل فيما قبله.

وهذا هو ظاهر صنعه في الشرح [٣]، فإنه اقتصر على شرح قوله : (مفيد) ولم يشرح (مقصود).

وكذلك مشى على الاكتفاء بالإفادة في الجامع [٤]، حيث قال : «والكلام قول مفيد» [٥] وكذلك في توضيح الألفية [٦].

وكما أن قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد، فكذلك يغني عن اعتبار التركيب لأنه لايفيد الفائدة المذكورة إلا ما كان مركبا، إما من اسمين كـ «هذا زيد» أو من فعل واسم كـ «قامَ زيدٌ».

وتمثيلنا بـ «هذا زيد» أحسن من التمثيل بـ «زيدٌ قائمٌ» [٧] لأنه ثلاث كلمات [٨] ولايشترط أن يكون جزءا الكلام [٩] ملفوظين. بل قد يكونان ملفوظين كما مثلنا، أو يكون أحدهما ملفوظا دون الآخر، كـ «قُمْ» و «خذْ» [١٠].

(١) أي تقييدا لقوله : مفيد، إلا أن يقال : إنه من قبيل التصريح بما علم التزاما . انظر شرح قطر الندى للفاكهي ١/٩٠.

(٢) أي بقوله : مقصود ويخرج به كلام النائم ونحوه كما سبق.

(٣) انظر شرح الشذور لابن هشام ص ٢٧.

(٤) يقصد به (الجامع الصغير) لابن هشام وهو من الكتب المختصرة في النحو.

(٥) الجامع الصغير ص ٢.

(٦) أوضح المسالك ١/١١.

(٧) وجه الأحسنية في مثال الشارح أنه مبني على أقل ما يتألف منه الكلام وهو كلمتان.

(٨) «زيد قائم» مركب من ثلاث كلمات لأن «قائما» وصف فيه ضمير مستتر تقديره هو .

(٩) جزءا الكلام هما المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل.

(١٠) وهما مركبان من فعل الأمر المنطوق به وضمير المخاطب المقدر بـ«أنت».

وقد يكونان معا غير ملفوظين، كـ «نعم» في جواب من قال : هل زيد قائم؟ إذ الكلام هو المقدر بعدها[١].

وعلم بذلك ضَعف ما يقوله ابنُ[٢] طلحة من أن حروف الجواب كـ «نَعَم» و «لا» كلام[٣].

هذا معنى الكلام اصطلاحا.

وأما لغة فقال الشيخ في الشرح[٤] : إنه يطلق على التكليم[٥]، نحو:

٢ - قالوا كلامَكَ هِنْداً وهي مُصْغِيَةٌ يَكفيكَ قلتُ صحيحٌ ذاكَ لوْكَانَا[٦]

وعلى حديث النفس[٧]، نحو:

(١) أي بعد «نعم» لأن الأصل : نَعَمْ زيدٌ قائمٌ.

(٢) في (ب): أبو، وهو خطأ. وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في العربية، أخذ العلم عن ابن ملكون والشريشي والسهيلي ومن تلاميذه الشلوبيني وابن عبد النور. وتوفي سنة ٦١٨هـ.
انظر ترجمته في إشارة التعيين ٣١٥والبلغة ١٩٨وغاية النهاية ١٥٧/٢وبغية الوعاة١٢١/١.

(٣) انظر قول ابن طلحة هذا في ارتشاف الضرب ٤١٢/١ وتوضيح المقاصد ١٧/١.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٧ وفيه (فإنه يطلق على ثلاثة أمور). وقد سقط من (جـ) قوله : في الشرح.

(٥) في شرح الشذور : (الحدث الذي هو التكليم). وفي (جـ) فقط : (التكلم).

(٦) بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وفي (ب) و (جـ) لم يذكر البيت بتمامه.
وقد استشهد به في ارتشاف الضرب ١٧٩/٣ وشرح الشذور لابن هشام ٢٧ والمطالع السعيدة للسيوطي ٣٩/١ والأشموني ٢٨٨/٢. وفي هذه المصادر (يشفيك) بدل : (يكفيك).
والشاهد قوله : (كلامك هندا) فإنه هنا بمعنى الحدث ولذلك عمل فيما بعده.

(٧) هذا مذهب الأشاعرة وهو مخالف لمذهب السلف، حيث يرون أن الكلام ماله أصوات وحروف مسموعة، ولا يصح إطلاقه عندهم على حديث النفس.

٣ - إنّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ ...[١]

وعلى ما أفاد مطلقا لفظا كان أو غيره، كالإشارة[٢] نحو قوله تعالى: ﴿قال آيَتُكَ ألاّ تُكلم الناسَ ثلاثة أيامٍ إلا رمْزاً﴾[٣].

ص : (وهو خبر وطلب وإنشاء)

ش : قسَّم الكلام إلى ثلاثة أقسام

قال في الشرح[٤] : لأنه إن احتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر كـ:«قام زيد» وإن لم يحتمل وتأخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو الطلب كـ:«اضْرِبْ» و «لاتَضْرِبْ» وإن لم يتأخر بل قارن فهو الإنشاء كـ «بِعْتُ» و «أعتقتُ».

وذكر في شرح الزوائد[٥] أن كثيرا من النحويين وعلماء البيان على أنه ينقسم

(١) جزء بيت من الكامل ، وينسب للأخطل، وهو بتمامه :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

انظر ملحقات ديوانه ص ٥٠٨ والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٨٥/١ والتذييل والتكميل ص ١٨ وشرح شذور الذهب ٢٨ والمطالع السعيدة ٣٩/١ .

والشاهد إطلاق الكلام على حديث النفس وهو ما يحدث به الإنسان نفسه دون أن يظهره، وهذا لا يصح لأنه خلاف منهج السلف .

(٢) في (ب) و (جـ) : كالإشارات .

(٣) من الآية ٤١ من سورة آل عمران . والآية تدل على إطلاق الكلام على الإشارة، لأنه استثنى الرمز من الكلام والاستثناء متصل، فدل على أن الرمز - وهو الإشارة - يسمى كلاما .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٢، وقد اختصر الشارح كلام ابن هشام .

(٥) هو كتاب شرح الصدور لشرح زوائد الشذور لأبي عبد الله محمد بن عبد الدائم =

إلى خبر وإنشاء فقط [١] . وأن المصنف رجع عن تثليث[٢] القسمة، وضَرَبَ [٣] على قوله : و(طلب) وقال [٤] : إنه إنما ذكر[٥] ذلك على وجه التسامح. وأن الحق والتحقيق كون القسمة ثنائية، وأن الطلب داخل في الإنشاء. لأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج يمكن مطابقته أوْ لا، الأول الخبر، الثاني الإنشاء.

ثم ذكر شارحُ/ الزوائد لنفسه [٦] أن تثليث القسمة، كما في الشذور هو[٧] ٥/ب
ظاهر ما في التسهيل [٨] والتوضيح [٩]، وأنه الذي يظهر رجحانه.

لأن المرجع في التقسيم إن كان للاصطلاح فلامُشَاحَّة فيه [١٠]، مع أن تكثير الأقسام أفيد إذ لايحتاج بعد ذكر المطلوب باسمه إلى قَرينة.

= العسقلاني البرماوي. المتوفى سنة ٨٣١هـ.
وقد شرح في هذا الكتاب الكلمات والعبارات التي لم يذكرها ابن هشام في شرحه على الشذور وهي مذكورة في متن الشذور، وما يزال الكتاب مخطوطا. انظر الورقة [٤/ب - ١٢/ب].

(١) انظر في ذلك دلائل الإعجاز ٢٠٢، ٢٠٦ والارتشاف ٤١١/١ .
(٢) في (جـ) : وأن المصنف على تثنيته القسمة.
(٣) أي وضع خَطًا على قوله : (طلب) إشارة إلى الغائه.
(٤) أي ابن هشام في شرح الشذورص ٣٢ .
(٥) كذا في (جـ) و في (أ) : (إنما كان ذكر) وفي (ب) : كان ذكر.
(٦) أي من عند نفسه بمعنى أنه لم ينسبه لأحد.
(٧) ساقطة من (أ) و (جـ) وأثبتها من (ب).
(٨) انظر تسهيل الفوائد ص ٣٣ قال فيه - في بيان جملة الصلة - : «غير طلبية ولا إنشائية».
(٩) انظر أوضح المسالك ١١٧/١.
(١٠) أي لا نزاع في الاصطلاح.

وإن كان للمعنى[١] فمن ثَلَّثَ القسمة قال[٢] : إن التمييز حصل بين الإنشاء والطلب بأن الإنشاء لا خارج له[٣]، ولا اقتضاء فيه، والطلب فيه اقتضاء وهو واضح، وله خارج، لأن النسبة الواقعة بين جزأيه لا بدّ لها - إن وجدتْ - من زمن تقع فيه وهو المستقبل، إذ هي مطلوبة والمطلوب لايحصل إلا في المستقبل.

وإذا ثبت أن له خارجا ثبتت مغايرته للإنشاء.

ثم قال : وما استَدَل به[٤] من أن[٥] الطلب معناه الاستدعاء، وهو حاصل في الحال، ضعيفٌ لايعول عليه. انتهى[٦].

ولقائل أن يقول : أماَّ ما ذكره في التسهيل والتوضيح فلم يذكر في موضع الكلام على ذلك[٧]. وإنما ذكر في شرح الجملة الموصول بها-كما صرح به هو[٨] والشيء قد يذكر في غير محله لا على وجه التحرير اعتماداً على ما يحرّر في موضعه، وأما الترديد[٩] فلنا أن نختار منه الرجوع إلى الاصطلاح.

(١) في (جـ) : وإن طال المعنى وأشا ر إلى ذلك في حاشية (أ) .

(٢) في (أ) : وقال، والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٣) لأن معناه مقارن للفظة في الزمن.

(٤) المستدل بذلك هو ابن رشد كما ذكره البرماوي في شرح الزوائد، لكن الشارح لم يذكره اختصارا. انظر شرح الصدور للبرماوي [الورقة ٨/ب] .

(٥) في (أ) : لأن والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٦) أي كلام البرماوي وقد تصرف الشارح في هذا النص كثيرا جدّا، واختصره اختصارا شديدا .

انظر هذا النص كاملا في شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي من الورقة [٤/ب] إلى الورقة [١٢/ب] .

(٧) وهو باب الكلام وأقسامه.

(٨) أي البرماوي في شرح الزوائد انظر ق ٦/ب و في النسخة (جـ) : (هو به) .

(٩) كذا في (أ) و (ب)، وفي (جـ) : المزيد.

قوله : (لامشاحة فيه) قلنا : مُسَلَّم، لكن إنما[١] ينهض في تصحيح القسمة لا في كون الأحسن تثليثها[٢] أو عدمه، وهو محل النزاع.

وأما قوله : إن تكثير[٣] القسمة أفيد فممنوع، بل ربما يكون الأفيد تركه لما يلزم من الانتشار.

ولنا أن نختار منه الرجوع إلى المعنى.

قوله : إن للطلب خارجا، قلنا : ممنوع، إذ المراد بالخارج أن يكون للكلام حال التكلم نسبة في الخارج موافقة أو مخالفة، ولا خارج للطلب بهذا المعنى.

وأما المطلوب إيقاعه فليس موجودا حال التكلم، بل قد لايوجد أصلاً فكيف يكون خارجا. وأما تضعيف[٤] كون الطلب معناه الاستدعاء فضعيف ومنعه مكابرة، إذ كل عاقل يفهم الاستدعاء من الطلب.

وأما ما استدل به[٥] على ذلك فمما لايعوَّلُ عليه. [والله أعلم][٦].

* * *

(١) في (أ) : ولكن قلنا إنما.

(٢) في (جـ) : ثنائيتها.

(٣) في النسخ تثليث. والمثبت هو المصحح في حاشية (جـ) لأنه الموافق لما سبق.

(٤) في «جـ» : تفسير وهو تصحيف.

(٥) انظر ما استدل به البرماوي في شرح الزوائد [ق ٩/أ].

(٦) مابين الحاصرتين زيادة من (جـ).

ش : (باب. الإعراب أثر ظاهر أومقدر، يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع).

ش : لما فرغ من بيان أقسام الكلمة والكلام شرع في بيان الإعراب والبناء اللذَين لايخلو آخر الكلمة عن أحدهما.

وبدأ ببيان الإعراب لشرفه وشرف محلّه.

وهو مصدر «أعْرب» إما بمعنى «أبَانَ» وإما بمعنى تكلَّم بالعربية، وإما بمعنى «أزال» لأنه مأخوذ من «عَربتْ مَعِدَة البَعيرِ»[١] إذا تغيَّرت[٢].

فمعنى أعْرَبَ الكلمة، على هذا[٣] أزال عربها أي فسادها[٤].

وقيل[٥] : إنه من قولهم : إمرأة عَرُوبٌ، إذا كانت متحببة إلى/ زوجها ٦/
متحسنة.

لأن الكلام إذا فُهم قرُب من قلب سامعه.

قال ابن إياز[٦] : «والمختار هو[٧] الأول، لأن العرب لم تقصد بإعراب كلمها

(١) هكذا في (جـ) وفي (أ) : عربت معدته.

(٢) انظر حد الإعراب في اللغة في الصحاح ١/١٧٩ والخصائص ١/٣٦ والأشباه والنظائر ١/١٧٨.

(٣) قوله : لأنه مأخوذ... إلى هنا ساقط من (ب).

(٤) فتكون الهمزة فيه حينئذ همزة السلب.

(٥) تنظر هذه الأقوال في أسرار العربية ١٨ - ١٩ وشرح اللمحة البدرية ١/١٨٣.

(٦) هو الحسين بن بدر بن إياز، من علماء بغداد، أخذ العربية عن أبي عثمان الجذامي والتاج الأرموي، ومن تصانيفه المحصول في شرح الفصول وقواعد المطارحة والإسعاف في الخلاف وكان ثقة، ذا خط حسن. توفي سنة ٦٨١هـ.
انظر في ترجمته إشارة التعيين ١٠٣ وبغية الوعاة ١/٥٣٢ والأعلام ٢/٢٣٤.

(٧) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

تحسينا ولاتغييرا[١]».

هذا معناه لغة، وأما معناه [٢] اصطلاحا فعرّفه بما ذكره.

فقوله: (أثر) كالجنس، ومراده به الحركات والسكون وما قام مقام ذلك من حرف أو حذف. [٣]

وقوله: (ظاهر أو مقدر) ذكره ليفيد التصريح بعموم الجنس.

فالظاهر كما في آخر «زيد» في الأحوال الثلاثة [٤]، والمقدَّر كما في آخر «الفتَى» فيها.

وقوله: (يجلبه العامل) إلى آخره كالفصل يخرج به [٥] حركة النقل، كحركة الدال في ﴿قَدَ افْلَحَ﴾[٦] وحركة الإتباع كحركة النون من «ابنم[٧]» والراء من «امرئ» في الأحوال الثلاثة، فإنها تابعة لحركة الإعراب.

(١) المحصول في شرح الفصول [ق١٣/أ].

(٢) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٣) اختلف العلماء في حقيقة الإعراب، فذهب بعضهم إلى أنه لفظي، وهذا اختيار ابن مالك ورجحه السيوطي، وذهب بعضهم إلى أن الأعراب معنوي وهو التغيير الحاصل في آخر الكلمة بسبب عامل. وهو اختيار أبي حيان.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/١ والارتشاف ٤١٣/١ والأشباه والنظائر ١٧٢/١.

(٤) وهي الرفع والنصب والجر.

(٥) ساقطة من (جـ) وفي (أ) كرر قوله (يخرج).

(٦) من الآية ١ من سورة المؤمنون. والقراءة بنقل حركة الهمزة إلى الدال هي قراءة ورْش عن نافع. انظر المبسوط في القراءات العشر ٢٦٠ وإتحاف فضلاء البشر ٣١٧.

(٧) (ابنم) هي ابن والميم زائدة، وقيل: هي بدل عن الواو التي في الأصل أعني «بَنَو» والنون والراء في ابنم وامرئ تتبع حركتهما حركة الإعراب رفعا ونصبا وجرا. انظر شرح الشافية للرضي ٢٥٢/٢ واللسان ٩٢/١٤ (بنو).

وليس شيئ من ذلك بإعراب[١] ، إذْ لم يجلبه العامل [٢] .

وقوله : (في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) بيان لمحل الإعراب [٣] وليس احترازا عن شيء، فإن العامل لايجلب أثرا في غير الآخر وبَيَانٌ لما يُعْرب من الكلِم السابقة. والذي يعرب منها هو الاسم المتمكن .

والمراد به الذي يَسْلَمُ[٤] من شبه الحرف المقتضي للبناء ، كما ستعلمه من المبنيات. والفعل المضارع دون غيره من الأمر والماضي.

ولابُدَّ في هذا من خلوّه عن نون التوكيد المباشرة، وعن نون الإناث فإنه مع الأولى يبنى على الفتح، ومع الثانية يبنى على السكون، كما سيأتي بيان ذلك ولما كان ذلك يأتي في كلام المصنف [٥] استغنى عن تقييده هنا .

وقد فُهم من كلامه أنّ ما عدا ذلك مبني، وهو الحروف بجملتها والأفعال الماضية وأفعال الأمر بجملتها، وكذلك المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد، أو دخلته نون الإناث كما ذكرنا . وسيأتي ذلك مفصلا في أبواب البناء [٦] إن شاء الله تعالى.

(١) في (جـ) : إعرابا .

(٢) هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون : إنها حركة إعراب فهو معرب عندهم من مكانين. انظر الارتشاف ٤١٥/١ .

(٣) ينظر تعليل وجود الإعراب في الآخر في الإيضاح في علل النحو ٧٦ وشرح الكافية للرضي ٢٥/١ .

(٤) في (جـ) : سلم.

(٥) سيأتي ذلك في ص ١٨١ .

(٦) انظر باب البناء ص ١٨٠-١٨٣ .

ص : (وأنواعه رفع ونصب في اسم وفعل، كـ «زيدٌ يقوم» وإن زيدا لن يقوم، وجر في اسم كـ «بزيد» وجزم في فعل كـ «لم يقم»).

ش : أي الإعراب الذي عرفته [١] له أنواع يتحقق في كل منها .

وهي أربعة الرفع والنصب، ويدخلان في جميع المعربات أعني الأسماء والأفعال [٢] فالرفع كما في «زيدٌ يقومُ» والنصب كما في «إن زيداً لن يقومَ»، والجر، ويختص بالاسم ، كـ «بزيدٍ وعمرٍو» [٣] .

وإنما اختص به لأن المجرور مخبر عنه، والفعل لايخبر عنه [٤] .

والجزم ويختص بالفعل، كـ «لم يقم».

ولم يدخل في الأسماء ، قيل [٥] : لأن المنوّن منها إن جزم التقى فيه ساكنان، الحرف المجزوم والتنوين، فيحرك [٦] الساكن الأول فيؤدي وجود الجزم إلى عدمه، وغير المنوّن محمول عليه.

وقيل [٧] : إنما اختص به ليكون فيه كالعوض من الجر الذي اختص [٨] به الاسم.

وعبر المصنّف - تبعاً للبصريين [٩] - عن أنواع الإعراب بالرفع والنصب والجر

(١) في (جـ) : الإعراب الذي عرّفه.
(٢) يقصد بالأفعال هنا الأفعال المضارعة خاصة.
(٣) في (أ) و (ب) : كزيد وعمرو، والمثبت من (ب).
(٤) ينظر تعليل آخر لاختصاص الجر بالاسماء في الجمل للزجاجي ص ٢.
(٥) هذا قول سيبويه والجمهور، ينظر الكتاب ١٤/١ وإيضاح علل النحو ١٠٢ - ١٠٦.
(٦) في (جـ) : فيتحرك.
(٧) هذا قول ابن مالك. ينظر شرح التسهيل ٤٢/١.
(٨) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).
(٩) انظر في ذلك الكتاب ١٣/١ والأصول في النحو ٤٥/١ وشرح الكافية للرضي ٢٤/١، ٣/٢.

والجزم، /وعن ألقاب البناء بالضم والفتح والكسر والسكون، فرقا بينهما[١] ومراعاة ٦/ب
للمناسبة، حيث عبّروا عن ألقاب البناء اللازم[٢] بما يدل على اللزوم وعن أنواع [٣]
الإعراب المنتقلة بما يدل على الانتقال.

تنبيه:

قوله: (في اسم وفعل) أي بعده بلا فصل [٤].

لأن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة [٥]، فضمّ الحرف الإتيان[٦] بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الإتيان بعده بلا فصل ببعض الياء، ونصبه الإتيان بعده بلافصل ببعض[٧] الألف، بدليل أنك إذا أشبعت الحركة صارت حرف مدٍ تاما.

وسمي الحرف متحركا كأنك حركته إلى مخرج حرف النداء[٨]، وبضد ذلك سكون الحرف، فالحركة بعد[٩] الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يُتَوهَّم أنها[١٠] معه لابعده.

(١) أما الكوفيون فيطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا. انظر شرح الكافية ٢٤/١، ٣/٢.

(٢) انظر أسرار العربية ص ١٩.

(٣) في (جـ): ألقاب.

(٤) هذا ما رجحه ابن جني وقال:هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة قولان آخران الأول أن الحركة تحدث مع الحرف والثاني أنهاقبله .انظر الخصائص ٣٢١/٢وسر الصناعة ٢٨/١.

(٥) ذكر ذلك ابن جني في سر الصناعة ١٧/١.

(٦) كذا في (جـ) وفي (أ) و (ب): إتيان.

(٧) قوله: (الياء) إلى هنا ساقط من (أ)، والمثبت من (جـ)، وسقط من (ب) من قوله: (ونصبه) إلى قوله: (الألف).

(٨) كذا في النسخ، والصواب (حرف المد) كما ذكره الرضي في شرح الكافية ٢٠/١.

(٩) في (جـ): (بعض) وهو تحريف. وانظر شرح الكافية للرضي ٢٤/١.

(١٠) سقطت كلمة (به) من (جـ) وكرر فيهاقوله: (أنها).

ص : (والأصل كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون. وخرج عن ذلك سبعة أبواب).

ش : لمّا تقدم أن الإعراب أثر ظاهر[١]، وأن الأثر أعم من أن يكون حركة أو حرفا أو سكونا، أو حذفا أخذ يبيّن الأصل من ذلك وغير الأصل.

فذكر أن الأصل في الرفع أن يكون بالضمة، وفي النصب كونه بالفتحة، وفي الجر أن يكون بالكسرة، وفي الجزم كونه بالسكون[٢].

فإن جاء واحد من هذه الأربعة بغير ما ذكر كان على خلاف الأصل.

وتسمى الأبواب التي جاءت على خلاف الأصل أبواب النيابة. وهي سبعة كما ذكره المصنف، وهي باعتبار كيفية النيابة فيها أربعة أقسام :

قسم نابت فيه حركة عن حركة في بعض الأحوال [٣]، وهو بابان، باب ما لاينصرف وباب الجمع بألف وتاء، وقسم ناب [٤] فيه حرف عن حركة في جميع الاحوال، وهو ثلاثة أبواب باب الأسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم. وهذان القسمان خاصان بالأسماء. وقسم ناب فيه [٥] حرف وحذفه عن الحركة والسكون، وهو باب الأمثلة الخمسة [٦]. وقسم ناب فيه حذف حرف عن السكون، وهو باب الأفعال المعتلّة. وهذان القسمان -كما ترى- خاصان بالأفعال.

(١) ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٢) كان الأولى أن يوحد الشارح العبارة إما بالمصدر الصريح أو بالمصدر المؤول.

(٣) أي في حالة الجر في باب ما لاينصرف حيث تنوب الفتحة عن الكسرة وفي حالة النصب في باب الجمع بالألف والتاء حيث نابت الكسرة عن الفتحة.

(٤) في (جـ) نابت.

(٥) في (جـ) : عنه وهو تصحيف.

(٦) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وينظر ضابط هذا الباب في شرح اللمحة البدرية ٢٢٨/١.

ص : (أحدها ما لاينصرف، فإنه يجر بالفتحة، نحو بأفضلَ منه إلا إن أضيف أو دخلته «أل» نحو بأفضلِكم وبالأفضلِ).

ش : الباب الأول من أبواب النيابة ما لاينصرف، وهو الفاقد للصرف.

والصرف عند المحققين هو التنوين وحدَه [١]، وليس الجر داخلا في مسماه بدليل أن الشاعر متى [٢] اضطُر إلى صرف الممنوع [٣] نوَّنه [٤]، وقيل [٥] : إنه صرفه لضرورة الشعر مع أنه لاجرَّ هناك.

وإنما حُذف الجرُّ تبعا لحذف التنوين، لأنه لو بقي مجرورا بعد حذف التنوين لالتبس بالمبني [٦]، كـ «نَزَالِ» [٧].

وحكمه أنه يُجَرَّ بالفتحة نحو مررت بأفضل منه، حملا للجرّ على النصب دون غيره لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة، فَحُمِلَتْ على الأقرب.

يوضّح ذلك ما قدمناه من أن الحركات أبعاض حروف العلة،/ والياء إلى ٧٧
الألف أقرب منها إلى الواو.

وإنما يُمْنَع الاسم الصرفَ إذا وُجد فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، كما سيأتي بيانه آخر الكتاب [٨] إن شاء الله تعالى.

(١) وهذا قول الجمهور، وقال الزجاج : إن الصرف هو الجر والتنوين معا، وقيل : إن الصرف هو الجر بالكسرة. ينظر شرح الكافية للرضي ٣٦/١ و التصريح ٢١٠/٢.

(٢) في (جـ) : إذا.

(٣) أي إذا كان مرفوعا أو منصوبا.

(٤) وذلك جائز بالإجماع انظر = توضيح المقاصد للمرادي ١٦٨/٣.

(٥) أي وقالوا فيه حينئذ : إنه صرفه لضرورة الشعر.

(٦) في (أ) و (ب) : بالمثنى وهوتصحيف، والتصويب من (جـ).

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١.

(٨) سيأتي ذلك في باب الممنوع من الصرف بالتفصيل في ص ٦٨٧.

ويستثنى[١] من جرِّه بالفتحة مسألتان:

الأولى : أن يضاف، نحو مَرَرْتُ بأفضلِكم.

الثانية : أن تدخله «أل» نحو مَرَرْتُ بالأفضلِ.

تنبيهان:

الأول استثناء الشيخ لهاتين المسألتين من جرّ مالاينصرف بالفتحة يُفهم منه أنه باق على منع صرفه، وهو أحد الأقوال[٢].

والثاني أنهما مصروفان[٣]، بناءً على أن الصرف هو الجرّ [بالكسرة[٤]]، وهو[٥] ضعيف.

والثالث، وهو التحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو «أل» فمنصرف[٦] نحو مررت بأحمدِكم، وإلا فغير منصرف[٧]، نحو مررت بأحسنكم[٨].

وهذا والمذهب الأول يَدُلاَّنِكَ على أن الصرف هو التنوين. والله أعلم.

(١) في (جـ) : واستُثني.

(٢) هذا اختيار جماعة من العلماء منهم ابن الحاجب وأبو حيان .
ينظر شرح الكافية للرضي ٣٥/١ وارتشاف الضرب ٤٢٦/١ وهمع الهوامع ٢٤/١.

(٣) وهذا قول المبرد وابن السراج ينظر المقتضب ٣١٣/٣ والأصول في النحو ٧٩/٢ .

(٤) زيادة من (جـ).

(٥) أي القول بأن الصرف هو الجر بالكسرة.

(٦) في (أ) : فينصرف. والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) هذا هو اختيار ابن مالك ذكره في نكته على الحاجبية. ينظر الأشموني ٩٧/١.

(٨) وذلك لأن «أحمدكم» زالت إحدى علتيه وهي العلمية بعد الإضافة، و «أحسنكم» لم تزل منه إحدى علتيه.

التنبيه الثاني : شمل إطلاقه «أل» المعرِّفةَ، نحو مررت بالأحسنِ[١] .

والموصولة نحو :

٤ - وما أنتَ باليقـظانِ ناظره إذا نسيتَ بما تَهْواه ذكر العواقب [٢]

والزائدة نحـــو :

٥ - رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً [٣]

وزاد في التسهيل [٤] بدلَ «أل» وهي الألف والميم، كقوله :

(١) أل الداخلة على اسم التفضيل حرف تعريف باتفاق العلماء .
انظر المغني ٧١ .

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله. وفي عجزه رواية أخرى هي :
..... رضيت بما ينسيك ذكر العواقب
ناظره : أي ناظر العين وهو السواد الأصغر الذي في داخل العين. وفي (أ) و (ب) : فاكره.
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٨٠/١ وتوضيح المقاصد ١٠٦/١ وتعليق الفرائد ١٣٦/١ والعيني ٢١٥/١ والأشموني ٩٦/١.
والشاهد قوله : (اليقظان) حيث جر بالكسرة مع أنه ممنوع من الصرف لدخول «أل» الموصولة عليه.

(٣) صدر بيت من الطويل، لابن ميّادة الرماح بن أبرد، وعجزه :
... شديدا بأعباء الخلافة كاهله
انظر شعر ابن ميادة ص ١٩٢ . وقد ورد في الأمالي الشجرية ٢٥٢/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٨٠/١ وتوضيح المقاصد ١٠٧/١ وتعليق الفرائد ١٣٥/١ .والتصريح ١٥٣/١ والأشموني ٩٦/١ وخزانةالأدب ٢٢٦/٢ والدرر اللوامع ٨٧/١.
والشاهد قوله : اليزيد حيث جر بالكسرة لدخول «أل» عليه مع أنها زائدة.

(٤) تسهيل الفوائد ص ٨ وشرح التسهيل ٤٤/١ .

٦ - تبيتُ بليلٍ امْأرْمَدِ اعتاد أوْ لَقَا [١]

ص : (الثاني ما جمع بألف وتاء مزيدتين، كـ «هندات» فإنه ينصب بالكسرة، نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ السموات[٢]﴾ ﴿فانفروا ثُبات[٣]﴾ بخلاف ﴿وكُنْتُم أمْواتاً[٤]﴾ و رأيت قضاةً، وألحق به (أولات) .

ش : الباب الثاني من أبواب النيابة باب المجموع بألف وتاء مزيدتين .

وسنذكر في باب جمع المذكر السالم [٥] حدّ جمع التصحيح الشامل له ولهذا، إن شاء الله تعالى [٦] .

وهذه العبارة [٧] أحسن من عبارة من قال [٨] : جمع المؤنث السالم لأنها تخرج

(١) عجز بيت من الطويل. وهو لبعض الطائيين، وصدره

أ إن شِمْتَ من نَجْد بُرَيْقاً تألّقا

وقد ورد في (جـ) محرفا، فقد جاء فيه (يبيت بليل أم أرمد اعماد والغا) .

شِمْت : نظرت، بُريق : تصغير برق، تألق : لمع، امأرمد : الأرمد ، أولق : أي جنون .

ومعنى البيت يخاطب رجلا بأنه إذا رأى برقا قد ظهر من جهة نجد بات بليل الأرمد الذي اعتاد الجنون .

وانظر الشاهد في شرح الكافية الشافية ١٨١/١ وتوضيح المقاصد ١٠٨/١ وتعليق الفرائد ١٣٧/١ والعيني ٢٢٢/١ والهمع ٢٤/١ والأشموني ٩٦/١.

والشاهد قوله : (امأرمد) حيث جره بالكسرة، لدخول «أم» عليه، وهي حرف تعريف عند بعض العرب.

(٢) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٧١ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٥) سيأتي هذا في ص

(٦) من قوله : (وسنذكر في باب) إلى هنا ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ) .

(٧) زاد قبله في (جـ) : قال، ولعله يقصد ابن هشام، فقد ذكر مثله في شرح قطر الندى ص ٥١.

(٨) هذه عبارة ابن الحاجب في الكافية ص ٦١.

ما مفرده مذكَّر، كحمَّام وحمَّامات[١].

والمعنى أن الألف والتاء زيدتا في الاسم المفرد ليدل كلاهما على الجمع والتأنيث [٢] معاً وليست الألف بانفرادها دالة على الجمع [٣] والتاء دالة على التأنيث.

بدليل أنك لوأسقطتَ الألف لم تدلّ التاء على تأنيث الجمع، و[٤] لو أسقطت التاء لم تدل الألف على الجمع، فإذاً كلا الحرفين دالٌ على كلا المعنيين.

وهذا الجمع ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

وأما رفعه وجرّه فعلى الأصل، ولهذا اقتصر المصنف - رحمه الله - على قوله : (فإنه ينصب بالكسرة) كما أنه اقتصر في[٥] الباب السابق [٦] على قوله : (فإنه يجر بالفتحة)، لمّا كان رفعه ونصبه على الأصل، لأنه يتكلم في النيابة.

وإنما حملوا نصبه على جره قياسا على جمع المذكر السالم، فإنه حُمل نصبه على جرّه [٧]، وقيل : لأنه لو أعرب جمع المؤنث بالحركات الثلاث لكان الفرع وهو جمع المؤنث أوسع مجالا من الأصل وهو الجمع المذكر [٨].

(١) يجاب عن ذلك بأن جمع المؤنث السالم قد صار علما في اصطلاح النحويين على ما جمع بألف وتاء مزيدتين. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٩٣/١.

(٢) في (جـ) : تأنيثه.

(٣) في (أ) : الجميع، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) من قوله : لو أسقطت الألف إلى هنا ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٥) في (أ) و (ب) : على، والمثبت من (جـ).

(٦) وهو باب الممنوع من الصرف.

(٧) من قوله : قياسا إلى هنا ساقط من (جـ).

(٨) هذا التعليل قال به ابن إياز في المحصول في شرح الفصول [ق ٤٤/ب] وابن هشام في شرح اللمحة البدرية ١٩١/١ .

/ ولقائل أن يقول : هذه العلة ضعيفة من حيث إنها لا تفيد أنهم لِمَ لَمْ يعكسوا ؟ [١] ومنقوضة لأنهم جعلوا الجمع المؤنث أوسع مجالا ، لأنهم[٢] جمعوا به العاقل كـ «هند» و «هندات» وغيره كـ «شَجَرة» و «شجرات» ، بخلاف الجمع المذكر فإنهم خصّوه بالعاقل [٣] . ٧/ب

فإن كانت التاء أصلية ، كأموات جمع ميّت ، نُصب بالفتحة ، وكذلك إذا كانت الألف أصلية ، كقُضاة ، فإن أصله «قُضَيَة [٤]» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

نحو قوله تعالى : ﴿وكنتُم أمْوَاتًا﴾[٥] وقولك : رأيت قضاةً .

وأُلحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة «أولاتُ» فإنه اسم جمع لاجمع ، إذْ لا واحد له [٦] .

تنبيهان :

أحدهما أنه مثّل بمثالين لينبه على أن ما يجمع هذا الجمع بعضه مقيس وبعضه مسموع . فالمقيس «ثُبات» في جمع «ثُبَة» يعني جماعة .

(١) وذلك بأن يحملوا الجر على النصب ، فيجر بالفتحة .

(٢) في (ب) و (جـ) : (من جهة أنهم) .

(٣) ينظر شرح التسهيل ٨٣/١ .

(٤) على وزن «فُعَلَة» فالياء فيه أصلية .

(٥) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٦) أي من لفظه ، ولكن له واحد من معناه هو «ذات» بمعنى صاحبة .
انظر التصريح ٨٢/١ .

والمسموع «سماوات» في جمع «سماء» فإنها ليست مما يجمع هذه الجمع بقياس [١] كما اقتضته عبارة التسهيل [٢]، وصُرِّح به في بعض شروحه [٣].

التنبيه الثاني استفيد من تمثيله أيضا أن المفرد الذي فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه بالألف والتاء، فإن تاءه تحذف كما في ثُبَة وثُبات ومُسلمة ومسلمات وسَجْدة وسَجَدَات [٤].

ق : (الثالث «ذو» بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ بغير ميم [فإنها][٥] تعرب بالواو والألف والياء والأفصح في الهن النقص).

ش : لما فرغ مما نابت فيه حركة عن حركة [٦] أخذ يذكر ماناب فيه الحرف عن الحركة [٧]، وهو ثلاثة أبواب، كما تقدم [٨].

وبدأ بالأسماء الستة لأنه ناب فيها عن كل حركة حرف، بخلاف بابي التثنية والجمع .

(١) نصّ العلماء على مواضع ما يجمع بالألف والتاء قياسا، وهي خمسة ذكرها ابن مالك في التسهيل ص ٢٠، قال : يجمع بالألف والتاء قياسا ذوتاء التأنيث مطلقا وعَلَم المؤنث مطلقا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل، غير منقولين إلى الاسمية. حقيقة أو حكما، وما سوى ذلك مقصور على السماع».

(٢) انظر تسهيل الفوائد ص ٢٠.

(٣) في (جـ) : شراحه. وقد صرّح ابن مالك نفسه بذلك في شرح التسهيل ١٢٥/١ فقال : «فمن الشاذ سماء وسماوات...».

(٤) وذلك لكراهة اجتماع علامتي تأنيث في اسم واحد. انظر المقتصد للجرجاني ٢٠٤/١.

(٥) سقطت من النسخ ، وأثبتها من شذور الذهب ص ٣.

(٦) وهو باب الممنوع من الصرف وباب ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

(٧) في (جـ) : الحروف عن الحركات.

(٨) في ص ١٣٥.

والأسماء الستة [١] هي «ذو» التي[٢] بمعنى صاحب وأبُوك وأخوك وحَمُوك وفُوكَ وهَنُوكَ.

وتعرب [٣] بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا.

كما يفهم من ترتيب الحروف في الذكر على ترتيب حركات الإعراب فيما سبق [٤].

وقدّم «ذو» لأنها لا تفارق هذا الإعراب.

وقيدّها بأن تكون بمعنى صاحب احترازاً من «ذو» الطائية التي هي بمعنى الذي فإنها ملازمة للواو [٥]. وقد تعرب بالحروف قليلا، كقوله:

٧ - فإمّا كرامٌ مُوْسِـــرون لقيتُهُم فحَسْبِيَ من ذي عِندَهُمْ ما كَفَانِيَا [٦]

(١) ساقطة من (جـ).

(٢) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٣) في (جـ): ويعرب.

(٤) أي أن الواو نابت عن الضمة والألف نابت عن الفتحة والياء نابت عن الكسرة.

(٥) أي مبنية على سكون الواو، على المشهور من لغة طيء، وسيأتي بيان ذلك في باب الموصولات ص ٢٤٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم الفقعسي، من أبيات اختارها أبو تمام في الحماسة. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨/٣.
وهو من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣ والمقرب ٥٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/١ وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٢٩/١ والتصريح ١٣٧/١ والأشموني ١٥٨/١ وشرح أبيات المغني ٢٥٠/٦ والدرر ٢٦٨/١.
وقد ورد في بعض هذه المصادر (رأيتهم) بدل قوله: (لقيتهم) وكذلك في (ب) و (جـ).
والشاهدإعراب «ذي» الطائية بالحروف حيث جُرّت بالياء. وهذه لغة عند طيء.
وفي البيت رواية أخرى بالبناء على السكون (فحسبي من ذو عندهم) وهي المشهورة عنهم، وعلى ذلك لا شاهد فيه حينئذ.

واشترط فيما عداها الإضافة لغير الياء، ولم يشترط ذلك فيها، لأنها ملازمة للإضافة إلى اسم جنس ظاهر [١]، فلاحاجة به لاشتراطها.

فخرج مالم يضف منها نحو هذا أبٌ، فيعرب بحركات ظاهرة.

وما أضيف إلى الياء[٢]، فيعرب بحركات مقدرة [٣]، نحو هذا أبي.

واشترط في الفم أن يكون بغير ميم، نحو هذا فوك، ليخرج ما كان بها فإنه يعرب بالحركات الظاهرة مع التضعيف [٤]، ودونه منقوصا [٥]، نحو فمٌ وفَمٌ وبالحركات المقدّرة مقصورا /نحو «فَمَا» كعَصاً. ٨/أ

ولك تثليث فائه [٦] قصرا ونقصا وإتباعا لميمه [٧]. فهذه عشر لغات [٨] أفصحها فتح فائه منقوصا [٩].

ثم ذكر في الهن لغة أخرى [١٠] هي أفصحهما، وهي أن يستعمل منقوصا [١١]

(١) ينظر الصحاح للجوهري ٢٥٥١/٦.

(٢) في (جـ) : (للياء).

(٣) وهذا قول الجمهور، وسيأتي الخلاف في ذلك في ص ١٧١.

(٤) أي تشديد الميم.

(٥) أي محذوف اللام، لأن أصل «فم» فَوْه» حذفت منه الهاء ثم أبدلت الواو ميما.

(٦) أي تحريكه بالحركات الثلاث الفتحة والضمة والكسرة.

(٧) وذلك بأن تتبع الفاء حركة الميم، تقول : هذا فمٌ ورأيت فَماً ونظرت إلى فِمٍ.

(٨) وهناك لغات أخرى في الفم. يراجع شرح التسهيل لابن مالك ١/١ه ولسان العرب ٤٥٩/١٢ (فمم) وتعليق الفرائد ١٥٠/١ - ١٥٩.

(٩) تقول هذا فَمُكَ، رأيت فَمَكَ، نظرت إلى فَمِكَ.

(١٠) اللغة الأولى هي إعراب «هن» إعراب الأسماء الستة بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جراً وهي لغة قليلة. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١ والهمع ٣٨/١.

(١١) وذلك بحذف اللام، وهي الواو، لأن أصله : هَنَوٌ على الصحيح.
ينظر اللسان ٣٦٥/١٥.

ويعرب بالحركات نحو هذا هنُكَ.

قال في الصحاح [١] : «وهي كلمة كناية، ومعناها شيء، تقول : هذا هنُك، أي[٢] شَيْئُك[٣]» . انتهى.

وقال بعضهم [٤] : وكثرت الكناية به عن الفرج.

تنبيهان :

الأول يشترط أيضا في إعراب هذه [٥] الأسماء بالحروف أن تكون مفردة لامثناة ولا مجموعة، وأن تكون مكبَّرة لا مصغّرة [٦].

فإن ثُنِّيت أو جُمعت أُعربت كما يعرب المثنى والمجموع وإن صُغرت أُعربت بالحركات. نحو هذا أُبَيُّك.

واستغنى المصنف عن التصريح بهذين الشرطين بنطقه بها مفردة مكبّرة.

الثاني[٧] ما ذكره من أن[٨] إعرابها بالحروف هو المشهور عندهم[٩]، وعن

(١) معجم لغوي، مرتب على ترتيب مدرسة القافية، ألفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري وسماه تاج اللغة وصحاح العربية.

(٢) في (جـ) : (ومعناه)، ولم ترد عبارة الصحاح كاملة في (ب).

(٣) الصحاح ٢٥٣٦/٦ وانظر لسان العرب ٣٦٥/١٥ (هنا).

(٤) هو ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٧/١.

(٥) في (جـ) : (هذا) وهو خطأ.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في شرح الكافية للرضي ٢٦/١ والارتشاف ٤١٨/١ والأشموني ٧٢/١.

(٧) في (جـ) :(التنبيه الثاني).

(٨) زيادة من (جـ).

(٩) وهذا قول قطرب والزيادي والزجاجي وهشام، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف» وينظر التبيين للعكبري ١٩٤ والهمع ٣٨/١.

سيبويه [١] أنها ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدَّرة على الحروف كإعراب المقصور. لكن أُتبع فيها حركات ما قبل حروف الإعراب لحركات الإعراب، ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة [٢]، وحذفت الكسرة للاستثقال فانقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة [٣] ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قال بعضهم [٤]: هذا هو الصحيح، لأنه يلزم على الأول [٥] أن يكون: (فوك)[٦] و «ذومال» معربين وهما على [٧] حرف واحد، إذ الإعراب زائد على الكلمة وهذا لا نظير له [٨].

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، يلقب بسيبويه، إمام النحاة أصله من فارس ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، وغيرهم، وشافه العرب ونقل عنهم، وكان من تلاميذه أبو الحسن الأخفش وقطرب، وألف الكتاب في النحو الذي لم يسبقه إلى مثله أحد ولم يلحق به من بعده، توفي بشيراز سنة ١٨٠هـ على الأصح.
انظر في ترجمته أخبار النحويين البصريين ٦٣ ونزهة الألباء ٥٤ وإنباء الرواة ٣٤٦/٢ ومعجم الأدباء ١١٤/١٦ وإشارة التعيين ٢٤٢ وبغية الوعاة ٢٢٩/٢.
وانظر الكتاب ٣٥٩/٣ ، ٤١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.

(٢) أي أن أصل «أبوك» أَبَوُك، أتبعت حركة الباء لحركة الإعراب فصارت «أَبُوُك» فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة، فصارت «أبوك».
ينظر همع الهوامع ٣٨/١.

(٣) في (جـ) : وقلبت الفتحة وهو خطأ. لأن أصل «أباك» أَبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا. انظر الارتشاف ٤١٥/١.

(٤) هو ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٠٨/١.

(٥) أي القول بإعرابها بالحروف.

(٦) في (جـ) : (أن قولك : فم).

(٧) ساقطة من (جـ).

(٨) وهناك مذاهب أخرى في إعراب هذه الأسماء.
انظر شرح الكافية للرضي ٢٧/١ والارتشاف ٤١٥/١ والهمع ٣٨/١.

ص : (الرابع المثنى كـ «الزيدان» و«الهندان» فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وأُلحق به «اثنان» و«اثنتان» و«ثنتان» مطلقا، و«كلا» و«كلتا» مضافين لمضمر).

ش : الباب الرابع من أبواب النيابة باب المثنى، وهو الثاني مما ناب فيه الحروف عن[1] الحركات.

وقدمه على الجمع لجريانه في المذكر والمؤنث والعاقل وغير العاقل ولأن التثنية أسبق من الجمع.

والمثنى هو الاسم الدال على اثنين [2] بزيادة في آخره صالحا للتجريد وعطف مثله عليه [3].

كـ «الزيدان» لمثنى المذكر و «الهندان» لمثنى المؤنث .

فقوله (الدال على اثنين) مخرج نحو رَجل ورجال.

وقوله (بزيادة في آخره) يخرج نحو[4] شَفْع [5] وكلا وكلتا [6].

(١) في (أ) و (جـ) : على وهذا خطأ، كما هو ظاهر والمثبت من (ب). قال في اللسان ٧٧٤/١ (نوب): «ناب عني فلان ينوب نوبا ومنابا أي قام مقامي».

(٢) أو اثنتين ليشمل المثنى المؤنث.

(٣) هذا تعريف مانع جامع، وقد ذكره ابن عقيل في شرح الألفية ٥٦/١ والسيوطي في الهمع ٤٠/١.

(٤) في (جـ) مخرج لنحو.

(٥) الشفع خلاف الوتر، وهو الزوج. وخرج «الشفع» من تعريف المثنى لأنه دل على اثنين بذاته لا بزيادة في آخره. انظر شرح اللمحة لابن هشام ٢١٢/١.

(٦) وهذا قول البصريين وهو أن كلا وكلتا بمعنى المثنى ولفظهما مفرد، وقال الكوفيون : إنهما مثنيان لفظا ومعنى . والصواب الأول لجواز وقوع الخبر مفردا عنهما، تقول : كلا أخويك مقبل .
ينظر الإنصاف ٤٣٩/٢ وشرح المفصل ٥٤/١.

وقوله : (صالح للتجريد) يخرج به اثنان واثنتان [١] .

وقوله : (وعطف مثله عليه) يخرج [٢] نحوالعُمَرين و القَمَرين فإنك لا تعطف فيهما مثلا بل غيرا، فتقول : أبو بكر وعمر والشمس والقمر وهو من باب التغليب[٣] .

وقد اختُصر في تعريفه فقيل [٤] هو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين . لكنه شامل لنحو العُمرين والقَمَرين وشَفْع و(زَكَا)[٥]، ولا كذلك الحدّ الأول [٦] . فليتأمل .

وحكم المثنى أن يرفع بالألف وينصب و يجرّ بالياء .

وجعلت[٧] الياء علامة لهما حملا للنصب على الجرّ [٨]، دون الرفع لاشتراكهما في كون كلّ منهما فضلة مستغنىً عنه يستقل الكلام بدونه بخلاف /الرفع فإنه عمدة الكلام . ٨/أ

(١) وذلك لأنهما لايصلحان للتجريد، فإنه لايقال : اثن ولا اثنة، لكنهما ألحقا بالمثنى في إعرابه .

انظر شرح اللمحة البدرية ٢١٣/١ والهمع ٤١/١ .

(٢) كلمة : يخرج سقطت من (جـ) .

(٣) وهو باب معروف في اللغة، يغلب فيه اسم على اسم فتارة يغلب الأشرف وتارة يغلب الأخف على الأثقل وتارة يغلب المذكر على المؤنث . وهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه .

انظر الارتشاف ٢٥٥/١ والهمع ٤١/١ .

(٤) هذا تعريف ابن هشام للمثنى في شرح شذور الذهب ٤٤ وأوضح المسالك ٣٦/١ .

(٥) كلمة : زكا ساقطة من (ب) و (جـ)، ومعناها الشفع من العدد .

انظر اللسان ٣٥٨/١٤ - (زكا) .

(٦) أي أن الحدّ السابق مانع لدخول هذين النوعين في حد المثنى فيكونان ملحقين به .

(٧) في (جـ) : ودخلت .

(٨) ذكر أبوالبركات الأنباري لذلك خمس علل . تنظر أسرار العربية ص ٥٠ .

وإنما قلنا : إن النصب محمول لأن حق الياء أن تكون للجر، لأن علامته الأصلية الكسرة وهي بعض الياء، كما قدمنا [١].

وإنما حُرِّك ما بعد علامة التثنية فراراً من التقاء الساكنين [٢].

وكانت الحركة كسرة لأنها الأصلية [٣] في الفرار منه.

وإنما فُتح ما قبلها لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة [٤]، والياء محمولة عليها.

ثم إنه أُلحق بالمثنى في إعرابه خمسة ألفاظ، ثلاثة منها بلاشرط وهي «اثْنان» للمذكر و «اثْنَتان» للمؤنث في لغة أهل الحجاز[٥] و«ثِنتان» في لغة تميم [٦] والاثنان الباقيان «كِلا» و «كِلتا» بشرط إضافتهما إلى مضمر.

فإن أُضيفا إلى ظاهر [٧] لزمتهما الألف، وأُعربا بالحركات مقدَّرة [٨].

وإنما جعلا [٩] مع المضمر كالمثنى ومع الظاهر بالحركات مقدرة لأن الإضافة إلى الضمير فرع عن الإضافة إلى الظاهر، فجعل الأصل مع الأصل، والفرع مع الفرع [١٠].

(١) سبق بيان ذلك في ص ١٣٤.
(٢) وهما الألف والنون أو الياء والنون في آخر المثنى.
(٣) نص العلماء على أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر.
انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٩ وشرح الشافية للرضي ٢٣٥/٢ .
(٤) ذكر الأنباري في سبب فتح ما قبل ياء المثنى ثلاثة أوجه. انظر أسرار العربية ٥٤.
(٥) في (أ) : في لغة الحجاز وفي (ب) : الحجازيين، والمثبت من (جـ).
(٦) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٢ وتاج العروس ٥٩/١٠.
(٧) كذا في (جـ) وفي (أ) و (ب) : (مظهر).
(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١ وشرح الكافية للرضي ٣٢/١ والتصريح ٦٨/١.
(٩) في (جـ) : جعل.
(١٠) انظر هذا التعليل وغيره في الإنصاف ٤٥٠/٢.

تنبيهات :

الأول لم يتعرض الشيخ لتعريف المثنى ولا لشروطه المذكورة في «كلام» غيره، وهي[١] الإفراد[٢] والإعراب[٣] وعدم التركيب[٤] والتنكير[٥] وقبول التثنية احترازا عما لا ثاني له في الوجود، كـ «شمس» و«قمر» إذا روعيت الحقيقة واتفاق اللفظ[٦] واتفاق المعنى[٧]، وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره[٨] وكأنه، والله أعلم اعتمد[٩] على قوله : (كالزيدان والهندان) فإنهما جامعان للشروط المذكورة، ومثل ذلك كاف في مقام الاختصار.

التنبيه الثاني ما صرّح به من إعراب المثنى بالحروف هو مذهب طائفة من

(١) في (جـ) : وهو.

(٢) فلاتجوز تثنية المثنى ولا الجمع.
انظر همع الهوامع ١/ ٤٢.

(٣) فلايثنى المبني، وأما نحو «يا زيدان» فإنه ثُني قبل البناء.
انظر تفصيل ذلك في همع الهوامع ١/ ٤٢.

(٤) فلايثنى المركب تركيب إسناد باتفاق، وأما تركيب المزج فالأكثر على منعه.
انظر الهمع ١/ ٤٢.

(٥) فلايثنى العَلَم، إلا إذا قُدّر تنكيره.

(٦) فلايثنى ما لا ثاني له في الوجود . وهذا الشرط بيان لقوله (قبول التثنية) لأن ما لا ثاني له في الوجود لا يتفق فيه لفظان فلا يقبل التثنية.

(٧) اشترط ذلك أكثر المتأخرين، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز، ولم يشترطه ابن مالك، فأجاز ذلك.
انظر شرح التسهيل ١/ ٦٣ والهمع ١/ ٤٣.

(٨) فلا يثنى «بعْض» للاستغناء عنه بتثنية «جُزء» و لا «سَوَاء» للاستغناء عنه بـ «سيّان»، ولا تُثنّى أسماء العدد غير المائة والألف للاستغناء عنها بغير ها من العدد.
انظر الهمع ١/ ٤٣.

(٩) في (أ) و (ب) : اعتماداً والمثبت من (جـ).

النحويين [١] ونسب إلى الزجاج [٢] والكوفيين [٣]، وهو المشهور.

ومذهب سيبويه [٤] وموافقيه [٥] أن الإعراب مقدَّر فيه، فتقدر الضمة في الألف والفتحة والكسرة في الياء.

وفي إعرابه مذاهب أخَر [٦] ليس هذا موضع ذكرها.

التنبيه الثالث : في المثنى لغة أخرى، وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة [٧]،

(١) هذا قول الزجاجي، وهو اختيار ابن مالك.
تنظر الجمل للزجاجي ص ٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/١.

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد . وكان يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد وتخرج عليه، ومن شيوخه أيضا أبو العباس ثعلب، وتخرج عليه كثير من العلماء منهم أبو علي الفارسي والزجاجي وأبو جعفر النحاس. وله مؤلفات أشهرها معاني القرآن وما ينصرف وما لاينصرف وفعلت وأفعلت والاشتقاق . توفي سنة ٣١١هـ.
انظر طبقات النحويين ١١١ نزهة الألباء ١٨٣ وإنباه الرواة ١٩٤/١ ومعجم الأدباء ١٣٠/١ وبغية الوعاة ٤١١/١.
وانظر مذهبه في معاني القرآن وإعرابه ٣٦٤/٣ والهمع ٤٧/١.
ونسب إلى الزجاج قول آخر في المثنى وهو أنه مبني . وهو قول غريب.
انظر الإنصاف ٣٣/١ وشرح الكافية للرضي ١٧٣/٢ .

(٣) انظر الإيضاح في علل النحو ١٣٠ والإنصاف ٣٣/١ وشرح الكافية للرضي ٣٠/١.

(٤) انظر الكتاب ١٧/١- هارون والارتشاف ٢٦٤/١.

(٥) وافقه على ذلك الأعلم الشنتمري والسهيلي وجمهور البصريين.
انظر النكت للأعلم الشنتمري ١٢١/١ والارتشاف ٢٦٤/١ والهمع ٤٨/١.

(٦) هناك عدة مذاهب أخرى في إعراب المثنى تنظر في الإرتشاف ٢٦٤/١ و الهمع ٤٨/١.

(٧) أي في الرفع والنصب والجر.

وهي لغة قبائل كثيرة من العرب [١].

قال ابن أمّ قاسم [٢] : «وهي [٣] أحسن ما يخرج عليها قراءة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ[٤]﴾ .

(١) وهم بنو الحارث بن كعب وبنو الهجيم وبنو العنبر وكنانة وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة. ينظر همع الهوامع ١/ ٤٠.

(٢) في (أ) و (ب) : ابن قاسم و هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته لأبيه، عالم مشارك في النحو والتفسير والقراءات، ولد بمصر، وأخذ العلم عن أبي حيان والسراج الدمنهوري وابن اللبان وغيرهم، وألف كتبا كثيرة منها شرح التسهيل وتوضيح المقاصد وشرح المفصل والجَنَى الداني في حروف المعاني، وكان تقيا صالحا مات في عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ .
تنظر الدرر الكامنة ٢/ ٣٢ وبغية الوعاة ١/ ٥١٧ وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠ والأعلام ٢/ ٢١١.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٩٠.

(٤) من الآية ٦٣ من سورة طه.
وهذه قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم وقرأ بها أيضا أبو جعفر ويعقوب وخلف.
انظر السبعة لابن مجاهد ٤١٩ والتذكرة لابن غلبون ٢/ ٥٣٤ والنشر لابن الجزري ٢/ ٣٢١ وإتحاف فضلاء البشر ٣٠٤.
وقد اختلف في توجيه هذه القراءةعلى أقوال كثيرة منها أن «إنّ» بمعنى «نعم» وإذا كانت كذلك فلا تعمل شيئا، ويكون «هذان» مبتدأ و «لساحران» خبر لمبتدأ محذوف تقديره (لهما ساحران) ومنها أن الأصل «إنه هذان لهما ساحران» ثم حذف المبتدأ وحذف ضمير الشأن، وأخرت لام الابتداء إلى الخبر.
ومنها أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو «هذا» جعل كذلك في التثنية لأنها فرع عليه، وهذا رأي ابن النحاس ونقله عن ابن كيسان.
ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٢، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥ وشرح الشذور لابن هشام ٤٦-٤٩، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/ ٢٥٦.

ص : (الخامس جمع المذكر السالم، كـ «الزيدون» و«المسلمون» فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح ما بعدها وألحق به «أولو» و«عالَمون» و«أرضون» و«سنون» و«عشرون» وبابهما و«أهلون» و«عِلّيون» ونحوه).

ش : هذا هو الباب الخامس من أبواب النيابة، وهوالباب [١] الثالث مما نابت فيه الحروف عن الحركات، وهو جمع المذكر السالم، وأتى به آخرها لما تقدم.

وهو أحد قسمي جمع [٢] التصحيح.

وجمع التصحيح، كما قال في التسهيل [٣] : جعل الاسم القابل دليلَ ما فوق اثنين بزيادة في الآخر، مقدّر انفصالها لغير تعويض [٤].

فقوله : (الاسم) احتراز عن الفعل والحرف.

وقوله : (القابل) تحرز به عن/ غير القابل كالشمس والقمر، إذ لا ثاني لكل ٩/أ
منهما في الوجود وكالمعرفة التي لايمكن تنكيرها [٥]، وكالأسماء المختلفة الألفاظ، إلا إن وقع تغليب [٦].

وقوله : (ما فوق اثنين) تحرز به عن المثنى.

وقوله : (بزيادة) إلى آخره يعني بها الواو والنون واليـاء والنون في المذكر

(١) سقطت من (ب) و (جـ).

(٢) في (جـ) : جمعي.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٢، ١٣.

(٤) في (جـ) : ما فوق الاثنين... يكون انفصالها لغير عوض.

(٥) وهي الضمائر وأسماء الإشارة فلا تجمع جمع مذكر سالما.

(٦) مثل قولهم : (الخُبيبون) يقصدون به خبيبا وأصحابه، وخُبيْب لقب لعبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما -.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/١.

والألف والتاء في المؤنث كما صرّح [١] به بعدُ.

وهي مقدرة الانفصال من جهة أنها تحذف للنسب، وأن النون تحذف للإضافة وخرج بذلك نحو «صَفْوان [٢]» فإن الألف والنون - وإن زيدتا فيه -فليستا في تقدير الانفصال، إذْ لايحذفان.

وقوله : (لغير تعويض) مخرج لنحو «سنين» فإنه ليس من هذا الجمع وإن أُلحق به في الإعراب.

وإنما خرج لأن الواو والياء والنون، وإن زيدت فيه فهي للتعويض، لأن واحده منقوص [٣]، فيستحق أن يجبر بالتكسير [٤] ليرد إلى الأصل، كما في يد ودمٍ [٥] فلما لم يجبر [٦] بذلك زيدت فيه [٧] تعويضا.

وحكمه أن يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء.

وإنما رفع بالواو ورُفع المثنى بالألف، لأن المثنى أكثر دوراناً في الكلام، كما

(١) أي ابن مالك في التسهيل ص ١٣.

(٢) هو جمع تكسير، واحدته «صفوانة» وهي الحجارة الملساء، ومثله «صِنْوان» فهو جمع تكسير مفرده «صِنْو» وهو الأخ الشقيق والعم والابن والجمع أصناء وصنوان، وهو يعرب بالحركات ولا تحذف منه الألف والنون، ينظر الصحاح ٢٤٠١/٦ واللسان ٤٦٤/١٤ - ٤٧٠.

(٣) وهو «سَنَة» وأصله : «سَنَوٌ» أو «سنه» بدليل جمعه على «سنوات» و «سنهات». ينظر الأشموني ٨٤/١.

(٤) أي أن هذا المنقوص حقه إذا جُمع جَمْع تكسير أن يرجع إليه المحذوف، لأن التكسير يرد الأشياء إلى أصولها بضوابط، فلما جمع تكسيرا ولم يرد محذوفه عوّض عن هذا المحذوف بزيادتي جمع المذكر السالم.

(٥) وأصلهما «يَدْي» و «دَمْي» وجمعهما «أيد» و«دماء» فردتا إلى الأصل.

(٦) (لم) ساقطة من (أ). وفي (جـ) : (نتحرز) بدل : (يجبر)، والمثبت من (ب).

(٧) أي زيدت فيه زيادتا جمع المذكر السالم، وهما الواو والنون أو الياء والنون.

تقدمت الإشارة إليه [١]، والألف خفيفة والواو ثقيلة، فجُعل الخفيف في الكثير والثقيل في القليل، ليكثر ما يستخفونه ويقل ما يستثقلونه. قاله ابن إياز [٢] في شرح الفصول [٣].

وضُمَّ ما قبل الواو، وكُسِر ما قبل الياء، ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج[٤] وليسلما [٥] من التغيير والانقلاب.

وحركت نون الجمع فراراً من التقاء الساكنين، وفُتحت تخفيفا للفظ، إذ قبلها واو قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، فلو ضُمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا[٦].

ثم إن ما يجمع هذا الجمع إما أن يكون عَلَماً كـ «الزيدون» وإما أن يكون صفة كـ «المسلمون». ولا بد فيهما معا من أن يكونا [٧] لمذكر، عاقل، خال من تاء التأنيث [٨] وفي العَلَم خاصة أن يكون غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا [٩].

(١) في ص ١٤٧.

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٣٠.

(٣) هو المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، شرح فيه (الفصول الخمسون) لابن معط، وهو من أوسع شروحه وأفضلها.
انظر المحصول في شرح الفصول [الورقة ٤١/ب].

(٤) أي الامتزاج بين الحرف وما قبله من الحركة المجانسة له.

(٥) أي الواو والياء.

(٦) انظر أسرار العربية ص ٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٦/١.

(٧) في (جـ):أن يكون.

(٨) وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة : طلْحون وحمزون.
تنظر الأدلة في المقتضب ١٨٨/٢ والإنصاف ٤٠/١ وشرح الكافية للرضي ١٨٠/٢.

(٩) أجمع العلماء على أن المركب الإسنادي لا يجمع هذا الجمع، واختلفوا في المركب المزجي فالأكثر على منع جمعه لعدم السماع، وأجاز ذلك المبرد والكوفيون، فيقال في «سيبويه» : سيبويهون . ينظر المقتضب ٣١/٤ وشرح الكافية للرضي ١٨٦/٢.

وفي الصفة [١] خاصة أن تقبل التاء [٢] أو تدل على التفضيل .[٣]

فلايجمع ما كان منهما لمؤنث[٤]، نحو «زينب» و «حائض». ولا ما كان منهما لما لايعقل نحو «واشق» و «سابق»[٥]. ولا مافيه تاء التأنيث، نحو «طلْحة» و «علاّمة» ولا نحو «بَرَقَ نَحْرُه» ولا نحو «معْديكرب» ولا نحو «جريح» و «صبور» و «سكران» و «أحمر» [٦].

وقد أُلحق بهذا الجمع في الإعراب، وإن لم يكن منه، ألفاظٌ.

ذكر الشيخ بعضها و أشار إلى بعضها.

فمّما ذكره «أولو» بمعنى أصحاب، وهو اسم جمع [٧]، إذ لا واحد له من لفظه ومنه «عَالَمُون» وهو أيضا اسم جمع لا جمع عالَم، لأن العالَم أعمّ منه، كما

(١) المراد بالصفة هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب.

(٢) وأجاز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء، نحو «عانس»، قال في القاموس : «وهي عانس... والرجل عانس» ينظر الارتشاف ٢٦٦/١، والقاموس المحيط ٢٤٢/٢.

(٣) وهو أفعل التفضيل فإنه يجمع هذا الجمع مع أنه لا تلحقه التاء مثل «أفضل» تقول : أفضلون . قال الرضي ١٨٢/٢ «لعل ذلك يكون جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا ...».

(٤) في (أ) و (ب) : (مؤنثا). والمثبت من (جـ).

(٥) «واشق» علم على كلب و «سابق» صفة لفرس ، ولا يجمعان هذا الجمع لفقد شرط العقل .

(٦) هذه الصفات لا تقبل التاء لأن جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا تجمع هذا الجمع.
وقد أجاز مجمع اللغة العربية جمع الصفات من باب أفعل فعلاء جمع مذكر سالما.
ينظر (في أصول اللغة) ص ٥٠.

(٧) اسم الجمع هو ما دل على معنى الجمع، ولم يكن له واحد من لفظه، مثل قوم ورهط، أوّلُه واحد من لفظه ولكنه ليس من أوزان الجموع كصَحْب ورَكْب، أو كان جمعا أجريت عليه أحكام المفرد كالتصغير والنسب، كما جعلوا «ركاب» اسم جمع لرَكوبة، لأنهم نسبوا إلى لفظه والجموع لا ينسب إليها باقية على معناها.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك [١].

ومنه «أَرَضُون» بفتح الراء، وهو جمع تكسير لأَرْض بسكونها [٢].

ومنه «سنُون» وهو جمع تكسير لسنة، وبابه، وهو [٣] كل ثلاثي حذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث، ولم يكسَّر [٤]، أي لم يأت على صيغة من صيغ جموع التكسير.

/وإنما قلنا : إنه جمع تكسير، لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد [٥]. ٩/ب

ومنه «عشرون» وبابه، والمراد به سائر العقود إلى آخر التسعين وهي أسماء جموع [٦]، إذْلا واحد لشيء منها من لفظه.

ومنه «أَهْلون» ومفرده «أَهْل» وليس بعَلَم ولا صفة، فهو جمع تصحيح [٧] لم يستوف الشروط.

ومنه «عِلِّيون» وهو اسم لأعلى الجنة [٨] فإنه في الأصل «فِعِّيل» من العلو

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٧٨/١ : وأما عالَمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمع عالَم، لأن العالَم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع» وانظر الهمع ٤٦/١.

(٢) أي بسكون الراء.

(٣) الضمير يرجع إلى باب سنة، ومثله : ثُبَة، وعِضَة، وعِزَة وهذا الباب اطرد فيه جمع التكسير بالواو والنون أو الياء والنون ينظر الهمع ٤٧/١ والأشموني ٨٤/١.

(٤) أما نحو «شَفَة» و «شاة» فلا يجمعان جمع مذكر سالما، لأنهما جُمعا جمع تكسير على شفاه وشياه.

(٥) وشرط جمع المذكر السالم أن يسلم فيه بناء الواحد.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٩/١ والأشموني٨٢/١.

(٧) علل ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٨٨/١ بأنه استعمل استعمال «مستحق» في قولهم : هو أهل كذا وأهل له، فأجرى مجراه في الجمع.

(٨) ينظر لسان العرب ٩٣/١٥ - ٩٤ (علا).

فجُمع جمع من يعقل ثم سمي به.

وقوله : (ونحوه) أشار إلى نحو (عِلِّيّون) من كل ما سمي به نحو «زيدون»[١].

ويجوز أن يريد كل ما تقدم ليدخل نحو «وابلون» وهو في معنى «أهلون»[٢] إذ مفرده «وَابِل» وليس علماً ولا صفة.

تنبيهات :

الأول تلخص من ذلك أن الملحقات أربعة أنواع؛ أسماء جموع وجموع تكسير وجموع تصحيح لم تستوف الشروط وما سُمي به من ذلك.

الثاني[٣] ما صرّح به من إعراب المجموع بالحروف، كما تقدم في المثنى هو مذهب قطرب[٤] وجماعة من المتأخرين[٥]، ونسب إلى الزجاج[٦]

(١) إذا سمي بالجمع المذكر نحو «زيدون» فقد وردت فيه أربع لغات أفصحها إجراؤه مجرى جمع المذكر السالم. انظر التصريح ١/٧٥ والهمع ١/٥٠.

(٢) أي في حكم «أهلون» لا في معناه لغة، لأنه في اللغة جمع «وابل» وهو المطر الشديد. انظر لسان العرب ١١/٧٢٠ (وبل).

(٣) في (جـ) : التنبيه الثاني.

(٤) هو محمد بن المستنير، المعروف بقطرب، من علماء النحو واللغة، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، ثم لازم سيبويه وهو الذي سماه قطربا لمباكرته إياه في الأسحار للقراءة عليه. وأخذ عنه ابن السكيت، له مصنفات كثيرة منها الأضداد والنوادر والاشتقاق والفَرْق مات سنة ٢٠٦هـ. انظر طبقات النحويين ٩٩ وإنباه الرواة ٣/٢١٩ ومعجم الأدباء ١٩/٥٢ وإشارة التعيين ٣٣٨ وبغية الوعاة ١/٢٤٢
و انظر مذهبه في الإنصاف ١/٣٣ والارتشاف ١/٢٦٤.

(٥) منهم ابن مالك فقد صرّح به في التسهيل ص ١٣.

(٦) انظر قوله في الارتشاف ١/٢٦٤، وقد نسب له أيضا مثل قوله سيبويه انظر شرح المفصل ٤/١٣٩.

والكوفيين[١] .

ومذهب سيبويه [٢]أنه معرب بحركات مقدرة في الواو والياء [٣] .

الثالث[٤] اكتفى المصنف عن ذكر حدّ [٥] الجمع وشروطه بما ذكره من المثالين لأنه أشار إلى العلم المستجمع للشروط بـ «الزيدون» وإلى الصفة المستجمعة للشرائط بـ«المسلمون» . ويدخل في الصفة المشار إليها المصغّر، فإن التصغير وصف في المعنى، فإذا صُغِّر نحو رَجُل وغلام جُمع بالواو والنون، فيقال : رُوَيْجِلُون[٦] وغُلَيِّمُون .

ص : والسادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فإنها ترفع بـ [ثبوت [٧]] النون وتنصب وتجزم بحذفها .

وأما نحو ﴿أتُحاجُّونِي﴾[٨] فالمحذوف نون الوقاية.

(١) انظر مذهبهم في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٠ والإنصاف ٣٣/١ والهمع ٤٧/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٨/١ - هارون .

(٣) وهو قول جمهور البصريين . انظر النكت للأعلم ١٢٠/١ والإنصاف ٣٣/١ .

(٤) في (جـ) : التنبيه الثالث .

(٥) ساقطة من (جـ) .

(٦) تصغير «رجل» على «رويجل» تصغير سماعي وهو شاذ، والقياس تصغيره على «رُجَيل» لأنه ثلاثي فتصغيره على «فُعيل» . انظر شرح الشافية للرضي ٢٧٨/١ .

(٧) سقطت من النسخ، وأضفتها من شذور الذهب ص ٤ . و في (أ) بعده قال : وتجزم وتنصب بحذفها، والمثبت من (ب) و(جـ) والشذور.

(٨) من الآية ٨٠ من سورة الأنعام، وهي بالتخفيف لحذف إحدى النونين وهذه قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر .
انظر السبعة لابن مجاهد ٢٦١ والنشر ٢٥٩/٢ والإتحاف ص ٢١٢ .

وأما ﴿إلا أن يعفُون﴾ [١] فالواو أصل، والفعل مبني، بخلاف ﴿وأنْ تَعْفُوا أقربُ للتَّقوَى﴾ [١].

ش : الباب السادس من أبواب النيابة، وهو مما يختص بالأفعال وقد ناب فيه الحرف وحذفه عن الحركتين والسكون [٢].

وهو كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، سواء كانت اسما نحو الزيدان يفعلان وأنتما تفعلان، أو حرفا نحو يفعلان الزيدان وتفعلان المرأتان في لغة (يتعاقَبُون...) [٣] أو واو جماعة، سواء كانت اسما نحو الزيدون يفعَلُون وأنتم تفعلون.

أو حرفا نحو يفعلون الزيدون، أو ياء مخاطبة اسما [٤] فقط، نحو أنت تفعلين وكلها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة [٥]، لأن النون أشبهت حروف العلة،

(١) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) المراد بالحركتين الضمة والفتحة، حيث ناب ثبوت النون عن الضمة وحذفها عن الفتحة، والسكون.

(٣) هذا جزء من حديث أبي هريرة أوله : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ...» الحديث وقد أخرجه بهذا اللفظ البخاري ١٣٩/١ ومسلم ١١٣/٢ والموطأ ١٧٠/١ والنسائي ٢٤٠/١ لكنه جاء فيه رواية أخرى بلفظ : «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ...» انظر فتح الباري ٣٤/٢.
وهذه اللغة يسميها النحاة لغة «أكلوني البراغيث» وهي لغة بني الحارث بن كعب وأزدشنوءة ونسبت لطيء. انظر شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ والمغني ٤٧٨ والأشموني ٤٧/٢.

(٤) لأن ياء المخاطبة لا تأتي حرفا دالاً على المخاطبة. وإنما هي فاعل دائما.

(٥) هذا مذهب الجمهور، وهو الصحيح، وقيل : إن الإعراب بالألف والواو والياء قياسا على المثنى والجمع، وردّه العلماء بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة وعن الأخفش أن الإعراب بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة والنون دليل عليها، وبسكون مقدر في حالة الجزم. انظر الارتشاف ٤٢٠/١ والهمع ٥١/١.

التي الحركات أبعاضها. لأنها تدغم في الياء نحو ﴿ومَن يَقْنُت[1]﴾ وفي الواو نحو: ﴿من واقٍ [2]﴾ و ﴿مِنْ والٍ [3]﴾.

وتبدل منها[4] الألف في الوقف، نحو رأيت زيدا.

وتبدل من النون الخفيفة للتوكيد في الوقف، نحو:

٨ - واللهَ فاعْبُدَا [5]

وجعلت علامة للرفع دون أخويه [6] لأنه أسبق منهما/ومستغنٍ عنهما بدليل ١٠/ وجوده دونهما، كما في الفاعل والمبتدأ. ولا [يكونان] [7] إلا حيث يكون.

ويجزم وينصب بحذفها.

قال ابن إياز: «وحذفها علامة الجزم في الأصل، والنصب في ذلك محمول

(١) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الرعد و ٢١ من سورة غافر.

(٣) من الآية ١١ من سورة الرعد، ولم ترد هذه الآية في (أ).

(٤) أي من نون التنوين.

(٥) جزء بيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها الرسول ﷺ ونص البيت في ديوانه:

وذا النُّصُب المنصوب لاتنسُكَنَّهُ ولا تعبد الأوثان واللهَ فاعبدا

انظر ديوانه ص ١٨٧.

وهو من شواهد سيبويه ٥١٠/٣ والإنصاف ٦٥٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٩ والمغني ٤٨٦ والعيني ٣٤٠/٤ والتصريح ٢٠٨/٢ والأشموني ٢٢٦/٣ والدرر اللوامع ١٤٩/٥.

والشاهد فيه إبدال نون التوكيد الخفيفة في (اعبدا) ألفا للوقف عليها.

(٦) وهما النصب والجزم.

(٧) في النسخ: (ولا يكون) والصواب ما أثبته لأنه يرجع إلى النصب والجزم، ومثله في المحصول [ق ٤٩/أ].

عليه. لأن منصوب جمع [المذكر السالم] [1] محمول في الياء على مجروره، فكذلك المنصوب محمول في الحذف على المجزوم، هذا مقتضى القياس»[2]. انتهى.

مثال المرفوع قوله تعالى: ﴿وأنتم تعلمون﴾ [3].

ومثال المجزوم المنصوب قوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾ [4].

قوله: (وأما نحو ﴿أتحاجُّوني﴾) [5] جواب عن سؤال تقديره أن يقال: أيُّ النونين المحذوفة من ﴿أتحاجوني﴾[6] أهي نون الرفع؟ فيلزم حذفها من غير ناصب ولا جازم، وهو خلاف ما تقرر، أم نون الوقاية التي التزمت لتقي الفعل من الكسر، فيفوت الغرض الذي جيء بها لأجله.

وتقرير الجواب أن المحذوف نون الوقاية [7].

قوله: (فيفوت الغرض ...) إلى آخره، قلنا: ممنوع إذ هو حاصل بنون الرفع. فتأمّل.

قوله: (وأما [8] ﴿إلا أن يعفُون.....﴾ [9]) دفع لسؤال يتوهم وروده على ما

(١) في النسخ: (جمع الاسم) وما أثبته من المحصول.

(٢) المحصول في شرح الفصول ق ٤٩/أ.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٥) إلى آخره من قول ابن هشام في المتن: (وأما نحو ﴿أتحاجوني﴾ فالمحذوف نون الوقاية).

(٦) من الآية ٨٠ من سورة الأنعام، وهي بالتخفيف على قراءة نافع، كما تقدم.

(٧) وهذا قول الأخفش وأبي علي وابن جني وبعض المتأخرين ومذهب سيبويه أن المحذوف نون الرفع، ورجحه ابن مالك بعدة أدلة.
انظر الكتاب ٥١٩/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١ والهمع ٥١/١ - ٥٢.

(٨) جواب «أما» قول ابن هشام في المتن: (وأما إلاّ أن يعفون فالواو أصل ...).

(٩) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

قرره من أنَّ نصب هذه الأفعال بحذف النون، فيقول : إن «أنْ» ناصبة، إذْ هي المصدرية والفعل الذي دخلت عليه منصوب بها، مع أن نونه ثابتة لم تحذف في النصب.

ووجه الدفع أنّ هذه الواو والنون المتصلتين بهذا الفعل ليستا واو الجماعة ونون الرفع بل هذه الواو من نفس الفعل، وهي لامه، وهذه النون ضمير النسوة، والفعل غير معرب بل هو مبني لمباشرة نون الإناث له. ووزنه «يَفْعُلْن».

بخلاف «وأن تعفُوْا» خطابا للرجال في ﴿وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾[1].

فإن الواو ضمير الجماعة، والنون للرفع، ولهذا حذفت للناصب، وأصله «تعْفُووْن» الواو الأولى لام الفعل، والثانية ضمير الجماعة، فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها ، لاستثقالها بعد ضمة الفاء، فصار وزنه (تفعون)[2]. والله أعلم.

تنبيه :

قوله : (وهي يفعلان) إلى آخره يصح فيه اعتبار الألف والواو اسما وحرفا[3]، كما ذكرنا [4] وتقديمه الجزم على النصب في قوله : (وتجزم وتنصب بحذفها)[5] قد يفهم منه أصالة الجزم، وأن النصب محمول عليه، كما ذكرنا. والله أعلم.

(١) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) راجع في هذه المسألة التصريح ٨٦/١ وحاشية العدوي على الشذور ٨٧/١.

(٣) اعتباره اسماً على أنه فاعل للفعل، واعتباره حرفا على أنه حرف جيء به للدلالة على التثنية والجمع، والفاعل اسم ظاهره بعده.

(٤) سبق بيان ذلك في ص ١٦٠.

(٥) الذي في الشذور هو تقديم تنصب على تجزم حيث قال : «وتنصب وتجزم بحذفها»، كما تقدم بيانه.

ص : (السابع الفعل المعتل الآخر، كـ «يغزو» و«يخشى» و«يرمي» فإنه يجزم بحذفه، ونحو ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ [١] مؤوّل).

ش : الباب السابع من أبواب النيابة، وهو خاتمتها، الفعل [المضارع][٢] المعتل الآخر. وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء.

وجزمه بحذف الآخر الذي هو حرف العلة، نحو لم يَغْزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ لأن حروف العلة قد ضعفت وقربت بسكونها من الحركات، فلذلك تسلط عليها الجازم تسلّطه على الحركات، فحذفها[٣]، كما يحذف الحركات.

وقوله : (ونحو «إنه») جواب سؤال يرد على ما قرره من/ أن جزم المعتل ١٠/ب بحذف حرف العلة، بأن يقال: إن ﴿يتّقي﴾ مجزوم بدليل عطف ﴿يصبِرْ﴾ عليه مع أن حرف العلة[٤] ثابت فيه.

أو يقال : إن كان ﴿يتّقي﴾ مرفوعا بدليل ثبوت الياء في آخره فكيف عطف عليه ﴿يصبرْ﴾ بالسكون؟ وإن كان مجزوما بدليل عطف «يصبِرْ» عليه فكيف تثبت الياء فيه ؟

وتقرير الجواب عن ذلك أن الآية على هذه القراءة مؤوّلة.

وتأويلها إما بأن «يتّقِي» مجزوم، كما ذكر السائل، وهذه الياء تولّدت عن إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم [٥].

أو أنه عومل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة. وهي لغة لبعض

(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف، وهي بإثبات الياء في «يتقي» قراءة قنبل عن ابن كثير. انظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٥١ وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٧.

(٢) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٣) في (جـ): وتسلطه عليها بحذفها.

(٤) من قوله : بأن يقال إلى هنا ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ)، وبعده في (أ) : غير ثابت وهو خطأ.

(٥) تنظر الحجة لابن خالويه ١٩٨ و التصريح ٨٨/١.

العرب[١]، حيث يراعي الحركة المقدرة، فيحذفها للجازم، كما يحذف الملفرظة، كما في قول الشاعر :

٩ - ألم يأتِيكَ والأنبـــاء تنْمي بما لاقت لبُونُ بني زيـاد [٢]

وكما في قوله :

١٠ - لمَ تَهْجُـــــوْ ولم تَدَعِ [٣]

(١) وهذا قول الزجاجي والأعلم الشنتمري ، وقال الجمهور : إنها ضرورة وليست بلغة. انظر الكتاب ٣١٦/٣ والجمل للزجاجي ٤٠٦ وتحصيل عين الذهب ١٥/١ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير، من قصيدة قالها بسبب نزاع وقع بينه وبين الربيع بن زياد، انظر شعره ٢٩ والنوادر لابي زيد ٥٢٣.
تنمي : تكثر وتنتشر ، اللبون من الإبل : ذات اللبن .وبنو زياد هم اكَمَلَة الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسي.
والبيت من شواهد سيبويه ٣١٦/٣ ومعاني القرآن للفراء ١٨٨/٢ وسر الصناعة ٧٨/١ والأمالي الشجرية ٨٤/١ والإنصاف ٣٠/١ وشرح المفصل ١٠٥/١٠ وتوضيح المقاصد ١١٧/١ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ والأشموني ١٠٣/١ والخزانة ٣٦١/٨ .
والشاهد إثبات حرف العلة وهو الياء في «يأتيك» مع وجود الجازم، وخُرِّج ذلك على أنه لغة لبعض العرب، أو أنه ضرورة شعرية، ولم يُذكر البيت كاملا في (أ) و (ب) .

(٣) جزء بيت من البسيط، ينسب لأبي عمرو بن العلاء، يخاطب به الفرزدق وكان الفرزدق قد هجاه ، ثم اعتذر إليه، والبيت بتمامه :

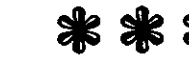
هجَوتَ زبَّان ثم جئتَ معتذراً من هجوِ زبَّان لم تهجو ولم تَدَعِ

و «زبَّان» اسم أبي عمرو بن العلاء على الصحيح.
وقد نسب له هذا البيت في نزهة الألباء ٣١ ومعجم الأدباء ١٥٨/١١ . والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ والإنصاف ٢٤/١ والأمالي الشجرية ٨٥/١ وشرح المفصل ١٠٤/١٠ وضرائر الشعر ٤٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٩/١ والارتشاف ٢٧٧/٣ وتوضيح المقاصد ١١٨/١ والعيني ٢٣٤/١ والتصريح ٨٧/١ والهمع ٥٢/١ والأشموني ١٠٣/١ وشرح شواهد الشافية ٤٠٦ .
والشاهد إثبات حرف العلة وهو الواو في «تهجو» مع وجود الجازم.

وإلى هذه اللغة أشار في التسهيل [١] بقوله : «وقد يقدَّر جزم المعتل في السعة».

وإما بأن «يتّقي» مرفوع [٢]، وتسكين راء «يصبِرْ» ليس جزما، وإنما هو للفرار من توالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة [٣]. أو لإجراء الوصل مُجرى الوقف [٤] أو عطفا على المعنى [٥]، لأن «مَنْ» الموصولة في معنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

ولذلك تأتي بعدها الفاء . والله أعلم.



(١) تسهيل الفوائد ص ١١ وعبارته فيه «وربما قدِّر جزم الياء في السعة».

(٢) على اعتبار «من» موصولة، وليست شرطية .
انظر التبيان في إعراب القرآن ٧٤٤/٢ والبحر المحيط ٣٤٣/٥.

(٣) أي حركتي الباء والراء من «يصبر» وحركتي الفاء والهمزة من «فإنّ».

(٤) أي أنه سكنه للوقف ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٥) العطف على المعنى هو المسمى بالعطف على التوهم، وذلك أنه توهم أن «من» شرطية و «يتقي» مجزوم فعطف «يصبر» عليها بالجزم.
انظر البحر ٣٤٣/٥.

ص : (فصل : تقدر الحركات [كلها] [١] في نحو «غلامي» ونحو «الفتى» ، ويسمى مقصورا. والضمة والكسرة في نحو «القاضي» ويسمى منقوصا. والضمة[٢] والفتحة في نحو «يخشى».والضمة في نحو «يدْعُو» و «يرمي»).

ش : لما فرغ من أحد نوعي المعرب، وهو ما كان إعرابه ظاهرا، سواء كان بالأصالة أو بالنيابة، وأراد بيان النوع الثاني منه، وهو ما [٣] كان إعرابه تقديريا ترجم له بالفصل .

إذا علمت ذلك فنقول : الإعراب بالحركات المقدَّرة يجري في الأسماء والأفعال.

وهو في كل منهما على قسمين، لأن المقدر إما جميع حركات إعراب ذلك المعرب أو بعضها[٤] .

فأما القسم الأول من الأسماء، وهو ما تقدر فيه حركات إعرابه كلها فهو شيئان : الشيء الأول المضاف إلى ياء المتكلم، وهو ما أشار إليه بنحو «غُلامي» .

فإن رفعه ونصبه وجره بحركات مقدَّرة فيما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغاله بكسرة مناسبة الياء.

الشيء الثاني المقصور، وهو ما كان آخره ألفا لازمة، قبلها فتحة وهو ما أشار إليه بقوله : (ونحو الفتى).

وقُدِّرت الثلاثة فيه لتعذر تحريك الألف [٥] .

(١) في النسخ : (الحركات الثلاث) . والمعنى واحد، والمثبت من الشذور ص ٤ .

(٢) قوله : (والضمة) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ) .

(٣) كلمة : (ما) ساقطة من (جـ) .

(٤) كذا في (جـ) و (ب) وفي (أ) : (جميع الحركات أو بعضها) .

(٥) قيل : لأن الألف لو حركت لخرجت عن جوهرها ، وانقلبت حرفا آخر وهو الهمزة . انظر شرح الكافية ٣٣/١ .

وأما القسم الثاني من الأسماء، وهو ما تقدر فيه بعض حركات إعرابه، فهو المنقوص وإليه أشار بقوله : [نحو[1]] القاضي، والمراد به كل اسم [معرب[2]] آخره ياء لازمة قبلها كسرة فإنه يقدّر فيه الضمة والكسرة لثقلهما على الياء. فتقول : جاء القاضي ومررْت بالقاضي.

وتظهر الفتحة لخفتها، كـ «رأيتُ القاضي».

/وأما الأفعال فالقسم الأول منها أعني ما تقدر فيه جميع حركاته هو الفعل ١١/أ
المعتل بالألف فإنه تقدر فيه الضمة والفتحة، لتعذر تحريكها، كما تقدم.

فتقول : هو يخشىَ ولن يخْشَى، بضمة وفتحة مقدّرة على الألف[3].

والقسم الثاني منها أعني ما تقدر فيه بعض حركاته هو الفعل المعتل بالواو والياء فإنه تقدر فيهما الضمة لثقلها عليهما، وتظهر الفتحة فيهما لخفتها، نحوهُوَ[4] يدعو ويرمي، بضمة مقدرة فيهما، ولن يدعوَ ولنْ يرمِيَ، بفتحة ظاهرة فيهما.

تنبيهات :

الأول فُهِم من قوله : (وتقدر الحركات) خروج المثنى والمجموع على حدّه المضافين إلى ياء المتكلم، على القول بأن إعرابهما بالحروف[5].

إذْ هما معربان على هذا القول بالألف والواو رفعا والياء جراً ونصبا.

(١) ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٣) ولا يقدّر فيها جزم بل يظهر بحذفها. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/١.

(٤) في (جـ) : فتقول.

(٥) وهو قول الكوفيين وبعض البصريين، كما سبق بيانه في ص ١٥٠.

وخالف ابن مالك [١] وابن الحاجب [٢]، رحمهما الله تعالى، في المجموع حالة الرفع حينئذ [٣].

فقالا : إنه معرب تقديراً ، لعدم وجود الواو.

وردّ عليهما بأنها موجودة، وإنما قلبت لموجب الإعلال [٤].

وكذلك يفهم من كلامه خروجهما على القول المنسوب لسيبويه [٥] في إعرابهما وهو أنه [٦] مُعْرَبٌ بالحركات المقدّرة.

لأن تقدير الحركات على ذلك القول للتعذّر أو للاستثقال، سواء أُضيفا أو لم يُضافا .

التنبيه الثاني سيأتي في كلام المصنف في المبنيات [٧] أن المبهم المضاف

(١) انظر تسهيل الفوائد ص ١٦١ .

(٢) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، جمال الدين، عالم بالنحو والأصول والفقه، كان أبوه كرديا حاجبا للأمير عز الدين الصلاحي.
قرأ ابن الحاجب على الشاطبي وأبي الجود وغيرهما .
ومن تلاميذه ابن مالك والقسطنطيني والنصيبي، وقد ألف كتبا كثيرة منها الكافية وشرح المفصل والأمالى النحوية والشافية في الصرف. وقد توفي سنة ٦٤٦هـ .
انظر إشارة التعيين ٢٠٤ وغاية النهاية ٥٠٨/١ وبغية الوعاة ١٣٤/٢ وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ .وانظر مذهبه هذا في الكافية ص ٦١ والإيضاح في شرح المفصل ١٢٤/١ .

(٣) أي في حالة إضافة جمع المذكر السالم إلى ياء المتكلم نحو «مسلميّ».

(٤) فإن الأصل «مسلموي» اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء . وانظر الرد عليهما في المساعد لابن عقيل ٣٧٤/٢ .

(٥) سبق بيان ذلك في ص ١٥١ .

(٦) أي جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم.

(٧) سيأتي بيان ذلك في ص ١٨٩ .

لمبني يجوز بناؤه وإعرابه [١] . ومن جملة المبنيات ياء المتكلم، فالمبهم المضاف إليها إن قُدّر مبنيّا فواضح كونه ليس مما نحن فيه [٢]، وإن قُدر معربا فإعرابه تقديريّ كالواجب الإعراب [٣] . وهذا لا بد منه، وإن لم يصرّح به فيما علمت ، فينبغي حمل كلام الشيخ [٤] على وجهٍ يُفهمه .

التنبيه الثالث ظاهر قوله : (في نحو غلامي) شمول المنقوص المضاف إلى الياء فتقدّر فيه الحركات الثلاث حالة إضافته للياء ، وقد دل كلامه في الشرح [٥] على استثنائه واستثناؤه ظاهر حال الرفع والجر، لأن الحركة فيه مقدّرة حينئذ، ولو لم يضف للاستثقال . فالتقدير فيه ليس من حيثيّة الإضافة، ومشكل حال النصب، لأن الحركة الإعرابية كانت فيه ظاهرة قبل الإضافة، ثم قُدّرت لأجلها، كما هو ظاهر إطلاقهم [٦] .

ولك أن تقول : ما المانع من جعله [٧] في حالة النصب [٨] معرباً بالفتحة الظاهرة، وإن زالت لمقتضى الإدغام، لعدم كسرة المناسبة المتروكة للاستثقال؟ .

التنبيه الرابع قوله : (ونحو الفتى) يدخل فيه ما كان منه مضافا إلى الياء فتقدّر فيه الحركات، لكونه مقصوراً لا لكونه مضافا إلى الياء.

(١) وذلك مثل : «يوم» في قولك : قدمت يومَ نجح زيد، فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء لأنه مضاف إلى مبني، وهو الفعل الماضي.

(٢) لأنه مبني، وكلامنا حول المعرب إعرابا تقديريا.

(٣) أي مثل المضاف إلى ياء المتكلم، إذا لم يكن مبهما مبنيا نحو «غلامي».

(٤) في (جـ) : المصنف بدل : الشيخ.

(٥) قال في شرح الشذور ص ٦٤ : «وقولي : ولا منقوصا لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم، فتكون كالمثنى والمجموع جرّا ونصبا).

(٦) انظر حاشية العدوي على شذور الذهب ٩٢/١.

(٧) أي المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم، نحو «قاضي».

(٨) في (جـ) : في جعله حال النصب.

وإنما أعاد لفظة «نَحْو» مع الفتى ليختص قوله : (ويسمى مقصورا) به.

التنبيه الخامس ما ذكره من أنّ كون المضاف للياء معربا في الأحوال الثلاثة هو مذهب الجمهور[١] ، خلافا لمن زعم/ أنه مبني مطلقا كابني الخباز[٢] والخشّاب[٣] ٢١١ وغيرهما[٤] .

ولمن زعم أنه لا معرب ولا مبني كابن جني[٥] .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢ والارتشاف ٢/٥٣٥ والأشموني ٢/٢٨٣.

(٢) نص على ذلك ابن الخباز في الغرة المخفية ١/١١٠.
وابن الخباز هو أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي، شمس الدين الأربلي الموصلي، لم يُرَ في زمانه أسرع حفظا منه، حتى قيل : إنه كان يحفظ المجمل والإيضاح والتكملة والمفصل. وقد أخذ عنه العلم جماعة من العلماء منهم ابن الشعار الموصلي وهبة الله أبو الكرم القصاب.. وله المصنفات المفيدة منها الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية وتوجيه اللمع والنهاية في شرح الكفاية مات بالموصل سنة ٦٣٩ على الصحيح، انظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٩ ونكت الهميان ٩٦ وبغية الوعاة ١/٣٠٤ وشذرات الذهب ٥/٢٠٢ والأعلام ١/١١٧.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله النحوي البغدادي، المعروف بابن الخشاب ، كان أديبا فاضلا، عالما بالنحو واللغة والشعر والفرائض. تعلم على علماء عصره منهم أبو منصور الجواليقي وابن الشجري وابن الدباس، ومن تلاميذه أبو إسحاق الضرير وأبو البقاء العكبري وابن الدهان ألف كتبا منها المرتجل وشرح اللمع وحاشية على درة الغواص. توفي سنة ٥٦٧هـ . انظر إنباه الرواة ٢/٩٩ ومعجم الأدباء ١٢/٤٧ وإشارة التعيين ١٥٩ وبغية الوعاة ٢/٢٩.
قال ابن الخشاب في المرتجل ص ١٠٩ : «والكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض».

(٤) سبقهما إلى القول بذلك عبد القاهر الجرجاني .
انظر الجمل للجرجاني ص ١١ والارتشاف ٢/٥٣٦.

(٥) انظر الخصائص ٣/٥٧ والأشموني ٢/٢٨٣.
وابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، صاحب التصانيف البديعة في النحو =

واختار ابن مالك في التسهيل [١] أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بالحركة الظاهرة.

التنبيه السادس قد علم مما تقرر أن ما قبل ياء المتكلم من المضاف إليها واجب الكسر لمناسبتها.

ويستثنى من ذلك المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حدّه [٢]، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة.

التنبيه السابع وهو خاص بعبارة الشرح [٣] قال فيه: «الثاني [٤] مما تقدر فيه الحركات الثلاث ما أضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنّى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا».

ثم قال [٥]: (واحترزت بقولي: وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلاماي [٦] ومسلميّ فإن الياء تثبت [٧] فيهما جرًا ونصبا مدغمة في ياء المتكلم،

= والتصريف واللغة صحب أبا علي الفارسي وأخذ عنه، صنّف الخصائص واللمع وسر الصناعة والمنصف في التصريف والمحتسب في شواذ القراءات وشرح ديوان المتنبي وغيرها. مات سنة ٣٩٢هـ.
انظر نزهة الألباء ٢٤٤ وإنباه الرواه ٢٣٥/٢ ومعجم الأدباء ٨١/١٢ والبغية ١٣٢/٢ والأعلام ٢٠٤/٤.

(١) تسهيل الفوائد ص ١٦١.
(٢) فيكون ما قبل الياء في هذه الأنواع الأربعة ساكنا، نحو فَتَاي وقاضيَّ وولديَّ ومسلِمِيَّ.
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام ص٦٣.
(٤) كذا في النسخ، والذي في شرح الشذور أحدهما.
(٥) شرح الشذور ص ٦٤.
(٦) كذا في (ب) و (جـ) وكذلك في شرح ابن هشام وفي (أ): (غلامَيَّ).
(٧) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

والألف تثبت في المثنى رفعا، وليس شيء من الألف ولا من الحرف المدغم قابلا للحركة[١].

وقولي [٢] : «ولا منقوصا» لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم، فيكون كالمثنى والمجموع جرّا ونصبا.

وقولي : «ولا مقصورا» لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا» انتهى.

فظاهر كلامه الأول [٣] استثناء هذه المذكورات من وجوب تقدير الحركات الثلاث في المضاف إلى الياء، وقد علمت صحة ذلك وتعليله [٤] بالنسبة لما عدا المنقوص حالة النصب.

وظاهر كلامه الثاني [٥] أنها مستثناة من وجوب كسر آخرها لمناسبة ياء المتكلم، فإن الذي [٦] تحصل من كلامه في تعليل استثنائها أن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة وهذا إنما يناسب انتفاء كسرة المناسبة، لا انتفاء تقدير حركات الإعراب، كما لايخفى.

وبالجملة فأول كلامه وآخره ظاهرهما التدافع [٧]، اللهم إلا أن يحمل كلامه الثاني على أنه تفسير للمراد بكلامه الأول، وفيه ما فيه. فتأمل.

(١) في الشرح : للتحريك.

(٢) القائل هو ابن هشام في شرح الشذور ص ٦٤.

(٣) وهو قوله في الشرح ص ٦٣ : «مما تقدر فيه الحركات الثلاث ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ...» إلخ.

(٤) في (أ) وتعليلها، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) وهو قوله : «واحترزت بقولي : وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما» إلخ.

(٦) في (أ) فالذي، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) وأجاب بعض العلماء بأن قوله : «كالمثنى» تشبيه في الإدغام فقط، وأما إعرابه فبالحركات المقدرة قبل الإضافة. انظر حاشية العدوي ١/٩٢.

التنبيه الثامن قوله : (والضمة والفتحة في نحو «يَخْشى» والضمة في نحو «يدعو» و «يرمي») هو مذهب سيبويه [١] .

وغيره [٢] لايرى الضمة والفتحة مقدّرة .

قال الشيخ في بعض كتبه [٣] : إن النحويين اختلفوا في الحروف الثلاثة الواو والألف والياء في الأفعال المعتلة حالة الرفع ، وفي الألف فقط حالة النصب ، هل الفتحة والضمة مقدَّرة فيهنّ أم لا . وحَكَى عن سيبويه ومن تبعه أنها مقدَّرة ، كما تقدَّر مع «موسى» وعن غيره كابن السراج [٤] ومن تبعه أنها ليست مقدرة [٥] .

قالوا: لأنّا إنما قدرنا في «موسى» لأن الإعراب في الاسم أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع ، فلاحاجة لتقديره إذا لم /يوجد . ١٢/أ

وانْبَنى على هذا النظر فيهما حالة الجزم .

ثم قال [٦] : فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذفت الضمة المقدّرة ، واكتفي بها . ثم لمّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة .

(١) انظر الكتاب ٢٣/١ - هارون وأسرار العربية ٣٢٢ وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢ .

(٢) هذا مذهب ابن السراج وبه قال الجمهور . انظر الأصول ١٦٤/٢ والتصريح ٨٧/١ .

(٣) هو كتاب شرح اللمحة البدرية ٢٣٣/١ - ٢٣٤ . وقد تصرف الشارح في النص يسيرا .

(٤) هو أبو بكر محمد بن السَّري البغدادي النحوي ، المعروف بابن السرّاج ، صحب المبرد وأخذ عنه ، ومن تلاميذه الزجاجي والسيرافي والفارسي ، من أشهر آثاره الأصول في النحو والموجز والاشتقاق . توفي سنة ٣١٦هـ . انظر طبقات النحويين ١١٢ وإنباه الرواه ١٤٥/٣ ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨ وإشارة التعيين ٣١٣ وبغية الوعاة ١٠٩/١ .

(٥) انظر الأصول لابن السراج ١٦٤/٢ .

(٦) أي ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١ .

فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به [١].

وعلى قول غيره [٢] : الجازم حذف حرف العلة نفسه.

وصاحب هذا المذهب يقول : الجازم كالمسهل إن وجد فضلة دفعها، وإلاّ أخذ من قوى البدن [٣]. ثم قال [٤] : والتحقيق قول سيبويه، وأنشد :

١١ - إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها فإن القــول ما قالت حذامِ [٥]

انتهى.

وقد تبين أن من يقول بالتقدير يقول : إن الجزم ليس بحذف الآخر، بل بحذف الحركة، وحذف الآخر للفرق.

(١) أي لا بالجازم.

(٢) وهو ابن السراج ومن تبعه، وفي (أ) و (ب) : (وقال غيره). والمثبت من (جـ) وفي شرح اللمحة ٢٣٤/١ : (وعلى قول ابن السراج ...).

(٣) حكى هذا القول ابن الأنباري عن ابن السراج، حيث قال في أسرار العربية ٣٢٣ : وقد حُكي عن أبي بكر بن السراج أنه شبّه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما أن الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها، وإلاّ أخذ من نفس الفعل.

(٤) أي ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١.

(٥) البيت من الوافر، وقد اختلف في نسبته فنسب للجيم بن صعب ولد يسم بن طارق.
حَذَام : اسم امرأة مبني على الكسرعلى لغة أهل الحجاز.
والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢١٥/١ الخصائص ١٧٨/٢ والأمالي الشجرية ١١٥/٢ والمرتجل ٩٦ وشرح المفصل ٦٤/٤ وشرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١ والعيني ٣٧٠/٤ والتصريح ٢٢٥/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٢٩/٤.
وإنما ذكره الشارح تبعا لابن هشام من باب المدح لسيبويه.
وفي نسختي (أ) و (ب) لم يذكر البيت كاملا.

ومن يقول بعدم التقدير يقول : إن الجزم بحذف حرف العلة.

فقوله هنا بالتقدير[١] لا يناسبه قوله في جزم هذه الأفعال : إنه بحذف الآخر إلا بضرب من المجاز[٢]، لما بينهما من التلازم. وإنما يناسب من يقول بعدم التقدير. فليتأمل ذلك. والله أعلم.

ص : (باب البناء ضدّ الإعراب، والمبني إما أن يطرد فيه السكون وهو المضارع المتّصل بنون الإناث، نحو ﴿يتربّصْنَ﴾[٣] والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، كـ «ضربت» و «ضربْنا»[٤]).

ش : لما أنهى الكلام على الإعراب بقسمية المقدّر والملفوظ أخذ يتكلم في البناء، لأنهما متقابلان، ولذلك قال : (البناء ضد الإعراب)، فأفاد أن التقابل بينهما تقابل الضدّين.

والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت[٥].

وأما في الاصطلاح فقال المصنف، رحمه الله : «ولما ذكرت أن البناء ضد الإعراب فكأني قلت: البناء لزوم آخر الكلمة حالاً واحداً لفظا أو تقديراً». انتهى.[٦]

فكأنه أراد بقوله : (تقديرا) نحو «سيبويهِ» من الأعلام المبنية إذا كانت مناداة،

(١) من قوله : (يقول إن الجزم ليس بحذف الآخر) إلى هنا ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).

(٢) المجاز عند البلاغيين الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له على وجه يصح مع قرينة عدم إرادة المعنى الأصلي. انظر الإيضاح للقزويني ٢٧٤.

(٣) من الآيتين ٢٢٨ و ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٤) في (جـ) : وضربنا زيدا، وهي أليق حتى يعلم بأن «ضَرَبْنا» بسكون الباء.

(٥) وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/٣ : «مأخوذ من بناء الطين والآجر، لأن البناء من الطين والآجر لازم موضعه، لايزول من مكان إلى غيره». وانظر لسان العرب ٩٤/١٤ (بني).

(٦) شرح شذور الذهب ص ٦٨.

فإن ضمة النداء، وهي حركة بناء، مقدّرة [١].

لكن قوله : (لزوم) إلى آخره ليس مناسبا لما ذكره في تفسير الإعراب من «أنه أثر ظاهر» إلى آخره، وإنما يناسب مَنْ تفسيره «تغيير أواخر الكلم» إلى آخره، كما لايخفى.

فكان الأنسب على ما ذكره في الإعراب أن يقول في البناء نحو ما قاله في التسهيل [٢] «أنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وليس حكاية ولا نقلا ولا إتباعا ولاتخلّصا من سكونين» [٣].

ثم إن المبني ينقسم على ما ذكره المصنف إلى مبني على السكون، كـ﴿يتربصْنَ﴾ [٤] أو عليه أو على نائبه كـ «قُم» و «قُومَا» [٥].

وإلى مبني على الفتح ، نحو «خمسة عشر» . أو عليه أو على نائبه، نحو«لارجُل» و «لارجلين» وإلى مبني على الكسر كـ «سيبويه» و «نَزَال» أو عليه أو على نائبه [٦].

وإلى مبني على الضم، كـ «حيثُ» [٧]./ أو عليه أو على نائبه، كـ «يا زيد» ١٢

(١) لأنك تقول في ندائه : (ياسيبويه) فهو مبني على ضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

(٢) في (جـ) : (ما ذكره في التسهيل)، وانظر تسهيل الفوائد ص ١٠ .

(٣) نص عبارة التسهيل : «وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل، من شَبَهِ الإعراب، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فهو بناء».

(٤) من الآيتين ٢٢٨ و ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٥) فالأول مبني على السكون، والثاني مبني على نائب السكون وهو حذف النون.

(٦) لم يمثّل له الشارح لأنه لم يوجد له مثال في كلام العرب، كما سينبّه على ذلك في الصفحة التالية ١٧٨ .

(٧) «حيث» ظرف مكان مبني على الضم وفيه لغات مختلفة.
انظر شرح المفصّل ٩١/٤ ولسان العرب ١٣٩/٢ ، ١٤٠ (حوث).

و«يا مسلمون» .

وإلى ماليس له قاعدة مستقرة، ك «قَدْ» و «أين» و «أمسِ» و «منذُ» .

فأقسامه العقلية [١] تسعة وهو تقسيم حاصر، إلاأن القسم السادس، وهو المبني على الكسر أو نائبه لم يوجد له مثال في كلامهم وإن اقتضته القسمة.

إذا عُلم ذلك فالقسم الأول ما لزم البناء على السكون، وهو شيئان: الأول الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير النسوة [٢]، نحو النسوة يَقُمْنَ ويُكرمنَ ويُدحرجنَ ويستخرجنَ.

وإنما بُني المضارع في هذه الحالة لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم، فلما اتصلت به النون التي لاتتصل إلا بالفعل رُجّح جانب الفعلية فرُدّ إلى ما هو أصل الفعل، وهو البناء [٣].

وإنما بني على السكون لأنه الأصل [٤].

الشيء الثاني من المبني على السكون الفعل الماضي الذي اتصل به ضمير الرفع المتحرك ك «ضربتُ» و «ضربتَ» و «ضربتِ» و «ضربْنَا [زيداً][٥]» و«ضربْنَ» وخرج بضمير الرفع ضمير النصب، ك «ضربَكَ» و «ضربَهُ» وفروعهما[٦] فإنه مفتوح معها على الأصل [٧].

(١) في (جـ) : المعتلّة، وهو تصحيف .

(٢) وهذا مذهب الجمهور، وذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة إلى أنه معرب بحركة مقدرة . والصحيح مذهب الجمهور. انظر الكتاب ٢٠/١ - هارون ونتائج الفكر ص ١١٠ وشرح الكافية للرضي ٢٢٩/٢ والارتشاف ٤١٤/١ .

(٣) ذكر هذا التعليل ابن الناظم في شرحه للألفية ص ٣٢ .

(٤) أي لأن السكون هو الأصل في البناء.

(٥) ساقط من (أ) و (ب)، و سقطت أيضا من (أ) كلمة (ضربْن) التالية، والمثبت من (جـ) .

(٦) أي المثنى والمجموع والمؤنث.

(٧) أي الأصل في بناء الفعل الماضي، فإنه مبني على الفتح لفظا أو تقديرا. راجع أوضح المسالك ٢٧/١ .

وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن، كـ «ضربَا» وضربُوا» فإنه مفتوح مع الأول، مضموم مع الثاني، كما سيأتي [١].

وإنما بُني على السكون في ذلك لكراهية توالي [٢] أربع متحركات [٣] فيما هو كالكلمة الواحدة [٤]. والله أعلم.

ص : (أو السكون أو نائبه، وهو الأمر، نحو اضْرِبْ واضْرِبَا واضْرِبوا واضْرِبي واغْزُ واخْشَ وارْمِ).

ش : القسم الثاني من المبنيات مالزم البناء على السكون أو نائبه.

وهو شيء واحد، وهو فعل الأمر، فهو مبني على ما يجزم به مضارعه [٥].

وقد عرفت آنفا [٦] أن المضارع على ثلاثة أقسام:

قسم يجزم بالسكون، وهو الصحيح الذي لم يتصل بآخره شيء.

وقسم يجزم بحذف النون، وهوالمضارع الذي اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة[٧].

وقسم يجزم بحذف آخره، وهو الفعل المعتل [٨].

ففعل الأمر الصحيح الذي لم يتصل بآخره شيء يُبنى على السكون،

(١) سيأتي بيان ذلك في ص ١٨١.

(٢) في (ب) : لكراهتهم توالي، وفي (جـ) : لكراهيتهم.

(٣) إن كانت جمع متحرك ففي قوله «أربع» نظر، وإن كانت جمع متحركة فلا بأس.

(٤) وهي الفعل مع الفاعل، لأن تاء الفاعل لما اتصلت بالفعل نزلت منه منزلة الجزء لشدة اتصالها بفعلها.

(٥) هذا على مذهب البصريين في أن الأمر مبني، وقد تقدم الخلاف في ذلك ص ١١٤.

(٦) كذا في (ب) و (جـ) وفي (أ) : ما يقال سابقا.

(٧) في (جـ) : المؤنثة المخاطبة.

(٨) أي المعتل الآخر، نحو يدعو و يخشى و يرمي.

ك:«اضْرِبْ» و «قُمْ»، كما أن مضارعه يجزم بالسكون، نحو لم يضْرِبْ ولم يقُمْ.

والأمر الذي اتصل به ألف الاثنين، ك «قُوما» أو واو الجماعة، ك «قُومُوا» أو ياء المخاطبة ك «قُومي» يبنى على حذف النون، كما أن مضارعه مجزوم بحذفها، نحو لم يقُوما ولم يقُوموا ولم تقُومي.

والأمر المعتل مبني على حذف حرف العلة، ك «اغْزُ» و «اخْشَ» و «ارْمِ» كما أن مضارعه يجزم بحذفه نحو لم يغْزُ ولم يخشَ ولم يرْمِ.

وأما بناؤه فلأنه الأصل في الفعل [١].

وأما كونه على صورة/ الفعل[٢] المضارع المجزوم فلأن الحركة والنونات ١٣/أ
علامات الإعراب فينافي البناء [٣].

ولأجل ذلك لم يحذف من الأمر نون النسوة، نحو «اضْرِبْنَ»، لأنها ليست علامة الإعراب.

ص: (أو الفتح، وهو سبعة، الماضي المجرد، ك «ضرَب» و «ضَرَبَكَ» و«ضَرَبَا»[٤].

ش: القسم الثالث من المبنيات ما لزم البناء على الفتح، وهو سبعة:

الأول الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك المتقدم ذكره - إذْ لايتبادر من إطلاق المجرد في الاصطلاح إلا ذلك - إما بأن لم يتصل به شيء أصلا،

(١) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال، ومذهب الكوفيين أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وهناك مذاهب أخر. ينظر الارتشاف ٤١٤/١ والهمع ١٥/١.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من (ب) و (جـ).

(٣) فلذلك بني على حذف علامات الإعراب وحذف آخر المعتل.

(٤) في (جـ): ضربنا، وهو تحريف.

كـ«ضَرَبَ». أو اتصل به ضمير المفعول، كـ «ضَرَبَك»، أو اتصل به ضمير رفع ساكن غير الواو كـ «ضَرَبَا» فهو في كل ذلك مبنّي على الفتح.

أما البناء فلأنه الأصل في الفعل، وأما الحركة فلأنه أشبه الاسم مشابهة مّا [١] في وقوعه موقعه [٢]، نحو زيدٌ ضَرَب وزيدٌ ضارب. وأما الفتح فلخفّته.

ص : (والمضارع الذي باشرته نون التوكيد، نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وليكونن﴾[٣] بخلاف [نحو] [٤]﴿لتُبلوُنّ﴾ [٥] ﴿ولا يصُدّنك﴾ [٦]).

ش : الثاني من الأمور السبعة المبنية على الفتح الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد وباشرته، أي لم يفصل بينها وبينه [٧] فاصل، سواء كانت النون ثقيلة نحو ﴿ليُسجَنَنَّ﴾[٣] أو خفيفة، نحو ﴿وَلَيَكُونَنْ﴾ [٣].

والتفصيل في البناء بين المباشرة وغيرها هو مذهب ابن مالك [٨] وجماعة.[٩]

وعلة البناء عندهم أن الفعل والنون لما رُكِّبا أشبها تركيب «خَمسة عشرَ» فيُبنى بناءَهما. [١٠]

(١) قال: (مشابهة مّا) لأنه لم يشبهه مشابهة تامة مثل المضارع وإلاّ لأعرب.

(٢) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٧ أن الفعل الماضي يقع موقع الاسم فيكون خبرا ويكون صفة فلما كان فيه مُيِّز بالحركة لفضله.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٤) سقطت من النسخ، وأثبتها من شذور الذهب ص ٥.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٧) في (جـ): وبين الفعل.

(٨) نص على ذلك في التسهيل. ص ٢١٦ وشرح التسهيل ١/٢٧.

(٩) وهم الجمهور. انظر همع الهوامع ١/١٨.

(١٠) في (جـ): فبني بناؤهما.

وغيرهم [١] لم يفرق في البناء بين المباشرة وغيرها، وجعل دخولها على الفعل مقتضيا لبنائه. وعلة البناء عندهم الرد إلى الأصل في الفعل وهو البناء [٢] لما اتصل به [٣] ما لايتصل إلا بالفعل. وأما الفتح فلخفّته.

وقوله: (بخلاف نحو ﴿لتُبلوُنَّ﴾ [٣] ﴿ولايصُدّنك﴾ [٤]) أي فإن النون لم تباشر فيهما أما ﴿لتُبلوُنّ﴾ فلأن الواو فاصلة بين الفعل والنون حسّاً؛ لأنها ليست لام الفعل، بل هي واو الجمع، حركت لأجل التقاء الساكنين وأن أصله «لتُبلَوُون» بواو هي لام الفعل، لأنه من بلوته أي جربته، استثقلت الضمة على لام الفعل التي هي الواو الأولى فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الواو، لأنها الساكن الأول، فصار «لتُبلوْن» فلما دخلت نون التوكيد الثقيلة صار «لتُبلَوْنَنَّ» فتوالت الأمثال أي النونات الثلاث، فحذفت نون الرفع، فالتقى ساكنان فحُرّك الساكن الأول، وجعلت حركته ضمة دليلا على المحذوف، فصار «لتُبلَوُنّ»

فإن قيل: لم لِمَ [٥] تقلب الواو ألفا [٦]، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؟

فالجواب أن الحركة عارضة في الواو، ولأجل ذلك لايجوز همزها مع انضمامها، ولو كانت أصلية لجاز ذلك [٧]. وأما ﴿ولايُصدّنك﴾/ فلأن الواو ١٣/ب
فاصلة تقديرا، لأن أصلها «يصُدّونك» فحذفت لالتقاء الساكنين [٨]. وأما من

(١) وهم الأخفش والزجاج وابن عصفور. انظرالمقرب ١/ ٢٨٩ والمساعد لابن عقيل ٢/ ٦٧٢ والأشموني ١/ ٦٢.

(٢) سقط من (جـ). قوله: وهو البناء وقوله:به.

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) في كلمة لتبلوُنّ.

(٧) انظر تفصيل ذلك في شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ص ٢٢١.

(٨) وهما الواو والنون الأولى من نوني التوكيد.

يجعله [١] مع نون التوكيد مبنيا مطلقا فإنه يقول : لما دخلت نون التوكيد صار «يصُدّونَنَّك» فتوالت الأمثال فاستثقلت، فحذفت نون الرفع، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو التي هي ضمير الجماعة إذْهي الساكن الأول، فصار «يصُدُنَّك» [والله أعلم][٢].

ص : (وما رُكِّبَ من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام، نحو أحد عشر و نحو [٣] هو يأتينا صباحَ مساءَ وبعض القوم يستنط بينَ بينَ ونحو هو جاري بيتَ بيتَ، أي ملاصقا، ونحو «بَعْلَبَك» في لُغيَّة).

ش : الثالث من الأمور المبنية على الفتح المركب العدديّ، ومثّل له بـ «أحدَ عشَرَ» والمراد بنحوه ما بعده إلى «تسعة عشر».

فتذكير العشرة في المذكر وتأنيثها في المؤنث، وعكس ذلك فيما دونها [٤].

فكلُّها مبنية الجزءين على الفتح إلا اثني عشر واثنتي عشرة، فإن الجزءين لايُبنيان بل الجزء الأول معرب بالحروف [٥] والجزء الثاني مبني على الفتح.

وإنما بُني الجزءان في نحو[٦] «أحَدَ عَشَرَ» لأن أصل «ثلاثة عشر» مثلا ثلاثة وعشرة، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما، فبُني الأول لافتقاره إلى الثاني، والثاني لتضمنه الواو العاطفة [٧].

(١) أي الفعل المضارع المتصل به نون التوكيد.

(٢) زيادة من (جـ).

(٣) سقطت من (جـ).

(٤) هذه قاعدة باب العدد، وسيأتي تفصيل ذلك في آخر الكتاب ص ٧١٠.

(٥) وهذا مذهب الجمهور، وهو إعراب الجزء الأول من «اثني عشر» إعراب المثنى، وقال ابن درستويه : إنه مبني كإخوته. انظر شرح الكافية للرضي ٢ /٨٨.

(٦) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

(٧) انظر هذا التعليل في شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٢ والفوائد الضيائية ٢/ ١٢٠.

وإنما كان بناؤهما على الحركة لا السكون الذي هو الأصل في البناء للدلالة على أن لهما أصلا في الإعراب وأن البناء فيهما عارض. وإنما كانت فتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل من التركيب [١].

فإن قيل : فلم لم يمزج الاسمان في نحو «لا رجلَ وامرأةً»، و

١٢ - .. لا أبَ وابناً ...[٢]...

فالجواب لأن الثلاثة والعشرة [٣] عبارة عن عدد واحد، كعشرة ومائة [٤]، بخلاف «لا أب وابنًا» وأما الاثنا عشر والاثنتا عشرة فإنما بُني الجزء الأخير منهما دون الأول لأن علة بناء الأخير منهما - وهي تضمن حرف العطف - موجودة.

(١) وذلك لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث. انظر الفوائد الضيائية ١٢٠/٢.

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجـــد ارتـدى وتـأزرا

وقد اختلف في نسبته، فقيل : هو للكميت بن معروف، نسبه له القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح وقيل : للكميت الأسدي، وقيل : لرجل من بني عبد مناه، وقيل : للفرزدق ولم أجده في ديوانه.

وقال البغدادي : إنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل.

والبيت من شواهد سيبويه ٢٨٥/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١ والمقتضب ٣٧٢/٤ والبصريات ٤٨٨/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٧٣/١ وتخليص الشواهد ٤١٣ والعيني ٣٥٥/٢ والتصريح ٢٤٣/١ والأشموني ١٣/٢ والخزانة ٦٧/٤.

والبيت شاهد عند النحاة على جواز النصب في المعطوف على اسم «لا» باعتبار محلها والرفع باعتبار محل «لا» مع اسمها ولكن الشارح ذكره للتمثيل به فقط.

(٣) في قولك : ثلاثة عشر.

(٤) فركبت (ثلاثة) مع (عشر)، وأما «لا أبَ وابنا» فلم تركب لأنها ثلاثة أشياء والعرب لا تركب أكثر من اثنين. وقيل الذي منع التركيب هو واو العطف.

انظر أسرار العربية ٢٤٩.

وأما الأول منهما فإنهم أعربوه لوقوع العجز منه موقع النون، وما [١] قبل النون محل الإعراب لا البناء [٢].

الرابع من الأمور المبنية على الفتح ما ألحق بالأعداد باعتبار التركيب من الظروف الزمانية والمكانية والأحوال.

وبناء هذا النوع ليس واجبا، وإنما هو جائز، فتجوز إضافة أول الجزءين إلى ثانيهما [٣]

وإنما لم يجب بناء هذا النوع كما وجب بناء التركيب العددي لظهور علة البناء في العددي، وهي تضمن معنى الحروف، دون الأحوال والظروف، لأنه يحتمل أن يكون بتقدير الحرف، وأن لايكون.

وقوله : (هو يأتينا) إلى آخره أمثلة للمركبات المذكورة[٤].

فمثال ظرف الزمان (هو يأتينا صباحَ مساءَ)[٥]، ومثال ظرف المكان :

١٣ - بعضُ القــومِ يَسقُطُ بَيْنَ بيْنَا [٦]

(١) في (جـ) : وأما ما.

(٢) في (جـ) : إعراب لابناء، والمعنى أن ما قبل النون في «اثنين» ونحوه يكون الإعراب عليه، فكذلك يعرب ما قبل «عشر» في «اثني عشر» لأنه بمنزلته.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤.

(٤) من قوله : (هو يأتينا) إلى قوله : (المذكورة) ساقط من (أ) و (ب) .وأثبته من (جـ).

(٥) كذا في (جـ) وفي (أ) و (ب) : (قوله : هو يأتينا صباح مساء مثال ظرف الزمان).

(٦) عجز بيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص. والبيت بتمامه :

نحمي حقيقتنا وبعـــــــــــــــــضُ القومِ يسقُطُ بين بينا

الحقيقة هنا ما يجب على الرجل أن يحميه من العرض والمال. انظر ديوان عبيد بن الأبرص ص ١٣٦ والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٤ وشرح الكافية الشافية ١٦٩٨/٣ والمساعد ٥٢٧/١ والعيني ٤٩١/١ والهمع ٢١٢/٢/١.

والشاهد فيه (بين بينا) حيث ركّب الظرفين وبناهما على الفتح وهما في محل نصب على الحالية.

/ومثال الحال (هُو جاري بَيْتَ بيْتَ). ١٤/أ

وقوله : (أي ملاصقا) تقرير وبيان للحال.

فهذه المُثُل وما أشبهها يُحتمل تقدير الحروف فيها، وهي جهة البناء، وعدم تقدير الحروف[١] وهي جهة الإعراب.

وإذا قدرنا الحرف قلنا : معناه صباحاً فمساءً ووسطاً فَوَسَطاً وبَيْتاً فبَيْتاً .

وإن لم تقدر حرف العطف فالمعنى صباحا بعدَ مساءٍ ووسَطا بعْد وَسَطٍ وبَيْتًا بعْد بيتٍ، ونحو ذلك . [والله أعلم][٢].

الخامس العَلَم المركب تركيب مزج في لغة الأفصح خلافها، وإلى ذلك أشار بقوله (في لُغَيَّة) بالتصغير. وعلة البناء فيه تشبيهه [٣] بالمركب العددي.

واللغة الفصحى فيه أن يفتح جزؤه الأول إن لم يكن آخره ياء ساكنة، كـ«بَعْلَبَكَّ» [٤]. فإن كان ياءً ساكنة بقيت على سكونها، كـ«مَعْديكرب» ويعرب جزؤه الثاني بإعراب ما لاينصرف [٥] إن لم يكن كلمة «وَيْهِ» فإن كان[٦] فيبني على الكسر، كـ«سيبويه» و«عمرويه» ونحوهما.

(١) قوله : وهي جهة البناء إلى هنا ساقط من (أ). وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) زيادة من (جـ).

(٣) في (أ) : لشبهه وفي (ب) تشبهه. والمثبت من (جـ).

(٤) مدينة أثرية تقع في لبنان، وهو علم مركب عليها .
انظر معجم البلدان ٤٥٣/١.

(٥) وفيه لغة ثالثة وهي إضافة الجزء الأول إلى الثاني، تقول : هذا معديكربٍ.
انظر شرح المفصل ١٢٤/٤.

(٦) أي فإن كان مختوما بـ «ويه».

ص : (والزمن المبهم المضاف لجملة، وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو (على حيْن عاتَبتْ)[١] راجح قبل غيره، نحو ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صِدقهم﴾[٢].

ش : السادس من الأمور المبنية على الفتح اسم الزمان المبهم، أي الذي لا يدل على زمن بعينه وهو قسمان، قسم بمعنى «إذا» أي لما يستقبل، وقسم بمعنى «إذْ» أي لما مضى.

ويجوز فيهما معاً الإعراب والبناء إذا أضيفا إلى جملة ، سواء كانت اسمية أو فعلية فعلها معرب أو مبني[٣].

أما الإعراب فلأنه الأصل في الأسماء، وأما البناء فحملا على ما هما بمعناه أعني «إذْ» و «إذا» واختير الفتح لخفّته.

ثم إنه قد يترجح البناء على الإعراب، وذلك فيما إذا أضيف لفعل مبني، ماض أو مضارع اتصلت به إحدى النونين . فالأول[٤] كقوله :

١٤ - عَلَى حِين عاتبتُ المَشيبَ علَى الصِّبا

وقلْتُ ألَمّا أصْحُ والشَّيْبُ وازع[٥]

(١) كذا جاء هذا البيت في النسخ، وفي الشذور ص ٦ جاء بالشطر كاملا وذكر شطر بيت آخر وهو (على حين يستصبين كل حليم) .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٣) سيذكر الشارح الخلاف في ذلك في ص ١٨٨ .

(٤) أي المضاف إلى فعل ماض.

(٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. انظر ديوانه ص ٣٢ .
لمّا أصحُ : لم أُفِقْ، وازع : ناهٍ ورادع
والبيت من شواهد سيبويه ٣٣٠/٢ - هارون والأمالي الشجرية ٢٦٤/٢ والإنصاف ٢٩٢/١ وشرح المفصل ١٦/٣ والمقرب ٢٩٠/١ والارتشاف ٥٢٠/٢ و العيني ٤٠٦/٣ =

والثاني كقوله :

١٥ - على حين يستصْبينَ كُلَّ حَليم [١]

وقد يترجح الإعراب على البناء، وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها معرب نحو[٢] هذا زَمَنُ الحاجِّ قادِمٌ، وهذا زَمَن يَقْدُمُ الحاجُّ.

وإنما ترجح البناء قبل المبني والإعراب قبل المعرب [طلبا[٣]] للمناسبة.

تنبيه :

ما ذكره المصنف من رجحان الإعراب مع[٤] الجملة الإسمية والفعلية التي فعلها معرب هو مذهب الكوفيين [٥].

= والتصريح ٤٢/٢ والأشموني ٢٥٦/٢ والخزانة ٥٥٠/٦ والدرر ١٤٤/٣.
والشاهد قوله : (على حين عاتبت) حيث ترجح البناء في (حين) على الإعراب لإضافته لمبني، وهو (عاتب).

(١) عجز بيت من الطويل، ولم تذكر المصادر له قائلا، وصدره :
لأجتذبنْ منهن قلبي تحلما
وهو من شواهد الارتشاف ٥٢٢/٢ و المغني ٦٧٢ والعيني ٤٢٠/٣ والتصريح ٤٢/٢ والهمع ٢١٨/١ والأشموني ٢٥٦/٢.
والشاهد فيه بناء «حين» على الفتح لأنه زمن مبهم مضاف إلى مبني وهو «يستصبين» ويجوز فيه الإعراب، لكن البناء أرجح.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من (أ)، و هذا تعليل الجمهور وعلله ابن مالك بشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في افتقار الجملة إليه.
انظر التصريح ٤٢/٢.

(٤) في (جـ) : قبل.

(٥) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام. انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ و ٢٢٦/٣ والتسهيل ١٥٩ والمغني ٦٧٢ والتصريح ٤٢/٢.

وأما البصريون [١] فإنهم يوجبون الإعراب.

وانتصر المصنف [٢] لمذهب الكوفيين بقوله تعالى: ﴿هذا يومَ ينفعُ الصادقينَ صِدقُهُمْ﴾ [٣] بالفتح في قراءة نافع [٤]، وبقول الشاعر:

١٦ - على حينَ التَّواصلُ غيرُ دانِ [٥]

بفتح «حين». والله أعلم.

/ص: (والمبهم المضاف لمبني نحو: ﴿ومن خِزْيِ يومئذٍ﴾ [٦] ﴿ومنّا ١٤/

(١) انظر الأصول لابن السراج ١١/٢ وشرح الكافية للرضي ١٠٧/٢ والارتشاف ٥٢٢/٢.

(٢) في مغني اللبيب ٦٧٢ وأوضح المسالك ٢٠٠/٢.

(٣) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٤) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، يعرف بنافع المدني، أحد القراء السبعة المشهورين أخذ القراءة عرضا عن جماعة من التابعين. وتوفي بالمدينة سنة ١٦٩هـ.
انظر معرفة القراء الكبار ١٠٧/١ وغاية النهاية ٣٣٠/٢.
وانظر تخريج هذه القراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد ٢٥٠ والنشر ٢٥٦/٢ والإتحاف ٢٠٤.

(٥) عجز بيت من الوافر، ولم تذكر له المصادر قائلا، وصدره:
تذكّر ما تذكّـــر من سُليمى
وهو من شواهد الارتشاف ٥٢١/٢ والمغني ٦٧٢ والعيني ٤١١/٣ والتصريح ٤٢/٢ والهمع ٢١٨/١ والأشموني ٢٥٧/٢ والدرر اللوامع ١٤٧/٣.
والشاهد فيه بناء «حين» على الفتح مع أنه مضاف لجملة اسمية، وهذا يرجح قول الكوفيين.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة هود، والقراءة بفتح «يوم» من «يومئذ» قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر.
انظر السبعة لابن مجاهد ٣٣٦ والنشر ٢٨٩/٢ والإتحاف ٢٥٧.

دُونَ ذلك﴾ [١] ﴿لقد تقطّعَ بينَكم﴾ [٢] ونحو ﴿إنه لحقٌّ مثْلَ ما أنّكم تنطقون﴾[٣] [ويجوز إعرابه][٤].

ش : السابع مما يبني على الفتح جوازا أيضا المبهم المضاف[٥] لمبني وهو ما لايتضح معناه إلا بالمضاف إليه، وسواء كان زمانا أو غيره.

وإنما بُني هذا النوع لأنه لما أُضيف إلى المبني اكتسب من بنائه [٦].

ونظيره النكرة المضافة إلى معرفة حيث اكتسبت التعريف من المضاف إليه. واختير الفتح لخفته.

تنبيهات :

الأول مثل الشيخ بالآيات المذكورة على قراءة من قرأها بالفتح وذكر أربعة

(١) من الآية ١١ من سورة الجن، والقراءة بفتح «دون» باتفاق القراء.

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام، والقراءة بفتح «بين» من «بينكم» قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم وأبي جعفر، وقرأ الباقون برفعها.
انظر السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ والحجة للفارسي ٣٥٧/٣ والنشر ٢٦٠.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات. والقراءة بفتح «مثل» قراءة الجمهور.
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالرفع.
انظر السبعة ٦٠٩ والنشر ٣٧٧/٢.
وهو بالفتح صفة لـ «حق» وبُني على الفتح لأنه مضاف لمبني، ولذلك أوردها المصنف. أو بالنصب على الحال.
انظر البحر المحيط ١٣٦/٨ والإتحاف ٣٩٩.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من (أ). وهو في (ب) و (جـ) وشذور الذهب.

(٥) كذا في (ب) و (جـ) و في (أ) أسقط كلمة المبهم وزاد بعد قوله المضاف : إليه واختير الفتح لخفته، وهو تكرار للآتي.

(٦) أي اكتسب البناء من بنائه.

أمثلة مثالين لما لا تحتمل الفتحة فيه أن تكون فتحة إعراب[١]، ومثالين لما تحتمل الفتحة فيه أن تكون فتحة إعراب، وهما الأخيران.

فالأول منهما [٢] تحتمل الفتحة فيه أن تكون إعرابا، إما على أنه ظرف أو صفة لمحذوف [٣].

والثاني[٤] كذلك على أنه حال أو معمول لفعل محذوف [٥]، كما قيل بكل من ذلك.

الثاني[٦] أعاد لفظة «نحو» مع المثال الأخير، ولعله ليفيد أن العلة عنده في بنائه إذا بُني هي الإضافة إلى المبني [٧]، لا لكونه مركبا مع «ما» كما قيل فيه.[٨]

التنبيه الثالث يوجد في بعض نسخ المتن عدد المبنيات على الفتح خمسة

(١) وهما كلمتا «يومئذ» و «دون» بالفتح فيهما، وذلك أن «يوما» في الأول مضاف إليه فلايكون إلا مجرورا فكونه جاء بالفتح يدل على أنه مبني، وكلمة «دون» في الثاني مبتدأ فلايكون إلا مرفوعا، لكن هذا فيه احتمال أن يكون صفة لمحذوف تقديره (ومنا قوم دون ذلك). انظر المغني ٦٧٠.

(٢) وهو «بينكم» فتحتمل الفتحة في «بين» أن تكون فتحة إعراب على أنها ظرف مكان، والفاعل مضمر في الفعل دل عليه ما تقدم، والتقدير تقطع وصلكم بينكم.
انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٣/٣٦٠.

(٣) تقديره لقد تقطع شيء أو وصلٌ بينكم، ذكره العكبري في التبيان ١/٥٢٢.

(٤) وهو «مِثْل» في قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾.

(٥) ذكر العكبري في التبيان ٢/١١٨٠ أن «مثل» قد يكون حالا من النكرة أو من الضمير الذي فيها وقد يكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعني. وانظر كذلك المغني ٦٧١.

(٦) في (جـ) : التنبيه الثاني.

(٧) نص على ذلك ابن هشام في المغني ٦٧١ وانظر التبيان للعكبري ٢/١١٨٠.

(٨) هذا قول المازني، نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٣٦.

وهو واضح ، ووجهه جعل المركبات [١] جميعها قسما واحداً. والله أعلم.

ص : (أو الفتح أو نائبه وهو اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردا نحولارجلَ ولا رجال ولا رجلين ولا قائمين ولا قائماتَ.

وفتح نحو«قائمات» أرجح من كسره).

ش : القسم الرابع من المبنيات مايبنى على الفتح أو نائب الفتح.

وقد تقدم أنه ينوب عنه الياء والكسرة والألف، لكن الألف لا توجد مع المبني [٢] لأن شرط البناء ألّايكون مضافا [٣] والألف لا تكون بدلا عن الفتحة إلا في مضاف، كما تقدم. [٤].

إذا عُلم ذلك فالمبني على الفتح أو نائبه الذي هو الياء أو الكسرة هو اسم «لا» النافية للجنس على سبيل [٥] التنصيص إذا كان مفردا [٦].

فالمراد بالمفرد [٧] هنا ، كما في باب النداء ، ماليس مضافا ولا شبيها به.

فخرج نحو لا غلامَ سفَرٍ ولا طالعاً جبلا، فلايبنى في واحد منهما ، ودخل

(١) وهي ما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام. انظر شذور الذهب ص ٥.

(٢) قد توجد الألف مع المبني وذلك في المثنى على لغة بني الحارث، كما في الحديث «لا وتران في ليلة» . انظر المطالع السعيدة ٦٠/١.

(٣) في (أ) و (ب) : أن لاتكون مضافة، وهو تحريف. والمثبت من (جـ).

(٤) تقدم ذلك في باب الأسماء الستة، وذلك لأنها تنصب بالألف نيابة عن الفتحة بشرط إضافتها. تراجع ص ١٤٢.

(٥) في (أ) : لا على سبيل، وهو خطأ، وفي (ب) : أي على سبيل، والمثبت من (جـ).

(٦) هذا مذهب الجمهور، وذهب الكوفيون والزجاج والسيرافي إلى أن اسم «لا» المفرد معرب منصوب بالفتحة. انظر تفصيل ذلك في الإنصاف ٣٦٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/١ والارتشاف ١٦٤/٢.

(٧) في (جـ) : فالمفرد.

المفرد وجمع التكسير والمثنى والمجموع على حدّه وجمع المؤنث السالم كرَجُل ورِجال ورَجلين وقائمين وقائمات.

فأما «رجُل» و«رجال» فيبنيان [مع «لا»] [١] على الفتح، لأن نصبهما به.

و أما «رجُلين» و «قائمين» فيبنيان معها[٢] على الياء، لأن نصبهما بها.

وأما «قائمات» فيبنى على الكسر أو الفتح، والفتح فيه أرجح من الكسر [٣].

/والتحقيق في علة بناء اسم «لا» أنه تضمن معنى «مِنْ». ٢١٥

لأن قولك: لا رجلَ بمنزلة (لا مِنْ رجُلٍ) [٤] ونظيره ما جاءني من رجلٍ فإنه نصٌ في الإستغراق بخلاف ما جاءني رجلٌ.

ويدل على [تضمن] [٥] معنى «مِنْ» ظهورها في قوله:

١٧ - فقامَ يذُود الناسَ عنها بسيفه وقال ألاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إلى هند [٦]

(١) مابين المعقوفين ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) في (أ): (مع لا). والمثبت من (ب) و (جـ).

(٣) لأن الفتحة هي الحركة التي يستحقها المركب، ذكره ابن هشام في المغني ٣١٤ ولكنه نقل عن ابن جني أن الفتح لم يجزه أحد من النحويين إلا المازني.
انظر أوضح المسالك ١/ ٢٧٩.

(٤) وقيل: علة بنائه تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر. وهذا قول سيبويه والجمهور.
انظر الكتاب ٢/ ٢٧٤ والمقتضب ٤/ ٣٥٧ وشرح المفصل ١/ ١٠٦ والتصريح ١/ ٢٣٩.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب)، ومثبت من (جـ).

(٦) البيت من الطويل، ولم يُنسب إلى قائله واقتصر في (أ) و (ب) على موضع الشاهد فقط.
وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٢ وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٦ وأوضح المسالك ١/ ٢٨١ والعيني ٢/ ٣٣٢ والهمع ١/ ١٤٦.
والشاهد فيه ظهور «مِن» بعد «لا» النافية للجنس، وهذا رد إلى الأصل، و «من» هنا زائدة للاستغراق و «سبيل» اسم «لا» مبني على فتح مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد و «إلى هند» متعلق بمحذوف خبر «لا».

وإنما بنيت النكرة على ماتنصب به [١] ليكون البناء على ما استحقته النكرة في الأصل قبل البناء .

وإنما لم يُبْنَ المضاف ولا الشبيه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيرد الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب [٢] .

فإن قيل : قد يبنى نحو «خمسةَ عشرك[٣]» مع إضافته إلى الضمير فلم لا رُدّ إلى أصله وهو الإعراب.

فالجواب أن هذا [٤] نادر لا يلتفت إليه.

وأما بناء جمع المؤنث السالم على الكسر فهو قياس الباب، لأنها حركة النصب.

وعلى هذا فبعضهم [٥] ينوّنه حينئذ نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكين.

والجمهور [٦] يتركون تنوينه نظرا إلى مشابهته لتنوين التمكين.

(١) في (جـ) : على الفتح.

(٢) وهناك سبب آخر وهو أن بناء المضاف والشبيه به مع «لا» يؤدي إلى تركيب ثلاث كلمات، وهذا لانظير له في العربية. انظر أسرار العربية ٢٥٢.

(٣) في (أ) و (ب) : خمسة عشر والمثبت من (جـ) وهو أولى. و إذا عُرِّف العدد المركب بأل أو أضيف فإنه يبقى على بنائه لأنه ما زال متضمنا للواو .
انظر شرح المفصل ١١٤/٤ .

(٤) أي رده إلى أصله وهو الإعراب، وهي لغة لبعض العرب حكاها الأخفش ، وذكرها سيبويه وقال عنها : «إنها لغة رديئة» .
انظر الكتاب ٢٩٩/٣ وشرح المفصل ١١٤/٤ .

(٥) وهم بعض المتقدمين وابن الدهان وابن خروف . انظر الهمع ١٤٦/١ .

(٦) مذهب الجمهور أن جمع المؤنث يبنى مع «لا» التبرئة على الكسر دون تنوين.
انظر شرح الكافية للرضي ٢٥٦/١ والارتشاف ١٦٥/٢ والتصريح ٢٣٩/١ .

وأما بناؤه على الفتح بلا تنوين فحذراً من مخالفته لسائر المبنيات بعد «لا» في حركة البناء، ولأجل ذلك رجحه المصنف [١].

ص : (ولك في [الاسم] [٢] الثاني من نحو «لا رجلَ ظريفٌ» و «لاماءَ باردٌ» [٣] النصب والرفع والفتح، وكذا الثاني من نحو «لاحولَ ولا قوةَ» إن فتحت الأول.

وإن رفعته امتنع النصب [في الثاني] [٤]. وإن فُصِل النعت، أو كان هو والمنعوت غير مفرد امتنع الفتح).

ش : لما فرغ من الكلام على اسم «لا» أخذ يتكلم على حكم نعته وحكم المعطوف عليه .

فأما النعت فإن كان اسم «لا» مفردا، وكان النعت [٥] مفرداً متصلا به، نحو لا رجلَ ظريفاً عندنا ولا ماءَ ماءً بارداً عندنا [٦]، جاز فيه [٧] ثلاثة أوجه، النصب والرفع والفتح [٨].

فالنصب على محل النكرة، لأن محلها النصب، لأن «لا» عاملة عمل

(١) انظر شذور الذهب ص ٦ والمغني ٣١٤.

(٢) زيادة من شذور الذهب ص ٦.

(٣) في النسخ : لا ماء ماءاً باردا، والذي أثبته من الشذور ص ٦ وهو أولى.

(٤) سقطت من النسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ٦.

(٥) في (جـ) : فإن كان لاسم «لا» المفرد وكان مفردا، وفيه سقط.

(٦) كذا مثل الشارح بهذا المثال، ومثل به أيضا ابن هشام في أوضح المسالك ٢٩٠/١ لكن اعترض عليه بأن «ماءً» الثانية ليست صفة للأولى لأنها جامدة فالمثال الذي ذكره ابن هشام في الشذور أولى.
انظر التصريح ٢٤٣/١.

(٧) أي في نعت اسم «لا».

(٨) انظر هذه الأوجه في التصريح ٢٤٣/١ والأشموني ١٢/٢.

«إنّ» والبناء عارض وأما الرفع فعلى محل «لا» مع اسمها، لأنهما في موضع المبتدأ [١].

وأما الفتح فعلى التركيب أي تركيب النعت مع المنعوت قبل دخول «لا» كخمسة عشر [٢].

وإن فُصل نحو «لا رجلَ في الدار ظريفاً» ، أو كان [٣] غير مفرد نحو «لا رجلَ طالعاً جبلاً»[٤] أو كان اسم «لا» غير مفرد ، نحو «لاغلامَ سِفرٍ حاضر»[٥] جاز في النعت الرفع والنصب، على ما قدمنا.

وامتنع الفتح لامتناع التركيب، إذْ لا يتأتى مع الفاصل، ولا بين أكثر من شيئين.

وأما العطف فإن كان مع تكرار «لا» نحو «لا رجلَ ولا امرأةٌ» ومثله «لا حولَ ولا قوةَ [إلا بالله][٦] فلك فيما بعد «لا» الثانية ثلاثة أوجه :

/الفتح على تركيبه معها، والرفع إما على محل «لا» مع اسمها وإما على ١٥/ب أنها عاملة عمل «ليس» والنصب [على العطف[٧]] على محل اسم «لا» [٨] كما قدمنا.

(١) هذا هو مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢٧٥/٢.

(٢) وذلك أن النعت ركب مع النكرة قبل مجيء «لا» وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخلت عليهما «لا» التبرئة مثل قولهم : لا خمسةَ عَشَرَ عندنا. راجع التصريح ٢٤٣/١.

(٣) أي النعت.

(٤) من قوله : أو كان غير مفرد إلى هنا ساقط من (أ) .والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) في (ب) و (جـ) : (ظريف).

(٦) زيادة من (جـ).

(٧) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٨) وهذا أضعفها ، وخصه يونس بالضرورة. انظر التصريح ٢٤٢/١.

وإن لم تتكرر «لا» امتنع الفتح [١] وجاز الرفع والنصب، نحو لا رجلَ وامرأةٌ، على ما تقدم. وهذه الحالة لم يذكرها المصنف، - رحمه الله تعالى [٢]-.

وهذا كله إذا كان الأول مفتوحا، فإن كان مرفوعا جاز في الثاني الرفع والفتح إن كررت «لا» وامتنع فيه النصب [٣]، وهذا معنى قوله: (فإن رفعته امتنع النصب)[٤] أي فإن رفعت الأول امتنع النصب في الثاني.

تنبيه:

تحرّر[٥] مما سبق أن في «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» خمسة أوجه [٦].

فتح الاسمين، ورفعهما، وفتح الأول ورفع الثاني، ورفع الأول وفتح الثاني، وفتح الأول ونصب الثاني. والله أعلم.

ص: (أو الكسر، وهو أربعة العلم المختوم بـ «ويه» كسيبويه، والجرمي يجيز منع صرفه، و «فعالِ» للأمر، كـ «نزال» [و«دَرَاك»[٧]]، وبنو أسد تفتحه و«فعال» سبّا للمؤنث، كـ «فساق» و «خباث» ويختص هذا بالنداء. وينقاس هو و نحو «نزال» من كل فعل ثلاثي تام).

ش: الخامس من المبنيات المبني على الكسر. وهو أنواع:

الأول العلم المركب تركيب المزج إذا كان مختوما بـ «ويه».

(١) أي فتح التابع لعدم ذكر «لا» فلا يكون مبنيا.

(٢) ساقطة من (جـ).

(٣) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا، وهو حينئذ مفقود. انظر الأشموني ١١/٢.

(٤) قوله: وهذا معنى إلى هنا ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(٥) في (جـ): يلوح.

(٦) انظر هذه الأوجه وتخريجها في شرح اللمع لابن برهان ٩٤/١ والتصريح ٢٤٠/١ والأشموني ١٢/٢.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من النسخ، وأثبته من الشذور ص ٦.

وبناؤه على الكسر، هو اللغة الفصحى، والعلة فيه طلب التخفيف تشبيها بالأصوات كما ذكره [١] بعضهم [٢] في «أمْسِ» بل هذا أدخل في الشَّبَه [٣] بذلك منه [٤].

وغير الفصيح فيه [٥] أن يعرب إعراب ما لاينصرف للعلمية والتركيب، وهو مذهب الجرمي [٦] ومن تبعه.

الثاني «فَعَالِ» في الأمر، أي أن ما كان [٧] من أسماء الأفعال على وزن «فعال» كـ «نزالِ» و «دَرَاكِ» و «حذار» فيُبنى على الكسر في أكثر اللغات لوقوعه موقع المبني [٨]، وكونه بمعناه.

ولغة بني أسَد فتحه [٩].

الثالث ممايبنى على الكسر «فَعَالِ» سبًا للمؤنث إذا كان منادى، نحو يا فَساقِ و يا فَجارِ. فإن ورد في غير النداء، كقوله :

(١) أي ذكر طلب التخفيف تشبيها بالأصوات.

(٢) هو ابن خروف، نقل ذلك عنه ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣.

(٣) لأن هذا مختوم بكلمة «ويه» وهي صوت من الأصوات ، بخلاف كلمة «أمْس».

(٤) كذا جاءت العبارة في (ب) و(جـ)، وفي (أ) : في ذلك به. ولعله يريد : (هذا أدخل في الشبه من ذلك به.

(٥) أي في المركب المزجي المختوم بوَيه.

(٦) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دَيِّنًا، ورِعاً أخذ النحو عن يونس والأخفش، واللغة عن الأصمعي وأبي زيد، وأخذ عنه المبرد والمازني ألف كتبا في العربية منها الفَرْخ والأبنية. مات سنة ٢٢٥هـ.
انظر أخبار النحويين البصريين ٨٤ وإنباه الرواة ٨٠/٢ ومعجم الأدباء ٥/١٢ وبغية الوعاة ٨/٢ وانظر مذهبه هذا في شرح الكافية للرضي ٨٤/٢ والارتشاف ٤٩٧/١ والتصريح ١١٨/١.

(٧) في (أ) : إن كان، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٨) وهو فعل الأمر.

(٩) أي أن بني أسد يبنونه على الفتح. انظر التسهيل ٢٢٣ والارتشاف ١٩٨/٣.

وهو عند بني تميم [١] معرب إعراب ما لاينصرف إما للعلمية والعدل عن «فاعلة» كما قال سيبويه [٢]، وإما للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب، كما قال المبرد[٣].

ولك أن تقول: هذا [٤] أوضح لأنه لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد علة غيره، وقد صح اعتبار التأنيث فلا يعدل عنه.

هذا إن لم يختم بالراء، فإن خُتم بها فجمهورهم يبنيه على الكسر، وغيرهم يسويه بغيره [٥].

الخامس مما يبُني على الكسر «أمسِ» في لغة الحجازيين أيضا.

وعلة بنائه عندهم تضمّن معنى اللام [٦] بشرط أن يرادبه اليوم الذي يليه يومُك، وألاّيضاف، وألاتصحبه الألف واللام [٧] ولبني تميم فيه -والحالة هذه- لغتان [٨]:

فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا[٩] ويعتبره معدولا عن «الأمس» فيكون فيه العلمية والعدل، وجمهورهم يخص إعرابه بحالة الرفع، ويبنيه في غير ذلك.

(١) انظر الكتاب ٢٧٧/٣ والأمالي الشجرية ١١٥/٢ وشرح الكافية للرضي ٧٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٧٧/٣.

(٣) انظر المقتضب ٣٧٥/٣ والارتشاف ٤٣٦/١.

(٤) أي قول المبرد.

(٥) انظر تفصيل مذهب بني تميم في شرح المفصل ٦٥/٤ وشرح الكافية للرضي ٧٩/٢.

(٦) أي لام التعريف، فهو بمعنى قولك: «الأمس» ثم حذفت اللام وقدّرت. انظر شرح الكافية ١٢٥/٢.

(٧) انظر هذه الشروط في شرح الكافية للرضي ١٢٦/٢ والهمع ٢٠٩/١.

(٨) انظر ذلك في الكتاب ٢٨٣/٣ وشرح المفصل ١٠٧/٤ وشرح الكافية ١٢٥/٢ والهمع ٢٠٩/١.

(٩) ساقطة من (جـ).

فإن فُقد شرط من الشروط المذكورة أعرب مصروفا إجماعا.

تنبيهات:

الأول يؤخذ اعتبار الشروط المذكورة في «أمْسِ» من حكاية عدم الصرف، لأنه لا يجتمع مع فقد شيء منها. وكأن المصنف استغنى بذلك عن التصريح بذكرها. والله أعلم.

الثاني جعل في[1] المتن المبنيات على الكسر أربعة أنواع، فلم يُدخل «أمسِ» في العدد بل ذكره على سبيل الاستطراد، فإنه لما ذكر لغة الحجازيين في «حَذَام» استطرد فذكر لغتهم ولغة غيرهم في «أمسِ»، وعدها في الشرح[2] خمسة، فجعل «أمسِ» مقصوداً بالعدد.

الثالث شرط منع الصرف في «أمسِ» عند مَنْ اعتبره ألاّ يقع ظرفا، فإن وقع ظرفا بني بالإجماع[3].

ص: (أو الضم، وهو أربعة، ما قطع عن الإضافة لفظا/لا معنى من ١٦/ب الظروف المبهمة كـ «قَبْلُ» و «بعدُ» و «أوّلُ» و أسماء الجهات).

ش: لما فرغ من المبنيات على الكسر، وكان المبني على الكسر أو نائبه لم يوجد[4] شرع في المبني على الضم، وذكر أنه على أربعة أنواع:

النوع الأول: الظروف المبهمة، أي التي لا يتضح معناها إلا بذكر المضاف إليه.

(١) سقط من (أ). وينظر شذور الذهب ص ٦، وقد نص فيه على أن المبنيات خمسة.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٨٩ - ٩٨.

(٣) أي عند جميع العرب. انظر همع الهوامع ٢٠٨/١. وفي (أ) و (ب): فيبنى بالإجماع، والمثبت من (جـ)، وهو الأولى.

(٤) أي لم يوجد في اللغة، وقد سبق بيان ذلك في ص ١٧٨

وذلك كـ «قَبْل» و «بعْد» و «أول» وأسماء الجهات ، وهي يمين وشِمال وأمام ووَراء وفوْق وتحْت. فإنها تُبنى إذا قطعت عن الإضافة لفظا لا معنى [١] ، بأن يُنوى معنى المضاف إليه دون لفظه.

واحترز عمّا إذا صُرّح بالمضاف إليه، كـ «جئتك بعدَ المغربِ، وقبلَ العشاء» أو حُذف المضاف إليه ونُوي ثبوت لفظه فيبقى الإعراب، لكن يترك التنوين لوجود المعارض له وهو الإضافة [٢] ، وعمّا إذا حُذف المضاف إليه ولم يُنْو شيء، فإنه يبقى الإعراب، وينوّن، إذْ لا معارض له لا لفظا ولا تقديرا.

وإنما بُنيت هذه الكلمات في هذه الحالة على حركة ليُعلم أن لها أصلاً [٣] في الإعراب وكانت ضمةً لأنها أقوى الحركات، فجبرت هذه الكلمات بالبناء عليها، لما لحقها من الوهن بحذف المضاف إليه [٤] . والله أعلم.

ص : (وما أُلحق بها، وهو ليسَ غيرُ [٥]) .

ش : الثاني من المبني على الضم، ما أُلحق بالظروف المذكورة وهو «غير» [٦] الواقعة بعد «ليس» إذا حذف ما أُضيف إليه لفظا. كقبضتُ [٧] عشرةً ليس غيرُ،

(١) كقوله تعالى في سورة الروم الآية الرابعة : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾.
قال ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٣١ : «وأما قبل وبعد فإنما بُنيا لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة، والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني».

(٢) في (أ) : لوجود المعارض وهو المعارض الإضافة)، وهو تكرار لا معنى له.

(٣) في (أ) : علاقة، وفي (ب) : عراقة. والمثبت من (جـ).

(٤) انظر أسبابا أخرى لبنائها على الضم في أسرار العربية ٣١ وشرح المفصل ٨٦/٤.

(٥) كذا جاء في النسخ، وجاءت هذه العبارة في الشذور المطبوع ص ٧ كذا :
وغير إذا حذف ما تضاف إليه، وذلك بعد ليس، كقبضت عشرة ليس غير في من ضمّ ولم ينوّن) وهو - كما ترى - مختلف عمّا جاء في النسخ.

(٦) ساقطة من (جـ).

(٧) في (أ) و (ب) :كبقت له، والتصويب من (جـ).

والمعنى ليسَ غيرُها. وبُنيت بناء الظروف المذكورة لاشتراكهما في الإبهام.

قال في الشرح [١] : «ولا يُحذف ما أُضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس»، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : لاغيرُ ، فلم تتكلم به العرب» . انتهى

وفيه نظر، فقد قال الشاعر :

١٩ - جَواباً به تنجو اعتمِدْ فورِبِّنا لعَنْ عَمَلٍ أسلَفْتَ لاغيرُ تُسأَلُ [٢]

حكاه ابن مالك [٣] وغيره .[٤]

ص: (وألحق بها «عَلُ» المعرفة، ولا تضاف)[٥].

ش: الثالث من المبنيات على الضم «عَلُ»، بشرط أن يراد به معيّن نحو قوله:

٢٠ - وأتيتُ نحوَ بني كُليبٍ من عَلُ [٦]

(١) شرح شذور الذهب ص ١٠٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل. وجاء في (ج) «سيّال» بدل (تسأل) وهو تحريف، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ق١٧١/ب] والقاموس المحيط ١٠٩/٢ والتصريح ٥٠/٢ والمطالع السعيدة ٦٧/١ والأشموني ٢٦٧/٢ والدرر ١١٦/٣. والشاهد فيه استعمال «غير» مبنية على الضم بعد «لا» وحذف ما أضيفت إليه، وفيه رد على ابن هشام

(٣) في باب القسم من شرح التسهيل [ق ١٧١/ب].

(٤) وممن حكاه أيضا الفيروز آبادي في القاموس المحيط ١٠٩/٢ (غير).

(٥) كذا في الشذور ص ٧، والذي في النسخ : (وعل ولا يضاف).

(٦) عجز بيت من الكامل، وهو للفرزدق يهجو جريرا، وصدره في الديوان :

إني ارتفعت عليك كل ثنية

انظر ديوان الفرزدق ١٦١/٢ وفيه : (وعلوتُ فوق) بدل (وأتيت نحو) .

والبيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٤. والعيني ٤٤٧/٣ والتصريح ٥٤/٢ والهمع ٢١٠/١.

والشاهد فيه بناء «عل» على الضم، لأنه أريد بها المعرفة.

أي من فوقهم، ولو أريد بها غير معيّن أعربت، كقوله :

٢١ - كجُلمودِ صَخْرٍ حطّه السَّيلُ من عَلِ [١]

أي من مكان عال.

وأفاد عطف المصنف إياها على «ليس غير» أنها بُنيت تشبيها بـ «قبل» و«بعد». ومنه يؤخذ اشتراط كونها لمعيّن.

ثم إن «عَلُ» لا يضاف، خلافا لما وقع للجوهري [٢]، واقتضاه كلام ابن مالك[٣]. ولايستعمل إلا مجرورا بمن[٤]، كما مثلنا.

(١) عجز بيت من الطويل، وهو لامريء القيس الكندي من معلقته المشهورة، وصدره

مكرّ مفر مقبل مدبر معا

انظر ديوان امريء القيس ص ١٩.

والبيت من شواهد سيبويه ٢٢٨/٤ وشرح المفصل ٨٩/٤ والمقرب ٢١٥/١ والعيني ٤٤٩/٣ والتصريح ٥٤/٢ والهمع ٢١٠/١ والأشموني ٢٦٩/٢ وشرح أبيات المغني ٣٦٠/٣.

والشاهد فيه إعراب «عل» لما قصد بها النكرة.

(٢) قال الجوهري في الصحاح ٢٤٣٥/٦ : «يقال أتيته من علِ الدار» . فجعلها مضافة.

والجوهري هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان، ذكاءً وفطنةً وعلماً وكان إماما في اللغة والأدب، قرأ العربية على أبي على الفارسي والسيرافي، وصنف كتبا منها الصحاح ومقدمة في النحو وعروض الورقة. توفي سنة ٣٩٣هـ.

انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٢٩/١ ومعجم الأدباء ١٥١/٦ وإشارة التعيين ص ٥٥ وبغية الوعاة ٤٤٦/١ وشذرات الذهب ١٤٢/٣.

(٣) في الألفية حيث إنه ذكر «عَلُ» في عداد ألفاظ الغايات، فاقتضى كلامه جواز إضافتها كغيرها راجع الأشموني ٢٧٠/٢ - ٢٧١.

(٤) في (جـ) : إلا مضافة، وهذا خلاف ما قرره، لأن الشارح قال قبل ذلك : «ثم إن عل لا يضاف» فلا داعي لتكرير هذا الحكم مرة أخرى.

ص : (وأيٌّ الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو ﴿أيُّهم أشدُّ﴾ [١] وبعضهم يعربها مطلقا).

ش : الرابع من/ المبنيات على الضم «أيّ» الموصولة ، وذلك إذا أضيفت وكان صدر صلتها-الذي هو المبتدأ - ضميرا محذوفا [٢]. ١٧/أ

نحو قوله تعالى : ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ [١]﴾ ، وقول الشاعر :

٢٢ - فسَلِّم على أَيُّهُم أفضلُ [٣]

واحترز بقوله : (إذا أضيفت) عما إذا لم تضف، سواء ذكر صدر صلتها ، كأعجبني أيٌّ هو قائم أو [٤] لم يذكر، كأعجبني أيٌّ قائم.

و(بحذف صدر صلتها) عمّا إذا ذكر كأعجبني أيّهم هو قائم ، فإنها معربة في

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٢) هذا مذهب سيبويه وبعض البصريين.
انظر الكتاب ٤٠٠/٢ وشرح المفصل ١٤٥/٣ والارتشاف ٥٣٤/١ والتصريح ١٣٦/١.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وينسب لغسّان بن وعلة، وصدره :
إذا ما لقيت بني مالكٍ
وهو من شواهد الإنصاف ٧١٥/٢ وشرح المفصل ١٤٧/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٨٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/١ وتوضيح المقاصد ٢٤٤/١ والمغني ١٠٨ والعيني ٤٣٦/١ والتصريح ١٣٥/١ والهمع ٩١/١ والأشموني ١٦٦/١ والخزانة ٦١/٦.
والشاهد فيه بناء «أيّ» الموصولة على الضم لما أضيفت وحذف صدر صلتها، وهذا يرجح مذهب سيبويه. قال ابن يعيش عند ذكره هذا البيت ١٤٧/٣ : «وهذا نص في محل النزاع».

(٤) كذا في النسخ، والأولى «أم» .

هذه الحالات الثلاث[١] .

وبعضهم [٢] أعرب[٣] «أيًا» في الحالة الأولى أيضا .

كما قرئت الآية [٤] بالنصب [٥]، وروي البيت بالجر [٦]، ولهذا قال الشيخ : (وبعضهم يعربها مطلقا) .

وإنما أُعربت «أيٌّ» في الحالات الثلاث المذكورة، وبُنيت في الحالة الأولى، لأن قياسها البناء، كأخواتها، وإعرابها على خلاف القياس، فلما نقصت صلتها التي هي مُبَينة لها وموضحة رجعت إلى ما عليه[٧] أخواتها من البناء [٨] .

وكانت حركة بنائها ضمة تشبيها بـ «قبل» و«بعد» ولهذه العلة يشير عطف المصنف [٩] لها على «قبل» و «بعد» كما نبهنا عليه فيما قبلها .

فإن قلت[١٠] : فلم لم تبنَ عند حذف الصدر إذا كانت غير مضافة، نحو

(١) في (جـ) : (الثلاثة)، وهو صحيح أيضا، لأنه العدد إذا وقع صفة لمعدود جاز فيه مراعاة قاعدة العدد، ومراعاة قاعدة الصفة من موافقتها للمعدود (الموصوف) تذكيرا وتأنيثا. تنظر حاشية الصبان على الأشموني ٦١/٤ .

(٢) هذا مذهب الخليل ويونس والكوفيين، حيث يرون أن «أيًا» الموصولة معربة مطلقا . تنظر أدلتهم في الكتاب ٣٩٨/٢ - هارون والإنصاف ٧٠٩/٢ وشرح المفصل ١٤٥/٣ .

(٣) في (جـ) : (إعراب) ، وهو خطأ .

(٤) أي الآية السابقة، وهي قوله تعالى : ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشدّ﴾ .

(٥) وهي قراءة معاذ بن مسلم وطلحة بن مصرف وزائدة عن الأعمش وهي من الشواذ ، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٦ والبحر المحيط ٢٠٩/٦ .

(٦) أي بجر «أيّ» في قوله : فسلم على أيهم أفضل .

(٧) في (جـ) : ما عليها .

(٨) ينظر التعليل في أسرار العربية ٣٨٣ وشرح المفصل ١٤٥/٣ والهمع ٩١/١ .

(٩) في (أ) : المنصرف ، وهو تحريف . صوابه من (ب) و (جـ) .

(١٠) في (جـ) : فإن قيل .

لأضربن أيًا أفضلُ لنقص صلتها، كما قررت في المبنية.

فالجواب : لئلا يجتمع عليها تغييران، تغيير البناء وتغيير حذف المضاف إليه بخلاف المضافة، فإنه ليس[1] فيها إلا تغيير البناء فقط. والله أعلم.

ص : (أو الضم، أو نائبه، وهو الألف والواو (وهو نوع واحد [2]) وهو المنادى المفرد المعرفة، نحو يازيد و [«يا جبال»] [3] ويازيدان ويا زيدون).

ش : الثامن [4] مابُيني على الضم أو نائبه الذي هو الألف والواو.

وقد تقدم أنهما ينوبان عنه. وهذا المبني نوع واحد لاغير.

ويجب أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا، وهو المنادى.

والمنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو.

فخرج بالقيد الأخير [5] قولك : أطلب إقبال زيد، فإنه ليس بحرف.

وليس كل منادى يُبنى، بل المنادى الذي اجتمع فيه أمران:

الأمر الأول الإفراد ، ونعني به ألّايكون مضافا ولا شبيهابه، كما مرّ في باب «لا» النافية [6]. فيدخل فيه المركب المزجي، نحو يا معديكربُ والمثنى نحو يا زيدان والمجموع على حدّه نحو يا زيدون ويا مسلمون، وجمع المؤنث السالم نحو«يا هنداتُ».

الأمر الثاني : التعريف، سواء كان تعريفه سابقا على النداء، نحو «يا زيد» أو

(١) في (جـ) : فإنها ليست.

(٢) هذه العبارة لم ترد في شذور الذهب المطبوع.

(٣) من الآية ١٠ من سورة سبأ، ولم ترد في النسخ، بل أضفتها من الشذور ص ٧.

(٤) أي من المبنيات عموما.

(٥) وهو قوله : (بحرف نائب مناب أدعو).

(٦) تقدم ذلك في ص ١٩٢.

عارضا في النداء بسبب/القصد والإقبال، نحو «يا رجل»مراداً به معين. ١٧/ب

فخرج بالقيد الأول [١] المضاف، كـ «يا غلام زيد» والشبيه به، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه. كـ «يا طالعاجبلا».

وبالقيد الثاني [٢] النكرة التي ليست مقصودة، كقول الأعمى : يا رجلاً خذْ بيدي فهي معربة بالنصب، كما سيذكره في باب المنصوبات.

وإنما بُني المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر[٣] لفظا ومعنى[٤] أما في اللفظ فلأنه مفرد، وأما في المعنى فلأنه مخاطب.

وبني على حركة إعلاما بأن له قدَماً [٥] في الإعراب، وأن بناءه غيرُ أصلٍ.

وكانت ضمة تنبيها على قوته وتمكينه في الأصل، قبل عروض النداء، والضمة أقوى الحركات وهي علامة العُمَد لا الفضلات.

وقيل [٦] : إنما بُني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب، نحو يا قومَنَا و ياقومي والمنادى المبني، نحو يا قومُ، كما فعلوا ذلك في نحو قبْلَكَ ومن قبلِك ومن قبْلُ.

(١) من قوله : الأمر الثاني إلى هنا ساقط من (جـ).

(٢) وهو قوله في المتن : المعرفة.

(٣) أي بضمير المخاطب. وفي (أ): بالمفرد بالمضمرالمعرفة، وهي زيادة لامعنى لها.

(٤) قال أبو البركات بن الأنباري في أسرار العربية ص ٢٢٤ : «بُني لوجهين أحدهما أنه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه الخطاب والتعريف والإفراد ، ثم قال : «والثاني أنه أشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية فكذلك ما أشبهها».

(٥) أي سابقة وتقدّما، وهذا من المجاز، ينظر أساس البلاغة للزمخشري ص ٣٥٨.

(٦) ذكر هذا القول ابن الأنباري في ضمن أوجه أخرى في أسرار العربية ٢٢٤ . وينظر شرح الكافية للرضي ١/١٣٣.

ص : (وإما ألاَّ يختص بشيء بعينه [١]، وهو الحروف، كهَلْ وثمَّ وجَيْرِ ومنْذُ).

ش : هذا هو الباب التاسع من المبنيات، وتقدم أنه يذكر فيه ما ليس له قاعدة مستقرة [٢] وهو مراده بقوله : (لا يختص بشيء بعينه).

أي أن هذه [٣] المبنيات المذكورة في هذا الباب لا تختص بشيء من أنواع البناء، كما في الأبواب السابقة، حيث اختص كل باب منها بنوع [٤] من أنواع البناء، بل تتعاقب عليها أنواع البناء، على ما سنبين إن شاء الله تعالى.

ثم إن هذا البناء [٥] يكون تارة في الحروف وتارة في الأسماء.

وبدأ المصنف بالحروف لأن الأصل فيها جميعها البناء بالإجماع، إذ ليس فيها مقتضى [الإعراب][٦] فإنها لا تتصرف ولايتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج لإعراب.

إذا علم ذلك فالأصل في البناء، سواء كان في حرف أو في غيره، أن يكون بالسكون لأنه أخف، فلا يعدل عنه إلابسبب يقتضي العدول. وحينئذ فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء كالحروف، وكذلك الأفعال، مبنيا على السكون فلا يسأل[٧] عنه لأنه جاء على أصله في الحالين [٨].

(١) في شذور الذهب ص ٧ : وإما ألاّ يطرد فيه شيء بعينه، والمعنى واحد.
(٢) في (أ) : مستمرة. والمثبت من (ب) و (جـ). وقد تقدم ذلك في ص ١٧٨ .
(٣) في (جـ) : أشار إلى أن المبنيات.
(٤) في (جـ) : كل نوع منها من أنواع البناء.
(٥) أي هذا النوع من البناء وهو الذي لايختص بشيء معين.
(٦) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).
(٧) في (جـ) سؤال.
(٨) وهما البناء والسكون، وما جاء على أصله لايسأل عن علّته.

وإن جاء مبنيا على حركة سئل عنه سؤالان:

كأن يقال: ما سبب العدول إلى الحركة؟ ولم كانت كذا؟

وإن جاء شيء ممّا الأصل فيه الإعراب، وهو الأسماء، مبنيا على السكون[1] سئل عنه سؤال واحد، وهو أنه لم بُني؟ لأنه خرج بالبناء عن الأصل.

وإن جاء مبنيا على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة.

سؤال عن سبب بنائه، وسؤال عن سبب العدول/ إلى الحركة، ولم كانت ١٨ الحركة كذا؟ ثم مثل للحرف بأربعة أمثلة. «هلْ» وهو مبني على السكون، و «ثُمّ» وهو مبني على الفتح فراراً من التقاء الساكنين وطلبا للتخفيف، و «جَيْرِ»[2] وهو مبني على الكسر، فراراً من التقاء الساكنين، بحركة أصلية[3] في التخلص منه، و «مُنْذُ» أي في لغة من يَجُرّبها[4]، وهذا قيد لكونها حرفا، لا لكونها مبنية على الضم، فإنها مبنية عليه، سواء كانت حرفا أم اسما.

وإنما بُنيت حال كونها اسما لموافقتها الحرفية لفظا ومعنى.

وكان بناؤها على الحركة لأجل النون الساكنة، وكانت ضمةً لشبهها بالغايات كـ «قبل» و«بعد» إذْ هو على ثلاثة أحرف ثانيها ساكن[5] أو إتباعا لضمة الميم[6]. والله أعلم.

(١) سقط من (ب) من قوله: فلا يسأل، إلى هنا بسبب انتقال النظر.

(٢) «جَيْر» حرف جواب بمعنى «نعم» وقيل هو اسم بمعنى حقًا، انظر الجنى الداني ٤٣٣ والمغني ١٦٢.

(٣) في (جـ): وكونه أصله.

(٤) وهم الحجازيون، فهي عندهم حرف، وبنوتميم يرفعون مابعدها، فهي عندهم اسم. ينظر شرح الكافية للرضي ١١٨/٢.

(٥) في (جـ): ساكنين، وهو تحريف.

(٦) التي في «منذ».

ص : (وبقية[1] الأسماء غير المتمكنة، وهي سبعة. أسماء الأفعال، كـ «صَهْ» وآمينَ وإيهِ[1] وهيْتَ).

ش : لما فرغ من الكلام على النوع الأول مما لا يدخل بناؤه تحت قاعدة مستقرة وهو الحروف، أخذ يتكلم على النوع الثاني من ذلك، وهي الأسماء التي ليست متمكنة، وهي سبعة .

وبيان ذلك أن الاسم إن أشبه الحرف شبهًا قويًا بلا معارض سمّي مبنيا وغير متمكن وإ ن لم يشبه الحرف الشبه المذكور سُمي معربا ومتمكنا.

وهذه الأبواب السبعة مبنية وغير متمكنة لشبهها بالحرف شبها قويا بلا معارض كما سنبينه إن شاء الله تعالى في كل منها.

فأولها أسماء الأفعال، والمقتضي لبنائها شبهها بالحرف في أنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل تتأثر به[2]. ألا ترى أن «صَهْ» و «آمينَ» و«إيْهِ» و«هيْتَ» كل واحد منها بمعنى الفعل، ولا يدخل عليها عامل فيؤثر فيها[3].

فـ «صهْ» بمعنى اسكت، و «آمين» بمعنى استجب، و «إيهِ» بمعنى امْضِ في حديثك و «هيْتَ» بمعنى تهيأت[4]. ولا يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به.

فأشبهت «ليت» و «لعلّ» مثلا، فإنهما نائبان عن أتمنّى وأترجّى[5] ولا يدخل

(١) سقطت من (أ) و (ب) وهي ثابتة في (جـ) وكذلك شذور الذهب ص ٧.

(٢) هذا هو مذهب ابن مالك، وقيل : بنيت أسماء الأفعال لشبهها بالفعل المبني، وقيل : لوقوعها موقع المبني.
انظر شرح الكافية الشافية ٢١٨/١ والهمع ١٦/١.

(٣) قوله : ولايدخل عليها إلى هنا ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٤) وهي على هذا اسم فعل ماض، وقيل : إنها اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو أسرع . ينظر شرح المفصل ٣٢/٤ واللسان ١٠٥/٢ وشرح الشذور ١٢٠.

(٥) في (أ): التمني والترجي. والمثبت من (ب) و (جـ).

عليهما عامل فيؤثر فيهما.

واحترز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله، نحو «ضَرْباً» في قولك: ضرْبا زيداً، فإنه نائب عن «اضْرِبْ» ولكنه يتأثر بالعوامل، تقول:

أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهتُ ضربَ عمروٍ، وعجبت من ضرب عمرو، فيكون معربا.

وبني «آمين» [1] على الفتح فراراً من التقاء الساكنين وطلبا للتخفيف. ومثله «هَيْتَ» المفتوحة.

و«إيْه» على الكسر، لأنها الحركة المخلصة من التقاء الساكنين بالأصالة [2].

و«هَيْتِ»/ المكسورة [3] كذلك [4]، ومن بناها على الضم فقد شبهها ١٨/ب بـ«حيثُ» [5].

ص: (والمضمرات، كـ«قُومي» و«قُمتُ» و«قُمتَ» و«قمتِ»).

ش: الباب الثاني من الأبواب السبعة المبنية المضمرات.

وبنيت لشبهها بالحرف في الوضع، لأن أكثرها على حرف واحد أو حرفين، فأشبهت باء الجر ولامه و واو العطف وفاءه، وقدْ وبلْ وهلْ، ونحو ذلك من

(١) «آمين» اسم فعل أمر بمعنى استجب، وفيها لغات، تنظر في المخصص ٩٧/١٤ وشرح المفصل ٣٤/٤ والتبيان في إعراب القرآن ١١/١.

(٢) من قوله: وطلبا للتخفيف إلى التقاء الساكنين، ساقط من (ب) و (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٣) «هَيْتَ» فيها عدة لغات: فتح التاء وكسرها وضمها و «هيَّتَ» بتشديد الياء و«هِيتَ» بكسر الهاء وفتح التاء. ينظر شرح المفصل ٣٢/٤ والتسهيل ٢١١ وشرح الكافية للرضي ٧١/٢.

(٤) أي بنيت على الكسر بالأصالة، لأن الكسر هو الأصل في التخلص من الساكنين.

(٥) راجع شرح المفصل ٣٢/٤.

الحروف وما كان منها على أكثر من ذلك فمحمول على ما كان على حرف أو حرفين [١].

وقيل : أشبهت الحروف في الافتقار إلى غيرها، لأن الضمائرلا تتم دلالتها على معانيها إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها [٢].

وقيل : أشبهت الحروف في الجمود، إذ لا تثنى ولا تصغر ولا تجمع [٣].

وقيل : بُنيت للاستغناء عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف معانيها [٤] وما بعد الوجه الأول أعم منه.

وحُركت التاء لكونها على حرف واحد، ثم لما كانت تاء المتكلم أعرف [٥] من تاء المخاطب خُصّت بالضمة التي هي أقوى الحركات. ولأصالة المذكر بالنسبة إلى المؤنث خُصّ بالفتحة التي هي أخف الحركات. ولم يبق إلا الكسرة فأعطيتها تاء المخاطبة.

ص : (والإشارات كـ «ذيْ»[٦] و«ثَمّ» و«هؤلاء»).

ش : الباب الثالث من مبنيات الأسماء أسماء الإشارة.

والسبب في بنائها شبهها بالحرف في المعنى، لأنها أدّت معنى من المعاني

(١) ساقط من (جـ).

(٢) كما ذكره الرضي، ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٢ والتصريح ١٠٠/١.

(٣) ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٩٢/١.

(٤) ذكر هذه الأوجه جميعا ابن مالك في التسهيل ٢٩ والشيخ خالد في التصريح ١٠٠/١.

(٥) أي أخصّ.

(٦) ساقطة من (أ).

وفي «جـ» كرر كلمة «هؤلاء» الآتية.

وهو الإشارة [١]، والمعاني حقها أن تؤدى بالحروف، فإذا أُدِّي اسم من الأسماء معنى من المعاني بُني، سواء وضع لذلك المعنى حرف كالشرط مثلا، أم لم يوضع له حرف كالإشارة [٢].

ثم إن من أسماء الإشارة ما ضعف السبب فيه فأُعْرب كـ«هذان» و«هاتان» كما سيذكره المصنف في الباب الآتي.

وفُتح «ثَمَّ» [٣] تخلصا من التقاء الساكنين بأخف الحركات.

وكسرت «هؤلاء» في اللغة المشهورة للتخلّص منه بالحركة [٤] الأصلية فيه.

ومن ضَمَّ [٥] فقد راعى حركة الأول [٦].

ص: (والموصولات كالذي [والتي][٧] والذين والألاء[٨] فيمن مدّه وذات فيمن بناه [وهو الأفصح] [٧] إلا ذيْنِ وتينِ واللذين واللتين فكالمثنى)[٨].

ش: الباب الرابع من مبينات الأسماء، الموصولات جميعها، إلا ما استثناه

(١) هذا تعليل الجمهور، وقال الجرجاني: بُنيت أسماء الإشارة لمخالفتها سائر الأسماء في عدم لزوم المسمى. ينظر المقتصد للجرجاني ١/١٤٠ وشرح المفصل ٣/١٢٦.

(٢) وقيل: إن الإشارة قد وضع لها حرف وهو «أل» العهدية، لأنها للإشارة إلى المعهود إلا أنها للإشارة الذهنية. تنظر حاشية ياسين على التصريح ١/٤٩.

(٣) «ثمّ» اسم إشارة للبعيد بمعنى هناك، ينظر التصريح ١/١٢٩.

(٤) في (أ): بالحركات، صوابه من (ب) و (جـ).

(٥) أي ضم الهمزة في «هؤلاء» وهي لغة حكاها قطرب. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧١.

(٦) أي حركة الحرف الأول وهوالهمزة الأولى في «أولاء».

(٧) سقطت من النسخ، وأضفتها من شذور الذهب ص ٨.

(٨) سقطت من (أ) و (ب) وهي ثابتة في (جـ) والشذور.

المصنف، وموجب بنائها شبهها بالحرف في الاستعمال [١].

لأنها مفتقرة افتقارا متأصلا إلى جملة، ألا ترى أنك تقول : جاء الذي، فلا يتم معناه حتى تقول : قام أبوه، ونحوه من الصلات.

واحترز بأصالة الافتقار من نحو ﴿هذا يوم ينفع/ الصادقين صدقهم﴾ [٢]. ١٩/أ فـ«يوم» مفتقر إلى ما بعده، لكنه افتقار عارض في بعض التراكيب دون بعض، بدليل أنك تقول : صُمتُ يوماً، وسرتُ يوما، فلا تحتاج إلى شيء.

واحترز بذكر الجملة من نحو «سُبحان» و «عندَ» فإنهما مفتقران بالأصالة لكن إلى مفرد [٣]، لا إلى جملة.

واستثنى المصنف لفظتين من أسماء الإشارة وهما «ذانِ» و «تانِ» ولفظتين من الموصولات وهما «اللّذان» و «اللّتان»، فإنها معربة بإعراب المثنى، لِمَا عارض سبب البناء من مجيئها على صورة التثنية [٤] التي هي من خصائص الأسماء.

تنبيه :

قد علم مما تقدم أن «أيًا» الموصولة حيث أُعربت تكون مستثناة. ولهذا لم يصرح هنا - كما قال [٥] - باستثنائها مع ما استثناه.

وإنما أخّر استثناء لفظتي الإشارة إلى هنا، وإن كان بابهما تقدم مراعاة

(١) هذا قول ابن مالك وغيره، وهناك أقوال أخرى في سبب بناء الموصولات.
انظر في ذلك شرح المفصل ١٣٨/٣ وشرح عمدة الحافظ ١١١ وشرح الكافية للرضي ٣٥/٢ والهمع ١٦/١.

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٣) لأنهما ملازمان للإضافة إلى مفرد، تقول : (سبحان الله) و (عند زيد).

(٤) كذا في (أ) و (ب)، وفي (جـ) : المثنى.

(٥) أي ابن هشام في شرح الشذور ص ١٢٤.

الاختصار، ولاشتراكهما في الموجب لضعف الشَّبه[١].

ولا يخفى أن استثناء الأربعة المذكورة إنما هو عند من يقول : إنها معربة[٢] وأما من يقول، كابن الحاجب [٣] وجماعة[٤] : إنها صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب، وهي مبنية لقيام علة البناء، فلا.

وقوله : (والألاء فيمن مدَّه) احترز به عن لغة القصر[٥]، فإنه حينئذ لا يقبل الحركة.

وقوله : (وذات فيمن بناه) احترز به عَمَّا إذا أُعربتْ، وهي لغة قليلة [٦] حكاها بعضهم [٧]، فلا يصح التمثيل بها حينئذ.

ولا يخفى عليك بعد معرفة ما تقدم وجه التحريك في هذه المتحركات الثلاث[٨] ووجه اختصاص كل منها ببعض الحركات دون بعض. والله أعلم[٩].

ص : (و أسماء الشروط والاستفهام، كـ «مَنْ» و«ما» و«أينَ» إلا «أيًا» فيهما، وبعض الظروف كـ«إذْ» والآن وأمسِ وحيثُ مثلثاً).

ش : ذكر المصنف في هذاالكلام[١٠] بقية الأبواب السبعة المبنية من الأسماء

(١) في (أ) : السبب، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) وهذا قول الزجاج وابن مالك.

انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١ وشرح الكافية للرضي ٣١/٢.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨١/١.

(٤) وهو مذهب كثير من العلماء. ينظر شرح الكافية للرضي ٣١/٢.

(٥) لغة القصر هي (الألى) بمعنى «الذين» ، وهي المشهورة.

(٦) حيث تعرب بالحركات إعراب ذات بمعنى صاحبة. ينظر التصريح ١٣٨/١.

(٧) هو أبو حيان في الارتشاف ٥٢٧/١.

(٨) وهي «أيّ»الموصولة و «الألاء» و «ذاتُ».

(٩) ساقطة من (جـ).

(١٠) في (جـ) : (الباب).

وهي ثلاثة: أسماء الشروط وأسماء الاستفهام وبعض الظروف.

فأما أسماء الشروط والاستفهام فبنيت لشبهها بالحرف في المعنى، كما تقدم. فالكلمات الثلاث الأولى[١] تصلح للشرط والاستفهام.

فمثالها في الشرط أن تقول[٢] مَنْ يقُم أقمْ معه و ما[٣] تفعل تُجزَ به، وأينَ تجلسْ أجلِسْ.

ومثالها في الاستفهام من قامَ؟ وما فعلت ؟ و أين بيتُك؟ .

واستثنى المصنف من البابين[٤] «أيّا» فإنها معربة، وإن أدّتْ المعنى فإنها استعملت شرطا، نحو ﴿أيما الأجلين قضيت﴾[٥] واستفهاما، نحو ﴿فأيّ الفريقين أحقّ﴾[٦]، لضعف الشبه فيها، بما عارضه من مجيئها ملازمة للإضافة، التي هي من خصائص الأسماء.

ولا يخفى وجه الفتح في «أينَ»[٧].

/وأما بعض الظروف فأشار المصنف إلى أنه ليس داخلا تحت ضابط بقوله : ١٩/ب كـ(إذْ والآن) إلى آخره.

والمعنى أن بعض الظروف يبنى لشبهه بالحرف، وإن اختلف وجه الشبه بأن كان في بعض الأفراد غير ما في البعض[٨] الآخر.

(١) وهي من و ما و أين.

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في (جـ) : مَن، وهو تحريف، لأن مَنْ قد تقدم مثالها.

(٤) وهما باب الشرط وباب الاستفهام.

(٥) من الآية ٢٨ من سورة القصص.

(٦) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٧) وهو طلب التخفيف، كما هو ظاهر.

(٨) دخول «أل» على «بعض» منعه بعض العلماء ، وأجازه بعضهم، قال الزجاجي : (وإنما قلنا البعض والكل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز) . ينظر تفصيل ذلك في اللسان ١١٩/٧(بعض).

فأما «إذْ» و «حيثُ» فوجهُ بنائهما افتقارهما افتقارا متأصلا إلى جملة كالموصولات، لأنك تقول: (جئتك إذْ، أو حيثُ) فلا يتم المعنى فيهما حتى تقول: جاءَ زيدٌ ونحوه.

وأما «الآن» فلتضمنه معنى الإشارة [١]، وخُفّف بالفتح. وأما «أمْسِ» فلتضمنه معنى اللام، كما تقدم [٢]، وكسر على أصل التقاء الساكنين وثُلث ثاء «حيثُ»، أي حرّك [٣] بالحركات الثلاث [٤] لكثرة الاستعمال.

ص : (باب، الاسم نكرة، وهو ما يقبل رُبَّ، ومعرفة وهي ستة).

ش : الاسم ينقسم إلى نكرة ومعرفة.

فالنكرة هي الأصل [٥]، ولذلك قدمها المصنف، والمعرفة فرع عنها.

قال ابن إياز [٦] : «والدليل على أصالة النكرة أنك لا تجد [اسما] [٧] معرفة إلا

(١) اختلف العلماء في سبب بناء «الآن» على أقوال متعددة.
ولكن السيوطي رجح أنه معرب، حيث قال في الهمع ٢٠٨/١ : والمختار عندي القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة ، فهو منصوب على الظرفية وإن دخلته «مِنْ» جُرّ». وانظر الإنصاف ٥٢٠/٢ وشرح المفصل ١٠٣/٤ .

(٢) في (جـ) : كما قدمنا، وقد تقدم بيان ذلك في ص ٢٠١ .

(٣) في (جـ) : وتثليث ثاء «حيث» حركت.

(٤) أي أن فيها ثلاث لغات، الضم تشبيها لها بالغايات والفتح للتخفيف والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين. ينظر المغني ١٧٦ ولسان العرب ١٤٠/٢ (حيث).

(٥) هذا مذهب جمهور البصريين، وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة، قالوا : لأن من الأسماء مالزم التعريف كالمضمرات ومنها ما التعريف فيه قبل التنكير .
ينظر الكتاب ٢٢/١ والمقتضب ٢٧٦/٤ والارتشاف ٤٥٩/١ والهمع ٥٥/١ والأشباه والنظائر ٧١/٣.
تقدمت ترجمة ابن إياز تقدمت ص ١٣٠.

(٧) ساقطة من (أ) و (ب)، وأثبتها من (جـ) والمحصول.

وله اسم نكرة، وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة له، و المستقل أولى بالأصالة، وأيضا فإن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض بعد ذلك الأسماء الخاصة، ألا ترى أن الآدمي إذا وُلد يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مولودا أو رضيعا وبعد ذلك يوضع له [١] الاسم والكنية واللقب»[٢]. انتهى.

وقد ذُكر للمعرفة والنكرة حدود كثيرة.

والأحسن -كما ذكره بعض المحققين[٣] - أن يقال في حد المعرفة : «هي ما أُشير به إلى خارج مختص، إشارة وضعية. وفي حد النكرة هي مالم يُشَر به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فدخل في النكرة بعض الضمائر مما مرجعه غير مختص، نحو «رجل قائم أبوه» و «ربه رجلا» و «بئس رجلا» و «نعم رجلا» و «رب رجل وأخيه».

فهذه الضمائر كلها نكرات، إذْ لم يسبق اختصاص مرجعها بحكم ولهذا يدخل عليها «رُبَّ» كما ذكر في الأمثلة. بخلاف ما اختص مرجعه بحكم فإنه داخل في حد المعرفة، لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة [٤] بصفة، نحو «كلُّ شاةٍ سوداءَ وسخلتِها بدرهم» و «جاءك رجل كريم وأخوه» ولهذا لايجوز دخول «رُبَّ» على شيء منهما» . انتهى [٥] .

وكلام المصنف يوافق هذا، فإنه ذكر أن علامة النكرة دخول «رُبَّ» عليها أي وعلامة المعرفة عدم دخول «رُبَّ» عليها.

وكأنه اكتفى بما ذكره في النكرة عن ذكر مقابلة في المعرفة، لتقابلهما، أو اكتفى

(١) في (جـ) : يعرض.

(٢) المحصول في شرح الفصول (ق ١٦٣/أ).

(٣) هو العلامة الرضي في شرح الكافية ١٢٨/٢.

(٤) كذا في (ب) و (جـ)، وفي (أ) : مخصوصة.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٨/٢ مع اختلاف يسير.

عن ذلك بعَدِّه لأنواعها وشرح كل نوع منها.

وبالعلامة المذكورة استُدل على تنكير «مَنْ» و «ما»/ الواقعتين في نحو قول ٧٢٠ الشاعر:

٢٣ - رُبّما تَكره النّفوسُ مِن الأمـ ـر لهُ فرْجةٌ كحَلِّ العِقال [١]

وقوله:

٢٤ - رُبَّ مَنْ أنضجتُ غيظا قلبَه قد تمنَّى لي موتاً لم يُطَعْ [٢]

وقوله: (وهي ستة) يعني أن المعرفة ستة أنواع.

وأهمل[٣] سابعا، وهو المنادى المقصود، وكأنه استغنى بذكره في باب المبني على الضم أو نائبه [٤]، أو استغنى بذكر الضمير عن ذكره، لكونه فرعا عنه، إذْ

(١) البيت من الخفيف، واختلف في نسبته، فنسب لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص ٤٤٤ ولعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ١١٢، ونسب أيضا لحنيف بن عمير اليشكري ولعمير الخثعمي وغيرهم. ولكن المشهور الأول. والرواية في الديوان «تجزع» بدل «تكره» والبيت من شواهد سيبويه ١٠٩/٢ والمقتضب ٤٢/١ والأصول ٣٢٥/٢ والأمالي الشجرية ٢٣٨/٢ وشرح المفصل ٣/٤ و الارتشاف ٤٦٣/٢ والهمع ٨/١ والأشموني ١٥٤/١ والخزانة ١٠٨/٦.

والشاهد فيه وقوع «ما» نكرة بدليل دخول «ربّ» عليها.

(٢) البيت من الرمَل، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري، من قصيدة طويلة وردت في المفضليات ص ١٩٨.

والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ١٦٩/٢ والمرتجل ٣٠٧ وشرح المفصل ١١/٤ ومغني اللبيب ٤٣٢ والهمع ٩٢/١ والأشموني ١٥٤/١ والخزانة ١٢٣/٦ .

والشاهد فيه وقوع «من» نكرة لدخول «رُبّ» عليها.

(٣) سقطت من (أ) وقد ترك لها بياضا بمقدارها. وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٤) تقدم في ص ٢٠٨.

تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب [١].

وهي الضمير،والعلم، واسم الإشارة، والموصول والمحلى بالألف واللام، والمضاف إلى واحد من هذه.

وترتيب المصنف أبوابها الآتية على هذا الترتيب يُفهِم أن ترتيبها في التعريف كذلك [٢]، ويؤيده قوله [٣] : «وبدأت بالضمير لأنه أعرفها».

وفي ترتيبها في التعريف اختلاف كثير [٤]. والذي اختاره الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل [٥] أن أعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن الإبهام [٦]ثم اسم الإشارة والمنادى ثم الموصول وذو الأداة[٧] في رتبة واحدة، والمضاف بحسب ما يضاف إليه [٨].

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١٣١/٢ عن المنادى المقصود :
«ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات، لأن تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب».

(٢) وهو مذهب جمهور البصريين، ومذهب الكوفيين أن أعرفها العلم ثم الضمير وقيل : أعرفها اسم الإشارة . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥ وشرح الكافية للرضي ٣١٢/١ والارتشاف ٤٥٩/١ والهمع ٥٥/١.

(٣) في شرح شذور الذهب ص ١٣٤.

(٤) ينظر في ذلك ارتشاف الضرب ٤٥٩/١ والتصريح ٩٥/١ والهمع ٥٥/١.

(٥) تسهيل الفوائد ص ٢١.

(٦) السالم عن الإبهام احتراز من نحو «ربّه رجلا».

(٧) ساقط من (جـ).

(٨) إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم عند المحققين.
ينظر شرح اللمحة البدرية ٢٨٧/١.

ص : (أحدها المضمر، وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم نحو ﴿إنا أنزلناه﴾[١] أو متقدم مطلقا نحو ﴿والقمر قدّرناه﴾ [٢] أو لفظا نحو ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربّه﴾ [٣] أو رتبه نحو ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ [٤] أو مؤخر مطلقا نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ [٥] ﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا﴾[٦] و(نعم رجلا [زيد] [٧] و ربّه رجلا وقامَا وقعد أخواك وضربته زيداً، ونحو (جَزَى ربُّه عنِّي عدىٌّ بن حاتم) [٨] والأصح أن هذا ضرورة).

ش : الباب الأول من أبواب المعارف باب الضمير ، ويقال : المضمر [أيضا] [٩] فهما اسمان لما وضع لمتكلم ، كـ «أنا» أو لمخاطب، كـ ««أنت» أو لغائب ، كـ «هو» كذا عرفه المصنّف في بعض كتبه [١٠]. وعرفه هنا بقوله : (مادل ...) إلى آخره والمقصود بهما واحد، إذ المراد بالدلالة الدلالة من حيث الوضع، وإلاّ لورد على قوله: (مادل) إلى آخره «زيد» فيما إذا قال من اسمه «زيد»: زيدٌ فعل كذا أو قيل له: يا زيدُ افعلْ كذا، أو قيل عن غائب اسمه «زيد»: زيدٌ فعل. فإن «زيدا» في المُثُل المذكورة دل على متكلم ومخاطب وغائب لكن [١١]

(١) من الآية ١ من سورة القدر، وقد ذكرت الآية كاملة في (أ).
(٢) من الآية ٣٩ من سورة يس، وفي (أ) : (والقمر قدرناه منازل).
(٣) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٦٧ من سورة طه.
(٥) الآية ١ من سورة الإخلاص.
(٦) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.
(٧) سقطت من النسخ، وأضفتها من شذور الذهب ص ٨.
(٨) جزء من بيت سيأتي الكلام عليه.
(٩) زيادة من (ب) و (جـ).
(١٠) هو كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٦٠/١.
(١١) كذا في (أ) و (ب) وفي (جـ): للرد، ولم يظهر لي معناها.

لا من حيث الوضع.

ثم إن ما وضع للغائب من الضمير لا بُدّله من مفسِّر، ومفسِّره إما معلوم أي متعقل [١] في الذهن وإن لم يتقدم له ذكر، كقوله تعالى: ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ [٢] فالضمير في «أنزلناه» للقرآن و هو معلوم.

وإما مذكور متقدم مطلقا أي لفظا ورتبة، نحو: ﴿والقمر قدرناه منازل﴾ [٣] فإن القمر المفسر للضمير، كماهو [٤] متقدم لفظا، فهو متقدم رتبة لأنه مبتدأ [٥].

أو متقدم/ لفظا لا رتبة، نحو ﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربه﴾ [٦] فضمير «ربه» يعود ٢٠/ب على «إبراهيم» وهو متقدم لفظا، متأخر رتبة، لأن الفاعل رتبته التقدم على المفعول.
أو متقدم رتبة لا لفظا، كقوله تعالى: ﴿فأوجسَ في نفسه خيفة موسى﴾ [٧] فالضمير في «نفسه» يعود على «موسى» وهو متقدم رتبة متأخر لفظا.

أو متأخر مطلقا أي قد يكون مفسر الضمير متأخرا لفظا ورتبة، وذلك نوعان لأن المفسر إما جملة أو مفرد [٨].

فالنوع الأول وهو مفسر ضمير الشأن، وذلك أن العرب تُقدّم قبل الجملة

(١) في (جـ): معقل، وهو تحريف.
(٢) الآية ١ من سورة القدر.
(٣) من الآية ٣٩ من سورة يس، وهذا على قراءة الرفع في «القمر» وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو من السبعة. ينظر كتاب السبعة في القراءات ص ٥٤٠.
(٤) في (جـ): كما مر.
(٥) وذلك على قراءة الرفع، وأما على قراءة النصب فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور.
(٦) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.
(٧) الآية ٦٧ من سورة طه.
(٨) في (جـ): مفردا، بالنصب وهو خطأ.

الاسمية أو الفعلية ضميرا [١]، تكون الجملة خبرا عنه ومفسِّرة له.

ويوحد الضمير، لأنه بمعنى الشأن أو الحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في التعظيم، نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ [٢].

ولا يكون هذا الضمير مؤنثا إلا إذا كان في الكلام مؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ [٣]. وحينئذ يسمى ضمير القصة.

وأما النوع الثاني، وهو المفرد، فمنه أن يكون خبرا عن الضمير، نحو ﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا﴾ [٤].

ومنه [٥] أن يكون مميزا [٦] لضمير، (نعم وبئس) نحو «نِعمَ رجلا زيد» و ﴿بئس للظالمين بدلا﴾ [٧] فـ«رجلا» و «بدلا» مفسران للضمير في «نعم» و «بئس»، والتقدير نعم الرجل رجلا وبئس البدل بدلا.

ومنه [٥] أن يكون مميزا للضمير المجرور بـ «رُبَّ» نحو رُبَّه رجلا، فإن «رجلا» هو مفسر الضمير في «رُبَّه».

ومنه نحو «قاما وقعد أخواك» من باب التنازع إذا أعلمنا الثاني واحتاج الأول لمرفوع، فإن البصريين يضمرونه [٨]، لأنه يمتنع حذف العُمَد، فالإضمار قبل الذكر أسهل منه لوقوعه في غير ما موضع [٩].

(١) في(جـ) : ضمير، وهو خطأ لأنه المفعول به لقوله : (تُقدَم).
(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص.
(٣) من الآية ٤٦ من سورة الحج.
(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.
(٥) في (جـ) : ومنها ، وهو خطأ لأنه يعود على مذكر.
(٦) في (جـ) : عدم، ولا معنى له هنا وقوله : (نعم وبئس) الآتي ساقط من (جـ).
(٧) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.
(٨) سيأتي تفصيل ذلك في باب التنازع ص ٦١٧.
(٩) كوقوعه بعد (رُبَّ) نحو «رُبَّه رجلا».

ومنه أن يكون مبدلا من الضمير قبله ،كقولك : (ضربته زيداً)[١] .

ومنه المفعول المؤخر الذي اتصل بالفاعل ضميره، نحو:

٢٥ - جَزَى ربُّه عنّي عديّ بنَ حاتم جزاءَ الكلابِ العاويات وقد فعل [٢]

فـ «عدي» الذي هو المفعول المؤخر هو مفسر الضمير الذي اتصل بالفاعل وهو متأخر لفظا ورتبة.

وصحح المصنف [٣] - تبعا للجمهور- [٤] أن هذا ضرورة، خلافا لابن مالك [٥] - رحمه الله - حيث جوّزه ، تَبَعا لابن جني [٦] وجماعة [٧] ، لكثرة ما ورد عن العرب منه.

تَتِمّة في الكلام على شيء من أقسام الضمير مما لابد منه، فنقول :

(١) من قوله : (ومنه أن يكون مبدلاً) إلى هنا ساقط من (جـ) .

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه ص ١٦٢ .
وقد نسب للنابغة الذبياني، ولغيرهما، والصحيح أنه لأبي الأسود، والذي للنابغة بيت آخر يشبهه في عجزه فقط. انظر ديوان النابغة ص ١٩١ .
والبيت من شواهد الجمل للزجاجي ١١٩ والخصائص ٢٩٤/١ وشرح المفصل ٧٦/١ وتخليص الشواهد ٤٨٩ والعيني ٤٨٧/٢ والتصريح ٢٨٣/١ والهمع ٦٦/١ والأشموني ٥٩/٢ والخزانة ٢٧٧/١ .
والشاهد فيه قوله (جزى ربه عني عدي ...) حيث عاد الضمير الذي في الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر.

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٣٧ .

(٤) ينظر مذهبهم في شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ والتصريح ٢٨٣/١ والهمع ٦٦/١ .

(٥) ينظر تسهيل الفوائد ص ٧٩ .

(٦) انظر الخصائص ٢٩٤/١ .

(٧) منهم الأخفش والطّوال من الكوفيين، وصححه الرضيّ، لكثرة ما ورد من الشواهد عليه . ينظر شرح الكافية للرضي ٧٢/١ والارتشاف ٢٨٣/١ والأشموني ٥٨/٢ .

ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر، لأنه إما أن يكون له صورة في اللفظ أو [١] لا والأول كتاء «قمت» والثاني المستتر كالمقدر في «قم».

والبارز ينقسم إلى منفصل ومتصل، لأنه إما أن يفتتح به النطق ويقع بعد «إلاّ» أو [١] لا، والأول المنفصل كـ «أنا» و «إياك» والثاني المتصل كالياء من «ابني» والتاء من «قمت».

والضمائر ترتقي إلى ستين ضميرا [٢]، لأن كلاً من المتصل والمنفصل في الأصل إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، صارت ستة أقسام، سقط منها المجرور المنفصل، حتى لا يلزم/ تقديم المجرور على الجارّ [٣]، بقيت خمسة، مرفوع منفصل ومتصل ومنصوب كذلك ومجرور متصل، وكل واحد من هذه الخمسة يحتمل في العقل ثمانية عشر وجها، ستة في المتكلم وستة في المخاطب وستة في الغيبة، لأن كلا من المتكلم والمخاطب والغائب إما واحد مذكر أو مؤنث [أو مثنى مذكر أو مؤنث] [٤] أو مجموع مذكر أو مؤنث. ٢١

واكتُفي في الخطاب والغيبة بخمسة ألفاظ [٥]، وجُعل اللفظ الدال على المثنى واحدا مشتركا بين المذكر والمؤنث، لقلة استعمال المثنى دون غيره [٦]. وفي التكلم بلفظين [٧]، لأن المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث.

(١) في (جـ): أم.

(٢) انظر شرح الكافية ٧/٢ وشرح اللمحة ٢٤٤/١.

(٣) أي أنه لو ورد ضمير مجرور منفصل وقدم على عامله كما يتقدم المنصوب المنفصل على عامله للزم منه تقدم المجرور على الجار. وذلك لايجوز.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من (أ). وأثبته من (ب) و (جـ).

(٥) وهي أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهم وهنّ.

(٦) هذه العبارة مكررة في (جـ).

(٧) وهما «أنا» و«نحن».

فبقي اثنا عشر نوعا، وذلك ستون، وتضم إليها ياء المخاطبة [١] فتصير أحداً[٢] وستين [ضميرا][٣].

ص : (الثاني العَلَم، وهو شخصي إن عيّن مسماه مطلقا، كـ«زيد»).

ش : الباب الثاني من أبواب المعارف باب العَلَم، وهو نوعان، جنسي، وسيأتي في كلام المصنف، وشخصي، وهو المذكور هنا، وأشار إلى تعريفه بقوله : (إن عيّن) إلى آخره يعني أن العلم الشخصي ما يعين مسماه تعيينا مطلقا.

فخرج بالتعيين النكرات، فإنها لاتعين مسماها، وخرج بالإطلاق غير العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها تعيين مقيد، مثل المحلى بالألف واللام لايعين مسماه إلا ما دامت «أل» موجودة فيه، فإذا زالت منه زال التعيين، وكذلك الموصول لايعين إلا إذا وجدت الصلة، فإذا فارقته الصلة فارقه التعيين، وخرج به أيضا العَلَم الجنسي[٤] فإن تعيينه مقيد بمشابهة ذي الأداة [٥].

تنبيه:

قد يعرض في العلم اشتراك، كـ «زيد» مثلا، يضعه شخص على ولده[٦] وآخر كذلك، و هَلُمّ جرا [٧] فلا يُعيّن حينئذ لتردده بين أشخاص كثيرة.

وهذا لا يرد على المصنف، لأن المراد بالتعيين إنما هو باعتبار وضع واحد

(١) عند سيبويه والجمهور، خلافا للأخفش والمازني ينظر الكتاب ٢٠/١، والمغني ٤٨٧.

(٢) في (جـ) : إحدى وهو تحريف.

(٣) زيادة من (جـ).

(٤) في (أ) قدم ذكر العلم الجنسي على الموصول والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) وذلك لأن العلم الجنسي يعين مسمّاه تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية فنحو «هذا أسامة مقبلا» في قوة «هذا الأسد مقبلا»، ينظر التصريح ١٢٣/١.

(٦) في (جـ) : تضعه شخصا على ولدك.

(٧) سقطت هذه الكلمة من (جـ).

وهذه أوضاع متعددة[١].

ص : (وجنسي إن دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كـ«أسامة»).

ش : لما فرغ من تمييز العَلَم الشخصي أخذ في تمييز العَلَم[٢] الجنسي، وهو ما يعين مسماه بغير قيد[٣] تعيين ذي الأداة الجنسية، كقولك : أسامة أجرأ من ثعالة[٤]، وأشار إلى هذا[٥] بقوله : (دل على ذي الماهية) أو تعيين ذي الأداة الحضورية، كقولك : هذا أسامة مقبلا، وإليه أشار بقوله : (وعلى[٦] الحاضر أخرى).

فالعلم الجنسي حينئذ بمعنى[٧] اسم الجنس المعرفة بالألف واللام.

فإن قيل : فما الفرق من حيث المعنى بينه وبين اسم الجنس النكرة، كـ«أسد» وهو الذي يعبر عنه بالنكرة في عُرف النحاة، وبالمطلق في عرف الأصوليين[٨].

فالجواب أن «أسداً» ونحوه وُضع ليدل على شخص، وذلك الشخص لايمتنع أن يوجد/ منه أمثال، فوُضع على السباع في جملتها، ووُضع «أسامة» بمعنى ٢١/أ

(١) في (جـ) : منفردة.

(٢) من قوله : الشخصي إلى هنا ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) كذا قال الشارح هنا، وقال فيما سبق : إن تعيين العلم الجنسي مقيد بمشابهة ذي الأداة. ولعل مراده هنا (بغير قيد أي من القيود التي ذكرت في المعارف الأخرى).

(٤) «أسامة» علم جنس على الأسد و «ثعالة» علم جنس على الثعلب . ينظر التصريح ١٢٥/١.

(٥) كذا في (ب) وفي (أ) : وأشار بهذا لقوله وفي (جـ) : وأشار بقوله.

(٦) في (جـ) : وإلى.

(٧) كذا في (ب) و (جـ) وفي(أ) : يعم.

(٨) راجع المستصفى من علم الأصول للغزالي ٣٠/١.

الأسدية المعقولة[١] التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس ولايمكن أن يوجد منها اثنان أصلا في الذهن، ثم صار «أسامة» يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى الكلي في الأشخاص [٢].

وقيل [٣] : الجواب[٤] غير هذا، وهو أن اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية[٥] وعَلَم الجنس موضوع لها من حيث حضورها الذهني.

وذكر بعض شراح الألفية [٦] أن هذا هو التحقيق دون الأول.

ويوافقه كلام جماعة من الأصوليين، حيث فرقوا بينهما بذلك، وزادوا أنه إذا أريد به الفرد فهو حقيقة، لما في الفرد من الماهية [٧].

وسمعت من بعض الأشياخ المحققين [٨] - رحمه الله - أن التحقيق هو الأول[٩] لثلاثة أوجه :

أحدها أن الثاني يلزم عليه أن «رَجُلا» إذا استعمل في الشخص يكون مجازا لأنه مستعمل في غير ما وضع له.

ثانيها أن الأصل عدم اعتبار الواضع الحضورَ الذهني في عَلَم الجنس.

(١) في (جـ) : المعقولية.

(٢) ينظر هذا الجواب في الهمع ١/٧٠ والأشباه والنظائر ٤/٢٤.

(٣) هذا قول المرادي. انظر توضيح المقاصد ١/١٨٣.

(٤) كذا في (جـ)، وفي (أ) و(ب) : في العرف، ولعله تحريف عن (الفرق).

(٥) أي من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا.

(٦) هو المرادي في توضيح المقاصد ١/١٨٣.

(٧) ذكر ذلك القرافي في شرح تنقيح الفصول ص ٣٣ وانظر نهاية السُّول ٢/٤٨.

(٨) لم أعثر على اسم هذا الشيخ، وجاءت هذه العبارة في (أ) و (ب) كذا : من بعض الأشياخ من بعض المحققين.

(٩) أي الأول من الفروق بين اسم الجنس وعلم الجنس المذكورة سابقا.

ثالثها أنه يلزم عليه أن «رجلاً» ونحوه لايستعمل في حقيقة إلا في القضايا الطبيعية أي التي حكم فيها على الطبيعة[١]، أعني الحقيقة، نحو الرّجلُ خيرٌ من المرأة، انتهى.

ولمنْ قوّى الثاني أن يجيب عن الأول والأخير [من هذه الثلاثة[٢]] بكلام الأصوليين السابق[٣].

ص: (ومن العلم الكنية واللقب، ويؤخر عن الاسم تابعا له[٤] مطلقا أو مخفوضا بإضافته إن أفردا).

ش: لما فرغ من تمييز نوعي العَلَم أخذ يذكر ما هو من أقسامه، سواء كان شخصيا أم جنسيا. وهو الكنية واللقب.

فالكنية ما صدرت بأب أو أم، كأبي بكر وأم كلثوم وأبي المَضّاء[٥] وأم عِرِيط[٦].

واللقب ما أشعر برفعة في المسمى أو ضَعة فيه، كزين العابدين[٧] وقُفَّه[٨].

وقوله: (ويؤخر عن الاسم) يريد به أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم الخاص أعني ماليس بكنية ولالقب من الأعلام، كزيد وعمرو، فإنه يؤخر عن الاسم

(١) من قوله: أي التي إلى هنا ساقط من (جـ).
(٢) مابين الحاصرتين ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).
(٣) وهو أنه إذا أريد بـ «رجل» الفرد فهو حقيقة لا مجاز، لأن الفرد يدل على الماهية.
(٤) في (جـ): تابع.
(٥) أبو المضّاء كنية الفرس، قال ابن الأثير في (المرصّع ص ٢٤٩): سُمي به لسرعة عدوه.
(٦) هي العقرب والداهية. انظر المرصّع ص ٢٠٠.
(٧) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.
(٨) القُفّة الرجل الصغير أو القصير الضعيف. ينظر لسان العرب ٢٨٧/٩ (قفف).

وجوبا[١] وفهم من ذلك أنه لاترتيب بين الكنية وبين الاسم ولا بينها وبين اللقب[٢].

ولافرق في هاتين الحالتين بين المفردين وغيرهما.

وأما الحالة الأولى فإذا أخر اللقب عن الاسم، ولم يكونا مفردين بأن كانا مركبين كـ «عبد الله زين العابدين» [أو الإسم، مركبا واللقب مفرداً، كـ «عبد الله كرز» [٣] أو بالعكس، كـ «محمد زين العابدين»[٤]] امتنعت إضافة الأول إلى الثاني، وجاز إتباعه له بدلا أو عطف بيان [٥].

وإن كانا مفردين ، كـ«سعيد كرز» فإنه يجوز عند المصنف وجماعة من المحققين ذلك [٦]، ووجه آخر، وهو إضافة الأول مراداً به المسمى إلى الثاني مرادا به الاسم.

(١) والسبب في ذلك أن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفّة وكرز فلو قدّم على الاسم لتوهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي.
هذا تعليل ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٤/١.
وعلله غيره بأن اللقب يشبه النعت والنعت لايقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه.
ينظر التصريح ١٢١/١.

(٢) قوله : ولابينها وبين اللقب، ساقط من (جـ).

(٣) الكرز هو خُرج الراعي الذي يحمل فيه زاده. ينظر لسان العرب ٣٩٩/٥ (كرز).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).

(٥) ينظر في ذلك الكتاب ٢٩٥/٣ وشرح المفصل ٣٤/١ والارتشاف ٤٩٨/١ وهمع الهوامع ٧١/١.

(٦) أي الإتباع، وهذا قول الكوفيين والزجاج واختيار ابن مالك وابن هشام.
ينظر شرح التسهيل ١٩٣/١ وشرح الكافية للرضي ١٣٩/٢ وأوضح المسالك ٩٤/١.

ومن أوجب الإضافة [١] في مثل هذا، أخذاً من اقتصار سيبويه [٢] على ذكرها فقد رُدّ عليه [٣] بأن سيبويه إنما اقتصر عليه لكونه على خلاف الأصل فيتوهم امتناعه، فأراد أن ينص على جوازه، ولايلزم من اقتصاره عليه عدم جواز غيره الذي هو الأصل.

تنبيه :

كما يجوز الإتباع فيما ذكرنا يجوز القطع فيه بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف [٤].

ولم يذكره في المتن اكتفاءً بما سيأتي في التوابع [٥].

وقوّة كلامه يعطي أن من أقسام العَلَم الاسم الخاص، فلم يحتج إلى التصريح [٦] بذلك، ولو صرح به لحسُن موقع قوله : (ويؤخر عن الاسم) والضمير في قوله : (ويؤخر) عائد على اللقب.

وقوله : (مطلقا) أي في المفردين وغيرهما [٧].

وقوله : (إن أُفردا) شرط لجواز الإضافة [٨]. والله أعلم.

(١) وهم جمهور البصريين.
ينظر الكتاب ٢٩٤/٣ وارتشاف الضرب ٤٩٨/١ وتوضيح المقاصد ١٧١/١.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٤/٣ : «إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب ، وذلك قولك : هذا سعيد كرز»، فاقتصر على الإضافة .

(٣) ذكر هذا الردّ ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٣/١.

(٤) انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ١٩٣/١ وتوضيح المقاصد ١١٧١/١.

(٥) سيأتي ذلك في ص ٦٤٤.

(٦) في (أ) : (الترجيح)، وهو تحريف.

(٧) من قوله : وقوله مطلقا إلى هنا ساقط من (جـ).

(٨) أي أنه إذا كان الاسم واللقب مفردين أضيف الاسم إلى اللقب، نحو «هذا سعيدُ كرزٍ». بخلاف ما إذا كانا مركبين أو أحدهما مفردا والآخر مركبا فإنه يجب الإتباع أو القطع. ينظر توضيح المقاصد ١/ ١٧٢.

ص : (الثالث الإشارة وهي «ذا» وذان» في التذكير، و«ذي» و «تي» و «تان» في التأنيث، و «أولاء» فيهما)[1].

ش : الباب الثالث من أبواب المعارف أسماء الإشارة. / والإشارة ألفاظها ٢٢/أ
محصورة بالعدد، فلذلك استغنى المصنف عن حدّها[2].

وحدّها في التسهيل [3] بقوله : «ما وُضع لمسمى وإشارة إليه». والإشارة إما لمفرد مذكر أو مؤنث، أو لمثنى مذكر أو مؤنث.

فللمفرد المذكر «ذَا» ، وللمؤنث ألفاظ كثيرة، منها «ذِيْ» و «تِيْ» [4] ولتثنية المذكر «ذانِ» في الرفع و «ذَيْنِ» في الجر والنصب ولتثنية المؤنث «تان» رفعا و «تَيْنِ» جرّا ونصبا.

ولم يثنوا ذَيْنِ [5] خوف الالتباس.

(١) كذا جاء هذا النص في النسخ، وجاء في شذور الذهب ص (٩) على النحو التالي : (الثالث الإشارة، وهو مادل على مسمى وإشارة إليه، كـ«هذه» و «هذا» و «هاتا» وتثنيتهما و «هؤلاء» لجمعهما).
وذلك يدل على اختلاف نسخة الشارح من (الشذور) عن النسخة المطبوعة. وتنظر ص ٢٣٦.

(٢) هذا بناء على ما في نسخة الشارح من (الشذور) أما في المطبوع منه فقد عرفها كما أثبته في التعليق السابق.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٣٩.

(٤) و «تا» و «تِه» و «ذِه» وفيهما الاختلاس والإشباع، و «ذات» .
ينظر التسهيل ص ٣٩ والهمع ٧٥/١.

(٥) أي أن المثنى المذكر والمثنى المؤنث من أسماء الاشارة ليسا بمثنيين حقيقة لأن اسم الإشارة لايقبل التنكير وما كان كذلك لاتجوز تثنيته. وفي نسخة (جـ) : (لم يبنوا ذين) أي أنهما ليسا بمبنيين، وهذا قول جماعة من العلماء، وذهب غيرهم إلى أنهما مبنيان ولكنهما جاءا على صورة المعرب.
راجع شرح الكافية للرضي ٣١/٢ والتصريح ٥٠/١.

ولجمعي المؤنث والمذكر «أولاء» فقط وفيه لغتان [١] :

المد وهو لغة أهل الحجاز، والقصر وهو لغة تميم.

فالأقسام الوضعية خمسة والعقلية ستة.

تنبيه :

قوله : (الثالث الإشارة) أي أسماء الإشارة على حذف مضاف ولذلك قال : (وهي) إلى آخره.

واقْتَصَر في تثنية المذكر والمؤنث على المرفوع ولم يذكر المنصوب والمجرور منهما للعلم بذلك مما قدَّمه.

وذَكَر تثنية كل مفرد معه إيثاراً [٢] للاختصار.

وقوله : (في التذكير) أي [٣] «ذَا» [٤] للمفرد المذكر و «ذان» للمثنى المذكر ، وكذا قوله «في التأنيث) أي «ذي»[٥] و «تي» للمفرد المؤنث و «تان» للمثنى المؤنث.

وقوله : (وأولاء) فيهما أي في التذكير، والتأنيث [٦] ، أو في المذكر والمؤنث المفهومين منهما.

(١) ينظر المقتضب ٢٧٨/٤ والمخصص لابن سيده ١٠٠/١٤ والبحر المحيط ١٣٨/١ وتوضيح المقاصد ١٩١/١.

(٢) في (جـ) : كل فرد معه إيثار.

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) في (جـ) : ذي وهو خطأ، لأن «ذي» خاص بالمؤنث .

(٥) في (جـ) : تا، ولم يرد لها ذكر عند المصنف.

(٦) ينظر في ذلك توضيح المقاصد ١٩٠/١ والتصريح ١٢٧/١.

ص: (وتلحقه في البعد كاف حرفية [١]، مجردة من اللام مطلقا أو مقرونة بها إلا في المثنى وفي الجمع في لغة مَنْ مدُّه ، وهي الفصحى وفيما سبقته هاء التنبيه).

ش : يعني أن المشار إليه إذا كان بعيداً لحقت اسم الإشارة كاف تدل على بعده، سواء كان معها لام أم لا .

وهذا منه تصريح بأنه ليس للإشارة إلاّ [٢] مرتبتان قُرْبى وبُعْدى وهي طريقة ابن مالك [٣] وغيره من المحققين [٤] .

لكن الجمهور [٥] على أن له ثلاث مراتب .

قربى وهي المجردة من اللام والكاف، وبعدى وهي المقرونة بهما ووسطى وهي التي بالكاف وحدها .

وقوله : (حرفية) يريد به أن الكاف المذكورة حرف، وليست اسما وإن كانت تتصرف [تَصَرُّفَ[٦]]الكاف الاسمية من فتحها للمذكر وكسرها للمؤنث واتصالها بميم وألف للمثنى مطلقا وبميم لجمع المذكر السالم، وبنون لجمع المؤنث، كـ«ذَلكَ» و «ذلك» و «ذالكما» و «ذالكم» و «ذالكنّ» .

والدليل على حرفية الكاف المذكورة أنه ليس لها محل من الإعراب، أما

(١) الذي في الشذور ص ٩ : وتلحقهن في البعد كاف خطاب، وهذا يدل على أن نسخة الشارح من الشذور مختلفة عن النسخة التي بين أيدينا .

(٢) في (جـ) : وله، وهو تحريف .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢، وقد رجحها فيه من خمسة أوجه .

(٤) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ١/٩٧ .

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/٣٣ وهمع الهوامع ١/٧٦ .

(٦) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) . وأثبته من (ب) و (جـ) .

الرفع [والنصب[١]] فلانتفاء الرافع والناصب، وأما الجرّ فلأنه إما بالحرف ولا حرف، أوبالإضافة وأسماء[٢] الإشارة لاتضاف لأنها لاتقبل التنكير[٣].

وقوله : (مطلقا) يعني أن الكاف تدخل وحدها على جميع أسماء الإشارة وقد علمت أن أسماء الإشارة خمسة، وأن الكاف تتصرف على خمسة أوجه، فيجتمع من ذلك خمس[٤] وعشرون صورة، خمس في المفرد [المذكر][٥] وقد ذكرناها، وخمس في المفرد المؤنث ، تقول : تاكَ ، تاكِ، تاكما، تاكم، تاكنّ. وخمس في مثنى المذكر : ذانكَ، ذانكِ، ذانكما، ذانكم، ذانكنّ. وخمس في مثنى المؤنث : تانكَ ، تانكِ، تانكما، تانكم، تانكنّ. وخمس في الجمع تقول : أولئكَ، أولئكِ، أولائكما، وأولئكم، وأولئكنّ.

وإن اعتبرت المنصوب و المجرور، وبقية ألفاظ المؤنث، ودخول اللام وعدمه تَكثر الصُّور[٦].

وفيما ذكرناه كفاية فيقاس به غيره.

وقوله : (إلا في المثنى) يعني أن اللام لاتدخل مع الكاف مع اسم الإشارة في ثلاث مسائل[٧] :

الأولى المثنى مطلقا، أي سواء كان تثنية مذكر، كـ«ذانكَ» أو مؤنث، كـ«تانكَ».

(١) مابين الحاصرتين ساقط من (أ). وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) في(جـ) : أو إضافة واسم.

(٣) في (جـ) : الكسر، وهو تحريف.

(٤) في النسخ : خمسة، بالتاء في هذا الموضع وما بعده، وهو خطأ لأن المعدود مؤنث، فالصواب ما أثبته.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).

(٦) تنظر هذه الصور في توضيح المقاصد ١٩٢/١ والتصريح ١٢٨/١.

(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٥٠٦/١ والتصريح ١٢٨/١.

فلا يقال : ذانلك و لا تانلك.

المسألة الثانية الجمع في لغة من مدّه، وتقدم أنه لغة أهل الحجاز وهي الفصحى[١] كما ذكره الشيخ [٢]، فلا يقال : [أولئلك][٣] / وتقول في : «أولاك»، «أو لالِك» إذا قصَرت [٤]. ٢٢/ب

المسألة الثالثة ما سبقه هاء التنبيه، نحو «هذا» فلا يقال : «هذالك» [٥]. والله أعلم.

ص : (الرابع الموصول).

ش : الرابع من المعارف الموصول، والمراد الاسمي، لأنه المتبادر عند الاطلاق.

والظاهر أن إطلاقه [٦] على الحرفي مجاز، بدليل لزوم التقييد ولو سُلّم أن إطلاقه عليهما [٧] على السواء فقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء ترجح إرادة الاسمي دون الحرفي ، ولهذا حدّه بما يختص بالاسمي حيث قال:

ص: (وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف أو مجرور تامّين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خَلَفه).

ش : وهذا الحد يشمل نوعي الاسمي أي النص والمشترك، فإن كلا منهما

(١) في (جـ) : الفصيحة.

(٢) في شذور الذهب ص ٩.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) وقد ترك له بياض بمقداره. وأثبته من (جـ).

(٤) أي في لغة القصر، وهي لغة تميم، وجاءت هذه العبارة في نسخة (جـ) كذا : وتقول أولاك أو أولا لك إذا قصرت.

(٥) وذلك لكراهة كثرة الزوائد. انظر شرح التسهيل ٢٧٤/١.

(٦) أي إطلاق الموصول.

(٧) أي على الموصول الاسمي و الموصول الحرفي.

مفتقر لما ذكر من الصلة والعائد.

فالصلة إما أن تكون جملة أو ظرفا أو مجروراً أو صفة فإن كانت جملة، فسواء كانت اسمية أو فعلية فشرطها [١] أن تكون خبرية. فلايصح الوصل بالجملة الإنشائية [٢].

وأن تكون معهودة حتى يتميز بها الموصول عند المخاطب إلا أن يكون ذلك في مقام التفخيم، فيحسن أن تكون مبهمة، نحو ﴿فغشيهم من اليمّ ما غشيهم﴾ [٣].

وإن كانت ظرفا أو مجرورا فلا بد أن يكون تاماً أي مفيداً فائدة يحسن [٤] السكوت عليها، نحو جاء الذي عندك، أو الذي في الدار، فخرج ما لايكون كذلك.

ويجب أن يكون متعلقهما فعلا محذوفا، ك «استقرّ» ونحوه ولايجوز [تقديره] [٥] بـ «مستقرّ» ونحوه لكونه مفرداً [٦].

والصفة [٧] لابد أن تكون صريحة، أي خالصة للوصفية وتختص هذه بالألف

(١) في (جـ) : وشرطها، بالواو و في (ب) : شرطها.

(٢) وهذا مذهب الجمهور، وخالفهم الكسائي فأجاز الوصل بالجملة الطلبية. راجع الهمع ١/٨٥.

(٣) من الآية ٧٨ من سورة طه. والشاهد في الآية «ماغشيهم» فقد أفادت الصلة التهويل، ومثل النحاة للتفخيم بقوله تعالى : ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾. ينظر التصريح ١/١٤١.

(٤) في (جـ) : أن تكون تامة أي مفيدة بأن يحسن.

(٥) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(٦) أي أن تقدير المحذوف اسماً يجعل الصلة اسما مفردا، والصلة يجب أن تكون جملة. وقد سقط من (جـ) قوله : (لكونه مفردا).

(٧) والمقصود بها اسم الفاعل واسم المفعول، واختلفوا في الصفة المشبهة والجمهور على أنها لا تكون صلة لأل، لأنها موضوعة للثبوت فلا تؤول بالفعل. ينظر المغني ٧١.

واللام ، كـ «الضارب» و «المضروب» و «الحسن» [١] بخلاف ما غلبت عليه الاسمية كـ «الأبطح» [٢] و«الأجرع» [٣] و «الصاحب [٤]» ووصلها بالفعل المضارع، كقوله :

٢٦ - ما أنتَ بالحَكَم التُّرضَى حكومته [٥]

أو بالظرف ، كقوله :

٢٧ - من لايزال شاكرا على المعه [٦]

(١) ساقطة من (جـ) .

(٢) الأبطح في الأصل وصف لكل مكان متسع من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة. ينظر التصريح ١٤٢/١ .

(٣) في (جـ) : (الأعرج) وهو تحريف، والأجرع في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية .فصار مختصا بالأرض المستوية.

(٤) الصاحب في الأصل صفة لكل من يصحب شخصا ثم غلب اسما على صاحب الملك.

(٥) صدر بيت من البسيط، وهو للفرزدق يهجو به أعرابيا فضل جريرا والأخطل عليه في مجلس عبد الملك بن مروان . وعجزه :

... ولا الأصيل ولاذِي الرأي والجَدَلِ

وليس هذا البيت في ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد الإنصاف ٥٢١/٢ والبسيط لابن أبي الربيع ١٧٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/١ وشرح اللمحة البدرية ١٦٨/١ والمساعد ١٥٠/١ والعيني ١١١/١ والهمع ٨٥/١ .

والشاهد فيه وصل «أل» الموصولة بالفعل المضارع، وهو ضرورة عند الجمهور.

(٦) بيت من مشطور الرجز، وهو مجهول القائل، وبعده:

... فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَة

وفي (جـ) : (العداء) بدل (المعه) وهو تحريف.

وقد ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١ وتوضيح المقاصد ٢٤١/١ والمغني ٧٢ والعيني ٤٧٥/١ والأشموني ١٦٥/١ والخزانة ٣٢/١ والدرر ٢٧٧/١ .

والشاهد فيه (على المعه) حيث وصلت «أل» بالظرف ضرورة، والأصل : الذي معه.

أو بالجملة الاسمية[١]، كقوله :

٢٨ - من القوم الرســـــول الله منهم [٢]

قليل أو ضرورة.

وأما العائد فهو ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع، وتشتمل[٣] عليه الصلة المذكورة غالبا.

وقد يقوم مقامه الظاهر، وهو قليل ، و عليه جاء [٤] قول الشاعر :

٢٩ - سُعاد التي أضناكَ حبُّ سُعادا وإعراضهـــا عنك استمرّ وزادا[٥]

أي أضناك حبّها، فأقام الظاهر مقام الضمير.

تنبيه :

لابد من تأخير الصلة [عن[٦]] الموصول، وألاّ يفصل بينها وبينه فاصل،

(١) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

(٢) صدر بيت من الوافر، ولم أجد له نسبة إلى قائل. وعجزه :

... لهم دانت رقاب بني معدِّ

وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٢٧/١ وتوضيح المقاصد ٢٤٠/١ والعيني ٤٧٧/١ والهمع ٨٥/١ والأشموني ١٦٥/١.

والشاهد وصل «أل» بالجملة الاسمية وهو ضرورة باتفاق.

(٣) في (جـ) : لتشتمل .

(٤) في (جـ) : وحمل عليه.

(٥) البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد من العلماء.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/١ .وشرح الشذور ١٤٢ وشفاء العليل للسلسيلي ٢٣٦/١ والتصريح ١٤٠/١ والأشموني ١٤٦/١.

والشاهد فيه قوله (حبِ سعادا) حيث وقع الظاهر وهو «سعاد» عائدا للموصول بدل الضمير والأصل : (حبها).

(٦) في النسخ : على، وهو تحريف.

فتقول : ضربتُ سوطاً الذي قام أبوهُ، ولا يجوز ضربتُ الذي - سوطا - قام أبوه[١] .

ويؤخذ ذلك من قوله : (هو ما افتقر إلى الوصل بجملة) .

ولم يصرّح المصنف باشتمال الصلة على العائد، لأنه أمر غالب، كما ذكرنا، لا لازم . لأن جملة الصلة قد لاتشتمل على الضمير، بل يكون المشتمل عليه جملة أخرى معطوفة عليها بالفاء، نحو قولك : جاء الذي يقوم زيدٌ فيغضب، فـ «يقوم زيد» [٢] هو جملة الصلة، ولم يشتمل على الضمير، بل المشتمل عليه جملة «فيغضب»[٣] إذ الضمير فيها عائد على الموصول.

وصرح في باب العطف بذلك حيث قال[٤] : الفاء تختص بأن تعطف مايصح أن يكون صلة على مالايصح أن يكون صلة أي لولا العطف المذكور وبالعكس أي يعطف على الصلة مالايصح كونه صلة، أي لولا العطف المذكور أيضا، [كقولك][٥] : جاء الذي يغضب فيقوم زيد.

فإن جملة «يقوم زيد» لايصح كونها صلة، لولا العطف.

ص : (وهو «الذي» و«التّي» وتثنيتهما وجمعهما «الألى»[٦] و«الذين» و«اللاتي» و«اللاتي»).

ش : قد علمت أن الموصول الاسمي قسمان، مختص [٧] ومشترك فذكر

(١) في (جـ) : ضربت سوطاً قام أبوه الذي.

(٢) في (جـ) : فيقوم و زيد والظاهر أن الواو كُتبت سهوا.

(٣) من قوله: (فيقوم زيد) إلى هنا ساقط من (أ) و(ب) بسبب انتقال النظر.وأثبته من (جـ).

(٤) أي ابن هشام في أوضح المسالك ٤٢/٣ و ينظر شرح الألفية لابن عقيل ٢٢٨/٣.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٦) في النسخ : الأولى، وهو تحريف صوابه من الشذور ص ٩، قوله «وجمعهما» ساقط من (أ) و (ب).

(٧) في (ب) و (جـ) : (نص) والمعنى واحد.

الأول هنا، والمراد به ما وضع لمعنى واحد.

فالموضوع للمفرد المذكر «الذي» وللمؤنث «التي».

وفيهما لغات ، إثبات/ الياء ساكنة، ومشدّدة، إما مكسورة مطلقا، أو جارية ٢٣
بوجوه الإعراب، وحذفها مع إبقاء ما قبلها على كسره أو مع تسكينه [١].

والموضوع لمثنى المذكر «اللذان» رفعا، و «اللذين» نصبا وجرّا ولمثنى المؤنث «اللتان» رفعاً و «اللتين» نصباً وجراً[٢].

والموضوع لجمع المذكر «الألى» مقصورا كثيرا وممدوداً قليلا و «الذين» بالياء رفعا ونصبا وجرا [٣].

وربما جاء في الرفع بالواو قليلا، نحو :

٣٠ - نحن اللذون صبّحوا الصّباحا [٤]

(١) ذكر هذه اللغات جميعا ابن مالك، وأضاف إليها حذف الألف واللا م وتخفيف الياء ساكنة، يقال : (لِذِي) ينظر شرح التسهيل ٢١٢/١.

(٢) من قوله : ولمثنى المؤنث، إلى هنا ساقط من (جـ)، وتنظر اللغات الواردة في المثنى في التصريح ١٣٢/١.

(٣) أي على البناء ، وهي لغة عامة العرب، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٣/١ : «ولم يعرب أكثر العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء، لأن «الذين» مخصوص بأولى العلم و «الذي» عام فلم يجرِ على سنن الجموع المتمكنة».

(٤) البيت من الرجز، وبعده:

..... يومَ النُّخَيْلِ غارةً ملحاحَا

وقد نسبه أبو زيد في النوادر لأبي حرب بن الأعلم العقيلي، ونُسب لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ص١٧٢، ونسب لليلى الأخيلية أيضا. والنُّخيل : بالتصغير اسم موضع. انظر النوادر لأبي زيد ٢٣٩ وفيها «الذين» بدل «اللذون» وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣ والمغني ٥٣٥ والمساعد ١٥٦/١ والعيني ٤٢٦/١ والتصريح ١٣٣/١ والهمع ٨٣/١ والأشموني ١٤٩/١ والخزانة ٢٣/٦.

والشاهد استعمال «اللذون» بالواو رفعا، وهذه لغة هذيل أو عقيل.

ولجمع المؤنث «اللاتي» و«اللائي».

وقد يحذف ياؤهما [١].

تنبيه :

قوله : (وهو الذي) أي للمذكر، (والتي) أي للمؤنث لأن المذكر هو الأصل فقدمه، كما فعل في باب الإشارة إلا أنه قدّم فيها [٢] تثنية المذكر على إشارة المؤنث، نظرا إلى التذكير وهنا قدّم ما وضع للمفرد المؤنث على تثنية المذكر، نظراً إلى الإفراد[٣] الذي هو الأصل وليتأتى به الاختصار في قوله : (وتثنيتهما).

وقوله : (والألى والذين) أي لجمع المذكر، لأنه لم يبق إلا الجمع وجمع المذكر مقدّم، فرُدّ إليه «الألى» و «الذين».

وإلى المؤنث «اللّاتي» و «اللائي»[٤].

فإنه لما جعل هذه الأربعة للجمع، وهو نوعان، حَكَمْنَا بأن لكلٍ نوع منهما لفظين، اعتمادا على الأصل من تساويهما في ذلك، إذ لولا ذلك لصرّح بخلافه.

ص : (وما بمعناهن، وهو «من» للعالِم و«ما» لغيره، و«ذو» عند طيء و«ذا» بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين إن لم تلغ و«أي» و«أل» في نحو الضارب والمضروب).

ش : لما فرغ من النوع الأول أخذ يذكر النوع الثاني، وهو المشترك، وهو ما وُضع لمعان متعددة، وهي هذه الألفاظ الستة التي ذكرها.

(١) اجتزاء بالكسرة عنها، فيقال : اللات واللاء ، وفيها لغات .
انظر التصريح ١/١٣٣.

(٢) أي في الإشارة ، انظر ص ٢٣٤.

٣) من قوله :(وهنا قدّم) إلى آخره ساقط من (جـ) بسبب انتقال النظر .

(٤) في (جـ) قدم «اللائي» على «اللاتي».

فإن كل لفظ منها وضع للمفرد المذكر والمفرد المؤنث ولتثنية كل منهما ولجمْعه، وهذا معنى قوله : (وما بمعناهن) يعني أن كل لفظ من هذه الألفاظ الستة يأتي لكل معنى من المعاني المتقدمة.

فتأتى «مَنْ» للمفرد المذكر، نحو جاءني من قام أبوه وللمؤنث ، كجاءني [١] من قام أبوها، وللمثنى المذكر أو المؤنث كجاءني من قام أبوهما، ولجمع المذكر كجاءني من قام أبوهم ولجمع المؤنث، نحو جاءني [١] من قام أبوهن. وكذا الباقي.

وقوله : (للعالم [٢]) أي نحو ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ [٣].

وقد تأتي لغير العالم إذا نُزّل منزلة العالم، كقوله : ﴿يدعو من دون الله من لايستجيب له﴾ [٤] فإنهم بدعائهم الأصنام نزّلوهم [٥] منزلة العقلاء فلأجل ذلك استعملت «مَن» فيها.

أو جمع مع العالم فيما وقعت عليه «مَنْ» كقوله تعالى: ﴿كمَنْ لايخلق﴾ [٦] فإن «من لايخلق» يشمل الآدميين والملائكة والأصنام.

و اذا اجتمع مع العالم في عموم سابق فصِّل بمَنْ، نحو ﴿من يمشي على بطنه﴾ [٧] فإن «من يمشي على بطنه» غير عالم [٨]، لكن سوّغ ذلك اجتماعه مع

(١) كذا في النسخ، وهو جائز على اعتبار لفظ «مَنْ».

(٢) في (جـ): للعالم وغيره، وكلمة «وغيره» مقحمة إذ لاموضع لها هنا.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ٥ من سورة الأحقاف.

(٥) في (أ) : نزلوا، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) من الآية ١٧ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٨) في (جـ) فقط : (غير عاقل).

العالم في عموم «دابة» من قوله : ﴿والله خلق كلَّ دابة من ماء﴾ [١] .

وقوله : (و «ما» لغيره») أي (ما) لغير العالم، نحو ﴿ما عندكم ينفد﴾ [٢] وقد يأتي له مع العالم، نحو : ﴿سبَّحَ لله ما في السموات وما في الأرض﴾ [٣] وقد يأتي للمبهم أمره، كقول من رأى شبحا لايعرف ما هو : انظرْ إلى ما ظهر .

وقوله : (و «ذو» عند طيء) يعني أن من الموصولات المشتركة «ذو» ولكنها خاصة بطيء دون غيرهم من العرب، نحو:

٣١ - وبئْري ذو حفرت وذو طويتُ [٤]

أي التي حفرت والتي طويت.

والمشهور عندهم بناؤها على الضم [٥]، وقد تعرب بالحروف ، كقوله :

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [٦]

(١) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٣) من الآية ١ من سورة الحشر، ومن الآية ١ من سورة الصف.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره :

فإن الماء ماء أبي وجدي

وهو لسنان بن الفحل الطائي من أبيات يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع النزاع فيها بين حيين من العرب. طويت : أي بَنَيْتُ .

تنظر الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢ والإنصاف ٣٨٤/١ وشرح المفصل ١٤٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ وتوضيح المقاصد ٢١١/١ والعيني ٤٣٦/١ والتصريح ١٣٧/١ والهمع ٨٤/١ والخزانة ٣٤/٦ .

والشاهد استعمال «ذو» اسما موصولا على لغة طيء وكونها مبنية على المشهور عنهم.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ والهمع ٨٣/١.

(٦) عجز بيت من الطويل، وقد تقدم الكلام عليه في ص ١٤٣ .

والشاهد فيه هنا إعراب «ذي» الطائية بالحروف إعراب «ذي» التي بمعنى صاحب.

أي من الذي عندهم.

وقوله : (و«ذا») يعني أن من الموصولات المشتركة «ذا» ولكن بشروط ثلاثة:

ألاّ تكون للإشارة، نحو مَنْ ذا [١] الذاهب؟ وما [٢] ذا التواني؟ أي من هذا الذاهب ؟ وما[٢] هذا التواني؟.

وأن يتقدمها استفهام إما بـ «مَنْ» كقوله :

٣٢ - فمنْ ذا يعـــزّي الحزينـا [٣]

أي فمن ذا الذي يعزّيه.

/ وإما بـ«ما» نحو قوله : ٢٣/ب

٣٣ - ألا تسألان المرء ماذا يحاول [٤]

(١) سقطت كلمة «ذا» من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٢) في (جـ) : (من) وهو خطأ.

(٣) جزء من عجز بيت من المتقارب، وأوله :

ألا إن قلبي لدى الظاعنينا حزين

وقد نسبه ابن مالك إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي، ونسبه العيني إلى أمية ابن أبي الصلت. والصواب هو الأول.

ينظر شرح أشعار الهذليين ٥١٥/٢ وملحق ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٥٥٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ والعيني ٤٤١/١ والتصريح ١٣٩/١ والخزانة ٤٣٦/٢ .

والشاهد استعمال «ذا» اسما موصولا بعد «من» الاستفهامية.

(٤) صدر بيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة العامري يرثي فيها النعمان بن المنذر، وعجزه :

... أنْحبٌ فيُقضى أم ضلال وباطلُ

انظر ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٥٤.

وهو من شواهد سيبويه ٤١٧/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٣٩/١ والأصول ٢٦٤/٢ وشرح المفصل ١٤٩/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/١ والعيني ٤٤٠/١ والتصريح ١٣٩/١ والأشموني ١٥٩/١ والخزانة ١٤٥/٦.

والشاهد فيه استعمال «ذا» اسما موصولا بعد «ما» الاستفهامية.

أي ما الذي يحاوله[١] .وألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما».

ويدل على ذلك [٢] إثبات ألف «ما» إذا دخل عليها جارّ، نحو عمّا ذا تسأل لوقوعها في وسط الكلمة، ولولا اعتبار تركيبها لحذف الألف منها [٣].

وجوّز ابن مالك [٤]- تبعا للكوفيين - [٥] إلغاءها بوجه آخر، وهو تقديرها زائدة[٦].

وقوله : (وأيٌّ) [٧] أي من الموصولات المشتركة «أيٌّ».

وخالف في ذلك ثعلب [٨].

(١) قوله : أي ما الذي يحاوله ساقط من (جـ).

(٢) أي على التركيب.

(٣) أي من ما لأن ما الاستفهامية تحذف ألفها إذا دخل عليها حرف جر، نحو «بِم» و «لِم» و «عَمَّ» .
انظر الكتاب ٤١٧/٢ - هارون .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/١.

(٥) انظر مذهبهم هذا في التصريح ١٣٩/١ .

(٦) كالتي وردت في قول الشاعر :

فما ذا الذي يشفي من الحب بعدما تشـــرَّبه بطن الفـــؤاد وظاهـــره

ينظر شرح التسهيل ٢٢١/١.

(٧) مابين القوسين ساقط من (أ) و (ب) . وأثبته من (جـ).

(٨) هو أبو العباس أحمد بن يحيي، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في عصره لازم ابن الأعرابي وسمع من محمد بن سلام والرياشي، وأخذ عنه الأخفش الأصغر ونفطويه وأبو عمر الزاهد. وقعت بينه وبين المبرد مناظرات كثيرة وكان ثقة متقنا للعلوم، ألف الفصيح والأمالي والمصون في النحو وغيرها، وكانت وفاته سنة ٢٩١هـ.
انظر طبقات النحويين ١٤١ ونزهة الألباء ١٧٣ وإنباه الرواه ١٧٣/١ وبغية الوعاة ٣٩٦/١ وشذرات الذهب ٢٠٧/٢.

ويرد عليه قول الشاعر :

..... فسَلِّم على أيهم أفضـــل [١]

أي الذي هو أفضل .

ولايعمل فيها إلا مستقبل متقدم [٢] ، خلافا للبصريين [٣] .

وقد قال الكسائي، جوابا لمن سأله لِمَ [٤] لا يعمل فيها الماضي : «أيٌ كذا خُلقتْ» [٥] .

وهو جواب إقناعي ، والجواب أن «أيًا» مبهمة والمضارع مبهم [٦] ففيه مناسبة لها ، بخلاف الماضي فلا إبهام فيه فيتنافيان . كذا في اللباب [٧] .

وقد تقدم الكلام في إعرابها وبنائها في الباب السابق [٨] .

وقوله : (وأَلَ) أي من الموصولات المشتركة «أل» (في نحو الضارب) أي في اسم الفاعل ، نحو ﴿إن المصّدقين والمصّدقات﴾ [٩] (و) في نحو (المضروب) أي

(١) تقدم تخريج هذا البيت ص (٢٠٦) . والشاهد فيه هنا استعمال «أيّ» اسما موصولا .

(٢) هذا قول الكوفيين ، ورد عليهم العلماء ، قال ابن مالك : «ولاحجة لهم إلا كون ماورد على وفق ما قالوه» .
شرح التسهيل ٢٢٣/١ وانظر الأصول لابن السراج ٣٢٦/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٤١/٢ والتصريح ١٣٥/١ .

(٤) في (جـ) : (لما) وهو خطأ لوجوب حذف ألف «ما» لدخول حرف الجر عليها .

(٥) وردت هذه الحكاية في مجالس العلماء للزجاجي ص ١٨٦ وأخبار النحويين للسيرافي ٥١ .

(٦) مراده بإبهام المضارع أنه يصلح للحال والاستقبال ، بخلاف الماضي .

(٧) هناك كتابان بهذا الاسم وهما (لباب الإعراب) للاسفرائيني واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ولم أجد هذا النص في واحد منهما .

(٨) انظر ما سبق ص ٢٠٦ .

(٩) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

في اسم المفعول، نحو ﴿والسقف المرفوع﴾ [١] وليست موصولا حرفيا [٢]، لعود الضمير عليها[٣]، ولأنها لا تؤول مع صلتها بمصدر ولا حرف تعريف [٤]، لأنه لايتقدم[٥] عليها معمول مدخولها، فلا تقل [٦] : زيدٌ عمراً الضارب [٧].

تنبيه :

لم يذكر المصنف الشرط الأول في موصولية «ذا» أعني ألا تكون للإشارة، لتباين المعنيين، فلايصح أحدهما حيث يصح الآخر.

ص : (الخامس المحلّى بأل العهدية كجاء القاضي، ونحو ﴿فيها مصباح المصباح[٨]﴾ الآية

أو الجنسية ، نحو ﴿وخُلق الإنسان ضعيفا﴾ [٩] ونحو ﴿ذلك الكتاب لاريب فيه﴾ [١٠] ونحو ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾ [١١]).

ش : الباب الخامس من أبواب المعارف المحلّى بأل. أي المعرّف بها.

(١) الآية ٥ من سورة الطور.

(٢) هذا قول المازني. انظر شرح الكافية للرضي ٣٧/٢ والتصريح ١٣٧/١.

(٣) في نحو «أفلح المتقي ربّه» والضمير لا يعود إلا على الأسماء .

(٤) وبه قال الأخفش، وروى عن المازني.
انظر التصريح ١٣٧/١.

(٥) في (أ) و (ب) : لأنها لم يتقدم والمثبت من (جـ).

(٦) في (جـ) : فلا تقول، وهو خطأ.

(٧) فدل ذلك على أنه موصول اسمي، لأنه لايجوز تقدم الصلة ولا شيء من متعلقاتها على الموصول.

(٨) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٩) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(١٠) من الآية ٢ من سورة البقرة.

(١١) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

ومذهب الخليل[١] أن حرف التعريف «أل» والهمزة أصلية، وهي همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال، وكان يُعبّر عنها بأل، كـ«هل» ولايقول: الألف واللام.[٢]

وسيبويه[٣] يوافقه على أن حرف التعريف هو «أل» ولكن يخالفه في أصالة الهمزة، ويقول بزيادتها، فهي عنده زائدة معتدّبها[٤] في الوضع[٥].

هكذا نقل المذهبين الشيخ جمال الدين بن مالك في شرح التسهيل[٦] وقال: «إنّ مذهب الخليل أولى لسلامته من دعوى زيادةالحرف[٧]».

ونقل في شرح الكافية[٨] عن سيبويه[٩] أيضا أن اللام وحدها هي المعرِّفة.

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام البصريين في العربية كان الغاية في استخراج مسائل النحو، وهو الذي اخترع علم العروض.
أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل والليث وغيرهم. وله من المؤلفات كتاب العين والعروض والنغم وغيرها وقد توفي سنة ١٧٥هـ على الأصح. رحمه الله.
تنظر ترجمته في طبقات النحويين ٤٧ وإنباه الرواة ٣٧٦/١ ومعجم الأدباء ٧٢/١١ وإشارة التعيين ١١٤ وبغية الوعاة ٥٥٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٥/١ .

(٢) ينظر مذهب الخليل في الكتاب ٣٢٤/٣، ٣٢٥.

(٣) قال في الكتاب ٢٢٦/٤ : «أل» تعرف الاسم في قولك : «القوم والرجل».

(٤) في (أ) (وهي عنده زائدة متعد بها).

(٥) وقال أيضا : «وتكون - أي الهمزة - موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء».

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٤/١.

(٧) سقطت كلمة «الحرف» من (جـ) وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٥/١ : «على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر.
أحدها تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف» الخ

(٨) شرح الكافية الشافية ٣١٩/١.

(٩) هذا القول نسبه المتأخرون لسيبويه، والصحيح عنه هو المذهب الأول، قال المرادي في الجنى الداني ص ١٣٨ : «وهو صريح كلام سيبويه لأنه عدّ حرف التعريف في الحروف الثنائية» وانظرالارتشاف ٥١٣/١ والتصريح ١٤٨/١.

إذاعلمت ذلك فهي على قسمين:

عهدية، وهي التي عهد مصحوبها إما ذهنا، كجاء القاضي.

أو ذِكْرا، نحو ﴿مِصباح المصباح . .[١]﴾ و﴿زجاجة الزجاجة ...[١]﴾ ومنها ما عهد مصحوبها بالحضور، نحو ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾[٢] ونحو «القرطاس» لمن سدّد سهما.

أوجنسية وهي التي لم يعهد مصحوبها بوجه من الوجوه السابقة، وحينئذ فإما أن تخلفها «كُلّ» حقيقة أو مجازا، أو لا تخلفها أصلا. فإن خلفتها «كلّ»[٣] حقيقة فهي لاستغراق الأفراد، نحو ﴿وخُلق الإنسان ضعيفا﴾[٤] ونحو ﴿إن الإنسان لفي خُسر﴾[٥] فهي لشمول الأفراد.

وإن خلفتها مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو ﴿ذلك الكتاب﴾[٦] أي هو كل كتاب في صفات[٧] المدح، ومثله «أنت الرجل علما» أي أنت كل رجل في هذه الصفة[٨] وإن لم تخلُفها «كل» أصلا فهي لبيان الحقيقة[٩]، نحو ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾[١٠].

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٢) من الآية ٣ من سورة المائدة، فأل في «اليوم» للعهد الحضوري، أي في هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة.

(٣) زيادة من (جـ).

(٤) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٥) الآية ٢ من سورة العصر، فالمراد جميع هذا الجنس ينظر البحر المحيط ٥٠٩/٨.

(٦) من الآية ٢ من سورة البقرة.

(٧) في (جـ) : صفة.

(٨) ساقطة من (جـ).

(٩) ينظر في ذلك الجنى الداني ١٩٣ ومغني اللبيب ص ٧٣.

(١٠) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

ص : (ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس المظهرين نحو : ﴿نعم العبد﴾ [١] و﴿بئس مثل القوم﴾ [٢] (فنعم ابن أخت القوم.....).

ش : لما فرغ من تقسيم «أل» المعرّفة شرع يتكلم على أحكامها، ومن أحكامها وجوب ثبوتها، ووجوب حذفها.

فبدأ بالكلام على وجوب[٣] ثبوتها، وذلك في مسألتين:

المسألة[٤] الأولى، وهي ما ذكره في هذا الكلام، فاعلا «نِعْمَ» و «بئس» إذا كانا ظاهرين لامضمرين، فيجب اقترانهما بـ«أل» أو إضافتهما/ إلى مقترن بها أو ٤
إلى مضاف إلى[٥] مقترن بها.

ومثل للأول بـ ﴿نعم العبد﴾ [١] وللثاني بـ ﴿بئس مثل القوم﴾ [٢] وللثالث بـ

٣٤ - فنعم ابن أخت القوم [٦]

(١) من الآيتين ٣٠ و ٤٤ من سورة ص.

(٢) من الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٣) هذه الكلمة ساقطة من (جـ).

(٤) زيادة من (جـ).

(٥) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

(٦) جزء بيت من الطويل، وهو لأبي طالب في مدح الرسول ﷺ، وهو بتمامه :

فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب زهير حساما مفردا من حمائل

انظر هذا البيت في ضمن القصيدة في سيرة ابن هشام ١/ ٢٧٩ وانظر ديوانه ص ١٠.
ويروى البيت : ونعم ابن أخت القوم غير مكذب زهيرحسام مفرد من حمائل.
وفي نسخة (أ) جاء البيت كذا (فنعم أخت القوم).
زهير : هو ابن أبي أمية بن المغيرة أحد الخمسة الذين سعوا في نقض صحيفة قريش التي قاطعوا فيها بني هاشم. حمائل : جمع حِمالة وهي علاقة السيف.
وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٥ والارتشاف ٣/ ١٦ والمساعد ٢/ ١٢٥ والعيني ٤/ ٥ والتصريح ٢/ ٩٥ والهمع ٢/ ٨٥ والأشموني ٣/ ٢٨ والخزانة ٢/ ٧٢.
والشاهد فيه إضافة فاعل «نعم» المظهر إلى مضاف لمعرف بأل.

ولما كان الفاعل في المُثُل الثلاثة يرجع تعريفه إلى «أل» على ما لايخفى قال: (ويجب ثبوتها في فاعلي «نعم» و «بئس») ومَثَّل بالأمثلة الثلاثة.

ص : (فأما المضمر فمستتر مفسر بتمييز، نحو - نعم امرءا هرِم - ومنه ﴿فنعما هي[1]﴾).

ش : لما ذكر فاعل «نعم» و «بئس» الظاهر استطرد إلى ذكر فاعلهما المضمر، وإن لم يكن من باب «أل» في شيء.

ويجب فيه أن يكون مفردا، وأن يستتر وجوبا، وأن يفسر بتمييز، نحو :

٣٥ - نعم امرءاً هرم[2]

فـ «امرءاً» تمييز مفسر للضمير المستتر وجوبا في «نِعْم» [وتقول : نعم][3] رجلا زيد[4] ، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالا الزيدون، ففاعل «نعم» في المثل الثلاثة ضميرمفرد تقديره «هو» .

ومنه قوله تعالى : ﴿فنعمّا هي﴾[1] على أحد الرأيين[5] المرجّح عنده،

(١) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٢) جزء بيت من البسيط، ينسب لزهير بن أبي سلمى) وتمامه :

نعم امرءاً هرم لم تعرُ نائبةٌ إلا وكان لمرتاع بهـا وزرا

ولم أجده في ديوانه.

والنائبة الحادثة من حوادث الدهر، والوزر بالتحريك الملجأ.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٨١/١ والارتشاف ٤٨٤/١ وتوضيح المقاصد ٢٩٧/٣ وشرح الشذور ١٥١ وشفاء العليل ٢٠٢/١ والتصريح ٩٥/٢ والأشموني ٣٢/٣ .

والشاهد فيه وقوع «امرءا» تمييزا للضمير المستتر في «نعم».

(٣) زيادة أوجبها المقام، ولايتم المعنى إلا بها وهي ثابتة في شرح الشذور ص١٥١ .

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(٥) في (جـ) : الروايتين.

لجزمه[١] به وعدم حكاية مقابله في أن «ما» تمييز فتكون نكرة[٢] تامة.

وأما على الرأي الآخر، وهو أن «ما» فاعل فتكون «ما» معرفة[٣]

تنبيه :

استغنى الشيخ عن التصريح بإفراد الضمير [٤] بذكر الاستتار، لأن الماضي لايستتر فيه الضمير إلا إذا كان مفردا [٥].

ص : (وفي نعتي الإشارة مطلقا و «أيّ» في النداء، نحو ﴿يا أيها الإنسان﴾ [٦] ﴿مالِ هذا الكتاب﴾ [٧] وقد يقال : يا أيُّهذا).

ش : المسألة الثانية مما يجب ثبوت «أل» فيه نعت اسم الإشارة مطلقا أي سواء كان في النداء، نحو يا هذا الرجل[٨] أو في غيره، نحو هذا الرجل فعل كذا ونحو ﴿مال هذا الكتاب﴾ [٧] . ونعت «أيّ» في النداء ، نحو يا أيها الرجل [٩]

(١) أي لجزم ابن هشام بهذا الرأي في قوله : (ومنه «فنعما هي») انظر الشذور ص ١٠ .

(٢) في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، و«هي» مخصوص بالمدح. وهذا قول الأخفش واختاره المحققون. ينظر توضيح المقاصد ٩٨/٣، والتصريح ٩٦/٢.

(٣) والتقدير «فنعم الشيء هي» وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه.
ينظر الكتاب ٧٣/١ - هارون - وهمع الهوامع ٨٦/٢، والأشموني ٣٦/٣.
من قوله : (وأما على الرأي الآخر) إلى آخره ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(٤) في (جـ) : (استغنى الشيخ بإفراد الضمير).

(٥) و نعم و بئس فعلان ماضيان.

(٦) من الآية ٦ من سورة الانفطار و من الآية ٦ من سورة الانشقاق.

(٧) من الآية ٤٩ من سورة الكهف.

(٨) في (أ) و (ب) : يا أيها الرجل. والمثبت من (جـ) وهو الصواب.

(٩) تلزم «ها» التنبيه بعد «أيّ» عوضا مما فات «أيّ» من الإضافة ، ويلزم وصفها بأحد أمور ثلاثة :
إما بـ «أل» ، وإما باسم الإشارة، وإما باسم موصول مصدر بأل، وقد مثل الشارح لها.
ينظر الكتاب ١٩٥/٢ - هارون وتوضيح المقاصد ٢٩٦/٣ وهمع الهوامع ١٧٥/١ .

و﴿يا أيها الإنسان﴾ [١] .

وقوله : (وقد يقال) يشير به إلى أن «أيّا» قد تنعت باسم الإشارة نحو يا أيهذا الرجل، ويا أيهذا افْعلْ كذا.

وكما يُنعت باسم الإشارة فكذلك قد يُنعت بموصول مبدوء بـ «أل» نحو يا أيها الذي فعل كذا.

وإنما وجب في نعت [٢] «أيّ» ما ذُكر لأنها مبهمة، ولأنها وصلة لنداء ما فيه «أل» .

تنبيهان :

الأول قوله : (وقد يقال : يا أيّهذا) يؤخذ منه أن اسم الإشارة حيث وقع نعتا لأيّ لايجب نعته بمعرّف بأل. وهو المرجّح عند ابن مالك[٣] - تبعا لابن عصفور[٤]- وعليه جاء قول الشاعر:

(١) من الآية ٦ من سورة الانفطار . ومن الآية ٦ من سورة الانشقاق.

(٢) في (جـ) : (نعتي).

(٣) انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٢٨١ وشرح التسهيل [٢٠٢/ب].

(٤) ينظر المقرب ١/ ١٧٩.

وابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن، الحضرمي الأشبيلي، المعروف بابن عصفور، نشأ بأشبيلية، وأخذ العلم عن شيوخها ومنهم أبو الحسن الدبّاج وأبو علي الشلوبين ولازمه عشر سنين ثم انقطع عنه، وقد أتقن العربية، ومن أشهر تلاميذه أبو حيان الأندلسي، وقد ترك ابن عصفور مؤلفات كثيرة منها المقرب وشرح الجمل والممتع والضرائر. وقد توفي سنة ٦٦٩هـ .

تنظر ترجمته في إشارة التعيين ٢٣٦ والبلغة ١٦٠ وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠ وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

٣٦ - يا أيُّهـــذان كلا زادكُمـــا [١]

الثاني ما ذكره من وجوب ثبوت «أل» في نعت اسم الإشارة هو فيما إذا كان وصْلة لنداء ما فيه «أل» بألاّ يستغنى عنه [٢].

أمّا إذا لم يكن كذلك فيجوز [حينئذ][٣] أن يستغنى عن التابع، ويقال: يا هذا، وأن يُتبع بالمضاف، نحو يا هذا أخا زيدٍ. والله أعلم.

ص : (ويجب حذفها في السعة من المنادى إلا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها، ومن المضاف إلا إن كان صفة معربة بالحروف أو مضافة إلى معرف بـ «أل»).

ش : لما فرغ مما يجب فيه ثبوت «أل» شرع فيما يجب حذفها منه، فذكر أنها تحذف في موضعين:

الموضع الأول : المنادى، والسبب في ذلك كراهية اجتماع تعريفين في كلمة واحدة، فلا تقل[٤]: يا الرّجل، إلا في ضرورة الشعر [٥]. وعن ذلك احترز بقوله :

(١) صدر بيت من الرمل، ولم ينسبه أحد إلى قائله، وعجزه :

.... ودعاني واغلا في مَنْ يَغَلْ

وزيادة (يا) في أول البيت تسمى (الخزم). وجاء في بعض المصادر :

أيهذان كلا زاديكما ودعاني واغلا في من وغل

انظر مجالس ثعلب ٤٢/١ وشرح عمدة الحافظ ٢٨١ وشرح الشذور ص ١٥٤ والارتشاف ١٢٨/٣ وتوضيح المقاصد ٢٩٧/٣ والمساعد ٥٠٤/٢ والعيني ٢٣٩/٤ والهمع ١٧٥/١ والأشموني ١٥٣/٣. والشاهد فيه عدم نعت اسم الاشارة بمعرف بأل مع أنه نعت لأيّ.

(٢) مثل : يا أيهذا الرجل.

(٣) زيادة من (جـ).

(٤) في (أ) فلا تقول، وهو خطأ.

(٥) وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون مطلقا. ينظر شرح الكافية للرضي ١٤٦/١ وتوضيح المقاصد ٢٨٨/٣ .

(في السعة).

ويستثنى اسم الله تعالى، فيدخل عليه حرف النداء، وإن كان مبدوءا بأل نحو يا أَللَّهُ.

ولكن الأكثر فيه [١] حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة آخره، نحو «اللَّهم» ولا يجمعون بين الميم وحرف النداء إلا في ضرورة [٢].

ويستثنى أيضا الجملة المسمّى [٣] بها إذا كانت مبدوءة بأل، نحو (يا المنطلق زيد) [٤]. وبعضهم [٥] استثنى المبدوء بأل من أسماء الأجناس المبدوء بها، نحو (يا الخليفة هيبة) والموصول [٦] المبدوء [٧] بأل، نحو الذي والتي. والجمهور [٨] على خلافه.

الموضع الثاني مما يجب فيه حذف «أل» [٩] المضاف.

(١) أي في اسم الله تعالى، وفي نسخة (جـ) : وكان الأكثر فيه.

(٢) عند البصريين، وأجاز ذلك الكوفيون في السعة. ينظر التصريح ١٧٢/٢ والأشموني ١٤٧/٣.

(٣) في (أ) : المسماة. والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) نص على جواز ذلك سيبويه في الكتاب ٣٣٣/٣. وينظر الهمع ١٧٤/١.

(٥) هو محمد بن سعدان الكوفي وصححه ابن مالك، لأن التقدير (يا مثل الخليفة). ينظر التسهيل ١٨١ وشرح التسهيل [٢٠٢/أ] وهمع الهوامع ١٧٤/١.

(٦) أي واستثنى بعضهم الموصول المبدوء بأل فيقال : يا الذي فعل كذا، وهذا المذهب نسبه النحاة للمبرد. ولكنه جعله في المقتضب ضرورة. وقد اختاره أيضا ابن مالك. ينظر المقتضب ٢٤١/٤ وشرح التسهيل لابن مالك [٢٠٢/أ] والتصريح ١٧٣/٢.

(٧) من قوله : (بأل من أسماء الأجناس) إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر.

(٨) ينظر الكتاب ٣٣٤/٣ والمقتضب ٢٣٩/٤ وتوضيح المقاصد ٢٨٧/٣ والهمع ١٧٤/١.

(٩) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

ويستثنى موضعان تدخل فيهما «أل» عليه [١]:

أحدهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف، أي[٢] مثناة أو مجموعة نحو الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ.

ثانيهما أن يكون المضاف أيضا صفة والمضاف إليه معمولا لها، وهو/بالألف ٢٤/ واللام أيضا، نحو الضارب الرجل.

وفي معنى ما هو بالألف واللام من ذلك ما هو مضاف إلى ما هي فيه كالضارب رأس الرجل أو مضاف إلى ضمير ما هي فيه، نحو:

٣٧ - الوُدّ أنتِ المستحقة صفوه [٣]

فدخلت «أل» في «المستحقة» لإضافته إلى مضاف إلى ضمير ما فيه «أل»[٤] وهو الوُدّ.

تنبيهات:

الأول إنما يجرد المضاف في أغلب[٥] أحواله عن الألف واللام، لأن الأهم من الإضافة تعريف المضاف وهو حاصل بالألف واللام[٦] فتكون الإضافة

(١) ينظر التصريح ٢٩/٢ والهمع ٤٨/٢ والأشموني ٢٤٦/٢.

(٢) زيادة من (جـ).

(٣) صدر بيت من الكامل، ولم ينسب لقائل، وعجزه:

..... مِنّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا

والبيت من شواهد توضيح المقاصد للمرادي ٢٥١/٢ والمساعد ٢٠٣/٢ وشفاء العليل ٦٣٠/٢ والعيني ٣٩٢/٣ والتصريح ٢٩/٢ والهمع ٤٨/٢ والأشموني ٣٦٤/٢.

والشاهد فيه اقتران المضاف بأل لإضافته إلى ضمير ما فيه أل.

(٤) في (جـ): ما هي فيه والمعنى واحد.

(٥) في (أ) و (ب): أغرب، وهو تحريف والمثبت من (جـ).

(٦) من قوله: (لأن الأهم) إلى هنا ساقط من (جـ).

كتحصيل الحاصل.

وإلى المنكّر تخصيص المضاف [١]، وفي المضاف المعرّف التخصيص[٢] وزيادة وهي التعيين [٣].

الثاني لم يذكر في المتن اعتبار كون المضاف إليه معمولا للمضاف ليخرج مثل: «مصارع مِصرَ [٤]» و «مضروب عمروٍ» [٥].

مما لم تضف فيه الصفة إلى معمولها [٦]، لندور مثل ذلك.

الثالث : اقتصر في المتن والشرح [٧] على كون المضاف إليه بالألف واللام ولم يذكر ما أضيف إلى مصحوبها، أو إلى ضميره إما لأنه في معنى ما ذكره أو لقلّته بالنسبة إلى[٨] ما ذكره.

(١) كذا في(جـ)، ولعل فيه سقطا ، وأصله : والإضافة إلى المنكر تفيد تخصيص المضاف، نحو «غلام رجل».

(٢) من قوله : (وإلى المنكّر تخصيص ...) إلى هنا ساقط من (أ) و (ب).

(٣) أي التعريف، نحو (غلام زيد).

(٤) في (أ) و (ب) مضارع، وفي (جـ) : بمصارع، وهو تحريف والتصحيح من شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٩.

(٥) كذا مثّل الشارح، وقد مثّل ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٩ لذلك بقوله : (مصارع مصر وكاتب السلطان وأفضل القوم). وهذا أصح، لأن الإضافة هنا معنوية، فالمضاف إليه ليس معمولا للمضاف.

(٦) إضافة لفظية، لأن المضاف إليه هنا ليس معمولا للمضاف . لأنه ليس في الأصل مفعولا به وإنما هي إضافة معنوية.
راجع شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦٩.

(٧) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٥٥.

(٨) ساقطة من (جـ).

ص : (السادس المضاف[١] لمعرفة، كغلامي وغلام زيد).

ش : السادس من المعارف المضاف لمعرفة، أيّ معرفة كانت ومثّل بالمضاف إلى الضمير، كغلامي. وإلى العَلَم، كغلام زيدٍ.

وقد تقدم [٢] أن المضاف في رتبة المضاف إليه، وأن المضاف إلى الضمير في رتبة العَلَم. [٣]

وسيأتي في باب الإضافة [٤] أن المضاف إذا كان صفة مضافة إلى معمولها لم تفده الإضافة تعريفا ولا تخصيصا [٥]، كـ «ضارب زيد» و «معطي الدينار» وأنه إذا كان شديد التوغل في الإبهام[٦]، كـ «غير» و «مِثْل» لا يتعرف أيضا. فيُخص به[٧] عموم قوله : المضاف لمعرفة[٨].



(١) في (جـ) : السادس من المعارف المضاف). وهذا النص سقط كاملا من الشذور المطبوع.

(٢) انظر ما سبق ص ٢٢٢.

(٣) هذا مذهب المحققين، وهناك أقوال أخرى منها أن المضاف في رتبة المضاف إليه مطلقا، وقيل إن المضاف دون رتبة المضاف إليه مطلقا.
ينظر المقتضب ٢٨١/٤ وشرح اللمحة البدرية ٢٨٦/١ وهمع الهوامع ٥٦/١.

(٤) سيأتي ذلك في ص

(٥) وإنما تفيد التخفيف فقط.

(٦) في (أ) و (ب) : باب الإبهام.

(٧) أي بالمضاف إذا كان صفة مضافة لمعمولها أو كان شديد التوغل في الإبهام.

(٨) مابين الحاصرتين ساقط من (أ). والمثبت من (ب) و (جـ).

ص : (باب [١] المرفوعات عَشَرة).

ش : لما ذكر فيما سبق الإعراب ومَحالَّه [٢] إجمالاً أخذ يذكرها تفصيلا.

وبدأ بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والمنصوب في الأصل فضلة، وإن وقع النصب في بعض العُمَد تشبيها له بالفضلات، كاسم «إن» وخبر «كان» ونحوه، والفضلة مؤخرة عن [٣] العمدة.

والمجرورات في الأصل منصوبة المحل، فهي أحط رتبة من المنصوبات في اللفظ والمحل فأخرت عنها.

ص : (أحدها الفاعل، وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، كعلم زيد [٤] ومات بكر وضرب عمرو و ﴿مختلف ألوانه﴾ [٥]).

ش : بدأ من المرفوعات [٦] بالفاعل.

قال [٧] : لأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول.

وقال غيره من المحققين [٨] : ينبغي أن يعلل تقديمه بكون الرفع في الأصل له

(١) ساقطة من (أ) و (ب) وأثبتها من (جـ) وشذور الذهب ص ١٠.
(٢) في (أ) و (ب) : ومحله. والمثبت من (جـ).
(٣) من قوله : العمد تشبيها ... إلى هنا ساقط من (أ) و (ب)وأثبته من (جـ).
(٤) في (جـ) : كقام، دون ذكر الفاعل.
(٥) من الآية ٢٨ من سورة فاطر. ومن الآية ٦٩ من سورة النحل.
(٦) في (أ) و (ب) : وبدأ بالمرفوعات بالفاعل. والمثبت من (جـ).
(٧) أي ابن هشام في شرح الشذور ص ١٥٨.
(٨) هو الرضي في شرح الكافية ٧١/١، وفي (أ) و (ب) : المتحققين.

وغيره محمول عليه [١].

وقد ذكر المصنف [٢] مثل ذلك في تقديم المفعول.

وحدّه بقوله : (ما) إلى آخره، فقوله : (ما)[٣] أي اسم، فهو كالجنس.

وقوله : (قدِّم الفعل) إلى آخره كالفصل.

فخرج بقيد تقديم الفعل أو شبهه عليه المبتدأ في نحو زيدٌ قام وزيدٌ قائم، لأنه وإن أسند الفعل أو شبهه فيهما[٤] إلى «زيد» لكنه لم يقدم عليه فهو مبتدأ لا فاعل.

وقوله : (وأُسند) أي الفعل أو شبهه، (إليه) أي إلى الفاعل.

فخرج المفعول من نحو ضربت زيدا، وأنا ضاربٌ زيدا، لأنه صَدَق أنه قُدِّم عليه فعل أو شبهه، لكن لم يسند الفعل [٥] أو شبهه إليه.

وقوله : (على جهة قيامه به أو وقوعه منه) [فيه احتراز عن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فإنه على جهة وقوعه عليه][٦]، لا على جهة قيامه به، أو وقوعه منه.

وفيه أيضا تنويع للفاعل إلى نوعين :

نوع يكون المسند وشبهه قائما به، كعَلِم زيد، ومات بكر، ومنه ﴿مختلف ألوانه﴾ [٧].

(١) اختلف العلماء في أصل المرفوعات، فقيل : الفاعل، وهو قول الخليل ، وقيل : المبتدأ، وهو منسوب لسيبويه، وقيل : كلاهما أصل، واختاره الرضي . ينظر شرح الكافية للرضي ٧٠/١ وهمع الهوامع ٩٣/١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢١٣.

(٣) [إلى آخره، فقوله : (ما)] ساقطة من (جـ).

(٤) في (أ) و (ب) : عليه فيهما.

(٥) في (جـ) : الفاعل، وهو تحريف.

(٦) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).

(٧) من الآية ٢٨ من سورة فاطر ومن الآية ٦٩ من سورة النحل.

ونوع يكون المسند وشبهه واقعا منه، كضرب عمرو، ومنه «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً».

والمراد بشبه الفعل/ اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسمه وأفعل التفضيل ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل [١]. ٢٥/أ

فإن قيل : يدخل في هذا الحد المبتدأ في نحو قولك : «قائم زيد»[٢] لأن المسند قدّم عليه فالجواب هو [٣] مؤخر تقديرا، وتقديمه كلا تقديم.

ص : (الثاني نائبه[٤]، وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وغُيِّر عامله إلى طريقة «فُعِل» أو «يُفْعَل» أو «مفعول»).

ش : الثاني من المرفوعات نائب الفاعل، ولهذا جعله تِلْوَه في الترتيب.

وهو الذي يعبر عنه بالمفعول الذي لم يسم فاعله.

واستحسن المصنف[٥] العبارة الأولى [٦] على الثانية لوجهين :

الأول : أنه قد يكون غير مفعول ، من ظرف أو مصدر أو مجرور.

الثاني صِدْق الثانية [٧] على «دينارا» من قولك : أُعطي زيد دينارا، وهو ليس

(١) ينظر الارتشاف ١٨٠/٢ وشرح اللمحة البدرية ٢٩٩/١ - ٣٠٢.

(٢) في (أ) و (ب) : زيد قام وهو خطأ صوابه من (جـ).

(٣) أي المسند، وهو قائم، لأن الأصل زيد قائم.

(٤) سقطت من (أ). وهي في (ب) و (جـ) وشذور الذهب.

(٥) في شرح شذور الذهب ص ١٥٩.

(٦) في (أ) و (ب) : واستحسن الأولى.
وهي عبارة «النائب عن الفاعل» وأول من أطلق هذه العبارة ابن مالك، قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ١٦٧/١ : «وهي أولى و أخصر من قول الجمهور» وينظر التسهيل ٧٧ والتصريح ٢٨٦/١.

(٧) أي العبارة الثانية. وفي (جـ): صدق النيابة وهو تحريف.

بنائب»[١] .انتهى

وكلا الوجهين مما ينازع [٢] فيه، وذلك لأن المفعول الذي لم يسمّ فاعله صار علما بالغلبة في عُرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أُطلق على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره [٣] فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء، ولا يدخل فيه غيره، فليتأمل.

وحدّه بقوله : (وهو ما) إلى آخره، فقوله : (ما) كالجنس.

وقوله : حذف [فاعله][٤] يخرج المفعول الذي ذُكر فاعله ، كضربت زيدا .

وقوله : (وأقيم هو مقامه) يخرج ما حذف فاعله ولم يقم مقامه، كـ «درهما» من قولك : أعطي زيدٌ درهماً ، فإنه حذف فاعله لكنه لم يقم مقامه.

ومقتضى قوله : (وغيّر عامله) إلى آخره أنه تتميم للحد.

والظاهر تمامه[٥] بدونه، فإن الغرض بيان ماهية النائب، وهو حاصل بدون ذلك وتغيير الفعل إنما هو شرط لإنابته، وليس لنا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه مع عدم[٦] تغيير الفعل له حتى يحترز عنه، فإذاً لا حاجة إليه لا للإدخال ولا للإخراج، إلا أنه حسن[٧] لأن النائب لا يكون فعله إلا كذلك، ففيه مزيد إيضاح.

إذا علمت ذلك فحذف الفاعل قد يكون للجهل به ، كسُرق المتاع، أو لغرض

(١) عبارة ابن هشام في شرح الشذور ص ١٥٩ : أن المنصوب في قولك : أعطي زيد دينارا، يصدق عليه أنه مفعول الذي لم يسم فاعله، وليس مقصودا لهم).

(٢) في (أ) و (ب) : تنوزع. والمثبت من (جـ).

(٣) من قوله : (على ما يقوم ...) إلى هنا ساقط من (جـ).

(٤) ساقطة من (أ) و (ب)، وأثبتها من (جـ).

(٥) في (أ) و (ب) : تتميه. والمثبت من (جـ).

(٦) ساقطة من (أ) و (ب) وأثبتها من (جـ).

(٧) ساقط من (جـ).

لفظي، كتصحيح [١] النظم، أو معنوي وهو كثير ومنه الخوف عليه و تعظيمه و تحقيره [٢] .

والتغيير الحاصل في الفعل بعد حذف الفاعل يكون في الماضي بضم أوله وكسر ما قبل آخره ليدخل في ذلك الثلاثي المجرد والمزيد، والرباعي المجرد والمزيد فيه، نحو «فُعِلَ» كـ«ضُرِبَ» و «أُفعِلَ» كـ «أُخرِجَ» و «افتُعِلَ» كـ«اقتُدِرَ» و«استُفعِلَ» كـ «استُخرِجَ» و «فُعِلَ» كـ«عُلِمَ» و«فُوعِلَ» كـ«قُوتِلَ» ونحو «فُعلِلَ» كـ«دُحرِجَ» و«تُفُعلِلَ» كـ«تُدُحرِجَ» [٣] .

و يكون في المضارع بضم أوله [٤] وفتح ما قبل آخره، فيدخل فيه ما كان من الثلاثي المجرد ، كـ «يُضرَبُ» و المزيد كـ «يُقتَدَرُ» و «يُستَخرَجُ» والرباعي المجرد كـ«يُدحرَجُ» والمزيد كـ«يُتدحرَجُ» [٥] وأمثال ذلك.

وأشار إلى نوعي التغيير المذكور بقوله : (إلى طريقة «فُعِلَ» أو «يُفعَلُ») فكأنه قال : إن كان ما ضيا فضُمّ أوله واكسر ما قبل آخره، كـ «فُعِلَ» وإن كان مضارعا فضُمّ أوله وافتح ما قبل آخره، كـ «يُفعَلُ».

وخصّ الثلاثي بالذكر لكونه أصلاً.

وقوله : (أو مفعولَ) يبيّن به أن رافع النائب، كما يكون فعلا، كذلك يكون شبه الفعل، كـ «مفعولٌ» [٦] .

(١) في (جـ) : كصحح وهو تحريف، ومثال تصحيح النظم قول الشاعر :

علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري وعلق أخرى ذلك الرجل

(٢) وهناك بواعث أخرى لحذف الفاعل ، تنظر في الارتشاف ١٨٤/٢ وهمع الهوامع ١٦١/١ .

(٣) في (جـ) : ويُفَعْلَلُ كيُدحْرَجُ) ، وهو خطأ، لأن هذا مثال للمضارع ولم يأت الكلام عليه بعد.

(٤) في (أ) و (ب) : بكسر أوله، وهو وهم. والمثبت من (جـ) .

(٥) قوله : والمزيد كيتدحرج، ساقط من (جـ) .

(٦) نحو أمضروب الزيدان.

ولفظ «مفعول» في قوله (أو مفعول) معطوف على «فُعل»[١] [أي][٢] يغيّر شبه الفعل[٣] الذي هو العامل في النائب إلى طريقة «مفعول» ليعم ذلك ما كان من الثلاثي المجرد كـ «مفعول» وما كان من المزيد، كـ «مستَخْرَج»، وما كان من الرباعي[٤] كـ «مدحرَج»[٥] أو المزيد كـ «متدحرَج به». والله أعلم.

ص: (وهو المفعول به، نحو ﴿وقُضي الأمر﴾[٦] فإن فقد فالمصدر نحو ﴿فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحدة﴾[٧] ﴿فمن عفي له من أخيه شيء﴾[٨] أو الظرف نحو (صِيْمَ رمضانُ) و(جُلسَ أمامُكَ) والمجرور نحو ﴿غير المغضوب عليهم﴾[٩] ومنه ﴿لايؤخذ منها﴾.[١٠]

ش: أي النائب عن الفاعل بالأصالة هو المفعول به، /نحو ﴿وقُضي ٢٢٥ الأمر﴾[٦] فإن أصله قَضى اللهُ الأمرَ، فأنيب المفعول الذي هو «الأمر» عن الفاعل بعد حذفه في رفعه بعد أن [كان منصوبا، وعمديّته بعد أن كان فضلة، واستحقاق الاتصال بالفعل بعد أن كان[١١]]* حقه الانفصال منه، وتأنيث الفعل له[١٢].

(١) في قول المصنف: وغيّر عامله إلى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول.

(٢) زيادة لإكمال العبارة.

(٣) من قوله: كمفعول إلى هنا ساقط من (أ) و (ب) بسبب انتقال النظر.

(٤) المجرد.

(٥) في (جـ): (كمدرج) وهو تحريف ظاهر.

(٦) من الآية ٢١٠ من سورة البقرة و ٤٤ من سورة هود.

(٧) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٨) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(١٠) من الآية ٧٠ من سورة الأنعام.

(١١) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(١٢) إذا كان النائب عن الفاعل مؤنثا.

وانظر أحكام نائب الفاعل في أوضح المسالك ٣٧٣/١ وشرح قطر الندى ١٨٨.

* وقول الشارح: «وتأنيث الفعل له» غير دقيق، لأن الفعل لا يوصف بتذكير ولا بتأنيث، لأنهما من خواص الأسماء، وإنما تلحق الفعل علامة تأنيث الفاعل.

فإن فُقد المفعول به أُنيب عن الفاعل أحد هذه المذكورات، أعني- المصدر المختص [١]. نحو ﴿فإذا نُفخ في الصُّور نفخة واحدة﴾ [٢] إذْ المصدر فيها مختصٌ [٣]. ونحو ﴿فمن عفي له من أخيه شيء﴾ [٤] لأن تقديره كما قال المصنف - [٥] : فمن عُفي له عفوٌما [٦] من جهة أخيه.

أو ظرف الزمان، نحو صِيم رمضان، أو المكان ، كجُلس أمامك، والجار والمجرور، ومثّل له بقوله تعالى : ﴿غير المغضوب عليهم﴾ [٧] فـ «عليهم» هو النائب عن الفاعل. وقوله : (ومنه ﴿لايؤخذ منها﴾) في قوله تعالى: ﴿وإن تعدل كل عدل لايُؤْخذ منها﴾ [٨] فـ «منها» نائب عن الفاعل مرفوع بـ «يؤخذ» وإنما قال الشيخ : (ومنه) لأن هذا الإعراب خلاف المتبادر إلى الفهم من ظاهر

(١) المصدر المختص هو المفيد معنى زائدا على معناه المبهم وهو الحدث المجرد، ليكون في الإسناد إليه فائدة، ويكون ذلك بتقييده بوصف أو إضافة أو عدد، ويشترط كذلك أن يكون متصرفا أي لا يلازم النصب على المصدرية كـ «مَعَاذ» و «سبحان».
تنظر حاشية الصبان على الأشموني ٦٤/٢.

(٢) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) بالوصف. وهو قوله : (واحدة).

(٤) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٦٠.

(٦) في (أ) و (ب) : (عفواً من جهة أخيه) وهو خطأ، صوابه من(جـ) وشرح الشذور.

(٧) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٨) من الآية ٧٠ من سورة الأنعام، وهذه الآية لم ترد في (جـ).

الآية، إذ ظاهرها يقتضي أن النائب ضمير مستتر [١] في «يُؤخذ».

وهو أيضا صحيح إن أُوِّل «يُوْخذ» بـ «يُقبل» [٢] ولأجل هذا [٣] عدل المصنف عنه[٤].

تنبيهات:

الأول قوله: (فإن فُقِد) صريح في أنه لاينوب بعض الأشياء مع وجود المفعول به، وهو مذهب جمهور البصريين [٥].

ومذهب الأخفش [٦] والكوفيين [٧] جواز ذلك مطلقا.

(١) في (جـ): أن يكون النائب ضميراً مستتراً.

(٢) وهذا الإعراب هو الذي صححه العلماء. انظر حاشية العدوي على الشذور ١/١٧١.

(٣) أي لأجل التأويل.

(٤) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ١٦٢.

(٥) ينظر المقتضب ٤/٥١ وشرح الكافية للرضي ١/٨٤ والتصريح ١/٢٩٠ والأشموني ٢/٦٧.

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط مولى بني مجاشع، قرأ النحو على سيبويه وكان أسنّ منه واتّصل بالكسائي وأدّب أولاده، وقرأ له كتاب سيبويه. وأخذ عنه العلم المازني والجرمي والسجستاني والرياشي وغيرهم، وله من المؤلفات معاني القرآن والأوسط والمقاييس والقوافي والعروض وغيرها واختلف في سنة وفاته، والأرجح أنها سنة ٢١٥هـ.
تنظر ترجمته في مراتب النحويين ص ١١١ وطبقات النحويين ص ٧٢ وإنباه الرواة ٢/٣٦ ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ وبغية الوعاة ١/٥٩٠. وينظر مذهبه هذا في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٦٠٩ وارتشاف الضرب ٢/١٩٤ والتصريح ١/٢٩٠.

(٧) في (جـ): الكوفيون، وهو خطأ.
وينظر مذهبهم في شرح الكافية للرضي ١/٨٤ وهمع الهوامع ١/١٦٢.

ونُقل عن الأخفش[١] أيضا أنه إنما يجوز ذلك إذا تقدم النائب.

ورجح ابن مالك[٢] مذهب الكوفيين، قال[٣]: لورود السماع بذلك، كقراءة أبي جعفر[٤] ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾[٥]، وغير ذلك.

الثاني ظاهر[٦] قوله: (فالمصدر أو الظرف أو المجرور) أنه لا أوّلية لشيء منها على غيره[٧].

وقال بعضهم[٨]: المجرور أولى.

(١) نقل هذا القول عن الأخفش ابن جني في الخصائص ٣٩٧/١ فقال: «وأجاز أبو الحسن (ضرب الضربُ الشديد زيدا) و دُفع الدفعُ الذي تعرف إلى محمد دينارا) و(قتل القتلُ يوم الجمعة أخاك) ونحوهذه من المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال». وينظر ارتشاف الضرب ١٩٤/٢.

(٢) في شرح التسهيل [الورقة ٨٦/أ] وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ وذكر على ذلك أربعة شواهد ترجح مذهبهم.

(٣) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ١٨٧ وشرح التسهيل [ق٨٦/أ] مع تصرف يسير في العبارة.

(٤) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، يكنّى بأبي جعفر، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور، عرض القرآن على ابن عباس وأبي هريرة، وروى عنه نافع وغيره، مات سنة ١٣٠ هـ.

تنظر ترجمته في معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٢/١ وغاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٢/٢.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الجاثية. وانظر قراءة أبي جعفر هذه في المبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص ٣٣٩ والنشر ٣٧٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٠.

(٦) ساقطة من (جـ).

(٧) هذا مذهب البصريين. ينظر المقتضب ٥١/٤ وأسرار العربية ص ٩٥.

(٨) هو ابن معط. تنظر «الفصول الخمسون» ص ١٧٧ وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٦٢٢/١.

ونقل عن الشيخ أبي حيان [١] أوّلية ظرف المكان [٢].

الثالث استغنى بما ذكره من أمثلة هذه الأشياء عن ذكر شروطها، فيشترط في كل من المصدر والظرف الاختصاص والتصرف، وأن يكون ملفوظا به.

وفي المجرور ألاّ يلزم الحرف الجارّ طريقة واحدة[٣] في الاستعمال كـ «مُذْ» و «رُبّ» والكاف، وما خُصّ بقسم أو استثناء [٤].

فلاينوب شيء من ذلك، كما لاتنوب الظروف غير المتصرفة [٥].

ص: (ولا يحذفان، بل يستتران).

ش: لما فرغ من ذكر حد الفاعل ونائبه شرع يبين أحكاما اشتركا فيها.

فالأول [منهما] [٦] أنه لايجوز حذف واحد منهما لأنهما عمدتان، والعمد لايجوز حذفها.

(١) هو محمد بن يوسف بن علي، أثير الدين، أبو حيان، الأندلسي، نحوي عصره ولغويه ومفسره، تعلم على ابن الصائغ وابن النحاس وجماعة، برع في الحديث والتفسير والعربية والقراءات، وأخذ عنه أكابر عصره كابن أم قاسم وابن عقيل والسمين الحلبي وناظر الجيش، وترك مصنفات كثيرة منها البحر المحيط والتذييل والتكميل وارتشاف الضرب والمبدع. وقد توفي سنة ٧٤٥هـ.
تنظر الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ وبغية الوعاة ٢٨٠/١ وشذرات الذهب ١٤٥/٦ والأعلام ١٥٢/٧.

(٢) نص على ذلك في الارتشاف ١٩٤/٢ حيث قال: «واخترت ظرف المكان».

(٣) في (جـ): (وجهاً واحداً).

(٤) حروف القَسَم هي الواو والباء والتاء، وحروف الاستثناء هي «عدا» و«خلا» و«حاشا».
وانظر توضيح المقاصد ٢٩/٢.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٦٠٨/٢ وتوضيح المقاصد ٢٩/٢.

(٦) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

وخالف في هذا الحكم[١] بعض النحويين [٢] فجوّز حذفهما، متمسكا في الفاعل بظواهر وردت، وقياسا لنائبه عليه.

فممّا تمسّك به في حذف الفاعل قوله عليه الصلاة والسلام : «لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». [٣]

فإن «يشرب» لايصح أن يجعل فاعله ضميراً يعود على «الزاني» المتقدم ذكره لفساد المعنى، إذ يصير الحديث (لايشرب الزاني الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[٤] وليس ذلك مرادا، بل المراد أن الشارب للخمر لا يباشر شربها وهو مؤمن، كما أن الزاني لايباشر الزنى وهو مؤمن.

وجعل الجمهور [٥] فاعل «يَشْرب» ضميرا مستترا فيه عائدا على الشارب المفهوم من الشُرب، مثل ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [٦] أي العدل المفهوم من «اعدِلوا» [٧] وإلى هذا [٨] يشير قول المصنف : (بل يستتران).

ص : (ويحذف عاملهما جوازا. نحو زيد[٩] لمن قال : من قام ؟ أو من ضُرب؟.

(١) في (جـ) : الكلام.

(٢) هو الكسائي وتبعه السهيلي وابن مضاء، ينظر همع الهوامع ١٦٠/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة في كتاب المظالم ١٧٨/٣ ومسلم في كتاب الإيمان ٧٦/١ وأبو داود في السنن ٢٢١/٤.

(٤) من قوله : فإن يشرب إلى هنا ساقط من (جـ).

(٥) ينظر التصريح ٢٧٢/١ وهمع الهوامع ١٦٠/١.

(٦) من الآية ٨ من سورة المائدة.

(٧) فالضمير «هو» يعود على «العدل» المفهوم من فعل الأمر «اعدلوا».

(٨) في (جـ) ولهذا.

(٩) ساقطة من (جـ).

ووجوبا نحو ﴿إذا السماء انشقت. وأذنت لربّها وحُقت. وإذا الأرض مُدّت﴾ [1]).

ش : الحكم الثاني مما اشترك فيه الفاعل ونائبه أن عاملهما قد يحذف لقرينة تدل عليه، /وذلك على قسمين؛ جائز وواجب. ٢٦

فالجائز كأن يقع جوابا لسؤال، نحو هل قرأ أحد؟ وهل قام أحدٌ؟ وهل ضُرب أحد؟ فتقول : «زيد» أي قرأ زيد وقام زيد و ضُرب زيد.

وقوله : (نحو «زيد» لمن قال : من قام؟ أو من ضُرب) ذكره مثالا[2] لما حُذف عامله منهما فـ «زيد» في جواب من قام؟ فاعل أي قام زيد[3]، وفي جواب «من ضُرب»؟ نائب عن الفاعل أي ضُرب زيدٌ. وكذا مثّل ابن الحاجب [4].

والظاهر في مثل هذا المثال أنّ «زيدا» مبتدأ لا فاعل، والتقدير زيد القائم وزيد المضروب، ليطابق السؤالَ الجوابُ، إذ السؤال جملة اسمية فليكن الجواب كذلك[5] فالأنسب حينئذ أن يقدر السؤال بنحو هل قرأ أحدٌ[6]، ليطابقه في الجواب قرأ زيد، فيكونان فعليتين، كما قررنا.

والواجب ما فسّره فعل أسند إلى ضمير الفاعل أو نائبه، مثال الأول ﴿إذا السماء انشقت﴾ [7].

فـ «انشقت» مفسر للفعل المحذوف، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت ،

(١) الآيات من ١ إلى ٣ من سورة الانشقاق.
(٢) في (أ) : مثلا ذكره. والمثبت من (ب) و (جـ).
(٣) سقط من (جـ) قوله : أي قام زيد.
(٤) في الكافية ص ٦٩. وقد تقدمت ترجمة ابن الحاجب في ص ١٦٩.
(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٧٦/١.
(٦) في (جـ) : أن تقدر السؤال هل قرأ أحد.
(٧) الآية ١ من سورة الانشقاق.

ومثال الثاني ﴿وإذا الأرض مدّت﴾ [١] والتقدير إذا مدّت الأرض مدّت [٢]، ولا يجوز فيهما إظهار هذا العامل لامتناع اجتماع العوض والمعوض منه .

ص : (ولايكونان جملة، ونحو ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ [٣] فعلى إضمار التبيين.

ونحو ﴿وإذا قيل إنّ وعد الله حق﴾ [٤] فعلى الإسناد اللفظي).

ش : الحكم الثالث مما اشترك فيه الفاعل ونائبه أن كلاّ منهما لا يكون جملة، [بل مفردا [٥] .

فإن جاء ما ظاهره أن الفاعل أو نائبه فيه جملة [فمؤول] [٦]، فمن الأول[٧]]قوله تعالى : ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ [٣] فإن ظاهره أن جملة[٨] ﴿كيف فعلنا بهم﴾ فاعل «تبين». وتأويله من وجهين :

الأول أن الفاعل ضمير يعود على مصدر مفهوم من الفعل المذكور، وتقديره : وتبين لكم هو أي التبيين. وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (على إضمار التبيين) .

الثاني أنه ضمير يعود على معلوم من سياق الكلام، أي تبين لكم هو

(١) الآية ٣ من سورة الانشقاق.

(٢) هذا مذهب البصريين ، وأجاز الأخفش والكوفيون رفعه على الابتداء وما بعده الخبر .

(٣) من الآية ٤٥ من سورة إبراهيم.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٥) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون وقوع الجملة فاعلا . ينظر معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ و مغني اللبيب ٥٢٤

(٦) زيادة لايتم المعنى إلا بها.

(٧) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب).

(٨) في (أ) و (ب) : نحو قوله تعالى: ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ فإن ظاهره جملة. والمثبت من (جـ).

أي حالهم [١] ومما يُوهِم أن الجملة نائبة فيه عن الفاعل قوله تعالى: ﴿وإذا قيل إن وعد الله حق﴾ [٢]. فإن ظاهره أن جملة ﴿إن وعد الله حق﴾ نائبة عن الفاعل[٣]. وجوابه أنه ليس من الإسناد المعنوي الذي الكلام فيه، وإنما هو من الإسناد اللفظي، والإسناد اللفظي يجيئ في جميع الألفاظ [٤].

ص : (ويؤنث فعلهما لتأنيثهما، وجوبا في نحو (الشمس طلعت) وقامت هند أو الهندان أو الهندات.

وجوازاً راجحا في نحو (طلعت الشمس) ومنه (قامت الرجال أو النساء أو الهنود وحضرت القاضي إمرأة، ومثل قامت النساء (نعمت المرأة هند) ومرجوحا في نحو ما قام إلا هند. وقيل : ضرورة).

ش : الحكم الرابع مما اشتركا فيه تأنيث الفعل بتاء التأنيث الساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، لأجل تأنيثهما.

وهو إما أن يكون واجبا أو جائزا راجحا أو مرجوحا.

القسم الأول الواجب، وهو في مسألتين [٥]:

الأولى أن يكون الفاعل أو نائبه ضميراً مؤنثا، سواء كان تأنيث[٦]

(١) ينظر في ذلك التبيان للعكبري ٧٧٣/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٠٠/٢.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٣) كذا في (جـ) وفي (أ) و (ب) : (نائب عن فاعل قيل).

(٤) قال ابن هشام في المغني ٥٢٥ : «وقولهم : «الجملة لاتكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات». وعلى ذلك فالمعنى في الآية : وإذا قيل لهم هذا القول.
ومعنى كونه يجري في جميع الألفاظ ، أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها.

(٥) انظر في ذلك شرح الكافية للرضي ١٦٩/٢ وتوضيح المقاصد ٩/٢.

(٦) في (أ) و (ب) : (تأنيثه). والمثبت من (جـ).

مفسره[١] حقيقيا، نحو هندٌ قامت أو تقوم، وهند ضُربت أو تُضرب.

أو [٢] مجازيا، نحو الشمسُ طَلَعت أو تَطْلُعُ، وأُطلعت أو تُطلَع ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله : (في نحو الشمس طلعت).

الثانية أن يكون حقيقي التأنيث متصلا بالفعل، نحو قامت هند أو تقوم هند وضُربت هند أو تضرب هند. وإلى هذا أشار بقوله : (وقامت هند).

والتزمت التاء في فعل المثنى والمجموع المؤنث الذي واحده حقيقي التأنيث، نحو قامت الهندان والهندات لسلامة نظم واحده، وهو ما أشار إليه المصنف رحمه الله، حيث مثل للمسألة الثانية من مسألتي وجوب التأنيث[٣]، بقوله : (قامت هند أو الهندان أو [٤] الهندات).

القسم الثاني الراجح التأنيث، وهو أيضا /في مسألتين : ٢٦/ب

المسألة الأولى أن يكون الفاعل[٥] مجازي التأنيث، نحو طَلَعتِ الشمسُ [أو تَطْلُعُ الشمس][٦] وأُطلِعَت الشمسُ أو تُطلَعُ الشمسُ.

وإلى هذه المسألة أشار بقوله : (في نحو طَلَعت الشمسُ).

ومن هذا الصيغة الدالة على الجمع، سواء كانت صيغة جمع تكسير للمذكر كالرجال أو المؤنث كالهنود، أواسم جمع كالنساء ، أو اسم جنس

(١) المراد به الاسم المتقدم على الفعل.
(٢) كذا في النسخ ، والأولى «أم» .
(٣) من قوله : (المصنف رحمه الله..) إلى هنا ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).
(٤) في النسخ : (و) بدل (أو) في الموضعين وما أثبته هو الموافق لما في المتن.
(٥) في (أ) و (ب) : الفعل، وهو خطأ، صوابه من (جـ).
(٦) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

كـ «لَبِن» [١] أو جمع تصحيح لم يَسْلَم فيه بناء الواحد، كـ «سنون» [٢].

فإنه يجوز تأنيث الفعل باعتبار الجماعة وتذكيره باعتبار الجمع [٣].

وأما جمع المذكر السالم فيه بناء الواحد [٤] فيتعين فيه التذكير، لأجل سلامة نظم الواحد فيه، ولذلك قال[٥] الشيخ : (ومنه) إلى آخره، وسكت عنه [٦].

المسألة الثانية[٧] أن يكون منفصلا من فعله بفاصل غير «إلا» فإنه لايجب فيه تأنيث الفعل وإن كان حقيقي التأنيث.

وأشار المصنف إلى هذه المسألة بقوله : (حضرت القاضي امرأة) فيجوز ترك التأنيث[٨] فيه للفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو «القاضي» [٩].

(١) «لَبِن» اسم جنس جمعي واحده «لَبِنة» وهي من الموادّ التي تبنى بها البيوت . ينظر معناها في اللسان ٣٧٥/١٣ (لبن).

(٢) في (جـ) : (بنون)، والمعنى أنه لما جُمع تغير فيه بناء المفرد بحركة أو حذف، فـ «بنون» جمع «ابن» وقد حذفت منه الواو عند الجمع، لأن أصل المفرد «بنو» ومثله «سنون».
ينظر التصريح ٢٨٠/١.

(٣) وهذا باتفاق البصريين والكوفيين، ينظر الارتشاف ٣٥٣/١ والهمع ١٧١/٢.

(٤) أي الذي لم يتغير فيه بناء الواحد بعد جمعه، مثل : «مسلمون» و «قائمون».

(٥) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٦) أي سكت عن بيان حكم جمع المذكر السالم فيه بناء الواحد للعلم به، وفي (أ) و (ب) : (سكت عليه).

(٧) في (جـ): (الثالثة) وهو تصحيف، لأن المسائل ثنتان لا ثلاث كما ذكر سابقا.

(٨) في (أ) و (ب) : التاء، والمراد تاء التأنيث.

(٩) قال في التصريح ٢٧٩/١ : «وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث». وينظر أيضاً الأشموني ٥٢/٢.

وقوله : (ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند) [أي أن فاعل «نعم» وإن كان حقيقي التأنيث، كـ «نعمت المرأة هند»][1] وفي معناه [فاعل «بئس»] كـ «بئست المرأة هند» يعطى حكم جمع التكسير، وما ألحق به في سقوط التاء وثبوتها مع فعله.

فتقول :[نعم المرأة هند، و] نعمت المرأة هند، وبئست المرأة هند، وبئس المرأة هند. وإن كان الفاعل حقيقي التأنيث ، لأن الجنس مقصود بفاعل «نعم» و «بئس» على سبيل المبالغة في المدح والذم.

القسم الثالث المرجوح التأنيث، وهو أن يكون الفاعل مفصولا من فعله بـ «إلا» نحو ما قام إلا هند، لأنه مع الفصل بـ «إلا» يكون الفعل مسندا في المعنى إلى مذكر [2]، فحمل على المعنى غالبا، وترك التأنيث.

وقد يؤنث قليلا، نظرا إلى اللفظ، نحو ما قامت إلا هند.

و قيل [3] : إن التأنيث لا يجوز، وإن ورد منه في[4] كلام العرب شيء[5] حُمل على الضرورة. والله أعلم.

ص : (ولا تلحقه علامه تثنية [6] ولا جمع، وشذّ نحو «أكلوني البراغيث»).

ش : الحكم الخامس مما اشترك فيه الفاعل ونائبه أن الفعل المسند إلى واحد

(١) مابين المعقوفين في هذا الموضع وما بعده ساقط من (أ) و (ب). وأثبته من (جـ).

(٢) لأن التقدير : ما قام أحد إلا هند.

(٣) هذا قول الأخفش ، حيث أوجب التذكير، لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل منه. ينظر التصريح ١/ ٢٧٩.

(٤) في (أ) و (ب) : (من) بدل (في).

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) في (جـ) : تأنيث، وهو تحريف.

منهما لاتلحقه علامة تثنية إن كان مثنى، نحو ضرب الزيدان عمرا، وضُرب الزيدان، ولا علامة جمع إن كان مجموعا، نحوقام الزيدون وقام الرجال وضُرب الزيدون وضُرب[1] الرجال، ونحو قامت الهندات.

ومن العرب [2] من يلحق بالفعل مع الاثنين ألفا ومع الجمع المذكر واواً ومع جمع المؤنث نوناً.

فمما جاء من ذلك مما اتصلت به الألف قوله :

٣٨ - أُلفيتا عيناكَ عند القفا [3]

ومما اتصلت به الواو قولهم : «أكلوني البراغيث» [4].

وقوله [5] :

(١) زيادة من (جـ).

(٢) وهم قبائل أزدشنوءة وبني الحارث بن كعب وجماعة من طيء.
انظر الارتشاف ٣٥٤/١ والأشموني ٤٨/٢.

(٣) صدر بيت من السريع، وهو لعمرو بن ملقط الطائي، من شعراء الجاهلية وعجزه :
... أولى فأولى لك ذا واقية
ألفيتا أي وجدتا، وفي (أ) و (ب) : (ألفيا) وهو خطأ، أولى : كلمة تهديد.
وقد ورد البيت في نوادر أبي زيد ٢٦٨ والأمالي الشجرية ١٣٢/١ وشرح المفصل ٨٨/٣ والارتشاف ٢٦/٢ والمغني ٤٨٥ وتخليص الشواهد ٤٧٤ والعيني ٤٥٨/٢ والتصريح ٢٧٥/١ والخزانة ٢١/٩.
والشاهد فيه إلحاق ألف التثنية بالفعل المبني للمجهول مع وجود نائب الفاعل بعده. ويخرّج على أنه لغة لبعض العرب.

(٤) معناه : اعتدت البراغيث عليّ، وقائل هذا القول هو أبو عمرو الهذلي، وقد أورده سيبويه في الكتاب ١٩/١ وأبو عبيدة في مجاز القرآن ٣٤/٢.

(٥) في (أ) و (ب) : «قولهم» في هذا الموضع والذي بعده، والمثبت من (جـ).

٣٩ - يلومونني في اشتراء النخيـ ـــل أهلي[1]

ومما اتصلت به النون قوله :

٤٠ - نتج الربيـــع محـــاسنـــا ألقحنهـــا غُرّ السحـــــــائب[2]

واختلف النحويون في ذلك، ونحوه، فمن قائل : إن هذه اللواحق حروف دالة على تثنية الفاعل وجمعه، كما ألحقت تاء التأنيث دالة على تأنيثه[3].

(١) جزء بيت من المتقارب، وهو بتمامه :

يلومونني في اشتراء النخيـــ ـــل أهلي فكلُّهم يعـــــذل

وهو لأحيحة بن الجُلاح من قصيدة في ديوانه ص ٧١.

ونسب لأمية بن أبي الصلت وهو في ملحق ديوانه ص ٥٥٤، ورجح جامع ديوانه أن البيت ليس له وإنما هو لأحيحة وفي الديوان «قومي» بدل «أهلي» ورُوي «ألوم» والصواب «يعذل» لأن القصيدة لامية في الديوانين. والبيت في معاني القرآن للفراء ٣١٦/١ والأمالي الشجرية ١٣٣/١ وشرح المفصل ٨٧/٣ وارتشاف الضرب ٢٦/٢ ومغني اللبيب ٤٧٨ والعيني ٤٦٠/٢ والتصريح ٢٧٦/١ وهمع الهوامع ١٦٠/١ والأشموني ٤٧/٢ والدرر اللوامع ٢٨٣/٢.

والشاهد إلحاق الفعل «يلوم» علامة الجمع والإتيان بالفاعل ظاهرا بعده.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي فراس الحمداني وهو ممن لا يحتج بشعره لتأخر زمانه. ولم أجد هذا البيت في ديوانه.

وقد ورد البيت في شرح شذور الذهب لابن هشام ١٧٨ والعيني ٤٦٠/٢ والتصريح ٢٧٦/١ وهمع الهوامع ١٦٠/١.

وأورده الشارح مثالا على إلحاق نون النسوة بالفعل «ألقح» مع كونه مسندا إلى الاسم الظاهر بعده، وهو «غرّ السحائب».

(٣) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين.

ينظر الكتاب ٤٠/٢ - هارون وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢.

ومن قائل : إنها ضمائر[١]، وإنها الفاعل، والمرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر وإما بدل[٢] منها.

وهذا الثاني ضعيف، لأن أئمة اللغة والنحو[٣] نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معيّنين من العرب، وهم طيء وغيرهم.

وتقديم الخبر أو الإبدال من الضمائر شائع عندَ الجميع[٤]، وإن أدى إلى الإضمار قبل الذكر.

/ فإن قيل : فلم كان الفصيح الدلالة على تأنيث الفاعل وعدم الدلالة على ٢٧
تثنيته وجمعه، وما الفرق؟

فالجواب أن تثنية الفاعل وجمعه يُعْلمان من لفظه، وتأنيثه قد لا يعلم من لفظه، بأن يكون مقدر التأنيث[٥].

تنبيه :

يؤخذ من قوله : (وشذّ) إلى آخره أن هذه اللواحق للأفعال على هذه اللغة[٦] حروف دلُّوا بها على التثنية والجمع، إذْ لو كانت ضمائر، وكانت الظواهر

(١) لم أجد من نسب هذا القول إلى قائل معين.
ينظر همع الهوامع ١/١٦٠ .

(٢) في النسخ : (بدلا) بالنصب، والصواب ما أثبته.

(٣) وممن نقل ذلك سيبويه وأبو عبيدة وغيرهما.
انظر الكتاب ١/١٩ - هارون ومجاز القرآن ٢/٣٤.

(٤) أي جائز عند جميع العرب، وفي (جـ) : «وتقديم الخبر أو الإبدال من الضمير سائغ قبل الجميع».

(٥) كما في هند وسعاد.

(٦) وهي لغة «أكلوني البراغيث».

بعدها أبدالاً أو مبتدآت لما صحّ الحكم على ذلك بالشذوذ والخروج[١] عن غالب اللغات، لما تقدم من أن تقديم الخبر على المبتدأ أو الإبدال لا يختصان بأحد[٢]. والله أعلم.

ص : (الثالث المبتدأ، وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه أو وصفا رافعا [٣] لمكتفى به).

ش : الثالث من المرفوعات المبتدأ، وهو قسمان :

مبتدأ له خبر، وهو الأكثر، ومبتدأ ليس له خبر ألبتة [٤]، وإنما تم به وبفاعله الكلام على ما سنبين.

ولأجل كونه قسمين أتى المصنف في حدّه له بـ «أو» الدالة على التقسيم فيه وكأن حدّه هذا في قوة حدّين، فكأنه قال : القسم الأول هو المجرد إلى آخره والقسم الثاني هو الوصف إلى آخره.

فقوله : (المجرد عن العوامل اللفظية) أي النواسخ للابتداء التي هي «إنّ» و «كان» و «كاد» و «ظنّ» و «ما» وأخوات كلٍّ منها، وغير النواسخ [٥]، وسنوضح ذلك عند شرح الأمثلة.

(١) في (أ) و (ب) : «للخروج». والمثبت من (جـ).

(٢) في (أ) و (ب) : «لايختصان بواحد» والمثبت من (جـ). والمراد لايختصان بلغة قوم عن آخرين بل يجوز تقديم الخبر على المبتدأ والإبدال منه عند جميع العرب.

(٣) في (جـ) : (أو وصف رافع).

(٤) «ألبتة» همزتها همزة قطع، وأصلها المصدر «بتّا» زيدت عليها «أل» وأنثت. قال في تاج العروس ٥٣٤/١ : «(لا أفعله ألبتة) بقطع الهمزة كما في نسختنا وضبط في «الصحاح» بوصلها». ثم ذكر فيها خلافاً. وأن بعضهم جعلها همزة وصل.

(٥) مثل الحروف الزائدة الداخلة على المبتدأ ، نحو (بحسبك درهم) وسيذكر الشارح ذلك في ص٢٨٥.

وقوله : (مخبرا عنه) يخرج الأسماء التي لا تُركّب [١] ، فإنه يصدق عليها أنها مجردة عن العوامل اللفظية، فبذكر الإخبار خرجت.

وقوله : (أو وصفاً) إلى آخره إشارة[٢] إلى القسم الثاني، يعني أن المبتدأ يكون مجردا عن العوامل اللفظية، وهو وصف رافع لمكتفى به[٣] .

والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة [٤] .

وبـ «مرفوع» الظاهر [٥] ، كقولك : أقائم الزيدان، أو الضمير، كقولك [بعد ذكر الزيدين[٦]] : أقائم هما [٧] .

وبـ «المُكتفى به» فاعله الذي تمّت به معه الفائدة.

واحترز به عما لا يكتفى به، كقولك : أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف في هذا المثال[٨] ، وهو «أبواه» غير مكتفىً به [٩] ، فلايكون مبتدأ، بل «زيد» هو المبتدأ والوصف خبره.

(١) في (جـ) : لم تركب. والمراد بها الأعداد المسرودة، نحو (واحد) (اثنان) وكذلك الأسماء قبل تركيبها في الجمل، مثل (زيد) ، (عمرو) ونحو ذلك . ينظر شرح الكافية للرضي ٧٦/١.

(٢) في (جـ) : أشار.

(٣) ساقط من (جـ).

(٤) ويدخل في ذلك المنسوب، نحو (أقرشيّ أبواك) لأنه في منزلة الصفة. ينظر التصريح ١٥٦/١.

(٥) أي ويخرج بقوله : مرفوع الاسم الظاهر. ولم ترد هذه الكلمة في المتن، وإنما جاء بها الشارح.

(٦) زيادة من (جـ).

(٧) هذا قول البصريين، ومنع الكوفيون الضمير مع الوصف إلا بالمطابقة، نحو أقائمان أنتما. ينظر الهمع ٩٤/١.

(٨) في (أ) و (ب) : في هذا الوصف. والمثبت من (جـ).

(٩) وذلك لأنه يشتمل على ضمير، وهذا الضمير يحتاج إلى مفسر يسبقه.

ص : (فالأول كزيد قائم ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [١] و﴿هل من خالق غير الله﴾ [٢].

والثاني، وشرطه تقدّم نفي أو استفهام، نحو«أقائم الزيدان» و«ما مضروب العمران»).

ش : ذكر في هذا الكلام أمثلة قسمي المبتدأ، فمثّل للقسم الأول بثلاثة أمثلة: الأول «زيد قائم» وهو مثال الاسم الصريح.

والثاني ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [١] وهو مثال لما هو غير صريح، بل مؤوّل به لأن ﴿وأن تصوموا﴾ في تأويل صيامكم خير لكم [٣].

والمبتدأ في المثالين مجرد من العوامل اللفظية.

والثالث ﴿هل من خالق غير الله﴾ [٢] وهو مثال لما هو بمنزلة المجرد من العوامل اللفظية، وإن لم يكن في اللفظ مجردا منها [٤]؛ لأن وجود الحرف الزائد، وهو «من» [٥] في المثال المذكور كَلاَ وجودٍ.

وقوله : (والثاني نحو أقائم) إلى آخره، ذكر له مثالين، وفَصَل بجملة اعتراضية [٦] أفاد بها شرط المبتدأ في القسم الثاني، وهو أن يتقدمه نفي إما بحرف، نحو ما مضروب العُمران، وهو مثال المصنف، أو بفعل نحو ليس قائم

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة، والتقدير «صومكم خير لكم».

(٢) من الآية ٣ من سورة فاطر، فـ «من» صلة للتأكيد و «خالق» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر و «غير» فاعل سد مسد الخبر.

(٣) قوله : «خير لكم» ساقط من (جـ).

(٤) ساقطة من (جـ).

(٥) ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ). وينبغي أن تسمى «مِنْ» هنا صلة للتأكيد، ولاتكون زائدة لأن كلام الله منزه عن ذلك. ينظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي ٥٢٠.

(٦) هي قوله : (وشرطه تقدم نفي أو استفهام).

البكران [١]، أو باسم، نحو غير قائم الزيدان[٢]

أو استفهام إما بحرف، نحو أقائم الزيدان، وهو ما مثل به المصنف، أو باسم نحو كيف قائم الزيدان[٣].

تنبيهات :

الأول جعلهم نحو ﴿هل من خالق غيرُ الله﴾/ من المبتدأ، وقولهم : إنه بمنزلة ٢٢٧/ المجرد يدل على أن المراد بالعوامل اللفظية أعمّ من النواسخ، كما قدمنا، وهو الظاهر كما قال بعض المحققين [٤]، خلافا لمن قصره على النواسخ [٥].

وتصريح المصنف بأنه من القسم الأول من قسمي المبتدأ هو أحد الوجهين في إعرابه وعليه [٦] فالخبر إما «غير الله» وإما محذوف أي لكم أو للأشياء، و«غير» صفة [٧].

وثانيهما أنه من القسم الثاني [٨]، و «غير الله» هو فاعله سد مسد الخبر[٩]. والله أعلم.

(١) البكران هنا فاعل سد مسد خبر «ليس» ينظر التصريح ١٥٧/١.

(٢) في (جـ) : (زيد).

(٣) في (أ) و (ب) : أقائم العمران وهو خطأ لأن الاستفهام فيه بحرف لا باسم والمثبت من (جـ).

(٤) هو الرضي في شرح الكافية ٨٦/١.

(٥) وممن قصره على ذلك الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب .
ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/١ وشرح الكافية للرضي ٨٦/١.

(٦) قوله : (وعليه) ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٧) تنظر الأوجه في إعراب الآية في التبيان للعكبري ١٠٧٣/٢ والبحر المحيط ٣٠٠/٧.

(٨) من قسمي المبتدأ، وهو الذي له مرفوع يغني عن الخبر.

(٩) منع هذا الوجه أبو حيان ، قال : لأن الوصف كالفعل والفعل لا تدخل عليه «مِنْ» ينظر البحر المحيط ٣٠٠/٧.
وقوله : سد مسد الخبر ساقط من (جـ).

الثاني احترز باللفظية عن العامل المعنوي، وهو الابتداء الذي هو التجرد للإسناد، فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ [١].

الثالث قوله : (أو وصفاً) صريح في أنه لا خبر له ألبتة، كما قدمنا، لأنه جعله في مقابلة المخبر عنه.

وإنما كان هذا النوع من المبتدأ لا خبر له أصلا، لأنه في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له.

وإنما قلنا : إنه في المعنى كالفعل لأنه قُصد به ما يقصد بالفعل إذا قيل: أيقوم الزيدان.

الرابع جزمه باشتراط تقدم النفي أو الاستفهام هو مذهب جمهور البصريين[٢] ومذهب الأخفش والكوفيين [٣] أنه لايشترط ذلك، واستدلوا عليه بما لا تقوم به الحجة [٤]. والله أعلم.

(١) هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون : العامل في المبتدأ هو الخبر لأنهما ترافعا وهناك أقوال أخرى. ينظر الكتاب ٢٤/١ والإنصاف ٤٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ والتصريح ١٥٩/١ .

(٢) ينظر الكتاب ١٢٧/٢ - هارون والارتشاف ٢٦/٢ والأشموني ١٩٠/١ - ١٩٢ .

(٣) ينظر مذهبهم في شرح الكافية للرضي ٨٧/١ وتوضيح المقاصد ٢٦٩/١ والتصريح ١٥٧/١ .

(٤) من ذلك قول الشاعر :

خبير بنولهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

ولا حجة لهم فيه لجواز كون الوصف خبرا مقدما، وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على وزن «فَعِيل» وهو كالمصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع، فهو على حدّ ﴿والملائكة بعد ذلك ظهيرٌ﴾ .ينظر التصريح ١٥٧/١ .

ص : (ولا يبتدأ بنكرة إلا إن عمّت ، نحو ما رجل في الدار،أ وخصّت، نحو رجل صالح جاءني، وعليهما ،﴿ولعبد مؤمن خير[١]﴾).

ش لما فرغ من الكلام على تعريف المبتدأ أخذ يذكر ما هو كالشرط له فقال : إنه لايكون نكرة غير مفيدة. وذلك لأن الغرض من الإخبار الإفادة وإذا كان المبتدأ نكرة غير معلومة امتنع الحكم عليها ، لعدم [٢] الفائدة في الإخبار عنها .

وقد يفيد الإخبار عن النكرة فيصح الابتداء بها حينئذ ، وذلك في[٣] مواضع متعددة ضابطها حصول الفائدة، كما علمت . إلا أن النحويين حاولوا تفصيل تلك[٤] المواضع وتعيينها ، فأوردوا لذلك صُورا [٥] .

وذكر بعضهم [٦] أن ما أوردوه من ذلك يرجع إلى شيئين لاغير ، وهما التعميم والتخصيص ، وظاهر كلام المصنف في المتن اعتماد ذلك لقوله : (إلا إن عمّت أو خصّت) ، وفي الشرح [٧] تضعيفه لتعبيره فيه بـ «زَعَم» .

ومثل للعموم بقوله : (ما رجلٌ في الدار) لأن النكرة في سياق النفي تعمّ [٨] ومثل للخصوص بـ (رجل صالح جاءني) لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة ،

(١) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) في (أ) و (ب) : بعدم ، والمثبت من (جـ) .

(٣) ساقطة من (أ) و (ب) وأثبتها من (جـ) .

(٤) في (أ) : ذلك وهو خطأ ، صوابه من (ب) و (جـ) .

(٥) وسموها مسوّغات الابتداء ، بالنكرة ، وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين موضعا . ينظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٠٠ .

(٦) هو أبوحيان الأندلسي ، ذكر ذلك في أرجوزة له في النحو . انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٩٨ .

(٧) أي شرح شذور الذهب لابن هشام حيث قال فيه ص ١٨٢ : «وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم» .

(٨) أي تفيد العموم .

فتحصل به فائدة[١]، ليست للرجل الذي لم يوصف.

وقوله : (وعليهما ﴿ولعبد مؤمن خير﴾[٢]) أي أن الابتداء في هذه الآية بـ«عبد» سوغه التخصيص بالوصف بـ «مؤمن» والتعميم في كل عبد مؤمن، لأن الغرض المستفاد منه الحكم بخيرية كل فرد من أفراد المؤمنين، أي [أن كل][٣] عبد اتصف بالإيمان فهو خير من مشرك. وهذا بخلاف قولك : رجل صالح جاءني، فإن الغرض المستفاد منه الحكم بمجيئ شخص مّا موصوف[٤] بالصلاح، فلا عموم فيه.

وقال في شرح الزوائد[٥] : «قوله : (وعليهما) أي وعلى انحصار المسوّغات في التخصيص والتعميم، ورجوع الصّور كلها إليهما صح الابتداء بالنكرة في الآية، لما في ذلك من التخصيص بالوصف». انتهى

وبعد أن علمت[٦] ما قررناه لا يخفى عليك ما فيه[٧]. والله أعلم.

(١) في (أ) : فيحصل فائدة، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٣) مابين المعقوفين ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٤) في (جـ) : الحكم على شخص مّا هو موصوف.

(٥) هو كتاب شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي، وهو مخطوط. انظر اللوحة ٣٦/ب و ٣٧/أ.

(٦) في (جـ) : (عرفت).

(٧) هذا رد على كلام البرماوي السابق، وهو حق.
لأن البرماوي صاحب شرح الزوائد جعل المسوغ في الآية هو الوصف فقط والصحيح أن مراد ابن هشام ، كما ذكر الشارح أن المسوغ في الآية إما التعميم في قوله : «عبد مؤمن» أو التخصيص بالوصف وهناك مسوغ ثالث في الآية وهو دخول لام الابتداء على المبتدأ.

ص : (الرابع الخبر ، وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات، ونحو «الليلة الهلال» مؤول).

ش :/لما فرغ من المبتدأ طفق يبين خبره، وهو رابع المرفوعات. وحدّه بقوله : ٢٨
(ما تحصل به الفائدة) إلى آخره.

فما تحصل به الفائدة كالجنس، يدخل فيه مع الخبر الفاعل بقسميه، أي مرفوع الفعل ومرفوع الوصف.

وقوله : (مع مبتدأ) كالفصل يخرج مرفوع الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ .

وقوله : (غير الوصف) يخرج مرفوع الوصف [١]، فإنه ليس[٢] بخبر، وإن كان مع مبتدأ ذلك المبتدأ هو الوصف، بل هو فاعل الوصف المذكور[٣] .

وقوله : (ولايكون) إلى آخره يبين به أن الخبر يمتنع أن يكون اسم زمان في صورة واحدة، وهي[٤] أن يكون المبتدأ اسم ذات، كزيد وعمرو ، فلا يقال : زيد اليوم ولا عمرو غدا [٥] بخلاف ما إذا كان اسم معنى كـ «الصوم اليوم[٦]» والسفر غداً» فلايمتنع، وهذا بخلاف اسم المكان فإنه يخبر به عن الذات، نحو زيد أمامك، وعن المعنى نحو العلم عندك.

وقوله : (نحو الهلال الليلة [٧] متأوّل) يشير إلى أنه إذا ورد من كلامهم ما

(١) مثل أقائم الحمدان، انظر التصريح ١/١٦٠ .
(٢) من قوله : (مع المبتدأ) إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر. وأثبته من (جـ) .
(٣) سقط من (جـ) قوله : الوصف المذكور.
(٤) في (أ) : وهو، والمثبت من (جـ) .
(٥) وذلك لعدم الفائدة في الإخبار بالزمان عن الذوات، لأن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء، راجع التصريح ١/١٦٧ .
(٦) من قوله : ولا عمرو غدا، إلى هنا ساقط من (أ) وأثبته من (جـ) .
(٧) كذا في النسخ، والذي في الشذور (الليلة الهلال) كما سبق ذكره.

ظاهره أنه أُخبر فيه عن الذات باسم الزمان، نحو (الهلال الليلة)[١]، وقول امرئ القيس [٢] :(اليوم خمرٌ وغدا أمرٌ) [٣] يؤوّل.

وتأويله أن يقدر اسم معنى مضافا إلى اسم الذات، ويكون ذلك المقدر هو المبتدأ في الحقيقة ، كـ «رؤية الهلال الليلة [٤]» و «شُرب الخمر اليوم» . فيرجع إلى الإخبار عن اسم المعنى بالتأويل. هذا مذهب البصريين [٥].

وذهب ابن مالك [٦] - تبعا لطائفة -[٧] إلى أن نحو «الهلال الليلة» لا يقدر فيه مضاف لأن الهلال يشبه اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر، فيجوز الإخبار عنه نفسه بالزمان.

تنبيه :

أفهم كلامه حيث اقتصر على منع هذه الصورة فقط صحة الإخبار بما عدا ذلك، فيجوز أن يكون الخبر مفردا جامدا، كـ «هذا زيد» ومشتقا كـ «زيد قائم» وشبيها [٨] بالمشتق، كـ «زيد أسد» أي شجاع، وأن يكون جملة اسمية[٩] كـ«زيد

(١) في (أ) : نحو الليلة. والمثبت من (جـ).

(٢) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث، حامل لواء الشعر في الجاهلية، وصاحب إحدى المعلقات السبع المشهورة. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١١/١.

(٣) قال هذا الكلام حين سمع بمقتل أبيه، وكان يشرب الخمر، ثم صار هذا القول مثلا . راجع مجمع الأمثال ٤١٧/٢.

(٤) في (أ) : كرؤية الهلال. والمثبت من (جـ).

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ٦٣/١ والارتشاف ٥٥/٢ والهمع ٩٩/١.

(٦) في (أ) : ومذهب ابن مالك والمثبت من (جـ)، وانظر تسهيل الفوائد ص ٤٩ وشرح عمدة الحافظ ١٦٤.

(٧) منهم ابن الطراوة. ينظر التصريح ١٦٨/١.

(٨) في (جـ) : وشبيه، وهو خطأ.

(٩) من قوله : (كزيد أسد) إلى هنا ساقط من (أ). وأثبته من (جـ).

أبوه قائم» وفعلية، كـ «زيد قام أبوه» وجاراً ومجرورا ، كـ «زيد في الدار» وظرف مكان ، كـ «زيد أمامك» في اسم الذات، و«العِلم عندك» في اسم المعنى وظرف الزمان إذا كان المبتدأ اسم معنى، نحو «الرحيل غدا».

ص : (الخامس اسم كان وأخواتها، [وهي][1] أمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وليس، مطلقا، وتالية لنفي أو شبهه زال ماضي يزال، وبرِح وفتِئَ وانفكّ، وصلة لـ «ما» الوقتية، نحو «مادمت حيا»[2].

ش : خامس المرفوعات ما رفعته «كان» وأخواتها، تشبيها بالفاعل، ويسمّى اسمها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين [3].

وأما الكوفيون [4] فإنهم لايجعلون لهذه الأفعال عملا إلا في الخبر، لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه. ويدل للبصرية أمران :

الأول أن كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لاينصب، وأما أنه ينصب ولا يرفع فلا .

والثاني اتصاله بها إذا كان ضميرا، نحو ﴿كانوا هم الظالمين﴾[5]، والضمير بالاستقراء لايتصل إلا بعامله.

وهذه الثلاثة عشر[6] ثلاثة أقسام:

(١) ساقطة من (أ). وهي ثابتة في (جـ) والشذور ص ١٢ .
(٢) من الآية ٣١ من سورة مريم.
(٣) انظر الكتاب ١٤٨/٢ - هارون والجمل للزجاجي ٤١ وشرح الكافية الشافية ٣٨٠/١ وتوضيح المقاصد ٢٩٥/١.
(٤) ينظر مذهبهم في الارتشاف ٧٢/٢ والهمع ١١١/١.
(٥) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف.
(٦) أخوات «كان» كثيرة جدا، حتى قال الرضي ٢٩٠/٢ : «والظاهر أنها غير محصورة».

قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وإليه أشار بقوله : (مطلقا) وهو الثمانية الأول منها .

وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وإليه أشار بقوله : (وتالية لنفي أو شبهه) فأراد بشبهه النهي والدعاء.

وهي الأربعة التالية للثمانية المذكورة «زال» ماضي «يزال» لا ماضي «يزول» ولا ماضي «يزيل»[1] فإنهما فعلان تامان. والأول منهما قاصر[2] / والثاني متعدّ ٢٨/ب إلى واحد.

و «برح» و «فتىءَ» و «انفكّ».

فالنفي، [نحو][3] ﴿ولايزالون مختلفين﴾[4]، والنهي نحو قول الشاعر :

٤١ - صاحِ شمِّر ولاتزل ذاكر المو تِ[5]

والدعاء ، [نحو][3] :

(١) يقال : زال يزيل من باب ضرب يضرب بمعنى ميّز يميّز تقول : زِل ضأنك من معزك أي ميّز بعضها من بعض، ومصدره الزّيل. ينظر التصريح ١٨٥/١ .

(٢) وهو «زال يزول» من باب نصر ينصر، بمعنى انتقل ينتقل ، تقول: زل عن مكانك أي انتقل عنه، التصريح ١٨٥/١ .

(٣) ساقطة من (أ) في هذا الموضع والذي بعده.

(٤) من الآية ١١٨ من سورة هود.

(٥) صدر بيت من الخفيف، ولم أعثر على قائله ، وتتمّته:

... فنسيانه ضلال مبين

وقد ورد في توضيح المقاصد ٢٩٦/١ والعيني ١٤/٢ والتصريح ١٨٥/١ والأشموني ٢٢٨/١.

والشاهد فيه تقدم النهي على الفعل الناقص، ولذلك عمل عمل «كان».

٤٢ - ولازال منهـلاً بجرعائك القطر [١]

والقسم الثالث : ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وإليه أشار بقوله : (وصلة لما الوقتية «دام» نحو ﴿ما دمتُ حيا﴾ [٢]) أي مدة دوامي حيا.

وسمّيت «ما» هذه مصدرية لكون «ما»[٣] تقدر بالمصدر، وهو الدوام.

وظرفية لأنها تقدّر بالظرف، وهو المدّة.

تنبيه:

لم يصرح المصنف في «ما» الداخلة على «دام»[٤] باعتبار كونها مصدرية ولعله أحال على المثال، ورأى أن الوقتية يلزمها أن تكون مصدرية. والله أعلم.

ص : (ويجب حذف «كان» وحدها بعد «أمّا» في نحو «أمّا أنت ذا نفر»).

ش : لما كانت «كان» هي أم الباب اختصّت عن أخواتها بأمور:

منها وجوب حذفها وحدها، أي مع بقاء اسمها وخبرها [٥].

(١) عجز بيت من الطويل ، وهو لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وصدره :

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى

ينظر ديوان ذي الرمة ٥٥٩/١.

وهو من شواهد الإنصاف ٦٢/١ والأمالي الشجرية ١٥١/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ١٢٩ وتوضيح المقاصد ٢٩٦/١ والعيني ٦/٢ والتصريح ١٨٥/١ والأشموني ٢٢٨/١ والهمع ١١١/١.

والشاهد إعمال «زال» عمل «كان» لسبقها بـ «لا» الدالة على الدعاء.

(٢) من الآية ٣١ من سورة مريم.

(٣) في (جـ) : لأنها. والمراد لكون (ما) وما بعدها يقدران بالمصدر.

(٤) في (أ) : الداخلة على ما، وهو خطأ صوابه من (جـ).

(٥) مثل قولك : «أما أنت منطلقا انطلقت» راجع أوضح المسالك ١٨٧/١.

وهذا هو مذهب الجمهور [١]، خلافا للمبرد [٢]، فإنه جوّز ذكرها [٣].

وذلك[٤] في نحو :

٤٣ - أمَّا أنت ذا نفـــر [٥]

وأصله (افتخرت [علَيَّ][٦] لأن كنت ذا نفر) ثم قدمت العلة على المعلول، لإفادة الاختصاص[٧]، وقيل : لأن كنت ذا نفر افتخرت ثم حذفت «كان»

(١) ونص عليه سيبويه في الكتاب ٢٩٤/١ - هارون فقال : «و «أما» لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنه من المضمر المتروك إظهاره».

ينظر شرح المفصل ٩٩/٢ وارتشاف الضرب ٩٩/٢ وهمع الهوامع ١٢٢/١.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ١٩٩.

(٣) أجاز المبرد ذلك في نقده لكتاب سيبويه. تنظر حاشية الشيخ عضيمة على المقتضب ٣٤/٤.

وقد نسب هذا القول للمبرد أيضا الرضي في شرح الكافية ٢٥٣/١ والسيوطي في الهمع ١٢٢/١.

(٤) أي وجوب حذف (كان) وحدها.

(٥) جزء بيت من البسيط، وهو للعباس بن مرداس، يخاطب به خفاف بن ندبة، وهو بتمامه

أبا خُراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

نفر : جماعة، الضبع : السنة الشديدة.

انظر ديوانه ص ١٠٦.

والبيت من شواهد سيبويه٢٩٣/١ وشرح المفصل ٩٩/٢ والمقرب ٢٥٩/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٨/١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٣ والعيني ٥٥/٢ والتصريح ١٩٥/١ وهمع الهوامع ١٢٢/١ والأشموني ٢٤٤/١ وشرح شواهد المغني ١٧٣/١ .

والشاهد فيه حذف «كان» بعد «أمّا» للتعويض منها بـ «ما» ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

(٦) زيادة من (جـ).

(٧) في (جـ) الانحصار.

للاختصار فانفصل الضمير فصار (لأن أنت ذا نفر) ثم حذف لام العلة للاختصار[١] أيضا، وقيل : (أن أنت ذا نفر،) ثم زيدت «ما» للتعويض من «كان» المحذوفة وأُدغمت فيها النون لما بينهما من التقارب ، فصار (أما أنت ذانفر)[٢] .

فإن قيل : قوله[٣] تحذف «كان» بعد «أما» لايصح، لأن «ما» كما علمت إنما زيدت للتعويض من «كان» المحذوفة، والإدغام مرتّب على زيادتها، فلم توجد «أما» إلا بعد حذف «كان» فكيف يصح أن يقال: تحذف بعد «أما».

فالجواب : المراد أنه إذا وجد هذا التركيب وجب الحكم على «كان» بأنها محذوفة وأن موضعها بعد «أما» أي بعد «أن» المدغمة في «ما» قبل أنت فتأمّل.

فإن قيل : ظاهر قوله : (في نحو أمّا أنت ذا نفر) أن حذفها مختص بضمير المخاطب، وأنه لايكون مع ضمير المتكلم ولا مع الظاهر، فلا يقال : أما أنا ذاهبا وأما زيدٌ قائما.

فالجواب أنه إنما خَصّ ضمير المخاطب بالذكر لكونه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه، وأما مع غيره فهو[٤] مقيس. وقد مثّل سيبويه في الكتاب [٥] بـ «أما زيد ذاهبا».

فإن قيل : لِمَ كان الحذف هنا واجبا، وفيما سوى ذلك[٦] جائزا؟

(١) في (جـ) قدم حذف لام العلة على حذف «كان» ولم يأت فيه بقوله فانفصل الضمير فصار لأن أنت ذا نفر.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في التصريح ١٩٥/١ والأشموني ٢٤٤/١.

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) في (جـ) : فإنه.

(٥) الكتاب ٢٩٣/١ - هارون ، وقال فيه: «ومن ذلك قول العرب : أما أنت منطلقا انطلقت معك، وأمّا زيد ذاهبا ذهبت معه»، ثم ذكر البيت السابق.

(٦) في (جـ) : فيما سيأتي.

فالجواب لأنهم عوضوا منها [١] هنا «ما» وهم لايجمعون بين العوض والمعوض [منه][٢].

ص : (ويجوز حذفها مع اسمها بعد «إنْ» و«لو» الشرطيتين).

ش : ومن الأمور التي اختصت بها «كان» جواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك كثير بعد «إنْ» و «لو» الشرطيتين قليل بعد غيرهما.

مثال «إنْ» قولك : سرْ مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، وقولهم :«الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر» [٣].

وفي هذا ونحوه أربعة أوجه [٤]، أقواها نصب الأول ورفع الثاني [٥].

وأضعفها عكسه [٦]، ورفعهما ونصبهما متوسطان [٧].

وإنما قوِيَ الأول لأن فيه حذف «كان» مع اسمها وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير في كلامهم.

وإنما ضعف الثاني لأن فيه حذف «كان» مع خبرها وإبقاء اسمها، وحذف الناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل.

(١) أي من كان المحذوفة.

(٢) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

(٣) ذكر ابن هشام في شرح الشذور ص ١٨٧ أن هذا من قول الرسول ﷺ، ولم أجده في كتب السنة، وإنما هو قول منقول عن العرب، وقد ورد في الكتاب ٢٥٨/١ - هارون والمفصّل ٧٢ .

(٤) وهي نصب الأول ورفع الثاني ورفع الأول ونصب الثاني ونصبهما معا ورفعهما معا. ينظر شرح المفصل ٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٤١٩/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٢.

(٥) تقول : إن خيرا فخير.

(٦) وهو رفع الأول ونصب الثاني تقول : إن خيرٌ فخيراً.

(٧) نحو إن خير فخير و إن خيراً فخيرا.

وإنما توسط الوجهان الأخيران لاشتمال كل منهما على أحد القليلين/ وأحد ٢٢٩
الكثيرين [١] .

ومثال «لو» «التمس ولو خاتما من حديد» [٢] ، وقوله :

٤٤ - لايأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل [٣]

ومثال حذفها بدون «إن» و «لو» قوله:

٤٥ - من لـد شـــــولا [٤]

(١) «إن خيرٌ فخيرٌ» القليل «إن خيرٌ» لحذف «كان» مع خبرها . وبقاء الاسم، والكثير «فخير» لحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، وهو كثير و «إن خيراً فخيراً» الكثير «إن خيرا» لحذف «كان» مع اسمهاوبقاء خبرها ، والقليل «فخيرا» لحذف الناصب بعد فاء الجزاء، وهو قليل .

(٢) هذا حديث أخرجه البخاري في صحيحه ٨/٧ ومسلم في صحيحه ١٤٣/٤ عن أبي هريرة بلفظ: «انظر ولو خاتما من حديد» .
وأخرجه أيضا الإمام أحمد في المسند ٣٣٦/٥ ، باللفظ الذي ذكره الشارح .

(٣) البيت من البسيط ، وينسب للّعين المنقري، وهو من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ١٤١ وتوضيح المقاصد ٣٠٨/١ ومغني اللبيب ٣٥٤ والمساعد لابن عقيل ٢٧١/١ والعيني ٥٠/٢ والتصريح ١٩٣/١ وهمع الهوامع ١٢١/١ والأشموني ٢٤٢/١ .
والشاهد فيه حذف «كان» مع اسمها بعد أداة الشرط «لو» .

(٤) جزء بيت من مشطور الرجز، وهو أيضا كلام يجري مجرى المثل، وهو
من لد شولا فإلى إتلائها
لد : أي لدن حذفت نونه لكثرة الاستعمال، الشول اسم جمع للإبل التي جفت ضروعها وقيل : هو مصدر شالت الناقة بذيلها أي رفعته .
ينظر اللسان ٣٧٥/١١ (شول) والإتلاء أن تصير الناقة متلية أي يتلوها ولدها .
والبيت من شواهد سيبويه المجهولة، لكن نسبه النحاس للعجاج، وهو غير موجود في ديوانه . ينظر الكتاب ٢٦٤/١ وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٧/١ وشرح المفصل ١٠١/٤ وشرح ابن الناظم ١٤٢ وتوضيح المقاصد ٣٠٩/١ وشفاء العليل ٣٢٤/١ والعيني ٥١/٢ والتصريح ١٩٤/١ والهمع ١٢٢/١ والأشموني ٢٤٣/١ .
والشاهد حذف «كان» بعد «لدن» على تقدير سيبويه ، وذلك قليل.

قدره سيبويه [١] : من لد أنْ كانتْ شولا

وظاهر كلام المصنف في الشرح [٢] تقييد جواز حذفها مع اسمها بـ «إنْ» و«لو» فإنه قال : «وشرطه أن يتقدمها إن ولو».

وقد عرفت[٣] أنه لايمتنع حذفهما بعد غير[٤] «إنْ» و «لو» لكنه قليل.

تتمّة [٥]:

تحذف «كان» مع خبرها ويبقى اسمها، وهو ضعيف ، كما تقدم.

وتحذف مع اسمها وخبرها، وذلك بعد «إما»[٦] في قوله : «افعل هذا إما لا»[٧] أي إن كنت لاتفعل غيره، فـ «ما» عوض من «كان» و «لا» هي النافية للخبر المحذوف.

ص : (وحذف نون مضارعها المجزوم إلا قبل ساكن أو ضمير متصل).

ش : ومن الأمور التي اختصت بها «كان» أن نون مضارعها يجوز حذفها ، ولكن بشروط :

أحدها أن يكون المضارع مجزوما، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب.

ثانيها أن يكون جزمه بالسكون ، لا بالحذف، فلا تحذف مما جزم بحذف

(١) الكتاب ٢٦٥/١ - هارون.

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ١٨٧ .

(٣) في (جـ) : علمت.

(٤) ساقطة من (أ) وهي ثابتة في (ب) و (جـ) وهو الصواب.

(٥) في (جـ) : (تتممة) وهو تحريف لأن الإدغام هنا واجب.

(٦) في (أ) و (ب) : بعد إن، والمثبت من (جـ).

(٧) هذا أسلوب عربي حذفت فيه «كان» مع معموليها، وقد ذكره سيبويه في الكتاب ٢٩٤/١ وينظر التصريح ١٩٥/١ وهمع الهوامع ١٢٢/١ .

الآخر [١] .

ثالثها: ألاّ يتصل آخرها بضمير نصب، فلا تحذف من نحو «إن يكنه فلن تسلط عليه» [٢]

رابعها: ألاّ تتصل بساكن، فلا تحذف من نحو ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ [٣] .

وخالف في هذا الشرط يونس [٤]، متمسكا بنحو قوله :

٤٦ - فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم [٥]

(١) أي بحذف النون وذلك إذا اتصلت به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو لم تكونوا.

(٢) هذا جزء من حديث قاله الرسول ﷺ لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد الذي ظهر في عهد الرسول ﷺ وظنوا أنه الدجال فهم عمر بقتله فقال ﷺ : «إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله» أخرجه البخاري ١١٧/٢ ومسلم ٢٢٤٤/٤.

(٣) من الآيتين ١٣٧ و ١٦٨ من سورة النساء.

(٤) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، مولاهم، من كبار العلماء المتقدمين، أخذ النحو عن أبي عمرو وحماد بن سلمة وسمع من العرب وهو من شيوخ سيبويه، وسمع منه أيضا الكسائي والفراء، له مذاهب في النحو تفرد بها، وله من المؤلفات اللغات والأمثال ومعاني القرآن والنوادر، توفي سنة ١٨٢هـ . انظر مراتب النحويين ٤٤ وطبقات النحويين ٥١ ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ وبغية الوعاة ٣٦٥/٢.
وينظر قوله هذا في شرح التسهيل لابن مالك [ق ٦٠/أ] والتصريح ١٩٦/١ .

(٥) البيت من الطويل، وقائله الخنجر بن صخر الأسدي./الوسامة : الجمال، الضيغم : الأسد .
والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١ وتوضيح المقاصد ٣١١/١ وشفاء العليل للسلسيلي ٣٢٦/١ والعيني ٦٣/٢ و التصريح ١٩٦/١ والهمع ١٢٢/١ والأشموني ٢٤٥/١ .
والشاهد فيه حذف نون «تكن» مع اتصال آخرها بساكن، وهذا على رأي يونس ووافقه ابن مالك.

فحذفت مع اتصال[١] آخرها بساكن. وحمله الجماعة على الضرورة[٢].

قال ابن مالك - رحمه الله - : «وبقوله أقول، لأنه ليس بضرورة، إذْ كان يمكنه أن يقول : فإن تكن[٣] المرآة أخفت وسامة».[٤]

قلت : وفيه نظر، لأن المرآة لا تتصف بإخفاء شيء، فلايصح أن يراد هذا. والله أعلم.

تنبيهان :

الأول لافرق في هذا الحكم بين «كان»[٥] الناقصة والتامة، ومن الحذف في التامة قوله تعالى : ﴿وإن تك حسنة يضاعفْهَا﴾[٦].

الثاني أطلق المصنف في المتن والشرح[٧] الجزم، ولم يقيده بالسكون ولا بد منه، لكنه ترك القيد لأن الجزم بالسكون هو الأصل، فهو المتبادر عند الإطلاق.

(١) في (أ) : فحذف مع الاتصال. والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) ينظر التصريح ١٩٦/١ وهمع الهوامع ١٢٢/١.

(٣) في (أ) و (ب) : فإن لم تكن، وهو خطأ صوابه من (جـ) وشرح التسهيل.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك [ق ٦٠/أ] وانظر شرح الكافية الشافية ٤٢٣/١ .

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، وهذا على قراءة الرفع في «حسنة» على أن «كان» تامة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي جعفر.
انظر السبعة لابن مجاهد ٢٣٣ والنشر ٢٤٩/٢ والإتحاف ١٩٠.

(٧) شرح شذور الذهب ص ١٨٨.

ص : (السادس اسم أفعال المقاربة، وهي كاد وكرب وأوشك لدنو الخبر، وعسى واخلولق وحرى، لترجيه، وطفِق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهبْ وهلهل[١] للشروع فيه).

ش : الباب السادس من المرفوعات اسم هذه الأفعال.

وتسميتها أفعال المقاربة مجاز من باب تسمية الشيء باسم جزئه [٢] تغليبا كتسميتهم الكلام كلمة، وذلك لأنها ثلاثة أقسام :

قسم يدل على قرب الخبر ، وهي الثلاثة الأول [٣] ، وقسم يدل على ترجّي الخبر[٤] وهي الثلاثة التي تليه [٥] ، وقسم يدل على الشروع فيه، وهو[٦] بقية الأفعال المذكورة، وكلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر ، كـ «كان».

وإنما جُعل لها باب على انفرادها لما اشترط في خبرها زيادة على خبر «كان» كما سيأتي بيانه في المنصوبات [٧] ، إن شاء الله تعالى.

ص : (السابع اسم ما حمل على «ليس» وهي أربعة «لات» في لغة الجميع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة، أو الساعة أو الأوان بقلة، ولايجمع بين جزأيها والأكثر كون المحذوف اسمها، نحو ﴿ولات حين مناص﴾ [٨]).

ش : السابع من المرفوعات اسم هذه الأحرف الأربعة التي حُملت على

(١) في (أ) : هيلل.وهو تحريف.
(٢) أي تسمية الكل باسم الجزء . ينظر التصريح ٢٠٣/١.
(٣) وهي كاد و كَرَبَ و أوشك.
(٤) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).
(٥) أي تلي هذا القسم وهي عسى وحرى واخْلَولَقَ.
(٦) في (جـ) : وهي.
(٧) سيأتي بيان ذلك في ص ٤٠٢.
(٨) من الآية ٣ من سورة ص.

«ليس» فعملت عملها، وإنما حملت عليها لمشابهتها لها في نفي الحال غالبا.

فمنها «لات» وأصلها «لا» ثم زيدت التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه[١].

قال في التوضيح[٢] : «وعملها إجماع من العرب». وهو معنى قوله هنا : (في لغة الجميع) .ويشترط له شرطان:

الأول أن يكون/ معمولاها اسمي زمان، وذكر المصنف أن[٣] الأكثر أن يكون ٢٩/ب ذلك الزمان لفظ الحين، ويقلّ كونه الساعة والأوان.

وهذا منه كالتوسط في المسألة، فإن سيبويه[٤]، رحمه الله نص على أنها لا تعمل إلا في الحين.

فأخذ بعضهم[٥] بظاهره، وقصر عملها على لفظ الحين.

وقال بعضهم[٦] : المراد أسماء الزمان مطلقا، وهو ظاهر عبارة ابن مالك في

(١) هذا قول الجمهور، وهناك أقوال أخرى، منها قول ابن أبي الربيع أن أصلها «ليس» أبدلت السين تاءً.
ينظر الملخص لابن أبي الربيع ٢٧٣/١ وارتشاف الضرب ١١١/٢ والهمع ١٢٦/١.

(٢) أوضح المسالك بتحقيق الشيخ النجار ٢٧٦/١.
ولم ترد هذه الجملة في تحقيق الشيخ محي الدين - رحمه الله - لأوضح المسالك.

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) قال سيبويه - رحمه الله - : « لاتكون (لاتَ) إلا مع الحين». ينظر الكتاب ٥٧/١ - هارون.

(٥) هذا قول ابن عصفور وابن أبي الربيع. ينظر المقرب ١٠٥/١ والملخص لابن أبي الربيع ٢٧٢/١ والارتشاف ١١١/٢.

(٦) منهم الفارسي وابن مالك. ينظر شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١ والارتشاف ١١١/٢.

التسهيل [١] حيث قال : «وتختص بالحين أو مرادفه».

الثاني من الشرطين ألاّ يجتمع جزآها، أي اسمها وخبرها في الكلام، بل يجب حذف أحدهما.

ويكثر حذف اسمها وإبقاء خبرها، نحو قوله تعالى : ﴿ولاتَ حينَ مناص﴾ [٢] [بنصب «حين»] [٣] أي ليس الحين حين مناص.

ويقل عكسه، وعليه قرئ (ولاتَ حينُ مناص) برفع حين [٤] [٥].

ص : (وما ولا النافيتان في لغة أهل الحجاز، و«إنْ» النافية في لغة أهل العالية، وشرط إعمالهن نفي الخبر وتأخيره، وألاّ يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا، وتنكير معمولي «لا» ، وألاّ يقترن اسم «ما» بإن الزائدة نحو ﴿ما هذا بشرا﴾ [٦] و «لا وزرٌ مما قضى الله واقيا» و (إنّ ذلك نافعك ولا ضارك).

ش : ذكر في هذا الكلام بقية الأحرف العاملة عمل «ليس» ، وهي ثلاثة

(١) تسهيل الفوائد ص ٥٧.

(٢) من الآية ٣ من سورة ص.

(٣) زيادة من (جـ) وهذه قراءة جمهور القراء، ومنهم أصحاب القراءات الأربع عشرة وذلك على جعل «حين» خبرا للات واسمها محذوف، والتقدير : ولات الحين حين مناص.

(٤) وهي قراءة أبي السمال وعيسى بن عمر، على أن «حين» اسم لات والخبر محذوف. ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٩ والبحر المحيط ٣٨٣/٧.

(٥) من قوله : أي ليس الحين إلى هنا ساقط من (جـ).

(٦) من الآية ٣١ من سورة يوسف. وقد جاءت في (جـ) كذا ما هذا إلا بشرا، وهو خطأ ظاهر وتحريف في الآية.

«ما» و «لا» النافيتان في لغة الحجازيين [١] . و «إنْ» النافية أيضا في لغة أهل العالية [٢] .

ولما اشتركت هذه الثلاثة [٣] في بعض الشروط واختص بعضها ببعض أخذ يذكر [٤] الشروط المشتركة أولا ، ثم ذكر الشروط المختصة.

فأما الشروط المشتركة فهي ثلاثة :

الأول نفي خبرهن، فلو انتقض النفي بإلا امتنع إعمالهن [٥]، نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [٦] و لا [٧] رجل إلا قائم، وإن ذلك إلا نافع لك.

الثاني تأخر أخبارهن عن أسمائهن، كما مثّل به، فلو تقدمت أخبارهن امتنع العمل.

(١) تنظر لغتهم في الكتاب ٥٧/١ - هارون ومعاني القرآن للفراء ٤٢/٢ ومجالس ثعلب ٥٩٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٢ .

(٢) أي عالية الحجاز، قال الأزهري : عالية الحجاز أعلاها بلدا وأشرفها موضعا وهي بلاد واسعة». انظر تهذيب اللغة ١٨٧/٣ ومعجم البلدان ٧١/٤ .
وقد اختلف العلماء في إعمال «إنْ» عمل «ليس» فأجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك ، ومنع ذلك سيبويه والفراء .
قال المبرد في المقتضب ٣٦٢/٢ : «وكان سيبويه لايرى فيها إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ثم قال : «وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في «ما» وهذا هو القول».
وينظر ارتشاف الضرب ١٠٩/٢ ومغني اللبيب ٣٥ والتصريح ٢٠١/١ .

(٣) في (أ) و (ب): الشروط بدل الثلاثة وهو خطأ صوابه من (جـ) .

(٤) في (جـ) : ببعضٍ آخر، ذكر.

(٥) لأن ما بعد «إلا» مثبت، وهي لاتعمل في المثبت فلا بدّ من نفي خبرها.

(٦) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٧) في (جـ) : «ما» وقد سبق التمثيل لها.

الشرط الثالث ألا يليهن معمول أخبارهن [بألا يتقدم على أسمائهن وذلك لضعفهن في العمل، فلا يُتصرف في معمول أخبارهن][1] بالتقديم.

اللهم إلا أن يكون معمول أخبارهن ظرفا أو مجرورا، فإنه يجوز أن يليهن، ويتقدم على أسمائهن، لأنهم توسعوا في الظروف والمجرورات ما لم يتوسعوا في غيرها [2].

وأما المختص من الشروط فمنه أنه يشترط[3] في «لا» خاصة أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلاتعمل في معرفة، فلا يقال: (لا زيد قائما) إلا قليلا كقوله:

٤٧ - لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا [4]

ويشترط في «ما» خاصة ألاّ يقترن اسمها بإنْ الزائدة.

فإن اقترن بها امتنع عملها، نحو قول الشاعر:

٤٨ - بني غـــدانة ما إن أنتم ذهب ولاصريف ولكن أنتم الخزف[5]

(١) مابين الحاصرتين ساقط من (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

(٢) تنظر هذه الشروط في الإيضاح العضدي ١٤٦ والتصريح ١٩٦/١.

(٣) في (جـ): من الشروط شرط.

(٤) عجز بيت من البسيط، ولم أجد له نسبة إلى قائله، وصدره:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها

وقد ورد البيت في ارتشاف الضرب ١١٠/٢ وشرح شذور الذهب ١٩٧.

والشاهد فيه وقوع اسم «لا» معرفة، وذلك قليل.

(٥) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله وقد اقتصر في (أ) و (جـ) على صدر البيت فقط.

بنو غُدانة: حيّ من يربوع، الصريف: الفضة.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٤٣١/١ و تخليص الشواهد ٢٧٧ ومغني اللبيب ٣٨ والعيني ٩١/٢ والتصريح ١٩٦/١ وهمع الهوامع ١٢٣/١ والأشموني ٢٤٧/١ وخزانة الأدب ١١٩/٤.

والشاهد فيه إلغاء عمل «ما» لاقتران اسمها بإنْ الزائدة.

وقد رُوي «ذهبا» بالنصب [١]، وأُوِّل على أنّ «إنْ» نافية مؤكدة لـ «ما» لا زائدة [٢].

وقوله : (نحو) إلى آخره ذكر ثلاثة أمثلة للثلاثة الأحرف مستجمعة للشرائط مثالا لـ «ما» وهو[٣] قوله تعالى : ﴿ما هذا بشرا﴾ [٤] فـ «هذا» اسمها و «بشرا» خبرها ومثله ﴿ما هن أمهاتهم﴾ [٥].

ومثالا لـ «لا» وهو قول الشاعر :

٤٩ - ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا [٦]

ومثله الشطر السابق عليه، وهو قوله :

٤٩ - تعزّ فلاشيء على الأرض باقيا

فـ «شيء» و «وزر» اسمان و «باقياً» و«واقيا» خبران .

ومثالا لـ «إنْ» وهو قوله : (إنْ ذلك نافعك) [٧] ومثله القراءة الشاذة [٨]

(١) هذه رواية الجوهري في الصحاح ١٣٨٥/٤ .

(٢) ينظر التصريح ١٩٧/١ وهمع الهوامع ١٢٣/١ .

(٣) في (جـ) : (مثال «ما» قوله) .

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

(٦) عجز بيت من الطويل، وهو مجهول القائل، وسيذكر الشارح صدره.
وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢١٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٠ والمغني ٣١٥ والعيني ١٠٢/٢ والتصريح ١٩٩/١ والهمع ١٢٥/١ والأشموني ٢٥٣/١ .
والشاهد فيه إعمال «لا» عمل «ليس» حيث رفعت «وزر» اسما لها ونصبت «واقيا» على أنه خبرها .

(٧) هذا قول محكي عن أهل العالية وهو «إنْ ذلك نافعك ولا ضارّك» ينظر همع الهوامع ١٢٤/١ .

(٨) وهي قراءة سعيد بن جبير، ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ٤٨ والمحتسب ٢٧٠/١ والبحر المحيط ٤٤٤/٤ .

﴿إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾ [١] .

ف «ذلك» و «الذين» اسمان، و «نافعك» و «عبادا» خبران [٢] .

ص : (الثامن خبر «إنّ» وأخواتها «أنّ» و «لكنّ» و«كأن» و«ليت» و «لعلّ» نحو ﴿إن الساعة آتية﴾ [٣]).

ش : الباب الثامن من المرفوعات خبر هذه الأحرف الستة التي تدخل على المبتدأ، فتنصبه ويسمى إسمها[٤] وعلى الخبر فترفعه، ويسمّى خبرها[٥]، وهذا طريقة البصريين [٦] من أنها عاملة في الجزأين.

وطريقة الكوفيين [٧] /أنها ليست عاملة في الخبر، أي بل هو باقٍ على رفعه، ٣٠
وقد تقدم نظير ذلك في «كان» وأخواتها [٨] .

فالأول «إنّ» بالكسر والتشديد. والثاني أنّ [٩] بالفتح والتشديد.

(١) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

ينظر أوضح المسالك ٢٠٨/١ والأشموني ٢٥٥/١.

(٣) من الآية ١٥ من سورة طه، وفي (أ) : (لآتية) وهي من الآية ٨٥ من سورة الحجر.

(٤) قوله : فتنصبه ويسمى إسمها ساقط من (جـ)، وصورة العبارة فيها : (تدخل على المبتدأ أي بل وعلى الخبر.

(٥) وسبب عمل هذه الأحرف أنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه ذكرها ابن الأنباري في أسرار العربية ص ١٤٨ .

(٦) ينظر مذهبهم في المقتضب ١٠٩/٤ والإيضاح العضدي ١٥٠ والتصريح ٢١٠/١ .

(٧) ينظر مذهبهم في أسرار العربية ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ١١٠/١ وارتشاف الضرب ١٢٨/٢ والجنى الداني ٣٩٣ .

(٨) سبق ذلك في ص ٢٩١.

(٩) سقطت كلمة «أن» من (جـ).

ومعناهما التوكيد للنسبة ونفي الشك والإنكار عنها كقوله تعالى : ﴿إن الساعة آتية﴾ [١] ، وكقولك : إن زيدا [٢] قائم .

فإن قولك: زيد قائم بدونها[٣] يتطرق إلى النسبة في مثله شك وإنكار من السامع ، فإذاجئت بـ «إنّ» أو «أنّ» فقد أكدت تلك النسبة وصيرتها[٤] ، بحيث لا يليق معها شك أو إنكار لها [٥] .

والثالث «لكنّ» [٦] وهو للاستدراك ، نحو زيدٌ شجاعٌ لكنّه بخيل ، وللتوكيد نحو لو جاءني لأكرمته لكنه لم يجيء .

والرابع «كأنّ» ومعناه التشبيه المؤكد [٧] ، لتركيبه من الكاف المفيدة للتشبيه و «أنّ» المفيدة للتوكيد [٨] .

والخامس «ليت» ومعناه التمني[٩] ، وهو طلب ما لا طمع فيه ، كقولك : ليت الشباب يعود ، أو ما فيه بعد ، كقول مَنْ لايرجو مالا [١٠] : ليت لي مالا فأحج منه .

(١) من الآية ١٥ من سورة طه .

(٢) في (جـ) : زيد وهو خطأ .

(٣) ساقطة من (جـ) .

(٤) في (جـ) : وصدقها وهو تصحيف .

(٥) ينظر معنى «إنّ» و «أنّ» في الجنى الداني ٣٩٣ و ٤٠٢ ومغني اللبيب ٥٥ و ٥٩ .

(٦) انظر معاني «لكن» في الجنى الداني ٦١٥ ومغني اللبيب ٣٨٣ .

(٧) في (جـ) : (المركب) .

(٨) كذا في (ب) و (جـ) و في (أ) التأكيد ، و ينظر في معناها الجنى الداني ٥٦٨ والمغني ٢٥٢ وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٩) في (جـ) : ليت للتمني .

(١٠) أي منقطع الرجاء من المال . ينظر التصريح ٢١٢/١ .

والسادس «لعلّ» ومعناه التوقع، ولا يكون إلا في الممكن، وهو الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه [١].

ص : (ولايجوز تقديمه، مطلقا، ولا توسطه إلا إن كان ظرفا أو مجرورا نحو ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ [٢] ﴿إنّ لدينا أنكالا﴾ [٣]).

ش : هاتان مسألتان مختصتان[٤] بخبر هذه الأحرف .

المسألة الأولى : أنه لايجوز تقديم خبرها عليها مطلقا، أي سواء كان ظرفا أو مجرورا أو غيرهما، فلا يقال : قائمٌ إنّ زيداً ولا في الدار إن زيدا .

وسبب ذلك ضعف هذه الأحرف عن تقديم معموليها، وإن كانت عاملة عمل الأفعال، أي رافعة وناصبة، لكونها لم تَقْوَ قوتها [٥] .

المسألة الثانية: أنه لايجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها، لضعفها أيضا إلا أن يكون الخبر ظرفا أو مجرورا فيجوز، لأجل التوسع في الظروف والمجرورات كما تقدم [٦]، فلا يقال : إنّ قائم زيدا، ويجوز (إن في الدار زيدا) و(إن عندك عمراً)[٧] ومثله ﴿إن في ذلك لعبرة﴾ [٢] و ﴿إن لدينا أنكالا﴾ [٣] .

وقد يجب ذلك [٨] لعارض، نحو إنّ في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير

(١) مثال الترجي في المحبوب قولك : لعل الحبيب قادم، ومثال الإشفاق في المكروه قوله تعالى : ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ راجع التصريح ٢١٣/١ .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات.

(٣) من الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٤) في (جـ) : (متعلقتان) .

(٥) لأنها فرع عن الأفعال في العمل والفرع أحط رتبة من الأصل. ينظر همع الهوامع ١٣٥/١ .

(٦) تقدم بيان ذلك عند الكلام على الحروف المشبهة بليس ص ٣٠٥ .

(٧) في (جـ) : (وإن في الدار عمراً) .

(٨) أي تقدم خبرها على اسمها .

على متأخر لفظا ورتبة [١] .

ص : (وتكسر «إن» في الابتداء وفي أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف إليها ما يختص بالجمل، والمحكية بالقول وجواب القَسَم والمخبر بها عن اسم عين، وقبل اللام المعلقة).

ش : ذكر في هذا الكلام المواضع التي يجب كسر همزة «إنّ» [٢] فيها وضابط ذلك أنه لايجوز[٣] أن يسد المصدر مسدّها ومسدّ معموليها وذكر المصنف من صور هذا الضابط تسعة[٤] :

الأولى: أن تقع «إن» في الابتداء ، إما حقيقة، نحو ﴿إنا أنزلناه﴾ [٥] أو حكما، نحو ﴿ألا إن أولياء الله لاخوف عليهم﴾ [٦] .

الثانية: أن تقع في ابتداء الصلة، نحو جاء الذي إنه فاضل، لأن الصلة لاتكون إلا جملة. بخلاف الواقعة في أثناء الصلة، نحو [جاء[٧]] الذي عندي أنه فاضل ، لأنها هي ومعمولاها، حينئذ في تأويل المصدر، أي عندي فضله.

الثالثة: أن تقع في ابتداء الصفة، نحو جاءني رجلٌ إنه فاضلٌ [٨] بخلاف

(١) وهو لايجوز عند الجمهور. ينظر التصريح ٢١٤/١.

(٢) «إن» المكسورة هي الأصل عند الجمهور، ولذلك لم يذكر سيبويه «أن» المفتوحة مع هذه الأحرف. وعند غيرهم كلاهما أصل .
ينظر التصريح ٢١٤/١ والهمع ١٣٢/١.

(٣) في (جـ) : (أنه لايجوز).

(٤) كذا في النسخ (تسعة) بالتاء والمعدود هنا مؤنث فالأولى (تسعاً).

(٥) من الآية ٢ من سورة يوسف وكذلك من الآية ١ من سورة القدر.

(٦) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٧) زيادة من (جـ).

(٨) فقوله : (إنه فاضل) في محل رفع صفة لرجل. ولايجوز الفتح لأنه يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها إلا بتأويل . ينظر التصريح ٢١٦/١.

الواقعة في أثناء جملة الصفة، نحو جاء رجل عندي أنه فاضل .

الرابعة: أن تقع في أول الجملة الحالية، سواء اقترنت بالواو، كجاء زيد وإنه راكب، أو لم تقترن بها، نحو ﴿إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ [١] .

بخلاف الواقعة في أثنائها، كجاء زيد وعندي أنه ماش[٢] .

الخامسة : أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجُمل ، كـ« إذْ» و «حيث» نحو جلست إذ إن زيدا جالس وحيث إن زيدا جالس.

فإن وقعت في أثناء هذه الجملة فتحت، نحو جلست حيث/اعتقادي أنك ٣٠/ب جالس [٣] .

وقوله : (والصفة والمضاف إليها) وما بينهما مجرورات بالعطف على الصلة فيستفاد تقييد كسر «إنّ» لوقوعها في أول كل[٤] منها.

السادسة : أن تقع محكية بالقول [٥] ، نحو ﴿وقال الله إنّي معكم﴾ [٦] .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان، وأول الآية ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾ فجملة ﴿إنهم ليأكلون الطعام﴾ في محل نصب حال من المرسلين، والتقدير وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا آكلين للطعام ... وسبب وجوب الكسر في أول جملة الحال، أن المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر معرفة، والحال يجب أن تكون نكرة.
ينظر التصريح ٢١٦/١.
ولكن قال صاحب التصريح : إنما كسرت في هذه الآية لأجل اللام لا لوقوعها حالا .

(٢) في (أ) و (ب) : (مايس) ولا معنى لها والمثبت من (جـ) .

(٣) لأنها حينئذ جزء جملة، فتؤول مع صلتها بمصدر والتقدير : إعتقادي جلوسك .

(٤) في (أ) و (ب) : (في أول كلمة منها) والمثبت من (جـ) .

(٥) لأن المحكي بالقول لايكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها .

(٦) من الآية ١٢ من سورة المائدة.

فإن ذُكرتْ بعد القول للتعليل فُتحت، لأنها حينئذ غير محكية، نحو (أخصمك بالقول أنك وليّ) أي لأنك. وعن هذه احترز بقوله : (والمحكية).

السابعة: أن تقع جوابا لقَسَم، سواء كان مع اللام، نحو ﴿والعصر إن الإنسان لفي خُسر﴾ [١] أو بدون اللام نحو ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ [٢].

فإن قيل : أطلق المصنف وجوب الكسر في جواب القسم، وقد ذكر في توضيح الألفية [٣] أنه يجوز الوجهان بعد فعل القسم، حيث لا لام، نحو قوله :

٥٠ - أو تحلفي بربك العليِّ أني أبو ذيا لِكِ الصبيِّ [٤]

وهو ينافيه.

فالجواب لا منافاة لأن من فتح [٥] جعلها مجرورة بـ «على» أي على أنّي [٦] فإطلاقه صحيح.

الثامنة : أن تقع خبرا عن اسم عين، نحو زيد إنه فاضل. [٧]

(١) الآيتان ١ و ٢ من سورة العصر.

(٢) الآيات ١ و ٢ و ٣ من سورة الدخان.

(٣) أوضح المسالك ٢٤٤/١.

(٤) البيتان من مشطور الرجز وينسبان لرؤبة بن العجاج .
ذيا لك : تصغير لـ «ذلك» على غير القياس.
انظر ملحقات ديوانه ص ١٨٨ وهما في معاني القرآن للفراء ٧٠/٢ وشرح عمدة الحافظ ٢٣١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٦٦ و توضيح المقاصد ٣٤٠/١ وشفاء العليل ٣٦٢/١ والعيني ٢٣٢/٢ والتصريح ٢١٩/١ والأشموني ٢٧٦/١.
والشاهد جواز فتح همزة «إن» وكسرها بعد فعل القسم إذا لم يقترن جوابه باللام.

(٥) أي فتح همزة «إن» وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون .
ينظر التصريح ٢١٩/١.

(٦) فلم تقع في أول جملة القسم بل في أثنائها.

(٧) لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل.

بخلاف اسم المعنى، لأن الواقعة خبرا عنه فيها تفصيل ستعلمه [١]، إن شاء الله تعالى [٢].

التاسعة : أن تقع قبل لام معلّقة للفعل [٣]، نحو ﴿والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾ [٤].

ص : (وتكسر أو تفتح بعد «إذا» الفجائية والفاء الجزائية، وفي نحو أول قولي إني أحمد اللهَ).

ش : ذكر أن «إنّ» يجوز فيها الوجهان أي الكسر والفتح في ثلاث مسائل.

وضابطها أن يصح اعتبار أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها واعتبار عدمه، كما أن ضابط وجوب الفتح أن يتعين اعتبار مسد المصدر مسدها ومسد معموليها كما سيتبين لك [٥].

المسألة الأولى : أن تقع بعد «إذا» الفجائية، كقولك : (خرجت فإذا إنّ زيدا واقف) فيجوز فتح «إنّ» وكسرها.

فالفتح على التأويل بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، أي فإذا وقوفه حاصل، والكسر على عدم التأويل، أي فإذا هو واقف.

قال ابن مالك [٦] : والكسر أولى لأنه لايحوج إلى تقدير [٧].

(١) سيذكر في مواضع وجوب فتح همزة «إن» انظر ص ٣١٧.
(٢) كلمة «تعالى» زيادة من (جـ).
(٣) التعليق هو إبطال عمل أفعال القلوب في اللفظ وتعمل في المحل.
(٤) من الآية ١ من سورة المنافقون ، وجملة ﴿إنك لرسوله﴾ في محل نصب سدت مسد مفعولي «يعلم».
(٥) في (ب) و (جـ) : «كما سيبين».
(٦) شرح التسهيل [الوقة ٦٨/أ] .
(٧) أي تقدير الخبر.

المسألة الثانية: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى : ﴿فأنّه غفور رحيم﴾ [1] بعد قوله : ﴿من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح﴾ [1].

وقد قرىء بالوجهين [2] فالكسر [3] على جعل ما بعد الفاء جملة تامة.

والفتح على التقدير بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فجزاؤه الغفران والرحمة، أو مبتدأ خبره محذوف أي فالغفران والرحمة جزاؤه.

قال ابن أم قاسم [4] : «والكسر أحسن في القياس».

المسألة الثالثة: نحو (قولي : إني أحمد الله) مما وقعت فيه خبرا عن قول ومخبر عنها بقول، وقائل [5] القولين واحد.

فيجوز الكسر على معنى أول قولٍ أفتتح به هذا المفتتح بأني [6]. فلا يصدق على حَمْد بغير هذا اللفظ.

والفتح على تقدير أول قولي حمد الله، فيصدق على أي قول تضمن حمداً.

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام، وفي (أ) و (ب): (بعد قوله : «من عمل») ولم تكمل الآية كما في (جـ).

(٢) أي بالكسر والفتح وهما متواترتان، فقد قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي، وقرأ بالفتح عاصم وابن عامر ويعقوب .
تنظر السبعة لابن مجاهد ٢٥٨ و التذكرة لابن غلبون ٣٩٩/٢ والنشر ٢٥٨/٢.

(٣) في (أ) : «بالكسر» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٢/١ ، وقد تقدمت ترجمة ابن أم قاسم في ص (١٥٢) وفي (أ) و (ب) (ابن قاسم) والمثبت من (جـ).

(٥) كذا في (ب) و (جـ) وفي (أ) : (وفاعل).

(٦) كذا قدره الشارح، وهو غير مناسب، لأنه قدر دخول الحرف عليها وذلك يوجب فتحها. والتقدير المناسب لها هو (مقولي إني أحمد الله) ينظر التصريح ٢١٩/١.

فلو لم تقع خبرا عن قول نحو (عملى[١] أني أحمد الله) فُتحت [٢].

أو لم يخبر عنها بقول، نحو قولي : إني مؤمن، وجب الكسر [٣] أو اختلف القائل، نحو قولي إنّ زيدا يحمد الله، كُسرت [٤] أيضا.

ص : (وتفتح في الباقي).

ش : لما ذكر مواضع الكسر ومواضع جواز الوجهين ذكر أنّ [أنَّ] [٥] تفتح في الباقي أي وجوبا، كما اقتضاه كلام المتن، وصرح به في الشرح [٦].

يعني أنه يتعين فتح «أن» فيما عدا ما ذكره من مواضع وجوب الكسر ومواضع جواز الوجهين.

وهذا يشكل بذكرهم[٧] جواز الوجهين في مواضع أخر[٨] غير هذه الثلاثة التي ذكرها المصنف، كأن تقع في موضع التعليل، نحو قوله تعالى : / ﴿إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم﴾ [٩] فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على

(١) في (جـ) : (علمي) وهو تحريف، ينظر التصريح ٢١٩/١.

(٢) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله ولايجوز الكسر لعدم وجود العائد على المبتدأ.

(٣) ولايجوز الفتح لأن الإيمان لايخبر به عن القول.

(٤) في (جـ) : «كسِر» أي حرف الهمزة وجوبا، ولايصح الفتح لفساد المعنى، إذ لايصح أن يقال : قولي حمدُ زيدٍ الله. راجع التصريح ٢٢٠/١.

(٥) زيادة أوجبها المقام.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٢٠٦.

(٧) قوله : (وهذا يشكل بذكرهم) ساقط من (أ) فقط.

(٨) تنظر بقية مواضع جواز الوجهين في أوضح المسالك ٢٤٢/١ والأشموني ٢٧٨/١.

(٩) من الآية ٢٨ من سورة الطور، وفي قوله : «إنّه» قراءتان متواترتان الأولى كسر الهمزة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والثانية فتح الهمزة وهي قراءة نافع المدني والكسائي. انظر السبعة ٦١٣ والنشر ٣٧٨/٢.

تقدير لام العلة، أي لأنه.

وكالواقعة بعد «حَتّى» أو بعد أما[١] أو بعد «لاجرم»[٢] أو بعد فعل[٣] قَسَم لا لام بعده[٤] أو بعد واو مسبوقة بمفرد صَلُح[٥] للعطف عليه، نحو ﴿إن لك ألاّ تجوع فيها ولا تعرى وأنك لاتظمأ فيها[٦]﴾.

فالكسر على الاستئناف والفتح على العطف على[٧] ﴿ألا تجوع﴾.

قال بعضهم[٨]، بعد أن حكى ما في[٩] شرح الشذور[١٠] من[١١] الاقتصار على الثلاثة المواضع[١٢] المذكورة، وما في التوضيح[١٣] من كون مواضع الوجهين تسعة :

(١) في (ب) و (جـ): (ما)وهو خطأ.

(٢) في (أ) : (لام جزم) وهو تحريف صوابه من (ب) و (جـ).

(٣) كلمة (فعل) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٤) تنظر أمثلة ذلك في التصريح ١/٢٢٠، ٢٢١.

(٥) في (أ) : «صالحة» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) الآيتان ١١٨ و ١١٩ من سورة طه، وفي قوله : (وأنك) قراءتان متواترتان قرأ الجمهور بفتح الهمزة، وقرأ نافع وأبو بكر عن عاصم بالكسر.
انظرالسبعة ٤٢٤ والاتحاف ٣٠٨.

(٧) قوله : (العطف على) ساقط من (ب) و (جـ). والتقدير في هذا : انتفاء الجوع وانتفاء العُري.

(٨) هو حفيد ابن هشام في حاشيته على التوضيح. انظر [الورقة ٢٦/أ].

(٩) كلمة (في) ساقطة من (جـ).

(١٠) شرح شذور الذهب ص ٢٠٧، ٢٠٨، وفي (ب) : (ما في الشرح).

(١١) في (جـ): (على).

(١٢) في (أ) : (ثلاثة مواضع) وفي (ب) و (جـ) : (الثلاثة مواضع) وهذا لايجوز بإجماع البصريين والكوفيين، نص على ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٣٧ فالصواب ما أثبته.

(١٣) أوضح المسالك ١/٢٤٢.

«والظاهر أن المذكور في شرح الشذور هو الوجه، لأن حكم هذه المسائل الثلاثة[١] غير معلوم [٢] من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح[٣] وماذكر فيه جواز الوجهين غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم إما[٤] من وجوب الكسر وإما من وجوب الفتح[٥]». انتهى.

وفيه نظر، لأن كل واحد من المواضع التسعة التي ذكر فيها جواز الوجهين لايخرج بوجه الكسر فيه عن المذكور في مواضع الكسر كما أنه لايخرج بوجه الفتح فيه عن المذكور في مواضع[٦] الفتح، فتأمّل.

إذا علمت ذلك فمما يتعين فتح «أن» فيه أن تقع فاعلة أومفعولة أو نائبة عن الفاعل أو خبرا عن اسم معنى [٧] أو مبتدأة أو مجرورة بالحرف أو الإضافة أو بدلا أو معطوفة. لتعين مسد المصدر مسدها ومسد معموليها، في[٨] هذه المواضع. ولا يجوز الكسر في شيء منها لما علمت [٩].

(١) في حاشية الحفيد (المسائل الثلاث)، وقد سقطت كلمة (الثلاثة) من (جـ).

(٢) في (ب) و (جـ) : (معلومة) بالتاء.

(٣) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٤) من قوله : (وما ذكر فيه) إلى هنا ساقط من (أ) و (جـ) وأثبته من (ب).

(٥) قوله : (وإما) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٦) من قوله : (الكسر كما أنه) إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر.

(٧) بشرط أن يكون هذا الاسم غير قول ولا صادق عليه خبر «إن» نحو(اعتقادي أنك فاضل) أي اعتقادي فضلك، ولا يجوز الكسر لعدم الرابط وهذا هو التفصيل الذي وعد به الشارح فيما سبق ولم يأت به، وينظر التصريح ٢١٧/١ .

(٨) في (ب) و (جـ) : «إلى هذه المواضع» وتنظر مواضع وجوب الفتح في الارتشاف ١٣٩/٢ والتصريح ٢١٦/١.

(٩) لتعين مسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وذلك ينافي الكسر.

الأمثلة ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾ [١] ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله﴾ [٢] ﴿قل أوحي إلى أنه استمع﴾ [٣]، (اعتقادي أنه فاضل) [٤] ﴿فلو لا أنه كان من المسبحين﴾ [٥] ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾ [٦] ﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾ [٧] ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾ [٨] ﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم﴾ [٩].

● : (التاسع خبر «لا» التي لنفي الجنس، نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم، وتأخيره ، ولوظرفا ، ويكثر حذفه إن عُلم، وتميم لا تذكره حينئذ).

(١) من الآية ٥ من سورة العنكبوت، وهذه مثال وقوعها مع معموليها فاعلا، والتقدير (إنزالنا).

(٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام، وهذه مثال وقوعها مع معموليها مفعولا بها، والتقدير (إشراككم).

(٣) من الآية ١ من سورة الجن، وهذه مثال وقوعها نائبة عن الفاعل ، والتقدير (استماع).

(٤) هذا مثال وقوعها مع معموليها خبرا عن اسم معنى، والتقدير (اعتقادي فضله).

(٥) الآية ١٤٣ من سورة الصافات ، وهي مثال وقوعها مع معموليها مبتدأعند سيبويه، والتقدير فلولاكونه من المسبحين، وجعلها الكوفيون هنا فاعلاً، والتقدير (فلو لاثبت كونه من المسبحين). فالأولى أن يمثل لوقوعها مع معموليها مبتدأ بقوله تعالى : ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ أي رؤيتك . ينظر في ذلك التصريح ٢١٦/١، ٢١٧.

(٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج، وهذه مثال لوقوعها مجرورة بالحرف، لأن المجرور بالحرف لايكون إلا مفردا . وقد وردت هذه الآية في (أ) كذا : «ذلك بأنه»، وهو تحريف.

(٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات، وهذه مثال وقوعها مع معموليها مجرورة بالإضافة والتقدير (مثل نطقكم) ويشترط في المضاف هنا ألاّ يكون ظرفا، فإنه يجب معه الكسر.

(٨) من الآية ٧ من سورة الأنفال، وهي مثال وقوعها مع معموليها بدلا، لأن «أنها لكم» بدل اشتمال من «إحدى» والتقدير (كونها لكم).

(٩) من الآية ٤٧ من سورة البقرة، وهي مثال وقوعها مع معموليها معطوفة، والتقدير (اذكروا نعمتي وتفضيلي).

ش : التاسع من المرفوعات خبر «لا» التي لنفي الجنس، لأنه تقدم [١] أنها تعمل عمل «إنّ» إذا كانت نافية للجنس[٢] على سبيل التنصيص.

فإذا كانت غير نافية [٣] فلا عمل لها.

وإذا كانت نافية للوحدة أو للجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل «ليس». مثال المستجمعة [٤] للشرائط (لا رجل أفضل من زيد).

وقوله : (ويجب تنكيره) إلى آخره ذكر فيه ثلاثة أحكام[٥] تتعلق بخبر «لا»[٦].

الحكم الأول : أنه يجب تنكيره ، كما يجب تنكير اسمها، لما قدمنا من أنها لا تعمل إلا في النكرات مطلقا.

الحكم الثاني : أنه يجب تأخيره عن الاسم، لضعفها في العمل فضعفت[٧] عن تقدم أخبارها.

وإنما قلنا : إنها ضعيفة في العمل لأنها حرف مشترك، أي يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، والقاعدة أن الحروف التي ليست مختصة لا تعمل. لكنها عملت على غير القياس الرفع تارة [٨] والنصب أخرى [٩]، كما تقدم.

(١) تقدم ذلك في ص ١٩٢.
(٢) في (أ) : (إذا كانت نافية للوحدة أو للجنس). والمثبت من (ب) و (جـ).
(٣) بأن كانت زائدة . ينظر التصريح ٢٣٥/١.
(٤) في (أ) : (المستعملة) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).
(٥) كلمة «أحكام» ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).
(٦) تنظر أحكام «لا» التي لنفي الجنس في التصريح ٢٣٦/١، ٢٤٦، والهمع ١٤٤/١.
(٧) في (ب) : (تضعفت)، وفي (جـ) : (ضعفت) .
(٨) إذا كانت بمعنى «ليس».
(٩) إذا كانت نافية للجنس نصا.

فلا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها، ولو كان خبرها ظرفا أو مجرورا.

الحكم الثالث : أنه يكثر حذفه [١] إن عُلم، لأنه حذف لدليل.

بخلاف[٢] ما إذا جُهل، فإنه يجب ذكره عند جميع العرب [٣]، لأنه حذف لغير دليل.

وسواء في ذلك الظرف وغيره على الصحيح [٤]، خلافا لمن فصّل [٥].

ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿قالوا لاضير﴾ [٦].

وما ذكر من جواز ذكره إن علم هو مذهب الحجازيين [٧].

ومذهب التميميين، والطائيين[٨] وجوب حذفه حينئذ [٩]، استغناء عن ذكره

(١) أي خبر «لا» النافية للجنس.

(٢) سقطت كلمة (بخلاف) من (أ) و في(جـ) : (بخلافه) والمثبت من (ب).

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٣٥٧/١ وشرح الكافية للرضي ١١٢/١.

(٤) في (أ) : (في الصحيح) وهذا قول الشلوبين والأندلسي وابن مالك.

(٥) أي فصّل ففرق بين الظرف وغيره فأجاز ذكر الخبر إذا كان ظرفا ومنع ذكره إن كان غير ظرف. والذي فصّل هذا التفصيل هو الجزولي في المقدمة الجزولية ص ٢٢٠ حيث قال : «ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفا».
وقد رد عليه العلماء. ينظر شرح الكافية الشافية ٣٥٧/١ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣٥/٢.

(٦) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء، وخبر «لا» محذوف تقديره (لا ضير علينا).

(٧) يقصد لغة الحجازيين ينظر الكتاب [٢٧٦/٢ - هارون] وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١.

(٨) في (ب) و (جـ) : (ومذهب التميميين والظاهر). و ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١ وشرح الكافية الشافية ٣٥٧/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٤ والبحر المحيط ٢٢٧/٥.

(٩) أي إذا علم.

بالعلم به[١] . وهذا معنى قوله : (وتميم لا تذكره) .

ص : (العاشر المضارع إذا تجرد عن ناصب وجازم) .

ش : العاشر من المرفوعات الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم ، الآتي بيانهما[٢] . وقد اختلف/ في رافعه [٣] . /٣١

فذهب البصريون [٤] إلى أنه حلوله محل الاسم .

وذهب الكوفيون [٥] إلى أنه تجرده من الناصب والجازم .

وذهب ثعلب[٦] إلى أنه مضارعته للاسم .

وذهب الكسائي [٧] إلى أنه حرف المضارعة .

ورجح ابن مالك رحمه الله تعالى ، مذهب الكوفيين[٨] ، قال[٩] : «لسلامته مما يرد على مذهب البصريين من النقض ، وبيانه إما أن [١٠] يريدوا بمحل الاسم محلا هو للاسم[١١] بالأصالة ، وإن منع الاستعمال منه أو[١٢] يريدوا محلا هو للاسم[١١]

(١) في (ب) و (جـ) : «للعلم به» .
(٢) وذلك في ص ٤٢٠ و ص ٤٨٣ .
(٣) هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، ينظر الإنصاف ٥٥١/٢ والتصريح ٢٢٩/٢ والهمع ١٦٤/١ .
(٤) ينظر الكتاب ١١/٣ - هارون والإنصاف ٥٥١/٢ وشرح المفصل ١٢/٧ .
(٥) ومنهم الفراء ، انظر الإنصاف ٥٥١/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ وشرح الرضي ٢٣١/٢ .
(٦) لم أجده في مجالس ثعلب ، وقد نسبه له العلماء ، ينظر الهمع ١٦٤/١ .
(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ وشرح الكافية للرضي ٢٣١/٢ .
(٨) في شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ وشرح التسهيل [٢١٦/أ] .
(٩) شرح التسهيل [الورقة ٢١٦/أ] وقد تصرف الشارح في العبارة تقديما وتأخيرا ، وزيادة ونقصا ، لكنه حافظ على المعنى المقصود ، وينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٤ .
(١٠) في (جـ) : (إما أنهم أن) ولا شك أن كلمة «أنهم» لا موضع لها هنا .
(١١) في (ب) و (جـ) : (الاسم) .
(١٢) في (ب) و (جـ) : (أوما) وهو تحريف .

مطلقا.

فإن أرادوا الأول انتقض بـ «لو» وأدوات التحضيض، فإنه يرتفع بعدها مع أنه ليس للاسم بالأصالة.

وإن أرادوا الثاني انتقض بـ «إن» الشرطية، فإنه لا يرفع بعدها، مع أنّ الاسم يقع بعدها في الجملة، نحو ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[1]. انتهى.[2]

فإن قال قائل[3]: إن ما ذكره الكوفيون باطل أيضا، لأن التجرد أمر عدمي والرفع وجودي، والعدمي لا يعلل به الوجودي.

أجيب[4] بأنا لا نسلم ذلك، بل يجوز تعليل الأمور الوضعية بالأعدام. سلَّمنا[5] أنه لا يجوز، فلا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أوّل أحواله، مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ماليس عدميا[6].

وقد يكون الفعل المضارع مجزوما بجازم مقدر، فيُظن أنه مجزوم مع تجرده، كقوله:

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة، وفي (ب) و (جـ): اقتصر من الآية على قوله: (وإن أحد).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) هذا اعتراض على قول الكوفيين، وقد اعترض به عليهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٢.

(٤) أجاب بذلك ابن الناظم في شرح الألفية ص ٦٦٥. وفي (أ): (وأجيب) بالواو، وفي (ب) لم يذكر هذه الكلمة وترك لها فراغاً بقدرها.

(٥) كان المفروض أن يقول: (فإن سلمنا) لكن لعله سار على طريقة الجدليين، وهي كذلك.

(٦) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥.

٥١ - محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تَبَالاَ [١]

أي لتفد [٢].

وقد تحذف الضمة [٣] لضرورة الشعر، فيسكّن [٤] ويصير على صورة المجزوم المجرد، كقول امرىء القيس :

٥٢ - فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل [٥]

والله أعلم [٦].

(١) البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله.
فنسبه الرضي لحسان بن ثابت ونسبه ابن هشام لأبي طالب وقيل : هو للأعشى، ولم أجده في ديوان واحد منهم، وفي (أ) ذكر الشطر الأول من البيت فقط.
التبال : أي العاقبة.
والبيت من شواهد سيبويه (٨/٣ هارون) والمقتضب ١٣٢/٢ والإنصاف ٥٣٠/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٧ والمقرب ٢٧٢/١ وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/٢ وشرح الشذور ٢١١ والمغني ٢٩٧ والهمع ٥٥/٢ والأشموني ٥/٤ والخزانة ١١/٩ .
والشاهد فيه (تفد) حيث إنه مجزوم بحرف مقدر، وأصله (لتفد).

(٢) هذا تقدير سيبويه والكوفيين على اعتبار أنه مجزوم بجازم مقدر، وقيل : إنه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة . ينظر الكتاب ٨/٣ وأسرار العربية ٣٢١.

(٣) في (ب) و (جـ) : (يحذف بضمة) وهو تحريف.

(٤) في (ب) و(جـ): (فيستكثر) ولا معنى لها هنا.

(٥) البيت من السريع، وهو من قصيدة طويلة قالها امرؤ القيس حين أدرك ثأر أبيه. وفي (أ) لم يأت إلا بالشطر الأول فقط.
غير مستحقب : غير حامل لإثم، واغل : أصله الداخل في الشيء والمراد هنا الآثم .
وما ذكره الشارح هو رواية سيبويه والنحويين. ورواية الديوان المحقق (فاليوم فاشرب) ولا شاهد فيها. انظر ديوان امرىء القيس ص ٢٥٨ .
والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٤/٤ وشرح المفصل ٤٨/١ وضرائر الشعر ص ٩٤ والمقرب ٢٠٤/٢ والارتشاف ٢٩٣/٣ وشرح اللمحة البدرية ٣٣٤/٢ وشرح الشذور ٢١٢ والتصريح ٨٨/١ والخزانة ٣٥٠/٨.
والشاهد حذف ضمة المضارع المرفوع وتسكينه لضرورة الشعر.

(٦) زيادة من (ب) و (جـ).

ص : (باب المنصوبات خمسة عشر، أحدها المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ، كـ «ضربت زيدا »).

ش : لما فرغ من المرفوعات شرع في ذكر المنصوبات.

وبدأ منها بالمفاعيل، لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها كما[1] ذكرنا مثل ذلك في الفاعل[2]. وبدأ من المفاعيل بالمفعول به.

قال[3] : «لأنه أحوج إلى الإعراب لإزالة التباسه[4] بالفاعل».

وحدّه بقوله : (هو ما وقع عليه) إلى آخره. وهو[5] بعينه حد ابن الحاجب[6]، رحمه الله تعالى.

وفسر الوقوع في الشرح[7] - تبعا له أيضا -[8]، بتعلقه بما لا يعقل إلا به.

وأورد على هذا التفسير أمران[9]:

الأول : أنه يقتضي أن يكون المجرور في قولك : (قربت من زيد) و (بعدت

(١) في (جـ) : (كما ذكر).

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٦٢.

(٣) أي ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٢١٣.

(٤) في (جـ) : (التابه) وفي (ب) : (النيابة) وهو تحريف.

(٥) في (جـ) فقط : (وهذا).

(٦) في الكافية ص ٨٧.

(٧) شرح شذور الذهب ص ٢١٣.

(٨) أي تبعا لابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٤/١.

(٩) أورد هذين الاعتراضين الرضي في شرح الكافية ١٢٧/١، ولم يجب عنهما.

من عمرو)[١] و (سرت[٢] من البصرة إلى الكوفة) مفعولا به[٣]، وليس في الاصطلاح مفعولابه، وإن صحّ أن يقال : إنه مفعول به بواسطة حرف الجر.

الأمر الثاني : أنه يقتضي أن يكون «عمرو» من قولك : اشترك زيد وعمرو[٤] مفعولاً به لأن معنى (اشترك)[٥] لايفهم بعد إسنادك[٦] إياه إلى «زيد» إلا بعد ذكر «عمرو» وليس «عمرو» في[٧] هذا المثال بمفعول به.

وقد يجاب عن الأمرين معا بأن المفهوم من قوله : (تعلقه) تعلقه[٨] بنفسه من غير واسطة، وهذا ظاهر، فيخرجان لأنهما بواسطة حرفي الجر والعطف. والله أعلم.

وخرج بقوله : (ما وقع عليه فعل الفاعل) بقية المفاعيل.

فإن المفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل، والمفعول له وقع لأجله فعل الفاعل والمفعول معه وقع الفعل معه[٩]، والظرف وقع فيه.

ولا يعترض على هذا الحد بنحو (ما[١٠] ضربت زيداً).

(١) في (ب) و(جـ) : (قريب من زيد ويقرب من عمرو).
(٢) في (أ) : (صرت). وهو تحريف صوابه من (ب) و (جـ).
(٣) كلمة (به) ساقطة من (أ).
(٤) في (أ) : (اشترك عمرو زيد) والمثبت من (ب) و (جـ).
(٥) قوله : (مفعولاً به لأن معنى اشترك) ساقط من (ب) و (جـ).
(٦) في (ب) و(جـ) : (استنادك) وصوابه من شرح الكافية للرضيّ ١٢٧/١.
(٧) من قوله : (لايفهم بعد إسنادك) إلى هنا ساقط من (أ) وصيغة العبارة فيه : (لأن معنى اشترك عمرو وزيد في هذا المثال بمفعول به).
(٨) كلمة (تعلقه) الثانية ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).
(٩) قوله : (وقع الفعل معه) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
(١٠) ساقطة من (جـ)، وقد ذكر هذا الاعتراض الرضي في شرح الكافية ١٢٧/١.

لأن الفعل إن أريد به لفظه الذي هو «ضَرَب» فهو مندفع عن المفعول[١] وإن أريد به[٢] لفظ [٣] الفاعل والمفعول، فلا شك في اندفاعه أيضا [٤].

تنبيهان :

الأول : قوله (المفعول به) الضمير فيه يعود على الألف واللام، أي الذي/يفعل به فعل ويوقع عليه[٥]. وكذا الكلام في بقية المفاعيل. ٣٢/أ

الثاني: العامل في المفعول به الفعلُ أو شبهه على الأشهر [٦]، وإليه يشير كلام المصنف، كما سيأتي [٧].

وقال الفراء [٨] : هو الفعل والفاعل [٩]

(١) كذا في (ب) و (جـ) والذي في (أ) : (فهو قد وقع على المفعول) وهو غير مناسب للمقام لأن المراد نفي إيقاع الحدث على المفعول.

(٢) كلمة (به) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٣) كذا في النسخ، ولعل الصواب (فِعل) أي عمل الفاعل .

(٤) هذا بيان لوجه الاعتراض، وليست إجابة عنه. وقد أجاب الرضي في شرح الكافية ١٢٧/١ عن هذا الاعتراض بأن المراد أنه قد وقع عليه عدم الفعل، وبذلك يبطل الاعتراض.

(٥) وقال العدوي في الحاشية على شرح الشذور ٣١/٢ : «والوجه أنه لامرجع له، لأن الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة» ويقصد بالكلمة المفعول به.

(٦) وهذا مذهب البصريين، ينظر الكتاب ١٤٨/٢ - هارون والتصريح ٣٠٩/١ والهمع ١٦٥/١.

(٧) سيأتي ذلك في ص ٣٢٧.

(٨) هو أبو زكريا، يحي بن زياد الفراء، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ ، وتعلم بها على الكسائي ويونس وغيرهما، وصار إمام الكوفيين في عصره، أخذ عنه سلمة بن عاصم وأبو عبد الله الطوال وأبو عبيد وابن السكيت. له مؤلفات كثيرة في العربية أهمها معاني القرآن والحدود والمذكر والمؤنث والأيام والليالي، توفي سنة ٢٠٧هـ انظر طبقات النحويين ١٣١ وإنباه الرواة ٧/٤ ومعجم الأدباء ٩/٢٠ وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٩) ينظر قوله هذا في شرح الكافية للرضي ١٢٨/١ والهمع ١٦٥/١.

وقال بعض الكوفيين [١] : إن عامله كونه مفعولا به.

ش : (ومنه ما أضمر عامله جوازا، نحو [٢] ﴿قالوا خيرا﴾ [٣] ووجوبا في مواضع منها باب الاشتغال[٤] نحو ﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾ [٥]).

ش : لما قرر أن المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، وكان في هذه العبارة إشعار بأنه العامل فيه، على ما هو الأشهر، كما بينا، أخذ يفرع[٦] على ذلك أن الفعل الذي هو العامل قد يحذف يعنى إذا علم.

وحذفه على ضربين جائز وواجب:

فالضرب الأول إما أن يكون لقرينة حالية، كقولك للمتأهب [٧] للحج، مكّة بإضمار «تريد». أو مقالية، كقولك: «زيدا» لمن قال: من ضربت؟ أي ضربت زيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا خيرا﴾ [٣] أي أنزل ربنا خيرا [٨]، جوابا لـ ﴿ما ذا أنزل ربكم﴾ [٣].

(١) وهو خلف الأحمر الكوفي، ينظر الهمع ١/١٦٥.

(٢) كلمة (نحو) ساقطة من (جـ).

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٤) قوله: (باب الاشتغال)، ساقط من (ب) و (جـ).

(٥) من الآية ١٣ من سورة الإسراء واقتصر في (ب) و (جـ) والشذور ص ١٤ على موضع الشاهد من الآية.

(٦) في (أ): (أخذ يبين ويفرع) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) أي المتجهز المستعد.

(٨) في (ب) و (جـ): (أنزل ربنا خيرا، المنصوب في خيرا جوابا) ولا شك أن هذه العبارة مقحمة إذ لاموضع لها هنا.

والضرب الثاني واقع في ستة مواضع:

الأول : المنصوب في باب الاشتغال، وهو الذي أشار إليه الشيخ بقوله نحو: ﴿وكل إنسان ألزمناه﴾ [١].

وهو المنصوب بمفسِّر بعامل مشتغل بملابس المنصوب المذكور عنه [٢] فـ«كل إنسان» عامله محذوف وجوباً وهو مفسر بالزم وهم لايجمعون بين المفسِّر، والمفسَّر وإنما جعل العمل للمحذوف لاشتغال[٣] المذكور بالعمل في الضمير. ومثله «زيدا ضربته»[٤] و «عمرا مررت به» و «خالدا ضربت رجلا يحبه» [٥].

وقال الفراء [٦] : الفعل المذكور عامل في الظاهر وضميره.

وردّ عليه بأن المتعدّي لواحد يصير متعديا لاثنين [٧].

(١) من الآية ١٣ من سورة الإسراء .

(٢) ينظر تعريف الاشتغال في التصريح ٢٩٦/١.

(٣) من قوله : (فـ «كل إنسان») إلى آخره ساقط من (ب) و (جـ).

(٤) في (أ) : (ضربت زيداً) وهو لايصح مثالاً للاشتغال والمثبت من (ب) و (جـ).
والاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضميره أو في سببه .
ينظر التصريح ٢٩٦/١.

(٥) في (ب) و (جـ) : (تحته).

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٢، ٢٠٧ وشرح الكافية للرضي ١٦٣/١.

(٧) نحو «زيدا ضربته» فالفعل «ضرب» متعد لواحد، وعلى قول الفراء يكون متعديا لاثنين الضمير والاسم السابق عليه.

وقال الكسائي [١] : هو العامل في الظاهر والمضمر[٢] ملغى.

وردّ عليه بأن الشاغل قد يكون ظاهرا لا ضميرا، نحو زيدا ضربت غلامه، فلا يستقيم إلغاؤه عن عمل العامل.

وسيأتي في باب عمل الفعل الكلام على هذا الباب مستوفى [٣]، إن شاء الله تعالى[٤].

تنبيه :

قوله : (في مواضع) أراد به المنصوبات أنفسها، كما قررنا لا أبوابها، بدليل قوله [٥] : (والمنادى، والمنصوب بأخص، والمنصوب باتّق) إلى آخره والله أعلم.

ص : (والمنادى وإنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا، وقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي).

ش : الموضع الثاني من المواضع الستة التي يجب فيها حذف عاملها[٦] المنادى أي مطلقا، سواء كان مفردا أو غير مفرد، معرفة أو نكرة.

لكن بعضه يظهر نصبه ، وبعضه يقدر نصبه.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٢ وشرح الكافية ١٦٣/١والهمع ١١٤/٢ .

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين .ينظر تفصيل ذلك في الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٨٢/١ .

(٢) في (ب) و (جـ) والضمير.

(٣) سيأتي هذا في ص ٦٢١ .

(٤) ساقطة من (جـ).

(٥) في شذور الذهب ص ١٤، ١٥ .

(٦) في (جـ) : «عامله».

فالمقدر النصب هو المبني على الضم، وقد تقدم في المبنيات [١].

والظاهر [٢]، المضاف، كـ «يا عبد الله» ومثله «يا غلام زيد» وشبه المضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كـ «يا طالعاً جبلا» ومثله «يا رفيقا بالعباد».

والنكرة غير المقصودة، كقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي.

وانتصاب المنادى على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وهو مذهب سيبويه[٣].

وأصله : يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفا لازما، لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

وجعل المبرد [٤] الناصب له حرف النداء.وعلى هذا [٥] لا[٦] يكون مما حذف عامله.

وعلى المذهبين[٧] «يا زيد» جملة ، وليس المنادى أحد جزءي الجملة، فعند

(١) في ص ٢٠٨.

(٢) أي والظاهر النصب.

(٣) هذا مذهب سيبويه والجمهور، ينظر الكتاب ٢٩١/١ - هارون وشرح المفصل ١٢٧/١ . من قوله : «وانتصاب المنادى» إلى آخره ساقط من (جـ).

(٤) جاء في المقتضب ٢٠٢/٤ ليس هذا القول للمبرد، بل هوقول ابن جني في اللمع ص ١٦٩ . «وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره». فهذا نص منه على موافقته للجمهور. وقد نسب له القول بذلك أيضا الرضي في شرح الكافية ١٣١/١ .

(٥) أي القول المنسوب للمبرد.

(٦) في (جـ) : فلا.

(٧) أي مذهب سيبويه ومذهب المبرد كما ذكر.

سيبويه جزءا الجملة، وهما الفعل والفاعل، مقدّران [١].

وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل فقط، والفاعل مقدر، وهذا مفهوم من تقديرهما [٢]، فتفطن له.

ص: (والمنصوب بـ «أخص» بعد ضمير المتكلم، [٣]/ويكون بأل، نحو ٢٣٢/ نحن العرب أقرى الناس للضيف، ومضافا نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»[٤]. و«أيا» فيلزمها ما يلزمها في النداء، نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا، فنحو «بك الله أرجو الفضل» شاذ من وجهين).

ش: الثالث مما حذف عامله وجوبا المنصوب على الاختصاص.

وهو اسم معمول لـ «أخصّ» واجب الحذف [٥].

ويكون بأل نحو «نحن العرب أقرى الناس للضيف».

ويكون مضافا، نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» [٦] ويظهر فيهما النصب.

(١) لأن التقدير عنده «يا أدعو زيدا»فحذف الفعل وهو «أدعو» والفاعل وهو الضمير المستتر فيه.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩١/١ والمقتضب ٢٠٢/٤.

(٣) في (أ): (والمنصوبات بأخص بعد ضمير متكلم)، والمثبت من (ب) و (جـ) وشذور الذهب.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من (أ).

(٥) الواجب الحذف هو الفعل «أخص» العامل في الاسم المنصوب.

(٦) هذا حديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، عن أبي هريرة بلفظ «إنا معشر الأنبياء لا نورث» مسند أحمد ٤٦٣/٢.

ويكون[١] «أيا» و «أية» فيلزمهما ما يلزمهما[٢] في النداء [٣]، فيضمان وجوبا ويوصفان لزوما باسم واجب الرفع محلى بأل.

نحو «أنا أفعل كذا أيها الرجل». و «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة».

ويفارق[٤] المنادى في أحكام لفظية، وفي المعنى أيضا [٥].

فأما الأحكام اللفظية:

فمنها أنه ليس معه حرف نداء، لا لفظا ولا تقديرا [٦].

ومنها أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه، نحو[٧] «نحن معاشر الأنبياء» أو بعد تمامه كما في[٨] «أنا أفعل كذا أيها الرجل».

ومنها أنه يشترط أن يتقدم عليه اسم بمعناه، ويغلب في ذلك الاسم كونه ضمير متكلم، ولهذا قال المصنف : (بعد ضمير متكلم).

ومنها أنه يقل كونه علماً[٩]، ولهذا قال : (وعلماً قليلا).

ومنها نصبه مع كونه مفردا [١٠]، كما في «نحن العرب» و «بك الله».

(١) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٢) في (أ) فيلزمهما مايلزم.

(٣) وهو البناء على الضم والوصف باسم مقترن بأل. ينظر تفصيل ذلك في حاشية العدوي على شرح الشذور ٣٥/٢.

(٤) أي المنصوب على الاختصاص.

(٥) تنظر هذه الفروق وغيرها في توضيح المقاصد ٦٥/٤.

(٦) بخلاف المنادى فيلزمه حرف النداء لفظا أوتقديرا.

(٧) في (ب) و (جـ) : كما في.

(٨) في (ب) و (جـ) : نحو.

(٩) من قوله: (ولهذا قال المصنف) إلى هنا ساقط من (ب) و (جـ) بسبب انتقال النظر.

(١٠) والمنادى إذا كان مفردا، سواء كان علما أم نكرة مقصودة، بني على الضم.

ومنها أن[١] يكون بـ «أل» قياسا [٢].

وقوله : (بك الله أرجو[٣] الفضل، شاذ من وجهين).

الوجهان هما كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علما.

وأما مفارقته للمنادى في المعنى فلأن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه، فـ «أيها الرجل» مثلا، و «أيتها العصابة» لم يرد بهما المخاطب، بل أريد بهما ما دل عليه ضمير المتكلم السابق [٤]، وهو «أنا» و«نحن»[٥] في المثالين السابقين [٦]. فتأمّل ذلك.

ص : (والمنصوب بالزم أوياتّقِ إن كرر أو عطف عليه أو كان إياك[٧] نحو السلاح السلاح [٨]، ونحو السيف والرمح، ونحو الأسد الأسد[٩]، ونحو

(١) كذا في النسخ : (أن) وهو جائز.

(٢) بخلاف المنادى فإنه لايجمع بينه وبين «أل» قياسا إلافي مواضع خاصة سيأتي ذكرها في باب المنادى.

(٣) في (أ): (نرجو).

(٤) لأن مراد المتكلم بقوله : «أيها الرجل» نفسه، ومراد المتكلم بقوله : «أيتها العصابة» نفسه وعشيرته. ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣.

(٥) كذا ذكر الشارح «نحن» مع أن المثال السابق، وهو «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» لم تكن فيه كلمة «نحن»، وإنما فيه «نا» الفاعلين فلعله لما أراد ذلك فصل الضمير، فجاء بنحن بدلا من «نا» لأنه في معناه.

(٦) ومن الفروق بين المنادى والمختص أيضا أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء، وأن الاختصاص مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان، بخلاف النداء. وهناك فروق لفظية كثيرة، ينظر التصريح ١٩١/٢ وحاشية العدوي على الشذور ٣٥/٢.

(٧) في (ب) : (أو كان بأن) وفي(جـ): (أو كان بأل) وهو تحريف.

(٨) بعده في الشذور ص ١٥ : (الأخ الأخ). وفي (أ) : (السلاح والسيف) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٩) بعده في الشذور : (أو نفسك نفسك) ولعل هذه الكلمات لم تكن في نسخة الشذور التي كانت بين يدي الشارح.

﴿ناقة الله وسقياها﴾ [١] وإياك من الأسد).

ش: الرابع والخامس مما حذف عامله وجوبا المنصوب بـ «الزم» والمنصوب بـ«اتّق». أما المنصوب بـ «الزم» فالمراد به المنصوب على الإغراء.

والإغراء تنبيه المخاطب على فعل محمودٍ ليفعله[٢].

وأما المنصوب بـ «اتّق» فالمراد به المنصوب على التحذير.

والتحذير تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه [٣].

ويشترك الأمران [٤] في وجوب الحذف فيهما عند العطف أو التكرار، وينفرد التحذير بوجوب الحذف فيه إذا كان بلفظ «إياك» [٥] وما عدا ذلك يجوز فيه إظهار العامل.

مثال التكرار في الإغراء، نحو السلاح السلاح.

ومثال العطف فيه: (السيفَ والرمحَ). ومثال التكرار في التحذير الأسَد الأسدَ [٦].

ومثال العطف فيه قوله تعالى: ﴿ناقة الله وسقياها﴾ [٧].

ومثال «إياك» قولهم: إياك من الأسد.

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس.

(٢) في (أ): (على أمرٍ محمود ليعمله) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٣) ينظر شرح الحدود في النحو للفاكهي ٢٠٦، ٢٠٧.

(٤) وهما المنصوب على الإغراء والمنصوب على التحذير.

(٥) راجع شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٧.

(٦) قوله: (ومثال العطف فيه) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٧) قال أبو حيان في البحر المحيط ٤٨١/٨: «هو منصوب على التحذير مما يجب إضمار عامله، لأنه قد عطف عليه، فصار حكمه بالعطف حكم المكرر... أي احذروا نا قة الله وسقياها، فلاتفعلوا ذلك».

ومثال الجائز[١] في الإغراء قولك : «الصلاة جامعةً» .وإن شئت ذكرت، فقلت: احضروا الصلاة أو نحوه.

ومثاله في التحذير قولك : الأسدَ، وإن شئت ذكرت العامل[٢]، فقلت : احذر الأسد.

تنبيهات :

الأول : لما كان في الإغراء حث على الفعل قدِّر عامله «الزم» ونحوه[٣] «افعل» و «ائْت».

ولما كان التحذير عكسه قدّر عامله «اتق» ونحوه «اجتنب» و «باعد» إشارة إلى حقيقتهما مع الاختصار[٤].

الثاني : قد عُلم مما/ قدمناه[٥] أن التحذير إذا كان بـ «إياك» أو إحدى أخواتها[٦] فإنه لا فرق في حذف العامل بين أن تعطف أو تكرر[٧] أوْلا[٨].

ولكن لا بد من اعتبار حذف آخر مع حذف الفعل العامل.

فإذا قلت : إياك والأسد، فالأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول[٩] وأنيب الثاني، ثم الثاني[١٠] وأنيب الثالث

(١) أي الجائز حذف عامله وذكره.

(٢) كلمة (العامل) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٣) في (ب) و (جـ) : (ونحو).

(٤) في (ب) و (جـ) : «الاختصاص».

(٥) كذا في (ب) و (جـ) . والذي في (أ) : (مما ذكره).

(٦) أخوات «إياك» هي إياك وإياكما، وإياكم وإياكن.

(٧) في (ب) و (جـ) : (من أن يعطف أو يكرر).

(٨) لأنه محذوف وجوبا في هذه المواضع جميعا.

(٩) وهو «تلاقي».

(١٠) أي ثم حذف المضاف الثاني وهو «نفس».

فانتصب الضمير [١] للفصل.

وإذا قلت : إياك من الأسد. فالأصل باعد نفسك من الأسد، ثم حذف الفعل وفاعله[٢] والمضاف، فانفصل الضمير [٣].

وقيل [٤] : التقدير (أحذرك من الأسد).

فنحو «إياك الأسد» يمتنع[٥] على التقدير الأول، وهو مذهب الجمهور[٦] وجائز على التقدير الثاني[٧].

ونحو «إياك أن تفعل» جائز على المذهبين [٨]، لكون «أنْ» يحذف معها

(١) وهو الكاف.

(٢) من قوله : (ثم المضاف الأول) إلى آخره ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر. وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) هذا قول الجمهور، حيث قدروا الفعل في هذا الموضع «باعد» ينظر أوضح المسالك ١١٢/٣.

(٤) هذا قول أبي البقاء العكبري وابن الناظم، بتقدير الفعل «أحذرك» ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٠٧ والتصريح ١٩٣/٢.

(٥) في (ب) و (جـ) : «يمتنع».

(٦) نص على ذلك سيبويه، حيث قال في الكتاب ٢٧٩/١ - هارون : «ولو قلت : إياك الأسد، تريد من الأسد لم يجز، كما جاز في «أن».
وسبب ذلك أن الجمهور قدروا الفعل العامل كلمة «باعد» وهي لاتتعدى إلى المفعول الثاني بنفسها. ولايجوز نصب «الأسد» هنا بنزع الخافض وهو «من» لأن ذلك سماعي فقط في غير «أن» و «أن» و «كي». تنظر حاشية الصبان ١٨٩/٣.

(٧) في (ب) و (جـ) : «وجائز على الثاني»، وهو قول ابن الناظم ومن معه، لأنهم قدروا العامل «احذر» وهو يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه.

(٨) مذهب الجمهور ومذهب ابن الناظم.

الجار[١] قياسا مطردا[٢].

الثالث : فهم أيضا مما تقدم أن «إيّا» في هذا الباب لا تكون لمتكلم ولا لغائب وشذّ نحو قوله[٣]: «وإيايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب»[٤].

وقول بعضهم[٥] : «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»[٦].

ص : (والواقع في مثل أوشبهه، نحو «الكلاب على البقر» و «انته خيرا لك»).

(١) في (أ) : (الجايز) وهو تحريف صوابه من (ب) و (جـ).

(٢) فيكون التقدير : إياك من أن تفعل.

(٣) في (أ): (قوله نحو).

(٤) هذا أثر منسوب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو بتمامه : «لتذك لكم الأسلُ والرماح وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب» . والأصل .إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. فحذف من الأول المحذور وهو حذف الأرنب، ومن الثاني المحذّر وهو «أنفسكم» . هذا ما ذكره النحاة، ولم أجد هذا الأثر بهذه الرواية في كتب الآثار.
وجاء في غريب الحديث لأبي عبيد ٣١٠/٣ بهذا اللفظ : «هاجروا ولاتهجروا ، واتقوا الأرنب أن يحذفها أحدكم بالعصا، ولكن ليذك لكم الأسل والرماح والنبل».
فلايكون في هذه الرواية شاهد للمسألة. وينظر الفائق للزمخشري ٢٩٨/٣.

(٥) أي بعض العرب، كما حكاه سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢٧٩/١، وينظر اللسان ٦٠/١٤ .

(٦) والتقدير (فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل مع فاعله ثم المضاف الأول وهو «تلاقي» وأنيب عنه الثاني وهو «نفس» ثم حذف الثاني فانفصل الضمير وانتصب وأقام «إيا» مقام «أنفس»، وفيه ثلاثة شذوذات أولها اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر وحذف حرف الأمر والثاني إقامة الضميروهو «إيا» مقام الظاهر وإضافته إلى الأسماء الظاهرة والثالث تحذير الغائب وهو الشاهد هنا. ينظر التصريح ١٩٤/٢ .

ش : السادس [١] من المواضع التي يجب حذف عاملها المفعول [٢] الواقع في مثل أو شبهه محذوف العامل، فإنه لايجوز ذكر عامله، لأن الأمثال لا تغير، وكذا ما جرى مجراها.

والمثل قول مركب مشهور شُبِّه مضربه بمورده [٣].

وهو من الاستعارة التمثيلية [٤].

كقولهم : «الكلاب على البقر» [٥] و«الصيف ضيعت اللبن» [٦] و« كِلَيهما وتمرا» [٧] و«امرءا ونفسه» [٨].

(١) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٢) في (ب) و (جـ) : (المعمول).

(٣) مضرب المثل هو الواقعة الجديدة التي شبهت بالواقعة التي وقع فيها المثل، ومورد المثل هو الحالة الأولى التي وقع فيها المثل.

(٤) في (ب) و (جـ) : (الاستعارات). و الاستعارة التمثيلية هي ما يسميه البلاغيون بالمجاز المركب وهو اللفظ المركب المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل.
ينظر الإيضاح للقزويني ص ١٥٣.

(٥) أي أرسل الكلاب على البقر، وهو مثل يضرب عند تحريش القوم بعضهم على بعض، ينظر المستقصى للزمخشري ٣٤١/١ ومجمع الأمثال ١٤٢/٢.

(٦) هذا مثل يضرب في من يطلب شيئا قد فوته على نفسه، وله قصة وقعت وأول من قاله عمرو بن عمرو بن عدس لامرأته، ينظر المثل في الأمثال لأبي عبيد ٢٤٧ ومجمع الأمثال ٦٨/٢ .

(٧) روي هذا المثل بروايتين هما « كليهما» بالنصب و « كلاهما» بالرفع فالنصب على تقدير (أطعمك كليهما) والرفع على تقدير (كلاهما وأزيدك تمرا). ينظر المثل في الكتاب ٢٨٠/١ ومجمع الأمثال ١٥١/٢ والمستقصى ٢٣١/٢.

(٨) ليس هذا من الأمثال وإنما هو مما يجري مجرى الأمثال، وقد قدر سيبويه العامل فيه بقوله : « كأنه قال : دع امرءا مع نفسه» .
انظر الكتاب ٢٧٤/١ - هارون.

وأمَّا[١] ما جرى مَجرى المثل فهو كل كلام اشتهر، فبسبب شهرته شُبّه بالمثل فأعطي حكمه، من أنه لايغير، نحو ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ [٢].

وقد قدّر سيبويه [٣] العامل [٤] في هذه الآية (انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم) [٥].

والكسائي قدره : (انتهوا[٦] يكن خيرا لكم).

قال بعضهم [٧] : «وليس ذلك بوجه، لأن «كان» لا تقدّر قياسا». أي[٨] في مثل هذا التركيب.

وقال الفراء [٩] : «لو كان على تقدير «كان» لجاز «اتّق الله محسنا».[١٠]

(١) سقطت كلمة (أمّا) من (جـ).

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) ذكر سيبويه هذه الآية فيما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ثم قدرالعامل بعد ذلك بقوله : «ائت خيرا لك».
ينظر الكتاب ٢٨٢/١، ٢٨٤ - هارون ، والمقتضب ٢٨٣/٣.

(٤) في (جـ): (العوامل) وهو تحريف، لأنه ليس عندنا إلا عامل واحد.

(٥) ينظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٢٨٤/١ - هارون ، وشرح الرضي للكافية ١٢٩/١.

(٦) كلمة : (انتهوا) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٧) هو الرضي في شرح الكافية ١٢٩/١.

(٨) قوله : (أي) زيادة من (ب) و (جـ).

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٩٦/١.

(١٠) على تقدير «تكن محسنا» ولما لم يجز ذلك فليس التقدير في الآية كما قال الكسائي.

ص : (الثاني المفعول المطلق، وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده، كـ «ضربت ضربا» أو «ضرب الأمير» أو «ضربتين»).

ش : الباب الثاني من المنصوبات المفعول المطلق.

وقيل له : (مطلق) لعدم تقييده بالجار، إذ يصدق عليه لفظ «مفعول» من غير[1] صلة تضم إليه، بخلاف غيره من المفاعيل، إذ يقال : مفعول به وله وفيه ومعه، وعرفه بقوله : (المصدر) إلى آخره.

فقوله : (المصدر) كالجنس.

وقوله : (الفضلة) يخرج ما كان عمدة من المصادر، نحو ركوعك ركوع حَسَن[2].

وقوله : (المؤكد) إلى آخره يخرج ما عداه[3] من المصادر الواقعة فضلة في الكلام، نحو قمت إجلالا لك، وكرهت قيامك.

فإن «إجلالا» و «قيامك» مصدران[4] فضلتان، ولكنهما غير مؤكدين ولا مبينيّن لنوع ولا عدد[5].

ويخرج ما كان من المصادر مؤكدا[6] لموافقه، نحو كرهت الفجور الفجور فإنه

(١) قوله : (من غير) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
(٢) لأن المصدرين في هذا المثال أولهما مبتدأ وثانيهما خبر، وكلاهما عمدة.
(٣) في (ب) و (جـ) : (مخرج لما عداه).
(٤) قوله : (مصدران) ساقط من (أ). وأثبته من (ب) و (جـ).
(٥) فالأول مفعول لأجله والثاني مفعول به.
(٦) في (جـ) : (مؤكد) وهو خطأ ظاهر.

وإن كان مؤكدا لكن[١] لا لعامله[٢].

واستفيد من قوله: (المؤكد) إلى آخره أن المفعول المطلق ثلاثة أقسام[٣]:

مؤكد لعامله، كـ «ضربت ضربا».

ومبين لنوعه، كـ «ضربت ضرب الأمير».

ومبيّن لعدده، كـ «ضربت ضربتين»

ومعنى كونه مؤكدا لعامله[٤] أنه مؤكد للمصدر الذي تضمنه العامل من غير زيادة، لأنك إذا قلت: «ضربت» فكأنك[٥] قلت: أحدثت ضربا، فإذا قلت: ضربا صار مجموع ذلك بمنزلة قولك: أحدثت ضربا ضربا[٦].

فظهر أنه تأكيد للمصدر المتضمَّن[٧] خاصة، لا للإخبار[٨] والزمان اللذين تضمنهما[٩] الفعل أيضا.

والمراد بمبين النوع هو المختص، واختصاصه إما بإضافة، كـ «ضرب الأمير» أو بنعت، نحو «ضربا شديدا» أو بالألف واللام، نحو «ضربته الضرب» أي

(١) (لكن) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٢) أي فهو مؤكد لموافقه لا لعامله. وعامله هو الفعل، لكنه في المثال المذكور جاء مؤكدا للمصدر الأول لا للعامل.

(٣) ينظر التصريح ١/٣٢٣، ٣٢٤.

(٤) من قوله: (كضربت ضربا) إلى آخره ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٥) في (أ): «فإنك». تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) كلمة «ضرباً» الثانية ساقطة من (أ).

(٧) أي الذي تضمّنه الفعل، لأن الفعل هو المتضمن للمصدر، كما بينه الشارح.

(٨) في (ب) و (جـ) «الإخبار» والمراد بالإخبار النسبة.

(٩) في (ب) و (جـ): (نصبهما) وهو تحريف.

الضرب الذي تعرفه[١] ، ونحو ذلك .

ومعنى كونه مبيّنا لعدده أنه دال على عدد المرات، معينا كان، كـ «ضربت ضربتين» أو[٢] لا، كـ «ضربتُ ضرباتٍ» فإنه دال على عدد /من الضربات مبهم. ٣٣/ب

تنبيهان :

أحدهما[٣] : أن المصدر المؤكد يسمى المبهم [٤]، والمبيّن للعدد يسمى المعدود والمبيّن للنوع يسمى المختص .

وجعل المعدود مقابلا للمختص هي طريقة لبعضهم [٥] .

والظاهر، كما في التسهيل [٦]، ادراجه تحت المختص [٧] .

وعلى هذا فالمصدر قسمان مبهم ومختص، والمختص قسمان معدود وغير معدود .

ثانيهما في نسبته [٨]، كغيره من النحاة، التأكيد للفعل توسّع، لأنه ليس إلا

(١) كلمة (تعرفه) لم ترد في (أ)وترك لها فراغا بقدرها . و ينظر توضيح المقاصد ٧٧/٢ .

(٢) في (جـ) فقط : «أم» .

(٣) في (ب) و (جـ) : «الأول» .

(٤) سمي مبهما لأنه يدل على الجنس مبهما من غير دلالة على كيفيته ولا كميته .

(٥) وهي طريقة الجزولي وأبي علي الشلوبين، تنظر المقدمة الجزولية ص ٨٤ والتوطئة ص ٢٠٨ .

(٦) تسهيل الفوائد ص ٨٧ .

(٧) في (جـ) : «اندراجه» وهذه طريقة جمهور النحاة حيث جعلوا المصدر قسمين : مبهما ومختصا . ينظر اللمع لابن جني ١٠٢ والملخص لابن أبي الربيع ٣٥٤/١ والمساعد ٤٦٥/١ والهمع ١٨٦/١ .

(٨) أي في نسبة المصنف التأكيد للفعل، وذلك قوله في الشذور، : (المؤكد لعامله)وهذا هو الذي سار عليه النحويون .

تأكيدا للمصدر الذي في ضمنه، كما علمت.

ص : (وما بمعنى المصدر مثله نحو[١] ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ [٢] ﴿ولا تضروه شيئا﴾[٣] ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾[٤]).

ش : لما قرر الشيخ أن المفعول المطلق هو المصدر، وكان بعض ماليس بمصدر مماله دلالة على المصدر ينتصب مفعولا مطلقا، ذكر ذلك بقوله : (وما بمعنى المصدر مثله) أي في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

فمن ذلك «كل»[٥]، وهو مما ناب عن المصدر المبيّن للنوع [٦]، نحو قوله تعالى: ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ [٢]، وقول الشاعر :

٥٣ - وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ألاَّ تلاقيا [٧]

ومنه أيضا ما دل على المصدر من النكرات المفيدة للعموم، لكونها في

(١) سقطت كلمة (نحو) من (جـ).

(٢) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٩ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٤ من سورة النور.

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) ذكر المرادي أن المصدر المبيّن ينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئا.
ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٧٩.

(٧) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الملوّح المشهور بمجنون ليلى، وهو من قصيدته المؤنسة. انظر ديوانه ص ٢٩٣.
والبيت في الخصائص ٤٤٨/٢ وأوضح المسالك ٣٤/٢ والعيني ٤٢/٣ والأشموني ١١٣/٢.
والشاهد فيه نصب «كلَّ الظنّ» على أنه نائب عن المصدر المبين للنوع.

سياق النفي أوشبهه[١] نحو ﴿ولا تضروه شيئا﴾ [٢] أي لاتضروه بنوع من أنواع الضرر[٣].

ومنه، وهو مما[٤] ناب عن المصدر المبيّن للعدد وهو نفس العدد، نحو قوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [٥] ونحو ضربته ثلاثين ضربة.

تنبيهان:

الأول[٦]: ما ذكره المصنف من أمثلة ما ناب عن المصدر في الانتصاب مفعولا مطلقا خاص بقسمي[٧] المبيّن، كما علمت، والمصدر المؤكد كالمبيّن في أن ما يدل عليه ينتصب مفعولا مطلقا نائبا عنه.

فمن ذلك المرادف، نحو قعدت جلوسا.

ومنه المشارك له في مادتّه، نحو ﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾ [٨] ونحو ﴿تبتل إليه تبتيلا﴾[٩].

الثاني: ظهر مما ذكره المصنف، رحمه الله، أن بين المصدر والمفعول

(١) في (جـ): (أو نحوه) وأسقط كلمة (نحو) التي بعدها.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة التوبة.

(٣) في (جـ): (الضروب) وهو تحريف واضح، وفي (ب): (الضر).

(٤) في (أ): (وهو ما ناب)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) من الآية ٤ من سورة النور.

(٦) في (أ) فقط: (أحدهما)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) في (ب) و (جـ): (بقسم).

(٨) من الآية ١٧ من سورة نوح، وذلك لأن «نباتا» مصدر «نَبَتَ» لا مصدر «أنْبَتَ».

(٩) من الآية ٨ من سورة المزمل.
وذلك لأن «تبتيلا» مصدر «بتّل» لا مصدر «تبتّل».

المطلق[١] عموما وخصوصا من وجه، فيجتمعان في نحو «ضربت ضربا»[٢] ويوجد المصدر بدون المفعول المطلق في نحو «قعودك حسن» ويوجد المفعول المطلق بدون المصدر في نحو[٣] «ضربته سوطا أو عصا»[٤]. والله أعلم.

ص: (الثالث المفعول له، وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، كقمت إجلالا لك).

ش: الثالث من المنصوبات المفعول له، ويقال له: المفعول لأجله ومن أجله.

وحدّه الشيخ بقوله: (المصدر) إلى آخره.

فالمصدر كالجنس، وخرج به نحو[٥] جئتك للسمن والعسل.

و(الفضلة) كالفصل، مخرج لما كان عمدة من المصادر.

وقوله: (المعلل لحدث) يخرج المفعول المطلق وغيره من المفعولات، فإنه لا تعليل فيها[٦].

وقوله: (شاركه[٧] في الزمان والفاعل) مخرج ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول، نحو:

(١) في (ب) و (جـ): (أن بين المفعول المطلق والمصدر).

(٢) سقطت كلمة (نحو) من (ب) و (جـ). و«ضربا» هنا مفعول مطلق وهو مصدر.

(٣) كلمة (في) ساقطة من (أ) وكلمة (نحو) ساقطة من (جـ). والمثبت من (ب).

(٤) في هذا المثال نابت عن المصدر آلته، والأصل: ضربته ضربةً بسوط أو ضربته ضربة سوطٍ. ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية ١١٥/١.

(٥) كلمة (نحو) ساقطة من (جـ).

(٦) في (أ): (فيهما). والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) في (ب) و (جـ): (يشاركه).

٥٤ـ وقد نضّت لنوم ثيابها [1]

وما اختلف فيه فاعلهما، نحو:

٥٥ - وإني لتعروني لذكراك هزّة [2]

فإنه وإن صدق عليهما أنه فعل لأجلهما [فهما] [3] علتان له، لكن ليسا في الاصطلاح مفعولا لهما، فأخرجهما[4] بقيد المشاركة في الزمان والفاعل [5].

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، وهو لامرىء القيس الكندي، وهو بتمامه :

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

نَضَّتْ : نزعت ، المتفضل : اللابس ثوبا واحدا.

انظر ديوان امرىء القيس ص ١٤.

والبيت من شواهد المقرب لابن عصفور ١٦١/١ والارتشاف ٢٢٣/٢ والعيني ٦٦/٣ والتصريح ٣٣٦/١ والهمع ١٩٤/١ والأشموني ١٢٤/٢.

والشاهد قوله : «لنوم» حيث جُرّ باللام لاختلاف زمن نزع الثياب والنوم.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي، وعجزه :

.... كما انتفض العصفور بلّله القطر

والبيت بهذه الرواية ثابت في ديوان مجنون ليلى أيضا ص ١٣٠، وهو في شرح أشعار الهذليين برواية : (إذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها) . ينظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ وهو في الإنصاف ٢٥٣/١ والمقرب ١٦٢/١ والارتشاف ٢٢٢/٢ وشفاء العليل ٤٦٢/١ والتصريح ٣٣٦/١ والهمع ١٩٤/١ والأشموني ١٢٤/٢.

والشاهد جر «ذكراك» باللام لاختلاف فاعل الفعل والمصدر لأن فاعل الفعل الهزّة وفاعل المصدر المتكلم.

(٣) في (ب) و (جـ) : (فضدهما) وهذا ضد المراد فما أثبته هو المناسب.

(٤) من قوله : (أنه فعل) إلى آخره ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٧١/٢ : «فإن فقد اتحاد الفاعل أو الزمان مع قصد التعليل، فلابد من اللام أو ما يقوم مقامها».

تنبيهان :

الأول : فهم من اقتصاره على ما ذكره من القيود أنه لا يشترط كونه قلبيا كالرغبة ونحوها . وهو مذهب الفارسي [١] .

وخالف / في ذلك ابن الخباز[٢] ، فشرط كونه قلبيا [٣] ، واعتمده المصنف في ٤
غير هذا الكتاب [٤] .

فنحو «جئتك قراءة العلم» يتعين[٥] جره عند ابن الخباز [٦] ، ويجوز نصبه عند غيره .

الثاني أن المفعول له على نوعين :

نوع لايتقدم في الوجود[٧] على ما جعل علة له .

(١) انظر الإيضاح العضدي ص ٢١٨ . والفارسي هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، كان إمام وقته في علم النحو ، طاف كثيرا من البلدان ، وصحب عضد الدولة وألف له كتبا ، وكان قد أخذ العلم عن ابن مجاهد والزجاج وابن السراج وغيرهم ومن أشهر تلاميذه ابن جني والجوهري وابن عباد ، ترك مصنفات كثيرة منها التذكرة والإيضاح والتكملة والحجة في القراءات وكثير من المسائل ، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ .

تنظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٣٢ وإنباه الرواة ٣٠٨/١ ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧ وبغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٧١ .

(٣) نص على ذلك في كتابه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٢٨١/١ .

(٤) اشترط ذلك في أوضح المسالك ٤٤/٢ وشرح اللمحة البدرية ٢٠٩/٢ .

(٥) كلمة (يتعين) لم ترد في (أ) وترك لها فراغاً بقدرها .

(٦) لأن قوله : «قراءة» ليس فعلا قلبيا .

(٧) في (ب) و (جـ) : (الوجوب) وهو تحريف .

ونوع يتقدم في الوجود على ما جعل علة [له][1].

والمثال الذي ذكره المصنف وهو «قمتُ إجلالا لك» من النوع الأول.

ومثال النوع[2] الثاني «قعد عن الحرب جبنا».

ش: (ويجوز فيه [أن يجر بحرف التعليل] [3] ويجب في معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها).

ش: ذكر في هذا الكلام مسألتين:

المسألة الأولى: أنّ [4] المستوفي للشروط[5] المذكورة لايتعين نصبه، وإنما يجوز. لأنها شروط لجواز النصب، لالتعيينه، لكن يكثر جرّه إن كان بأل، نحو ضربته للتأديب، ويقلّ إن كان بدونها، وليس مضافا، نحو:

٥٦ - مَن أمكم لرغبة فيكم ظفر [6]

ويستوي الجرّ والنصب في المضاف، نحو ﴿ينفقون أموالهم ابتغاء

(١) زيادة أوجبها المقام، وقوله: (ونوع يتقدم) إلى هنا ساقط من (ب) و (جـ).

(٢) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٣) مابين المعقوفين ساقط من النسخ وأثبته من شذور الذهب ص ١٥.

(٤) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٥) في (أ): (في الشروط)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) البيت من الرجز، مشطور ولم ينسب لقائل. وبعده:

ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وهو من شواهد شرح عمدة الحافظ ص ٣٩٩ و أوضح المسالك ٤٧/٢ والعيني ٧٠/٣ والأشموني ١٢٤/٢.

والشاهد فيه جر «رغبة» باللام وهو مفعول لأجله مستوف للشروط ومع ذلك جر باللام مع أنه غير مقترن بأل ولا مضاف، وذلك قليل.

مرضـاة الله﴾ [١] ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ [٢].

المسألة الثانية : أن ما فقد شرطا من الشروط مع كونه معللا به يجب جرّه باللام أو بغيرها مما يدل على التعليل [٣].

وأشار بقوله : (أو نائبها) إلى أن الأصل في إفادة التعليل هو اللام وأن غيرها من الحروف، وإن أفاد التعليل، فهو كالنائب عنها.

ففاقد المصدرية نحو قوله : [٤] ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ [٥].

وتقدم التمثيل لفاقد غيره[٦] من الشروط [٧]. والله أعلم.

ص : (الرابع المفعول فيه، وهو ما ذكر فضلةً لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا، أو مكان مبهم، أو مفيد مقداراً، أو مادته مادة عامله كصمت يوما أو يوم الخميس، وجلست أمامك، وسرت فرسخا، وجلست مجلسك).

ش : الرابع من المنصوبات المفعول فيه، وهو المسمّى ظرفا.

وقد عرّفه الشيخ بقوله : (ما ذكر فضلة) إلى آخره [٨].

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٣) الحروف الدالة على التعليل هي اللام والباء و «في» و «مِنْ» والكاف، وقد ذكر أمثلتها ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٣٩٦ وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٢.

(٤) عبارة (نحو قوله) ساقطة من (جـ)، وكلمة (قوله) ساقطة من (ب).

(٥) الآية ١٠ من سورة الرحمن.

فقوله : «للأنام» علة للوضع، لكنه ليس مصدرا فلذلك جر باللام.

(٦) في (ب) و (جـ) : (لما فقد غيره).

(٧) تقدمت أمثلة ذلك في ص ٣٤٥.

وبقي عليه مثال فاقد القلبية إن عددناها شرطا، نحو ﴿ولاتقتلوا أولادكم من إملاق﴾.

(٨) وقال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٤ : «والأولى أن يقال : هو المقدّربفي من زمان أو مكان، فُعل فيه فِعْل مذكور». واعترض على تعريف ابن الحاجب.

فقوله : (ما ذكر فضلة) كالجنس يدخل فيه المفاعيل وغيرها من الفضلات.

وقوله : (لأجل أمر وقع فيه) كالفصل يخرج به بقية المفاعيل، كما في قوله تعالى: ﴿يخافون يوما﴾ [١] وقوله تعالى : ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [٢] فإنهما [٣] ذكرا لأجل أمر وقع عليهما لا فيهما، فهما من المفعول به.

وقوله : (من زمان) إلى آخره مخرج لنحو قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [٤] إذا قدّر بـ«في» [٥] أي في نكاحهن [٦].

فإنه فضلة ذكر لأمر وقع فيه، وهو الرغبة، لكنه ليس بزمان ولا مكان. وفيه تنويع للظرف [٧] إلى نوعين :

ظرف زمان [٨]، وأنه يكون مبهما [٩]، كـ «يوم» و«حين» و«لحظة» و«ساعة» ومختصا، كـ «يوم الخميس» و«يوم عرفة» ، وفهم ذلك من قوله : (مطلقا).

وظرف مكان، وأنه [١٠] ثلاثة أقسام :

(١) من الآية ٣٧ من سورة النور ومن الآية ٧ من سورة الإنسان.

(٢) من الآية ١٣٤ من سورة الأنعام. وفي نسختي (ب) و (جـ) : (رسالاته) بالألف على قراءة نافع.

(٣) «الضمير يرجع إلى «يوم» و «حيث» في الآيتين السابقتين.

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٥) قوله : بـ (في) ساقط من (أ) . وأثبته من (ب) و (جـ).

(٦) هذا أحد التقديرين في الآية، وهو الأولى، والثاني تقديره بـ«عن» أي عن نكاحهن، قال في التصريح ١/٣٣٩ : «أما إذا قدّر بعن فليس مما نحن فيه» وتنظر الفتوحات الإلهية ١/٤٢٩ والبحر ٣/٣٦٢.

(٧) في (جـ) : (يتنوّع الظرف).

(٨) في (ب) و (جـ) : (الزمان).

(٩) ظرف الزمان المبهم هو مادل على قدر غير معين من الزمان، والمختص هو ماله نهاية تحصره أو مقدار معين من الزمان. ينظر شرح الكافية ١/١٨٤.

(١٠) في (جـ) فقط : (وهو).

مبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة[١] مسمّاه، كأسماء الجهات [٢] .
ومفيد مقداراً، نحو بريد و ميل وفرسخ [٣] .
وما اتحدت مادته ومادة عامله ، كـ «جلست مجلسك» و «قعدت مقعدك» .

تنبيهان:

الأول : مقتضى العطف[٤] في قوله : (مبهم أو مفيد مقدارا) أن المفيد للمقدار ليس داخلا في المبهم، وبه قال بعض النحويين [٥] .
وقال الشلوبين [٦] : إنه داخل فيه [٧] .

(١) في (أ) : (ضرورة) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ) .
(٢) أسماء الجهات هي أمام وخلف ويمين وشمال وشرق وغرب وقد ألحق بها أسماء منها، عند ولدى وبين ووسط الدار. وقد اختلف في تفسير المبهم من المكان على أقوال، انظر شرح الكافية للرضي ١٨٤/١ .
(٣) إنما عُدّت هذه الأسماء مبهمات من حيث إنّ مكانها غير معروف وإن كانت معلومة المقدار .
(٤) في (ب) : (الأول العطف في قوله) وفي (جـ) : (الأول أفهم في قوله) .
(٥) هذا قول الجزولي وأبي علي الشلوبين والرضي، حيث جعلوا ظرف المكان ثلاثة أقسام مبهم ومختص ومعدود. تنظر الجزولية ص ٨٧ والتوطئة ٢١٠ وشرح الكافية ١٨٤/١ .
(٦) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الأشبيلي الأزدي، المعروف بالشلوبيني، وبعضهم يقول : الشلوبين بدون ياء النسب وهي تعني الأشقر والأبيض، ولد بأشبيلية، وتعلم فيها على كبار العلماء، ثم صار إماما في العربية، وتخرج على يديه جماعة من أهل الأندلس منهم ابن أبي الربيع وابن عصفور. صنف كتبا في العربية منها التوطئة وشرح الجزولية ، توفي سنة ٦٤٥هـ.
ينظر إنباه الرواه ٣٣٢/٢ واختصار القدح المعلّى ١٥٢ وإشارة التعيين ٢٤١ والبغية ٢٢٤/٢ وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ .
(٧) هكذا نسب الشارح هذا القول للشلوبين، والصحيح عنه أنه يقول : إن المقدر ليس داخلا في المبهم، لأنه جعل الأقسام ثلاثة، قال في التوطئة : «ظرف المكان مبهم ومعدود ومختص» . انظر التوطئة ص ٢١٠ ، وقد نسب له هذا القول أبو حيان في الارتشاف ٢٥٠/٢ والمرادي في توضيح المقاصد ٩٣/٢.

وصحح بعضهم[١] أنه شبيه بالمبهم لا مبهم.

قال المصنف[٢] : «وحقيقة الأمر أن فيه إبهاما واختصاصا، وعلى هذا يصح فيه القولان» . انتهى

الثاني دخل في قوله : /[٣](أو مادته مادة عامله) نحو سرّني جلوسي مجلسك وأعجبني قعودي مقعدك، وأنه لافرق في العامل بين الفعل، كما مثّل به المصنف، وبين الاسم، كهذين المثالين، وما أشبههما. ٣٤/ب

واحترز بذلك عمّا لا يتحد فيه / مادة العامل والظرف، نحو : ٣٥/أ

(ذهبت في مرمى زيد)[٤] ، و (رميت[٥] في مذهب عمرو).

فلا يجوز في القياس جعل شيء من ذلك ظرفا، وما سمع من ذلك منصوبا ظرفا، كقولهم : «هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا»[٦] فشاذ إن قدّر عامله الاستقرار[٧] .

(١) هو أبو حيان، قال في الارتشاف ٢٥٠/٢ : «والصحيح أنه شبيه بالمبهم،، ولذلك وصل إليه بنفسه».

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٣٤.

(٣) في (أ) كرر العبارة من قوله (وجلست مجلسك وسرت فرسخا) إلى قوله : (الثاني دخل في قوله) ثم وضع كلمة (خط) بجانب المكرر إشارة إلى إلغائه.

(٤) في (أ) : (ذهبت مرمى زيد)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) في (جـ) : «مريت» وهو تحريف.

(٦) قولهم : «مقعد القابلة» كناية عن القرب، والقابلة هي التي تكون أمام المرأة وقت الولادة. و «مزجر الكلب» مكان زجره أي هو بعيد مني كبعد الزاجر للكلب عن مزجره وتقال في الذم، و «مناط الثريا» متعلقها من ناط ينوط إذا تعلق والمعنى هو بعيد مني كبعد الشخص من مناط الثريا، وتقال في المدح.
انظر القول في الكتاب ١٤٢/١ - هارون وشرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢.

(٧) أي العامل المستقر في الجار والمجرور وهو «منّي».

فإن قدّر العامل في «المقعد» قَعَد، وفي «المزجر» زجر [1]، وفي «المناط» ناط لم يكن شاذا [2].

ص : (والمكاني[3] غيرهن يجر بـ «في» كصلّيت في المسجد.

ونحو (قالا خيمتي أم معبد) وقولهم : (دخلت الدار) على التوسع).

ش : لما ذكر أن ظرف المكان يكون أحد الأقسام الثلاثة المذكورة فيما سبق وكان مقتضاه أن غيرها من الأماكن لا ينتصب ظرفا صرح بقضية ذلك، فقال: (والمكاني[3] غيرهن) أي من الأقسام الثلاثة.

(يجر بـ «في») أي لا ينتصب على الظرفية، بل يستعمل مجرورا بـ «في» كما تقول : صليت في المسجد وأقمت في الدار وسكنت في البيت.

ثم إنه استشسر سؤالا يرد على ذلك، وهو أنه قد ورد نصب المكاني[3] من غير المذكورات، وذلك في نحو قوله : (قالا خيمتي أم معبد) وأراد به قول الشاعر :

٥٦ - جزى اللّهُ ربُّ الناس خير جزائه رفيقين قالا خيمتي أم معبد [4]

وفي نحو دخلت الدارَ، وسكنت البيت.

(١) في (ب) و (جـ) : «في مقعد قعد وفي مزجر زجر».

(٢) لأنه حينئذ تكون مادته من مادة عامله، وهذا قياسي.
ينظر شرح الكافية الشافية ٦٧٧/٢.

(٣) في (أ) : (المكان). والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) البيت من الطويل من أبيات تنسب لرجل من الجن يذكر النبي ﷺ وأبابكر وقت الهجرة، تنظر قصة هذه الأبيات في السيرة النبوية لابن هشام ٤٨٧/١ وقد جاء في (جـ) (رب العرش) بدل (رب الناس).
والبيت من شواهد المقرب لابن عصفور ١٤٧/١ والارتشاف ٢٥٤/٢ وشرح الشذور ص ٢٣٥ والمساعد ٥٢٣/١ والهمع ٢٠٠/١.
والشاهد فيه نصب «خيمتي» على التوسع بحذف حرف الجر، والأصل في خيمتي .

وأجاب[١] عنه بأن النصب فيه ليس على الظرفية، حتى يرد على ما قرره، بل إنما هو على التوسّع بإسقاط الخافض وإجراء القاصر مجرى المتعدى فيكون المنصوب شبيها بالمفعول به.

وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب الفارسي[٢] واختاره ابن مالك[٣]، ونسبه إلى سيبويه[٤].

والثاني: أنه منصوب على الظرفيه، وهو مذهب الشلوبين[٥] ونسبه إلى سيبويه[٦] وإلى الجمهور[٧]، واختاره ابن الحاجب[٨].

والثالث: أنه مفعول به و «دخل» يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر[٩] وهومذهب الأخفش[١٠]. /والله أعلم. ٣٥/ب

(١) في (ب) و (جـ) : (وأجابه).

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ص ٢٠٦ : «وقد يتّسع فيحذف حرف الجر فيصل الفعل الذي لايتعدى إلى ما كان مخصوصا من الأماكن».

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٦٨٣/٢.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣٥/١ - هارون - : «وقد قال بعضهم : ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ».

(٥) تنظر التوطئة ص ٢١١.

(٦) ينظر الكتاب ٣٥/١- هارون.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١٨٦/١ وتوضيح المقاصد ٩٠/٢ وهمع الهوامع٢٠٠/١.

(٨) في الكافية ص ١٠٠.
وقد سقط القول الثاني كاملاً من نسخة (جـ).

(٩) في (جـ) : (الجار) وهو تحريف.

(١٠) وبه قال الجرمي، والمبرد.
ينظر المقتضب ٣٣٧/٤ وشرح الكافية للرضي ١٨٦/١ والارتشاف ٢٥٣/٢ والهمع ٢٠٠/١.

ص : (الخامس المفعول معه، وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقا بفعل أو مافيه معناه وحروفه، كسرت والنيلَ وأنا سائر والنيلَ).

ش : الباب الخامس من المنصوبات باب المفعول معه، وهو آخر المفاعيل الخمسة، وجُعل آخرها للتردد في كونه قياسيا أو سماعيا [1].

ولكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو، ذكره المصنف [2].

وحدّه بقوله : (الاسم الفضلة) إلى آخره.

فالاسم كالجنس، والفضلة مخرج للعمدة.

وقوله : (التالي واو المصاحبة) يخرج غيره من المفاعيل، فإنه ليس شيء منها بعد الواو.

ومعنى المصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول الذي قبل الواو في ذلك الفعل في وقت واحد.

[فـ «زيد» في][3] قولك : سرتُ وزيدا، مشارك للمتكلم[4] في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معا.

وفي قولك : سرت أنا وزيدٌ بالعطف مشارك[5] في السير، لكن لا يلزم كون

(١) فقد ذهب الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي، لايقاس عليه، وذهب الجمهور إلى أنه قياسي. ينظر شرح الأشموني ١٤١/٢.

(٢) في شرح شذور الذهب ص ٢٣٧.

(٣) في (أ) و (جـ) : (فتريد أن)، وفي (ب) : (فتريد أني). وهو تحريف، والصواب ما أثبته.

(٤) في (جـ) : (شارك المتكلم).

(٥) في (أ) : (يشارك). والمثبت من (ب) و (جـ).

سيرهما في وقت واحد .

وقوله : (مسبوقة) أي واو المصاحبة.

وقوله : (بفعل) إلى آخره مخرج [١] لنحو «هذا لك وأباك» [٢] فلايتكلم به بالنصب، وأما بالجر [٣]، بدون إعادة الجارّ ففيه الخلاف الآتي في باب العطف [٤].

وقوله : (كسرت والنيل) مثال للفعل.

وقوله : (وأنا سائر والنيل) مثال لما فيه معنى الفعل وحروفه.

فإن قيل : فقد قالوا : «ما أنت وزيدا» [٥] و«كيف أنت وزيداً» [٦] فنصبوه على المفعول معه مع عدم الفعل والاسم الذي بمعناه وحروفه.

فالجواب أن الفعل موجود تقديراً، لأن «أنت» فاعل بفعل محذوف،

(١) الأولى أن يكون الإخراج بالمحترزات كما يلي : خرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ونحو سرت والشمسُ طالعة، وخرج بقوله : (فضلة) نحو اشترك زيد وعمرو، وخرج بقوله : (تال لواو) جئت مع زيد، وخرج بقوله : (المصاحبة) جاء زيد وعمرو قبله.

(٢) في (جـ) : (وإياك) وهو تحريف.

(٣) في (جـ): (بالجار) وهو تحريف.

(٤) سيأتي ذلك في ص ٦٨٠.

(٥) هذا قول من أقوال العرب حكاه سيبويه في الكتاب ٣٠٣/١ - هارون حيث قال : «وزعموا أن ناسا من العرب يقولون : «كيف أنت وزيدا» و «ما أنت و زيدا» وهو قليل، حملوه على الفعل ... كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا» . انتهى.

وقد جاء في (جـ) : (ما أنا وزيداً).

(٦) قوله : (وكيف أنت وزيداً) ساقط من (جـ).

والتقدير: ما تكون [١] وكيف تصنع [٢]، ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل.

فإن قيل : مثل ذلك في نحو «هذا لك وأباك»[٣] ويتكلم به بالنصب على المفعول معه، ويراعى فيه[٤] التقدير كما روعي في قولهم : «مالك/ وزيدا» [٥] حيث ٦ أوجبوا فيه النصب على المفعول معه.

فالجواب [٦] الفرق بينهما قوة الداعي إلى تقدير الفعل في «مالك وزيدا» بسبب تقديم «ما» الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى.

وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا، فصار كأنه مذكور ولم يوجد في نحو «هذا لك» إلا داع واحد، وهو تأخر الجار والمجرور ولا يلزم من اعتبار أمر عند قوة الداعي إليه اعتباره عند عدم قوّته[٧].

(١) «تكون» هنا ناقصة و خبرها «ما» مقدما عليها و «أنت» اسم تكون الناقصة فقول الشارح : إنّ «أنت» هنا فاعل أي اسم لكان، واسم كان وخبرها يطلق عليهما فاعل ومفعول به. تنظر حاشية الصبان ٢٦٦/١.

(٢) هذا تقدير للفعل الناصب في قولك : «كيف أنت وزيدا». فـ «كيف» في محل نصب حال و «أنت» فاعل للفعل المحذوف. ونلحظ في تقدير سيبويه في المثال الأول أنه قدره بقوله : «كيف تكون» فيصح هنا في «تكون» أن تكون تامة وفاعلها ضمير و «كيف» حال، ويصح أن تكون ناقصة واسمها ضمير، و «كيف» خبرها

(٣) في (ب) و (جـ) : (هذا لك واياك) وهو تحريف.

(٤) سقطت كلمة (فيه) من (ب) و (جـ).

(٥) والتقدير «ما كان لك وزيدا» انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٣٦/٢.

(٦) ذكر هذا الجواب الفاكهي في شرحه على القطر ١٣١/٢ .ولم ينسبه للجوجري ، بل قال : (قال بعض العلماء).

(٧) في (أ) : (قربه) وهو تحريف، والمثبت من (ب) و (جـ).

فائدة:

العامل في المفعول معه ماسبقه من فعل أو شبهه [١].

وقال الجرجاني [٢] : الواو [٣].

وقال الزجاج [٤] : العامل فيه محذوف، والتقدير «سرت [٥] ولابست النيلَ» فيكون حينئذ مفعولا به.

وقال الكوفيون [٦] : هو منصوب على الخلاف [٧].

(١) هذا مذهب البصريين.
ينظر الكتاب ٢٩٧/١ - هارون - وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ وتوضيح المقاصد ٩٧/٢ والتصريح ٣٤٣/١.

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، إمام البلاغيين وعالم البيان والنحو، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، وصنف كتبا كثيرة في النحو والبلاغة والأدب منها المغني في شرح الإيضاح والمقتصد والجُمَل وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز توفي بجرجان سنة ٤٧١هـ.
تنظر نزهة الألباء ٢٦٤ وإنباه الرواه ١٨٨/٢ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ والأعلام ٤٨/٤.

(٣) أي أنّ العامل في المفعول معه هو واو المعية، وقد ذكر الجرجاني هذا في كتابه الجُمل ص ٢٠ قال فيه : الضرب الثاني مما ينصب فقط، وهي سبعة، الأول الواو بمعنى «مع» نحو قولك : «استوى الماء والخشبة».
لكنه نص في كتابه المقتصد أن الناصب له الفعل بوساطة الواو. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩/١.

(٤) ينظر قوله في الإنصاف ٢٤٨/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

(٥) في (جـ) : (وسرت) ولاموضع للواو هنا .

(٦) ينظر مذهبهم في الإنصاف ٢٤٨/١ وشرح الكافية للرضي ١٩٥/١ وهمع الهوامع ٢٢٠/١.

(٧) مرادهم بالخلاف مخالفة الثاني للأول رفعا ونصبا، كما في الظرف عندهم إذا كان خبرا، نحو (زيد عندك). ينظر الإنصاف ٥٥٧/٢.

فيكون العامل فيه معنويا.

والأولى إحالة العامل[١] على اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي[٢].

ص : (السادس المشبّه بالمفعول به، نحو زيدٌ حسن وجهه، وسيأتي).

ش : السادس من المنصوبات المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

وهو معمول الصفة المشبّهة باسم الفاعل.

وهي الصفة التي استحسنت إضافتها لفاعلها في المعنى كـ «حسن الوجه» و«طاهر العِرض»[٣].

فخرج نحو «زيد ضارب أبوه عمرا» فليس منها[٤].

لأنه يمتنع أن يقال فيه : «ضارب أبيه» لالتباسه بالمفعول به[٥] ونحو «زيد كاتبٌ أبوه» فإنه لايحسن فيه إضافة «كاتب» إلى «الأب»، وإن فات اللبس[٦].

وسبب عدم حسن ذلك أن الصفة لاتضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل[٧] إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

(١) في (أ) : (الأول) وهو خطأ، صوابه من (ب) و (جـ).

(٢) في (أ) : (على اللفظين ما لم يضطر المعنوي) وفيه تحريف.

(٣) في (أ) و (ب) : «وظاهر العرض» والمثبت من (جـ). وقد مثل الشارح بمثالين، الأول منهما للصفة التي ليست جارية على حركات المضارع وهذا هو الأكثر فيها، والثاني للصفة الجارية على حركات المضارع، وهذا قليل، وسيأتي تفصيل ذلك في باب الصفة المشبهة ص ٥٧٤.

(٤) في (جـ) : (فليس منهما).

(٥) **وذلك لأن الوصف هنا يحتمل أن يكون مضافا للمفعول، فيكون اسم فاعل لاصفة مشبهة.**

(٦) قوله : (وإن فات اللبس) ساقط من (ب) و (جـ).

(٧) سقطت هذه الكلمة من (جـ).

والدليل على ذلك أمران:

أحدهما : أنهم لو لم يقدّروا ذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه [١].

والثاني : أنهم يؤنثون [٢] الصفة في نحو «هند حسنة الوجه» فحينئذ لم يحسن أن يقال : «كاتب الأب» ، لأن من كتب أبوه لايصح إسناد الكتابة إليه، وحسن أن يقال : «حسن الوجه» لأن من حسن وجهه صح [٣] إسناد الحسن إلى جملته، / فيقال : «زيد حسن»، فيكون في «حسن» ضمير عائد على «زيد» هو فاعل، ويصح لك حينئذ أن تذكر بعده [٤] «الوجهَ» أو «وجهَه» منصوبا [٥].

ولا يصح أن يكون تمييزا [٦] لتعريفه، فيكون منصوبا على أنه مشبه بالمفعول به لأن عامله، وهو الصفة، وإن كان قاصرا [٧]، شُبّه باسم فاعل الفعل المتعدّى.

ووجه الشبه بينهما الوصفية وقبول التثنية والجمع والتأنيث وطلب كل منهما بعد استيفاء فاعله مابعده [٨].

(١) ولاتصح إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) في النسخ : (أنهم لايؤنثون) بزيادة «لا» وذلك يعكس المعنى المراد، والتصحيح من شرح الشذور لزكريا الأنصاري [الورقة ٣١/ب] وحاشية العدوي ٥١/٢.

(٣) في (أ) و (ب) : (حسن)، والمثبت من (جـ).

(٤) في (أ) : (هذا) بدل (بعده)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) نقل الشيخ زكريا الأنصاري هذا النص بتمامه عن الجوجري ولم ينسبه إليه . ينظر شرح الشذور للأنصاري [الورقة ٣١/أ].

(٦) لأن التمييز لايكون معرفة عند البصريين. وفي (أ) : (تمييز) بالرفع وهو خطأ.

(٧) أي غير متعد، لأنه مشتق من فعل لازم.

(٨) انظر في ذلك شرح الكافية للرضي ٢٠٥/٢ وشرح الشذور لابن هشام ٢٤٤.

ص : (السابع الحال، وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله[١] أو مضمون الجملة قبله، نحو ﴿فخرج منها خائفا يترقب﴾ [٢] ﴿لآمن من في الأرض كلهم جميعا﴾ [٣] ﴿فتبسم ضاحكا﴾[٤] ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ [٥] وقوله [٦]: (أنا ابن دارة معروفا بها نسبي).

ش : السابع من المنصوبات الحال، وهي[٧] قسمان :

مؤسِّسة، وهي مالا يستفاد[٨] معناها بدونها .

ومؤكدّة، وهي بخلاف ذلك، أي ما استفيد معناها من غيرها [٩] .

وكان الأحسن تقسيمها وإفراد[١٠] كل قسم بحدّ.

لكن المصنف كثيرا ما يراعى الاختصار، ويحدّ الشيء المختلف الأقسام بحد واحد ويأتي فيه بـ «أو» الدالة على تنويع المحدود وانقسامه، ومنه ما ذكره في هذا المحل.

فقوله : (وصف) كالجنس، يدخل فيه الخبر في نحو «زيد قائم» والمبتدأ

(١) في (أ) : (فاعله) و في (ب) : (علته) وهو تحريف والمثبت من (جـ) وشذور الذهب ص ١٦ .

(٢) من الآية ٢١ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٤) من الآية ١٩ من سورة النمل.

(٥) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٦) زيادة من (ب) و (جـ) .

(٧) في (ب) و (جـ) : (وهو) ولفظ «الحال» صالح للتذكير والتأنيث.

(٨) في (جـ) : (وهي التي لايستفاد) .

(٩) مثال المؤسسة «جاء زيد راكبا» ومثال المؤكدة ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾ .

(١٠) في (جـ) : (وأفرد) .

كـ«القائم أخوك» ، والنعت في «جاءني رجلٌ رَاكِبٌ» ، والتمييز في نحو «لِلّهِ دَرُّهُ[1] عَالِماً» .

ويخرج به «القهقرى[2]» في نحو «رجع زيد القهقرى» فإنه ليس بوصف .

وقوله : (فضلة) كالفصل مخرج للخبر والمبتدأ .

وقوله : (مسوق) إلى آخره فصل أخرج به النعت والتمييز المذكورين، فإن النعت مذكور لتخصيص المنعوت، والتمييز لبيان جنس المتعجب منه [3] وبيان الهيئة وقع بهما ضمنا لا قصدا [4] .

وقوله : (هيئة صاحبه أو تأكيده) بيان لأنواع الحال [5]، وهي كما تقدم مؤسسة وهي المسوقة لبيان هيئة /صاحبها . ٣٧/أ

ومؤكدة وهي أنواع:

مؤكدة لصاحبها ، ومؤكدة لعاملها ، ومؤكدة لمضمون جملة قبلها .

مثال المبيِّنة للهيئة ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [6] ومثله قولك : جاء زيدٌ راكبا .

ومثال المؤكدة لصاحبها قوله تعالى : ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[7] .

(١) في (ب) و (جـ) : (دَرُّك) .

(٢) «القهقرى» اسم بمعنى الرجوع إلى الخلف . ينظر لسان العرب ١٢١/٥ (قهر) .

(٣) وذلك في التمييز المشتق نحو «لله درك عالما» أما الجامد فخرج بقوله : (وصف) .

(٤) ينظر في ذلك شرح اللمحة البدرية ١٧٧/٢ وأوضح المسالك ٧٨/٢ .

(٥) انظر في أنواع الحال التصريح ٣٨٧/١ وهمع الهوامع ٢٤٥/١ .

(٦) من الآية ٢١ من سورة القصص . وكلمة «يترقب» لم ترد في (أ) و (ب) .

(٧) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

ومثال المؤكدة لعاملها قوله تعالى : ﴿فتبسّم ضاحكا من قولها﴾ [١] وقوله [٢] : ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ [٣] .

وذكر لها المصنف هذين المثالين إشارة إلى أن المؤكدة لعاملها قد تكون مؤكدة له معنى فقط ، كالمثال الأول [٤] ، أو لفظا ومعنى كالمثال الثاني .

ومثال المؤكدة لمضمون الجملة قولك : زيد أبوك عطوفا ، وقول سالم بن دارة اليربوعي [٥] :

٥٨ - أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للنـــاس من عـار [٦]

فقوله : «عطوفا» مؤكد [٧] لمضمون جملة «زيد أبوك» .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل . واقتصر في (أ) على موضع الشاهد (فتبسم ضاحكاً) .

(٢) في (جـ) : (وقولك) وهو سهو .

(٣) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٤) حيث اختلف لفظ العامل مع لفظ الحال .

(٥) هو سالم بن مسافع بن عقبة اليربوعي ، و «دارة» اسم أمه ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان هجاء .
ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٠٨/١ و المؤتلف والمختلف ص ١١٦ وخزانة الأدب ١٤٢/٢ .

(٦) البيت من البسيط ، من قصيدة لسالم يهجو بها بني فزارة . ولم يذكر في (أ) الشطر الثاني ، وأثبته من (ب) و (جـ) .
وهو من شواهد سيبويه ٧٩/٢ - هارون والخصائص ٢٦٨/٢ والأمالي الشجرية ٢٨٥/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٥٦/٢ والمساعد ٤١/٢ والعيني ١٨٦/٣ والهمع ٢٤٥/١ والأشموني ١٨٥/٢ والخزانة ٢٦٥/٣ .
والشاهد فيه وقوع «معروفا» حالا مؤكدة لمضمون الجملة التي قبله وعامل الحال فعل مقدر والتقدير : (أحقني) أو (أعرفني) .

(٧) في (ب) و (جـ) : (مؤكدة) أي : حال مؤكدة .

وقوله : «معروفا» مؤكد[١] لمضمون جملة «أنا ابن دارة» .

ولابد في هذه الجملة أن يكون جزآها اسمين معرفتين جامدين، ولابد أن يتأخر الحال عنها، فلايتقدم عليها، ولايتوسط بين جزءيها [٢] .

وعامل هذه الحال محذوف وجوبا [٣]، لتنزيل الجملة المذكورة بدلا من اللفظ به، وتقديره في نحو «زيد أبوك عطوفا» مما المبتدأ فيه غير «أنا» : أحُقّه [٤] أو أعرفه وفي نحو «أنا ابن دارة» [٥] مما المبتدأ فيه «أنا» : أحقّ أو أعرف، أو أحقّني أو أعرفني.

تنبيهان :

الأول : يؤخذ اعتبار شروط الجملة المذكورة من المثال.

وقد يقال : يؤخذ اشتراط تعريف جزءيها[٦] من ذكر التأكيد في الحال الحاصلة عنها، لأن التأكيد إنما يكون لشيء عُرف.

ويؤخذ اشتراط الجمود من جعلها مؤكدة بالحال، لأنه إذا كان أحد جزأيها مشتقا أو شبيها به كان عاملا في الحال، وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون الجملة.

ويستفاد وجوب تأخير هذه الحال من قوله : (قبله) .

(١) في (ب) و (جـ) : (مؤكدة) أي : حال مؤكدة.

(٢) تنظر هذه الشروط في التصريح على التوضيح ٣٨٧/١، ٣٨٨ .

(٣) وهذا قول سيبويه، وهو الراجح، وقال الزجاج : العامل هو الخبر لتأوله بـ «مسمى» ، وقال ابن خروف : العامل هو المبتدأ مضمنا معنى التنبيه .
ينظر الكتاب ٧٨/٢ - هارون.
وانظر الرد على القولين الأخيرين في التصريح ٣٨٨/١ والهمع ٢٤٥/١ .

(٤) «أحُقّه» بفتح الهمزة وضم الحاء، مضارع حققْتُ الأمر، بالتخفيف بمعنى تحققته، ولو كان مشددا لقيل : أحققه، بقافين.

(٥) في (جـ) : «أنا ابن» فقط.

(٦) في (أ) : (جزءيتها) وكذلك في (جـ) ، وسقط منها أيضا كلمة (تعريف) والمثبت من (ب).

التنبيه الثاني :

كما تكون الحال مفردة تكون جملة اسمية أو فعلية، وظرفا، ومجرورا [١].

وشمل ذلك قوله في الحدّ : (وصف).

فإن / المراد به ، كما قال [٢] : وصف باللفظ أو بالقوة. ٢٣٧

ص : (ويأتي من الفاعل ومن المفعول، ومنهما مطلقا، ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه، نحو : ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [٣] أو كبعضه : نحو ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [٤] أو عاملا فيها، نحو ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٥]).

ش : لما قسم الحال باعتبار وصفها القائم بها من التأسيس والتأكيد أخذ يقسمها باعتبار صاحبها، وهو تقسيم له [٦] أيضا، فقال :

إنها تأتي من الفاعل[٧]، أي يكون صاحب الحال فاعلا نحو جاء زيد راكبا، ونحو ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾[٨].

وتأتي من المفعول، أي يكون صاحب الحال مفعولا نحو ضَرَبْتُ اللِّصَّ

(١) مثال الاسمية «سافرت والشمس طالعة» ومثال الفعلية «جاء زيد يبكي» ومثال الظرف «رأيت الهلالَ بين السحاب» ومثال الجار والمجرور قوله تعالى : ﴿فخرج على قومه في زينته﴾.

(٢) أي ابن هشام في شرح الشذور ص ٢٥٤ وشرح اللمحة البدرية ١٧٧/٢.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة و من الآية ١٢٣ من سورة النحل.

(٥) من الآية ٤ من سورة يونس

(٦) أي لصاحب الحال.

(٧) في (ب) : «المفاعيل» وهو تحريف.

(٨) من الآية ٢١ من سورة القصص.

مكتوفا، و نحو ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ [١].

ومن الفاعل والمفعول، نحو لقيته راكبين.

وقوله : (مطلقا) أي تأتي الحال من الفاعل ومن المفعول ومنهما بلاشرط.

بخلاف مجيئها من المضاف إليه، فإنه مشروط بأن يكون المضاف بعضه[٢]، أي بعض المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا﴾ [٣] وقولك : أعجبني وجهها مسفرةً.

ونحو[٤] قوله تعالى : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾ [٥].

أو يكون كبعضه، أي يكون المضاف كبعض [٦] المضاف إليه، بأن يستقيم الكلام بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى : ﴿أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾ [٧].

أو عاملا، أي أو يكون [٨] المضاف عاملا في الحال، نحو أعجبني انطلاقك منفردا، وقوله تعالى : ﴿إليه مرجعكم جميعا﴾ [٩] ونحو هذا شارب السويق ملتوتا.

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

(٢) وأجازه بعض البصريين دون شرط، ينظر الهمع ١/٢٤٠.

(٣) من الآية ١٢ من سورة الحجرات، والمضاف هنا هو «لحم» والمضاف إليه هو «أخيه» واللحم بعض الإنسان.

(٤) كلمة : (نحو) زيادة من (جـ).

(٥) من الآية ٤٧ من سورة الحجر. والمضاف هنا هو «صدور» والمضاف إليه الضمير «هم» والصدر بعض من الإنسان.

(٦) في (جـ) : (بعض) وهو غير مناسب هنا لأنه سبق بيان ما هو بعض المضاف إليه.

(٧) من الآية ١٢٣ من سورة النحل.

(٨) في (جـ) : «أو أن يكون». وقوله : (عاملا) معطوف على خبر «كان» في كلام المصنف في الصفحة السابقة.

(٩) من الآية ٤ من سورة يونس، فـ «مرجع» هنا مضاف والضمير مضاف إليه، والمضاف وهو «مرجع» عامل في الحال، لأنه مصدر.

واعلم أن بعضهم [١] منع مجيء الحال من المضاف إليه في الصورتين الأُولَيين [٢] أعني إذا كان المضاف بعضا[٣]، أو كبعض منه.

لأنه يصير العامل في الحال غير العامل في صاحبها، وهو ممتنع [٤].

والصواب اعتباره [٥]، لأنه إذا كان بعض المضاف إليه أو كبعضه كانا كالشيء الواحد، وصح مجيء الحال منه، ألا ترى أنه لوقيل في الكلام : ونزعنا ما فيهم من غلّ [٦]، واتبعوا إبراهيمَ حنيفا، /لكان سائغا حسنا. ٨

ص : (وحقها أن تكون نكرةً، منتقلةً، مشتقةً، وأن يكون صاحبُها معرفةً أو خاصا، أو عاما، أو مؤخرا، وقد يَتَخَلَّفْنَ).

ش : لما فرغ[٧] من ذكر الحال وأقسامها أخذ يذكر لها أوصافا معتبرة فيها.

فمنها أن تكون نكرة.

وإنما كان كذلك لأنه سيأتي [٨] أن الغالب في الحال أن تكون[٩] مشتقة، وصاحبها معرفة، فإذا كانت معرفة فربما توهم أنها صفة [١٠].

(١) هو أبو حيان الأندلسي . ينظر الارتشاف ٣٤٨/٢ والهمع ٢٤٠/١.

(٢) في (ب : «الأولين» وفي (جـ) : «الأولتين».

(٣) في (أ) : (بعضه) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) نقل هذا الدليل عن أبي حيان السيوطي في همع الهوامع ٢٤٠/١.

(٥) أي اعتبار جواز مجيء الحال من المضاف إليه في الصورتين المذكورتين.

(٦) قوله : «من غل» ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٧) في (جـ) : (ذَكَرَ) وهو سهو من الناسخ.

(٨) سيأتي ذلك في ص ٣٦٩.

(٩) كرر في (أ) عبارة (أن الغالب في الحال أن تكون) ثم قال بعدها : (نكرة) وهو خطأ.

(١٠) وذلك إذا كان صاحب الحال منصوبا ثم حمل غيره عليه .
ينظر التصريح ٣٧٣/١. والأشموني ١٧٢/٢ .

وقد يتخلف كونها نكرة، بأن تَتَعَرَّفَ في اللفظ، إما باللام، كجاؤوا الأولَ فالأولَ [١] و:

- ٥٩ - أَرْسَلَهَا العِرَاكَ [٢]

أو بالضمير، كـ «جَاءَ وَحْدَهُ» [٣].

ومع ذلك فيحكم بتنكيرها معنى بتقدير «أل» زائدة، وأن الإضافة لاتفيد تعريفا.

هذا [٤] هو مذهب الجمهور. [٥]

وأجاز يونس [٦] والبغداديون [٧] أن تكون معرفة [٨].

(١) وأصله (جاؤوا أولا فأولا) بمعنى مترتبين. ينظر التصريح ١/٣٧٣.

(٢) هذا جزء بيت من الوافر، للبيد بن ربيعة العامري، وهو:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

ورواية الديوان: «فأوردها العراك». ينظر ديوان لبيد ص ٨٦، العراك: الجماعة، أي أوردها جماعة، لم يذدها: لم يحبسها، الدخال: أن يشرب بعض الإبل، ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

والمعنى: يصف عيرا وحشيا بأنه يسوق أتنه نحو الماء جماعة ولم يحبسها عنه ولم يخش عليها من الدخال.

والبيت من شواهد سيبويه ١/٣٧٢ - هارون والمقتضب ٣/٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٢ والعيني ٣/٢١٩ والتصريح ١/٣٧٣ والخزانة ٣/١٩٢.

والشاهد فيه مجيء الحال معرفة، وهو «العراك» لكنه مؤول بنكرة أي معتركة.

(٣) «وحده» حال على تأويله بنكره: أي منفردا، وانظر الكتاب ١/٣٧٣ - هارون.

(٤) أي لزوم كون الحال نكرة.

(٥) ينظر الكتاب ١/٣٧٢، ٣٧٣ والارتشاف ٢/٣٣٧ والتصريح ١/٣٧٣.

(٦) هو يونس بن حبيب الضبي، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٩.

وينظر قوله هذا في كتاب سيبويه ١/٣٧٧ - هارون وتوضيح المقاصد ٢/١٣٧ والهمع ١/٢٣٩.

(٧) ينظر قولهم في التصريح ١/٣٧٤ والهمع ١/٢٣٩.

(٨) في (جـ): (نكرة) وهو سبق قلم،لأنه لا خلاف في أنها تكون نكرة، وإنما اختلفوا في كونها معرفة، فمنع ذلك الجمهور وأجازه يونس والبغداديون.

وقاسوا على نحو «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ».

وحينئذ فحكم المصنف بتخلف التنكير أراد به تخلفه في اللفظ، ليوافق مذهب الجمهور، ولو حُمل على التخلف لفظا ومعنى لصح ووافق المذهب الآخر.

ومنها أن تكون منتقلة، أي غير لازمة للمتصف بها، كما في جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً وضَرَبْتُ اللِّصَّ مكتوفا.

وهذا الوصف [١] غالب، لا لازم، لورودها بدونه فيما إذا كانت مؤكدة لمضمون [٢] الجملة، كـ «زيد أبوك عطوفا» [٣].

أو دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» [٤].

وفي غير ذلك [٥] أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالقِسْطِ﴾ [٦] ونحو ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [٧].

ومنها أن تكون مشتقة، أي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف.

وهذا الوصف أيضا غالب، لا لازم.

فتقع جامدة مؤولة بالمشتق، نحو بَدَتْ الجاريةُ قمرًا و تَثَنَّتْ غُصْنًا أي مضيئةً ومعتدلةً.

(١) أي الوصف بكونها منتقلة.

(٢) في (أ) و (ب): (مضمون الجملة) والمثبت من (جـ).

(٣) قوله: «عطوفا» حال مؤكدة لمضمون الجملة، وهي حال لازمة لأن العطف وصف ملازم للأب.

(٤) هذا من أقوال العرب التي حكاها عنهم سيبويه، ينظر الكتاب ١/١٥٥.

(٥) في (جـ): «هذا».

(٦) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

وغير مؤولة بالمشتق، نحو ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [١] ونحو هَذَا حديدُك خَاتَمًا وهذا مَالُكَ/ ذَهَبًا . [٢] ٣٨/ب

ومنها أن يكون صاحبها معرفة.

لأن الحال وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه، فالأصل في صاحبها التعريف [٣]، كما في المبتدأ.

وقد[٤] يأتي [٥] نكرة بمسوّغ، كالمبتدأ.

فمن مسوغات [٦] تنكير صاحب الحال أن يكون خاصا أي مخصوصا، إما بوصف، نحو قول الشاعر :

٦٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا واسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا [٧]

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف . ومن الآية ٣ من سورة فصلت.

(٢) فالحال في هذا الأمثلة جامدة ولايصح تأويلها بالمشتق. ينظر التصريح ٣٧١/١ .

(٣) لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لايفيد غالبا، انظر التصريح ٣٧٥/١ .

(٤) «قد» مكررة في (جـ) .

(٥) في النسخ : (تأتي) بالتاء، وما أثبتـه هو الصواب لأن الضمير يعود إلى صاحب الحال.

(٦) في (جـ) : (مصوغات) بالصاد وهو تحريف ظاهر.

(٧) البيت من البسيط واقتصر في (أ) على الشطر الثاني والمثبت من (ب) و (جـ) .
وقد نسبه أبو بكر بن الأنباري لعمران بن حطّان . ينظر المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٢٧.
والبيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ٣١٩ وأوضح المسالك ٨٤/٢ وشرح ابن عقيل للألفية ٢٥٩/٢ وشفاء العليل ٥٢٥/٢ والعيني ١٤٩/٣ والأشموني ١٧٥/٢ .
والشاهد فيه نصب «مشحونا» على الحال من «فلك» وهي نكرة وسوغ ذلك وصفها بـ «ماخر» .

أو بإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [١] أو بمعمول، نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخُوكَ [٢] شَدِيدًا).

ومن المسوغات لتنكيره أيضا أن يكون عاما، كأن يتلو نفيا أو شبهه وهو النهي والاستفهام.

مثال النفي قولك: مَا جَاءَ أَحَدٌ راكبًا.

ومثال النهي قول الشاعر:

٦١ - لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ [٣]

ومثال الاستفهام قول الشاعر:

٦٢ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى
لِنَفْسِكَ العُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلَا [٤]

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت. وقوله (للسائلين) لم يذكر في (أ) و (ب).
و«سواء» حال من «أربعة» وهي نكرة وقد خصصت بإضافتها إلى «أيام».

(٢) في (جـ): (من ضرب أخيك) وهو لايصلح مثالا لما ذكره لأنه مضاف لمعرفة، فـ«ضرب» هو صاحب الحال لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو «أخوك».

(٣) البيت من الكامل، وهو لقطريء بن الفجاءة. وقد ورد في (جـ): (الا تركنْ أبدا) وهو لايصح شاهدا لأن صاحب الحال فيه يكون معرفة.
الإحجام: التأخر عن لقاء العدو، الوغى: الحرب، الحِمَام بالكسر: الموت.
ينظر ديوان الخوارج ص ١٧١.
والبيت من شواهد شرح العمدة لابن مالك ٤٢٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢٠ والمساعد ١٨/٢ والعيني ١٥٠/٣ والتصريح ٣٧٧/١ والهمع ٢٤٠/١ والأشموني ١٧٥/٢ والخزانة ١٦٠/١٠.
والشاهد نصب «متخوفا» على الحال من «أحد» وهو نكرة وسوغ ذلك سبقه بالنهي.

(٤) البيت من البسيط، وقد نسبه ابن مالك لرجل من طيء ولم يعينه. حُمَّ: قُضي وقدّر، =

ومن المسوغات لتنكيره [1] أيضا أن يتأخر [عن] [2] الحال، نحو في الدار جالسا رجل، وقول الشاعر :

٦٣ - لِمَيَّةَ مَوْحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ [3]

وقد يأتي صاحب الحال نكرة بغير مسوّغ، كقوله : «عَلَيهِ مِائَةٌ بِيْضًا» [4] وفي الحديث[5] : «صَلَّىٰ رِجَالٌ قِيَاماً» [6].

= العذر : المعذرة.
ينظر شرح عمدة الحافظ ٤٢٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٣٢١ وأوضح المسالك ٨٧/٢ وشفاء العليل ٥٢٦/٢ والعيني ١٥٣/٣ والهمع ٢٤٠/١ والأشموني ١٧٦/٢ .
والشاهد قوله : «باقيا» حيث جاء حالا من النكرة وهي «عيش» وسوغ ذلك وقوع النكرة بعد استفهام إنكاري بمعنى النفي.

(١) أي تنكير صاحب الحال.

(٢) زيادة أوجبها المقام.

(٣) البيت من مجزوء الوافر، ولم يرد الشطر الثاني في (أ). وهو لكثير عزة.
والصحيح في روايته : (لِعزة موحشا طلل) ينظر ديوانه ص ٥٠٦.
وقد وقع الخلط بينه وبين بيت آخر لذي الرمة أوله : (لمية موحشا طلل قديم).
والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ - هارون ومعاني القرآن للفراء ١٦٧/١ والخصائص ٤٩٢/٢ والأمالي الشجرية ٢٦/١ وأسرار العربية ١٤٧ وشرح المفصل ٦٤/٢ والعيني ١٦٣/٣ والتصريح ٣٧٥/٢ والأشموني ١٧٤/١ والخزانة ٢١١/٣.
والشاهد نصب «موحشا» على الحال من «طلل» وهو نكرة وسوغ ذلك تقديمه عليها .

(٤) فقوله : «بيضا» حال من «مائة» وهي نكرة، ولا مسوغ لذلك، وقال بعض العلماء : إن المسوغ له هو تقدم الجار والمجرور عليه، كما في المبتدأ.
ينظر الكتاب ١١٢/٢ - هارون والتصريح ٣٧٨/١.

(٥) قوله : (في الحديث) ساقط من (جـ).

(٦) ورد حديث بهذا المعنى، وهو ما أخرجه مالك في الموطأ بلفظ : «صلى رسول الله ﷺ في بيته، وهو شاك، فصلى جالسا، وصلى وراءه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا». ينظر الموطأ ١٣٥/١ والبخاري ١٧٦/١. وهذا فيه شاهد أيضا ، فقوله : «قياما» حال من «قوم» وهو نكرة بلا مسوغ.

تنبيهان :

الأول : أشار إلى تخلف الأوصاف المذكورة، أو تخلف بعضها بقوله : (وقد يتخلفن) أي وقد تتخلف[١] جميع الأوصاف المذكورة وقد يتخلف[٢] مجموعها في حال من الأحوال، لكنها ليست سواء في تخلفها.

فإن منها ما تخلفه شاذ، ومنها ما تخلفه مطّرد، وإن كان قليلا .

الثاني : يؤخذ من قوله : (مشتقة)[٣] بالمعنى الذي عرفته أن الحال لايكون مصدرا، لأن المصدر ليس بمشتق، بل مشتق منه.

ولئلا يلزم الإخبار عن الذات بالمعنى.

وإنما كان كذلك لأن الحال وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه، كما تقرر[٤]، فحق الحال أن تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، فلذلك يصح «جاء زيد ضاحكا»[٥] ويمتنع «جاء ضِحْكا[٦]».

لكن قد ورد من كلامهم ما وقع فيه المصدر حالا، قليلا في المعارف كـ «جاء وحده»[٧] / و «أرسلها العراك» ، وكثيرا في النكرات ، كـ «طلع بغتة» و «جاء ركضا»[٨] وأول بالوصف، أي «مباغتا»[٩] و «راكضا» .

(١) كذا في (ب) و (جـ). وفي (أ) : «وقد يتخلف».

(٢) في (جـ) : (بتخلف مجموعها).

(٣) في (ب) و (جـ) : «مشتقا».

(٤) في ص ٣٧٠.

(٥) في (ب) و (جـ) : «جاء زيد راكبا ضاحكا».

(٦) في (أ)و(جـ) : (ضاحكا) وهو تحريف. لأن هذا ليس مصدرا، والتصويب من (ب).

(٧) «وحده» حال من الفاعل، وقد تعرف بالإضافة ، لكنه على تأويله بنكرة أي جاء منفردا وهناك أقوال أخرى. ينظر الكتاب ٣٧٣/١ والارتشاف ٣٤٠/٢.

(٨) يراجع شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٣٥/٢.

(٩) في (ب) و (جـ) : (بمباغتا) وهو تحريف.

وأجمع الفريقان البصريون [١] والكوفيون [٢] على عدم اطراده إلا المبرد [٣]، فقاسه فيما كان نوعا من العامل، كـ «جاء سرعة» بخلاف «جاء ضحكا» [٤].

وقاسه ابن مالك [٥] أيضا في مثل «أما علما فعالم» وفي نحو زيد زهير شعرا، وفي مثل «أنت الرجل علما» [٦].

وقد يعرب المنصوب في هذه الثلاثة تمييزا [٧].

(١) قال سيبويه ٣٧٠/١ - هارون : «وليس كل مصدر ، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ألا ترى أنه لايحسن أتانا سرعةً ولا أتانا رَجْلةً» . فهذا يدل على أن هذا غير مقيس عنده، وينظر التصريح ٣٧٤/١ .

(٢) ينظر الارتشاف ٣٤٢/٢ والتصريح ٣٧٤/١ .

(٣) قال في المقتضب ٢٣٤/٣ : «ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا وذلك قولهم : قتلته صبراً إنما تأويله صابرا أو مصبرا، وكذلك جئته مشيا» ثم قال : «ولو قلت جئته إعطاءً لم يجز لأن الإعطاء ليس من المجيء» . وانظر ٥٩٩/٤ .

(٤) لأن السرعة نوع من المجيء والضحك ليس نوعا منه. وفي نسختي (أ) و (ب) : (جاء ضاحكا) وهو خطأ، صوابه من (جـ) .

(٥) تسهيل الفوائد ص ١٠٩ .

(٦) أي قاسه ابن مالك في ثلاث مسائل، بعد «أما» وبعد خبر شبِّه به المبتدأ، وبعد خبر اقترن بأل الدالة على الكمال.

(٧) وقد رجح أبو حيان إعرابه تمييزا في المسألتين الأخيرتين.
أما المسألة الأولى وهي ما إذا وقع بعد «أما» فلم أجد من أعربه تمييزا إلا الرضي في شرح الكافية ٢١٠/١ وإنما ذكروا أن فيها ثلاثة أقوال، إما أن يكون المنصوب حالا، كما أعربه سيبويه أو أنه مفعول مطلق، كما أعربه الأخفش، أو أنه مفعول به، كما أعربه الكوفيون وهذا أحسن ما قيل فيه، على تقدير : مهما ذكرت علما فالمذكور عالمٌ.
ينظر الارتشاف ٣٤٣/٢ والتصريح ٣٧٤/١ .

ص : (الثامن التمييز، وهو اسم نكرة فضلة، يرفع إبهامَ اسمٍ أو إجمالَ نسبة).

ش : الباب الثامن من المنصوبات التمييز.

وهو لغة فصل الشيء من غيره، وفي الاصطلاح ما قاله المصنف .

فقوله : (اسم) إعلام بجنسيته، وأنه ليس كالحال في كونه ظرفا أو مجرورا أو جملة.

وقوله : (نكرة) فصل[1] مخرج لنحو «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»[2] . وأما قوله :

٦٤ -

صَدَدتَّ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو[3]

فخُرِّج على زيادة «أل»[4] .

وقوله : (فضلة) مخرج لنحو : «قائم» من «زيد قائم» فإنه اسم نكرة ولكنه[5]

(١) كلمة (فصل) ساقطة من (جـ).

(٢) بنصب «وجه» على أنه مشبه بالمفعول به، وليس تمييزا لأنه معرفة.

(٣) عجز بيت من الطويل، لراشد بن شهاب اليشكري، وصدره

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا

والبيت مع قصيدته في المفضليات ص ٣١٠.

وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٢/١ وشرح عمدة الحافظ ٤٩٦ وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٢ وشفاء العليل ٥٥٨/٢ وشرح اللمحة البدرية ١٨٦/٢ والعيني ٢٢٥/٣ والتصريح ١٥١/١ والهمع ٨٠/١ والأشموني ١٨٢/١.

والشاهد فيه نصب «النفس» على التمييز باعتبار أن «أل» زائدة لإقامة الوزن.

(٤) هذا تخريج البصريين، لأنهم لايرون أن التمييز يكون معرفة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز وقوع التمييز معرفة، تمسكا بظاهر البيت، وغيره من الشواهد.

انظر شرح اللمحة البدرية ١٨٦/١ وهمع الهوامع ٨٠/١ .

(٥) في (ب) و (جـ) : (لكنه).

ليس فضلة.

وقوله : (يرفع إبهام اسم) إلى آخره يخرج الحال، نحو «جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا».

فإنه ليس رافعا لإبهام اسم ولا لإجمال نسبة، وإنما هو مبيّن للهيئة . ويفيد أن التمييز على نوعين [١] :

نوع رافع إبهام اسم ، كـ «رَطْلٌ زيتًا».

ونوع رافع إجمال نسبة، كـ «طبتَ نَفْسًا».

وقد أُوْرِدَ على هذا الحد «طويلاً» من قولك : رأيتُ رَجُلاً طَوِيلاً [٢] فإنه اسم نكرة رافع إبهام اسم، وهو «رجل» لأنه ذات مبهمة بالوضع صالح لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه تمييز [٣] عمّا يخالفه.

ويمكن أن يجاب بأن الإبهام المرتفع بالتمييز هو فيما يرجع إلى الجنس.

ألا ترى أنك إذا قلت : «عِندِي رَطْلٌ» ولم تذكر تمييزا تُرُدِّدَ في جنس ذلك الرطل، فإذا قلت : «زيتا» ارتفع ذلك الإبهام، بخلاف «رأيت رجلاً طويلاً» فإن الإبهام المرتفع بالوصف بالنسبة إلى أمر زائد على الجنس فإنّ [٤] «رجلا» [٥] يفيده[٦] . والله أعلم.

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢ والتسهيل ص ١١٤ .

(٢) أوردهذا الاعتراض الرضي في شرح الكافية ٢٠٦/١ ، ولم يجب عنه.

(٣) في (ب) : (يُميز) ، وفي (جـ) : (تمييزا) بالنصب وهو خطأ ظاهر.

(٤) في (جـ) : (فإنه) .

(٥) في (جـ) : (رجل) بالرفع. وهو خطأ.

(٦) أي يفيد الجنس، ومراده بذلك أن قولك : «رجل» قد أفاد الجنس ثم تأتي الصفة بعد ذلك تقلل شيوع ذلك الجنس أما التمييز فإنه يرفع إبهام الجنس ذاته، فلا يعلم الجنس إلا بذكر التمييز.

ص : (فالأول بعد/العدد، الأحد عشر فما فوقها إلى المائة، و«كم» ٢٩
الاستفهامية نحو[١] كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ، وبعد المقادير، ك «شبر أرضًا» و«قفيز بُرًّا» وشبههن، نحو ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [٢] و«نحْيٌ سَمْنًا» و«مِثْلُهَا زُبْدًا» و«مَوْضِعُ[٣] رَاحَةٍ سَحَاباً» وبعد فرعه، نحو«خَاتَمٌ حديدًا»).

ش : لما ذكر أن التمييز نوعان أخذ يبين كل نوع على جهة التفصيل فذكر هنا النوع الأول، وهو الرافع إبهام[٤] اسم.

فمنه الواقع بعد عدد، صريحا كان ذلك[٥] العدد، كالأحد عشر والإحدى عشرة وأخواتهما [٦]، والعشرين وأخواتها إلى آخر التسعين وهو المراد بقوله : (إلى المائة) كقوله تعالى : ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [٧] وقوله : ﴿اثْنَي عَشَرَ نَقِيبًا﴾[٨] وقوله : ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[٩] و﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [١٠] و﴿سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ [١١] و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [١٢].

أو غير صريح ، وهو «كم» الاستفهامية،كقوله : كَمْ عبدًا مَلَكْتَ وكَمْ

(١) كلمة (نحو) ساقطة من (جـ).

(٢) من الآية ٧ من سورة الزلزلة.

(٣) في (أ) : : (نوع) وهو تحريف.

(٤) في (جـ) : (الإبهام).

(٥) كلمة (ذلك) ساقطة من (جـ).

(٦) المراد بـ«أخواتهما» العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر.

(٧) من الآية ٤ من سورة يوسف، وهو مثال للتمييز الوقع بعد العدد المركب.

(٨) من الآية ١٢ من سورة المائدة. وقد كتبت في (أ) و (جـ) : (اثنا عشر) وهو خطأ.

(٩) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف. وهو مثال للتمييز الواقع بعد العقود.

(١٠) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(١١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٢) من الآية ٢٣ من سورة ص وقد وردت في (ب) : (تسعة) بالتاء وهو خطأ.

شخصا رأيت [١].

ومنه [٢] الواقع بعد ما يفيد مقدارا، وهو المراد بقوله : (بعد المقادير).

وهو إما أن[٣] يفيد مساحة [٤] كـ «شبر أرضا» أو كيلا، نحو «قفيز برا» أو وزنا نحو[٥] «منوان عسلا» [٦].

ومنه الواقع بعد ما يفيد شبه المقادير، وهو المراد بقوله : (وشبههنّ).

وهذا تارة يشبه الوزن، نحو ﴿مثقال ذرة خيرا﴾ [٧] أو يشبه الكيل، نحو «نحي سمنا» [٨].

أويشبه المساحة، نحو «موضع راحة سحابا» [٩] أو يحتمل مشابهة المساحة والوزن، نحو «على التمرة مثلها زبداً» [١٠].

(١) بخلاف «كم» الخبرية فإن تمييزها يكون مجرورا بإضافتها إليه في قول البصريين، وبـ «مِن» مقدرة في قول الكوفيين.
ينظر الكتاب ١٦١/٢ - هارون ومعاني القرآن للفراء ١٦٩/١ والتصريح ٢٧٩/٢.

(٢) في (جـ) : (وهو).

(٣) سقطت كلمة (أن) من (جـ).

(٤) في (أ) و (جـ) : (مسافة) وهو تحريف، صوابه من (ب).

(٥) كلمة (نحو) ساقطة من (جـ).

(٦) في (جـ) : (منوين عسلا). والمنوان مثنى «مَنّا» وهو ميزان يوزن به السمن،يساوي رطلين . ينظر لسان العرب ٢٩٧/١٥ وتاج العروس ٣٥١/١٠.

(٧) من الآية ٧ من سورة الزلزلة. وإنما قيل لهذا النوع : إنه مشبه للوزن لأن «مثقال الذرة» ليس اسما لشيء يوزن به في العرف .

(٨) النِّحي اسم لوعاء السمن، وإنما أشبه الكيل لأنه ليس له مقدار عرفا .
ينظر تهذيب اللغة ٢٥٣/٥ ولسان العرب ٣١١/١٥ (نحا).

(٩) موضع الراحة غير مقدر، فلذلك شُبّه بالمساحة، ينظر شرح الشذور ص ٢٥٦.

(١٠) شبه المثل بالمساحة والوزن لأنه يحتمل أن يكون المراد منه المقدار وهو المساحة أو الكمية وهو الوزن. ينظر ارتشاف الضرب ٣٨١/٢.

ومنه الواقع بعد ما هو فرع له، نحو «خَاتَمٌ حَدِيدًا» .فإن الخاتم فرع الحديد.
ومثله «بَابٌ سَاجًا»[١] و «جُبَّةٌ خَزًّا».
وقيل في هذا : إنه حال[٢].

تنبيهان :

الأول تمثيله في «كم» الاستفهامية بـ «كم عبدا ملكت» يفهم أمرين :
أحدهما تعيّن إفراده[٣]، وهو الصحيح[٤].
وقيل : يجوز جمعه مطلقا[٥].
وقيل : يجوز إن كان السؤال عن الجماعات، نحوكم غلمانا لك.
إذا أردت أصنافا من الغلمان. وهذا مذهب الأخفش[٦].
ثانيهما تعين نصبه[٧]، وهو مذهب بعض النحويين[٨]، سواء جُرَّت «كَمْ» أم لم تُجَرّ.
وقيل : يجوز جَره مطلقا، / سواء أيضا جُرَّتْ أَمْ لَا[٩]، حملا على «كَمْ» ٤٠
الخبرية.

(١) في (جـ) : (بابا ساجا).
(٢) هذا قول سيبويه، قال في الكتاب ١١٨/٢ : «ويكون حالا، فالحال قولك : هذه جبتك خزاً». وإنما الذي أعربه تمييزا المبرد واختاره ابن مالك، ينظر المقتضب ٢٧٢/٣ وتسهيل الفوائد ١١٤.
(٣) أي تعين إفراد تمييز «كم» الاستفهامية.
(٤) هذا مذهب البصريين.
انظر الكتاب ١٥٩/٢ والإيضاح العضدي ٢٣٩ والتسهيل ١٢٤.
(٥) وهذا قول الكوفيين. ينظر شرح الكافية للرضي ٩٦/٢ والهمع ٢٥٤/١.
(٦) ينظر قوله في التصريح ٢٧٩/٢ والأشموني ٧٩/٤.
(٧) أي تعين نصب تمييز «كم» الاستفهامية.
(٨) نسبه أيضا أبو حيان في الارتشاف ٣٧٨/١ لبعض النحويين دون تعيين.
(٩) هذا قول الفراء والزجاج وابن السراج، ينظر الأصول في النحو ٣١٧/١ والمغني ٢٤٥.

وقيل : يجوز إن جُرَّتْ [١] ، ويمتنع إن لم تجر، وهذا هو الصحيح [٢] ، وينبغي حمل كلام الشيخ عليه لتمثيله بـ« كم» غير مجرورة.

الثاني : الناصب للتمييز الرافعِ لإبهام الاسم هو ذلك الاسمُ المبهمُ [٣] . والله أعلم.

ص : (والثاني إما محولٌ [٤] عن الفاعل، نحو ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [٥] أو عن المفعول، نحو ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [٦] أو عن غيرهما، نحو ﴿أَنَاأَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً﴾ [٧] . أو غير محول، نحو لِلّهِ دَرُّهُ فَارِسًا).

ش : هذا بيان للنوع الثاني وهو الرافع لإبهام النسبة.

وهو على نوعين [٨]: محوّل وغير محوّل . [٩]

النوع الأول المحوّل، وهو أقسام

لأن النسبة المبهمة إما نسبة الفعل إلى الفاعل، نحو قوله تعالى : ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [٥] . أي اشتعل من جهة الشيب.

(١) أي إن جرت « كم» بحرف جر، نحو «بكم درهمٍ اشتريت» .

(٢) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.
ينظر الكتاب ١٦٠/٢ - هارون والتسهيل ١٢٤ والتصريح ٢٧٩/٢.

(٣) لا خلاف في ذلك، لكن اختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقيل : لشبهه باسم الفاعل، وقيل : لشبهه بأفعل التفضيل وهو أولى.
ينظر التصريح ٣٩٥/١.

(٤) في (جـ) : (محولا) بالنصب، وهو خطأ.

(٥) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٦) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٧) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٨) في (جـ) : (فرعين).

(٩) تراجع أقسام التمييز في التصريح ٣٩٧/١ والهمع ٢٥١/١.

والأصل : واشتعل شيبُ الرأسِ، فحوّل الإسناد إلى الرأس ، ونُصب «شيب»[1] على التمييز.

ومثله «طاب زيدٌ نفسا» أصله طابت نفس زيد.

وإما نسبة الفعل إلى المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونَا﴾[2] والأصل : وفجّرنا عيون الأرض، ثم أوقع الفعل على «الأرض» ونَصَب «العيون» على التمييز[3].

ومنه غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا، أصله غرست شجرَ الأرضِ.

وإما نسبة الخبر إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالاً».

والأصل : مالُ زيد أكثرُ، ثم حوّل الإسناد إلى «زيد» ونصب «مالاً» على التمييز ومثله «عمرو أطيب نفسا»، أصله نفس عمرو أطيب[4].

النوع الثاني غير المحوّل، وهو الواقع بعد ما يفيد التعجب، نحو «لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا» و «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً» و «أَحْسِنْ بِهِ أَبًا».

(١) في (ب) : (شيبا) بالنصب.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) أجاز أكثر العلماء ومنهم الجزولي وابن عصفور وابن مالك تحويل التمييز عن المفعول، وأنكر ذلك الشلوبين وابن أبي الربيع وأوّل الشلوبين «عيونا» في الآية على أنها حالٌ مقدرة، وجعلها ابن أبي الربيع بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها أو أنها مفعول به على إسقاط الجارّ، أي بعيون. وقد ردّ عليهما العلماء.
تنظر الجزولية ص ٢٢٢ والتوطئة ٣١٤ والملخص لابن أبي الربيع ٣٩٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ وشرح عمدة الحافظ ٤٦٨ وشرح اللمحة ١٩٠/٢ والهمع ٢٥١/١.

(٤) قوله : (أصله نفس عمرو أطيب) ساقط من (جـ).

تنبيه :

الناصب للتمييز الرافع لإبهام النسبة[١] هو المسند من الفعل أو شبهه [٢] .

خاتمة :

يجوز في التمييز الرافع لإبهام الاسم أن يجُرّ بإضافة ذلك الاسم إليه كـ«شبر أرضٍ» و «قفيز بُرٍّ»[٣] .

إلا أن يكون الاسم عددا، نحو «عشرين رجلا» أو مضافا، نحو «مثلها زبدا»[٤] .

ويجوز أيضا أن تجرّه بـ«مِنْ» كـ «رطل من زيت» و «قفيز من برّ» [٥] إلا في /العدد، كما تقدم. ٤٠/ب

وأما الرافع لإبهام النسبة[٦] فلايجر بالإضافة أصلا .

ويجر بـ«مِنْ» في نحو «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلاً» و «لِلّهِ دَرُّهُ فَارِسًا» [٧] لا في[٨] نحو

(١) في (ب) : (لإجمال النسبة) .

(٢) هذا قول سيبويه والجمهور، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في تمييز النسبة الجملة التي انتصب الكلام عن تمامها.
ينظر الكتاب ٢٠٤/١ - هارون والمقتضب ٣٢/٣ والأصول لابن السراج ٢٢٢/١ والمقرب لابن عصفور ١٦٣/١ والارتشاف ٣٧٧/٢ والتصريح ٣٩٥/١ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢١٩/١ : «إنما جازت، أي الإضافة، إيثارا للتخفيف».

(٤) امتنع الجر إذا كان الاسم مضافا لوجود المضاف إليه، لأنه لايضاف اسم إلى اسمين بدون عطف، وإن حذف المضاف إليه فإنه لايصح المعنى، إذ لا يقال : عندي مثل زبد. ينظر التصريح ٣٩٧/١.

(٥) لأن التمييز في الأصل مقدر بمعنى «من» فيصح إظهارها إن صلح المعنى.

(٦) في (ب) : (لإجمال النسبة) .

(٧) أي بجر بـ«من» إذا كان غير محول، فإن قوله : «ما أحسنه رجلا» ليس محولا عن المفعول، فيصح فيه ما أحسنه من رجل، وقوله : «لله دره فارسا» التمييز فيه فاعل في المعنى لكنه غير محوّل ، فيصح فيه : لله دره من فارس.

(٨) في (أ) : (إلا في) والمثبت من (ب) و (جـ) .

«ما أحسنه أدبا» و «طاب نفسا» [١] و ﴿فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [٢].

ص : (التاسع المستثنى بـ «ليس» أو بـ «لايكون»[٣] أو بـ«ما خلا» أو بـ«ما عدا» مطلقا).

ش : الباب التاسع من المنصوبات المستثنى.

وهو المذكور بعد «إلا» أو إحدى أخواتها.

والمستثنى من حيث هو قد يكون منصوبا، وقد يكون غير منصوب ، وقد ذكر هنا مع المنصوب غيره استيفاء للأقسام، وتتميماللفائدة.

والأدوات التي يستثنى بها ثمانية ألفاظ [٤].

حرفان وهما «إلاَّ» عند الجميع [٥] و«حاشا» عند سيبويه [٦] وفعلان، وهما «ليس» و «لايكون».

(١) لم يصح الجر بمن هنا، لأن هذه الأمثلة محوّلة، فقوله :«ما أحسنه أدبا» محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدبَ زيد، وكذلك قوله تعالى : ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ والمحول عن المفعول لا يجرّ بمن وقوله : «طاب نفسا، محول عن الفاعل صناعة، إذ أصله طابت نفسه، والمحول عن الفاعل لايجوز جره أيضا.

(٢) من الآية ١٢ من سورة القمر.

(٣) سقط قوله (بليس) من (أ)، وفي (أ) و (ب) : (أولايكون) وفي (جـ) : (ولايكون) والمثبت من الشذور ص ١٨.

(٤) تنظر أدوات الاستثناء في التصريح ٣٤٧/١ والاستغناء في الاستثناء للقرافي ص ٢٩.

(٥) أي أن «إلا» حرف باتفاق العلماء.

(٦) في النسخ : (عند غير سيبويه) ولا يصح ذلك، لأن سيبويه هو الذي يقول بحرفية «حاشا» دائما، جاء في الكتاب ٣٤٩/٢ - هارون : «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» وقال ابن هشام في أوضح المسالك ٦٠/٢ : «وحاشا عند سيبويه».

ومتردّدان[١] بين الحرفية والفعلية[٢]، وهما «خلا» و «عدا» [٣] واسمان، وهما «غير» و «سوى» .

وبدأ بالكلام على المستثنى بـ «ليس» وما ذكر معها في هذا الكلام لتعين نصبه على كل تقدير، وفي كل حال، على ما سنبينه، ولذلك قال : (مطلقا) فكان تقديمه أهمّ.

فأمّا المستثنى بـ«ليس» و «لايكون» فهو واجب النصب، كقولك : قام القوم ليس زيدا ولايكون زيدا.

وإنما وجب نصبه لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس هو أي[٤] القائم زيدا أو على البعض المدلول عليه بكلّه السابق، أي ليس هو أي بعض القائمين زيدا، والأول مذهب الكوفيين[٥]، والثاني مذهب البصريين [٦].

واختلفوا في جملة الاستثناء[٧]، هل لها محل أم لا[٨]؟

فقيل : محلها النصب على الحالية [٩].

(١) في (ب) : (ومتردد).

(٢) في (جـ) : (الفعلية والحرفية).

(٣) فتارة ينصب ما بعدهما على أنهما فعلان، وتارة يجر ما بعدهما على أنهما حرفان وذلك إذا لم تسبقا بـ «ما». فإن سبقتا بـ «ما» فهما فعلان، لأن «ما» مصدرية.

(٤) سقطت كلمة (أي) من (ب).

(٥) ينظر مذهبهم في شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ والتصريح ٣٦٢/١.

(٦) وهو الأولى، لعدم اطراد مذهب الكوفيين ،لأنه قد لايسبق بفعل، نحو القوم إخوتك إلا زيدا .وينظر مذهب البصريين في الكتاب٣٣٧/٢ والمقتضب ٤٢٨/٤ والارتشاف ٣٢٠/٢.

(٧) أي جملة الاستثناء مع هذه الأدوات الأربع.

(٨) قوله : (أم لا) زيادة من (ب)، والمناسب العطف هنا بـ(أو) لأن السؤال هنا بـ (هل).

(٩) هذا قول السيرافي، واقتصر عليه ابن عصفور في المقرب. وهناك أقوال أخرى.
انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢ والمقرب ١٧٣/١ وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/١ والأشموني ١٦٣/٢.

وقيل : لا [١] ، لأنها مستأنفة [٢] ، وصححه ابن عصفور [٣] .

وأما المستثنى بـ«خَلاَ» و «عَدَا» الواقعتين بعد «ما» فهو متعين النصب [٤] لتعين فعليتهما حينئذ، لأن «ما» مصدرية ولا يليها حرف جر .

وبعضهم [٥] قدّرها زائدة، فجوز الجر [٦] .

وهو شاذ [٧] ، لأنه لم يعهد زيادة «ما» قبل حروف الجر [٨] ، وإنما عهدت الزيادة [٩] بعدها .

وموضع «ما» وصلتها نصب بلا خلاف.

وإن اختلف، / هل هو على الحال [١٠] ، أو على الظرفية على حذف ١٤

(١) أي لا محل لها من الإعراب. وقد سقطت كلمة (لا) من (أ)، وهي متعينة.

(٢) هذا اختيار أكثر العلماء، والمراد بالاستئناف هنا عدم تعلقها بما قبلها في الإعراب فقط، لا المعنى.
انظر الارتشاف ٣١٩/٢ والتصريح ٣٦٣/١ .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢٦١/٢ : « بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء...» .

(٤) عند سيبويه وجمهور العلماء. انظر الكتاب ٣٤٩/٢ والمقتضب ٤٢٧/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٢ والتسهيل ١٠٥ وهمع الهوامع ٢٣٣/١.

(٥) وهو الكسائي، ووافقه الجرمي والربعي والفارسي.
انظر إيضاح الشعر للفارسي ٣٣ والارتشاف ٣١٨/٢ والهمع ٢٣٣/١.

(٦) على أن «خلا» و «عدا» حرفا جرّ، و «ما» زائدة.

(٧) أي هذا القول شاذ، قال ابن هشام في المغني ١٧٩ : «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد لأن «ما» لا تزاد قبل الجار، بل بعده وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه» .

(٨) في(ب) : (حرف الجر) .

(٩) كلمة (الزيادة) ساقطة من (أ) و (ب)، وأثبتها من (جـ) .

(١٠) وبه قال السيرافي وابن عصفور في المقرب. ينظر المقرب ١٧٣/١ والمغني ص ١٧٩ .

مضاف[١] فتقدير[٢] «قَامُوا مَاعَدَا زَيْدًا» أي مجاوزين زيدا، أو وقت[٣] مجاوزتهم زيدا.

ص : (أو بـ «إلا» بعد كلام تام موجب، أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾[٤] و«مَالِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ»).

ش : للمستثنى بإلاّ أحوال، لأنه[٥] تارة يكون الكلام تاما وتارة غير تام وإذا كان تاما فتارة يكون واجب النصب، وتارة يكون راجحه، وتارة يكون مرجوحه. وسنبين هذا كله إن شاء الله تعالى.

وقدم المصنف ذكر ما يجب نصبه.

فقوله : (أو بإلا) معطوف على قوله في الكلام السابق : (بليس) أي يجب نصب المستثنى بعد «ليس» وما ذكر معها مطلقا، وبعد «إلا» في حالتين[٦] :

الحالة الأولى أن يكون بعد كلام تام موجب.

والكلام التام[٧] هو الذي اشتمل على ذكر المستثنى منه.

والموجب هو الذي لم يسبق بنفي أو شبهه، وهو النهي[٨] والاستفهام.

(١) وهو قول بعض النحويين، انظر الإيضاح لابن الحاجب ٣٦٥/١ والمقتصد للجرجاني ٧١٨/٢ وهناك قول ثالث، وهو أنها في محل نصب على الاستثناء انتصاب «غير» وهو قول ابن خروف.
انظر الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٢) في (ب) فقط : (بتقدير).

(٣) في (جـ) : (وقعت) وهو تحريف ظاهر.

(٤) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٥) كلمة (لأنه) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٦) في (أ) و (ب) : (حالين)، والمثبت من (جـ).

(٧) كلمة (التام) ساقطة من (جـ).

(٨) في (أ) : (النفي) والمثبت من (ب) و (جـ).

ومثل له [١] بقوله تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾ [٢] ونحوه «قام القوم إلا زيدا».

الحالة الثانية أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، وهذا[٣] على قسمين :

القسم الأول أن يكون الكلام موجبا، نحو «قام إلا زيدا القوم» فهذا واجب النصب [٤] باتفاق.

والقسم الثاني أن يكون الكلام غير موجب، نحو «ما قام إلا زيدا القوم».

ومنه ما مثّل به المصنف، وهو قول كُميت بن زيد الأسدي [٥] يمدح بني هاشم وأهل البيت :

٦٥ - ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب [٦]

(١) أي للتام الموجب لأن المستثنى منه في هذه الآية مذكور وهو «واو» الجماعة التي في الفعل «شربوا» والكلام مثبت لأنه لم يسبق بنفي أو شبهه.

(٢) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٣) في (جـ) فقط : (وهو).

(٤) على الاستثناء، ولايصح كونه بدلا، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه.

(٥) هو الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي، يكنى بأبي المستهل، وهو من شعراء الدولة الأموية، ولد سنة ٦٠ هـ. وله قصائد مشهورة في مدح بني هاشم تسمى الهاشميات وتوفي سنة ١٢٦هـ في خلافة مروان بن محمد.
ينظر الشعر والشعراء ٥٨٥/٢ والخزانة ١٤٤/١ .

(٦) البيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة في مدح بني هاشم، ينظر شرح الهاشميات ص ٥٠.
والبيت من شواهد المقتضب ٣٩٨/٤ وشرح المفصل ٧٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٩٨ والعيني ١١١/٣ والتصريح ٣٥٥/١ والأشموني ١٤٩/٢ والدرر اللوامع ١٦١/٣ . والرواية في الهاشميات وبعض هذه المصادر (مشعب الحق مشعب).
والشاهد نصب المستثنى وجوبا، لتقدمه على المستثنى منه.

فإن تقديم المستثنى وقع في كلٍّ من شطريه[١].

وهذا واجب النصب أيضا[٢].

إلا أن بعضهم [٣] جوّز فيه تفريغ العامل له [٤]، وجعل المستثنى منه بدلا[٥].

قال سيبويه [٦] : «حدثني يونس أنّ قومًا يُوثَقُ بعربيّتهم[٧] يقولون : «مَالِي إلاَّ أَبُوكَ ناصرٌ» فيجعلون ناصرًا [٨] بدلاً». انتهى.

وهو قليل ، ولذلك لم يذكره الشيخ.

تنبيهان :

الأول: اقتصاره، في غير الموجب حيث تقدّم المستثنى الذي هو محل /الخلاف، على وجوب النصب، يفهم منه الوجوب في الموجب، والحالة هذه من ٤١/ب باب الأولى.

ويجوز أن يكون معنى الكلام : يجب نصب المستثنى بـ«إلا» بعد كلام تام

(١) في (أ) : (شرطيه) وهو تحريف. صوابه من (ب) و (جـ).

(٢) كلمة (أيضا) ساقطة من (جـ). وهذا مذهب أكثر العلماء.
ينظر المقتضب ٣٩٧/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢.

(٣) وهم الكوفيون والبغداديون.
ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١ والتصريح ٣٥٥/١.

(٤) في (جـ) : (تقديم العامل له).

(٥) في (أ) : (وجعل المستثنى فيه إلا). وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) الكتاب ٣٣٧/٢ - هارون ونص عبارته. «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون «أحدا» «بدلا».

(٧) في (ب) فقط : (بلغتهم).

(٨) قوله : (ناصراً) ساقط من (جـ)، وبدله في (أ) : (أبوك) وهو خطأ، والمثبت من (ب).
وينظر شرح الكافية الشافية ٧٠٤/٢.

موجب، سواء تقدم المستثنى، والبعدية حينئذ تقديرية [١] أو لم يتقدم، والبعدية حينئذ حقيقة. أو غير موجب إذا تقدم المستثنى.

ولو حذف قوله : (أو غير موجب) وقال : (أو تقدم المستثنى) لَوَفَّى بما ذكر مع الاختصار.

التنبيه الثاني[٢]:

إنما وجب نصب المستثنى من الموجب التام لأن التفريغ لايجوز فيه، والإبدال لايجوز لأن المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي إلى التفريغ في الإثبات[٣]، فلم يبق إلا النصب.

واختلف في الناصب للمستثنى.

فقيل : هو «إلاّ» وهو مذهب المبرد [٤] والزجاج [٥]، واختاره بعض المتأخرين[٦] واستدل له بما يطول ذكره.

(١) مراده بالبعدية التقديرية كون المستثنى بعد كلام تام موجب تقديرا لأن المستثنى في الظاهر جاء قبل الكلام التام وليس بعده، نحوجاء إلا زيدا القوم.

(٢) قوله : (التنبيه الثاني) ساقط من (أ) وذكر بدله (ش) وهو سهو، وفي (ب) لم يذكر كلمة (التنبيه) والمثبت من (جـ).

(٣) والتفريغ في الإثبات لايصح، لأنه لايكون إلا مع النفي.

(٤) الظاهر من قول المبرد في المقتضب أنه يرى أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف و «إلا» دليل عليه، لأنه قال في المقتضب ٣٩٠/٤ : «لما قلت : إلا زيدا، كانت «إلا» بدلا من قولك أعني زيدا، وأستثني فيمن جاءني زيدا، فكانت بدلا من الفعل ...». قال الشيخ عضيمة في الحاشية : «فمن نسب للمبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو «إلا» يكون مخالفا لقول المبرد في كتابيه» أي المقتضب والكامل . وقد نسب له هذا القول أيضا ابن جني في الخصائص ٢٧٦/٢ وابن يعيش ٧٦/٢ .

(٥) ينظر قول الزجاج هذا في كتابه معاني القرآن وإعرابه ١٤١/٢ .

(٦) هو ابن مالك، وقد نسبه لسيبويه والمبرد .
ينظر قوله هذا مع أدلته في شرح التسهيل [ورقة ١١١ و ١١٢] .

وبه يُشعر قول المصنف في الاستثناء المفرغ : (فلا أثر لـ«إلا»).

وقال الكسائي [١] : هو منصوب بـ«أن» مقدرة، محذوفة الخبر [٢].

وقال البصريون العامل فيه [٣] الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط «إلاّ».

وقيل [٤] : هو منصوب بأستثنى مضمرا.

ص : (وغير الموجب إن ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه[٥] لـ«إلا» ويسمى مفرغا، نحو ما قام إلا زيد).

ش : لما فرغ من ذكر حكم الاستثناء[٦] من الكلام التام الموجب أخذ يتكلم على الاستثناء المفرغ، وهو مقابله من الوجهين، أعني أن اللفظ السابق عليه غير تام وغير موجب.

وسُمي مفرّغا لأن ما قبلها تفرغ[٧] للعمل فيما بعدها، كما سنبين.

وغير التام هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه.

وغير الموجب -كما تقدم- أن يتقدمه نفي أو نهي أو استفهام.

(١) ينظر قوله هذا في الإنصاف ٢٦١/١ وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/١.

(٢) والأصل في ذلك عنده : (قام القوم إلا أن زيدا لم يقم) فأضمر «أن» وحذف خبرها. ابن عقيل في المساعد ٥٥٦/١ : «وردّ بأن العرب لا تضمر «أن» وأخواتها وتبقي عملها لضعفها عن العمل».

(٣) كلمة (العامل) ساقطة من (جـ)، وهذا قول جماعة من البصريين، منهم السيرافي والفارسي، ونسبه ابن يعيش لسيبويه.
ينظر الإيضاح العضدي ٢٢٥ وشرح المفصل ٧٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

(٤) هذا هو قول المبرد في المقتضب ٣٩٠/٤، ونسب للزجاج أيضا. ينظر الهمع ٢٢٤/١.

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) في (جـ) : (المستثنى).

(٧) في (أ) : (قد يفرغ)، وفي (ب) : (لأن ما قبل إلا تفرغ). والمثبت من (جـ).

تقول في النفي : «ماقام إلا زيد» ، فترفع «زيد» بـ«قام» و«ما رأيت إلا زيدا» فتنصبه بـ«رأيت» و«ما مررت إلا بزيد» فتجره بالباء وصار الحكم معها كالحكم[1] بدونها.

ومثال النهي ﴿ولاتقولوا على الله إلا الحق﴾[2].

ومثال الاستفهام ﴿فهل/ يهلك إلا القوم الفاسقون﴾[3]. ٤٢

ص : (وإن ذكر، وكان الاستثناء متصلا فإتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾[4]. أو منقطعا فتميم تجيز إتباعه إن صح التفريغ).

ش : ذكر في هذا الكلام ما كان نصبه مرجوحا، وما كان نصبه راجحا من المستثنى بـ«إلا».

فأما الأول فهو المستثنى من كلام تام، وإليه أشار بقوله : (وإن ذُكر) أي المستثنى منه، بشرط أن يكون غير موجب.

وهذا معلوم من كونه جعله قسما من غير الموجب.

وأن يكون الاستثناء متصلا، كما صرح به، أي المستثنى من جنس المستثنى منه.

والأرجح إتباعه للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين[5].

(١) في (أ) : (الحكم منها كالحكم)، وفي (جـ) : (كحكم) والمثبت من (ب).

(٢) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٥) وهذا هو الراجح، لأن «إلا» لا تكون حرف عطف.
ينظر مذهب البصريين في الكتاب ٣١١/٢ والمقتضب ٣٩٤/٤ وشرح المفصل ٨٢/٢ والهمع ٢٢٤/١ .

وعطف نسق[١] عند الكوفيين [٢].

ونصبه على الاستثناء مرجوح، مع أنه عربي جيد [٣].

مثاله قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [٤] قُرِيء بالرفع [٥] على الإبدال، وبالنصب [٦] على الاستثناء.

وأما الثاني، وهو ما كان النصب فيه راجحا فهوالمستثنى من[٧] كلام تام غير موجب إذا كان منقطعا، أي المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وصحّ فيه التفريغ.

ومعنى صحة التفريغ أن يمكن تسلّط العامل السابق «إلا»[٨]على المستثنى[٩].

نحو قوله:

(١) في (أ): (عطف بيان)، والمثبت من (ب) و (جـ)، وينظر التصريح ٣٤٩/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٩/١، ١٦٦ والإنصاف ٢٦٦/١ وشرح الكافية للرضي ٢٣٢/١. وقولهم: عطف نسق لأن (إلا) عندهم حرف عطف.

(٣) فقد حكاه سيبويه عن يونس وعيسى عن بعض العرب الموثوق بعربيته.
ينظر الكتاب ٣١٩/٢ - هارون ومعاني القرآن للفراء ١٦٦/١.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٥) وهي قراءة القراء السبعة إلا ابن عامر.
تنظر السبعة لابن مجاهد ٢٣٥ والمبسوط في القراءات العشر ١٥٧ والنشر ٢٥٠/٢.

(٦) وهي قراءة ابن عامر وحده من السبعة.
تنظر السبعة لابن مجاهد ٢٣٥ وحجة القراءات ص ٢٠٦ وإتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢.

(٧) في (أ): (عن)، والمثبت من (ب) و (جـ) وهو الأولى.

(٨) كلمة (إلا) ساقطة من (ب).

(٩) مثل قراءة السبعة ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ بالنصب.

٦٦ - وَبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ [١]

فإن المستثنى منه، وهو«أنيس»يصح إسقاطه وتسليط عامله وهو «ليس» على ما بعد «إلا» وهو«اليعافير».

والنصب فيه راجح عند تميم، وواجب عند الحجازيين [٢].

فإن فقد الشرط الأخير، وهو صحة التفريغ نحو «مَازَادَ هَذَا المالَ إِلَّا مَا نَقَصَ»[٣] إذ لايصح أن يقال[٤] : «زاد النقصُ» تَعَيَّنَ النصبُ إجماعًا [٥].

ص : (والمستثنى بغير وسوى مخفوض، وبخلا وعدا وحاشا مخفوض

(١) البيتان من الرجز، وهما لجران العود، واسمه عامر بن الحارث.
وما ذكره الشارح هو رواية سيبويه والنحويين، والرواية في الديوان هي :

بسابسا ليس به أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس

وفيها شاهد أيضا. واليعافير هي الظباء، والعيس : هي الإبل البيض.
ينظر ديوانه ص ٥٢ والكتاب ٣٢٢/٢ - هارون ومجاز القرآن ١٣٧/١ والمقتضب ٤١٤/٤ والإنصاف ٢٧١/١ وشرح المفصل ٨٠/٢ والعيني ١٠٧/٣ والتصريح ٣٥٣/١ والهمع ٢٢٥/١ والخزانة ١٥/١٠.
والشاهد في رفع المستثنى المنقطع وهو «اليعافير» على البدلية من المستثنى منه، وهو «أنيس» وذلك على لغة تميم.

(٢) ينظر في ذلك الكتاب ٣١٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/١.

(٣) لايصح التفريغ هنا، إذ لا يقال : زاد النقص، فلا يجوز البدل هنا، فـ «إلا» هنا بمنزلة «لكن» ومن ذلك «ما نفع زيد إلا ما ضرّ» إذ لا يقال : نفع الضر.
ينظر الكتاب ٣٢٦/٢ وشرح المفصل ٨١/٢ والتصريح ٣٥٢/١.

(٤) في (جـ) : (إذ لايقال).

(٥) من الحجازيين والتميميين. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨١/٢ : «فهذا وأشباهه لايجوز في المستثنى فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم، لتعذر البدل».

أومنصوب، وتعرب «غير» باتفاق[١]، و«سِوَىٰ» على الأصح إعراب المستثنى بإلا).

ش: أخذ يتكلم على حكم المستثنى ببقية الأدوات، وهي «غير» و «سِوى» و «خلا» و «عدا» مجردتين عن «ما» و «حاشا».

وذكر أنها كلها مشتركة في خفض/ المستثنى بها، وأن الخفض واجب بعد ٤٢/ب «غير» و«سوى»[٢] جائز بعد الثلاثة الأخر.

ولنبدأ بالكلام على المستثنى بـ «غير» و «سوى» فنقول:

أما «غير» فالأصل فيها أن تقع صفة.

وقد تخرج على الصفة وتتضمن معنى «إلا» فيستثنى بها[٣] اسم مجرور بها لإضافتها إليه. ولاتخرج عن الجر أصلا.

ويجب في لفظ «غير» أن تعرب بما كان يعرب به المستثنى بـ«إلا» وقد عرفت تفصيله.

فيجب نصب «غير» بعد الكلام التام الموجب، نحو قاموا غيرَ زيد، وفي التام غير الموجب الذي لايصح تفريغه، نحو «مَا نَفَعَ هَذَا المالَ غَيْرَ الضَّرَرِ»[٤].

ويترجح على الإبدال[٥] في التام غير الموجب[٦] إذا كان منقطعا وصح

(١) كذا في النسخ وفي شذور الذهب ص ١٨ (اتفاقا).

(٢) إنما وجب جر المستثنى بعد «غير» و «سوى» لأنه مضاف إليه فحكمه الجر دائما.

(٣) قوله: (بها) ساقط من (ج).

(٤) ينظر التصريح ١/٣٦٠.

(٥) أي ويترجح النصب على الإبدال.

(٦) في النسخ: (الغير الموجب) ولا يصح إدخال «أل» على «غير» لتوغلها في الإبهام وقد أجازه بعضهم. قال الحريري في درة الغواص ص ٥٥: «والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه». وذكر في تاج العروس ٣/٤٦٠ أن فيه خلافا حيث منعه قوم، وأجازه آخرون، بناء على أن «أل» فيه ليست للتعريف.

التفريغ عند تميم نحو «ما فيها أحدٌ غيرَ حمار». ويتعين [١] عند الحجازيين.

ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام غير الموجب[٢]، إذا كان الاستثناء متصلا نحو «ما قاموا غيرُزيد» بالضم و «ما رأيتهم غير زيد» بالنصب، و «ما مررت بهم غير زيد» بالجر [٣].

وأما «سوى» فالمستثنى بها كالمستثنى بـ«غير» في وجوب خفضه أبدا.

وأما هي نفسها فقال سيبويه[٤] والجمهور[٥] : هي منصوبة على الظرفية أبدا[٦] ولا تخرج عنها إلا في الشعر.

وقال الرماني [٧] و العكبري[٨] : هي ظرف غالبا وكغير قليلا .

(١) أي النصب . ينظر أوضح المسالك ٢/٧٠ وهمع الهوامع ١/٢٣١.

(٢) راجع الهامش رقم ٦ في الصفحة السابقة .

(٣) ويجب النصب عند أكثر النحاة في نحو «مافيها غير زيد أحد» إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠ - هارون. وهذا مذهب الخليل أيضا، قال سيبويه : «وأما (أتاني القوم سواك) فزعم الخليل، رحمه الله، أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في (سواك) معنى الاستثناء».

(٥) ينظر المقتضب ٤/٣٤٩ والارتشاف ٢/٣٢٦ والتصريح ١/٣٦٢.

(٦) بدليل وصل الموصول بها، نحو جاء الذي سواك، لأن «غير» لا تدخل في مثل هذا إلا وقبلها الضمير، تقول : جاء الذي هو غيرك. فلما صارت سوى صلة بغير ضمير ادّعى أنها ظرف. راجع التصريح ١/٣٦٢.

(٧) في شرحه على كتاب سيبويه. ينظر الرماني النحوي ص ٤٤٦.
والرمّاني هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، كان من أئمة العربية في بغداد وأخذ العلم عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، وكان في عصر أبي علي الفارسي، صنف كتبا في العربية منها شرح كتاب سيبويه وشرح المقتضب والحدود ومعاني الحروف توفي سنة ٣٨٤هـ .
تنظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٣٣ وإنباه الرواة ٢/٢٩٤ ومعجم الأدباء ١٤/٧٣ وإشارة التعيين ٢٢١ وبغية الوعاة ٢/١٨٠ وطبقات المفسرين ١/٤٢٣.

(٨) في (جـ) : (العنبري) وهو تحريف، والعُكبري هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن

قال المصنف [١] : «وإلى هذا القول أذهب».

وقال الزجاجي [٢] وابن مالك [٣] : سِوَىٰ كغير معنىً وإعراباً فَيُسْتَثْنَى بها اسمٌ مجرور بها، لإضافتها إليه، كما تقدم، وتعرب تقديرا بما يعرب به[٤] «غير» لفظا، خلافا لأكثر البصريين في ادعاء[٥] لزومها النصب على الظرفية، أي عدم التصرف.

= عبد الله محب الدين العكبري البغدادي الحنبلي. ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ، وتعلم فيها الفقه والنحو حتى برع في ذلك، وقد أخذ عن ابن الخشاب وابن بطة وغيرهما، وكان ثقة صدوقا، وقد أصيب بالعمى في صباه، فأخذ يملي كتبه إملاءً وله من الكتب التبيان في إعراب القرآن وإعراب الحديث وشرح الإيضاح واللباب والتبيين وغيرها مات - رحمه الله - سنة ٦١٦هـ.

ينظر إنباه الرواة ١١٦/٢ ونَكْت الهميان ١٧٨ وإشارة التعيين ص ١٦٣ وبغية الوعاة ٣٨/٢ وشذرات الذهب ٦٧/٥. وانظر قوله هذا في كتابيه شرح لامية العرب ص ١٦ والتبيين ص ٤١٩.

(١) أي ابن هشام في أوضح المسالك ٧٢/٢.

(٢) في (أ) و (ب) : (الزجاج) صوابه من (جـ).

وانظر قوله هذا في كتابيه معاني الحروف ص ١٠ والجمل ص ٦١، وينظر المغني ١٨٨.

والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، لقب بذلك نسبة لشيخه الزجاج. تلقى علومه في بغداد على أبي إسحاق الزجاج وابن السراج والأخفش الصغير وابن دريد وغيرهم، وهو من العلماء الذين مزجوا المذهبين واختاروا منهما مذهبا وتعلم على يديه جماعة من العلماء، وألف كثيرا من الكتب، ومنها الجُمَل الذي طارت شهرته في الآفاق، والإيضاح في علل النحو، والأمالي ومعاني الحروف، مات بطبرية سنة ٣٤٠ على الراجح.

تنظر نزهة الألباء ٢٢٧ وإنباه الرواة ١٦٠/٢ وبغية الوعاة ٧٧/٢ وشذرات الذهب ٣٥٧/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ و تسهيل الفوائد ١٠٧.

(٤) في (ب) : (ويعرب تقديراً بما يعرب به)، وكلمة (به) ساقطة من (جـ).

(٥) في (أ) : (الدعاء) وهو خطأ، صوابه من (ب) و (جـ).

قال ابن مالك [١] - رحمه الله - «وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين :

أحدهما إجماع أهل اللغة على أن[٢] معنى قولك [٣] : قاموا سِواك، وقاموا غيرك، واحد. فإن أحدا لايقول : إن «سوى» هنا عبارة عن مكان أو زمان وما لم يدل على مكان ولا زمان[٤] / فهو بمعزل عن الظرفية. ٤٣

ثانيهما أنّ من حكم بظرفيتها حكم بلزومها إياها، وأنها لاتتصرف.

والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك.

فإنها قد أُضيف[٥] إليها، وابتدىء بها وعملت فيها نواسخ الابتداء ونحوها من العوامل اللفظية». انتهى.

وقد نُظر فيهما [٦] من أوجه [٧] ليس هذا موضع ذكرها. والله أعلم.

وأما المستثنى بـ«خلا» و«عدا» فهو مجرور أو منصوب، لكن جرّه قليل. والكثير هو النصب [٨].

فالجر على أنهما حرفان جارّان متعلقان بالفعل أو معنى الفعل [٩]، فموضعهما نصب [١٠] والنصب على أنهما فعلان، والمنصوب مفعولهما، وفاعلهما ضمير عائد، إما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، وإما على البعض

(١) شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، مع اختلاف يسير في العبارة.

(٢) كلمة (أن) ساقطة من (جـ).

(٣) في شرح الكافية الشافية : (قول القائل) بدل (قولك).

(٤) في (ب) : (على الزمان ولا على المكان)، وفي (جـ) : (على زمان ولامكان).

(٥) في (أ) : (أضيفت)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) أي في هذين الأمرين اللذين احتج بهما ابن مالك.

(٧) تنظر هذه الأوجه في توضيح المقاصد للمرادي ١١٧/٢ - ١١٩.

(٨) ينظر أوضح المسالك ٧٢/٢ وهمع الهوامع ٢٣٢/١.

(٩) تقول : (جاء القوم خلا زيد) بالجر باعتباره حرف جر.

(١٠) لأن المجرور بالحرف في الأصل مفعول به.

قال سيبويه[1] : «لو قلت : «أَتَونِي مَا حَاشَا زَيْدًا» لم يكن كلاما».

وقد أجازه بعضهم [2] على قلّة.

قال ابن مالك [3] : «وربما قيل : ما حاشا».

واستشهد على ذلك بقوله ﷺ : «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»[4] وقول الشاعر :

٦٧ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ [5]

(١) الكتاب ٣٥٠/٢ - هارون. وقوله : (قال سيبويه) ساقط من (جـ).

(٢) وهو الكسائي والأخفش وابن مالك.

ينظر التسهيل ١٠٦ وشرح الرضي ٢٤٤/١ والارتشاف ٣١٨/٢.

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٠٦ وشرح التسهيل [الورقة ١١٨/ب].

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند عن ابن عمر ٩٦/٢ والطبراني في المعجم الكبير ١٥٩/١. وصححه السيوطي في الجامع الصغير، رقم ٩٦٦.

لكنّ ابن هشام قال في مغني اللبيب ص ١٦٤ «إن «ما» نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها «ما» المصدرية و «حاشا» الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام. ويرده أن في معجم الطبراني : «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» . انتهى.

فيكون قوله : «ما حاشا فاطمة ولا غيرها من كلام الراوي، وليس من الحديث.

(٥) البيت من الوافر، وينسب للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه ص ١٦٤ .

ما حاشا : أي أستثني، ، الفَعَال : بفتح الفاء الأفعال الحسنة.

وقد ورد البيت في الجنى الداني ٥٦٥ ومغني اللبيب ص ١٦٤ والمساعد ٥٨٦/١ والعيني ١٣٦/٣ والتصريح ٣٦٥/١ والهمع ٢٣٣/١ والأشموني ١٦٥/٢ وخزانة الأدب ٣٨٧/٣.

والشاهد فيه : دخول «ما» المصدرية على «حاشا» الاستثنائية ونصب ما بعدها.

ومفعول «رأى» الثاني محذوف، أي : دوننا، وأجيب بأن هذا شاذ.

المدلول عليه بكلّه[١] السابق [٢].

كما تقدم في «ليس» و «لايكون» [٣] والتقدير [٤] قاموا خلا هو أي القائم، أو بعضهم زيدا .

والجملة إما حالية أو مستأنفة[٥]، على ما تقدم في جملة «ليس» و«لايكون»[٦] أيضا.

وأما المستثنى بـ «حاشا» [٧] فهو أيضا مجرور أو منصوب [٨] .

فإذا جُرّ كان[٩] حرفا، وفي متعلقها ما تقدم في متعلق «خلا» و «عدا» لافرق بينها وبينهما في شيء من ذلك. وإن افترقا من وجه آخر، وهو أن «حاشا» لاتصحب «ما» [١٠] بخلافهما [١١].

(١) في (جـ) : (بكلّية) وهو تحريف.

(٢) وهذا مذهب جمهور البصريين. ينظر التصريح ١/ ٣٦٢.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٨٤.

(٤) أي في قولك : قاموا خلا زيداً.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦١ والارتشاف ٢/ ٣١٩.

(٦) في (ب) فقط : (كما تقدم في جملة و «لايكون»).

(٧) في (جـ) : (حاشى) .

(٨) هذا على قول جماعة من النحويين منهم أبو زيد والجرمي والمازني والفراء والمبرد وهو أن «حاشا» تستعمل حرفا فتجر ما بعدها، وفعلا جامدا فينصب ما بعدها. وهذا هو الراجح لما رُوي من قولهم : «اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ» فاستعملت هنا فعلا جامدا.
أما سيبويه والفارسي فهي عندهما حرف جر دائما، فما بعدها مجرور بها.
ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ والمقتضب ٤/ ٣٩١ والإيضاح العضدي ٢٣٠ والارتشاف ٢/ ٣١٧ والهمع ١/ ٢٣٣.

(٩) في (جـ) : (كانت). أي «حاشا».

(١٠) هذا مذهب سيبويه والجمهور، حيث يرون عدم صحة دخول «ما» على «حاشا» . ينظر الكتاب ٢/ ٣٥٠والهمع ١/ ٢٣٣.

(١١) في (ب) : (بخلاف «خلا»).

ص : (والبواقي [١] خبر «كان» وأخواتها وخبر «كاد» وأخواتها، ويجب كونه مضارعا، مؤخرا عنها، رافعا لضمير أسمائها [٢]، مجرداً من «أنْ» بعد أفعال الشروع ومقرونا بها بعد «حَرَى» و«اخْلولق» وندر تجرد خبر «عسى» و«أوشك» / واقتران خبر «كاد» و«كَرِب». ٤٣/ب

وربما رفع السببي بخبر «عسى» [٣] ففي قوله : (وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده) فيمن رفع «جهده» شذوذان).

ش : اشتمل هذا الكلام على العاشر والحادي عشر من المنصوبات.

وهما خبر «كان» وأخواتها وخبر «كاد» وأخواتها.

فأما خبر «كان» وأخواتها فهو المسند إلى اسمها بعد دخولها، نحو كان زيد عالما وأصبح عمرو قائما وأمسى بكرٌ فاضلا و لايزال قصدُك ناجحا .

وله أحكام منها أنه يجوز توسطه بين هذه الأفعال وبين أسمائها مطلقا [٤] نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥] وقول الشاعر :

٦٨ - لَاطِيبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ [٦]

(١) في (جـ) : (والباقي) .

(٢) في النسخ : (اسمها) وما أثبته من شذور الذهب ص ١٨ .

(٣) في (جـ) : (عيسى) وهو تحريف.

(٤) على الصحيح من أقوال العلماء، خلافا لابن درستويه في «ليس» ولابن معط في «دام» فإنه منع تقدم خبرها على اسمها أيضا .
ينظر (الفصول الخمسون) ص ١٨١ والارتشاف ٨٦/٢.

(٥) من الآية ٤٧ من سورة الروم.

(٦) البيت من البسيط، ولم أجد من نسبه لقائله.
ادّكار أصلها : اذدكار، قلبت الذال دالا وأدغمت في الدال، وفي (جـ) : باذكار .
والبيت من شواهد شرح عمدة الحافظ ٢٠٤ وتوضيح المقاصد ٢٨٩/١ والمساعد ٢٦١/١ وشفاء العليل ٣١٣/١ والعيني ٢٠/٢والتصريح ١٨٧/١ والهمع ١١٧/١ والأشموني ٢٣٢/١.
والشاهد فيه توسط خبر «دام» وهو «منغصة» بينها وبين اسمها، وهو «لذاته» .

اللهم[١] إلا أن يمنع مانعٌ من ذلك، نحو ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[٢].

ومنها أنه يجوز تقديمه[٣] على هذه الأفعال[٤] إلا خبر «دام» فلايجوز تقديمه على «ما» المقترنة بها[٥] بالاتفاق[٦].

وأما توسطه بينهما[٧] ففيه خلاف[٨]، والصحيح المنع[٩].

وإلا خبر «ليس» فلايجوز عند جمهور البصريين[١٠].

(١) قوله : (اللهم) ساقط من (جـ).

(٢) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال، وفي (جـ) «وكانت» وهو خطأ، والمانع من تقديم الخبر هنا هو قصد حصر الخبر.
ومن الموانع أيضا خفاء إعرابهما، نحو (كان موسى فَتَاكَ).

(٣) أي تقديم خبر هذه الأفعال عليها، نحو قائما كان زيد، وهذا قول البصريين وهو الراجح. ينظر التصريح ١٨٨/١.

(٤) في (أ) : (هذه الأخبار) وهو سهو، صوابه من (ب) و (جـ).

(٥) في (جـ) : (على «ما» المصدرية).

(٦) حكى أبو البركات بن الأنباري الإجماع على ذلك، فقال في أسرار العربية ص ١٤٠ : «وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر «مادام» عليها، وذلك لأن «ما» فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه». وحكاه أيضا ابن مالك في شرح العمدة ص ٢٠٦.

(٧) أي توسط الخبر بين «ما» و «دام» نحو (ما قائما دام زيد).

(٨) نص على منعه ابن هشام الخضراوي وابن الناظم، وقال أبو حيان في الارتشاف ٨٧/٢ : «والقياس يقتضي الجواز إلا إن ثبت أن «دام» لايتصرف فيتجه المنع». وينظر شرح الألفية لابن الناظم ١٣٤ والتصريح ١٨٨/١.

(٩) لأنه ليس من أساليب العرب ولم يؤثر عنهم.

(١٠) أي لايجوز تقديم خبر «ليس» عليها ، وهو قول الكوفيين وكثير من البصريين منهم المبرد وابن السراج والجرجاني، واختاره ابن مالك، وذلك قياسا على «عسى» بجامع عدم التصرف فيهما . تنظر الأصول ٨٩/١ والمقتصد ٤٠٨/١ والإنصاف ١٦٠/١ وشرح عمدة الحافظ ٢٠٨ والهمع ١١٧/١.

واستدل لهـذا الحكم [١] بقوله تعالى : ﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾[٢] لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[٣] .

ومنهـا أن معموله [٤] يجوز أن يلي هـذه الأفعـال [٥] إن كان ظرفا أو مجرورا باتفاق فإن لم يكن أحدهما امتنع عند جمهور البصريين[٦] ، وجـاز عند الكوفيين[٧] .

وأما خبر « كاد» وأخواتها فهو[٨] مثل خبر « كان» إلا أنه اختص[٩] باعتبار

(١) في (أ) : (واستدل هذا الحديث) وهو خطأ والمثبت من (جـ) .
وجواز تقديم خبر «ليس» عليها هو مذهب قدماء البصريين والفراء والسيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري وابن عصفور.
انظر الإيضاح للفارسي ١٣٨ وشرح اللمع لابن برهان ٥٨/١ والمفصل ٢٦٩ وشرح المفصل ١١٤/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١ والارتشاف ٨٧/٢ .

(٢) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف . وهذه الآية شاهد للحكم الثاني، وهو جواز تقديم خبر (كان) عليها .
وشاهد تقديم خبر «ليس» عليها هو قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ فإن «يوم» ظرف معمول لمصروف الواقع خبرا لليس وقد تقدم عليها ، وتقدم المعمول يشعر غالبا بتقدم العامل.
وأجيب بأن المعمول هنا ظرف فيتوسع فيه.
ينظر شرح الكافية للرضي ٢٩٧/٢ .

(٣) من قوله : (واستدل) إلى هنا ساقط من (ب) .

(٤) أي معمول خبر هذه الأفعال، نحو كان عندك زيد معتكفا .
انظر أوضح المسالك ١٧٤/١ .

(٥) كلمة (الأفعال) ، ساقطة من (جـ) ، والمراد بالأفعال « كان» وأخواتها .

(٦) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي. انظر التصريح ١٨٩/١ .

(٧) انظر قول الكوفيين ودليلهم في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٠٣/١ .

(٨) في (جـ) : (فإنه) .

(٩) ساقطة من (أ) . وأثبتها من (ب) و (جـ) .

أمور زائدة فيه ولذلك[١] أفرد بباب.

فمنها أنه يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفردا بعد «عسى» و «كاد»[٢].

وأن تكون الجملة فعلية، وشذ كونها اسمية بعد «جَعَل»[٣].

وأن يكون فعل هذه الجملة مضارعا، وشذ كونه ماضيا بعد «جَعَلَ»[٤].

وإلى ذلك كله أشار المصنف، رحمه الله بقوله: (ويجب كونه مضارعا).

ومنها أنه لايجوز تقديمه على شيء من هذه الأفعال[٥].

ومقتضى كلامه جواز توسطه بينها وبين / أسمائها مطلقا، وهومذهب ٤
المبرد[٦] والسيرافي[٧] والفارسي[٨].

(١) في (ب): (أمور زائدة فلذلك).

(٢) مثال إفراد الخبر بعد «عسى» المثل المشهور «عسى الغوير أبؤسا» ومثاله بعد (كاد) قول الشاعر:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

ينظر التصريح ١/٢٠٣.

(٣) كقول الشاعر:

وقد جعلت قلوص بني سهيل من الأكوار مرتعها قريب

(٤) ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا». فـ «أرسل» خبر «جعل» وهو فعل ماض.
ينظر شرح الكافية الشافية ١/٤٥٢ والتصريح ١/٢٠٥.

(٥) قوله: (شيء من) ساقط من (جـ).

(٦) المقتضب ٣/٧٠ - ٧٢.

(٧) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، السيرافي، كان من أعلم الناس بالنحو، قرأ على ابن مجاهد وابن السراج وابن دريد ومبرمان، ومن تلاميذه ابن خالويه والربعي وابن النديم، ألف كتبا نافعة أهمها شرح كتاب سيبويه لم يسبق إلى مثله وله أيضا الإقناع وأخبار النحويين البصريين. توفي سنة ٣٦٨هـ.
تنظر نزهة الألباء ٢٢٧ ومعجم الأدباء ٨/١٤٥ وإشارة التعيين ٩٣ وبغية الوعاة ١/٥٠٧ ولم أجد قوله هذا في شرح الكتاب، وقد نسبه له أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/١٢٢ وابن هشام في أوضح المسالك ١/٢٣٥.

(٨) ينظر الإيضاح العضدي ص ١١٨.

ومنها وجوب اقترانه بـ«أنْ» إن كان الفعل «حَرَى» [١] أو «اخْلولق» [٢] نحو حَرَى زيد أن يأتي، واخلولقت السماء أن تمطر. فلايجوز «حرى زيد يأتي» و«اخلولقت السماء تمطر» [٣].

ومنها وجوب تجرده من «أنْ» في أفعال الشروع [٤].

والحكمة [٥] في ذلك أنّ «أنْ» تخلص الفعل للاستقبال، والشروع للحال فبينهما تناف.

فتقول: أخذ يقول، وشرع يُنشد.

ولايجوز أخذ أن يقول، ولا [شرع] [٦] أن ينشد.

وأما الأفعال الأربعة الأخر، وهي عسَى وأوشك وكاد وكرب، فإن الكثير في الأولين منها الاقتران، نحو ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾ [٧] وقوله:

٧٠ - فإنك مُوشـــك ألا تراها [٨]

(١) «حَرى» بفتح الحاء والراء، وقيل إنه من باب «فَرِحَ» وهو فعل دال على الرجاء، ينظر تعليق الفرائد ٢٨٤/٣ . والتصريح ٢٠٣/١.

(٢) وذلك لأنهما للترجي، وهو يتراخى حصوله فاحتيج إلى «أنْ» المشعرة بالاستقبال.

(٣) من قوله: (فلا يجوز) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٤) أفعال الشروع كثيرة جدا، منها «أنشأ» وشرع» و «طفق» و «جعل» و «علق». انظر التصريح ٢٠٣/١.

(٥) في (أ): (والفعل) وهو سهو صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) سقطت من النسخ، وهي متعينة.

(٧) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٨) صدر بيت من الوافر، وهو من قصيدة لكثير عَزّة، وعجزه:

..... وتعدو دون غاضرة العوادي

غاضرة اسم جارية من جواري ابنة عبد العزيز بن مروان، العوادي: عوائق الدهر. ينظر ديوان كثير عزة ص ٢٢٠.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٤٦٠/١ والارتشاف ١٢٦/٢ والعيني ٢٠٥/٢ والتصريح ٢٠٨/١ والهمع ١٢٩/١ والأشموني ٢٦٥/١.

والشاهد فيه اقتران خبر «موشك» بأن في قوله: (ألاّ تراها) وهذا هو الكثير.

ومَنَعَهُ الشلوبينُ [1] فيما اقترن فيه الخبر بأنْ.

ومنها أنه يجب أن يكون فاعل هذا المضارع ضميرايعود على اسمها ولايخرج عن ذلك من جميع هذه الأفعال إلا «عسى» فإنه يجوز فيها[2] خاصة أن يرفع خبرُها السببيّ.

والمراد به الظاهر المتصل بضمير اسمها، نحو قول الشاعر :

٦٩ - وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ[3]

.....

يروى بنصب «جهده» على الأصل، وبرفعه على خلاف الأصل، لاتصاله بضمير اسمها، وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله : (وربما رُفع السببي بخبر عسى).

وقوله : (ففي قوله) إلى آخره.

الشذوذان هما تجرد خبر «عسى» من «أنْ» ورفعه السببي. والله أعلم.

(١) أي منع تقدم الخبر لضعف هذه الأفعال لعدم تصرفها، ولم أجد هذا القول في التوطئة، وانظر الارتشاف ١٢٢/٢.

(٢) في (جـ) : «فيه»

(٣) صدر بيت من الطويل، وقائله البرج التميمي على الصحيح يقوله في الحجاج بن يوسف. وعجزه :

..... إذا نحن جاوزنا حفير زياد

وقد نسبه المبرد لمالك بن الريب، ونسبه العيني للفرزدق وهو في ديونه ١٦٠/١.

ينظر الكامل ٦٣٠/٢ ومعجم البلدان ٢٧٧/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١١٤/١ والعيني ١٨٠/٢ والتصريح ٢٠٥/١ والهمع ١٣١/١ والأشموني ٢٦٤/١ .

والشاهد فيه رفع خبر «عسى» الاسم الظاهر، وهو «جهده» على رواية الرفع، على أنه فاعل للفعل «يبلغ»، وهو واقع في جملة خبر «عسى» وذلك سائغ في «عسى» خاصة.

جهده : الجهد الطاقة والوسع ، حفير زياد : اسم موضع بين الشام والعراق.

والتجرد [١] قليل، كقوله :

٧١ - عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكـون وراءه فرج قريب [٢]

وقوله :

٧٢ - يوشـــك من فرّ من منيّتـه في بعض غِرّاته يوافقهـــا [٣]

وفي الأخيرين [٤] يقِلّ الاقتران، نحو قول الشاعر :

٧٣ - كادت النفس أن تفيض عليه [٥]

(١) أي تجرد خبر «عسى» و «أوشك» من «أنْ».

(٢) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في سجن معاوية، ولذلك قصة طويلة ذكرها المبرد في الكامل ١٤٥٢/٣ .
والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥٩/٣ - هارون والمقتضب ٧٠/٣ والإيضاح ١٢٠ وشرح المفصل ١١٧/٧ والمقرب ٩٨/١ والمغني ٢٠٣ والعيني ١٨٤/٢ والتصريح ٢٠٦/١ والخزانة ٣٢٨/٩، وانظر شعر هدبة ص ٥٩.
والشاهد تجرد خبر «عسى» وهو «يكون وراءه فرج قريب» من «أنْ» وذلك قليل .

(٣) البيت من المنسرح، وقائله أمية بن أبي الصلت.
غِراته جمع غِرة وهي الغفلة، يوافقها: يصيبها . انظر ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٤٢١.
والبيت من شواهد سيبويه ١٦١/٣ والأصول ٢٠٨/٢ وشرح المفصل ١٢٦/٧ وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/١وأوضح المسالك ٢٢٥/١ والعيني ١٧٨/٢ والهمع ١٣٠/١ والأشموني ٢٦٢/١.
والشاهد فيه تجرد خبرِ «يوشك» من «أنْ» وهو قليل.

(٤) وهما «كاد» و «كَرب».

(٥) صدر بيت من الخفيف، وهو لمحمد بن مُناذر أحد شعراء البصرة يرثي عبد المجيد الثقفي وعجزه :

..... إذ غَـــدَا حشـوَ رَيْطـــةٍ وبرُوْدِ

ونسبه ابن السيد في الاقتضاب لأبي زبيد الطائي، وليس موجودا في شعره.
يقال : فاضت نفسه بالضاد والظاء لغتان حكاهما في اللسان ٤٥٤/٧ (فيظ) .
ريطة : قطعة من الثياب، وأراد بها هنا الكفن.
انظر الاقتضاب ٢٤٦/٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١١٨/١ والمغني ٨٦٨ والمساعد ٢٩٥/١ والعيني ١٩٢/٢ والتصريح ٢٠٧/١ والأشموني ٢٦١/١.
والشاهد اقتران خبر «كاد» بأن، وهو قليل.

وقوله :

٧٤ - وقد كربت أعنـــاقها أن تقطعا[١]

ويكثر التجرد[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيىء﴾ [٣] ﴿تكاد تميّز من الغيظ﴾ [٤] وقوله :

٧٥ - كَرَبَ القلب من جواه يذوب حين قال الوشـــاة هند غضوب[٥]

تنبيهات :

الأول : استغنى المصنف ، رحمه الله تعالى[٦]، عن التصريح باشتراط كون الخبر جملة فعلية، باشتراط/ كونه مضارعا، لاستلزامه لها، لأن الفعل لابدّله من ٤٤ فاعل .

(١) عجز بيت من الطويل، وقائله أبو زيد الأسلمي من قصيدة يهجو فيها والى المدينة، وصدره :

سقاها ذوو الأحلام سجْلا على الظما

ينظر الكامل ٢٤٤/١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٧ والمقرب ٩٩/١ وأوضح المسالك ٢٢٨/١ والمساعد ٢٩٦/١ والأشموني ٢٦٢/١ والدرر اللوامع ١٤٣/٢ .

والشاهد فيه اقتران خبر « كَرَب» بأن، وهو قليل.

(٢) في (ب) : (ويكثر الجمود لتجرد)، ولامعنى له هنا .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٤) من الآية ٨ من سورة الملك.

(٥) البيت من الخفيف، وقائله الكلحبة اليربوعي، وقيل : رجل من طيء، ولم يرد الشطر الثاني في (أ) و (جـ)، وأثبته من (ب) .

وهو من شواهد شرح الشذور لابن هشام ص ٢٧٢ وشفاء العليل ٣٤٤/١ والعيني ١٨٩/٢ والتصريح ٢٠٧/١ والهمع ١٣٠/١ والأشموني ٢٦٢/١.

والشاهد فيه تجردخبر « كَرَب» من «أنْ» وهو الغالب فيها .

(٦) كلمة (تعالى) زيادة من (جـ) .

الثاني : استثناء رفع خبر «عسى» السببي ساقط[١] في بعض النسخ وثابت في كثير منها، وهي النسخة التي شرحنا عليها، وعبارته فيه أحسن من عبارة التوضيح[٢] حيث قال : «ويجوز في «عسى» خاصة أن ترفع السببي».

فإن الرافع له خبرها[٣] لا هي.

الثالث : ذكر المصنف وغيره من النحاة أن هذه الأفعال ناقصة[٤] وظاهرمذهب سيبويه [٥]- رحمه الله تعالى- أنها تامة، وأنّ «أنْ» والفعل بعدها منصوب على إسقاط الخافض.

ولعل ذلك إنما هو لأجل أنَّ جعلهما خبرا عنها لايستقيم إلا بتقدير المبالغة أو حذف المضاف، لأن قولنا : «عسى زيد أن يقوم» إذا جعلنا «أنْ» والفعل فيه خبرا عن «زيد» يلزم منه الإخبار عن الذات بالمعنى، وهو ممتنع فيحتاج إلى التأويل المذكور، وهو إمّا المبالغة بجعل «زيد» نفس القيام وإما بتقدير مضاف وكأنه قيل : عسى أمر زيد القيام [٦].

(١) في (ب) : (استغناء رفع خبر عسى ساقط)، وفيه تحريف وسقط.

(٢) أوضح المسالك ٢٢١/١. وفي (ب) : (أحسن من عبارته في التوضيح).

(٣) في (أ) (تجردها)، وهو تحريف. والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) في (أ) : (ماضيه) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ). وهذا مذهب المتأخرين من العلماء كابن مالك وغيره.
ينظر شرح الكافية الشافية ٤٥٠/١.

(٥) صريح مذهب سيبويه أن هذه الأفعال ناقصة مثل (كان)، وقد مثل للمسألة بقوله : اخلولقت السماء أن تمطر، وعسيت أن تفعل. ثم قال : فالفعل ههنا كالفعل في كان إذا قلت : كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ، وهو ثَمَّ خبر كما أنه ههنا خبر ...» . ينظر الكتاب ١٥٨/٣-١٦٠.

(٦) أو (عسى زيد صاحب قيام) ينظر مغني اللبيب ص ٢٠١، ٢٠٢. ومن قوله : (وإما بتقدير مضاف) إلى آخره ساقط من (ب).

إذا علمت ذلك، فلاتكون هذه الأفعال على مذهب سيبويه ملحقة بكان[١] لأن «أنْ» والفعل معها ليسا خبرا عنها.

وقال الشيخ بدر الدين بن مالك[٢] - رحمه الله تعالى[٣] - : «والحقّ أن أفعال المقاربة ملحقة بـ«كان» إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ«أن» دون ما إذا اقترن».[٤] انتهى

ووجهه أن الجارّ يطرد حذفه قبل «أنْ»[٥] فقوي مذهب سيبويه به[٦] إذا اقترن الفعل بـ«أن»، دون ما إذا لم يقترن بها.

(١) في (أ) و (جـ) : وعلى مذهب من يلحقه بكان، والمثبت من (ب). وعلى هذا الرأي يكون ما بعد هذه الأفعال منصوبا بنزع الخافض.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطائي الجياني الشافعي، كان إماماً في النحو والمعاني والعروض والمنطق، أخذ عن والده النحو واللغة والمنطق، سكن بعلبكّ مدّة ثم رجع إلى دمشق، وتصدّر للاشتغال بها بعد موت والده. ومن تلاميذه بدر الدين بن جماعة وابن الزملكاني، وله من المؤلفات شرح الألفية وشرح لامية الأفعال وتكملة شرح التسهيل وكتاب في العروض، وغيرها. توفي بدمشق سنة ٦٨٦هـ.
تنظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٩٨/٢ وبغية الوعاة ٢٢٥/١ وشذرات الذهب ٣٩٨/٥ والأعلام ٣١/٧.

(٣) من قوله : (قال الشيخ) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٥.

(٥) في (أ) و (جـ) : (بعد أن) وهو سهو والمثبت من (ب).

(٦) في (أ) : (بعدي مذهب سيبويه) وهو تحريف، وكلمة (به) ساقطة من (أ) و (جـ). ذكرت فيما سبق أن سيبويه يرى أن أفعال المقاربة ناقصة، وليس كما ذكر الشارح. ينظر الكتاب ١٥٨/٣-١٦٠.

ص : (وخبر ما حمل على «ليس»).

ش : الثاني عشر من المنصوبات خبر ما حمل على «ليس» وهي الأحرف الأربعة المتقدم ذكرها في المرفوعات [١]، أعني «لات» و«لا» و «ما» الحجازية و «إنْ» النافية.

وتقدم هناك سبب حملها على «ليس» [٢].

وينبغي أن يعلم هنا أن الباء تزاد بكثرة في خبر «ما» الحجازية بلاخلاف[٣]. وفي خبر التميمية على الأصح [٤]، نحوقوله تعالى: / ﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾ [٥] وتزاد بقلة في خبر «لا» نحو قوله : ٤٥/أ

٧٦ - فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمُغن فتيلا عن سواد بن قارب[٦]

والله أعلم.

(١) انظر ما سبق في ص ٣٠١.

(٢) وهو مشابهتها لها في نفي الحال غالبا.

(٣) ينظر الارتشاف ١١٧/٢ والهمع ١٢٧/١.

(٤) خلافا للفارسي والزمخشري حيث منعا زيادة الباء في خبر «ما» التميمية. قال المرادي في توضيح المقاصد ٣١٦/١ : «والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم». وانظر البغداديات للفارسي ص ٢٨٤ والمفصل للزمخشري ص ٨٢.

(٥) من الآية ١٢٣ من سورة هود، وكذلك الآية ٩٣ من سورة النمل.

(٦) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب الدوسي، رضي الله عنه من قصيدة يخاطب بها الرسول ﷺ.
وفي (أ) و (ب) : (وكن لي)، والمثبت من (جـ).
والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٤٠/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٨ وتوضيح المقاصد للمرادي ٣١٦/١ والمغني ٥٤٨ والعيني ١١٤/٢ والتصريح ٢٠١/١ والأشموني ٢٥١/١ والدرر اللوامع ١٢٦/٢.
والشاهد دخول الباء الزائدة على خبر «لا» العاملة عمل ليس، وذلك قليل.

ص : (واسم «إن» وأخواتها. وإن قرنت بـ«ما» المزيدة ألغيت وجوبا إلا «ليت» فجوازا. ويخفف ذوالنون [١]منها فتلغى «لكن» وجوبا [و «كأنّ» قليلا] [٢] و«إنّ» غالبا، ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم «أنّ» وكون خبرها جملة، وكون الفعل [بعدها][٣] دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفي أوشرط[٤] أو «قد» أو «لو».

ويغلب لـ «كأن» ما وجب لـ «أنْ» إلا أن الفعل بعدها [دائما][٢] خبري مفصول بقد أو «لم»[٥] خاصة).

ش : الباب الثالث عشر من المنصوبات اسم «إنّ» وأخواتها وهي «أنّ» و«لكنّ» و«كأنّ» و«ليت» و«لعل».

وذكر الشيخ - رحمه الله - لهذه الأحرف حالتين، وأردف كل حالة منهما ببيان حكمها.

فأما الحالة الأولى فهي اتصال «ما» المزيدة بهذه الأحرف.

وحكمها أنها تلغَى، أي يبطل عملها.

ولهذا سميت «ما» هذه كافة لأنها كفَّت ما اتصلت به من الأحرف عن العمل وهذه الأحرف بالنسبة إلى هذا الإلغاء[٦] على قسمين :

قسم يلغى وجوبا، وهو ماعدا «ليت».

(١) في (أ) : (وتخفف النون)، وفي (ب) : (أو تخفيف ذوا)، وفي (جـ) : (وتخفف ذوات النون). والمثبت من الشذور ص ١٩.

(٢) سقطت من النسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ١٩.

(٣) في النسخ : (معها) والمثبت من الشذور.

(٤) قوله : (أو شرط) ساقط من (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ) والشذور.

(٥) في (أ) : (لو)، صوابه من (ب) و (جـ) والشذور.

(٦) في (أ) و (جـ) : (الأفعال) ولا معنى لها هنا، و ما أثبته من (ب).

وذلك لأنها قد أزالت اختصاصه بالأسماء [١]، فوجب إهماله .

وقسم يلغى جوازا، وهو «ليت».

وذلك لأن «ليت» لم يزُل اختصاصها [٢] بالأسماء بسبب اتصال «ما» بها[٣] وإنما جاز إلغاؤها نظرا إلى أن «ما» كافة في الجملة.

هذا مذهب سيبويه [٤]، وهو الصحيح.

وقيل [٥] : إلغاؤها كلها على سبيل الجواز، وهو ضعيف.

مثال ما عدا «ليت» : ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [٦]، وقوله : ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [٧].

وقول الشاعر :

٧٧ - وَلٰكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ [٨]

(١) فصح دخولها على الأسماء والأفعال، فتكون غير مختصة، والحرف إذا كان غير مختص لا يعمل.

(٢) في (جـ) : (اخصاصها) وهو تحريف.

(٣) كلمة «ما» ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٤) قال في الكتاب ١٣٧/٢ - هارون : «وأمّاليتما زيدا منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن». وانظر الكتاب ١٣٨/٢ و ١١٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١ وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٥) هذا قول ابن السراج والزجاجي والزمخشري وابن مالك، تنظر الأصول ٢٣٢/١ والجُمل للزجاجي ٣٠٤ والمفصل ٢٩٣ والتسهيل ٦٥.

(٦) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٧) من الآية ٦ من سورة الأنفال. ولم تكمل الآية في (أ) و (ب)، ثم كرر ذكرها في (ب) بعد قوله : (وقول الشاعر).

(٨) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

وقد نسبه صاحب الدرر اللوامع للأفوه الأودي،ولم أجده في ديوانه الذي جمعه الميمني =

وقوله :

٧٨ - لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا [١]

ومثال «ليت» قول الشاعر :

٧٩ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا [٢]

= وفي معجم البلدان أنه لأبي المطواع بن حمدان، في وصف دمشق.
انظر معجم البلدان ٤٦٧/٢ وأوضح المسالك ٢٤٩/١ وشرح قطر الندى ١٤٩ والعيني ٣١٥/٢ والأشموني ٢٨٤/١ والدرر اللوامع ٤٠/٢. ولم يرد هذا الشاهد في (ب).
وهذا البيت استشهد به الشارح على إلغاء عمل «لكن» لاتصالها بـ«ما». وهذا خلاف الظاهر، لأن «ما» هذه اسم موصول وليست كافّة، وهي اسم «لكن» وخبرها جملة «فسوف يكون» والصحيح أن يستشهد لذلك بقول الشاعر : (ولكنما أسعى لمجد مؤثل). ولذلك قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢٤٩/١ : «بخلاف قوله : ولكنما يقضى إلخ» لأن «ما» موصولة وهذا فيه شاهد آخر وهو زيادة الفاء في خبر «لكن» وقد منعه الأخفش، وهو محجوج بهذا البيت.

(١) جزء بيت من الطويل، وقائله الفرزدق، وهو بتمامه

أعد نظـــرا يا عبد قيس لعلمـا أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ولكن الذي في ديوانه هو (أعد نظرا يا عبد قيس فربّما) فلا شاهد فيه إذن.
انظر ديوانه ١٨٠/١ وطبقات فحول الشعراء ٣٩٩/١.
وهو من شواهد الإيضاح للفارسي ١٦١ وشرح المفصل ٥٧/٨ والمغني ٣٧٨ والهمع ١٤٣/١ والأشموني ٢٨٤/١.
والشاهد فيه إلغاء عمل «لعل» لدخول «ما» الزائدة عليها.

(٢) صدر بيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، وعجزه :

..... إلى حمامتنا ونصفه فَقَد

وذلك في معلقته المشهورة، ويعني بذلك زرقاء اليمامة. انظر ديوانه ص ٢٤ .
والبيت من شواهد سيبويه ١٣٧/٢ - هارون والإنصاف ٤٧٩/٢ وشرح المفصل ٥٨/٨ والعيني ٢٥٤/٢ والتصريح ٢٢٥/١ والهمع ١٤٣/١ والأشموني ٢٨٤/١ والخزانة ٢٥١/١٠ .
والشاهد فيه جواز إعمال «ليت» وإلغائها بعد اتصالها بـ«ما» الكافة .

يروى بنصب «الحَمَام» على الإعمال وبرفعه على الإلغاء.

وأما /الحالة الثانية فهي تخفيف ذوات النون منها. ٤٥/ب

وذوات النون -كما علمت - أربعة [١]، وحكمها مختلف بعد تخفيفها.

فمنها «لكنّ» وحكمها إذا خفّفت أن تهمل وجوبا.

نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [٢] في قراءة [٣].

هذا مذهب الجمهور [٤]، وأجاز الأخفش ويونس [٥] إعمالها حينئذ [٦].

ومنها «إنّ» المكسورة، ويجوز بعد تخفيفها إعمالها وإهمالها، لكنّ إهمالها أكثر، وإليه أشار بقوله: (وإنْ غالبا) أي وتهمل «إنْ» غالبا.

وإنما أهملت في الغالب لزوال اختصاصها بالأسماء.

وإنما أعملت قليلا استصحابا لما كان [٧]، نحو ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا

(١) وهي «إنّ» و «أنّ» و «لكنّ» و «كأنّ».

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأنفال.

(٣) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، قرؤوا بتخفيف «لكن» ورفع لفظ الجلالة.
انظر السبعة لابن مجاهد ١٦٨ والنشر ٢١٩/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٢٣٦.

(٤) انظر الكتاب ١١٦/٣ وشرح المفصل ٨٠/٨ وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ والارتشاف ١٥١/٢. وقوله: (هذا مذهب الجمهور) ساقط من (ب).

(٥) انظر قول الأخفش ويونس في شرح المفصل ٨٠/٨ وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٦) قياسا على «أن» إذا خففت، وهوقياس مع الفارق.
انظر التصريح ٢٣٥/١.

(٧) أي استصحابا للأصل فيها وهو الإعمال في «إنّ» المشددة والاستصحاب من الأدلة المعتبرة.
ينظر لمع الأدلة لابن الأنباري ص ١٤١.

لَيُوَفِّيَنَّهُمْ....﴾[١] ثم إنها لمّا أن أُهملت صارت بصورة «إنْ» النافية، فخيف اللبس فجيء بعدها باللام فارقة بينهما.

وهذه اللام إنما تجيء إذا لم تُغنِ عنها[٢] قرينة لفظية، نحو«إن زيدٌ لن يقوم»[٣] أومعنوية، نحو قوله :

٨٠ - أَنَا ابْنُ أُباةَ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِـرَامَ المَعَادِنِ[٤]

وإلى هذا أشار الشيخ بقوله : (ويغلب[٥] معها مهملة اللام).

وقوله : (وكون الفعل التالي[٦] لها ناسخا) هو معطوف على قوله : (اللام) أي يغلب مع «إنْ» المهملة أمران اللام وكون الفعل ناسخا.

(١) من الآية ١١١ من سورة هود، وهذه القراءة بتخفيف «إنْ» و «لما» و نصب «كلاّ» على أنها عاملة، و «كلا» اسمها و «ما» موصولة خبر «إن» واللام في «ليوفينهم» لام القسم وما بعدها جواب القسم والجملة صلة «ما».
وهي قراءة نافع وابن كثير .انظر السبعة لابن مجاهد ٣٣٩ والإتحاف ٢٦٠.

(٢) في (أ) : (يغن عنها) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٣) القرينة هنا كون الخبر منفيا بـ «لن» و النافية لاتقع هذا الموقع فلا يقال : ما زيد لن يقوم.

(٤) البيت من الطويل، وقائله الطرمّاح بن حكيم الطائي. الأباة جمع أبيّ وهو الممتنع، الضيم : الظلم، كرام المعادن : كرام الأصول.
انظر ديوان الطرماح ص ١٧٣. والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٠٩/١.
وشواهد التوضيح ص ٥١ وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٩ والارتشاف ١٥٠/٢ والعيني ٢٧٦/٢ والتصريح ٢٣١/١ والهمع ١٤١/١ والأشموني ٢٨٩/١.
والشاهد فيه عدم مجيء اللام الفارقة في خبر «إن» المخففة اعتمادا على القرينة المعنوية، وهي الفخر بقومه إذ لايعقل أن تكون «إنْ» هنا نافية.

(٥) في (: (أ) : (وبغلت) وهو تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) في (أ) : (الثاني) وهو تحريف، وكلمة (الفعل) ساقطة من (جـ).

والأكثر في هذا الناسخ أن يكون ماضيا، نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [١] ويكون مضارعا كثيرا، نحو ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [٢].

ووقوع غير الناسخ بعدها ماضيا أكثر من وقوعه مضارعا، مثال الأول قوله :

٨١ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [٣]

ومثال الثاني [٤] قوله : «إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ» [٥].

ومنها «أَنْ» المفتوحة. وحكمها بقاء عملها.

ولكن يجب في اسمها كونه ضميرا ، ويجب في خبرها أن يكون جملة.

وأشار إلى الأمور الثلاثة [٦] بقوله : (ويجب استتار اسم «أنْ» وكون خبرها جملة».

(١) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٥١ من سورة القلم. وقوله : «ليزلقونك» لم يرد في (أ) و (ب).

(٣) البيت من الكامل ، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على قاتله.

ولم يرد الشطر الثاني في (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).

والبيت ورد في سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ والإنصاف ٦٤١/٢ وشرح المفصل ٧٦/٨ والمغني ٣٧ والمساعد ٣٢٧/١ والعيني ٢٧٨/٢ والتصريح ٢٣١/١ والهمع ١٤٢/١ والخزانة ٣٧٣/١٠.

والشاهد فيه وقوع الفعل الماضي غير الناسخ بعد «إن» المخففة، وذلك قليل.

(٤) وهو كونه مضارعا غير ناسخ.

(٥) هذا من أقوال العرب التي حكاها الكوفيون عنهم. انظر الأصول لابن السراج ٢٦٠/١.

وقد جاء في (أ) و (جـ) : (تزينك وتشينك) بالتاء وما أثبته من (ب) و هو المنقول عنهم.

(٦) يقصد بالأمور الثلاثة كون اسم «أنْ» ضميرا مستترا وكون خبرها جملة ولعل الناسخ قد أسقط كلمة «مستترا» و أصل الكلام (يجب في اسمها كونه ضميرا مستترا) كما في أوضح المسالك ٢٦٥/١.

ثم إن هذه الجملة قد تكون اسمية، نحو قوله تعالى : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١].

وقد تكون فعليةً / فعلها جامد، نحوقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [٢] أو دعاء، نحو قوله تعالى : ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [٣] فلاتحتاج لفاصل . ٤٦

وقد يكون غير ذلك فيجب حينئذ الفصل بأحد أمور [٤]:

إما بتنفيس إما [٥] بالسين، نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [٦]، أو بسوف ، كقوله :

٨٢ - وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا [٧]

وإمّا[٨] بنفي إما بِلا، نحو ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [٩] أو بلَنْ ، نحو

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس.

(٢) الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩ من سورة النور، وهي بتخفيف «أنْ» وكسر الضاد في «غَضِب» على أنه فعل ماض، قراءة نافع المدني. انظر السبعة ٤٥٣ والنشر ٣٣٠/٢.

(٤) ليكون ذلك الفاصل عوضا من حذف إحدى النونين والاسم.

(٥) في (ب) و (جـ) : (أو) .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٧) البيت من الكامل، وهو مجهول القائل ولم أجد من نسبه.
وقد ورد في المغني ٥٢٠ وشرح الألفية لابن عقيل ٣٨٧/١ والعيني ٣١٣/٢ والهمع ٢٤٨/١ والأشموني٢٩٢/١.
والشاهد فيه الفصل بين «أن» المخففة وبين جملة الخبر بسوف، لأنها جملة فعلية فعلها مشتق.

(٨) في (أ) : (أو)، والمثبت من (ب) و (جـ)، وهو الأولى.

(٩) من الآية ٧١ من سورة المائدة، والشاهد فيها على قراءة الرفع في «تكون» على أن «أن» مخففة من الثقيلة، وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف .
انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧ وحجة القراءات لابن زنجلة ٢٣٣ والإتحاف٢٠٢.

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [١].

وإما بقَدْ، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [٢] أو «لو» نحو ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [٣].

ومنها «كأنّ» وحكمها بقاء عملها [٤].

ويجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها.

وإذا حذف اسمها، وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل [٥] وإن كانت فعلية وجب لفعلها[٦] أن يكون خبريا لا دعائيا، وفُصلت بـ «لم» أو «قد» [٧].

تنبيهان:

الأول اعتباره للفاصل في الفعل الذي ليس بدعائي ولا جامد يؤخذ منه عدم الاحتياج إليه مع الجملة الاسمية كالفعلية التي فعلها جامد أو دعاء كما تقدم.

الثاني قوله: (ويغلب لِكَأَنَّ ما وجب لِأَنَّ) [٨] يقتضي أن إعمالها غالب وأنه يجوز إهمالها، كما شرحناه.

(١) من الآية ٥ من سورة البلد.

(٢) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف.

(٤) هذا مذهب البصريين، وهو الصحيح، وعند الكوفيين إذا خففت بطل عملها. انظر الكتاب ١٣٤/٢ - هارون، وشرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٥) كقول الشاعر: (كأن ثدياه حُقَّان).

(٦) في (ب): (في فعلها).

(٧) في (جـ): (بقد أولم). ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿كأن لم تغن بالأمس ...﴾ وقولك: (كأن قد سار القوم).

(٨) أي من العمل، فالعمل الواجب لأنْ المخففة غالب لكأنْ المخففة وليس واجبا.

وهو [١] مذهب الزمخشري [٢] خلافا للجمهور [٣].

ص : (واسم «لا» النافية للجنس، وإنما يظهر نصبه إن كان مضافا أو شبهه، نحو لاغلامَ سفرٍ عندنا و لا طالعاً جبلاً حاضرٌ).

ش : الباب الرابع عشر من المنصوبات اسم «لا» النافية للجنس وهو [٤] على قسمين :

مبني، وهو المفرد المتقدم ذكره بشروطه [٥]، وهو منصوب المحل لا غير .

وغير مبني، وهو ماليس بمفرد، وهو المضاف والشبيه به وهو الذي اتصل به شيء من تمام معناه [٦]. ويظهر النصب في لفظه.

(١) أي إهمالها مذهب الزمخشري لأنه يرى أن «كأن» إذا خففت بطل عملها، ولكن ابن يعيش تأول قوله : يبطل عملها بأن المراد به أنها تعمل في ضمير الشأن. وهذا كلام غريب.
ينظر المفصل ص ٣٠١ وشرح المفصل ٨٢/٨.

(٢) هو محمود بن عمر الزمخشري، من أهل خوارزم، كان واسع العلم، متبحرا في أكثر العلوم، ولد سنة ٤٩٧هـ، وجاور بمكة فسمي جار الله،صنف كتبا نافعة منها الكشاف والمفصل والفائق في غريب الحديث وأساس البلاغة . توفي سنة ٥٣٨هـ.
انظر نزهة الألباء ٢٩٠ وإنباه الرواة ٢٦٥/٣ ومعجم الأدباء ١٢٦/١٩ وبغية الوعاة ٢٧٩/٢ .

(٣) مذهب الجمهور هو إعمال «كأن» إذا خففت وجوبا.
ينظر التصريح ٢٣٤/١ وهمع الهوامع ١٤٣/١ والأشموني ٢٩٣/١.

(٤) في (جـ) : (وهي).

(٥) تقدم ذلك في المبنيات ص ١٩٢.

(٦) هذا تعريف الشبيه بالمضاف ويسمى أيضا مطوّلا وممطولا، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، سواء أكان مرفوعا به نحو «لا حسنا وجهه حاضر» أم منصوبا به، نحو «لا طالعا جبلا حاضر» أم متعلقا به نحو «لا ثمراً بشجرة موجود» أم معطوفا عليه نحو «لا ثلاثة وثلاثين عندنا» في من سمي بذلك.

فالمضاف نحو «لا غلام سفر عندنا».

والشبيه به[١] نحو : «لا طالعا جبلا حاضر».

وقوله : (اسم «لا» النافية للجنس) تصريح بأن المفرد وغيره معدودان من المنصوبات ، لكن المفرد منصوب محلا لا غير [٢] وغيره [٣] منصوب لفظا أيضا وهو ظاهر.

/ص [٤] (والمضارع بعد ناصب، وهو لن أو كي المصدرية مطلقا، أو ٤٦/ب إذن إن صُدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بقسم أو بلا أو [بعد] [٥] أن المصدرية [نحو ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي﴾][٦] إن لم تسبق بعلم، نحو ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾[٧] .

فإن سبقت بظن فوجهان ، نحو ﴿وحسبوا أن لاتكون فتنة﴾[٨]).

ش : الباب الخامس عشر من المنصوبات المضارع الداخل عليه أحد أدوات النصب الأربعة المذكورة، وهي لن وكي المصدرية وإذن وأنْ.

وقدم «لن» لأنها لا تكون غير ناصبة ، وأخر «أن» وإن كانت هي[٩] أم الباب

(١) كلمة (به) زيادة من (ب).

(٢) لأنه مبني، فلا تظهر عليه علامة الإعراب.

(٣) وهو المضاف والشبيه بالمضاف فإنهما معربان لفظا ومحلا.
ينظر تعليل ذلك في أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٥١.

(٤) في (جـ)ترك الناسخ كتابة هذين الرمزين وهما «ص» و «ش».

(٥) زيادة من شذور الذهب ص ٢٠.

(٦) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء، وهذه الآية لم ترد في النسخ وأضفتها من الشذور ص ٢٠.

(٧) من الآية ٢٠ من سورة المزمل، وفي (أ) و (ب) اقتصر على قوله : (علم أن سيكون).

(٨) من الآية ٧١ من سورة المائدة، وفيها قراءتان سيأتي بيانهما ص ٤٢٦، ٤٢٧.

(٩) قوله : (هي) ساقط من (جـ).

وأقوى من غيرها في العمل، إذ تعمل ظاهرة ومقدرة، لانتشار الكلام فيها، واستتباعه ما يطول.

فأما «لن» فهي لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأبيد النفي [١] و لا تأكيده[٢] ولا تقع دعائية [٣] وليس أصلها «لا» [٤] و لا [٥] «لا أنْ» [٦].

وأما «كي» فلا بد أن تكون مصدرية، كما صرّح به الشيخ، احترازا من التعليلية فإن الناصب بعدها «أن» مضمرة، وليس هي الناصبة.

وتتعين مصدريتها إن سبقتها اللام، نحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوا﴾ [٧] وتعليليتها [٨] إن

(١) نُسب للزمخشري أنه يقول: إن «لن» لتأبيد النفي وأنه قال ذلك في الأنموذج والتحقيق أنه لم يقل بالتأبيد فيها كما هو واضح في تفسيره، وأما ما ورد في الأنموذج فقيل: وضع التأبيد مكان التأكيد تصحيفا، والموجود في «الأنموذج» المطبوع (أنها للتأكيد).
انظر الأنموذج ١٠٢ وشرح الأنموذج للأردبيلي ٢٣٣.

(٢) خلافا للزمخشري حيث ادّعى أنها تفيد تأكيد النفي، ينظر المفصل ٣٠٧ والأنموذج ١٠٢.

(٣) أي أنه لايراد بالفعل الذي بعدها الدعاء، خلافا لابن السراج وابن عصفور، ينظر التصريح ٢٢٩/٢.

(٤) خلافا للفراء حيث زعم أن أصل «لن» «لا» أبدلت الألف منها نونا مع أن المعهود قلب النون ألفا لا العكس، نحو «لنسفعا». انظر شرح المفصل ١١٢/٨.

(٥) في (أ): (وليس أصلها لا ولا أن) و في (جـ): (وليس أصلها لا ولاولا لا أن) وهو تكرار بلا فائدة، والمثبت من (ب).

(٦) هذا قول الخليل بن أحمد وهو أن أصل «لن» «لا أن» حذفت الهمزة تخفيفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين انظر قوله هذا في كتاب العين ٣٥٠/٨ وكتاب سيبويه ٥/٣.

(٧) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٨) في (ب): (وتعليلية).

تأخرت اللام أو «أنْ» نحو جئتك كي لتقضيني حقي[1] وقوله :

٨٣ - كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا [2]

لأنه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته، والتوكيد خلاف الأصل فلا يرتكب[3] لغير ضرورة.

ويصح الأمران في[4] نحو قوله : ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [5]، وكذا في قول الشاعر :

٨٤ - أَرَدتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي [6]

(١) فـ «كي» هنا تعليلية حرف جر واللام تأكيد لها و «أن» مضمرة بعدها، وهذا التركيب نادر.

(٢) جزء بيت من الطويل، وقائله جميل بثينة، وهو بتمامه :

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

انظر ديوان جميل ص ١٢٦.

والبيت من شواهد شرح المفصل ١٤/٩ وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٧ والمغني ٢٤٢ والمساعد ٦٨/٣ والعيني ٣٧٩/٤ والتصريح ٢٣١/٢ والهمع ٥/٢ والأشموني ٢٧٩/٣ والخزانة ٤٨١/٨.

والشاهد اعتبار «كي» فيه تعليلية لظهور «أن» المصدرية بعدها.

(٣) في (جـ) : (فلايؤكد).

(٤) كلمة (في) ساقطة من (أ). والأمران هما كون «كي» مصدرية وكونها تعليلية.

(٥) من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٦) صدر بيت من الطويل، ولم أجد من نسبه لقائله، وعجزه :

.... فتتركها شنّا ببيداء بلْقع

وفي (جـ) : (أطير بقربة) وهو تصحيف. الشن هو الجلد المخرق، بلقع : خالية . انظر الإنصاف ٥٨٠/٢ وشرح المفصل ١٩/٧ وشرح الكافية الشافية ١٥٣٣/٣ وتوضيح المقاصد ١٧٧/٤ والمغني ٢٤٢ والعيني ٤٠٥/٤ والتصريح ٢٣١/٢ والأشموني ٢٨٠/٣ والخزانة ٤٨٤/٨.

والشاهد فيه جواز اعتبار «كي» هنا تعليلية مؤكدة للام واعتبارها مصدرية، وقد رجح الأشموني الأول.

فيصح فيه اعتبار كونها تعليلية مؤكدة للام [١] وأن تكون مصدرية و «أنْ» مؤكدة لها[٢] .

وقوله : (مطلقا) أي ينصب بلَنْ وكي المصدرية مطلقا عن الشروط المعتبرة في نصب أختيها .

وأما «إذن» فهي حرف جواب وجزاء [٣]

وشرطها أن تتصدر، فلا تكون حشْوا ، وإليه أشار بقوله : (إن صُدرت) .

ومتى وقعت حشوا أهملت[٤] ، كقول الشاعر :

٨٥ - لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منهـا إذن لا أقيلها [٥]

وحمل على الضرورة ، نحو قوله :

٨٦ - إنّي إذن أهـلك أو أطـيرا [٦]

(١) في (أ) و (جـ) : (باللام) ، والمثبت من (ب) .

(٢) ساقطة من (أ) . وأثبتها من (ب) و (جـ) .

(٣) وهو مذهب سيبويه . انظر في ذلك الكتاب ٢٣٤/٤ والمغني ٣٠ والهمع ٦/٢ .

(٤) قوله : «فلاتكون حشوا» إلى آخره ساقط من (ب) وجاء بدله فيها : (فلو كانت حشوا) .

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة يمدح عبد العزيز بن مروان . انظر ديوانه ص ٣٠٥ . والبيت من شواهد سيبويه ١٥/٣ والجُمل للزجاجي ١٩٥ وشرح اللمع لابن برهان ٣٤٥/٢ وشرح المفصل ١٣/٩ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٩ والمغني ٣٠ والعيني ٣٨٢/٤ والتصريح ٢٣٤/٢ والهمع ٧/٢ والأشموني ٢٨٨/٣ والخزانة ٤٧٣/٨ .
والشاهد عدم إعمال «إذن» فيه لأنها لم تتصدر جملتها .

(٦) من الرجز، وينسب لرؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه، وقبله :
لا تتركني فيهم شطيرا
الشطير الغريب . والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٧٤/١ وشرح المفصل ١٧/٧ والمقرب ٢٦١/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٣٧/٣ والارتشاف ٣٩٧/٢ والعيني ٣٨٣/٤ والتصريح ٢٣٤/٢ ، والهمع ٧/٢ والأشموني ٢٨٨/٣ والخزانة ٤٥٦/٨ .
والشاهد فيه إعمال «إذن» مع أنها غير متصدرة، فيكون من الضرورات الشعرية .

مما وقعت فيه عامله وهي في حشو الكلام.

ويجوز أن يقدر/ذلك محذوفا منه خبر «إنّ» و «إِذَنْ» واقعة في الابتداء [١]. ٤٧/أ

ويجوز النصب بها بعد الواو والفاء. [٢]

وأن يكون المنصوب بها مستقبلا، فلو قيل لك: أنا أحبك، فقلت[٣] «إذن تصدُقُ» رفعت لأنه حالّ، وأدوات النصب تخلص الفعل للاستقبال فلا تعمل في الحال.

وأن تتصل بالفعل [٤] المنصوب بها.

وفي معناه[٥] أن يفصل بينهما القَسَمُ، أو «لا» كما صرّح به المصنف.

ووجهه أن النافي كالجزء من المنفي، فكأنه لا فاصل.

وأما القَسَم فإنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم: «إِنّ الشّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ واللّهِ رَبِّهَا» [٦].

(١) مراده بذلك أنه يجوز في هذا البيت اعتبار خبر «إن» فيه محذوفا تقديره (إني لا أستطيع ذلك) ثم ابتدأ بـ«إذن» فصارت واقعة في الصدر فعملت النصب في الفعل.

(٢) إذا وقعت «إذن» بعد الواو أو الفاء فالأكثر إلغاؤها وعلى ذلك قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثون خلافك﴾ الآية وقوله تعالى: ﴿فإذاً لا يؤتون الناس نقيرا﴾ ويجوز إعمالها، وقد قرىء في الشواذ ﴿وإذاً لا يَلْبَثُوا خِلافَكَ﴾ و ﴿فإذاً لايُؤْتُوا النّاسَ﴾ بالنصب فيهما على الإعمال.
انظر شرح الكافية الشافية ١٥٣٦/٣ والأشموني ٢٨٩/٣.

(٣) في (ب): «فتقول».

(٤) في (ب): (وأن يتصل الفعل) وفي (جـ): (وأن تتصل الفعل).

(٥) أي في معنى الاتصال الفصل بالقسم أو بلا النافية.

(٦) حكى هذا القول عن العرب أبو عبيدة معمر بن المثنى، انظر الانصاف ٤٣١/٢. وقد جاء في (أ): «إن الشاة لتجيز» وفي (ب): «لجر فسمع» وهو تحريف، صوابه من (جـ).

واعـلـم أن سـيبويه [١] حـكى عن بعض العـرب إلغـاء «إذَنْ» مع توفر الشروط .

قال بعضهم [٢] : «وهو القياس، لأنها غير مختصة والأكثرون أعملوها [٣] حملا لها على «ظنّ» لأنهـا مثـلها في جـواز تقـديمها على الجـملة وتأخرها [٤] عنها وتوسطها بين جزأيها ، كما حملت «ما» على «ليس» وإن كانت غير مختصة» [٥] .

وأمّا «أنْ» فنحو قوله تعـالى : ﴿وَالَّـذِيٓ أَطْـمَـعُ أَنْ يَغْـفِـرَ لِي خَـطِيئَتِي يَـوْمَ الدِّينِ﴾ [٦] وشرط نصبها ألاّ تكون مخففة من الثقيلة .

وربما أهملت ، حملا على «ما» المصدرية، كما أعملت «ما» المصدرية قليلا، حملا عليها [٧] .

فمن الأول [٨] قوله :

(١) حكاه سيبويه عن عيسى بن عمر، حيث قال في الكتاب ١٦/٣ : «وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : «إذنْ أفعل ذاك» في الجواب» .

(٢) هو بدر الدين بن مالك المعروف بابن الناظم ذكر ذلك في شرحه على الألفية ص ٦٧١ .

(٣) في (جـ): (والأكثرون إعمالها) وفي شرح الألفية لابن الناظم «وإنما أعملها الأكثرون» .

(٤) في (ب) : (تقدمها على الجملة وتأخرها) وفي (جـ) : (وتأخيرها) .

(٥) في شرح الألفية لابن الناظم : (لأنها مثلها في نفي الحال) بدل قوله (وإن كانت غير مختصة) .

(٦) الآية ٨٢ من سورة الشعراء. ولم تكمل الآية في (أ) و (ب) .

(٧) قال ابن هشام في المغني ٩١٥ : ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، مثل إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» في الإهمال، وإعمال «ما» حملا على «أن» .

(٨) وهو إهمال «أن» حملا على «ما» المصدرية.

٨٧ - أن تقرآن على أسماء ويْحكما منّي السلام وألاّ تشعرا أحدا [١]

ومن الثاني [٢] الحديث، في بعض الروايات : «كما تكونوا يولى عليكم» [٣].

والمخففة من الثقيلة هي الواقعة بعد ما يدل على التحقيق، سواء كان بلفظ العلم أو الظن، وإلى ذلك أشار بقوله : (إن لم تُسبق بعلم) فإن المراد بالعلم ما دل على التحقيق، كما ذكرنا لا لفظ «علم».

فإن وقعت بعد ما يفيد ظنا، سواء كان بلفظ «ظنّ» أو ما أشبهه من «حَسِب» [٤] ونحوه، جاز فيه اعتبار كونها مصدرية، حملا للظن على بابه، وكونها مخففة حملا له على اليقين. وإلى ذلك أشار المصنف [٥] بقوله : (فإن سُبقت بظنّ /فوجهان). ٤٧/ب

ومثّل له بقوله تعالى : ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ [٦].

(١) البيت من البسيط، ولم أجد من نسبه إلى قائله.
وقد ورد في مجالس ثعلب ٣٢٢/١ والإنصاف ٥٦٣/٢ وشرح المفصل ١٥/٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١ وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٦٨ والجنى الداني ٢٢٠ والمغني ٤٦ والتصريح ٢٣٢/٢ والأشموني ٢٨٧/٣ والخزانة ٤٢٠/٨.
والشاهد فيه إهمال «أن» المصدرية حملا على «ما» المصدرية، وهو لغة. وعند الكوفيين أنها «أن» المخففة من الثقيلة.

(٢) وهو إعمال «ما» المصدرية حملا على أختها «أن».

(٣) الحديث ضعيف، وقد ورد في كشف الخفاء ١٢٦/٢ برواية أخرى وهي «كما تكونون» وقد ذكره بالرواية الأولى ابن الحاجب في شرحه على المفصل ٢٣٤/٢.
لكن قال الدماميني في حاشية المغني ٢٨٥/٢ : «لا حاجة أن تجعل «ما» هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نثرا ونظما». وتنظر حاشية الصبان ٢٨٦/٣ .

(٤) في (أ) : «حسبت» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٥) كلمة (المصنف) ساقطة من (جـ).

(٦) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

فمن نصبه [١] جعلها مصدرية، ومن رفعه [٢] جعلها مخففة من الثقيلة[٣].

ص[٤] : (وتضمر «أن» بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي «كي» نحو ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [٥] و«حتى» إن كان الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها، نحو ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [٦] [وأسلمت حتى أدخلَ الجنة][٧] واللام تعليلية [٨] مع المجرد من «لا» نحو ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [٩] بخلاف ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [١٠] أو جحوديةً نحو ما كنت أو لم أكن لأفعل).

ش[٤] : قد أسلفنا فيما سبق أن «أنْ» تعمل ظاهرة ومقدرة، وقد تقدم أمثلة ما تعمل فيه ظاهرة، والغرض الآن بيان ما تعمل فيه مضمرة.

وإضمارها على قسمين واجب وجائز.

وقد اشتمل هذا الكلام على إضمار «أن» بعد حروف الجر[١١].

(١) أي نصب الفعل «تكون» والنصب قراءة عاصم ونافع وابن كثير وابن عامر . انظر السبعة ٢٤٧، والنصب بعد الظن راجح عند عدم الفصل، ولهذا اتفق السبعة على النصب في قوله تعالى : ﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾.

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. تنظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٢.

(٣) فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة بعدها خبرها. وقوله : (من الثقيلة) ساقط من (جـ).

(٤) : الحرفان (ص) و (ش) ساقطان من (أ) و (جـ) وأثبتهما من (ب).

(٥) من الآية ٧ من سورة الحشر.

(٦) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٧) سقطت هذه العبارة من النُّسخ وأثبتها من شذور الذهب ص ٢٠.

(٨) في (جـ): (التعليلية).

(٩) من الآية ٢ من سورة الفتح.

(١٠) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(١١) كلمة (الجرّ) ساقطة من (جـ).

ومنها ما أضمرت بعده على سبيل الوجوب، ومنها ما تضمر بعده على سبيل الجواز كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

الحرف الأول مما تنصب «أنْ» المضارع بعده مضمرة هي «كي» التعليلية لا المصدرية، فإن تلك هي الناصبة، كما تقدم [١].

وهذا الإضمار على سبيل الوجوب فلايظهر إلا في الشعر.

وقد سبق ذكر مايتعيَّن أن تكون فيه تعليلية وما يتعين أن تكون فيه مصدرية وما يجوز فيه الأمران.

ومثالها قوله تعالى: ﴿كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً﴾ فـ «يكون» منصوب[٢] بـ«أن» مضمرة لاتظهر [٣].

الثاني من الحروف التي تضمر بعدها «أنْ» وجوبا «حتّى» الجارّة وهي التي تدخل على الاسم الصريح، بمعنى «إلى» [٤].

وتدخل على المضارع فيتعين حينئذ إضمار «أنْ» بعدها ناصبة لتكون[٥] مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ «حتّى» [٦].

ولايجوز إظهار «أن» بعدها لا في شعر ولا في نثر، ولا يكون الفعل بعدها إلا مستقبلا أو مؤولا به.

(١) تقدم بيان ذلك في ص ٤٢١.

(٢) في (جـ): (فيكون منصوبا).

(٣) وذلك على اعتبار «كي» هنا تعليلية لعدم تقدير اللام قبلها.
ويجوز اعتبار «كي» هنا مصدرية واللام قبلها مقدرة فتكون هي الناصبة بنفسها.

(٤) كقوله تعالى: ﴿حتى مطلع الفجر﴾.

(٥) في (أ) و (جـ): (ليكون) والمثبت من (ب).

(٦) هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن «حتى» هي الناصبة للفعل من غير تقدير.
انظر الجنى الداني ٥٥٤ والمغني ١٦٨ والهمع ٨/٢.

وخرج بالجارّة العاطفة، وهي التي تعطف بعضا [١] على كل، كما سيأتي في باب التوابع [٢].

والابتدائية، وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقول الشاعر:

٨٨ - حَتَى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [٣]

وقولهم: «شَرِبَتْ / الإِبِلُ حَتَّى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ» [٤] ٤٨

ولايكون الفعل بعدها [٥] إلا حالا أو مؤولا به.

بخلاف الجارّة فلا بد أن يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا [٦]، كما تقدم. وذلك بالنظر إلى ما قبله[٧]، سواء كان مستقبلا بالنظر أيضا إلى زمن التكلم أم لا،

(١) في (ب): (بعضها).

(٢) سيأتي بيان ذلك في ص ٦٦٨.

(٣) جزء بيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية يهجو الأخطل، والبيت بتمامه:

فما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتّى ماءُ دجـلة أشكل

تمور: تجري، أشكل: هو الأبيض الذي خالطته حمرة.

انظر ديوان جرير ١٤٣/١، وروي (تمج دماءَها).

والبيت من شواهد أسرار العربية لابن الأنباري ٢٦٧ وشرح المفصل ١٨/٨ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦ والمغني ١٧٣ والعيني ٣٨٦/٤ وهمع الهوامع ٢٤/٢ والأشموني ٣٠٠/٣ والخزانة ٤٧٩/٩.

والشاهد اعتبار «حتى» فيه ابتدائية لأنها داخلة على جملة اسمية مضمونها غاية لما قبلها.

(٤) هذا من أقوال العرب المأثورة. انظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦. وكلمة (يجيئ) ساقطة من (ب).

(٥) لم ترد كلمة (بعدها) في (جـ) وبدلها في (ب): (معها).

(٦) في (جـ): (مستقبل) بالرفع، وهو خطأ.

(٧) في (جـ): (إلى ماقبلها)، والواو في قوله: (وذلك) ساقط من (أ) و (جـ).

نحو قوله تعالى : ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾ [١] وقوله تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ [٢] في قراءة النصب [٣].

واعلم أنه حيث انتصب المضارع بـ «أنْ» بعد «حتّى» فالغالب [٤] أن تكون «حتّى» للغاية، نحو قوله تعالى[٥]: ﴿لن نبرح﴾ [١] الآية.

وعلامتها صلوح «إلى» موضعها.

وقد تكون للتعليل ، كقوله : «جُد حتّى تُغني فقيرا» [٦]. وعلامتها صلوح كي[٧] في موضعها.

وقال ابن مالك [٨] -تبعا لبعضهم -[٩] : «وقد تكون بمعنى إلا أنْ» [١٠]كقوله :

٨٩ - ليس العطاء من الفُضول سماحة حتى تجـــود وما لديك قليل [١١]

أي إلا أن تجود.

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وقوله : ﴿وزلزلوا﴾ لم يرد في (جـ).

(٣) وهي قراءة جمهور القراء سوى نافع فإنه قرأ بالرفع. انظر السبعة لابن مجاهد ١٨١ وإتحاف فضلاء البشر ١٥٦.

(٤) في (جـ) فقط : (فالغالبة).

(٥) ساقطة من (أ)، وجاءت فيها الآية كذا : (فلن ...) وهو خطأ.

(٦) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦ ومغني اللبيب ص ١٦٩.

(٧) في (أ) و (جـ): (إلى) ، وهو سهو من الناسخ. والمثبت من (ب).

(٨) تسهيل الفوائد ص ٢٣٠. وشرح التسهيل [ق ٢١٩/أ].

(٩) هو ابن هشام الخضراوي، ذكر ذلك ابن هشام في المغني ص ١٦٩.

(١٠) (أن) ساقطة من (أ) و (ب) وهي ثابتة في (جـ) والتسهيل.

(١١) البيت من الكامل، وقائله المقنع الكندي، شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية. انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٣٤/٤. والبيت من شواهد شرح التسهيل (ق ٢١٩/أ] وتوضيح المقاصد ٢٠٣/٤ والمساعد لابن عقيل ٧٩/٣ وشفاء العليل ٩٢٦/٢ والعيني ٤١٢/٤ وهمع الهوامع ٩/٢ والأشموني ٢٩٧/٣ وشرح أبيات المغني ١٠٠/٣.
والشاهد فيه قوله : «حتى تجود» فإن «حتى» فيه بمعنى إلا أنْ، وهوقليل.

والذين لايثبتون هذا المعنى يجعلون هذا البيت على معنى «إلى»[١] .

الثالث من الحروف الجارة التي تضمر[٢] بعدها «أنْ» هي اللام.

وإضمار «أنْ» بعدها إما واجب أو جائز أو ممتنع .

فإن كانت تعليلية وتجردالفعل من «لا» فالإضمار جائز نحو جئتك لأقرأ، أي لأن أقرأ، ويجوز إظهارها.

وإن قرن الفعل بـ «لا» سواء كانت نافية أو مؤكدة وجب إظهار «أنْ» بعد اللام، وامتنع الإضمار[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[٤] وقوله : ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [٥] .

وإن كانت لام الجحود [٦] وهي المسبوقة بكون منفي، ماض إما لفظا ومعنى أو معنى فقط [٧]، وجب بعدها إضمار «أنْ»، ولايجوز إظهارها بحال من الأحوال[٨]، نحو قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٩] ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [١٠] .

(١) قال ابن الناظم في شرح التسهيل [٢١٩/أ] : «لوجعلت «إلى أن» مكان «حتى» لم يكن فاسدا . وانظر المساعد لابن عقيل ٨٠/٣ والأشموني ٢٩٧/٣ .

(٢) في (أ) : (تنصب)، وفي (ب) : (ينصب) والمثبت من (جـ) .

(٣) ينظر مغني اللبيب ص ٢٢٧ .

(٤) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة، و «لا» بعدها نافية والأصل (لأنْ لا) فأدغمت النون في اللام لقرب مخرجهما .

(٥) من الآية ٢٩ من سورة الحديد و «لا» هنا صلة للتأكيد . وفي (ب) قدم هذه الآية على التي قبلها .

(٦) سميت بذلك لملازمتها للجحود، أي النفي .

(٧) المراد بالماضي معنى فقط المضارع المجزوم بـ «لم» لأنها تقلب معناه إلى المضي .

(٨) في (أ) : (بحال) فقط، وفي (ب) : (بوجه)، والمثبت من (جـ) .

(٩) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران . وفي (أ) : (ما كان ليذر) وهو سهو .

(١٠) من الآيتين ١٣٧ و ١٦٨ من سورة النساء .

تنبيهات :

الأول : أراد المصنف - رحمه الله تعالى- [١] بقوله : (وتضمر «أن») مجرد الإضمار، أعمّ من أن يكون واجبا أو جائزا، بدليل أنه[٢] بعد أن استوفى ذكر مواضع الإضمار مطلقا بيّن مواضع الوجوب من مواضع الجواز.

الثاني : تقييده اللام / بما ذكره [٣] ربّما يخرج لامَ[٤] العاقبة [٥] واللامَ ٤٨/ب المؤكدة [٦] بناء على مغايرتهما لها، وهو ظاهر صنعه في الشرح [٧]، مع أن إضمار «أنْ» بعدهما جائز [٨] أيضا.

ومذهب الجمهور [٩] رد لام العاقبة إلى التعليلية.

وقال في شرح الزوائد [١٠] : «والمختار ردُّ المؤكدة إليها [١١] أيضا».

الثالث : قوله : (أو جحودية) معطوف على قوله : (تعليلية) أي تضمر «أن» بعد اللام حال كونها تعليلية أو جحودية.

(١) قوله : (رحمه الله تعالى) زيادة من (ب).

(٢) كلمة (أنه) ساقطة من (جـ).

(٣) وهو قوله (اللام تعليلية أو جحودية) انظر شذور الذهب ص ٢٠.

(٤) وقع تكرار لهذه الجملة، في (جـ) حيث جاء كذا (يخرج لام، يخرج لام).

(٥) لام العاقبة هي لام الصيرورة، والمآل، كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾. ينظر مغني اللبيب ص ٢٨٢.

(٦) اللام المؤكدة هي الزائدة التي جيء بها لمجرد التأكيد، انظر المغني ص ٢٨٤.

(٧) شرح شذور الذهب ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٨) في (جـ) : (جائزا) وهو خطأ ظاهر

(٩) ذهب جمهور البصريين إلى إنكار لام العاقبة وعدّوا ما ورد من ذلك راجعا إلى اللام التعليلية، وأثبتها الأخفش والكوفيون وابن مالك، انظر التسهيل ص ١٤٥ والجنى الداني ١٢١.

(١٠) وهو شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي انظر [الورقة ٦٢/ب].

(١١) أي إلى التعليلية.

وقوله : (ما كنت أو لم أكن لأفعل) تقديره : ما كنت لأفعل أو لم أكن لأفعل.

ومثّل بمثالين أحدهما للماضي في اللفظ والمعنى، والثاني للماضي في المعنى فقط، وهو المنفي بـ «لم» [1].

ص : (وبعد ثلاثة من حروف[2] العطف، وهي «أو» [التي] [3] بمعنى «إلى» نحو لألزمنك أو تقضيني حقي، أو «إلا» نحو لأقتلنه أو يسلم وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو ﴿لايقضى عليهم فيموتوا﴾ [4] ونحو[5] ﴿ويعلم الصابرين﴾ [6] ونحو ﴿لاتطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾ [7] (لا تنه عن خلق وتأتي مثله).

ش : لما فرغ من ذكر[8] ما أضمرت «أن» بعده من الحروف الجارة أخذ يذكر ما أضمرت أيضا بعده من الحروف العاطفة.

فمنها «أو» وتضمر «أن» بعدها وجوبا إذا صلُح في موضعها «إلى» نحو (لألزمنك أو تقضيَني حقي) أي إلى أن تقضيني حقّي.

أو «إلا» نحو (لأقتلنه أو يُسلم) أي إلاّ أن يُسلم.

والضابط في ذلك [9] أن الفعل الذي بعدها إن كان مما ينقضي شيئا فشيئا

(١) لأن «لم» تقلب معنى المضارع إلى المضيّ.

(٢) في (أ) : (أحرف)، والمثبت من (ب) و (جـ)، وهو الموافق لما في الشذور ص ٢٠.

(٣) سقطت من النُّسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ٢٠.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٥) قوله : (ونحو) ساقط من (جـ).

(٦) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٨) قوله : (من ذكر) ساقط من (جـ).

(٩) في (ب) : (وضابط ذلك).

فهو موضع[1] «إلى» وإن لم يكن فهو موضع «إلا».

فإن لم يصلح في موضعها أحدهما، وورد المضارع منصوبا بعدها نحو قول الشاعر:

٩٠- فلولا رجـال من رزام أعِـزّة وآل سُبيـع أو أسـوءك علقمـا [2]

جاز إظهار «أن» ولم يجب إضمارها.

ومنها فاء السببية، وهي التي قصد بها الجزاء، إذا كانت مسبوقة بنفي محض، والمراد به ألاّ تتلو تقريرا [3]، نحو (ألم[4] تأتني فأحسن إليك)، وألايكون متلوا بنفي محض[5]، نحو (ما تزال / تأتينا فتحدثنا). وألاّ ينتقض بإلاّ، نحو (ما ٤٩/أ

(١) في (ب): (فهو في موضع).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام المري، وبعده في المفضليات:

لأقسمت لا تنفك منّي محارب على آلة حـــدباء حتى تندما

وقد ورد البيت في (جـ) محرفا ففيه: (لو لا رجائي). والذي في المفضليات: (من رزام بن مازن) بدل من (رزام أعزة).

رزام هو رزام بن مازن، وعلقم منادى مرخم حذف منه حرف النداء، وهو علقمة بن عبيد.

انظر المفضليات ص ٦٦، والبيت من شواهد سيبويه ٥٠/٣ والمحتسب ٣٢٦/١ وتوضيح المقاصد ٢٠٠/٤ والعيني ٤١١/٤ والتصريح ٢٤٤/٢ والهمع ١٠/٢ والأشموني ٢٩٦/٣ والخزانة ٣٢٤/٣.

والشاهد هنا نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد «أو» التي بمعنى الواو وليست «أو» هنا بمعنى إلى ولا بمعنى إلاّ فلم يجب إضمار «أن».

(٣) في (ب): (أن يتلو تقديراً) وهو تحريف.

(٤) في (أ) و (ب): «لم» والمثبت من (جـ)، وهو الصواب، لأنه مثال للتقرير. انظر التصريح ٢٣٩/٢.

(٥) ساقطة من (ب) و (جـ).

تأتينا إلاّ فتحدثنا) [١].

أوكانت مسبوقة بطلب محض أيضا، وهو الذي أشار إليه الشيخ بقوله : (بغير اسم الفعل).

والمراد به أن يكون بفعلٍ أصلٍ في ذلك، فخرج الطلب بالمصدر، نحو «سقيا» أو باسم فعل[٢]، نحو «صه» أو بلفظ الخبر، نحو (رَحِمَ اللهُ زيدا). فلاينصب الفعل بعد شيء منها [٣].

مثال ذلك (ما تأتينا فتحدثَنا) بالنصب إذا قصدت معنى الجزاء والسببية، أي ماتأتينا محدثا [٤] فيكون المقصود نفي اجتماعهما .

أو[٥] (ما تأتيتنا فكيف تحدثنا) فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

وخرجت الفاء التي لمجرد العطف، نحو (ما تأتيتنا فتحدثنا) على معنى فما[٦] تحدثنا، والاستئنافية، نحو (ما تأتينا فتحدثنا) على معنى ما تأتينا فأنت تحدثنا .

والفرق بينهما [٧] أن في الأول ما قبل الفاء وما بعدها منفيان، وفي الثاني ما قبلها منفي وما بعدها مثبت.

(١) من قوله : (وألا ينتقض...) إلى آخره ساقط من (جـ).
والفعل الواقع بعد الفاء في هذه الأمثلة الثلاثة مرفوع، لأن معناه الإثبات.
ينظر التصريح ٢٤٠/٢.

(٢) في (جـ) : (أو باسم الفعل).

(٣) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكسائي النصب بعد الخبر واسم الفعل قياسا، نحو حسبك الحديث فينام الناس، وصهْ فأحدثك، وأجازه ابن جني بعد اسم الفعل المشتق، نحو نزال ودراك.
راجع الخصائص ٤٩/٣ والارتشاف ٤٠٨/٢ والهمع ١١/٢.

(٤) قوله : (أي ما تأتينا محدثا) ساقط من (جـ).

(٥) أي أو على معنى. كما في توضيح المقاصد ٢٠٧/٤.

(٦) في (أ) و (جـ) : (فكيف)، والتصويب من (ب) وتوضيح المقاصد ٢٠٧/٤.

(٧) أي بين الفاء العاطفة والفاء الاستئنافية.

ومنها واو المعية، وهي التي تفيد[١] معنى «مع» فإن «أنْ» مضمرة[٢] بعدها وجوبا أيضا بعد النفي والطلب بشرطيهما السابقين[٣].

نحو «لاتأكل السمك وتشرب اللبن»[٤].

أي لايكن[٥] منك أكل للسمك مع شرب اللبن[٦]، فيكون ذلك نهيا عن الجمع بينهما، فلايمتنع الإتيان بأحدهما منفردا.

وخرجت الواو التي لمجرد العطف، نحو (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) بجزم «تشرب» عطفا على «تأكل»، فيكون ذلك نهيا عن كل واحد منهما.

والاستئنافية نحو (لاتأكل السمك وتشرب اللبن)[٧]، أي وأنت تشرب اللبن.

فلايجوز النصب أيضا، بل يجب الرفع، ويكون نهيا عن أكل السمك وإخباراً بشرب اللبن[٨].

ومثل المصنف للنصب بعد الفاء الواقعة بعد النفي المذكور، بقوله تعالى: ﴿لايُقضى عليهم فيموتوا﴾[٩]. وللنصب بعد الواو الواقعة بعده بقوله[١٠] تعالى: ﴿ويعلم الصابرين[١١]﴾ فإن قبله النفي في قوله تعالى: ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾[١١]. /٤٩/ب

(١) في (ب) فقط: «تسد».

(٢) في (ب): «تضمر».

(٣) في (أ) و (جـ): «بشروطهما السابقة». والمثبت من (ب) وهو الأولى.

(٤) في الفعل «تشرب» هنا ثلاثة أوجه سيذكرها الشارح بعد قليل.

(٥) في النُّسخ: (لايكون) والصواب ما أثبته.

(٦) في (ب) و (جـ): «أكل السمك» وفي (ب) أيضا: «وشرب اللبن».

(٧) من قوله: (بجزم «تشرب») إلى هنا ساقط من (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٨) في (ب): «عن شرب اللبن».

(٩) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(١٠) في (جـ): (كقوله) وهو تحريف.

(١١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران، وقد كتبت في (جـ) (ويعم) خطأ.

وشمل الطلب المذكور الأمر، ومثاله بعد الفاء قوله :

٩١ - يا ناق سيري عنقا فسيحا
إلى سليمان فنستريحا [١]

ومثاله[٢] بعد الواو كقوله[٣] :

٩٢ - فقلتُ ادْعي وأدعوَ إن أندى لصوت أن يُنادى داعيان [٤]

والنهي[٥]، ومثل المصنف[٦] له بعد الفاء بقوله تعالى: ﴿ولاتطغوا فيه فيحلّ

(١) البيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي النجم العجلي يمدح سليمان بن عبد الملك .
عنقا : أي سيرا عنقا، وهو ضرب من السير، فسيحا : واسعا . انظر ديوان أبي النجم العجلي ص ٨٢ . والبيتان من شواهد سيبويه ٣٥/٣ والمقتضب ١٤/٢ والأصول ١٨٣/٢ وسر الصناعة ٢٧٠/١ وشرح المفصل ٢٦/٧ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٧ وشرح الكافية الشافية ١٥٤٤/٣ والعيني ٣٨٧/٤ والتصريح ٢٣٩/٢ والهمع ١٠/٢ والأشموني ٣٠٢/٣ .
والشاهد قوله : (فنستريحا) حيث جاء منصوبا بأن مضمرة لوقوعه بعد الفاء السببية المسبوقة بالأمر . والألف فيه للإطلاق .

(٢) قوله : (مثاله) زيادة من (جـ) .

(٣) (كقوله) ساقط من (أ)، وفي (ب) : (نحو قوله) .

(٤) البيت من الوافر، وقد اختلف العلماء في قائله، فنسبه سيبويه للأعشى، وليس في ديوانه ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم، ونسبه ابن يعيش للحطيئة ، والصحيح أنه لدثار بن شيبان النمري.
ينظر ملحق ديوان الحطيئة ص ٣٣٨ ومختارات ابن الشجري ق ٣ ص ٦ وانظر الكتاب ٤٥/٣ ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ وشرح المفصل ٣٣/٧ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨١ . واللسان ٣١٦/١٥ (ندى) والمغني ٥١٩ والعيني ٣٩٢/٤ والتصريح ٢٣٩/٢ والأشموني ٣٠٧/٣ والدرر ٨٥/٤ .
والشاهد قوله (أدعو) بالنصب لأنه وقع بعد واو المعية المسبوقة بالأمر .

(٥) قوله : (والنهي) ساقط من (أ) و (جـ) وأثبته من (ب) .

(٦) كلمة (المصنف) ساقطة من (ب) .

عليكم غضبي﴾ [١]، وبعد الواو بقول أبي الأسود الدؤلي [٢] :

٩٢ - لاتنــه عن خُـلق وتأتيَ مثله عــارٌ عليـك إذا فعلـت عظيم [٣]

والدعاء [٤] والاستفهام والعَرض [٥] والتمني والتحضيض [٦] ولاتخفى أمثلتها [٧]

(١) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، كان من التابعين، وهو أول من وضع علم النحو بأمر من الإمام علي كرم الله وجهه، وكان من الشعراء المعدودين، توفي سنة ٦٩هـ.
انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٣٣/٢ ومعجم الشعراء ١٥١ وإنباه الرواه ٤٨/١ والخزانة ٢٨١/١.

(٣) البيت من الكامل، والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي، كما قال الشارح، انظر ديوان أبي الأسود ص ١٦٥. ونُسب البيت للأخطل وللطرماح ولسابق البربري وللمتوكل الليثي. انظر شعر سابق البربري ص ١٢١ والمتوكل الليثي ص ٧٤.
والبيت من شواهد سيبويه ٤٢/٣ والمقتضب ٢٦/٢ والإيضاح ٣٢٣ وشرح المفصل ٢٤/٧ وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٢ والتصريح ٢٣٨/٢ والأشموني ٣٠٧/٣ والخزانة ٦٤/٨ والدرر ٨٦/٤.
والشاهد قوله : (وتأتي) حيث نصب الفعل بعد واو المعية المسبوقة بالنهي.

(٤) هذا معطوف على ما سبق، أي شمل الطلب المذكور الأمر والنهي والدعاء إلخ.

(٥) العَرْض هو الطلب برفق ولين، نحو ألا تأتينا فتحدثنا.

(٦) التحضيض هو الطلب بشدة، نحو هلاّ زرتنا فنكرمك.

(٧) أمثلتها على الترتيب كما يلي :
مثال المنصوب في الدعاء بعد الفاء : (اللهم تُب عليّ فأتوب) وبعد الواو (رب وفقني للخير وأعمل صالحا) ومثال المنصوب في الاستفهام بعد الفاء ﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ وبعد الواو (ألم تزرنا ونكرمك) ومثال المنصوب في العرض بعد الفاء (ألا تأتينا فتحدثنا) وبعد الواو (ألا تشتري هذا وتدفع ثمنه) ومثال المنصوب في التمني بعد الفاء ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيما﴾ وبعد الواو ﴿ياليتنا نرد ولانكذب بآيات ربنا﴾ ومثال المنصوب في التحضيض بعد الفاء ﴿لو لا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّق﴾ وبعد الواو (هلاّ سافرت معي وأكرمك).

بعد الفاء والواو [١] .

تنبيهات :

الأول : قوله : (وهي «أو» بمعنى إلى أو إلا) قد يتوهم منه مرادفة «أو» للحرفين المذكورين، وليس كذلك، بل هي «أو» العاطفة التي لأحد الشيئين.

فلو عبّر بصلاحية أحد الحرفين موضعها، كما عبرنا لكان أحسن.

الثاني : تقييده الطلب بغير اسم الفعل قد [٢] علمت أن في معنى اسم الفعل الخبر [٣] والمصدر، فكأنه قال : بغير اسم الفعل وما في معناه.

وكأنه إنما اقتصر عليه [٤] لأن الكسائي [٥] جوّز النصب بعد الطلب به [٦] كما في الطلب بالخبر ، فينتفي الطلب بالمصدر من باب أولى، إذ لم يقل بالنصب بعده أحد فيما علمت [٧] .

الثالث : قد علم مما تقرَّر أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء[٨]، وإن اشتركا في شرطه.

(١) ألحق الفراء الترجّي بالتمني، فأجاز نصب الفعل في جوابه، ووافقه ابن مالك استدلالا بقوله تعالى : ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلع﴾ الآية .
ينظر معاني القرآن للفراء ٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣ .

(٢) في (جـ) : (كما) .

(٣) كلمة الخبر ساقطة من (ب) .

(٤) أي على اسم الفعل. وكلمة (عليه) ساقطة من (جـ) .

(٥) ينظر مذهبه في الارتشاف ٤٠٨/٢ و همع الهوامع ١١/٢ .

(٦) أي باسم الفعل، نحو «صه فأحدثك» وقد تقدم ذكر قوله في ص ٤٣٥ .

(٧) وقع تحريف في هذه الجملة في (ب) إذ جاءت فيه كذا : (فينبغي الطلب بالمصدر من باب أولى، إذ لم يقل بالنصب بعدهما أحد كما علمت) .

(٨) لأنه بعد الفاء على معنى الجزاء والسببية وبعد الواو على معنى المعية .

الرابع : ما ذكره من أن النصب بأنْ المقدّرة بعد «أو» والواو والفاء هو الصحيح [١].

ومذهب الكسائي [٢] أن «أو» والواو والفاء [هي الناصبة] [٣].

ومذهب الفراء وجماعة من الكوفيين [٤] أن النصب بالمخالفة.

ويرد على الكسائي أن هذه حروف[٥] عاطفة فلاتصلح للعمل لعدم اختصاصها[٦]. وعلى الفراء ومن معه أن العامل اللفظي حيث أمكن لايعدل عنه إلى المعنوي[٧] كما تقدم. والله أعلم.

ص: (وبعد الفاء والواو وأو وثُمّ، إن عطفن على اسم خالص نحو ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [٨] ونحو (ولُبسُ عباءة وتقرَّعيني).

ش : يعني/ أن «أن» كما أضمرت بعد ما تقدم من الحروف، وهي «أو» والواو والفاء كذلك تضمر بعدهن وبعد «ثُمّ» لكن في محل آخر، وهو ما إذا عُطف أحد هذه الحروف[٩] على اسم خالص، أي من تأويل الفعل. ٥٠/أ

(١) وهو مذهب البصريين، ينظر في ذلك الكتاب ٤١/٣ والأصول ١٥٣/٢ وشرح المفصل ٢١/٧ والارتشاف ٤٠٧/٢.

(٢) وهو مذهب الجرمي أيضا. ينظر الارتشاف ٤٠٧/٢ وهمع الهوامع ١٠/٢.

(٣) في النسخ : (هو الناصب) وما أثبته أولى.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٣/١، ٢٢١ و ٢٦٢/٢ والإنصاف ٥٥٧/٢ وشرح المفصل ٢١/٧.

(٥) في (جـ) : «الحروف».

(٦) والحرف إذا كان غير مختص لايعمل في الأصل كحروف العطف، انظر توضيح المقاصد ٢٠٠/٤.

(٧) وقال أبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ٥٥٧/٢ راداً على الكوفيين: «والخلاف لايصلح أن يكون موجبا للنصب».

(٨) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٩) في (ب) : «الأحرف».

واحترز بذلك من نحو قولهم [١]: «الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ» فإنه لاينصب الفعل وإن كان العطف على اسم، وهو«الطائر»، لأنه في تأويل الفعل، أي الذي يطير.

فمثال «أو» قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [٢] في قراءة النصب [٣] عطفا على ﴿وَحْيًا﴾ [٤].

ومثال الواو قول ميسون [٥] زوج معاوية، رضي الله عنه:

٩٤ - وَلُبْسُ عَبَـــاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ [٦]

بالنصب عطفا على «لُبْس».

(١) أي النحويين، لأن هـذه من مسـائل التمرين التي وضعها النحاة ولم تتكلم بها العرب.

(٢) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٣) وهي قراءة جمهور القراء سوى نافع فإنه قرأ بالرفع، واختلف فيه عن ابن ذكوان. انظر النشر لابن الجزري ٣٦٨/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٤.

(٤) في أول الآية ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾.

(٥) هي ميسون بنت بحدل الكلبي، أم يزيد بن معـاوية، تزوجهـا معـاوية من البادية فثقلت عليها الغربة فسمعها ذات ليلة تقول أبياتا منها هذا البيت فطلقها وردها إلى قومها.
انظر الأشباه والنظائر للخالديين ١٣٧/٢ وأعلام النساء ١٣٦/٥.

(٦) البيت من الوافر، من قصيدة قالتها ميسون تشكو فيها من حياة الحاضرة.
والبيت من شواهد سيبويه ٤٥/٣ والمقتضب ٢٧/٢ والأصول ١٥٠/٢ والإيضاح ٣٢١ وسر الصناعة ٢٧٣/٢ وشرح المفصل ٢٥/٧ وشرح الكافية الشافية ١٥٥٧/٣ وتوضيح المقاصد ٢١٨/٤ والتصريح ٢٤٤/٢ والأشموني ٣١٣/٣ والخزانة ٥٠٣/٨.
والشـاهد فـيه نـصب الفعـل «تقرّ» بأن مضمـرة عطفـا على الاسم الـخالص، وهو «لبس».

ومثال الفاء قوله :

٩٥ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[1]

ومثال «ثمّ» قوله :

٩٦ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ[2]

تنبيه :

اقتصاره على حذف «أنْ» بعدما ذكره من الحروف يفهم منه أنها لاتحذف في غيره، وهو كذلك.

(١) صدر بيت من البسيط، وعزاه ابن مالك لرجل من طيء ولم يسمه، وعجزه :

.... ما كنت أوثر إترابا على ترب

المعتر : المتعرض لطلب حاجة دون أن يسأل، الإتراب كثرة المال، التّرب : الفقر.

والمعنى لو لا توقعي وجود مُعْتَرّ فأعطيه ما آثرت الغنى على الفقر.

انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٧٦ وتوضيح المقاصد ٢٢٠/٤ وأوضح المسالك ١٨٢/٣ والمساعد ١٠٦/٣ وشفاء العليل ٩٣٧/٢ والعيني ٣٩٨/٤ والهمع ١٧/٢ والأشموني ٣١٤/٣.

والشاهد نصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة عطفا على «توقع» وهو اسم خالص من تأويل الفعل.

(٢) صدر بيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي، يقوله لما قتل سليكا بن السلكة أحد العدائين العرب، وعجزه:

..... كالثّور يُضرب لمّا عافت البقر

أعقله : أي أدفع ديته، عافت : كرهت .

انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٦٨٦ وتوضيح المقاصد ٢٢١/٤ والمساعد ١٠٧/٣والارتشاف ٢٤٢/٢ والعيني ٣٩٩/٤ والتصريح ٢٤٤/٢ والهمع١٧/٢والأشموني٣١٤/٣.

والشاهد نصب المضارع بأن مضمرة بعد «ثم» عطفا على الاسم الصريح «قتلى» أي قتلى ثم عقلي.

لكن قد وردت مواضع شاذة، نصب الفعل فيها بـ «أنْ» محذوفة وليست مما تقدم.

فمن ذلك[1] قولهم: «خذ اللص قبل يأخذَك»[2] بالنصب.

وقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[3] بالنصب أيضا. فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه.

ص: (ولك معهن ومع لام التعليل إظهار «أن»).

ش: بين في هذا الكلام ما يجب فيه إضمار «أنْ» وما لايجب مما تقدم.

فذكر أنه يجوز إظهارها[4] بعد هذه الأحرف الأربعة في مسألة العطف على اسم خالص، وبعد لام «كي» وهي[5] المراد بقوله: (لام التعليل).

وفهم من ذلك أن الإضمار واجب في غير ذلك. وهو سائر ما تقدم، ومنه[6]

(١) في (جـ): «ومن ذلك».

(٢) هذا مثل أورده الميداني في أمثال المولّدين.
ينظر مجمع الأمثال ١/٢٦٢.

(٣) من أمثال العرب، وقد سبق ذكره في ص ١١٣.
وفي قوله: (تسمع) ثلاث روايات، بالنصب على إضمار «أن» وهذا شاذ لحذف العامل وبقاء عمله دون عوض، وبالرفع لأنه لما حذفت «أن» زال عملها فارتفع الفعل وهذا هو القياس وروي «لأن تسمع» والمثل يضرب فيمن مخبره خير من مظهره.
ينظر فصل المقال للبكري ١٣٥ ومجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٤) في (ب): «لما بين المواضع التي يجب فيها إظهار «أن» ومالايجب مما تقدم ذكر أنه يجوز إظهار «أن».

(٥) في (ب): «وهو».

(٦) في (جـ): (وهو)، وهو خطأ. و قد تقدم أن «أن» تضمر وجوبا في خمسة مواضع بعد لام الجحود و «أو» التي بمعنى إلى أو إلا و «حتى» والفاء السببية وواو المعية، انظر ما تقدم ص ٤٢٨.

لام الجحود.

وتدخل[1] لام العاقبة واللام المؤكدة أي الزائدة في لام التعليل، التي هي لام كي، على ما تقدم[2].

ص: (باب المجرورات ثلاثة، المجرور بالحرف وهو[3] مِنْ وإلى وعَنْ وعلى والباء واللام وفي مطلقا).

ش: لما أنهى الكلام على المنصوبات شرع في ذكر المجرورات، وهي ثلاثة أنواع:

مجرور بالحرف،/ومجرور بالإضافة، ومجرور بالمجاورة. ٥٠/ب

وقدّم المجرور بالحرف على المجرور بالإضافة[4]، لكونها على معنى الحرف، حتى قيل[5]: إنه[6] العامل في المضاف إليه الجر، فكأنها[7] فرع. وأخر المجرور بالمجاورة لشذوذه[8].

والحروف الجارة منها ما يجر الظاهر والمضمر.

وقدمه على غيره لعمومه، فإنه يدخل على الظاهر زمانا أو غيره وعلى الضمير، وإلى عمومه أشار بقوله: (مطلقا).

(١) في (أ) و (جـ) «وقد تقدم أن» ولاموضع لها هنا. والمثبت من (ب). لأنه المناسب.

(٢) انظر ما سبق ص ٤٣٢.

(٣) في (جـ): (وهي).

(٤) من قوله: (ومجرور بالمجاورة) إلى هنا ساقط من (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٥) هذا قول الزجاج وهو أن العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر، انظر الأشموني ٢٣٧/٢.

(٦) أي حرف الجر.

(٧) أي الإضافة، وفي (جـ): «فكأنه» أي المجرور بالإضافة.

(٨) في (ب): «لكونه شاذا قياساً» وسيأتي الكلام على المجرور بالمجاورة في ص٤٨١.

ومنها ما يختص ببعض ذلك ، وهو أنواع [١] ستأتي.

وذكر هنا القسم الأول، وهو سبعة:

أحدها «مِنْ» نحو قوله تعالى : ﴿ومنك ومن نوح﴾ [٢] . وتأتي للتبعيض، نحو ﴿حتى تُنفقوا مما تحبون﴾ [٣] . ولبيان الجنس، نحو ﴿أساور من ذهب﴾ [٤] . ولابتداء الغاية المكانية [٥] باتفاق، نحو ﴿من المسجد الحرام﴾ [٦]. والزمانية على الأصح [٧] ، نحو ﴿من أول يوم﴾ [٨] . وزائدة [٩] ، نحو ﴿هل من خالق غير الله [١٠]﴾ . وبمعنى البدل، نحو ﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ [١١] . وللظرفية، نحو ﴿ما ذا خلقوا من الأرض﴾ [١٢] .

(١) في (جـ) : «ما يخفض ببعض ذلك، وهي أنواع» .

(٢) من الآية ٧ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٥) في (جـ) : (المكانة) وهو تصحيف، وقد اتفق العلماء على أن «مِنْ» تأتي للغاية المكانية.
ينظر مغني اللبيب ص ٤١٩ .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٧) وهو قول الكوفيين والأخفش وابن مالك، وهو الصحيح، ومنع ذلك البصريون.
انظر الكتاب ٢٢٤/٤ والإنصاف ٣٧٠/١ والتسهيل ١٤٤ والتصريح ٨/٢ .

(٨) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٩) جيء بالزائدة للتنصيص على النفي، لذلك لاتقع في الإثبات عند الجمهور. والأولى أن تسمّى حينئذ صلة للتأكيد، احتراما للقرآن الكريم.

(١٠) من الآية ٣ من سورة فاطر .ولفظ الجلالة لم يرد في (جـ) .

(١١) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(١٢) من الآية ٤٠ من سورة فاطر.

وللتعليل، نحو ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾ [١].

ثانيها «إلى» نحو ﴿إلى الله مرجعكم﴾ [٢]، ﴿إليه مرجعكم﴾ [٣].

وتأتي لانتهاء الغاية زمانا ومكانا. نحو ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾[٤] ونحو ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [٥].

ثالثها «عن» نحو ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين﴾[٦] ﴿رضي الله عنهم﴾[٧].

وتارة للمجاوزة [٨]، نحو سرت عن البلد[٩] ورميت عن القوس.

وللبعدية، نحو ﴿طبقا عن طبق﴾ [١٠] أي بعده.

وللاستعلاء، نحو ﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾ [١١] أي على نفسه.

وللتعليل، نحو ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾[١٢] أي لأجل قولك [١٣].

(١) من الآية ٢٥ من سورة نوح. وكلمة «أغرقوا» لم ترد في (أ) و (ب).

(٢) من الآيات ٤٨ و ١٠٥ من سورة المائدة و٤ من سورة هود.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة الأنعام، ومن الآية ٤ من سورة يونس، وقد كتبت في (جـ) في الموضعين «مرجكم» وهو خطأ.

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٨ من سورة الفتح. وكلمة «لقد» لم ترد في (أ).

(٧) من الآيات ١١٩ من سورة المائدة، و١٠٠ من سورة التوبة و٢٢ من سورة المجادلة و ٨ من سورة البينة.

(٨) هذا المعنى أشهر معاني «عن» ولم يثبت لها البصريون غيره.
انظر الجنى الداني ٢٤٥ ومغني اللبيب ١٩٦.

(٩) في (جـ): «سرت عن الطريق».

(١٠) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(١١) من الآية ٣٨ من سورة محمد ﷺ.

(١٢) من الآية ٥٣ من سورة هود.

(١٣) في (أ) و (جـ): «لأجلك». والمثبت من (ب).

رابعها «على» نحو ﴿وعليها وعلى الفلك تُحملون﴾ [١].

وتأتي للاستعلاء[٢]، نحو صعدت على السطح.

وللظرفية، نحو ﴿على حين غفلة﴾ [٣] أي في حين غفلة.

وللمجاوزة، كقوله :

٩٧ - إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر أبيك أعجبني رضاها [٤]

أي عنّي.

وللمصاحبة، نحو ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ [٥] أي مع ظلمهم.

خامسها الباء، نحو ﴿آمنوا بالله﴾[٦]، ﴿آمنوا به﴾ [٧].

(١) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون ومن الآية ٨٠ من سورة غافر.

(٢) هذا هو الأصل في معاني «على» لأنها وضعت في اللغة للاستعلاء.
وانظر معانيها في مغني اللبيب ١٩٠ وهمع الهوامع ٢٨/٢.

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص.

(٤) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، وهو شاعر إسلامي مُقِلّ . ولم يرد الشطر الثاني في (أ) و (ب) وأثبته من (جـ). وفي (ب) : «قريش» بدل «قشير» وهو تصحيف.
انظر البيت في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٨٤/٢ والنوادر لأبي زيد ٤٨١ والمقتضب ٣٢٠/٢ والخصائص٣١١/٢ والإنصاف ٦٣٠/٢ وشرح المفصل ١٢٠/١ وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ وفيه : (العمر الله) بدل (لعمر أبيك) والمغني ١٩١ والأشموني ٢٢٢/٢ والخزانة ١٣٢/١٠ والدرر اللوامع ١٣٥/٤.
والشاهد استعمال «على» في قوله : عليّ للمجاوزة بدل «عنْ».

(٥) من الآية ٦ من سورة الرعد.

(٦) من الآية ١٣٦ من سورة النساء ومن الآية ٧ من سورة الحديد.

(٧) من الآية ١٠٧ من سورة الإسراء، ومن الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

وتأتي / للاستعانة، نحو كتبت بالقلم. وللتعدية، نحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [١] أي أذهبه. وللتعويض، كبعت [٢] هذا بهذا. وللإلصاق، نحو أمسكت [٣] بزيد. وللتبعيض [٤]، نحو ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾ [٥] أي منها. وللمصاحبة، نحو ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [٦] أي مصاحبين معه. وللمجاوزة، نحو ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [٧] أي عنه. وللبدل، نحو أخذت الدرهمَ بالدينارِ، أي بدله. ٥١/أ

وللظرفية، نحو ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [٨] أي فيه. وللاستعلاء نحو ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [٩] أي عليه. وللسببية، نحو ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [١٠]. وزائدة، نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [١١].

سادسها «اللام» نحو ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [١٢] ﴿لَهُ مَا فِي

(١) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) في (جـ) : «كبعتك».

(٣) في (جـ) : «أمسك».

(٤) في (أ) : «للتعويض» وهو تحريف. صوابه من (ب) و (جـ).

(٥) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٦) من الآية ٦١ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٨) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٩) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران. وفي النسخة (ب) : ﴿ومنهم من إن تأمنه بقنطار﴾ بزيادة «ومنهم» وهي ليست في أول الآية، وبدلها في (جـ) : ﴿من إن تأمنه بدينار﴾ وهي من الآية نفسها.

(١٠) من الآيتين ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة.

(١١) من الآية ٧٩ من سورة النساء، والباء هنا للتأكيد.

(١٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

السَّمَٰوَاتِ﴾[1] . وتأتي للملك، نحو ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَٰوَاتِ﴾[2] . وللاختصاص، نحو (السرجُ للدابةِ) . وللتعدية، نحو (مَا أَضْرَبَ زيدًا لِعَمْرٍو)[3] . وللتعليل، نحو :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[4]

وزائدة نحو :

٩٨ - مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ[5]

وللتقوية[6] نحو ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[7] . ولانتهاء الغاية، نحو ﴿لِأَجَلٍ

(١) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة ومن الآية ٦ من سورة طه. ولم ترد هذه الآية في (أ) ووردت في (ب) و (جـ) .

(٢) من الآية ١٢٠ من سورة المائدة.

(٣) الفعل «ضرب» هنا لازم لأنه محول إلى التعجب، فعدّت اللام الفعل إلى المفعول، وهو «عمرو» وفي (أ) : «ما أضرب زيد لعمرو»، وفي (ب) «ضرب زيد لعمرو» . والتصويب من (جـ) .

(٤) البيت من الطويل، وقد سبق بيانه ص ٣٤٦ ولم يرد الشطر الثاني في (أ) و (ب)، وقد أثبته من (جـ) .
والشاهد فيه هنا إفادة اللام في قوله : (لذكراك) التعليل أي لأجل ذكراك .

(٥) عجز بيت من الكامل، وهو للرماح بن ميّادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وصدره:
وملكت ما بين العراق ويثرب
انظر ديوانه ص ١١٢ ومغني اللبيب ٢٨٥ والمساعد ٢٥٩/٢ والعيني ٢٧٨/٣ والتصريح ١١/٢ والأشموني ٢١٦/٢ والدرر اللوامع ١٧٠/٤ .
والشاهد قوله : (لمسلم) فإن اللام زائدة، والأصل أجار مسلما ومعاهدا. والمعاهد هو الذي دخل بلاد الإسلام بعهد من الإمام .

(٦) في (أ) و (جـ) : (للتعدية) وهو تحريف، لأنه قد سبق ذكر التعدية. والتصويب من (ب) .

(٧) الآية ١٦ من سورة البروج.

مسمى﴾ [١]. وللقسم، نحو (لِلَّهِ لا يؤخرالأجل). وللصيرورة :

٩٩ - لِدُوا للموت وابنوا للخـراب فكلكم يصـير إلى ذهـاب [٢]

وللبـعدية ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ [٣] أي بعده. وللاستعلاء، نحو ﴿يخرّون للأذقان﴾ [٤] أي عليها.

سابعها «في» نحو ﴿وفي الأرض﴾ [٥]، ﴿وفيها ما تشتهيه الأنفس﴾ [٦].

وتأتي للظرفية المكانية، نحو ﴿في أدنى الأرض﴾ [٧] والزمانية، نحو ﴿في بضع سنين﴾ [٨] والمجازية، نحو ﴿في يوسف﴾ [٩].

(١) من الآية ١٣ من سورة فاطر ومن الآية ٥ من سورة الزمر.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي العتاهية، وقد نسب للإمام علي وأبي نواس أيضا، ولم يرد الشطر الثاني في (ب).

لِدُوا : فعل أمر من الولادة مبني على حذف النون و واو الجماعة فاعل.

انظر ديوان أبي العتاهية ص ٣٣، وانظر صدره في ديوان الإمام علي ص ٤٦ وديوان أبي نواس ص ٢٠٠

وقد ورد البيت في الجنى الداني ص ٩٨ و التصريح ٢/١٢ وهمع الهوامع ٢/٣٢ وخزانة الأدب ٩/٥٢٩.

والتمثيل به في قوله : (للموت وللخراب) فإن اللام فيهما هي لام العاقبة والصيرورة.

(٣) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٤) من الآية ١٠٧ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الذاريات. وهذا منهج الشارح يبدأ كل حرف بمثالين أحدهما جارٌ للظاهر والثاني جارٌ للضمير، ثم يتبع ذلك ببيان المعاني. وتنظر ص ٤٤٥.

(٦) من الآية ٧١ من سورة الزخرف.

(٧) من الآية ٣ من سورة الروم.

(٨) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٩) من الآيتين ٧و٨٠ من سورة يوسف. وقوله : (والمجازية) إلى آخره ساقط من (ب).

وللسببية، نحو ﴿لمسّكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ [١]. وللمصاحبة، نحو ﴿قال ادخلوا في أمم﴾ [٢]. وللاستعلاء، نحو ﴿في جذوع النخل﴾ [٣]. وللمقايسة، نحو ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾ [٤].

ص : (والكاف وحتّى والواو للظاهر مطلقا، والتاء لله ورُبَّ [مضافا للكعبة أو الياء] [٥] وكي لما الاستفهامية و «أنْ» المصدرية وصلتها [٦] ومنذ ومذ [٧] لزمن غير مستقبل ولا مبهم.

و«رُبَّ» لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق المعنى قليلا ومنكر كثيرا [٨]).

ش : لما فرغ من ذكر [٩] القسم الأول أخذ يذكر القسم الثاني، وهوالحروف /المختصة [١٠] وهي أنواع : ٥١/ب

فمنها ما يختص بالظاهر مطلقا، أي أيّ ظاهر كان، فلايختص بظاهر دون ظاهر، ولا يدخل على ضمير. وهذا النوع ثلاثة أحرف.

(١) من الآية ١٤ من سورة النور. ولم تكمل الآية في (أ) و (جـ). وفي (جـ) : «والسببية» بدل «للسببية».

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف. وكلمة «قال» لم ترد في (جـ).

(٣) من الآية ٧١ من سورة طه.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة التوبة. وقوله : «إلا قليل» لم يرد في (أ).

(٥) سقطت من النسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ٢١.

(٦) في شذور الذهب ص ٢١ : (أو «أن» المضمرة وصلتها).

(٧) في (ب) و (جـ) : «ومذ ومنذ».

(٨) في شذور الذهب : (بمطابق للمعنى قليلا ولمنكّر موصوف كثيرا).

(٩) «ذكر» ساقطة من (أ) و أثبتها من (ب) و (جـ).

(١٠) وقع في (أ) و (جـ) تكرار حيث جاء فيهما : (وهو الحروف المختصة أخذ يذكر الخاصة).

أولها الكاف، وتأتي للتشبيه، نحو ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [١].

وللتعليل، نحو ﴿واذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [٢] أي لأجل هدايته إياكم [٣].

وللاستعلاء، كقول بعضهم [٤]، وقد قيل له: كيف أصبحتَ: كخيرٍ [٥] أي على خير.

وزائدة للتوكيد، نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [٦] أي ليس شيءٌ مثلَه.

ثانيها «حتى» ولا يُجرّبها إلا آخر أو متصل [٧] بآخر، فلا يقال [٨]: سهرت البارحةَ حتى نصفها.

وتأتي لانتهاء الغاية المكانية، نحو (أكلتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا).

والزمانية، نحو ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [٩].

ثالثها الواو، ومعناها القَسَم، نحو واللهِ والنبيِّ والكعبةِ [١٠].

(١) من الآية ٣٧ من سور الرحمن.

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٣) في (جـ): (لأجل هدايتكم إياه) وذلك محال، لأن الهداية من الله لا له.

(٤) أي بعض العرب، والقول بأنها تأتي للاستعلاء هو قول الكوفيين، ينظر مغني اللبيب ٢٣٥ وهمع الهوامع ٣٠/٢.

(٥) في (ب): (قال: كخير).

(٦) من الآية ١١ من سورة الشورى. قال العكبري في التبيان ١١٣١/٢: «والكاف في «كمثله» زائدة، أي ليس مثله شيئ، فـ «مثله» خبر «ليس» ولولم تكن زائدة لأفضى إلى المحال، إذ كان يكون المعنى أن له مثلا، وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض».

(٧) في (ب): (إلا جزء متصل)، وهو تحريف.

(٨) قوله: (يقال) ساقط من (جـ).

(٩) الآية ٥ من سورة القدر. ولم يذكر في (ب) قوله: (سلام هي).

(١٠) الحلف بالنبي والكعبة لايجوز، لأنهما من المخلوقات، ولايجوز الحلف إلاّ بالله وأسمائه وصفاته، لقوله ﷺ: «مَن حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك».

ومنها ما يختص بلفظ «الله» ولفظ «رَبٍّ» مضافا إلى الكعبة.

أو إلى ياء المتكلم، وهو حرف واحد ، وهو تاء القسم، تقول : تاللهِ لَأَفْعَلَنَّ وَتَرَبِّ الكعبة[1] وَتَرَبِّي لَأَقُومَنَّ[2].

ومنها ما يختص ببعض الظواهر أيضا، وهو[3] «كي».

وذكر الشيخ أنه يُجَرُّ به شيئان :

أحدهما ما [4] الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علّة الشيء : كَيْمَه، والأكثر أن يقولوا : (لِمَه).

ثانيهما «أن» المصدرية وصلتها، نحو جئتك كي تكرمني، إذا قدّرت «أنْ»بعدها، أي كي أن تكرمني. وقد ظهرت في الضرورة كقوله[5] :

.... كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا [6]

ومنها ما يختص من الظاهر بالزمان، وهو «مُذْ» و «منذ» .

ويشترط أن يكون غير مبهم، فلا تقول : جئتك مذ وقت أو منذ زمن .

وأن يكون غير مستقبل، بأن يكون ماضيا.

ومعناهما حينئذ ابتداء الغاية، كقوله :

(١) حكى ذلك الأخفش . انظر شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٢.

(٢) في (ب) : (لأفعلن).

(٣) في (ب) و (جـ) : (وهي).

(٤) كلمة (ما) ساقطة من (جـ).

(٥) (كقوله) ساقط من (جـ).

(٦) جزء بيت من الطويل، وهو لجميل بثينة، وقد سبق بيانه ص ٤٢٢.
والشاهد فيه هنا وقوع «كي» فيه تعليلية جارة لأن وصلتها، وقد ظهرت فيه «أن» بعد «كي» ضرورة.

١٠٠- ورَبْع عفت آثاره منـــذ أزمان [١]

أوحاضراً، ومعناهما حينئذ الظرفية. نحو (ما رأيته منذ يومنا) [٢]. ويمتنع أن تقول[٣] : لا أراه منذ غدٍ [٤].

ومنها ما يختص بنوع من المضمرات وبنوع من المظهرات، وهو «رُبّ».

فأما الأول فهو ضمير الغيبة الملازم / للإفراد والتذكير [٥]، بشرط أن يفسر ٥٢/أ بتمييز بعده مطابق [٦] للمعنى

وأما الثاني فهو النكرة، وهذا هو الكثير، والأول هوالقليل[٧].

فمن الأول قوله :

(١) عجز بيت من الطويل، وهو لامرىء القيس بن حجر، وصدره :

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان

والذي في الديوان : (ورسم عفت آياته) ينظر ديوانه ص ٨٩.

والبيت من شواهد توضيح المقاصد ٢٢٥/٢ والمغني ٤٤١ والعيني ٣١٩/٣ والتصريح ١٧/٢ والأشموني ٢٢٩/٢ والدرر اللوامع ١٤٢/٣.

والشاهد مجيئ «منذ» بمعنى «من» لدخولها على زمن ماض.

(٢) والمعنى ما رأيته في يومنا.

(٣) في (ب) : (أن يقال).

(٤) لأن «مذ» و «منذ» لا يدخلان على الزمن المستقبل.وفي (ب) : (ما رأيته منذ غدٍ) وهو تحريف.

(٥) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز مطلقا نحو «ربه رجلا» و «ربها امرأة» و «ربهما رجلين» و «ربهم رجالا» و «ربهن نساء». انظر ارتشاف الضرب ٤٦٣/٢.

(٦) في(جـ) : (مطابقا) بالنصب، وهو جائز على أنه حال من «تمييز» لأنه وإن كان نكرة فقد وصف بقوله (بعده).

(٧) في (أ) و (جـ) : (هو قليل) وما أثبته من (ب)، وهو الأولى.

١٠١ - رُبّه فتـــية دعـــوت إلى ما يورث المجـد دائمـا فأجابوا [١]

ومن الثاني [٢] قولك : رُبَّ رجل [٣]

وهي موضوعة للتكثير والتقليل [٤] . لكنها تستعمل للتكثير كثيرا، نحو قوله : «يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»[٥] .

وللتقليل قليلا، كقوله :

١٠٢ - ألا رُب مولـود وليس له أب وذي ولـد لم يلـــده أبوان

وذي شامة سوداء في حُرّ وجهه مجـــللة لا تنقضي لزمـــان

(١) البيت من الخفيف، ولم يعرف قائله.

وهو من شواهد الارتشاف ٤٦٣/٢ والمغني ٦٣٨ وشرح الشذور ١٣٣ والعيني ٢٥٩/٣ والتصريح ٤/٢ والهمع ٢٧/٢ والأشموني ٦٠/٢ .وفي النسخة (ب) : (رب فتية دعوت إلى ما يرث) وهو تحريف.

وفي بعض المصادر «دائبا» بدل «دائما».

والشاهد فيه دخول «ربّ» على ضمير الغائب، وقد فسر بالنكرة التي بعده .

(٢) وهو دخول «ربّ» على النكرة.

(٣) اشترط أكثر العلماء في النكرة التي تدخل عليها «ربّ» أن توصف بصفة نحو (ربّ رجل صالح لقيته) .

(٤) هذا قول ابن مالك، وعند غيره أنها موضوعة للتقليل، قال ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٠٤ : «وأكثر النحويين يرون أن معنى «رُبّ» للتقليل وأن ما يصدر بها المضيّ والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه ودلت شواهد النثر والنظم عليه».

وانظر الأقوال عن «رُبّ» في شرح الرضي على الكافية ٣٢٩/٢ والمغني ١٨٠ والهمع ٢٥/٢ .

(٥) هذا حديث شريف أخرجه البخاري و الترمذي، وفيهما بلفظ «عارية في الآخرة».

انظر صحيح البخاري ٤٠/١ وسنن الترمذي ٤٨٨/٤ .

وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ [1]

يريد عيسى وآدم-عليهما السلام - والقمر[2].

تنبيهات :

الأول قد ورد جرّ الكاف للضمير في قوله :

١٠٣ - وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[3]

(١) هذه الأبيات من الطويل، وهي لرجل من أزد السراة وقيل : هي لعمرو الجني يقولها لامرىء القيس.

والبيت الأول من شواهد سيبويه ٢٦٦/٢ - هارون والأصول ٣٦٤/١ والخصائص ٣٣٣/٢ وشرح المفصل ١٢٦/٩ والمقرب ١٩٩/١ والمغني ١٨١ والعيني ٣٥٤/٣ والتصريح ١٨/٢ والأشموني ٢٣٠/٢ وانظر الخزانة ٣٨١/٢ والدرر ١١٩/٤ .

وقد جاء في (جـ): (في حرّ وجهها) وهو تحريف. وفي (ب) : (محجلة) بدل (مجللة).

والشاهد وقوع «رب» فيها للتقليل.

(٢) فالمولود الذي ليس له أب هو عيسى عليه السلام وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام وذو الشامة السوداء هو القمر.

وفي (أ) و (جـ) : (يريد آدم وعيسى والقمر) والمثبت من (ب).

(٣) البيت من الرجز، وقائله العجاج بن رؤبة يصف حمارا وحشيا هرب من صياد، وقبله :

خَلِّي الذُّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا

خلى : ترك، الذنابات اسم موضع، أم أوعال : هضبة في ديار تميم، أي ترك الذنابات شمالا وأم أوعال مثلها أو قريبا منها، وقد جاء في (جـ) : (كأم) وهو تحريف.

ولم أجد هذا البيت في ديوان العجاج برواية الأصمعي.

وهو من شواهد سيبويه ٣٨٤/٢ - هارون والأصول ١٢٣/٢ وشرح المفصل ١٦/٨ وشرح الكافية الشافية ٧٩٣/٢ وتوضيح المقاصد ١٩٦/٢ والعيني ٢٥٣/٣ والتصريح ٣/٢ والأشموني ٢٠٨/٢ والخزانة ٢٠٢/١٠.

والشاهد قوله : (كها) حيث جر الكاف للضمير تشبيها له بلفظ «مثل» وذلك ضرورة.

وقوله :

١٠٤ - ولا ترى بعـــــلا ولا حـــــلائلا

كـهـو ولا كـهنّ إلا حـــــاظلا [١]

لكنه محكوم عليه بالشذوذ والضرورة، فلذلك لم يذكره المصنف.

الثاني : مقتضى قوله : (وكي لـ «ما» الاستفهاية أو «أن» المصدرية) . أنها لا تجر غيرهما [٢].

ونقل عن الأخفش [٣] أنها تجر «ما» المصدريةوصلتها [٤] كقوله :

١٠٥ - إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنما يراد الفتى كيمـــا يضُرّ وينفع [٥]

(١) البيتان من الرجز المشطور، وهما لرؤبة بن العجاج، وقد نسبهما سيبويه للعجاج، والصحيح الأول.

بعلا : زوجا، حلائلا : جمع حليلة وهي الزوجة، الحاظل : المانع.

وجاء في (ب) : (حلاحل كه)، وفي (جـ) : (حلاحلا كهي) . وهو تحريف.

انظر ديوان رؤبة ص ١٢٨ والكتـاب ٣٨٤/٢ والأصـول ١٢٣/٢ والمقـرب ١٩٤/١ وشرح الألفية لابن عقيل ١٤/٣ والعيني ٢٥٦/٣ والتصريح ٤/٢ والهمع ٣٠/٢ والخزانة ١٩٥/١٠.

والشاهد دخول الكاف على الضمير في قوله : (كهو) و (كهن) وهو ضرورة، كما سبق.

(٢) وهو مذهب الجمهور، حيث قالوا : إن «كي» لا تجر غير الحرفين السابقين. انظر الأشموني ٢٠٤/٢.

(٣) انظر قول الأخفش هذا ودليله في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١ .

(٤) قوله : «أنها تجر «ما» المصدرية وصلتها» ساقط من (جـ) .

(٥) البيت من الطويل، ولم يرد الشطر الأول في (أ) و (ب) إلا قوله : (فإنما)، وفي (أ) فقط: (كيما يضر ويخدعا) وهو تحريف، والمثبت من (جـ) . واختلف في قائله ،فنسب للنابغة الجعدي ونسب لقيس بن الخطيم ونسب لعبد الله بن معاوية، ورجح العيني نسبته لقيس بن الخطيم. وهو في ملحقات ديوان قيس ص ٢٣٥ والرواية فيه (يُرجّى =

وغير الأخفش يرى أن «ما» كافة لا مصدرية، ويجعل «أن» المصدرية مضمرة[1] وكلام المصنف يوافق هذا [2].

الثالث : اختلف في الضمير المجرور بـ «رُبَّ».

فقيل [3] : معرفة كغيره من الضمائر.

وقيل [4] : نكرة، لأنها لا تدخل إلا على النكرات [5]، وهو مقتضى كلام المصنف فيما سبق، وقد قدمنا الكلام عليه في بحث النكرة [6].

الرابع : بقي من حروف الجر [7] خلا وعدا وحاشا ومتى [8] ولعل ولم يذكرها المصنف هنا، لأن الثلاثة الأول تقدم له ذكرها في باب الاستثناء [9]،

= كيما يضرّ وينفعا) وملحق ديوان النابغة الجعدي ٢٤٦ وشعر عبد الله بن معاوية ٥٩.
والبيت في معاني القرآن للأخفش ١٢٤/١ وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ والمغني ٢٤١ والمساعد ٢٦١/٢ والعيني ٢٤٥/٣ والتصريح ٣/٢ والأشموني ٢٠٤/٢ والخزانة ٤٩٨/٨ والدرر اللوامع ٦٦/٤.
والشاهد جر «ما» المصدرية وصلتها بـ«كي» والمعني (للضر والنفع) على تقدير الأخفش.

(١) ذكر ذلك أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات ص ٣٥٢.

(٢) أي يوافق مذهب الجمهور وذلك في شذور الذهب، أما في أوضح المسالك ١٢٠/٢ فهو موافق للأخفش.

(٣) هذا قول الفارسي وكثير من العلماء، انظر الإيضاح العضدي ٢٦٦ والتصريح ٤/٢.

(٤) هذا قول الزمخشري وابن عصفور، انظر المفصل ٢٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/١.

(٥) في (ب) : (إلا على نكرة).

(٦) انظر ما سبق ص ٢٢٠.

(٧) في (جـ) : (من الحروف الجارة).

(٨) كلمة (متى) ساقطة من (جـ).

(٩) انظر باب الاستثناء ص٣٨٣ وفي (ب) : (تقدم لنا الكلام عليها في باب الاستثناء).

والأخيران شاذان [١].

ص : (ويجوز حذفها معه، فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل[٢]، وحذف اللام قبل «كي» وخافض «أنّ» و«أنْ» مطلقا).

ش : ذكر في هذا الكلام ما يحذف من حروف الجر.

فمنها ما يحذف مع بقاء عمله [٣]، وهو «ربّ» الداخلة على النكرة / وهذا ٥٢ هو المراد بقوله : (ويجوز حذفها) أي حذف[٤] «رُبّ» (معه) أي مع النكرة [٥]. واحترز عن الجارة للضمير، فلا تحذف معه [٦].

ثم إن حذفها مع المنكَّر قد يكون كثيرا، وذلك بعد الواو، كقوله :

١٠٥ - ومهمهٍ مغبرة أرجاؤه [٧]

(١) وهما «لعل» و«متى» أما «لعل» فالجر بها لغة عقيل كقوله : (لعلِ أبي المغوار منك قريب) . وأما «مِتى» فالجر بها لغة هذيل وهي عندهم بمعنى «مِن» ومن كلامهم (أخرجها متى كمّه) أي من كمه، ومنه قول الشاعر :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

انظر التصريح ٢/٢.

(٢) في (أ) و (جـ) : (كثيرا) وفي (جـ) فقط : (قليلا) بالنصب، والمثبت من (ب) و الشذور.

(٣) في (جـ) فقط : (بعد بقاء عملها).

(٤) كلمة (حذف) زيادة من (جـ).

(٥) في (جـ) : (مع المنكّر) وقد سقطت كلمة (معه) من (ب).

(٦) في (جـ) : (فلا حذف معه) والمراد أن «رب» الداخلة على ضمير لايجوز حذفها، نحو ربّه رجلا.

(٧) البيت من الرجز المشطور، وهو لرؤبة بن العجاج، يصف صحراء عظيمة.
وراوية الديوان مخالفة لما هنا حيث جاءت كذا :

وبلد عامية أعماؤه كأنّ لون أرضه سماؤه

المهْمه : الصحراء الواسعةً، أرجاؤه : أنحاؤه. انظر ديوان رؤبة ص ٣.
وقد ورد البيت في الإنصاف ٣٧٧/١ وشرح المفصل ١١٨/٢ والمغني ٩١٢ وشرح شذور الذهب ٣٢٠ والعيني ٥٥٧/٤ والتصريح ٣٣٩/٢ والأشباه والنظائر ٢٩٦/٢ .
والشاهد حذف «ربّ» بعد الواو في قوله : (ومهمه) وذلك كثير.

وقد يكون قليلا، وذلك بعد الفاء، كقوله :

١٠٧ - فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع [١]

وبعد «بل» كقوله :

١٠٨ - بل مهمهٍ قطعت بعد مهمه [٢]

وقد تحذف[٣] بدون عاطف، كقوله :

١٠٩ - رسْـــم دار وقفت في طلله كدت أقضى الحياة من جلله [٤]

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لامرىء القيس من معلقته المشهورة، ولم تذكر كلمة (ومرضع) في (أ) و (ب)، وعجزه :

.... فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

وهذه رواية الديوان بتحقيق (أبي الفضل) وفي غيرها (تمائم محول) وقد رسمت كلمة «مرضع» في (جـ) بما يحتمل النصب والجر.

المغيل : الولد الذي يرضع وأمه حامل.

انظر ديوان امرىء القيس ص ١٢.

والبيت من شواهد سيبويه ١٦٣/٢ - هارون وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ والمغني ١٨١ وشفاء العليل ٦٧٩/٢ والعيني ٣٣٦/٣ والهمع ٣٦/٢ والأشموني ٢٣٢/٢.

والشاهد فيه جر «مثلك» بـ «رب» المقدرة بعد الفاء، وذلك قليل .

(٢) البيت من مشطور الرجز ونسب لرؤبة بن العجاج، والذي في الديوان : (بل بلد ملء الفجاج قتمة) وفيه أيضا (ومهمه أطرافه في مهمه) وليس فيه ما ذكره الشارح.

انظر ديوانه ص ١٥٠ و ١٦٦.

وجاء في حاشية (جـ) : (المهمه المفازة البعيدة الأطراف).

وانظر البيت في أوضح المسالك ١٦٤/٢ والعيني ٣٩٥//٣ وشرح شواهد الشافية ٢٠٢.

والشاهد فيه الجر بـ «رب» المقدرة بعد «بل» وهو قليل أيضا .

(٣) في (ب) : «وقد يحذفان».

(٤) البيت من الخفيف، وهو مطلع قصيدة لجميل بثينة. ولم يرد الشطر الثاني في (أ) و(ب).

وفي الديوان : (كدت أقضي الغداة) . انظر ديوانه ص ١٨٧.

والبيت من شواهد الخصائص ٢٨٥/١ والإنصاف ٣٧٨/١ وشرح المفصل ٢٨/٣ =

وهوبدون العاطف أقل منه بعد «بل».

فقوله : (والفاء وبل) أي وبعد الفاء وبل.

ومنها اللام الداخلة على «كي» المصدرية لا الجارة، كما تقدم [١] فإن حرف الجر لا يدخل على مثله، ولأجل ذلك لم يقيدها المصنف. نحو جئتك كي أراك، أي لكي أراك [٢].

ومنها الجارّ الداخل على «أنّ» المفتوحة المشددة النون أو الساكنة .

وقوله : (مطلقا) راجع إلى كل من الخافض والمخفوض، أي سواء كان الجار لاما أو غيره، وسواء كانت «أنّ» أو «أنْ» بعدحرف أم لم تكن[٣].

يعني [٤] أنه لا يشترط في حذف خافضهما شيء، كما شُرط لحذف [٥] خافض غيرهما وقضية هذا الإطلاق أنه لايشترط أمن اللبس. وإليه يميل كلامه في التوضيح [٦]. لكنه صرّح في الجامع [٧] باشتراطه، موافقة لابن مالك [٨]- رحمه

= وشرح الكافية الشافية ٨٢٢/٢ وتوضيح المقاصد ٢٣٣/٢ والمغني ١٨٢ والعيني ٣٣٩/٣ والتصريح ٢٣/٢ والأشموني ٢٣٣/٢ والخزانة ٢٠/١٠ والدرر ٤٨/٤.
والشاهد فيه جر «رسم» بحرف جر مقدر وهو «ربّ» والأصل ربّ رسم. ولم يعوض عن المحذوف شيئا، وذلك نادر.

(١) انظر ما سبق ص ٤٢١.

(٢) فتكون «كي» المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير لرؤيتك.

(٣) في (أ) : «أو لم تكن» وفي (ب) : «أو لم يكن»، والمثبت من (جـ).

(٤) في (ب) : «بمعنى».

(٥) في (جـ) : «في حذف».

(٦) لأنه اعترض فيه على ابن مالك في اشتراطه عدم اللبس.
انظر أوضح المسالك ١٩/٢.

(٧) الجامع الصغير لابن هشام ص ٤٦.

(٨) اشترط ابن مالك لحذف الجار بعد «أنّ» و «أنْ» عدم اللبس، انظر شرح الكافية الشافية ٦٣٢/٢ والتسهيل ص ٨٣.

الله تعالى - كما سنذكره[1].

ويخرج بهذا الشرط نحو (رغبت في أن تفعل) فلايصح حذف «في» لأنه بعد الحذف يوهم أن المعنى : رغبت عن أن تفعل.

قال في التوضيح [2] : «ويشكل عليه، أي على هذا الشرط، أو على ابن مالك في اشتراطه إياه، قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [3].

والجواب عن الإشكال أنه حُذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن [4].

وهذا جواب حسن، لأنه [5] عند إرادة الإبهام لايخاف اللبس.

تنبيهان :

أحدهما جعل في التوضيح [6] - تبعا للتسهيل- [7] حذف «رُبَّ» بعد الفاء كثيرا / وبعد الواو أكثر وبعد «بل» قليلا وبدونهن أقل. وظاهر المذكور هنا ٥٣/أ مخالفته.

وقد يقال : لا مخالفة ، لأن جعْله بعد الفاء قليلا إنما هو بالنسبة إلى الواو،

(١) قوله : (رحمه الله تعالى) زيادة من (ب) و (جـ). وفي (أ) : (كما سيذكره) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) أوضح المسالك ١٩/٢.

(٣) من الآية ١٢٧ من سورة النساء، وذلك، لأن الآية قد حذف منها الحرف الجار مع أن اللبس موجود، لأن المفسرين قد اختلفوا في المراد، فبعضهم قدر (في أن) وبعضهم قدر (عن أن) انظر التصريح ٣١٣/١.

(٤) ذكر هذا الجواب المرادي في توضيح المقاصد ٥٤/٢، وذكر معه جوابا آخر وهو أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس.

(٥) في النُّسخ : (لأن) والأولى ما أثبته.

(٦) أوضح المسالك ١٦١/٢ - ١٦٥.

(٧) تسهيل الفوائد ص ١٤٨.

وإن كان [١] كثيرا في نفسه. على أنه قد اعترض جعله بعد الفاء كثيرا.

وأجيب [٢]: بأن كثرته بالنسبة إلى «بل».

ولكون الحذف بدون عاطف أقل منه مع العاطف سكت المصنف عن ذكره.

ثانيهما : اختلف في المحل بعد حذف الجار قبل «أن» و «أن» و «كي» هل هو [٣] نصب أو جر أو محتمل لهما ؟ على ثلاثة مذاهب:

قال ابن مالك : «ومذهب الخليل [٤] والكسائي [٥] في «أنّ» و «أنْ» أنهما في محل جر بعد حذفه، ومذهب سيبويه [٦] والفراء [٧] أنهما في محل نصب.

ويؤيد قول الخليل قول الشاعر، أنشده الأخفش [٨] :

(١) ساقطة من (جـ).

(٢) ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد ٢٣٤/٢.

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٢٧/٣ : (.... فإن حذفت اللام من «أن» فهو نصب كما أنك لو حذفت اللام من «لإيلاف» كان نصبا، هذا قول الخليل».
و قال ابن هشام في المغني ٦٨٢ : «وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ وأنّ سيبويه يرى أنه نصب فسهو».

(٥) انظر مذهب الكسائي في معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وشرح المفضليات للأنباري ٨٥٢ و الهمع ٨١/٢.

(٦) مذهب سيبويه أنهما في محل جرّ، قال في الكتاب ١٢٨/٣ : «ولو قال إنسان إن «أنّ» في موضع جرّ في هذه الأشياء لكان قولا قويا، وله نظائر».

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٥٨/١ وشرح المفضليات ص ٨٥٢.

(٨) لم أجده في كتابه (معاني القرآن)، وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٣٤/٢.

١١٠ - وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ ولا دين بهـــا أنا طالبـه [١]

فجر المعطوف على «أن» فعلم أن «أنْ» في محل جر». انتهى[٢].

وجزم في التسهيل [٣] بالنصب.

وهو ظاهر كلام المصنف في الجامع [٤]، حيث قال: «وحذفه مع «كي» و«أنّ» و «أنْ» إن لم يلبس، مقيس. وهل الموضع حينئذ نصب أو جر أو محتمل؟ أقوال». فقدّم ذكر النصب [٥].

ولقائل أن يقول: إن البيت لا حجة فيه [٦] ويجعل الجرّ فيه على توهم دخول الجارّ على «أنْ» [٧] ومثله قوله:

(١) البيت من الطويل، من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب المخزومي.
انظر ديوانه ٨٤/١، وفيه «سلمى» بدل «ليلى» وفي (أ) و (ب): «لها» بدل «بها».
والمثبت من (جـ) والديوان.
والبيت من شواهد سيبويه ٢٩/٣ والإنصاف ٣٩٥/١ وشرح الكافية الشافية ٦٣٤//٢ والمغني ٦٨٣ والعيني ٥٥٦/٢ والهمع ٨١/٢ والأشموني ٩٢/٢.
والشاهد فيه جرّ المعطوف على المصدر المؤول من «أن» وصلتها وهو «دين» مما يدل على أنّ «أنْ» وصلتها في محل جر بعد حذف الجار.

(٢) ساقط من (جـ). وينظر شرح الكافية الشافية ٦٣٤/٢.

(٣) قال في التسهيل ص ٨٣: «واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع «أنّ» و «أنْ» محكوما على موضعيهما بالنصب لا بالجرّ».

(٤) الجامع الصغير لابن هشام ص ٤٦.

(٥) أقول تقديمه للنصب لايعني بالضرورة اختياره هذا القول لاسيما أنه قد ذكر القولين في المغني ص٦٨٢ و لم يرجح أحدهما.

(٦) «فيه» ساقط من (جـ).

(٧) يُعترض على هذا بأن الحمل على العطف على المحل أظهر وأولى من الحمل على العطف على التوهم.

١١١ - بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَاسَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا [١]

فجر «سابق» عطفا على توهم دخول الجارّ على «مدرك».

ولأجل ما علمت من الخلاف قال المصنف [٢] في «رُبَّ» : (وتحذف فيجب بقاء عملها) وقال في الثلاثة : (وحذف اللام قبل «كي» وخافض «أنّ» و «أنْ»)، وسكت عن بقاء العمل وعدمه.

ص : (الثاني المجروربالإضافة، كغلام زيد.ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه مطلقا ومن التعريف إلا فيما مَرَّ).

ش : لما فرغ من النوع الأول من المجرورات شرع في النوع الثاني منها وهو المجرور بسب الإضافة.

والإضافة [٣] لغة الإسناد [٤]

واصطلاحا / ضم كلمة إلى أخرى مُنزّلة من الأولى منزلة التنوين مما قبله [٥] ٣٥/

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، وقيل : هو لصرمة الأنصاري.
انظر ديوان زهير ص ٢٠٨ والكتاب ٢٩/٣ والأصول ٢٥٢/١ والخصائص ٣٥٣/٢ والإنصاف ١٩١/١ وشرح المفصل ٥٢/٢ والمغني ٦١٩ والعيني ٣٥١/٣ والأشباه والنظائر ٣٤٧/٢ والأشموني ٢٣٥/٢ والخزانة ١٠٢/٩ والدرر اللوامع ١٨٤/٥.
والشاهد فيه جر «سابق» عطفا على توهم دخول حرف الجر على «مدرك» أي لست بمدرك ولا سابق، ولكن الرواية في الديوان «ولاسابقي شيء» وعليها فلاشاهد فيه.

(٢) شذور الذهب ص ٢١.

(٣) قوله : (والإضافة) ساقط من (أ) فقط بسبب انتقال النظر.

(٤) يراجع في معنى الإضافة لغة لسان العرب ٢١٠/٩. (ضيف).

(٥) وذلك لإجراء الإعراب على الجزء الأول، وجعل الجزء الثاني ملازما لحالة واحدة وهي الجر.
وقيل : الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا.
انظر الارتشاف ٥٠١/٢.

كـ«غلام زيد» و «صاحب عمرو».

ويجب أن تحذف من المضاف لأجل الإضافة مافيه من تنوين ظاهر كـ «غلام زيد» أو مقدر، كـ «دراهم عمرو» [١].

وما فيه من نون تشبه التنوين من جهة كونها تلي علامة الإعراب وهي نون التثنية وشبهها ونون جمع المذكر السالم وشبهه. كـ «غلاما زيد» و «اثنا عمرو» [٢] ونحو ﴿والمقيمي الصلاة﴾ [٣] و «عشري عمرو» [٤].

ولاتحذف نون تليها [٥] علامة الإعراب نحو [٦] (بساتين زيد) و ﴿شياطين الإنس﴾ [٧].

وقولنا: تليها علامة الإعراب هو بناء على أن الإعراب [٨] بعد آخر المعرب من غير فاصل، كما قدمنا [٩]، وهو الصحيح، لا على الآخر.

(١) التنوين في «دراهم» مقدر لأنه ممنوع من الصرف، والأصل فيه التنوين لأنه اسم والأصل في الأسماء التنوين ولكن منع من ظهوره هنا مشابهة هذا الاسم للفعل. والدليل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز بعده. ينظر التصريح ٢/٢٤.

(٢) في (ب): «ابنا عمرو» وهو تحريف، و هذا مثال للنون التي تشبه نون المثنى، وذلك لأن «اثنين» شبيه بالمثنى في الإعراب وليست التثنية فيه حقيقية إذ ليس له واحد من لفظه، فهو ملحق بالمثنى.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج.

(٤) هذا مثال لما تشبه نونه نون جمع المذكر السالم، وذلك لأن «عشرين» ملحقة بجمع المذكر وليست جمعا على الحقيقة. وجاء بها بالجر عطفا على ما قبلها.

(٥) في (جـ): (لاتليها) و «لا» هنا لاموضع لها.

(٦) (نحو) ساقطة من (جـ) ومن قوله: (نحو) الأولى إلى قوله «علامة الإعراب» ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(٧) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام.

(٨) قوله: (هو بناء على أن الإعراب) ساقط من (جـ).

(٩) وذلك في باب الإعراب ص (١٣٤) حيث تقدم فيه أن الصحيح أن الحركة تكون بعد الحرف الأخير من الكلمة لا على آخره.

وكما يجب لأجل الإضافة حذف التنوين والنون التي[١] تشبهه كذلك يجب تجريد تعريفه، فلاتضاف المعرفة باقية على تعريفها[٢] فلا يقال : الغلام زيد ، و لا زيدكم وعمركم. إلا إن حذف اللام من الأول [٣]، وقدر الشيوع والتنكير[٤] فيما بعده[٥].

وإنما كان كذلك لأن الغرض الأصل من الإضافة إلى المعرّف التعريف وهو حاصل للمعرفة من غير إضافة.

ويستثنى من هذا ما تقدم في باب المعرّف بالأداة [٦] من المواضع التي يجوز دخول «أل» فيها على المضاف.

وهي أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، وهو بأل . أو مضاف إلى ما[٧] فيه «أل» أو إلى ضمير ما فيه «أل». أو يكون المضاف المذكور مثنى أو جمعا على حد المثنى[٨].

ك «الضارب الرجل» والضارب رأس الرجل، وكقوله :

الودّ أنتِ المستحقة صفوه [٩]

(١) في (جـ) : (الذي) .

(٢) لأنه لايجتمع تعريفان على الاسم الواحد.

(٣) أي من المعرف بأل، فإذا أردت إضافته حذفت منه حرف التعريف فتقول : غلام زيد.

(٤) في (أ) و (جـ) : «الشياع» وفي (أ) فقط «والتكثير» والمثبت من (ب) .

(٥) وهو العلم في قوله : (زيدكم وعمركم) فإذا أردت إضافة العلم فاسلخ منه تعريف العلمية، وذلك بأن تقدر فيه الشيوع والتنكير ثم تضيفه لئلا يجتمع تعريفان على الاسم الواحد.

(٦) انظر ما سبق ص ٢٥٩.

(٧) في (جـ) : (لما) .

(٨) هو جمع المذكر السالم، لأنه لاتغير فيه صورة المفرد، كما في المثنى.

(٩) صدر بيت من الكامل، وقد تقدم بيانه، في باب المعرف بالأداة ص ٢٥٩.
والشاهد فيه هنا صحة اقتران المضاف بأل لإضافته إلى اسم فيه ضمير يعود لما فيه «أل» وهو «صفوه» لأن الضمير فيه يرجع إلى «الودّ» وهو مقترن بأل.

والضاربا زيد والضاربو عمرو .

واعلم أنهم قد اختلفوا في الجار للمضاف إليه، ما هو ؟

فقيل : هو المضاف، وهو مذهب سيبويه [١].

وهو الراجح لاتصال الضمير به، والضمير لايتصل إلا بعامله.

وقيل [٢] : جارّ مقدر. بدليل أنه قد ثبت عمل الجر للحرف[٣]، وأن معنى «غلام زيد» (غلامٌ لزيد).

وردّ هذا بأن إضمار الجارّ ضعيف [٤].

وأنّ معنى (غلام زيد) غير معنى (غلام لزيد) [٥] للتفاوت في / التنكير والتعريف. ٥٤/أ

وقيل [٦] : العامل معنى، وهو الإضافة.

ووجهه أنه قد بطل عمل الحرف لما ذكرتم، وعمل الاسم خلاف القياس فتعين ما ذكرنا.

وردّ بأن المعنى إنما يصار [٧] إليه، ويجعل عاملا عند تعذر اللفظ. وعمل

(١) وبقول سيبويه قال جمهور البصريين.
انظر الكتاب ٤١٩/١ - ٤٢٠ هارون والارتشاف ٥٠١/٢.

(٢) هذا قول ابن الباذش، ونسب للزجاج وابن الحاجب .
انظر الكافية ص ١٢١ والتصريح ٢٥/٢ والهمع ٤٦/٢.

(٣) في (أ) و (ب) : «عمل الحرف للجر». والمثبت من (جـ)، وهو الصواب.

(٤) ويرده أيضا أنه يلزم عليه تقديرمتعلق للجار المقدر، لأن كل حرف جرّ غير زائد ولا شبيه به لابد له من متعلق، ولا متعلق هنا.

(٥) في (جـ) : «وأن معنى غلام لزيد غير معنى غلام زيد». وقد سقط قوله : «وردّ هذا» إلى هنا من (ب).

(٦) هذا قول الأخفش والسهيلي وأبي حيان.
انظر النكت الحسان ١١٧ والتصريح ٢٥/٢ والهمع ٤٦/٢.

(٧) في (جـ) : (يصير).

المعنى أبعد من عمل الاسم.

وإذا [١] بطل المذهبان الأخيران بما [٢] علمت تعيّن الأول. والله أعلم.

تنبيه :

فُهم من اقتصاره على حذف التنوين والنون أنّ غيرهما لايحذف.

قال ابن مالك [٣] : «وقد تحذف تاء التأنيث في كلمات سُمِعَتْ [٤]، ومنه قراءة بعضهم [٥] : ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّهُ﴾ [٦] أي عدته».

وظاهر كلام الفراء [٧] أنه قياس. وجعل منه قوله تعالى : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [٨].

ص : (وإذا كان المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها سميت لفظية وغير محضة، ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا، كـ«ضارب زيد» و«مُعْطَيْ الدينارِ» و«حَسَن الوجهِ». وإلاّ فمعنوية محضة تفيدهما، إلا

(١) في (أ) : «وإلاّ» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) في (جـ) : «كما» وفي (ب) : «وإذا بطل الوجهان الأخيران تعين الأول».

(٣) شرح عمدة الحافظ ص ٤٨٥ وشرح الكافية الشافية ٩٠١/٢، مع تصرف في العبارة.

(٤) في (ب) : «كل ما سمعت» وهو تحريف. ومثال ذلك قول الشاعر : (وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا) أراد عدة الأمر.

(٥) هذه قراءة محمد بن عبد الملك وزرّ بن حبيش، وهي من الشواذ.
ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ٥٣ والمحتسب ٢٩٢/١ والبحر المحيط ٤٨/٥.

(٦) من الآية ٤٦ من سورة التوبة.

(٧) قال الفراء في معاني القرآن ٣١٩/٢ في حديثه عن الآية ﴿من بعد غلبهم﴾ : «كلام العرب غلبته غلبة فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله : ﴿وإقام الصلاة﴾ والكلام إقامة الصلاة». وانظر أيضا ٢٥٤/٢.

(٨) من الآية ٣٧ من سورة النور، وقوله : «وجعل منه...» إلى آخره ساقط من (جـ).

إذا كان [١] المضاف شديد الإبهام كـ«غير» و«مثل» و«خِدْن» أو موضعه مستحقا للنكرة، كجاء وحده، وكم ناقةً وفصيلها لك، ولا أباله، فلا يتعرف).

ش: ذكر في هذا الكلام الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية وأحكامهما .

فأما الإضافة[٢] اللفظية فضابطها أن يكون المضاف صفة شبيهة بالمضارع في كونها للحال أوالاستقبال، والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة.

والمراد بالصفة اسم الفاعل، كضارب زيد ومخرج عمرو.

واسم المفعول كمضروب العبد ومُرَوَّع القلب[٣] ومعطى الدينار.

والصفة المشبهة، كحسن الوجه وعظيم الخلق وقليل الحظ.

وكما تسمى هذه الإضافة لفظية كذلك تسمى غير محضة [٤]، لأنها في تقدير الانفصال، و حكمها أنها لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا.

وإنما لم تفده تعريفا [٥] لأنه وُصف بها النكرة في قوله تعالى: ﴿هديا / بالغ ٥٤/ب الكعبة﴾ [٦]. فإن «بالغ» وقع صفة لـ «هديا» وهو نكرة [٧].

ووقعت حالاً في قول الشاعر :

(١) في (أ) و (جـ) : (إلا إن كان)، والمثبت من (ب) والشذور ص ٢٢.

(٢) ساقطة من (جـ).

(٣) في (أ) : (ومروع العبد)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) أي غير خالصة، وذلك لأنها على تقدير الانفصال، وفائدتها التخفيف فقط.

(٥) قوله : (تعريفا) ساقط من (جـ).

(٦) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٧) فلوكانت الإضافة فيه تفيد التعريف لم توصف به النكرة لأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة.

١١٢ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ[1]

ودخل عليها «رُبَّ» في قوله :

١١٣ - يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا[2]

وإنما لم تفده تخصيصا لأن أصل قولنا : (ضاربُ زيدٍ) ضاربٌ زيدًا فالاختصاص حاصل قبل الإضافة.

وإنما تفيد [3] أمرا لفظيا، كما قدمنا، وهو التخفيف أو رفع القبح أما

(١) جزء بيت من الكامل من قصيدة قالها أبو كبير الهذلي، يصف فيها «تأبط شرا» وتكملته :

..... مبطّناً سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ

حوش الفؤاد : حديد القلب، مبطنا : ظامر البطن، سهدا : قليل النوم، الهوجل : الثقيل.

انظر شرح أشعار الهذليين للسكّري ١٠٧٣/٣، والرواية فيه : (حوش الجنان) وقد ورد البيت في الكامل ١٧١/١ وشرح الكافية الشافية ٩١٢/٢ والمغني ٦٦٤ والعيني ٣٦١/٣ والتصريح ٢٨/٢ والأشموني ٢٤٠/٢.

والشاهد : إضافة الصفة المشبهة، وهي «حوش» إلى فاعلها المحلى بأل وهو «الفؤاد» ولم يفدها ذلك تعريفا، لأنها جاءت حالا، والحال لايكون إلا نكرة.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية بن الخطفى، من قصيدة يهجو بها الأخطل، وعجز البيت لم يرد في (أ) و (ب). انظر ديوان جرير ١٦٣/١.

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٧/١ - هارون والمقتضب ١٥٠/٤ والجُمل للزجاجي ٩١ وشرح المفصل ٥١/٣ والمغني ٦٦٤ والعيني ٣٦٤/٣ والهمع ٤٧/٢ والتصريح ٢٨/٢ والأشموني ٢٤٠/٢.

والشاهد دخول «رب» على اسم الفاعل المضاف للضمير، ورُبّ لا تدخل على معرفة وذلك يدل على أن اسم الفاعل لم يتعرف بإضافته.

(٣) أي الإضافة، وفي (أ) و (ب) : (يفيد) صوابه من (جـ).

التخفيف فبحذف [١] التنوين الظاهر أو المقدر، أو نون التثنية أو الجمع [٢].

وأما رفع القبح [٣] ففي مثل قولك : (مررت بالرجلِ الحَسَنِ الوجْهِ) فإن في جرّه تَخَلُّصًا من قبح رفعه لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف [٤] ولهذا يمتنع الجر إذا كان هناك ضمير يعود على الموصوف [٥]، نحو (الحَسَن وَجْهُهُ). ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مُجرى وصف المتعدي [٦].

ولهذا يمتنع الجر إذا كان للنصب جهة أخرى، نحو «الحَسَن وَجْهاً» [٧] فإن النكرة تُنصب تمييزا.

وأما المعنوية، وتسمى المحضة فهي ما عدا اللفظية، وأشار إلى ذلك بقوله : (وإلا فمعنوية محضة).

وأما حكمها فجعلها المصنف بالنسبة إليه نوعين:

نوع يفيد التعريف تارة والتخصيص أخرى، ونوع لايفيد إلا التخصيص.

(١) في (جـ) : (حذف).

(٢) لأن قولك : (ضارب زيد ومكرمو عمرو) أخف في اللفظ من قولك : ضاربٌ زيداً ومكرمون عمراً.

(٣) في (أ) : (الفتح) وهو تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٤) لأنك لو رفعت «الوجه» في قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) للزم عليه خلو الصفة من الضمير الذي يعود على الموصوف، وذلك لأن الاسم الظاهر وهو «وجه» حلّ محلّه وصار فاعلا للصفة فلاتتحمل ضميرا، لذلك قبح الرفع.
ينظر التصريح ٢/٢٩.

(٥) في (أ) : (الموصول) وهو خطأ صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) القاصر هنا هو الصفة المشبهة لأنها مأخوذة من فعل لازم، والمتعدي هو اسم الفاعل فلو نصب «الوجه» هنا لكان فيه إجراء اللازم مجرى المتعدي، وهو قبيح. ونصبه على أنه مشبّه بالمفعول به.
فكان في الجر على الإضافة منـدوحة عن ذلك القبح.

(٧) في (أ) : (الحسن وجه). والتصويب من (ب) و (جـ).

فأما النوع الأول فهو مالم يكن المضاف فيه شديد الإبهام، أي متوغّلاً [١] فيه ولا واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف.

نحو «غلام زيد» فيفيد تعريف «غلام» بإضافته إلى «زيد» و «غلام امرأة» فيفيد تخصيصه بإضافته إلى «امرأة».

وأما النوع الثاني فقد علمت أنه قسمان:

القسم الأول الشديد الإبهام[٢]، كـ «غير» و «مثل» و «خِدْن» بكسر الخاء[٣] وسكون الدال بمعنى صاحب و كـ«حَسْب» [٤].

القسم الثاني الواقع موقع نكرة لاتقبل[٥] التعريف، كجاء وحده [٦] فهذا المضاف وقع موقع الحال، والحال لايكون معرفة.

و «كَمْ ناقةٍ وفَصِيلِها».

فهذا المضاف وهو «فصيلها» [٧] واقع موقع النكرة التي لاتقبل التعريف لأن «كم» لا تجر المعارف [٨].

ومثله «رُبَّ رَجُلٍ وأخيه». فهذا المضاف، وهو «أخيه» [٩] واقع موقع نكرة

(١) في (أ) : (متوغل)، وفي (جـ) : (متولغا) وهو تحريف ظاهر. صوابه من (ب).

(٢) في (جـ) : (شديد الإبهام)، وكلمة (القسم) ساقطة من (ب).

(٣) زاد في (ب) : (المعجمة).

(٤) قال ابن مالك في شرح الكافية ٩١٧/٢ : «لايتعرف - غالبا - حسبك ولا ما في معناه لأنه بمعنى كافيك وهو اسم فاعل مراد به الحال وما في معنى «حسبك» شرعك وبجلك وقطك وقدك وكلها نكرات لتأديتها معنى الفعل».

(٥) في (جـ) : (لاتفيد).

(٦) وهذا نكرة، لأنه في موقع الحال، وتقديره : (جاء منفرداً).

(٧) كان الأولى أن يقول : وهو فصيل، لأنه هو المضاف فقط، لكنه ذكر معه المضاف إليه تجوزاً.

(٨) فأصل هذا القول هو : كم ناقة وفصيل لها.

(٩) قوله : (أخيه) هنا من باب التجوز أيضا، والأولى أن يقول : (وهو أخ). فيكون الأصل في ذلك : رُبَّ رجل وأخ له.

لاتقبل التعريف / [1] أصلا لأن «رُبّ» لا تجر المعارف أيضا [2]. ٥٥/أ

ومن ذلك «لا أبا له» [3] بتقدير اللام زائدة فاصلة بين المتضايفين بدليل قوله:

١١٤ - لَا أَبَاكِ تُخَوِّفِينِي [4]

فإنه واقع موقع نكرة لاتقبل التعريف، لأن «لا» لا تعمل في معرفة [5].

فهذا النوع بقسميه لا تفيد فيه الإضافة تعريفا أصلا، وإنما مفادها فيه التخصيص لا غير.

تنبيهان:

الأول: قوله: (صفة ...) إلى آخره ظاهر [6] في التفسير الذي شرحناه به،

(١) من قوله: (لأن «كم» لا تجرّ المعارف) إلى آخره ساقط من (أ)، وأثبته من (ب)و(جـ).

(٢) كلمة «أيضا» ساقطة من (جـ).

(٣) يقصد بذلك اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مضافا وفصل بينه وبين المضاف إليه باللام، فإن الصحيح في نحو هذا أنه من باب المضاف واللام مقحمة، أي لا أباه حتى يصح النصب فيه، و«الأب» لم يكتسب تعريفا من الإضافة، لأن «لا» النافية للجنس لا تعمل في المعرفة. ينظر التصريح ٢٦/٢.

(٤) جزء بيت من الوافر، وهو لأبي حيّة النميري وقد نسب للأعشى وعنترة بن شداد، ولم أجده في ديوانيهما، والبيت بتمامه:

أبالموتِ الذي لابدّ أني ملاقٍ لا أباكِ تخوّفيني

وهو من شواهد المقتضب ٣٧٥/٤ والأصول ٣٩٠/١ والخصائص ٣٤٥/١ والأمالي الشجرية ٣٦٢/١ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١ وشرح المفصل ١٠٥/٢ والمقرب ١٩٢/١ والتصريح ٢٦/٢ والخزانة ١٠٥/٤ والدرر ٢١٩/٢.

والشاهد قوله: (لا أباكِ) حيث حذف اللام، لأن «أبا» اسم لا النافية للجنس وهي لا تعمل في معرفة، فاللام غير معتدّبها من جهة عمل «لا» النصب في المضاف، ومعتدبها من جهة أنها هيّأت الاسم لتعمل فيه «لا» لأنها لا تعمل إلا في نكرة.

(٥) في (ب): (في المعرفة).

(٦) في (جـ): (ظاهراً) وهو خطأ.

وهو يقتضي [١] خروج المصدر واسم التفضيل [٢] . فتكون إضافتهما محضة، وهو الصحيح [٣] .

وذهب ابن الطراوة [٤] إلى أن إضافة المصدر غير محضة [٥]، سواء كانت إلى مرفوع أو منصوب [٦] .

ودليل الصحيح وصفه بالمعرفة [٧] في قوله :

١١٥ - إنّ وجْدي بك الشديد أراني عاذراً من عهدت فيك عَذولا [٨]

(١) في (جـ) : (مقتضى) .

(٢) خرج المصدر بقوله : (صفة) لأنه ليس بصفة، وخرج اسم التفضيل بقوله (والمضاف إليه معمولا لها) لأن المضاف لاسم التفضيل ليس معمولا له

(٣) وهذا مذهب الجمهور.
ينظر ارتشاف الضرب ٥٠٥/٢ وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ والتصريح ٢٧/٢ .

(٤) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبيء المالقي، المعروف بابن الطراوة، كان من أعلم أهل زمانه بالأدب والعربية، أخذ النحو عن الأعلم الشنتمري وعبد الملك ابن سراج وغيرهما، وله آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها الجمهور، ومن تلاميذه السهيلي والقاضي عياض وابن سمحون، له مصنفات في النحو منها الترشيح، والإفصاح على الإيضاح والمقدمات على كتاب سيبويه. مات بمالقة سنة ٥٢٨هـ .
تنظر ترجمته في إنباه الرواة ١١٣/٤ وإشارة التعيين ١٣٥ والبلغة ١٠٨ وبغية الوعاة ٦٠٢/١ والأعلام ١٣٢/٣ .

(٥) انظر مذهبه هذا في ارتشاف الضرب ٥٠٥/٢ وتوضيح المقاصد ٢٤٥/٢ . وقد نسب هذا المذهب لابن برهان أيضا . ولم أجده في شرحه على اللمع .

(٦) وقع بعده في (جـ) عبارة (وهو الصحيح) ولاشك أنها تكرار من الناسخ، لأن الشارح قد رجح المذهب الأول من قبل.
ومراده بالإضافة إلى مرفوع أو منصوب إضافة المصدر إلى فاعله نحو ﴿ولو لا دفع الله الناس﴾ وإضافته إلى مفعوله، نحو ﴿وحج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾ .

(٧) في (أ) و (جـ) : (المعرفة)صوابه من (ب) .

(٨) البيت من الخفيف، ولم ينسب لقائل . وقد وقع في (جـ) محرّفا حيث جاء فيه: =

و[1] ذهب ابن السراج [2] والفارسي [3] إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة .

وهما محجوجان بصحة قولك : رأيت أفضلَ أهلِ[4] البلدِ العالمَ الفقيهَ [5] .

التنبيه الثاني: قد علمت أن قسمة الإضافة بالنسبة إلى المحضة وغيرها ثنائية. وزاد في التسهيل [6] قسما ثالثا ، فجعل القسمة ثلاثية، فقال : «وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمّى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى[7] القائم مقام الوصف ، والمؤكّد إلى المؤكَّد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى» . انتهى.

أمثلة ذلك : «مسجد الجامع» [8] و«سعيد كرزٍ» [9] .

= إن وجـــدي الشديد أراني عاذرا من عاهدت فيك عذولا

انظر توضيح المقاصد ٢٤٥/٢ وشفاء العليل ٦٤٤/٢ والعيني ٣٦٦/٣ والتصريح ٢٧/٢ والأشموني ٢٤٢/٢ والدرر اللوامع ٩/٥.

والشاهد فيه وصف المصدر وهو«وجدي» بالمعرفة مما يدل على أنه قد تعرف بالإضافة فهي إضافة محضة.

(١) سقط حرف العطف من (أ) و (جـ) وأثبته من (ب) .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٦/٢ .

(٣) ينظر الإيضاح العضدي ص ٢٨١ وهو قول ابن عصفور أيضا ، انظر المقرب ٢٠٩/١ .

(٤) في (ب) : (هذا) وهو تحريف .

(٥) حيث وصف «أفعل» التفضيل بالمعرفة وهي (العالم الفقيه) وذلك يدل على أنه يتعرف بالإضافة، فتكون إضافته محضة، كما ذهب إليه الجمهور.

(٦) تسهيل الفوائد ص ١٥٦ .

(٧) كلمة (إلى) ساقطة من (جـ) .

(٨) هذا مثال إضافة الاسم إلى الصفة، ومذهب الفارسي أنها غير محضة وعند الجمهور هي محضة. ويؤول البصريون هذا بأن معناه (مسجد المكان الجامع) .

انظر الإيضاح العضدي ص ٢٨٢ والأشموني ٢٤٢/٢ - ٢٤٩ .

(٩) وهذا مثال إضافة المسمى إلى الاسم، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم، أي مسمى هذا الاسم .

١١٦ - وَإِنْ سَقَيتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا [١]

و :

١١٧ - عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ [٢]

أي علا زيد صاحبنا [٣] رأس زيد صاحبكم.

و«لقيته يومَ يومٍ وليلةَ ليلةٍ» [٤]

و :

١١٨ - ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيكُمَا [٥]

(١) عجز بيت بيت من البسيط ،وقائله بشامة بن حزن النهشلي، وصدره :

إِنَّا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينا

وقد وقع عجزه في قصيدة للمرقش الأكبر. وفي (جـ) : (سقت، فاسقنا) وهو تحريف. تنظر المفضليات ص ٤٣١ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠/١ وارتشاف الضرب ٥٠٧/٢ والمساعد ٣٣٤/٢ وشفاء العليل ٧٠٤/٢ والعيني ٣٧٠/٣ والخزانة ٣٠٢/٨ .

والشاهد فيه قوله : (كرام الناس) فإن الإضافة فيه من إضافة الصفة إلى الموصوف، لأن أصلها (الناس الكرام).

(٢) صدر بيت من الطويل، وينسب لرجل من طيئ، وعجزه :

..... بأبيضَ ماضي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِي

انظر الكامل للمبرد ١٠٧٢/٣ وشرح المفصل ٤٤/١ والارتشاف ٥٠٨/٢ وسر الصناعة ٤٥٢/٢ والمغني ٧٥ والعيني ٣٧١/٣ والتصريح ١٥٣/١ والأشباه والنظائر ١٨٩/٣ والخزانة ٢٢٤/٢.

والشاهد إضافة الموصوف وهو «زيد» إلى القائم مقام الوصف وهو «نا» والأصل : زيد صاحبنا.

(٣) زاد بعده في (جـ) (يوم النقى).

(٤) كذا مثل الشارح لإضافة المؤكد إلى المؤكد، وكان الأولى أن يمثل بنحو «يومئذ» و«حينئذ» ليغاير بين المضاف والمضاف إليه. قال الأشموني ٢٤٣/٢ : وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ، وقد يكون في غيرها».

(٥) جزء من صدر بيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة يخاطب ابنتيه، وهو بتمامه : =

ونحو :

١١٩ - أَقَامَ بِبَغْـدَادِ العِـرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ [١]

ش : (وتقدر بمعنى «في» نحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [٢] و[عثمان][٣] شهيد الدار. وبمعنى «مِنْ» في نحو خَاتَمُ حَدِيدٍ، ويجوز فيه نصب الثاني وإتباعه للأول، وبمعنى اللام في الباقي).

ش : هذا التقسيم للإضافة باعتبار ما / هي على معناه من الحروف، وهي ٥٥/ب بهذا الاعتبار على ثلاثة أقسام:

الأول بمعنى «في». وضابطه أن يكون الثاني ظرفا للأول، نحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ [٢] وإليه أشار بقوله : (في نحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ﴾).

ومنه قوله تعالى [٤]: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾ [٥] وقولهم في عثمان - رضي

= إِلَى الْحَولِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَولًا كَامِلًا فَقَد اعْتَذَر

انظر ديوانه ص ٢١٤ ومعاني القرآن للفراء ٤٤٨/١ ومجاز القرآن ١٦/١ والخصائص ٢٩/٣ وشرح المفصل ١٤/٣ والمقرب ٢١٣/١ والارتشاف ٥٠٨/٢ والمساعد ٣٣٥/٢ والهمع ٤٩/٢ والأشموني ٢٤٣/٢ والخزانة ٣٣٧/٤.

والشاهد قوله : (اسم السلام) فالإضافة فيه من إضافة الملغى إلى المعتبر، والأصل : ثم السلام عليكما .

(١) البيت من الطويل، ونسب لبعض الطائيين دون تعيين، وهو من شواهد توضيح المقاصد ٢٤٨/٢ والمساعد ٣٣٦/٢ وشفاء العليل ٧٠٦/٢ والعيني ٣٧٨/٣ والهمع ٤٩/٢ والأشموني ٢٤٤/٢.

والشاهد في قوله (بغداد العراق) و (دمشق الشام) فإن الإضافة في كل منهما من إضافة المعتبر إلى الملغى. وقد جعلها ابن مالك شبيهة بالمحضة.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سبأ، وفي الشذور ﴿بل مكر الليل والنهار﴾.

(٣) سقطت من النسخ ، وأثبتها من شذور الذهب ص ٢٢.

(٤) كلمة (تعالى) ساقطة من (أ) و (ب). وأثبتها من (جـ).

(٥) من الآيتين ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف، والمعنى (يا صاحبي في السجن).

الله عنه - : شهيد الدار [١] .

قال ابن مالك [٢] : «وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «في» وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح» .

أي و الجمهور[٣] على أن الإضافة لا تتقدر بغير «من» واللام، وأما ما ذكر من أمثلة «في» فمقدر [٤] عندهم باللام على التوسع [٥] .

والثاني بمعنى «مِنْ» . وضابطها أن يكون الأول بعض [٦] الثاني مع صحة إطلاق اسمه عليه [٧] .

وإلى ذلك أشار بقوله : (في نحو خَاتَمُ حَدِيدٍ) .

ألا ترى أن الخاتم بعض الحديد، وأنه يقال : هذا الخاتم حديد

وأفاد المصنف في هذا القسم أنه يجوز فيه نصب الثاني، فتقول : هذا خاتم حديدا، على التمييز [٨] . وقيل : على الحال، وهو مذهب سيبويه [٩] .

(١) «رضي الله عنه» زيادة من (ب)، وفي (جـ) جاءت العبارة كذا : (وقوله في عثمان شهيد) . وقد استشهد عثمان رضي الله عنه في داره بالمدينة سنة ٣٥هـ.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٧٣/ب] .

(٣) في (أ) و (جـ) : (أي الجمهور) والمثبت من (ب) .

(٤) في (جـ) : (من أمثلته فتقدر) .

(٥) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٣٨١ : «والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو بمعنى «مِن» وموهم الإضافة بمعنى «في» محمول على أنها فيه بمعنى اللام على المجاز» . وانظر الأشموني ٢٣٨/٢ .

(٦) في (جـ) : (بعد) وهو تحريف .

(٧) أي صحة إطلاق اسم الأول على الثاني وذلك بالإخبار بالثاني عن الأول، تقول : هذا الخاتم حديد .

(٨) هذا قول المبرد واختاره ابن مالك والمحققون، انظر المقتضب ٢٧٢/٣ والتسهيل ١١٤ .

(٩) ينظر الكتاب ١١٨/٢ - هارون .

والأول هو الراجح [١].

وأنه يجوز فيه إتْباعُهُ للأول، فتقول : هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ. نعتًا [٢] على تأويله بالمشتق، أي مصوغ من حديد، أو بدلاً أو عطفَ بيان . الثالث أن تكون [٣] على معنى اللام، وهو ما عدا ذلك.

أي وهو ما ليس الثاني فيه ظرفاً للأول ولم يكن الأول بعض الثاني [٤] مع صحة إطلاق اسمه عليه .

إما بأن ينتفي الأمران [٥] معا، نحو ثوب زيد وغلامه.

فإن الثوب والغلام ليسا بعضا [٦] من «زيد» ولايصح إطلاقه عليهما.

أو ينتفي أحدهما، إما البعضية مع صحة الإطلاق، نحو «يوم الخميس»، فإن اليوم ليس بعض الخميس، ويصح أن تقول : اليوم الخميس.

وإما صحة الإطلاق [٧] مع ثبوت البعضية، نحو «يدُ زيدٍ» فإن البعضية موجودة مع عدم [٨] صحة الإطلاق.

وإلى ذلك كله أشاربقوله : (وبمعنى اللام في الباقي). وهي لام الملك أو الاختصاص.

(١) وسبب الترجيح أن المعهود في الحال كونها منتقلة مشتقة والحديد لازم جامد.

(٢) وقد أنكر سيبويه والمبرد أن يعرب نعتا، وجعلاه بدلا.
ينظر الكتاب ١١٨/٢ والمقتضب ٢٥٩/٣ .

(٣) أي الإضافة، وفي (ب) و (جـ) : (يكون).

(٤) في (جـ) : «ما ليس فيه الثاني ظرفا للأول ولم يكن الثاني بعض الأول».

(٥) الأمران هما كون الأول بعض الثاني، وصحة إطلاق اسم الأول على الثاني .

(٦) في (جـ) : (بدلا) وهو تحريف.

(٧) في (ب) : «وإما عدم صحة الإطلاق».

(٨) كلمة «عدم» ساقطة من (جـ).

تنبيه :

قوله : (ويجوز) يؤخذ منه / أرجحية الإضافة على وجهي الإتباع والنصب. ٦
والله أعلم.

ص : (الثالث المجرور للمجاورة [١]، وهو شاذ، نحو هذا جُحر ضب خَرِبٍ. وقوله : يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم.

وليس منه ﴿وامسحوا برؤسكم وأرجلكم﴾ [٢] على الأصح).

ش : النوع الثالث من المجرورات المجرور بالمجاورة. أي يكون سبب جر الاسم كونه ملاصقا لاسم قبله .

وهو شاذ قياسا واستعمالا [٣].

ويكون في النعت، وإليه أشار بقوله : (نحوهذا جحر ضب خرب) [٤] فـ«خَرِب» نعت لـ«جحر» وكان حقه الضم، لكنه جُرّ لمجاورته للمضاف إليه الذي هو «ضبّ». وفي التوكيد، وإليه أشار بقوله : (وقوله):

١٢٠ - يا صاح بلِّغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عُرا الذنب [٥]

(١) في (ب) و (جـ) : «بالمجاورة».

(٢) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٣) عدّه شاذا قياسا، لأن القياس إعطاء التابع حكم المتبوع في الإعراب واستعمالا لأن ما رُوي من ذلك قليل وأكثر العرب على خلافه.
وقد أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وخرّجا ما روي من ذلك في النعت على أن أصله : (هذا جحر ضب خرب جحره) .
انظر الخصائص ١/١٩١ والمغني ٨٩٥.

(٤) قال سيبويه ١/٦٦- هارون : «وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا «هذا جحر ضب ونحوه» وقال أيضا في توجيه هذا القول : «فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره». الكتاب ١/٤٣٦ - هارون.

(٥) البيت من البسيط ، وهو لأبي الغريب، وهو شاعر مقل . انظر معاني القرآن للفراء=

فقوله : «كلهم» تأكيد لـ«ذوي» وهو منصوب، فكان حقه النصب لكنه جُرّ لمجاورة «الزوجات» المجرور بالإضافة.

ولك أن تقول : يجوز أن يكون تأكيدا للزوجات، فيكون جرّه على القياس ويكون قد استعمل ضمير المذكر للمؤنث [١]، وهو مما يأتي في الشعر.

واختُلف هل يكون في عطف النسق ؟

فجوزه بعضهم [٢]، وجعل منه ﴿وامسحوا برؤسكم وأرجلكم﴾ [٣] والصحيح منع ذلك [٤]، لأن العاطف فاصل يمنع المجاورة.

وإلى ذلك أشار بقوله : (وليس منه) إلى آخره. فـ«أرجلكم» معطوف على «رؤوسكم». لكن[٥] يشكل على هذا أنه يصير مقتضى العطف أن تكون [٦] الرِجلان ممسوحتين في الوضوء مع كونهما واجبتي الغسل فيه.

= ٧٥/٢واللسان ٢٩٢/٢والمغني ٨٩٥ وشرح الشنور لابن هشام٣٣١ والهمع٥٥/٢ والخزانة ٩٣/٥ .وهذا البيت لا تقوم به حجة كماذكر ذلك البغدادي في الخزانة ٩٣/٥. والشاهد فيه : جر «كلهم» لمجاورته المجرور وهو «الزوجات» مع أنه تأكيد لـ«ذوي» وهو منصوب. وهذا يدل على جواز الجر بالمجاورة في التأكيد أيضا وهو قول الكوفيين وبعض المحققين، انظر معاني القرآن للفراء ٧٥/٢ والمغني ٨٩٥.

(١) أي كان عليه أن يقول : (كلهن) لأنه تأكيد للزوجات، ولكنه قال : (كلهم) بضمير المذكر.

(٢) وهذا قول أبي عبيدة والأخفش والعكبري. انظر مجاز القرآن ٥٥/١ ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١ والتبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.

(٣) من الآية ٦ من سورة المائدة، والاستشهاد بها هنا إنما يتم على قراءة الجر في «أرجلكم» وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم . انظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٤٢ والكشف عن وجوه القراءات ٤٠٦/١ والإتحاف ١٩٨.

(٤) وهو قول جمهور العلماء. انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ ومغني اللبيب ٨٩٥.

(٥) في (جـ) : «لكنه».

(٦) في (ب) و(جـ) : (يكون) بالياء.

وأجيب بأن المراد بالمسح الغسل، فإنه قد يطلق عليه لغة [١] .

وإنما عبّربه لأنهما محل السَّرف عادة، فأريد الاقتصاد [٢] في غسلهما [٣] .

وقيل [٤] : المسح في الآية على بابه والمراد مسح الخف[٥] .

فإن قيل على هذا : إذا كان الخفان هما الممسوحان، فكيف صح أن يضيف المسح إلى الرجلين ؟ .

فلك أن تجيب بأن المسح إنما أضيف إليهما، لكونه بدلا عن غسلهما . والله أعلم .

ص : (باب، المجزومات / الأفعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ٦ ضربان، جازم لفعل، وهو لَمْ ولَمَّا ولام الأمر ولا في النهي) .

ش : لما أنهى القول في المجرورات تكلم على المجزومات .

وأخرها عن [٦] المجرورات، لكون المجرورات أعلى رتبة فإنها الأسماء .

والمجزومات هي الأفعال المضارعة بشرطها [٧]، على ما عُرف في أول

(١) قال في الإنصاف ٦٠٩/٢ : قال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل . وانظر لسان العرب ٥٩٣/٢ . (مسح) .

(٢) في (أ) و (جـ) : (الاقتصار) بالراء، وهو تحريف . والمثبت من (ب) .

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ٣٢٦/١ : «الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماءعليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لالتمسح ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها» .

(٤) قال بذلك بعض الفقهاء .
ينظر نيل الأوطار للشوكاني ١٧٨/١ .

(٥) في (جـ) : «والمراد به مسح الخف» . والمقصود بمسح الخف المسح على الخفين في الوضوء، وهو ثابت في السنة .

(٦) في (جـ) : (على) .

(٧) وهو عدم اتصال نون التوكيد المباشرة بها .

الكتاب[١]، إذا دخل عليها جازم.

والجازم ضربان، ضرب يجزم فعلا واحدا، وضرب يجزم فعلين.

فأما الجازم لفعل فهو أربعة:

الأول والثاني «لم» و«لمّا»، ويشتركان بعد كونهما أداتي جزم [٢] من أوجه ويفترقان من أوجه.

فأما أوجه الاشتراك، فمنها الحرفية، فكل واحد منهما حرف.

ومنها النفي، فكل منهما يفيده.

ومنها القلب للمضي، فكلّ منهما يقلب المضارع للمضي [٣] بحيث لايفهم منه الحال والاستقبال.

وأما أوجه الافتراق، فمنها أن المنفي [٤] بلَمْ لا يلزم اتصاله بالحال [٥]، بل قد يكون متصلا، نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [٦].

وقد يكون منقطعا، نحو ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [٧] بخلاف «لَمَّا» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال.

(١) انظر ماسبق ص ١٣٣ و ١٨١.

(٢) في (أ) و (جـ) : «أداة جزم» و المثبت من (ب).
وانظر الفرق بين «لم» و «لما» في الجنى الداني ٢٦٨، ومغني اللبيب ٣٦٧ وهمع الهوامع ٥٦/٢.

(٣) في (جـ) : «يقبل المضارع للماضي». تحريف.

(٤) في (أ) و (جـ) : (أن يكون المنفي) والمثبت من (ب).

(٥) بل يجوز انقطاع نفي منفيها بدليل أنك تقول : لم يأت زيد ثم أتى.

(٦) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٧) الآية ١ من سورة الإنسان.

ومنها أن الفعل [١] بعد «لمّا» يجوز حذفه اختيارا [٢]، ولا يحذف بعد «لم»[٣] إلا ضرورة، كقوله :

١٢١ - احفظ وديعتك التي استُودعتها يوم الأعازب إن وُصلت وإن لم [٤]

ومنها أن«لما» لا تصحب شيئا من أدوات الشرط، وتصحبها «لم» نحو (إن لم) و(لو لم).

ومنها أن «لم» قد يُرفع الفعل بعدها في لغة قوم [٥]، كما صرّح به ابن مالك في شرح التسهيل [٦]. وعليها جاء قوله :

١٢٢ - يوم الصليفاء لم يوفون بالجار [٧]

(١) في (أ) و (جـ) : (أن يكون الفعل) والمثبت من (ب).

(٢) كقولك : (قاربت المدينة ولمّا) أي ولمّا أدخلها.

(٣) في (جـ) : (لما) وهو خطأ من الناسخ، لأن «لما» يجوز حذف الفعل بعدها كما ذكر.

(٤) البيت من الكامل، وقائله إبراهيم بن هَرْمة وفي (جـ) : (أودعتها) و (الأعارب) وهو تحريف، يوم الأعازب يوم من أيام العرب.
انظر شعر إبراهيم بن هرمة ص ١٩١.
والبيت من شواهد توضيح المقاصد ٢٣٤/٤ والجنى الداني ٢٦٩ والعيني ٤٤٣/٤ والتصريح ٢٤٧/٢ والأشباه والنظائر ١١٤/٤ والأشموني ٦/٤ والخزانة ٨/٩ وشرح أبيات المغني ١٥١/٥ والدرر اللوامع ٦٦/٥.
والشاهد فيه حذف الفعل المجزوم بعد «لم». وذلك ضرورة شعرية.

(٥) لم يعيّن هؤلاء القوم أحد من العلماء، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن ذلك ضرورة لالغة، انظر الجنى الداني ص ٢٦٦ ومغني اللبيب ٣٦٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١.

(٧) عجز بيت من البسيط، ولم يُنسب لقائل، وصدره :
لو لا فوارس من ذُهل وأسرتهم
ينظر المحتسب ٤٢/٢ وشرح المفصل ٨/٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١ والجنى =

ولم تُحْكَ[1] هذه اللغة في «لَمَّا».

الثالث لام الأمر، نحو قوله: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [2] ومنه الدعاء [3]، نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [4].

الرابع «لا» في النهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [5]. ومنه الدعاء، نحو ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [6].

تنبيهات:

الأول: قَيَّدَ بعضُهم [7] «لَمَّا» فقال: «لَمْ وَلَمَّا أختها»، واحترز بذلك من «لَمَّا» / التي [8] بمعنى «إِلَّا» و [مِنْ لَمَّا] [9] التي هي حرف وجود لوجود [10]. ٥٧/أ

واستغنى الشيخ عن هذا التقييد لأن التي بمعنى «إلا» يليها ماضي اللفظ

= الداني ٢٦٦ وتوضيح المقاصد ٢٣٧/٤ والمغني ٣٦٥ والعيني ٤٤٦/٤ والهمع ٥٦/٢ والأشموني ٦/٤ والخزانة ٣/٩.

والشاهد رفع الفعل المضارع الواقع بعد «لم»، وذلك على لغة فيها أو أنه من الضرورات الشعرية.

(١) في (أ): (ولم يحك)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٣) الأمر يكون من الأعلى للأدنى وكذلك النهي، والدعاء يكون من الأدنى للأعلى.

(٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٥) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٧) هو ابن مالك في التسهيل ص ٢٣٥ وكذلك ابن الناظم في شرح الألفية ٦٨٩.

(٨) كلمة (التي) ساقطة من (جـ) وهي مكررة في (أ).

(٩) زيادة لابد منها، وهي في توضيح المقاصد للمرادي ٢٣٨/٤.

(١٠) في (أ): (حرف وجوب لوجوب) وهو تحريف. صوابه من (ب) و (جـ).

مستقبل المعنى [١]، والتي هي حرف وجود يليها[٢] ما ضي اللفظ والمعنى[٣]، فلا يليها المضارع.

الثاني : قال ابن مالك [٤] : زعم بعض الناس [٥] أَنَّ «لَمْ» تنصب في لغة، مستدلا بقراءة بعضهم [٦] : ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [٧]، بفتح «نشرح»[٨]، وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونُويت».

الثالث : مذهب الجمهور [٩] أن «لَمَّا» مركبة من «لَمْ» و «مَا». وقيل [١٠] : بسيطة .

الرابع : اللام الطلبية محركة بالكسر، وفتحها لغة [١١].

هذا إن خَلَتْ عن عاطف قبلها، فإن وَلِيَتْ عاطفًا جاز تسكينها بعد الواو

(١) وذلك مثل قولك : (عزمت عليك لمّا فعلت كذا) أي إلا فعلت.

(٢) من قوله : (ماضي اللفظ) إلى آخره ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) وتسمّى «لمّا» الحينية، كقوله تعالى : ﴿ولما جاء أمرنا نجينا هودا﴾ أي حين جاء أمرنا.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٧٥/٣، ١٥٧٦.

(٥) هو أبو الحسن اللحياني من الكوفيين، حكى ذلك في نوادره، انظر البحر المحيط ٤٨٨/٨.

(٦) هو أبو جعفر المنصور. انظر المحتسب ٣٦٦/٢ والبحر المحيط ٤٨٧/٨.

(٧) الآية (١) من سورة الشرح.

(٨) في (ب) و (جـ) : «بنصب نشرح». وفي شرح الكافية : «بفتح الحاء».

(٩) انظر المخصص لابن سيده ٦٢/١٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٨ والهمع ٥٦/٢ والأشموني ٨/٤.

(١٠) لم أجد من نسب هذا القول لمعيّن. وانظر الارتشاف ٥٤٤/٢ والهمع ٥٦/٢.

(١١) وهي لغة بني سُليم، حكاها الفراء عنهم في معاني القرآن ٢٨٥/١.

والفاء وثمّ، بل تسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها [١].

الخامس: منع الجمهور [٢] حذف لام الأمر، وخصّوه بالشعر.

وقال ابن مالك [٣]: إن حذف لام الأمر وإبقاء عملها على ثلاثة أضرب كثير مطرد، وذلك بعد الأمر بالقول، نحو ﴿قُلْ [٤] لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [٥] وقليل [٦] جائز في الاختيار، و ذلك بعد قول غير أمر، نحو قوله:

١٢٣- قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا [٧]

(١) ولذا أجمع القراء على التسكين بعد الفاء والواو في قوله تعالى ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾.

(٢) انظر مذهبهم في الكتاب ٨/٣ والأصول ١٧٤/٢ وشرح المفصل ٥٩/٧ والهمع ٥٥/٢.

وقد منع المبرد حذف اللام حتى في الشعر، انظر المقتضب ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣. وقد اختصر الشارح كلام ابن مالك.

(٤) كلمة (قل) ساقطة من (جـ) فقط.

(٥) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣١٠/٣: «ويعجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن «يقيموا» مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا، فيكون مقول القول، إلا أنه محكي بالمعنى إذ لو حكاه بلفظه لقال: «لتقيموا».

(٦) في (جـ): (وقيل)، وهو تحريف.

(٧) البيتان من الرجز، وهما لمنظور بن مرثد الأسدي.

تيذن: أي لتأذن، حذف لام الأمر ثم كسر حرف المضارعة ثم قلبت الهمزة ياءً.

والبيتان من شواهد شرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣ والمغني ٢٩٨ والمساعد ١٢٣/٣ والهمع ٥٦/٢ والأشموني ٤/٤ والخزانة ١٣/٩.

والشاهد قوله: (تيذن) فهو فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المقدّرة والأصل أن يقول: لتيذن، وليس هذا بضرورة لتمكنه من أن يقول: (إيذن).

وقليل مخصوص بالضرورة، وذلك دون تقدم قول ، كقوله :

١٢٤ - فَلاَتَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلٰكِنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنْكَ نَصِيبُ [١]

السادس : احترز الشيخ بتقييد [٢] اللام بالأمر و «لا» بالنهي عن اللام غير الطلبية كالتي ينصب المضارع بعدها [٣]، وعن «لا» غير الناهية كالزائدة والنافية [٤].

ص : (وجازم لفعلين، وهو [٥] أدوات الشرط، «إنْ» و«إذْمَا» لمجرد التعليق وهما حرفان، و«مَنْ» للعاقل ، و«ما» و«مَهْمَا» لغيره، و«متى» و«أَيَّانَ» للزمان ، و«أين» و«أنّى» و«حيثما» للمكان، و«أيٌّ» بحسب ما تضاف إليه.

ويسمى أولهما [٦] شرطا، ولا يكون ما ضي المعنى ولا إنشاءً ولا جامدا، ولا مقرونا بتنفيس ولا بـ«قد» [٧] ولا ناف غير «لا» و«لم» وثانيهما جوابا وجزاء).

(١) البيت من الطويل، قيل : إن الشاعر يخاطب به ابنه حين تمنى موته، ولم أجد أحدا نسب البيت إلى قائله.

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١٥٩/١ ومجالس ثعلب ٤٥٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥٧٠/٣ وتوضيح المقاصد ٢٣٣/٤ والمغني ٢٩٧ والمساعد ١٢٣/٣ والعيني ٤٢٠/٤ والأشموني ٥/٤.

والشاهد فيه قوله : (يكن) فهو فعل مجزوم بلام الأمر المقدرة ، ولم يتقدم عليها قول، فالحذف هنا للضرورة الشعرية.

(٢) في (جـ) : «بقيد».

(٣) وهي لام التعليل كقوله تعالى : ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾.

(٤) «لا» الزائدة كقوله تعالى : ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ أي ليعلم. والمراد بها هنا التأكيد، والنافية كقوله تعالى : ﴿لا يُقضى عليهم فيموتوا﴾.

(٥) في (جـ) : (وهي) .

(٦) في (جـ) : (أولها) .

(٧) كذا في النسخ، وفي الشذور : (ولا قد).

ش : ذكر في هذا / الكلام ما يجزم فعلين .وتسمى أدوات الشرط ، لإفادتها ٥٧/ب أن ما يليها شرط وسبب لما يليه ، وقسّمها ستة أقسام ؛

لأن منها ما وضع للدلالة على مجرد التعليق [١] ، وهو «إن» و «إذما» وهما حرفان .

أما «إنْ» فبالاتفاق . وأما «إذْمَا» فعلى الأصح [٢] ، لأنه مسلوب الدلالة على معناه الأصلي ، مستعمل [٣] مع «ما» المزيدة [٤] بمعنى «إن» فكان حرفا .

وقيل [٥] : لم تسلب الدلالة على معناها الأصلي ، الذي هو الزمان ، فتكون [٦] اسما .

ومنها ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو «مَنْ» .

ومنها ما وضع للدلالة على ما لايعقل [٧] ، ثم ضُمّن معنى الشرط [٨] ، وهو «ما» و «مهما» .

ومنها ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمّن معنى الشرط [٩] ، وهو «متى» و«أيّان» .

(١) أي تعليق تحقق الجواب على تحقق الشرط .

(٢) وهو قول سيبويه والجمهور ، انظر الكتاب ٥٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢ وارتشاف الضرب ٥٤٧/٢ .

(٣) في (أ) : (يستعمل) والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٤) كلمة (ما) ساقطة من (ب) ، وفي (جـ) : (ما الزائدة) .

(٥) هذا القول مذهب ابن السراج والفارسي ،ونسب القول بذلك للمبرد لكنه في المقتضب قد نص على حرفيتها . انظر المقتضب ٤٦/٢ والأصول ١٥٩/٢ والإيضاح العضدي ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ .

(٦) في (أ) و (جـ) : (فيكون) بالياء ، والمثبت من (ب) .

(٧) في (جـ) : (من لايعقل) وهو خطأ .

(٨) في (أ) : (ثم ضمن الشرط) . والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٩) من قوله : (وهو «ما» و«مهما») إلى آخره ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر .

ومنها ما وضع للدلالة على المكان، ثم ضُمّن معنى الشرط، وهو «أيْن» و«أنّى» و«حيثما».

ومنها ما هو متردد بين المعاني الأربعة الأخيرة، وهو «أيّ» فإنها بحسب ما تضاف إليه، فتكون لمن يعقل في نحو (أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ) ولما لايعقل في نحو (أَيَّ الدَّوَابِّ تَرْكَبْ أَرْكَبْ)، وللزمان في نحو (أَيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ) وللمكان في نحو (أَيَّ مَكَانٍ [1] تَجْلِسْ أَجْلِسْ).

ثم إن هذين الفعلين اللذين يُجزمان بهذه الأدوات يسمى أولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء.

فقوله: (وثانيهما) معطوف على [2] (أولهما).

ووسَّط بين المتعاطفين [3] ذكر ما يعتبر في فعل الشرط.

فيعتبر فيه ألاّ يكون ماضي المعنى، بل يكون مستقبلا في المعنى، وإن كان ماضيا في اللفظ لنكتة [4]. لأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته [5] ومضيه.

وكذلك الجزاء أيضا لايكون ماضي المعنى.

لأن حصوله معلق على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [6]. ويعتبر فيه [7] أيضا ألاّ

(١) في (جـ): (المكان).

(٢) حرف الجر (على) ساقط من (ب).

(٣) في (جـ): (المعاطفين) وهو تحريف.

(٤) أي لسبب بلاغي، كقوله تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم﴾. ينظر دلائل الإعجاز للجرجاني ص ٥٣٤.

(٥) أي حصوله في الزمن الحاضر.

(٦) من قوله: (ويمتنع تعليق الحاصل) إلى آخره ساقط من (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٧) أي في فعل الشرط.

يكون إنشاءً. فلا تَقُلْ[1] / : (إن قم) ولا (إن لاتقم) [2] وألاّ يكون فعلا جامدا، ٥٨/أ
كعسى وليس [3] وألاّ يكون مقرونا بتنفيس كالسين وسوف فلاتقل [4] : (إنْ سَيَقُمْ) ولا (إنْ سَوْفَ يَقُمْ أَقُمْ).

ولامقرونا بقد. فلاتقل: (إنْ قَدْ قَامَ زيد قُمْتُ). وألاّ يكون مقرونا بأداة نفي غير «لا» و«لم». فلاتقل [4] : (إنْ مَا قَامَ زيد [5] أَقُمْ). ولا (إنْ لَمَّا تَقُمْ أَقُمْ) [6].

وتقول : (إنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ)[7] و (إنْ لاَ تَقُمْ أَقُمْ)[8].

تنبيهات :

الأول في قوله : (وجازم لفعلين) تصريح بأن أدوات الشرط هي الجازمة لهما. وهو كذلك، لكن في الشرط بالاتفاق، ولاعبرة بمن شذّ [9].

وفي الجزاء على الأصح المنسوب لسيبويه [10]، وهو مذهب محققي

(١) في (أ) و (ب) : (فلا تقول) صوابه من (جـ).

(٢) كذا مثل الشارح ، وهو على اعتبار «لا» هنا ناهية لانافية حتى يصح كونها مثالا للطلب، وقد مثل ابن هشام لذلك بقوله «إن لِيقم» و «إن لايقم» .
انظر شرح شذور الذهب ص ٣٤٠ .

(٣) فلاتقل : «إنْ عسى» و لا «إنْ ليس».

(٤) من قوله : «إن سيقم» إلى آخره ساقط من (أ) بسبب إنتقال النظر.

(٥) من قوله : «قمت» إلى آخر قوله : «إن ما قام زيد» ساقط من (جـ).

(٦) في (ب) : «إن لمايقم أقم» وفي (جـ) : «إن لما يقم زيد أقم».

(٧) في (ب) : «إن لم يقم» فقط.

(٨) و«لا» هنا نافية ، كقوله تعالى : ﴿إن لا تفعلوه تكن فتنة﴾.

(٩) هذه إشارة إلى ما روي عن المازني أنه جعل فعلى الشرط والجزاء مبنيّين.
انظر مذهبه في مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٨ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٩.

(١٠) هذا القول عزاه السيرافي لسيبويه، لكن جاء في الكتاب قول سيبويه : «واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله».
انظر الكتاب ٣/ ٦٢ وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٨٩.

البصريين [١] .

ومقابله ثلاثة أقوال :

أحدها للأخفش [٢] أنه مجزوم بفعل الشرط .

والثاني بالأداة والفعل معا . ونسب إلى سيبويه أيضا والخليل [٣] .

والثالث أن الجزم بمجاورة الشرط ، قياسا على الجر، وهو مذهب الكوفيين [٤] .

الثاني ، أفهم كلامه أن «حيث» و«إذْ» لا يجزمان إلا إذا اقترنا بـ«ما» [٥] كما لفظ به . وأجاز الفراء [٦] الجزم بهما مجرّدتين . وهو ضعيف [٧] .

وأما غيرهما [٨] فهو قسمان :

قسم لاتلحقه «ما» وهو«مَنْ» و«مهما» و«ما» و«أنّى» .

(١) وإليه ذهب الجمهور.
انظر ارتشاف الضرب ٥٥٧/٢ وتوضيح المقاصد ٢٤٤/٤ وهمع الهوامع ٦١/٢ .

(٢) انظر مذهبه في مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٨ ، واختار ابن مالك هذا المذهب.
انظر تسهيل الفوائد ص ٢٣٧ .

(٣) قال سيبويه ٦٣/٣ : «وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني آتك، فـ «آتك» انجزمت بإنْ تأتني» .

(٤) انظر مذهب الكوفيين في الإنصاف ٦٠٢/٢ وشرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢ .

(٥) في (أ) : «إلا إذا اقترنا بلا». وهو تحريف صوابه من (ب) و (جـ). وهذا القول مذهب جمهور العلماء .
انظر الكتاب ٥٦/٣ - ٦٦ وشرح المفصل ٤٦/٧ والهمع ٥٨/٢ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٨٥/١ وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٤٢/٤ .

(٧) وسبب ضعف هذا القول أنّ «حيثما» و «إذما» إذا تجردتا لزمتهما الإضافة، والإضافة من خصائص الاسم فكانت منافية للجزم المختص بالفعل.

(٨) أي غير «حيث» و «إذ» .

وقسم يجوز فيه الأمران، وهو «إن» و «أيّ» و «متى» و «أيّان» [١].

الثالث إنما لم يذكر من الجوازم «إذا» و «كيف» و «لو» لأن المشهور في «إذا» أنها لاتجزم إلا في الشعر، وإن زيد بعدها لفظة «ما» [٢] وفي «كيف» عدم الجزم، خلافا للكوفيين [٣]. وإنما تقع بها المجازاة [٤] معنىً لا عملا [٥]. و«لو» لايُجزم بعدها إلا في الشعر على قول [٦].

وقيل [٧]: لايجزم بعدها أصلا.

الرابع يؤخذ من تنصيصه على حرفية «إنْ» و «إذْما» وسكوته عما عداهما أن [٨] ما عداهما أسماء. وهو كذلك. وإن كان في «مهما» خلاف ضعيف [٩].

(١) وكذلك «أين» يجوز فيها التجرد من «ما» والاقتران بها. وقد جعل الرضيّ «ما» هذه مع «إنْ» و «حيث» كافة، ومع غيرهما زائدة وهو تقسيم حسن. ينظر شرح الكافية للرضي ٢٥٤/٢.

(٢) هذا مذهب البصريين، وعند الفراء أن الجزم بإذا لغة لبعض العرب. انظر الكتاب ٦١/٣، ٦٢ ومعاني القرآن للفراء ١٥٨/٣ والارتشاف ٥٤٩/٢.

(٣) ذهب البصريون إلى عدم الجزم بـ «كيف»، وذهب الكوفيون وقطرب إلى جواز ذلك، تقول: كيفما تكن أكن، قياسا على «أينما».
ينظر الإنصاف ٦٤٣/٢ والارتشاف ٥١١/٢ والمغني ٢٧٠ والهمع ٥٨/٢.

(٤) في (جـ): (المجازات) بالتاء.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٦٠/٣: «وسألت الخليل عن قوله: (كيف تصنع أصنع) فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أيّ حال تكن أكن». وينظر المساعد ١٧٣/٣.

(٦) لبعض العلماء، منهم ابن الشجري، انظر الأمالي الشجرية ١٨٧/١، ٣٣٣.

(٧) هذا قول جمهور العلماء، وقد رد ابن مالك على ابن الشجري إجازته لذلك. ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣ والأشموني ٤٢/٤.

(٨) في (أ): (وأن) وفي(جـ): (أي أن) والمثبت من (ب).

(٩) نسب إلى السهيلي أنه يرى أن «مهما» تأتي حرفا في بعض المواضع والجمهور على أنها اسم دائما لعود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾ والضمير لا يعود إلا على الأسماء، انظر المغني ٤٣٥.

وحينئذ فلا بدأن يكون لها محل من الإعراب، وهو إما النصب أو الرفع لأنها إما [١] معمولة لفعل الشرط، أو الابتداء لاغير [٢].

فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو أبدا في موضع نصب بفعل الشرط على الظرفية.

وما كان غير ذلك فهو في موضع رفع [٣] بالابتداء، إن كان فعل الشرط مشغولا عنه بالعمل في ضميره، كما في (مَنْ تُكْرِمْهُ / أُكْرِمْهُ) و (مَا تَأْمُرْبِهِ أَفْعَلْهُ). /٥٨

وإلا [٤] فهو في موضع نصب [٥] بفعل الشرط لفظا كما في (مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) و (مَهْمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ مِثْلَهُ). أو محلا [٦] كما في نحو (بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ).

الخامس يؤخذ أيضا [٧] من قوله: (ويسمى أولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء) أن الجزاء لايتقدم على الشرط، ولا على أداته [٨].

فإن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه، هذا هو مذهب جمهور البصريين [٩].

(١) قوله: (لأنها إما) ساقط من (جـ).

(٢) انظر تفصيل الإعراب لهذه الأسماء في شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/١.

(٣) في (جـ): «في موضع مرفوع».

(٤) أي وإن لم يكن فعل الشرط مشغولا عنه.

(٥) في (جـ): «في موضع منصوب».

(٦) قوله: (أو محلا) يعني به أن اسم الشرط يكون في محل نصب لأن المجرور في الأصل منصوب.

(٧) وقع في (جـ) تكرار لكلمة «أيضا» حيث جاء فيه (أيضا يؤخذ أيضا).

(٨) بسبب أن لأداة الشرط صدر الكلام، فلا يتقدم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها.

(٩) انظر مذهبهم في الكتاب ٦٦/٣ - ٧٠ وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢ وهمع الهوامع ٦١/٢.

وذهب الكوفيون [١] والمبرد [٢] وأبو زيد [٣] إلى أنه هو الجواب نفسه. وهو ضعيف.

ش : (وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء، نحو ﴿إن كان قميصه قُدّ من قبل فصدقت﴾ [٤] الآية . ﴿فمن يؤمن بربه فلايَخَفْ بخسا﴾[٥] أو جملة اسمية فيقترن بها، أوبإذا الفجائية، نحو ﴿فهو على كل شيء قدير﴾[٦] ﴿إذا هم يقنطون﴾[٧]).

ش : هاتان مسألتان متعلقتان بالجزاء.

(١) انظر مذهب الكوفيين في الإنصاف ٦٢٣/٢.

(٢) قال في المقتضب ٦٨/٢ : «فإن كان الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدم الجواب»، وانظر أيضا ٦٩/٢.

(٣) هو الإمام سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري صاحب النحو واللغة، كان إماما في العربية وغلبت عليه اللغة والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء وأبي الخطاب الأخفش وغيرهم ومن تلاميذه التوزي والسجستاني وأبو عبيد القاسم بن سلام واللحياني والجاحظ وترك جملة من المؤلفات أشهرها النوادر والمطر والنبات والشجر والهمز، توفي رحمه الله سنة ٢١٥ هـ على الصحيح.
انظر ترجمته في مراتب النحويين ٧٣ وطبقات النحويين ١٦٥ وإنباه الرواة ٣٠/٢ ومعجم الأدباء ٢١٢/١١ وبغية الوعاة ٥٨٢/١ وشذرات الذهب ٣٤/٢ والأعلام ٩٢/٣.
قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٦١١/٣ : «ومذهب أبي زيد أن الذي تقدم هو الجواب نفسه ولذلك جاء مقرونا بالفاء في قول الشاعر، ثم ذكر بيتا من الشعر وهذا البيت موجود في نوادر أبي زيد ص ٢٨٣، وانظر الأشموني ١٥/٤.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ١٣ من سورة الجن، ولم تذكر في النسخ كلمة «بخسا».
وفي (ب) و (جـ) : «فلا يخاف» على قراءة الجمهور.

(٦) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٧) من الآية ٣٦ من سورة الروم. وفي (جـ) : (فإذا هم) وهو تحريف للآية.

إحداهما أنه إذا كان [١] واحدا من الأمور التي لاتصح أن تقع شرطا وجب اقترانه بالفاء.

فقوله[٢] : (وقد يكون) الضمير فيه يعود على الجزاء.

والإشارة في قوله : (هذه) تعود على الأمور[٣] الممتنع جعل واحد منها شرطا وذكر من أمثلة ذلك مثالين:

أحدهما مثال ماضي المعنى، وهو الآية الأولى، وهي قوله تعالى [٤] : ﴿إن كان قميصه قُدّ من قبل فصدقت﴾[٥].

وثانيهما مثال ما إذا وقع الجزاء نهيا، وهو قوله : ﴿فمن يؤمن بربه فلايَخَفْ بخسا﴾ في قراءة من جزم «يخف» وجعل «لا» ناهية [٦].

ومثال ما إذا وقع أمرا، نحو ﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾ [٧].

ومثال ما إذا وقع فعلا جامدا قوله تعالى: ﴿إن ترني أنا أقل منك مالاً وولداً فعسى ربي﴾[٨].

والمقرون بقد، نحو ﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾ [٩] وبالتنفيس قوله

(١) أي الجزاء. وقد سبق ذكر هذه الأمور التي لاتصح أن تقع شرطا في ص ٤٨٩.

(٢) في (أ) : (وقوله)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٣) في (أ) : (إلى الأمور) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) في هذه الآية وقع الجزاء ماضيا في اللفظ والمعنى فوجب اقترانه بالفاء.

(٥) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٦) وهي قراءة شاذة وبها قرأ يحيى بن وثاب، انظر المختصر في شواذ القرآن ص ١٦٣. وأما قراءة الجمهور (فلايخاف) بالرفع، فـ «لا» نافية، والتقدير (فهو لايخاف).

(٧) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.
والشاهد في الآية اقتران الجواب بالفاء لأنه طلبي.

(٨) من الآية ٤٠ من سورة الكهف. وفي (جـ) : (قوله تعالى : ﴿فعسى ربي أن يؤتين خيراً من جنتك﴾.

(٩) من الآية ٧٧ من سورة يوسف.

تعالى: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله﴾ [١] وبـ «لن» نحو قوله تعالى : ﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ [٢].

و«ما» نحو ﴿فإن توليتم فما سألتكم من أجر﴾ [٣].

وقد تحذف/هذه الفاء في الضرورة، كقول الشاعر : ٥٩/أ

١٢٥ - ومن لايزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما [٤]

المسألة الثانية إذا وقع [٥] جملة اسمية فإنه يجب اقترانها إما بالفاء وإما بإذا الفجائية، نحو قوله تعالى : ﴿فهو على كل شيء قدير﴾ [٦] وقوله تعالى : ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾ [٧].

(١) من الآية ٢٨ من سورة التوبة. وقوله تعالى : ﴿من فضله﴾ لم يرد في (أ).

(٢) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران. وهي بالتاء قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر.
تنظر السبعة لابن مجاهد ص ٢١٥ والنشر ٢٤١/٢. وفي (جـ) اقتصر على قوله : (فلن تكفروه).

(٣) من الآية ٧٢ من سورة يونس. وفي (ب) و (جـ) : ﴿فإن توليتم فما سألتكم عليه من أجر﴾ . وهو خطأ في الآية.

(٤) البيت من الطويل ، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها.
وقد ورد في شرح الكافية الشافية ١٥٩٨/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠٢ والعيني ٤٣٣/٤ والتصريح ٢٥٠/٢ والأشموني ٢١/٤.
وفي (جـ) : «ومن لايزال سيبقى على طول الصبابة نادما».
الشاهد خلو جواب الشرط من الفاء مع أنه مسبوق بحرف تنفيس، فيكون هذا من الضرورات الشعرية.

(٥) أي جواب الشرط.

(٦) من الآية ١٧ من سورة الأنعام، و أولها : ﴿وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير﴾.

(٧) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

وإنما قامت «إذا» الفجائية [١] مقام الفاء لأنها لايبتدأ بها ولاتقع إلا بعد ماهو معقّب بما بعده [٢] فأشبهت الفاء [٣]، فقامت مقامها.

وقد تأتي في الضرورة بدونهما، كقول الشاعر:

١٢٦ - من يفعل الحسنات الله يشكرها [٤]

.....

تنبيهان:

الأول: لابد في الجملة الاسمية التي تقترن [٥] بإذا ألاّ تكون طلبية نحو (إن

(١) اختلف العلماء في حقيقة إذا الفجائية، فعند الأخفش وابن مالك هي حرف، وعند المبرد هي ظرف مكان، وعند الزجاج هي ظرف زمان، راجع المغني ص ١٢٠.

(٢) في (ب): «متعقب بما بعده». وفي (جـ): «معقب بما بعدها».

(٣) قوله: «فأشبهت الفاء» ساقط من (جـ).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

..... والشر بالشرعند الله مثلان

وقد اختلف في قائله، فنسبه سيبويه لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٦/١ ونسب أيضا لعبدالرحمن بن حسان، ولكعب بن مالك. والظاهر أنه لكعب بن مالك، فقد ورد في ديوانه مع أبيات أخرى) انظر ديوان كعب ص ٢٨٨.

ورواية الديوان وبعض المصادر «سيّان» بدل «مثلان».

والبيت من شواهد سيبويه ٦٥/٣ والمقتضب ٧٢/٢ والخصائص ٢٨١/٢ وشرح المفصل ٣/٩ والمقرب ٢٧٦/١ وضرائر الشعر ١٦٠ وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣ ومغني اللبيب ٨٠ والعيني ٤٣٣/٤ والتصريح ٢٥٠/٢ والأشموني ٢٠/٤ والخزانة ٤٩/٩ والدرر اللوامع ٨١/٥.

والشاهد فيه حذف الفاء من جواب الشرط وذلك ضرورة عند الجمهور؛ والمبرد منع ذلك في نقده لكتاب سيبويه وزعم أن الرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره).

انظر حاشية المقتضب ٧٣/٢.

(٥) كلمة «تقترن» ساقطة من (ب).

عصا فويل له) . و ألاّ تدخل [١] عليها أداة نفي، نحو (إن قام زيد فما عمرو قائم) .

و ألاّ تدخل عليها «إنّ» نحو (إن قام زيد فإنّ عمرا قائم)[٢] .

فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء، ولا يجوز فيها «إذا» .

فإن قيل : فكيف أطلق المصنف [٣] .

قلنا : معنى كلامه أن الجزاء حيث امتنع أن يكون شرطا، فهو فيما عدا الجملة الاسمية يتعين [٤] ربطه بالفاء، وفيها [٥] لايتعين بل إما هي وإما «إذا» الفجائية بحسب ما يقتضيه [٦] فلا يحتاج إلى ذكر شرط.

على أنه يجوز أن يلاحظ خصوص [٧] المثال الذي مثل به، فإنه جامع للشروط الثلاثة.

فإذا وُقف معه كان فيه إيماء إليها.

الثاني : ظاهر [٨] كلامه أن «إذا» يربط بها الجواب بعد «إن» وغيرها من أدوات الشرط. وهو موافق لإطلاق النحويين [٩]. وظاهر عبارة التسهيل

(١) في (ب) و (جـ) : «يدخل» بالياء.

(٢) تنظر هذه الشروط في ارتشاف الضرب ٥٥٣/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٤.

(٣) أي قوله في الشذور ص ٢٣ : «أو جملة اسمية فيقترن بها أو بإذا الفجائية) فقد أطلق القول في الجملة الاسمية ولم يقيدها بالشروط المذكورة.

(٤) في (جـ) : (تعين) بصيغة الماضي.

(٥) أي في الجملة الاسمية.

(٦) كرر في (جـ) عبارة (بحسب ما يقتضيه) مرتين.

(٧) قوله : (خصوص) ساقط من (جـ).

(٨) في (جـ) : (ظهر).

(٩) وكذا ذكر المرادي في توضيح المقاصد ٢٥٤/٤ قال : «نصوص النحويين على الإطلاق».

وانظر أيضا ارتشاف الضرب ٥٥٢/٢ وما بعدها.

تخصيصه بـ «إنْ».[1]

وصرّح به في التوضيح[2] تبعا له[3].

والمعتمد[4] إطلاقهم لقوله تعالى: ﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾[5].

ولا منافاة بين هذا وبين ما تقدم[6] من أن «إذا» ليست من الجوازم، فإنه لايلزم من نفي الجزم عنها نفي إفادتها الشرطية[7]. والله أعلم.

ص: (ويجوز/حذف ما عُلم من شرط بعد «وإلاّ» نحو إفعل وإلا ٥٩/ب عاقبتك. أو جواب شرطه ماض، نحو ﴿فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض﴾[8]، أو جملة شرط وأداته إن تقدمها طلب ولو باسمية أو باسم فعل[9]، أو بما[10] لفظه الخبر، نحو ﴿قل تعالوا أتل﴾[11] ونحو أين بيتك

(١) قال في التسهيل ص ٢٣٨: «وقد تنوب بعد «إنْ» إذا المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية» فخص ذلك الحكم بـ «إنْ».

(٢) أوضح المسالك ١٩٥/٣.

(٣) قوله: (له) ساقط من (جـ).

(٤) أي الراجح.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

(٦) انظر ما تقدم في ص ٤٩٤.

(٧) وذلك لأن «إذا» هذه اسم شرط غير جازم وتختص بالدخول على الجمل الفعلية. انظر مغني اللبيب ص ١٢٧.

(٨) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٩) في (أ): (ولو باسم فعل) والمثبت من (ب) و(جـ) والشذور ص ٢٣.

(١٠) سقط قوله: (بما) من (جـ).

(١١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

أزرك [١]، و(حسبك حديث ينم الناس)، وقال :

مكانك تحمدي أو تستريحي

وشرط ذلك بعد النهي كون الجواب محبوبا، نحو : (لا تكفر تدخل الجنة).

ش : تضمن كلامه هذا ثلاث مسائل:

الأولى : أنه يجوز حذف فعل الشرط إذا عُلم [٢]، ووقع بعد «وإلاّ» [٣] نحو (افعل كذا وإلا عاقبتك) [٤] تقديره وإلا تفعل عاقبتك، ومنه قول الشاعر :

١٢٧ - فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام [٥]

الثانية أنه يجوز حذف جواب الشرط إذا عُلم، وكان شرطه ما ضيا، نحو

(١) في (جـ) : (أزورك) بالواو، وهو خطأ.

(٢) وقع في(جـ) تكرار لقوله : (إذا علم).

(٣) في (أ) و (ب) : (بعد إلا) والمثبت من (جـ).

(٤) في (أ) : (وإلا قتلتك)، والمثبت من (ب) و (جـ)، وقوله : (تقديره وإلا تفعل عاقبتك)ساقط من (جـ).

(٥) البيت من الوافر، وهو للأحوص الأنصاري يخاطب به رجلا اسمه مطر ويأمره بأن يطلق امرأته.

المفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف.

والرواية التي في الديوان :

..... فلست لها بأهل وإلاّ شَقَ

انظر ديوان الأحوص ص ١٩٠، وهو من شواهد المرتجل لابن الخشاب ص ٢٧٣ والإنصاف ٧٢/١ والأمالي الشجرية ٣٤١/١ والمقرب ٢٧٦/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٣ والمغني ٨٤٨ والعيني ٤٣٥/٤ والتصريح ٢٥٢/٢ والأشموني ٢٥/٤ والخزانة ١٥١/٢.

والشاهد حذف فعل الشرط بعد «وإلا» لدلالة ما قبله عليه والأصل وإلاّ تطلقها.

قوله تعالى: ﴿فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض﴾ [١] الآية. تقديره فافعل.

وقد فهم من كلامه [٢] أن مالم يعلم من شرط أو جواب لكونه لا دليل عليه لايجوز حذفه وهو واضح.

وينبغي أن يعلم أن حذف الشرط أقل من حذف الجزاء، وإن كانا جائزين. وكلام المصنف [٣] لا يأبى هذا.

وأنه لايشترط في حذف الشرط تعويض «لا» من المحذوف [٤].

وأنه لايشترط في حذف الشرط أن تكون أداته «إنْ» بل يجوز في غيرها. وكلام المصنف ربما يفهم خلاف هذين [٥].

الثالثة: أنه يجوز حذف الشرط وأداته مع جزم الجواب وذلك بعد الطلب، سواء كان[٦] الأمر أو النهي أو الدعاء أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو التحضيض [٧]، إذا قصد معنى الجزاء وأسقطت الفاء نحو زرني أزرك، ومثله ﴿قل تعالوا أتل﴾ [٨] و(لاتدْنُ [٩] من الأسد تسلم)، و ربِّ اغفر لي أدخل الجنة) [١٠] و

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

(٢) وقع في (جـ) تكرار لهذه العبارة.

(٣) ساقطة من (جـ).

(٤) اشترط هذا الشرط ابن عصفور والأبّدي.
انظر المقرب ٢٧٦/١ والارتشاف ٥٦١/٢،.

(٥) لأنه قال في الشذور ص ٢٣ : «ويجوز حذف ما علم من شرط بعد «وإلاّ».

(٦) قوله : (كان) زيادة من (جـ).

(٧) في النسخ : (سواء كان الأمر والنهي والدعاء والاستفهام)الخ بالواو . والأولى ما أثبته.

(٨) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام، وهو مثال للجزم بعد الأمر.

(٩) في (جـ) : (لاتدنو) وهو خطأ. وهذا مثال للجزم بعد النهي.

(١٠) هذا مثال للجزم بعد الدعاء.

هل تكرم زيدا يكرمك [١]، وليت لي مالا أنفقه [٢] و ألا تنزل عندنا تُصب خيرا [٣] و[٤] لو لا تأتينا تحدثنا [٥].

والتقدير إن تزرني أزرك، وإن لاتدن من الأسد تسلم وإن تغفر لي أدخل الجنة، وإن تكرم زيداً يُكرمك، وإن أزرق مالا أُنفقه، وإن تنزل تُصب، وإن تأتنا تُحدثنا [٦]. /الجنة ٦٠/أ

وسواء الطلب بالفعل، كما تقدم، و بالجملة الاسمية نحو أين بيتك أزرك، وباسم الفعل، نحو :

١٢٨ - مكانك تُحمدي أو تستريحي [٧]

(١) هذا مثال للجزم بعد الاستفهام.

(٢) هذا مثال للجزم بعد التمني.

(٣) في (أ) : «ألا تنل» والمثبت من (ب) و (جـ)، وهذا مثال للجزم بعد العرض.

(٤) حروف العطف ساقطة من (أ) و (ب) وذكر بعضها في (جـ).

(٥) هذا مثال للجزم بعد التحضيض.

(٦) هذا التقدير على مذهب أكثر المتأخرين الذين يرون أن الجزم هنا بأداة شرط مقدرة مع فعل الشرط. وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا.

(٧) عجز بيت من الوافر، وهو لعمرو بن الأطنابة، يخاطب نفسه ويحثها على القتال. وصدره :

وقَولي كلما جشأت وجاشت

جشأت وجاشت : أي نهضت وارتفت من الفزع، مكانك تحمدي : اثبتي مكانك تحمدي.

انظر الكامل للمبرد ١٤٣٤/٣ ومجالس ثعلب ٦٧/١ والخصائص ٣٥/٣ والاقتضاب ١٢٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/١ و العيني ٤١٥/٤ والتصريح ٢٤٣/٢ وهمع الهوامع ١٣/٢ والأشموني ٣١٢/٣.

والشاهد جزم الفعل (تحمدي) في جواب اسم الفعل، وهو (مكانك) فإنه في معنى (اثبتي).

وبما لفظه الخبر، نحو (حَسْبُكَ حَدِيثٌ يَنَم الناسُ) [١].

وشرط الجزم بعد النهي أن يكون الجزاء محبوبا [٢]. نحو (لاتدنُ من الأسد تسلمْ)، فالسلامة منه أمر محبوب. وكذا في (لا تكفرْ تدخلْ الجنة) فدخولها أمر محبوب.

وعلى هذا فلايصح أن تقول : لاتدنُ من الأسد يأكلْك، و(لا تكفرْ تدخلْ النار[٣]).

ويعبر عن هذا أيضا بأن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه.

وخالف الكسائي [٤] في هذا الشرط، فجوّز الجزم في نحو لاتدْنُ من الأسد يأكلْك، ولاتكفرْ تدخلْ النارَ، بتقدير : (إنْ تَدْنُ) و (إنْ تَكْفُرْ). فلم يشترط في الشرط المقدر أن يكون منفيا.

واستدل بقوله - عليه الصلاة السلام [٥] -: «لَاتَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبْ

(١) أي اكفف عن الحديث ينم الناس، (فحسبك) لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر .

(٢) وقد جعل له العلماء ضابطا، وهوصحة وضع «إن» الشرطية قبل «لا» مع صحة المعنى.

(٣) أي بالجزم، قال سيبويه ٩٧/٣ : «فإن قلت : لاتدن من الأسد يأكلك فهوقبيح إن جزمت، وليس وجه كلام الناس، لأنك لاتريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن». وهذا هو مذهب جمهور العلماء .
انظر المقتضب ٨٣/٢ وشرح المفصل ٤٨/٧ وهمع الهوامع ١٤/٢ .

(٤) انظر قول الكسائي في شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٢ ، وفيه قال الرضي : «وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل». قلت : وقد ذهب السهيلي إلى ما ذهب إليه الكسائي.
انظر أمالي السهيلي ص ٨٥ وتوضيح المقاصد ٢١٤/٤ .

(٥) في (أ) و (جـ) : (عليه السلام)، والمثبت من (ب) .

بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» [١] . فإنه لايصح تقدير «لا» فيه [٢] ، مع أنه ورد مجزوما .

وبقول أبي طلحة [٣] للنبي ﷺ [٤] «لَاتُشْرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ» [٥] وتقديره إن تشرفْ يصبْك سهم، ولايصح تقديره : إلاّ تشرف .

وحمل الجماعة [٦] ذلك ونحوه على إبدال الفعل من الفعل [٧] .

تنبيهان :

أحدهما : لم يصرح المصنف باشتراط إسقاط الفاء، ولابقصد معنى الجزاء اعتمادا على سياق الكلام، وعلى ما ذكره من الأمثلة .

الثاني : اختلفوا في عامل الجزم بعد إسقاط الفاء في هذه المواضع .

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم عن جرير البجلي رضي الله عنه .
انظر صحيح البخاري ٤١/١ وصحيح مسلم ٥٥/٢ وسنن الترمذي ٤٨٦/٤ .

(٢) لأنه سيكون التقدير (إن لاترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) وهذا عكس المعنى المراد .

(٣) هو زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته، شهد بدراً وما بعدها، مات سنة ٥١ هـ على الأصح .
انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٥٦٦/١، ٥٦٧ .

(٤) في (أ) : (عليه السلام) والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٥) هذا الأثر أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ٤٦/٥ وقد ذكر الحافظ ابن حجر أنّ في قوله : (يصبك) روايتين الجزم والرفع .
ينظر فتح الباري ٣٦٢/٧ .

(٦) ينظر توضيح المقاصد ٢١٤/٤ والتصريح ٢٤٣/٢ والأشموني ٣١١/٣ .

(٧) وحمله ابن عصفور في شرح الجمل ١٩٣/٢على أنه من تسكين المرفوع الذي لايجوز إلا في ضرورة أو قليل من الكلام .
وقد أجاب بعض العلماء عن الجزم في الحديث الأول، بأن الأصل : (يضربُ) بالرفع، ثم حصل إدغام الباء فيما بعده .
انظر الملخص لابن أبي الربيع ١٥٧/١ .

فقيل : إن لفظ الطلب ضُمّن معنى حرف الشرط فجزم [١] .

واختاره ابن مالك [٢] ، ونسبه لسيبويه والخليل [٣] .

وقيل : إن الطلب ناب عن حرف الشرط بعد حذفه فجزم ، ونسب إلى السيرافي [٤] والفارسي [٥] وابن عصفور [٦] .

وقيل : الجازم حرف شرط مقدر دل عليه الطلب ، وهو مذهب أكثر المتأخرين [٧] و هو [٨] الراجح . وهو / ظاهر كلام المصنف [٩] فإنه وإن لم يصرح بالجزم فقد صرّح بأن جملة الشرط وأداته محذوفان ، وذلك يقتضي جزم الجواب بالشرط المقدر . ولعل هذا هو عذره في عدم التصريح بالجزم .

وقيل [١٠] : الجزم بلام مقدرة ، فإذا قيل : ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرا ، فالتقدير لتصب خيرا .

(١) في (جـ) : (مجزوم) وهو تحريف .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٩٣/٣ : «فأما ما انجزم بالأمر فقولك :«إئتني آتك» . فهذا نص من سيبويه على أن الجزاء مجزوم بالأمر . وقال عن الخليل : «وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب» .

انظر الكتاب ٩٤/٣ . وانظر هذه القضية في المقتضب في باب الجوازم ٨٢/٢ .

(٤) انظر قوله في ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤١٩/٢ .

(٥) انظر الإيضاح العضدي ص ٣٣٣ .

(٦) صحح ابن عصفور هذا القول في شرح الجمل ١٩٢/٢ .

(٧) هذا هو اختيار أبي حيان ، ونسبه لأكثر المتأخرين .

انظر ارتشاف الضرب ٤١٩/٢ .

(٨) قوله : (هو)ساقط من (أ) و (جـ) ، و (هو) التالية ساقطة من (ب) .

(٩) أي في شذور الذهب ص ٢٣ وقد صرح بهذا القول في أوضح المسالك ١٧٩/٣ .

(١٠) هذا قول الفراء وبعض العلماء .

انظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢ وهمع الهوامع ١٥/٢ .

ص : (ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما [١] لفظا نحو هو ظالم إن فعل، أو نية نحو إن قمت أقوم. ومن ثَم امتنع في النثر إن تقم أقوم.

وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا، أو قسم إلاّ إنْ [٢] سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح[٣] الشرط المؤخر).

ش : لما تكلم فيما سبق على جواز حذف الجواب أخذ يتكلم على وجوب حذفه، وذكر أنه يجب حذفه [٤] إذا كان دليله متقدما لفظا أو نيّة.

ومثل للأول [٥] بقوله : (هو ظالم إِنْ فَعَلَ) والجواب محذوف تقديره [٦] (فهو ظالم).

وللثاني [٧] بقوله : (إِنْ قُمْتَ أَقُومُ) لأن تقديره (أقومُ إنْ قمتَ) والجواب محذوف تقديره [٦] «أقمْ» [٨]. فـ«أقوم» هو دليل الجواب [٩]، وهو متقدم نية لا لفظا.

ثم ذكر أنه يمتنع أن يقال [١٠] في النثر : إِنْ تَقُمْ أَقُومُ [١١]، فإنه خاص

(١) في (جـ) : (مقدما).
(٢) في (جـ) : (لا إن) وهو خطأ.
(٣) في (جـ) : (تقديم).
(٤) أي جواب الشرط.
(٥) وهو ما تقدم فيه دليل الجواب لفظا.
(٦) كلمة (تقديره) ساقطة من (جـ) في الموضعين.
(٧) وهو ماتقدم فيه دليل الجواب نية أي تقديرا.
(٨) من قوله : (لأن تقديره) إلى آخره ساقط من (ب).
(٩) هذا على مذهب جمهور البصريين، وسيذكر الشارح الخلاف في ذلك قريبا.
(١٠) في (أ) و (جـ) : (يقول) وما أثبته من (ب) هو الأولى.
(١١) أي أنه لايجوز في سعة الكلام رفع الجواب إذا كان مضارعا وفعل الشرط مضارع، بل يجب الجزم.

بالضرورة، كقوله :

١٢٩ - يا أقرع بن حابس يا أقــرع إنك إن يُصــرع أخوك تُصرع [١]

وقوله : (وبجواب ما تقدم) إلى آخره يعني أنه إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم فالمتقدم منهما يُستغنى بجوابه عن جواب المتأخر.

فتقول : (والله إن تقم لأقومنّ).

فجُعل الجواب للقسم ويستغنى به عن جواب الشرط فيكون محذوفا وجوبا وتقول : (إن تقم والله أقم) فجُعل الجواب للشرط لتقدمه، ويستغنى به عن جواب القسم، فيحذف وجوبا [٢].

وقوله : (مطلقا) راجع للشرط، أي أنّ الشرط [٣] متى تقدم استحق الجواب وحُذف جواب القسم استغناء بجوابه، سواء سبق ذو خبر [٤]، كقولك : زيد إنْ يقم والله أقم، أو لم / يسبق ذو خبر، وقد تقدم في الأمثلة. ١

(١) البيتان من الرجز، وقد نسبهما سيبويه لجرير بن عبد الله البجلي ونسبهما الغندجاني في (فرحة الأديب) لعمرو بن الخثارم البجلي.
وللأبيات قصة تنظر في فرحة الأديب ص ١٠٧ والخزانة ٢٠/٨ وهما من شواهد سيبويه ٦٧/٣ والمقتضب ٧٢/٢ والأصول ١٩٢/٢ والإنصاف ٦٢٣/٢ وشرح المفصل ١٥٨/٨ وارتشاف الضرب ٥٥٥/٢والتصريح ٢٤٩/٢ وهمع الهوامع ٦١/٢ والأشموني ١٨/٤ .
والشاهد رفع المضارع الواقع بعد فعل الشرط لأنه دليل الجواب وليس الجواب نفسه، وهو متقدم في التقدير، لأن الأصل إنك تصرعُ إن يصرع أخوك، وهذا على مذهب سيبويه.
وعند المبرد هو الجواب نفسه لكن على إسقاط الفاء، والأصل إن يصرع أخوك فأنت تصرع.

(٢) أي جواب القسم، للاستغناء عنه بجواب الشرط.

(٣) في (ب) و (جـ) : (أي الشرط).

(٤) المراد بذي الخبر ما يطلب خبرا، سواء أكان مبتدأ أم اسما لكان أم اسما لإنّ.

وقوله : (إلا إن سبقه) هذا الاستثناء راجع إلى القسم، أي أن القَسَم متى تقدم استحق الجواب، وحُذف جواب الشرط استغناء عنه، إلا إن سبق في الكلام ذو خبر، فإنه يجوز في الكلام [١] ترجيح الشرط بجعل الجواب له، وإن كان مؤخرا، كقولك : زيد والله إن تقم يقم معك [٢]. ولا يتعين أن تقول : (ليقومن) جوابا للقسم [٣].

تنبيهات :

الأول [٤] جَعْلُهُ (إِنْ قُمْتَ أَقُومُ) على سبيل [٥] التقديم والتأخير، وأن جواب الشرط محذوف، وأن «أقوم» هو دليل الجواب، وهو مؤخر من تقديم هو مذهب سيبويه [٦].

وذهب الكوفيون [٧] والمبرد [٨] إلى أنه الجواب بتقدير الفاء.

وذهب قوم [٩] إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على تقدير الفاء بل لأنه [١٠] لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيا ضعف عن

(١) قوله : (في الكلام) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) كلمة «معك» زيادة من (جـ).

(٣) وسبب ذلك أن سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التأكيد، فجعل الجواب للشرط عند تقدم ذي خبر أولى.
انظر التصريح ٢/٢٥٣.

(٤) كلمة (الأول) ساقطة من (جـ).

(٥) في (أ) : «على تقدير» والمثبت من (ب) و (جـ) وهو الأولى.

(٦) نص على ذلك في الكتاب فقال : «وقد تقول : إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني». انظر الكتاب ٣/٦٦.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢ وهمع الهوامع ٢/٦١.

(٨) انظر المقتضب ٢/٦٩، ٧٠.

(٩) منهم الرضي الاستراباذي، فإنه اختار هذا القول. في شرح الكافية ٢/٢٦٢.

(١٠) في (ب) و (جـ) : (بل إنه).

العمل في الجواب.

الثاني منعه (إِنْ تَقُمْ أَقُومُ) في النثر يقتضي جوازه في الشعر [١] .

وقيل : إنه خاص بالضرورة، كما قدمنا [٢] . وبه صرّح في بعض نسخ التسهيل [٣] . ووقع في بعضها أنه قليل، ويوافق هذه النسخة قولُه في شرح الكافية [٤] :

«وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان [٥] ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمْ المَوْتُ﴾ [٦] .

واختلفوا في تخريج الرفع في ذلك.

فذهب المبرد [٧] إلى أنه على حذف الفاء مطلقا. وفصّل سيبويه [٨] بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه [٩] فيكون على التقديم والتأخير أو لا [١٠] ، فيكون على حذف الفاء، وجوّز عكس ذلك [١١] .

(١) أي وقوعه في الشعر دون ضرورة تدعو إليه. وفي (ب) و (جـ) : (مقتضاه جوازه في الشعر).

(٢) تقدم هذا القول في ص ٥٠٨.

(٣) تسهيل الفوائد ص ٢٣٧، وانظر المساعد لابن عقيل ٣/١٥٠ ، ١٥١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٠ . وفي (جـ) : (ووافق هذه النسخة قوله بشرح الكافية).

(٥) هو طلحة بن سليمان السمّان، مقرىء متصدر، وله شواذ تُروى عنه .
تنظرترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٣٤١ .

(٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء.
وانظر تخريج هذه القراءة في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٧ والمحتسب ١/١٩٣ .

(٧) ينظر المقتضب ٢/٧٢ .

(٨) ينظر الكتاب ٣/٦٧ ، ٦٨ .

(٩) مراده بما يمكن أن يطلبه أن يكون في الجملة مبتدأ، نحو (والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيب) أو اسم إنّ، كما تقدم في قوله : (إنّك إن يصرع أخوك تصرع).

(١٠) أي لم يكن في الجملة ما يطلبه، نحو (من يأتها لايضيرها).

(١١) قال في الكتاب ٣/٧١ : «ولوأريد به حذف الفاء لجاز» وانظر أيضا ٣/٦٨ .

وقيل [١] : إن كانت الأداة اسم شرط فعلى [٢] إضمار الفاء، وإلا فعلى [٢] التقديم والتأخير.

إذا علمت ذلك فلايظهر تعليل امتناع هذه الصورة [٣] إلا على القول الثالث في الأولى [٤]، وهو أنه لما لم يظهر لأداة الشرط [٥] تأثير في الماضي ضعف عن العمل في الجواب. / فليتأمل ذلك. ٦١/ب

التنبيه الثالث : تصريحه بترجيح جعل الجواب للشرط مع تأخره عند تقدم ذي خبر هو مذهب ابن عصفور [٦] وجماعة [٧]. وهو مقتضى كلام ابن مالك في الخلاصة [٨].

ونص في التسهيل [٩] والكافية [١٠] على أن ذلك على سبيل التحتّم.

(١) ذكر هذا القول أبو حيان في الارتشاف ٥٥٥/٢ ولم يعين قائله .

(٢) في (جـ) : (فعل) في الموضعين، وهو تصحيف.

(٣) وهي فيما إذا كان الشرط مجزوما والجواب مرفوعا، نحو (إن تقم أقوم).

(٤) أي في الصورة الأولى التي تقدمت ص ٥١٠.

(٥) في (أ) و (جـ) : (لفعل الشرط) وهو خطأ صوابه من (ب).

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١، ٥٣٠.

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٤٩٠/٢.

(٨) وهي المعروفة بالألفية، سميت بالخلاصة لأنه استخلصها من الكافية الشافية، قال في الخلاصة :

وإن توالـيـا وقبل ذو خبر فالشرط رجّح مطلقا بلا ضرر

أي إن توالى الشرط والقسم وسبقهما ذو خبر فرجح كون الجواب للشرط مطلقا أي سواء تقدم الشرط أم تأخر.

(٩) قال في التسهيل ص ١٥٣ : «وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغني بجواب الأداة مطلقا، إن سبق ذوخبر». وقال في ص ٢٣٩ : «ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر».

(١٠) شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢ و ١٦١٦/٣.

الرابع : ظاهر كلامه أنه لايجوز جعل الجواب للشرط المؤخرمع عدم تقدم ذي خبر، وهو موافق للجمهور [١] في ذلك.

وجوّزه الفراء [٢] وتبعه ابن مالك [٣]، استدلالا بنحو قوله :

١٣٠ - لئن كان ما حُدّثته اليوم صادقا أصمُ في نهار القيظ للشمس باديا[٤]

فجعل الجواب، وهو «أصُمْ» للشرط، بدليل جزمه، مع تأخره عن القسم الذي آذنت به اللام، ولم يتقدم ذو خبر.

وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه ضرورة، أو اللام [٥] زائدة [٦].

(١) مذهب الجمهور أنه إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدم ذو خبر فالجواب للمتقدم منهما، ولايجوز جعله للمتأخر.
انظر التصريح ٢٥٤/٢ وهمع الهوامع ٤٣/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٦٧/١ وما بعدها و ١٣٠/٢، ١٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٨٨٩/٢ - ٨٩١ و ١٦١٦/٣.

(٤) البيت من الطويل، وقد نسبه الفراء لامرأة من بني عقيل.
انظر معاني القرآن للفراء ٦٧/١ و ١٣١/٢ وشرح الكافية الشافية ٨٩١/٢ ومغني اللبيب ٣١٢ والمساعد ١٧٦/٣ والعيني ٤٣٨/٤ والتصريح ٢٥٤/٢ وهمع الهوامع ٤٣/٢ والأشموني ٢٩/٤ وخزانة الأدب ٣٣٦/١١.
والشاهد في البيت قوله : «أصم» حيث جاء مجزوما على أنه جواب للشرط مع كون الشرط مؤخرا ولم يتقدم ذو خبر. ولم يجعله جوابا للقسم. وهذا على مذهب الفراء وابن مالك.

(٥) من قوله : (ولم يتقدم) إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر. وأثبته من : (ب)، و(جـ).

(٦) أي اللام التي قبل الشرط في قوله : (لئن)، فلايكون هنا قسم.
ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٢٦٢/٤ والتصريح ٢٥٤/٢ والأشموني ٣٠/٤.
وأقول : إن كثرة الشواهد الشعرية التي وردت في هذا الباب ترجح مذهب الفراء وابن مالك، ولا يمكن تأويلها جميعا أو حملها على الضرورة لكثرتها.
تنظر هذه الشواهد في شرح الكافية الشافية لابن مالك٢/ ٨٨٩.

ش : (وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تالٍ للشرط أو الجواب قويٌ، ونصبه ضعيف، ورفع تالي الجواب جائز).

ش : إذا جاء فعل عَقِب واو أو فاء بعد الشرط وقبل الجواب، أو بعد الشرط والجواب معا جاز في ذلك الفعل وجهان:

أحدهما قوي، وهو الجزم، عطفا على الشرط في الأول [١]، وعلى الجواب في الثاني [٢].

وثانيهما ضعيف، وهو النصب بإضمار «أنْ» وجوبا [٣].

وإنما أضمرت «أنْ» في ذلك، لأن مضمون الجزاء والشرط [٤] لم يتحقق فأشبه الاستفهام [٥].

ويختص [٦] الواقع بعد الجواب بوجه آخر، وهو الرفع على الاستئناف، ولايجوز ذلك فيما بعد الشرط، لأنه يمتنع الاستئناف قبل مجيء الجواب.

وحاصل ذلك أن الفعل المقرون بواو أو فاء إذا وقع بعد الشرط والجزاء جاز فيه الثلاثة [٧]، وإذا وقع بينهما يجوز فيه الوجهان [٨].

(١) وهو فيما إذا كان الفعل بعد الشرط وقبل الجواب، نحو (إن تستذكر وتجتهد تنجح).

(٢) وهو فيما إذا كان الفعل بعد الجواب، وسيأتي التمثيل لها.

(٣) وسبب ضعف هذا الوجه أنه لم يتقدم على الفاء أو الواو طلب حتى ينصب الفعل في جوابه.

(٤) كذاورد قوله : والشرط هنا والظاهر أنه كتب سهوا، اذ لا معنى له هنا وقد خلت كتب النحو الأخرى منه في هذا الموضع.

(٥) أي فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام، كما في توضيح المقاصد للمرادي ٤/٢٥٥. وكلمة «الاستفهام» ساقطة من (ب) و (جـ) وترك لها بياضا بقدرها في (ب).

(٦) في (أ) : «ومختص» والمثبت من (ب) و (جـ)، وهو الأولى.

(٧) أي الأوجه الثلاثة الجزم والنصب والرفع، وقد قرىء بجميع ذلك في قوله تعالى : ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر..﴾ بجزم «يغفر» ونصبه ورفعه، فالجزم عطفا على الجواب والنصب بإضمار «أن» والرفع على الاستئناف.

(٨) أي الجزم والنصب، ويمتنع الرفع، نحو(من يصبر ويحتسب يثب).

تنبيهان :

أحدهما : قوله : (الجواب) [١] يشمل المجزوم وغيره [٢] وقد قرئ بالأوجه [٣] الثلاثة قوله تعالى : ﴿ويُكفِّر﴾ [٤] بعد قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [٥] .

التنبيه الثاني : أَلْحَقَ الكوفيون [٦] «ثُمَّ» بالواو والفاء فأجازوا النصبَ بعدها ، / واستدلوا بقراءة الحسن [٧] ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ [٨] . ٦٢/أ

وزاد بعضهم [٩] «أو» .

(١) في (أ) : (للجواب) والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٢) يقصد بغير المجزوم غير المجزوم لفظا كالجملة الاسمية الواقعة جوابا لشرط جازم ، وهي في محل جزم .

(٣) في (ب) و (جـ) : (وقد رُوي بالأوجه) .

(٤) فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر ويعقوب بالرفع على الاستئناف ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالجزم عطفا على محل «فهو خير لكم» ، وقرأ الأعمش بالنصب على إضمار «أنْ» .
انظر في ذلك كتاب السبعة لابن مجاهد ١٩١ والتذكرة في القراءات لابن غلبون ٣٤٢/٢ والنشر لابن الجزري ٢٣٦/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٦٥ .

(٥) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٦) انظر مجالس ثعلب ٢٦٧/١ وشرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣ وهمع الهوامع ١٥/٢ .

(٧) هو الحسن بن يسار البصري ، من كبار التابعين كان إمام زمانه علما وعملا ، توفي سنة ١١٠هـ .
انظر غاية النهاية ٢٣٥/١ وشذرات الذهب ١٣٦/١ .

(٨) من الآية ١٠٠ من سورة النساء .
وانظرقراءة الحسن هذه في المحتسب لابن جني ١٩٧/١ والبحر المحيط ٣٣٧/٣ .

(٩) أي بعض النحاة ، ولم أعثر على قائل هذا القول .
انظر الارتشاف ٤٢٠/٢ .

ص : (باب في عمل الفعل ، كل الأفعال ترفع إما الفاعل أو نائبه أو المشبّه به.وتنصب الأسماء إلا المشبه بالمفعول به مطلقا ، وإلا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه).

ش : هذا الباب عقده المصنف لبيان عمل الأفعال، وكيفية عملها فذكر أن الأفعال كلها ترفع. وذلك لأنها أبداً مسندة فلابد لها من مسند إليه ضرورة توقف الإسناد [١] على تحقق الطرفين [٢].

والمسندة هي إليه إما الفاعل فيما بني له [٣]، كـ «قعد زيد» و«مات عمرو» أو نائبه فيما بني الفعل له، كـ «ضُرِبَ زيدٌ» و «قُتِلَ عَمْرٌو». أو المشبّه بالفاعل [٤]، وهو مرفوع «كان» وأخواتها، نحو كان زيد قائما وأمسى زيد مقيما [٥]. فإنها ترفع المبتدأ، كما تقدم تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها.

فجميع مرفوعات الفعل منحصرة في هذه الثلاثة، الفاعل ونائبه ومشبهه [٦] بمعنى أن كل مرفوع [٧] منها له رافع خاص من الأفعال لايرفعه غيره [٨] لا أنّ كل فعل [٩] يرفع كل واحد من الثلاثة.

(١) في (جـ) : (ضرورة تحقق الإسناد).

(٢) وهما المسند والمسند إليه.

(٣) في (أ) : (فيما بني إليه). صوابه من (ب) و (جـ).

(٤) كان سيبويه - رحمه الله - يسمّي، اسم كان وأخواتها فاعلا لأنه اسم تقدمه فعل وأسند إليه.
انظر الكتاب ١/ ٤٩، ٥٠ (هارون).

(٥) في (أ) : «وأمسى عمرو زيد مقيما»، والمثبت من (ب) و(جـ).

(٦) أي مشبه الفاعل، وهو مرفوع «كان» وأخواتها و كذلك مرفوع أفعال المقاربة.

(٧) في (ب) : (أن كل واحد منها مرفوع)، وفي (جـ) : (أن كل واحد مرفوع).

(٨) في (ب) : (ما لايرفعه غيره).

(٩) في (أ) : (ولأن كل فعل)، صوابه من (ب) و(جـ).

ثم ذكر أن الأفعال كلها تنصب الأسماء، أي جميع الأسماء إلا ما استثنى من ذلك. وهو [١] أنواع :

منها المشبَّه بالمفعول به [٢]، فإنه من جملة الأسماء المنصوبة؛ ولا ينصبه الفعل بل الوصف، إذ لو نصبه فعل لكان مفعولا به، لا مشبّها به. فلا عمل فيه للفعل أصلا، بخلاف غيره مما استثني فيعمل فيه بعض الأفعال دون بعض.

فقوله فيه [٣] : (مطلقا) دون غيره من المستثنيات إشارة إلى ذلك.

ومنها الخبر، فلاينصبه كل فعل، بل لا ينصبه إلا الفعل الناقص الذي هو «كان» وأخواتها [٤].

ومنها التمييز، فلاينصبه كل فعل، بل قد ينصبه الاسم المبهم كـ «رطل زيتا» فالعامل في «زيتا» النصب هو / المبهم الذي هو «رطل». وقد ينصبه الفعل المبهم ٦٢/ب
النسبة كـ «طبت نفسا». فالعامل في «نفسا» هو الفعل الذي هو «طبت» [٥].

ومنها المفعول المطلق فناصبه ليس إلا الفعل المتصرف التام لا الناقص، أومصدره، أو الوصف المشتق من مصدره، كـ «ضربت ضربا» [٦] وقوله تعالى [٧] : ﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفورا﴾ [٨] وقوله : ﴿والصافات صفا﴾ [٩].

(١) أي المستثنى من ذلك.

(٢) وهو المنصوب بالصفة المشبهة، كقولك : جاء الحسنُ الوجه، بنصب الوجه. وقد تقدم بيان ذلك في ص ٣٥٩.

(٣) أي في المشبه بالمفعول به.

(٤) كقولك : كان زيد مسافرا وأصبح محمد مقيما.

(٥) وقد تقدم الكلام على ذلك بالتفصيل في باب التمييز ص ٣٨٢.

(٦) هذا مثال للمفعول المطلق المنصوب بالفعل المتصرف التام.

(٧) ساقطة من (أ). وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٨) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء، وهذه الآية مثال للمفعول المطلق المنصوب بالمصدر.

(٩) الاية ١ من سورة الصافات، وهذا مثال المفعول المطلق المنصوب بالوصف المشتق من المصدر.

ومنها المفعول به، فإنه لاينصبه كل فعل، بل الأفعال بالنسبة إليه على سبعة أقسام، كما سيأتي [١].

وقد ظهر أن في كلام المصنف لفّا ونشرا مرتبا [٢].

وعلم من كلامه أيضا أن الحال والمستثنى والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه يعمل فيها [٣] كل فعل، سواء كان قاصرا أو متعديا، تامّا أو ناقصا، جامدا أو متصرفا [٤]. والله أعلم.

ص : (وإلا المفعول به، فإنها بالنسبة إليه سبعة أقسام، مالايتعدى إليه أصلا، كالدال على حدوث ذات، كـ«حَدَث» و«نبت» أو صفة حسية، كـ«طال» و«خلق» [أو عَرَض، كـ«مرض» و«فرح»][٥] وكالموازن لانفعل[٦]، كـ«انكسر» أو فعل، كـ«ظرُف». أو فَعَل أو فَعِل اللذين وصفهما على «فعيل» نحو «ذلّ» و«سمِن» وما يتعدى إلى واحد دائما بالجار، كـ«غَضِب» و«مرّ»).

(١) سيأتي بيان هذه الأقسام بعد قليل، وذلك في قوله : (وإلا المفعول به...).

(٢) اللف والنشر من أنواع البديع، وتعريفه (هو ذكر متعدد على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يردّه إليه). الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٣٦٦ ويكون مرتبا إذا ذكر ما لكل واحد على الترتيب. وقد ظهر هذا في كلام المصنف حين قال في الشذور ص ٢٤ : «إلا المشبه بالمفعول به مطلقا و إلا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه». فناصب المشبه بالمفعول به هو الوصف وناصب الخبر هو الناقص وناصب التمييز هو المبهم وناصب المفعول المطلق هو المتصرف التام ومصدره ووصفه.

(٣) في (أ) : «يعمل في» و في (جـ) : «يعمل فيه» والتصويب من (ب).

(٤) هذه الأسماء الخمسة تنصبها جميع أنواع الأفعال، تقول : جاء زيد راكبا، وقابلت القوم إلا زيدا، وتصدقت تقربالله، وحضرت اليومَ، وسرت والجبلَ.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من النسخ، وأثبته من شذور الذهب ص ٢٥.

(٦) في (أ) : (وكالموازن انفعل)، والمثبت من (ب) و (جـ) والشذور.

ش : لما تقدم أن المفعول به لا ينصبه كل فعل، وأن الأفعال بالنسبة إليه على سبعة أقسام، أخذ في بيان تلك الأقسام .وتضمن هذا الكلام ذكر قسمين منها

القسم الأول ما لايصل إلى المفعول أصلا، لابنفسه ولا بواسطة حرف الجر [١].

والقسم الثاني ما يتعدى إلى المفعول به بواسطة الجارّ. وذلك كغضب ومرّ، تقول : غضبت من زيد ومررت به.

وكلا القسمين يسمى في الاصطلاح لازما وغير متعدٍ وقاصرا.

ويعرف اللازم بأمور، منها ما يرجع إلى المعنى و منها ما يرجع إلى اللفظ.

فمما يرجع إلى المعنى الدلالة الدالة [٢] على حدوث ذات، كـ «حدث المطر» و «نبت الزرع».

ومنها الدلالة الدالة [٣] على حدوث صفة حسية، كـ «طال زيد» و «خلِق الثوب» واحترز بالحسية عن المعنوية، / كـ«علِم» و«فهِم» فإنه متعد [٤] تقول : علم النحو وفهم المسألة. ٦٣/أ

وما[٥] يرجع إلى اللفظ أن يكون الفعل على وزن «انفعل» كـ «انكسر» و «انجبر» أو على وزن «فعُل» بضم العين كـ«ظرُف» و«شرُف» [٦]. أو على وزن

(١) نلحظ أن الشارح لم يمثل هنا لهذا القسم ، وقد مثّل له المصنف بقوله : حَدَثَ و نَبَتَ.

(٢) كلمة (الدالة) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٣) (الدالة) زيادة من (ب).

(٤) «علم» الذي بمعنى «عرف» متعد لواحد، كما مثل له الشارح والذي بمعنى «تيقن» متعد لاثنين، نحو علمت زيدا فاضلا .أما «فهم» فهو متعد لواحد، وقد مثل له الشارح.

(٥) كذا في النسخ : (وما).

(٦) وتسمى هذه الأفعال أفعال السجايا، ومثلها «جَبُن» و «شَجُع» و «حَسُنَ».

«فعَل» بفتح العين، أو على وزن «فعِل» بكسر العين. بشرط أن يكون الوصف من هذين الوزنين على «فعِيل» [١].

مثال الأول «ذلّ» لقولهم: يذِلّ، بكسر الذال [٢].

ومثال الثاني «سمِن».

وقد جاء وصف الفاعل منهما على «فعِيل» فقيل: ذليل وسمين.

ومما يدل على اللزوم أيضا غير ما ذكر المصنف هنا كون الفعل لايبنى منه اسم مفعول تام، أي مستغن عن صلة [٣]، نحو «خَرَج» فإنه لايقال: مخروج، بل: مخروج به. وكونه لايتصل به ضمير غير المصدر، فلا تقول: زيد خرجه عمرو، وإنما يقال: الخروج خرجه عمرو.

وكونه يدل على عَرَض [٤]، وهو ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت كـ«مرِض» و«كسِل» و «نهِم» إذا شبع [٥].

وأن يكون موازنا لـ «افعللَّ» كاكْوهدَّ [٦] الفرخ إذا ارتعَد، أو لـ «افعنلل»

(١) هذا الشرط احتراز من نحو «ضرب» و «علِم» لأن الوصف منهما ليس على «فعيل» فهما متعديان.

(٢) أي في المضارع فدل ذلك على أن الماضي منه على وزن «فعَل» لأن عين المضارع تخالف عين الماضي غالبا.

(٣) في (جـ): «عن صفة» و المراد بالصفة هنا الجار والمجرور، وهذا مصطلح كوفي، ينظر معاني القرآن للفراء ١١٩/١. وعبارة ابن مالك في ذلك أدَقّ حيث قال في شرح الكافية ٦٢٩/٢: «والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر».

(٤) زاد العلماء أيضا مادل على نظافة كـ «نظُف» أو على دَنَس، كـ«نَجُس» أو على مطاوعة نحو كسرته فانكسر. انظر التصريح ٣١٠/١.

(٥) كذا في النسخ، والمعروف أن النهم هو الذي لايشبع. قال في اللسان ٥٩٣/١٢ (نهم): «قد نهِم في الطعام بالكسر ينهم نَهماً إذا كان لايشبع».

(٦) اكوهدّ على وزن افوعلّ، وإنما هو ملحق بوزن (افْعللّ) لا على وزنه ذكر ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ١٥/٢. وفي (ب): (كاد وهدّ) وهو تحريف.

كـ«احرنجم» و «اقعنسس» [١]. أو لـ «افعنلَى» كاحرنبى الديك [٢].

تنبيه :

جعل المصنف العلامات [٣] التي ذكـرها دالة على النوع الأول من نوعي اللازم، وهو ما لايصل إلى المفعول به أصلا، لا بنفسه ولا بحرف جر صرح بذلك في المتن والشرح [٤]. وضمّ في غيرهما [٥] إليها ما ذكرناه زيادة على ما ذكره هنا. وجعل الجميع دالاً على مطلق اللزوم [٦]. وهذا يفيد علامة النوع الثاني التي لم يذكرها هنا.

ص : (أو دائما بنفسه كأفعال الحواسّ، أو تارة وتارة كـ «شكر» و «نصح» و«قصد» وما يتعدى [له] [٧] بنفسه تارة ولايتعدى إليه أخرى، كـ«فَغَر» و«شحَا». وما يتعدى إلى اثنين، فإما أن يتعدى إليهما تارة ولا يتعدّى أخرى، كـ«نَقَص» [وزاد] [٨].أو يتعدى إليهما دائما، فإما ثانيهما كمفعول / شكر، كـ«أمَرَ» و«استغفر» واختار وصَدَق وزوّج وكنى وسمّى ٦٣/ب و«دعا» بمعناه [٩] و«كال» و«وزن». أو أولهما فاعل في المعنى كـ«أعطى» و«كسى» [١٠]. أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل).

(١) احرنجم بمعنى اجتمع واقعنسسَ بمعنى امتنع.
انظرلسان العرب ١٧٨/٦ و ١٣٠/١٢ (قعس) و (حرجم).

(٢) ساقطة من (ب) و احرنبى الديك أي نفش ريشه وتهيأ للقتال.
انظر المنصف لابن جني ١٤/٣ ولسان العرب ٣٠٧/١.

(٣) في (ب) و (جـ) : (العلامة).

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٥٤، ٣٥٥.

(٥) أي في غير شذور الذهب وشرحه لابن هشام وذلك في كتابه أوضح المسالك ١٥/٢ .

(٦) أي سواء أكان لازما لايصل إلى المفعول به أصلا أم كان لازما يصل إليه بحرف أو نحوه.

(٧) قوله : (له) ساقط من النسخ وأثبته من شذور الذهب ص ٢٥.

(٨) سقطت من النسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ٢٥.

(٩) أي بمعنى «سمى» وسيأتي بيان معاني هذه الكلمات.

(١٠) في (أ) : (وكنا)، ومن قوله : (أو أولهما ...) إلى آخره ساقط من (ب).

ش : شرع في ذكر ما بقي من أقسام الأفعال بالنسبة إلى المفعول. وقد تقدم أنها سبعة، ذكر منها فيما سبق قسمين، وبقي خمسة.

القسم الثالث من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول به بنفسه دائما، وذلك كأفعال الحواس الخمس.

السمع [١]، تقول : سمعت [٢] كلام زيد، قال الله تعالى : ﴿حتى يسمع كلام الله﴾ [٣].

والبصر، تقول : رأيت الهلال، قال الله تعالى: ﴿يوم يرون الملائكة﴾ [٤].

والشم، تقول : شممت الطيب [٥].

والذوق، تقول : ذقت الطعام، قال الله تعالى : ﴿لا يذوقون فيها الموت﴾ [٦].

واللمس، تقول : لمست الثوب، قال الله تعالى: ﴿أو لامستم النساء﴾ [٧].

القسم الرابع : ما يتعدى بنفسه إلى المفعول تارة، وبواسطة حرف الجر أخرى.

(١) قال ابن السيد في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٣٨٩ : «حاسة السمع بمنزلة الحواس الخمس في تعديها إلى مفعول واحد». وهو يردّ بذلك على الفارسي الذي زعم أن «سَمع» إذا وقع على مالا يسمع تعدّى إلى مفعولين، نحو سمعت زيدا يقول كذا.

(٢) قوله : (سمعت) ساقط من (جـ).

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة، وفي (أ) : (قال تعالى) في هذا الموضع ومابعده.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الفرقان.

(٥) وفيه لغتان ، تقول : شَمِمْته أشَمّه وشَمَمْته أشُمُّه . انظر لسان العرب ٣٢٥/١٢ (شمم).

(٦) من الآية ٥٦ من سورة الدخان.

(٧) من الآية ٦ من سورة المائدة.

كـ«شكر [١]» تقول : شكرت زيدا وشكرت له، و «نصَحَ» كنصحته ونصحت له و «قَصَد» كقصدت زيدا [٢] وقصدت له وقصدت إليه [٣].

القسم الخامس : ما يتعدى إلى المفعول بنفسه تارة، ولا يتعدى، لابنفسه ولا بحرف الجر تارة أخرى. وذلك كفغر فاه، وشَحَاه، ومعناهما فتحه. وفغَرفوه وشحافوه، ومعناهما انفتح.

قال في الصحاح [٤] : «يتعدَّيان ولا يتعديان».

القسم السادس : ما يتعدى إلى مفعولين، وهذا القسم أضْرب :

ضرب يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما أخرى، لا بنفسه ولا بحرف الجر.

تقول من الأول [٥] : نقصت المالَ ديناراً. ومن الثاني [٦] : نَقَص المال. وكذلك «زاد».

قال في الصحاح [٧] : تقول : زاد الشيء أي ازدادَ ،وزاده الله خيراً» انتهى.

(١) ساقط من (ب) و (جـ).

(٢) في (أ) : (كقصدت يزيدا) وفي (ب) : (كصدت زيدا)، والمثبت من (جـ) وهو الصواب.

(٣) أكثر علماء اللغة يرون أن هذه الأفعال تتعدى بنفسها وبحرف الجر وتوصف بالتعدي واللزوم، لاستعمالها بالوجهين.
وذهب بعضهم إلى أن أصلهاأن تستعمل بالحرف ثم كثر استعمالها بدونه،وقيل أيضا : الأصل فيها التعدية بنفسها وحرف الجر زائد .
انظر لسان العرب ٤٢٣/٤ (شكر) وهمع الهوامع ٨٠/٢.

(٤) عبارة الجوهري في الصحاح ٧٨٢/٢ : «فغر فاه أي فتحه وفغرفوه أي انفتح، يتعدّى ولا يتعدى» وانظر أيضا الصحاح ٢٣٩٠/٦.

(٥) وهو ما يتعدى إلى المفعولين بنفسه، (كنقص).

(٦) وهو ما لايتعدى إلى المفعولين لابنفسه ولابحرف الجر من الضرب الأول .

(٧) الصحاح ٤٨١/٢.

وهوظاهر في ذلك.

وضرب يتعدى إلى اثنين دائما ويكون ثاني مفعوليه[١] كمفعول «شَكَر» يصل إليه بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى.

/ ووقع في بعض نسخ الشرح[٢] (ما ثاني مفعوليه[١] كثاني مفعول[٣] «شَكَر») والصواب (كمفعول «شكر») كما عبّرنا. ٦٤

فمنه «أمَرَ» تقول أمرتك الخير[٤] وبالخير. و «استغفر» تقول: استغفرت الله ذنبا ومن ذنب. و «اختار» تقول: اخترت زيدا القوم[٥] ومن القوم. و«صدق» تقول: صدقته الحديث وفي الحديث. و «زوج» تقول: زوجته هندا وبهند. و «كنَى» بتخفيف النون، تقول: كنيته أبا عبد الله وبأبي عبد الله[٦]. و«سمّى» تقول: سمّيته محمدا وبمحمد. و «دعا» بمعنى «سَمّى» تقول: دعوته زيدا وبزيد. و«كال» تقول: كلت زيداً طعامه[٧] ولزيد طعامه. و«وَزَن» تقول: وزنت زيدا دراهمه ولزيد دراهمه.

وقد يتبادر إلى الفهم أن «زيدا» في هذين التركيبين هو المفعول الأول[٨] فيكون مما دخل الحرف فيه على الأول، لا على الثاني، فلا يكون من باب الأفعال التي[٩] قبله. وليس كذلك، فقد نص المعربون[١٠]، كما ذكره المصنف

(١) في (جـ): «مفعوله» وهو تحريف.

(٢) الذي في شرح الشذور المطبوع ص ٣٥٧: «ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر».

(٣) في (ب) و (جـ): (كمفعولي شكر).

(٤) كقول الشاعر: أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب.

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾.

(٦) انظر اللغات الواردة في ذلك في لسان العرب ٢٣٣/١٥ (كنى).

(٧) في (ب): (وأكل، تقول: أكلت زيداً طعامه) وهو تحريف.

(٨) لأنه وقع متقدما في الكلام.

(٩) في (جـ): (الذي).

(١٠) المراد بالمعربين هنا المعربون للقرآن الكريم.
ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٤/٥ والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٢٧٦/٢.

في الشرح [١]، على أن المحذوف في قوله تعالى ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ [٢] هو المفعول الأول. انتهى.

وكأن أصل هذا التركيب، والله أعلم (كالوا الطعام للناس) ثم توسع [٣] فيه بحذف الجارّ.

فلأجل ذلك جُعل المحذوف من الآية المفعول الأول الذي هو الطعام.

وضرب يكون أول مفعوليه فاعلا في المعنى، نحو كسوته جبّة و أعطيته درهما فالأول فاعل وآخذ [٤].

وضرب يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبرا [٥] كـ«ظننت زيداً قائما».

فإن أصل مفعوليه (زيد قائم) وهما مبتدأ [٦] وخبر.

وقد أخذ في تفصيل القول فيه، فقال:

ص: (وهو أفعال القلوب، «ظنّ» لا بمعنى «اتّهم» وعَلِم لا بمعنى عَرفَ، ورأى لا من الرأي، و وَجَدَ لا بمعنى حزن أو حقد وحجا لا بمعنى قصد، وحسِب وزعم وخال وجعل ودرَى في لغيّة. وهبْ وتعلّم، بمعنى اعلم ويلزمان الأمر. وأفعال التصيير، كـ«جعل» وتخذ [٧] و«اتخذ» و«ردّ» و«ترك»).

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٧٦.

(٢) الآية ٣ من سورة المطففين.

(٣) في (ب) و(جـ): (ثم توسعوا).

(٤) أي أن المفعول الأول فاعل معنىً لا إعرابا، لأنه في المثال الأول هو اللابس للجبة وفي الثاني هو الآخذ للدرهم.

(٥) هذا قول الجمهور، ووافقهم السهيلي.
ينظر نتائج الفكر ص ٣٣٩ والتصريح ٢٤٦/١.

(٦) من قوله: (وخبرا ...) إلى هنا ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٧) قوله: (وتخذ) ساقط من (ب) و (جـ).

ش : يعني/ أن الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر منه ما يسمى ٦٤
أفعال القلوب، ومنه ما يسمى أفعال التصيير.

وإنما قيل للأول ذلك لأن معانيه قائمة بالقلب [١]. وقيل للثاني أفعال التصيير لأنها للتحويل من حالة إلى حالة كـ«صيّرت الطين خزَفا، فأردت انتقاله عن الطينية إلى الخزفية.

فقوله : (وأفعال التصيير) مرفوع عطفا على قوله : (أفعال القلوب).

فمن أفعال القلوب «ظنّ» لا بمعنى «اتّهم». فإنها إذا كانت بمعنى «اتّهم» تعدت إلى واحد فقط [٢]، كقوله : ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ [٣] أي بمتهم.

وترد لليقين، كقوله تعالى : ﴿يظنون أنهم ملاقوا ربهم﴾ [٤] وللرجحان، وهو الغالب فيها، كقوله :

١٣١ - ظننتك إن شبّت لظى الحرب صاليا [٥]

.....

(١) انظر شرح الأشموني ١٩/٢ وحاشية العدوي على الشذور ١٣٠/٢.

(٢) وهذا من باب التضمين، حيث ضُمّن «ظنّ» معنى «اتّهم» فتنصب مفعولا واحداً. انظر كتاب سيبويه ١٢٦/١ - هارون.

(٣) الآية ٢٤ من سورة التكوير.
قرىء «بظنين» بالظاء المشالة بمعنى «بمتهم» وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، وقرىء «بضنين» بالضاد أى «ببخيل» وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة وأبي جعفر ويعقوب وخلف . انظر السبعة لابن مجاهد ٦٧٣ والتذكرة لابن غلبون ٧٥٦/٢ والنشر لابن الجزري ٣٩٨/٢.

(٤) من الآية ٤٦ من سورة البقرة.

(٥) صدر بيت من الطويل، ولم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه، وعجزه :
..... فعردّت فيمن كان عنها معرّدا
صاليا : داخلا فيها ، عرّدت : فررت، معرّدا : هاربا .
وقد ورد البيت في شرح التسهيل لابن مالك [٧٨/أ]وشفاء العليل٣٩٤/١ والعيني ٣٨١/٢والتصريح ٢٤٨/١ والأشموني ٢١/٢.
والشاهد فيه استعمال «ظنّ» للرجحان، وهو الأصل فيها ،وقد نصبت مفعولين الأول «الكاف» والثاني «صاليا».

ومنها «عَلِم» لا بمعنى عَرَف، فإنها إذا كانت بمعنى «عَرَف» تتعدى إلى واحد، نحو قوله تعالى : ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا﴾ [1].

وترد لليقين، وهو الغالب فيها، كقوله : ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ [2] وللرجحان، كقوله : ﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾ [3].

ومنها «رأى» لا من الرأي أي المذهب. فإنها إذا كانت منه تعدت إلى واحد، كقولك : رأى أبو حنيفة [4] حلّ كذا [5] ورأى الشافعي [6] حرمته. وهي مثل «علم» في كونها يغلب استعمالها في اليقين.

وتستعمل [7] في الرجحان، ويجمعهما قوله تعالى : ﴿إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا﴾ [8].

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل.

(٢) من الآية ١٩ من سورة محمد ﷺ.

(٣) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٤) هو النعمان بن ثابت، المعروف بأبي حنيفة، إمام المذهب الحنفي كان من كبار العلماء في الفقه، نشأ بالكوفة ، وتوفي ببغداد سنة ١٥٠هـ.
انظر شذرات الذهب ٢٢٧/١ والأعلام ٣٦/٨.

(٥) في (ب) و (جـ) : «حلّية كذا» والثابت الأول. جاء في اللسان ١٦٧/١١ : «الحل والحَلال والحِلال والحَليل، نقيض الحرام».

(٦) هو محمد بن إدريس الشافعي القرشي، إمام المذهب الشافعي، وأحد الأئمة الأربعة، توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ.
انظر سير أعلام النبلاء ١٤٧/٧ والأعلام ٢٦/٦.

(٧) في (جـ) : (يستعمل) .

(٨) الآيتان ٦ و ٧ من سورة المعارج. فهي في قوله : «يرونه» للرجحان أي يظنونه، وفي قوله : «نراه» لليقين.

ومنها «وَجَد» لا بمعنى حزِن، ولا بمعنى حقد [1]. فإنها إذا كانت بأحد المعنيين لا تتعدى. وهي تفيد في الخبر يقينا، قال تعالى: ﴿تجدوه عند الله هو خيرا﴾ [2].

ومنها «حجا» لا بمعنى قصد. لأنها إذا كانت بمعنى قصد تعدت لواحد، نحو حجوت بيت الله، أي قصدته [3].

وهي / تفيد في الخبر رجحانا، كقوله: ١٥

١٣٢ - قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة

حتى ألَمّتْ بنا يوما مُلمات [4]

ومنها «حسِبَ» وترد لليقين، كقوله:

(١) يقال: وَجَد زيد إذا حزن ومصدره الوجد، وهو لازم، ويقال: «وجد زيد إذا حقد، والمصدر. مَوْجِدة، وهو أيضا لازم.
ينظر التصريح ٢٥٠/١.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) انظر لسان العرب ١٦٦/١٤(حجا).

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي شبل الأعرابي، يهجو أبا عمرو الشيباني وقيل: هو لتميم بن مقبل. ولم يرد عجز البيت في (أ) وهو ثابت في (ب) و (جـ)، وفي (ب): «يوم الملمات» وهو تحريف.
أحجو: أظن، ملمات: جمع ملمة وهي المصيبة.
انظر معجم الأدباء ٨٠/٦. والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٩ وتخليص الشواهد ٤٤٠ والعيني ٣٧٦/٢ والتصريح ٢٤٨/١ والأشموني ٢٣/٢ والدرر اللوامع ٢٣٧/٢.
والشاهد فيه نصب «أحجو» لمفعولين أولهما «أبا عمرو» وثانيهما «أخا ثقة» وهي هنا تفيد الرجحان. ويروى «أخاً ثقةً» بالتنوين.

١٣٣ - حسبت التقى والجود خير تجارة

..... [١]

وللرجحان، وهو الغالب فيها [٢]، كقوله :

١٣٤ - وكُنّا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحِمْيرا [٣]

ومنها «زَعَم» وتفيد في الخبر رجحانا، كقوله :

١٣٥ - زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدبّ دبيبا [٤]

(١) صدر بيت من الطويل، وقائله لبيد بن ربيعة العامري وعجزه :

..... رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

رباحا : أي ربحا، ثاقلا : ميتا، لأن البدن يثقل إذا فارقته الروح.

والرواية في الديوان : (رأيت التقى والحمد) انظر ديوان لبيد ص ٢٤٦ .

والبيت في الأضداد لابن الأنباري ص ٢١ والبحر المحيط ١٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٥٩/٣، والعيني ٣٨٤/٢ والتصريح ٢٤٩/١ وهمع الهوامع ١٤٩/١ والأشموني ٢١/٢. ولم يرد هذا البيت في (ب).

والشاهد فيه ورود «حسب» لليقين ونصبها لمفعولين أولهما «التقى» وثانيهما «خير».

(٢) قوله : «كقوله» إلى هنا ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزفر بن الحارث الكلابي. ولم يرد عجز البيت في (أ).

وصدر البيت من الأمثال، يقال : لاتحسب كل بيضاء شحمة. وفي (جـ) : «لاقينا جذاماً وحميرا».

والبيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ١٩٧ ومغني اللبيب ٨٣٣ وتخليص الشواهد ٤٣٥ وشفاء العليل ٣٩٤/١ والعيني ٣٨٢/٢ والتصريح ٢٤٩/١.

والشاهد ورود «حسب» للرجحان وهو المعنى الغالب في استعمالها وقد نصبت مفعولين الأول «كل» والثاني «شحمة». وجذام وحمير : قبيلتان عربيتان.

(٤) البيت من الخفيف وهولأبي أميّة أوس الحنفي. ولم يرد عجز البيت في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

وهو من شواهد مغني اللبيب ٧٧٥ وتخليص الشواهد ٤٢٨ والعيني ٣٧٩/٢ والتصريح ٢٤٨/١ وهمع الهوامع ١٤٨/١ والأشموني ٢٢/٢.

والشاهد نصب «زعم» لمفعولين الأول ياء المتكلم والثاني «شيخا» وهي تفيد الرجحان.

والأكثر فيه [1] وقوعه على «أنْ» و «أنّ» و صلتهما، كقوله تعالى : ﴿زعم الذين كفروا أن لن يُبعثوا﴾ [2]. وقول الشاعر :

١٣٦ - وقد زعمت أنّي تغيرت بعدها ومن ذا الـذي يا عَزّ لا يتغـير [3]

ومنها «خال» وتفيد في الخبر رجحانا، كقوله :

١٣٧ - إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى [4]

.....

(١) أي الأكثر في «زعم» استعماله مع «أن» و«أنّ» وصلتهما فتسد مسد المفعولين.
قال ابن هشام في المغني ص ٧٧٤ : «ولم يقع في التنزيل إلا كذلك».

(٢) من الآية ٧ من سورة التغابن.
و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم والتقدير في الآية (عدم بعثهم).

(٣) البيت من الطويل ،من قصيدة لكثيرة عزة. وعجز البيت لم يرد في (أ) وهو ثابت في (ب) و (جـ).
انظر ديوانه ص ٣٢٨ وانظر قصة هذه الأبيات في خزانة الأدب ٥/٢٢٢.
وقـد ورد البـيت في شرح شـذور الذهب ص ٣٥٩ وتخليص الشـواهد ٤٢٨ والعـيني ٢/٣٨٠ والتصريح ١/٢٤٨ والأشموني ٢/٢٢.
والشاهد وقوع «زعم» على «أنّ» وصلتها فسدت مسد المفعولين وهذا هو الأكثر في استعمالها.

(٤) صدر بيت من الطويل، ولم أجد من نسبه لقائله، وعجزه :
.... يسومك مالا يستطاع من الوَجْد
إخالك : بكسر الهمزة، والقياس فتحها، لأنها حرف المضارعة، وهو مفتوح.
انظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك [ق ٧٨ .أ] وأوضح المسالك ١/٣٠٧ وشفاء العليل ١/٣٩٤ والمساعد ١/٣٦٠ والعيني ٢/٣٨٥ والأشموني ٢/٢٠ والدرر اللوامع ٢/٢٤٨.
والشاهد فيه مجيء «خال» للظن الراجح وقد نصبت مفعولين أولهما كاف المخاطب والثاني «ذا هوى».

ومنها [١] «جعل» وهو للرجحان كقوله تعالى : ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا﴾ [٢] .

ومنها «دَرى» وهو لليقين[٣] ، كقوله :

١٣٨ - دُريت الوفيّ العهد يا عُرْو فاغتبط

فإنّ اغتبـــاطا بالوفـاء حميـد [٤]

هذا في لغة قليلة [٥] . والأكثر فيه أن يتعدى بالباء لواحد [٦] . فإن دخلت عليه الهمزة تعدّى لآخر بنفسه، نحو قوله تعالى : ﴿ولا أدراكم به﴾ [٧] .

(١) من قوله : «خال» إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر. بما في ذلك البيت المذكور، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) من الآية ١٩ من سورة الزخرف. وهذه قراءة نافع وابن عامر، وقرأ الباقون من السبعة «عباد» بالباء والألف. تنظر: السبعة لابن مجاهد ص ٥٨٥، والنشر ٣٦٨/٢.

(٣) في (ب) و (جـ) : «وهي لليقين».

(٤) البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه. ولم يرد عجز البيت في (أ) وورد في (ب) و (جـ).
وجاء في (جـ) : (يا عمرو) بدل «يا عرو» وهو تحريف، و (عرو) ترخيم (عروة).
والبيت من شواهد شرح الألفية لابن الناظم ١٩٦ وشرح شذور الذهب ٣٦٠ وشفاء العليل ٣٩٣/١ والمساعد ٣٥٨/١ والعيني ٣٧٣/٢ والتصريح ٢٤٧/١ وهمع الهوامع ١٤٩/١ والأشموني ٢٣/٢.
والشاهد مجيء «درى» لليقين ونصبها لمفعولين أولهما تاء المخاطب التي وقعت نائب فاعل وثانيهما «الوفي».

(٥) انظر هذه اللغة في التصريح ٢٤٧/١ وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(٦) وذلك كقولك : دريتُ بالخبر أي علمته.

(٧) من الآية ١٦ من سورة يونس.
وقد تعدى «درى» في الآية لمفعولين أولهما الكاف وذلك بهمزة التعدية وثانيهما الهاء وذلك بحرف الجر.

ومنها «هب» وهو للرجحان، كقوله :

١٣٩ - وإلا فهبني امـــرءا هـــالكا[١]

وهذا [٢] ملازم لصيغة الأمر.

ومنها «تَعَلَّمْ» بمعنى (اعلم)، وهو لليقين، كقوله :

١٤٠ - تعلم شفاء النفس قهر عدوها [٣]

وهذا أيضا [٤] ملازم لصيغة الأمر كالذي قبله.

وأما أفعال التصيير فذكر منها خمسة:

أحدها «جعَل» نحو قوله تعالى : ﴿فجعلناه هباء منثورا﴾ [٥] .

(١) عجز بيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي، وصدره :

فقلت أجرني أبا خالد

وفي (جـ) : (فهب لي) وهو تحريف.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ١٩٩ والعيني ٣٧٨/٢ والتصريح ٢٤٨/١ والأشموني ٢٤/٢ والهمع ١٤٩/١.

والشاهد فيه مجيئ «هب» فعلا للرجحان، وقد نصبت مفعولين الأول ياء المتكلم والثاني «امرءا» .

(٢) أي «هب» ملازم لصيغة الأمر، فلا يأتي منه الماضي والمضارع.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لزياد بن سيار، وعجزه :

..... فبالغ بلطفٍ في التحيّل والمكر

تعلم : اعلم، شفاء النفس : قضاء مآربها، بلطف : برفق.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٦ وشفاء العليل ٣٩٣/١ وتعليق الفرائد ١٤٧/٤ والعيني ٣٧٤/٢ والتصريح ٢٤٧/١ والهمع ١٤٩/١ والأشموني ٢٤/٢ وخزانة الأدب ١٢٩/٩.

والشاهد نصب (تعلم) التي بمعنى (اعلم) لمفعولين أولهما «شفاء» وثانيهما «قهر».

(٤) من قوله:(ملازم لصيغة الأمر..) إلى هنا ساقط من (ب) و(جـ) بسبب انتقال النظر.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان.

ثانيها «تخِذ» ، قال الشاعر :

١٤١ - تخِـــذت غُراز إثرهم دليلا [١]

ثالثها «اتّخذ» قال الله تعالى : ﴿واتّخذ الله إبراهيم خليلا﴾ [٢] .

رابعها «ردّ» كقوله تعالى: ﴿لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراحسداً﴾ [٣] .

خامسها «ترك» كقوله تعالى[٤]: ﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض﴾[٥] .

(١) صدر بيت من الوافر، وهو لأبي جندب الهذلي، وعجزه :

..... وفرّوا في الحجاز ليعجزوني

تخذت : اتخذت بلغة هذيل، يعجزوني : يفوتوني ويغلبوني، وفي (أ) : (غرازا) بالألف وهو خطأ صوابه من (ب) و (جـ) . وغراز بالزاي اسم واد ، وهذه رواية بعض المراجع . وفي شرح أشعار الهذليين للسكري وكثير من المراجع (غران) بالنون وهو أيضا اسم واد ضخم في الحجاز بين ساية ومكة كما في معجم البلدان ١٩١/٤ . قال العيني في شرح الشواهد الصغرى ٢٥/٢ : (غراز) بضم الغين وتخفيف الراء وفي آخره زاي معجمة اسم واد، وقد حرف من فسره بأنه اسم رجل وصحّف من قال : في آخره نون، وهو موضع بناحية عمان وهو لاينصرف للعلمية والتأنيث». وانظر أيضا معجم البلدان ١٩٠/٤ .

وانظر البيت في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١ وشرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢ وارتشاف الضرب ٦١/٣ وشفاء العليل ٣٩٥/١ والعيني ٤٠٠/٢ والتصريح ٢٥٢/١ والأشموني ٢٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : (تخذت غراز إثرهم دليلا) . حيث نصب بـ «تَخِذَ» مفعولين أولهما «غراز» وثانيهما «دليلا» .

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة النساء. وفي (أ) لم يذكر لفظ الجلالة في قوله : (قال الله تعالى) .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة. وكلمة (حسداً) لم ترد في (ب) و (جـ) .

(٤) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ) .

(٥) من الآية ٩٩ من سورة الكهف، وجملة «يموج في بعض» في موضع نصب المفعول الثاني لـ«ترك» .

تنبيهات :

الأول : قد تحرر أن ما ذكره المصنف من أفعال على أربعة أقسام:

ما يفيد اليقين، وهو «وَجَدَ» / و«تعلّم» بمعنى اعلم و«دَرَى» .

وما يفيد الرجحان ، وهو «جَعلَ» و «حجا» و «هَبْ» و «زَعَم».

وما يأتي لهما [١] والغالب اليقين، وهو «رأى» [٢] و«علم»، وما يأتي لهما والغالب [٣] الرجحان، وهو «ظنّ» و«حسب» و«خال» .

التنبيه الثاني[٤]: تأتي «رأى» بصرية، كقولك : رأيت الهلال أي أبصرته، فلا تتعدى إلاّ إلى واحد [٥] .

وكذلك من أفعال الباب ما يأتي لمعان أُخر غير قلبية [٦] .

ولم يحترز الشيخ عن ذلك لأنه لايشملها قوله : (أفعال القلوب) . والمعاني التي احترز عن ورود الأفعال بمعناها كلها قلبية.

التنبيه [٧] **الثالث :** ألحقوا «رأى» الحُلمية [٨] برأى العلمية في التعدي

(١) أي لليقين والرجحان.

(٢) في (أ) : «وهودرى» وهو تحريف، لأن «درى» لليقين فقط، كما تقدم، والمثبت من (جـ).

(٣) من قوله : «اليقين وهو رأى» إلى هنا ساقط من (ب) لانتقال النظر.

(٤) قوله : (التنبيه) ساقط من (ب) وقوله : (الثاني) ساقط من (جـ).

(٥) لأنها إذا كانت بصرية تكون من أفعال الحواس، وأفعال الحواس لاتتعدى إلا لواحد .

(٦) من ذلك قولهم : «عَلِم الرجل» إذا كان مشقوق الشفة العليا و «رأى» بمعنى أبصر، و «حجا» بمعنى غلب في المحاجّة و «وَجَدَ» بمعنى أصاب و«عَدَّ» بمعنى حَسَب و «زَعَم» بمعنى كفل و «درى» بمعنى خدع و «خال» بمعنى تكبّر وغير ذلك. راجع التصريح ١/٢٥٠.

(٧) هذه الكلمة ساقطة من (أ) و (ب) . وأثبتها من (جـ).

(٨) رأى الحلمية هي قول النائم : رأيت في منامي كذا، وذلك كقوله تعالى : ﴿إني أراني أعصر خمرا﴾.

لاثنين [١]، كقوله :

١٤٢ - أراهـم رُفقـتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا [٢]

الرابع : أدخل الكاف على أفعال التصييـر [٣] ليـشيـر به [٤] إلى أنهـا لا تنحصر فيما ذكره من الأفعال، وكأنه اقتصر على ماذكره منها لشهرته [٥].

ص : (ويجوز إلغاء القلبية المتصرفة،متوسطة أو متأخرة [٦]).

ش : لما ذكـر [٧] أن أفعال القلوب وأفعال التصييـر مشتركة في نصب

(١) قوله : «لاثنين» ساقط من (أ) ، وأثبته من (ب) و(جـ) .

(٢) البيت من الوافر، وقائله عمرو بن أحمر الباهلي، يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فرآهم في منامه. والضمير في قوله : (أراهم) يرجع إلى هؤلاء القوم، وقد ذكرهم في بيت قبل هذا .
تجافى : ارتفع ، انخزل : ذهب وانقطع، انظر شعر ابن أحمر ص ١٣٠ .
والبيت في الأمالي الشجرية ١٣٧/١ وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٠ وتوضيح المقاصد ٣٨٧/١ وشفاء العليل ٣٩٦/١ والعيني ٤٢١/٢ والتصريح ٢٥٠/١ وهمع الهوامع ١٥٠/١ والأشموني ٣٤/٢ .
والشاهد فيه نصب «رأى» الحلمية لمفعولين وهما الضمير في قوله : (أراهم) و (رفقتي) وذلك إجراء لها مجرى «رأى» القلبية، لأن كلا منهما إدراك بالباطن.

(٣) وذلك قول ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٥ : (وأفعال التصييـر كجعل وتخذ واتخذ ...» إلى آخره.

(٤) في (ب) : «إدخال الكاف على أفعال التصيير يشير به».

(٥) ومما لم يذكره من أفعال التصييـر (صيَّر) و (وَهَب) تقول : صيَّرت الورقَ كتابا، و وهبني الله فداءك.

(٦) في (أ) و (ب) : «متوسطة ومتأخرة» وفي (جـ) : «متأخرة ومتوسطة» والمثبت من الشذور ص ٢٥.

(٧) كلمة (ذكر) غير واضحة في (أ) إذ لم يبد منها إلا حرف الذال، وهي ثابتة في (ب) و (جـ).

المفعولين، وكانت أفعال القلوب مختصة عن أفعال التصيير [١] بحكمين آخرين، وهما الإلغاء والتعليق أراد بيان ذلك. فبدأ بالإلغاء، وذكر أنه جائز [٢] لا واجب.

وهو إبطال العمل لفظا ومحلا، لضعف العامل إما بسبب تأخره [٣] عن المفعولين [٤]، وإما بسبب توسطه بينهما. [٥]

فقوله: (القلبية) احترز به عن أفعال التصيير، فلا تلغى، كما علمت، .

وقوله: (المتصرفة) احترز به عن ما [٦] كان من أفعال القلوب غير متصرف، كـ «هَبْ» و «تعلّم» فإنهما ملازمان لصيغة الأمر، كما تقدم [٧]، فلايدخل فيهما الإلغاء [٨].

مثال المؤخر [٩] عنهما زيد قائم أظن [١٠] ويجوز الإعمال، فتقول: زيداً [١١] قائما أظنّ [١٢].

(١) من قوله (مشتركة في نصب...) إلى هنا ساقط من (ب).
(٢) كلمة (جائز) ساقطة من (جـ).
(٣) في (جـ): (لضعف العامل بسبب تأخيره).
(٤) في (ب): (عن المعمولين) و انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٧ وارتشاف الضرب ٦٣/٣.
(٥) قال سيبويه ١٩١/١ - هارون: «فإن ألغيت قلت: عبد الله أظنّ ذاهب وهذا أخال أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد».
(٦) كلمة (ما) ساقطة من (جـ).
(٧) تقدم ذلك في ص
(٨) في (أ): (إلغاء) والمثبت من (ب) و (جـ).
(٩) في (ب): (مثال ذلك المؤخر)، وفي (جـ): (مثال المتأخر).
(١٠) وذلك على الإلغاء، والغالب أنه إذا تأخر العامل أُلغي عمله، لأنه قد بُني الكلام على اليقين، فالإلغاء أقوى.
(١١) في (جـ): (زيد) بالرفع وهو خطأ ظاهر.
(١٢) وهو ضعيف لتأخر العامل، انظر تعليل ذلك في أسرار العربية ١٦١، ١٦٢.

ومثال المتوسط زيد أظن قائم [١]. ويجوز الإعمال، فتقول : زيداً أظن قائما [٢].

/ تنبيهات : ٦٦/أ

الأول أفهم كلامه أن المتأخر والمتوسط [٣] سواء في جواز إلغائهما أي عدم امتناعه. وهو كذلك ، لكن يتفاوتان في العمل.

فإعمال المتأخر مرجوح وإلغاؤه راجح [٤]، وإعمال المتوسط راجح وإلغاؤه مرجوح [٥].

وقيل [٦] : هما سواء.

الثاني أفهم أيضا [٧] كلامه أنه لايجوز إلغاء العامل المتقدم على المفعولين وتحته صورتان:

الأولى أن يتقدم عليه شيء من الكلام يخرجه عن أن يبتدأ به. والثانية أن يبتدأ به [٨] و لايتقدم عليه شيء [٩].

(١) على الإلغاء ، لأنه قد توسط العامل بين المعمولين فضعف عن العمل.

(٢) من قوله : (ومثال المتوسط ...) إلى هنا ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) في (أ) : «المتوخر والمتوسط» وفي (جـ) : «المتوسط والمتأخر» والمثبت من (ب).

(٤) هذا مذهب سيبويه والجمهور، ومذهب الأخفش وجوب إلغاء العامل المتأخر.
انظر الكتاب ١١٩/١ و ١٢٠ وشرح المفصل ٨٤/٧ وهمع الهوامع ١٥٣/١.

(٥) هذا قول بعض العلماء ، ومنهم أبو بكر محمد بن عبد الملك المعروف بابن سراج في كتابه تلقيح الألباب ص ٧٢ وابن أبي الربيع في الملخص ٢٥٦/١.

(٦) هذا القول يرجع للمتوسط أي قيل : إن إعمال المتوسط وإلغاؤه سواء، وهذا قول جمهور العلماء وعلى رأسهم سيبويه.
انظر الكتاب ١١٩/١ والإيضاح العضدي ١٦٧/١ وشرح الكافية للرضي ٢٨٠/٢.

(٧) كلمة «أيضا» ساقطة من (جـ).

(٨) قوله : (والثانية أن يبتدأبه) ساقط من (أ) و (جـ) وأثبته من (ب).

(٩) في (جـ) : «أولا يتقدم عليه شيئ».

فأما الصورة الأولى فتارة يكون [١] المتقدم على العامل فيها لفظة «متَى» وتارة يكون [١] غير «متى».

فإن كان لفظة «متى» كقولك : متى ظننت زيداً قائما فصرّح ابن أم القاسم [٢] بجواز الإلغاء فيها، لكن الإعمال أرجح [٣].

وهو أيضا مقتضى عبارة المصنف في توضيح الألفية [٤]، بل مقتضاها جواز إلغاء العامل الذي لم يبتدأ به، سواء تقدم عليه «متى» أو غيرها [٥].

وإن كان غير «متى» امتنع إلغاؤه عند البصريين [٦].

وأما الصورة الثانية [٧] فيمتنع الإلغاء فيها عندهم أيضا [٨].

وجوّزه الأخفش والكوفيون [٩] فيهما [١٠]. واستدلوا بنحو قوله :

(١) قوله : «فتارة» ساقط من (جـ). وفي (أ) : «تكون» بالتاء في الموضعين، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) في (أ) و (ب) : «ابن قاسم» والمثبت من (جـ). و هو الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم، وقد تقدمت ترجمته ص ١٥٢.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ١/٣٨٠.

(٤) أوضح المسالك ١/٣٢٢.

(٥) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/٣٢٢ :«التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا».

(٦) لم يخص البصريون «متى» بهذا الحكم، بل قالوا : إن تقدم على الفعل معمول الخبر جاز الإلغاء بضعف، نحو متى ظننت زيد فاضل، وإلا لم يجز أصلا». راجع شرح التسهيل لابن مالك [لوحة ٧٩/أ] وهمع الهوامع ١/١٥٣.

(٧) وهي ألاّ يتقدم شيء من الكلام على الفعل القلبي، نحو ظننت زيدا قائما.

(٨) أي عند البصريين، انظر الكتاب ١/١١٩ وأسرار العربية ١٦٠ والتصريح ١/٢٥٨.

(٩) أي جوّز الأخفش والكوفيون إلغاء العامل المتقدم. انظر أوضح المسالك ١/٣٢٠ وهمع الهوامع ١/١٥٣.

والمسألة خلافية ولم يذكرها من أصحاب كتب الخلاف إلا الزَّبيدي في كتابه : (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) ص ١٣٤.

(١٠) أي في الصورتين، وهما فيما إذا تقدم على الفعل غير «متى» وإذا لم يتقدم عليه شيء أصلا.

١٤٣ - أنّى وجدت ملاك الشيمة الأدب [١]

وبقوله :

١٤٤ - وما إخال لدينـــا منـــك تنويل [٢]

(١) عجز بيت من البسيط، نسبه أبو تمام في الحماسة لبعض الفزاريين، وصدره :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي

ملاك بكسر الميم : أي قوام، الشيمة : الخلق. والرواية في الحماسة : (ملاك الشيمة الأدبا) بنصب الجزأين على الإعمال . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٣ .

والبيت بالرواية الأولى في المقرب ١١٧/١ وشرح الكافية الشافية ٥٥٨/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٦ وتوضيح المقاصد ٣٨٢/١ والعيني ٤١١/٢ والتصريح ٢٥٨/١ والأشموني ٢٩/٢ والخزانة ١٣٩/٩ والدرر اللوامع ٢٥٧/٢ .

والشاهد إلغاء عمل الفعل القلبي، وهو «وجد» مع تقدمه على المفعولين فهو شاهد على صحة مذهب الأخفش والكوفيين في ذلك. وقد أجاب عنه البصريون بثلاثة أجوبة، ذكر منها الشارح جوابين، والثالث هو أن الفعل هنا ملغى لتوسطه في الكلام، لأنه قد سبق بكلمة «أنّي». راجع أوضح المسالك ٣٢٢/١ .

(٢) عجز بيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير، رضي الله عنه، من قصيدته المشهورة بالبردة، وصدره :

أرجـــو وآمل أن تدنـو مودّتهـــا

وهذه رواية النحويين، والرواية في الديوان، كذا:

أرجو وآمل أن يعجلن في أبد ومالهـن طوال الدهـر تعجيلُ

وعلى هذه الرواية، فلا شاهد للكوفيين في هذا البيت.

انظر ديوان كعب بن زهير ص ٩.

والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ٥٥٧/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٥ وتخليص الشواهد ٤٤٩ والعيني ٤١٢/٢ والتصريح ٢٥٨/١ وهمع الهوامع ١٥٣/١ والأشموني ٢٩/٢ وخزانة الأدب ١٤٣/٩ .

والشاهد إلغاء عمل «إخال» مع تقدمه على المفعولين، ويخرج على أنه ملغى لتقدم (ما) النافية عليه.

والبصريون [١] يجعلون ذلك ونحوه إما من الإعمال، وأن المفعول الأول ضمير الشأن محذوفا [٢]، أو من التعليق على إضمار لام الابتداء [٣]. والله أعلم.

ص : (ويجب تعليقها قبل لام الابتداء أوالقسم أو استفهام أو نفي بما مطلقا، أو بلا أو إنْ في جواب القسم أو لعل أو لو [أو أن] [٤] أو «كم» الخبرية).

ش : لما فرغ من الإلغاء شرع في التعليق، فقال : (ويجب تعليقها) أي القلبية المتصرفة، فصرّح بوجوبه، بخلاف / ما تقدم في الإلغاء حيث صرّح بجوازه. ٦٦ب

وهو [٥] إبطال العمل في اللفظ فقط دون المحل، لمجيء ماله صدر الكلام بعد العامل المذكور.

فمن ذلك [٦] لام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [٧].

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٥٥/٢ وشرح الأشموني ٢٨/٢.

(٢) فيكون التقدير في البيت الأول (إني وجدته أي الحال والشأن) وفي الثاني (وما إخاله) أي الحال والشأن.

(٣) فيكون التقدير في الأول (إني وجدت لملاك) وفي الثاني (وما إخال للدنيا).

(٤) سقطت من النسخ وأثبتها نقلا عن شذور الذهب ص ٢٦.

(٥) أي التعليق، وسمي تعليقا تشبيها له بالمرأة المعلقة التي ليست مطلقة ولا ممسكة.
قال ابن الخشاب : «ولقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقلب لهذا المعنى واستعارته له كل الإجادة».
انظرالأشباه والنظائر للسيوطي ٤١/٤.

(٦) أي مماله صدر الكلام، ومن هنا أخذ في عدّ المعلقات .

(٧) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة ، وهي ﴿و لقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق﴾ فاللام للابتداء و «من» اسم موصول مبتدأ وجملة (اشتراه) صلة الموصول و «ما» نافية و «له» خبر مقدم (من خلاق) من صلة للتأكيد وخلاق مبتدأ مؤخر، وجملة (ماله من خلاق) خبر المبتدأ الأول وهو (من) والجملة كلها في محل نصب سدت مسد مفعولي «علم»المعلقة باللام، لأن لام الابتداء لها الصدر فلا يتخطاها العامل.

ومنه لام القسم، نحو علمت والله ليقومنّ زيدٌ. وقول الشاعر :

١٤٥ - ولقد علمت لتأتيت منيتي إنّ المنـــايا لاتطيش سهامها [١]

ومنه الاستفهام، وهو إما بأن يعترض حرف الاستفهام [٢] بين العامل والجملة، نحو قوله تعالى : ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾ [٣].

وإما بأن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان [٤] نحو قوله تعالى : ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ [٥]. أو فضلة، نحو قوله تعالى : ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾ [٦] وهو [٧] مفعول مطلق، لا معفول به لأن اسم الاستفهام لايعمل فيه ماقبله لأنه يخرجه عن الصدر [٨].

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقة لبيد بن ربيعة العامري المشهورة. ولم يذكر عجز البيت في (أ) و (ب) وأثبته من (جـ). وقد اختلفت رواية البيت في الديوان عن رواية النحويين له، فقد جاء صدر البيت في الديوان كذا :

صادفن منها غِرةً فأصبنها

انظر ديوان لبيد بن ربيعة ص ٣٠٨، والبيت بالرواية التي ذكرها الشارح في سيبويه ١١٠/٣ وسر الصناعة ٤٠٠/١ وتوضيح المقاصد ٣٨٣/١ والعيني ٤٠٥/٢ والتصريح ٢٥٤/١ والهمع ١٥٤/١ والأشموني ٣٠/٢ والخزانة ١٥٩/٩ .

والشاهد فيه تعليق «علم» عن العمل لوجود ماله الصدر وهو لام القسم.

(٢) قوله : «حرف الاستفهام» ساقط من (جـ).

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٤) قوله : (عمدة كان) ساقط من (جـ). و (كان) ساقطة من (أ) والمثبت من (ب).

(٥) من الآية ١٢ من سورة الكهف، و «أيّ» في الآية عمدة لأنها مبتدأ. وكلمة (تعالى) ساقطة من (أ)، و (قوله تعالى) ساقط من (ب) والمثبت من (جـ).

(٦) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٧) أي اسم الاستفهام وهو «أي» مفعول مطلق، والتقدير ينقلبون أيّ انقلاب، وجملة «ينقلبون» في محل نصب بـ «يعلم» المعلقة.

(٨) هذا تعليل لعدم إعمال «يعلم» فيما بعده.

ومنه النفي بـ «ما» نحو علمت ما زيد قائم. سواء كان ذلك في غير جواب قسم، كما مثلنا، أو في جوابه، نحو علمت والله ما زيد قائم. ولهذا قال الشيخ : (مطلقا).

ومنه النفي بـ «لا» أو «إنْ» لكن لا مطلقا ، بل في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت إنْ زيدٌ قائم [١] .

ومنه «لعلّ» نحو قوله تعالى : ﴿وإنْ أدري لعله فتنة لكم﴾ [٢] نقله المصنف [٣] من التذكرة لأبي علي [٤] .

ومنه «لو» الشرطية ، كقوله :

١٤٦ - وقد علم الأقوام لو أنّ حاتما أراد ثراء المال كان له وفْر [٥]

(١) مثّل الشارح للنفي بـ «لا» مع القَسَم الملفوظ به، وللنفي بـ «إن» مع القَسَم المقدر، والتقدير فيه علمت والله إن زيد قائم.

(٢) من الآية ١١١ من سورة الأنبياء.
والشاهد فيها تعليق «أدري» عن العمل بـ «لعل» والجملة من «لعل» واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي «أدري».

(٣) في شرح شذور الذهب ص ٣٦٦.

(٤) التذكرة كتاب كبير في النحو لأبي علي الفارسي، وقد لخصه تلميذه أبو الفتح ابن جني، ولم أطلع عليه.
ينظر كشف الظنون ٣٨٤/١ وانظر ارتشاف الضرب ٧١/٣.

(٥) البيت من الطويل، من قصيدة لحاتم الطائي.
انظر ديوان حاتم الطائي ص ٢٠٢.
والبيت قد ورد في الكامل ٣٧/١ وجمهرة اللغة ٧٩٨/٢ وارتشاف الضرب ٧٠/٣ وشرح شذور الذهب ٣٦٧ وهمع الهوامع ١٥٤/١ والأشموني ٣١/٢.
والشاهد فيه تعليق «علم» عن العمل لوجود «لو» الشرطية بعدها، وجملة «لو أن حاتما أراد» في محل نصب سدت مسد مفعولي «علم».

ومنه «كم» الخبرية، كما نقله [١] عن بعضهم [٢]، وأنه حمل عليه [٣] قوله تعالى: ﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنّهم إليهم لايرجعون﴾ [٤].

ونقل المصنف [٥] عن بعض المغاربة [٦] أن من المعلقات «إنّ» التي في خبرها اللام نحو (علمت إن زيدا لقائم) .ثم بحث [٧] أن الظاهرأن المعلق اللام، لا «إنّ»، ثم نقل عن ابن الخباز [٨] أن مذهب سيبويه [٩] أنه يجوز (علمت / إنّ زيداً قائم) ٦٧/أ بالكسر [١٠] مع عدم اللام . ثم قال: (فعلى هذا المعلق «إنّ»). انتهى.

أي فلما حكم بأنها [١١] المعلقة دون اللام [١٢] كانت هي المعلقة مع وجودها.

(١) أي ابن هشام، انظر شرح شذورالذهب ص ٣٦٧ و قال فيه: «نص على ذلك بعضهم».

(٢) ومنهم ابن الحاجب في أماليه. انظر الأمالي النحوية ١٢٥/١.

(٣) «عليه» ساقط من (أ) و (جـ)، وأثبته من (ب).

(٤) من الآية ٣١ من سورة يس.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٣٦٧ ،وفيه: «ذكره جماعة من المغاربة».

(٦) منهم أبو حيان في ارتشاف الضرب ٦٩/٣.

(٧) في (ب): «ثم قال». والمعنى أن ابن هشام ناقش هذا القول وذكر بعد البحث أن الظاهرأنّ المعلق هو اللام.

(٨) هو أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز، وقد ترجمت له في ص(١٧١). ولم أجد هذا القول فيما طبع من كتبه.

(٩) هذا المذهب أجازه سيبويه، ولكنه ضعفه، فقد قال في الكتاب ١٥١/٣: «....ومثل ذلك في الضعف علمت إنّ زيداً ذاهب».

(١٠) أي بكسر همزة «إن» مع عدم اللام، كما تقدم في مثال سيبويه. وفي (أ): «أنه يجوز «إن زيداً قائم» والمثبت من (ب) و (جـ).

(١١) الضمير يرجع إلى «إنّ» المكسورة الهمزة. وأقول: جعل لام الابتداء هي المعلقة هو رأي جمهور العلماء، وهو الأولى ولم يذكر أكثر العلماء «إنّ» المكسورة من المعلقات فينبغي تجنّبه.

(١٢) في (أ) و (ب): «بدون اللام»، والمثبت من (جـ).

تنبيه [١] :

قد علم مما سبق أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين [٢]:

أحدهما : أن الإلغاء جائز والتعليق واجب.

والثاني : أن الإلغاء إبطال العمل مطلقا، لفظا ومحلا. بخلاف التعليق فإنه إبطاله لفظا فقط، حتى إنه يجوز أن يعطف بالنصب في التعليق دون الإلغاء، فيعطف على الجملة التي علق العامل عنها مفردا في معنى الجملة [٣]. ومن أمثلة ذلك، لا من شواهده قول الشاعر :

١٤٧ - وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ [٤]

بنصب «موجعات».

وإنما لم يجعل شاهدا لاحتمال زيادة «ما» و كون «البكاء» منصوبا [٥] أو غير ذلك [٦].

(١) في (ب) «تتمة».

(٢) ذكر العلماء عدة أوجه للفرق بينهما، تنظر في الأشباه والنظائر ٤١/٤.

(٣) ذكر ذلك حتى لايلزم عمل الفعل القلبي في مفعول واحد، وهو لايجوز.

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثيّر بن عبد الرحمن المعروف بكثيّر عزّة.
انظر ديوانه ص ٩٥.
والبيت من شواهد شرح قطر الندى ١٧٨ وشرح الشذور ٣٦٨ ومغني اللبيب ٥٤٦ والعيني ٤٠٨/٢ والتصريح ٢٥٧/١ والأشموني ٣٢/٢ وخزانة الأدب ٢١٤/٥.
والشاهد فيه العطف على الجملة المعلقة بالنصب، مما يدل على أن محل الجملة في التعليق النصب.

(٥) على أنه مفعول به لـ«أدري» و «ما» زائدة، ذكر ذلك ابن هشام في المغني ٥٤٦. وفي (أ) : «منصرفا» تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) وقيل : إن الواو واو الحال و «موجعات» اسم «لا» أي وما كنت أدري قبل عزّة» والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة، ما البكا.

تتمة [١] . كل ما تصرف من هذه الأفعال فلمتصرفاته [٢] ماله من الأحكام فإن كان ذلك الفعل مما يثبت [٣] له الأحكام الثلاثة، أعني الإعمال والإلغاء والتعليق ثبت لمتصرفاته، كأفعال القلوب. وإن كان ذلك الفعل لايثبت له إلا العمل كأفعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل. فتقول : (أنا ظَانٌّ زيدًا قائمًا)، و(زيد قائم أنا ظَانٌّ) و(أنا ظَانٌّ لزيدٌ قائمٌ) [٤] وتقول : (أنا أَتَّخِذُ أو مُتَّخِذَ الطينِ خَزَفًا). لا غير [٥]. والله أعلم.

ص : (وسُليم تُجيز [٦] إجراء القول مُجرى الظن. وغيرهم يخصه بصيغة «تقول»[٧] بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول[٨]).

ش : لما تكلم على ما ينصب المفعولين مطلقا و[٩] عند كل العرب أخذ يتكلم على ما ينصبهما عند بعض العرب، أو ينصبهما عند كل العرب ولكن لا مطلقا

(١) في (أ) و (جـ) : «تتمة» وهو خطأ؛ إذ لم أجدها بهذا اللفظ فيما بين يدي من المعاجم، والمثبت من (ب) وهو القياس، جاء في اللسان ٦٧/١٢ «وتتمة كل شيئ مايكون تمام غايته».

(٢) يقصد بمتصرفات الفعل ما يتصرف من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٣) في (أ) : «ثبت»، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) في (جـ) : «إنه ظان لزيد قائم». والأعمال في المثال الأول لتقدم العامل، والإلغاء في الثاني لتأخره وبالتعليق في الثالث لوجود لام الابتداء.

(٥) أي بالإعمال فقط، لأنه من أفعال التصيير وهي لا تلغى. و من قوله : «أنا أتّخذ أو متخذ» إلى آخره ساقط من (ب).

(٦) في (ب) : «تُجري» والذي في شذور الذهب ص ٢٦ : (وبنو سليم يجيزون) والمعنى واحد.

(٧) في النسخ : «بتقول» والمثبت من الشذور.

(٨) بعده في الشذور : (أو مجرور) وقد ذكر الشارح فيما بعد أن المصنف لم يذكر المجرور والحق أنه قد ذكره لكنه ساقط من نسخة الشارح.

(٩) حرف الواو ساقط من (جـ).

بل بشروط، وهو القول.

واعلم أن القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد.

/ ومفعوله تارة يكون مفردا مؤديا معنى الجملة، كقلت: قصيدةً وشِعرًا [١]. ٦٧

وتارة يراد به مجرد لفظه، نحو قلت له: يا إبراهيمُ [٢]. أي أطلقت عليه هذا الاسم.

وتارة يكون جملة فتحكى به، وتكون في موضع مفعوله [٣].

وقد يجرى مجرى الظنّ فينصب المبتدأ والخبر مفعولين عند بني سُليم مطلقا [٤] أي من غير شرط من الشروط الآتي ذكرها عند غيرهم.

فتقول عندهم: (قال زيد عمراً قائما).

و[٥] عند غيرهم [٦] لابد من شروط أربعة:

(١) وهذا يؤدي معنى الجملة، لأن القصيدة والشعر مكونتان من جُمَل.

(٢) كذا في النسخ بإثبات حرف النداء، والظاهر أن حرف النداء هنا لاموضع له وأن العبارة (قلت له إبراهيم) بإسقاط حرف النداء ونصب «إبراهيم» على أنه مفعول به، كما ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد ١/٣٩١.

(٣) أي مفعول القول وهو مقول القول نحو «قال إني عبد الله».

(٤) هذه اللغة حكاها أبو الخطاب قال سيبويه في الكتاب ١/١٢٤: «وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرّة، أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنوسليم، يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت». انتهى.

وسُليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان، وهو سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفة بن قيس بن عيلان.

انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٢٦١.

(٥) من قوله: «عند غيرهم» إلى آخره ساقط من (جـ).

(٦) أي غير بني سليم، وهم جمهور العرب.

انظر الكتاب ١/١٢٢ - هارون وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨٩ وتسهيل الفوائد ص ٧٣.

الأول أن يكون القول فعلا ماضيا.

الثاني أن يكون بتاء الخطاب.

وإلى هذين الشرطين أشار الشيخ بقوله : (وغيرهم) أي غير سُليم (يخصه بتقول). فلفظ به مضارعا مبدوءا بالتاء.

الثالث أن يكون بعد الاستفهام [1]. وإلى هذا أشار بقوله : (بعد استفهام).

والرابع أن يتصل الفعل بالاستفهام، أو يُفصل بينهما بأحد ثلاثة أمور.

إما ظرف ، كقوله :

١٤٨ - أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُومَا [2]

وإما[3] مجرور، نحو أفي الدار تقولُ عمرًا جالسًا.

وإما معمول، نحو قوله :

١٤٩ - أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [4]

(١) مثل له سيبويه بقوله : (متى تقول زيدا منطلقا).
انظر الكتاب ١٢٢/١ - هارون.

(٢) البيت من البسيط، وقائله مجهول. ولم يرد عجز البيت في (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).
وهو من شواهد مغني اللبيب ٩٠٩ وتخليص الشواهد ٤٥٧ والمساعد ٣٧٦/١ وشفاء العليل ٤٠٥/١ والعيني ٤٣٨/٢ والتصريح ٢٦٣/١ والأشموني ٣٦/٢ والدرر اللوامع ٢٧٥/٢
والشاهد فيه إعمال «تقول» عمل «تظن بعد الاستفهام المفصول بالظرف وهو «بعد».

(٣) في (أ) : (أو) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة طويلة يذكر فيها فضل مضر على اليمن.
وهذه رواية سيبويه والنحويين للبيت، والرواية في شرح الهاشميات كذا : =

وإلى هذا الشرط أشار بقوله : (متصل أو منفصل بظرف أو معمول) ولم يذكر المجرور [١] ، لأنه في معنى الظرف ، إذ هما أخوان .

تنبيهان :

الأول : إذا عمل [٢] القول عمل الظن فهل هو باق على معناه ، أو صار بمعنى الظن . فيه خلاف [٣] . قال ابن أم قاسم [٤] : والظاهر أنه ضُمِّن معنى الظن .

الثاني : هذه الشروط المذكورة لعمله عمل الظن عند غير بني سُليم إنما هي شروط لجواز العمل ، لا لوجوبه .[٥] فتجوز الحكاية [٦] مع استيفاء الشروط ، نحو

= أنوامٌ تقول بني لؤي قعيد أبيك أم متنا ومونا

وعليها فلاشاهد في هذا البيت . انظر شرح هاشميات الكميت ص ٣٠٩ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٢٣/١ والمقتضب ٣٤٩/٢ وشرح المفصل ٧٨/٧ وشرح الكافية الشافية ٥٦٨/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٢١٢ وتوضيح المقاصد ٣٩٢/١ والمساعد ٣٧٦/١ وشفاء العليل ٤٠٥/١ والعيني ٤٢٩/٢ والتصريح ٢٦٣/١ وهمع الهوامع ١٥٧/١ والأشموني ٣٧/٢ وخزانة الأدب ١٨٣/٩ .

والشاهد إعمال «تقول» عمل «تظن» مع الفصل بعد الاستفهام المفصول بالمعمول فـ «بني» مفعول أول و «جهالا» مفعول ثان .

(١) ذكرت فيما سبق أن المصنف قد ذكر المجرور ، وهذا يدل على اختلاف النسخة المطبوعة من الشذور عن النسخة التي كانت عند الشارح .

(٢) كلمة «عمل» ساقطة من (جـ) .

(٣) على قولين ، الأول مذهب الجمهور وهو اختيار ابن جني وابن الناظم أنه لايعمل عمل الظن حتى يضمن معنى الظن . والثاني ، وهوقول الأعلم وابن خروف ، إجراء القول مجرى الظن في العمل دون المعنى انظر شرح الألفية لابن الناظم ٢١٢ وارتشاف الضرب ٨٠/٣ والهمع ١٥٧/١ .

(٤) توضيح المقاصد ٣٩٤/١ ، وفيه (والظاهر أنه مضمّن معنى الظن) . وفي (أ) و (ب) : «ابن القاسم» والمثبت من (جـ) .

(٥) انظر الكتاب ١٢٤/١- هارون والتصريح ٢٦٤/١ وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(٦) الحكاية في الجمل هي إيراد الجملة على هيئتها من غير تغيير بعد دخول العامل عليها وتكون الجملة في موضع المفعول .

قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١] الآية في قراءة الخطاب [٢].

وقد رُوي قول الشاعر :

١٥٠ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي [٣]

/بالوجهين، النصب على الإعمال لاستيفاء الشروط [٤] والرفع على عدمه [٥]. ٦٨/أ

: (وما يتعدى إلى ثلاثة [٦]، وهو أَعْلَمَ و أَرَى، وما ضُمِّن [٧]

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة، والشاهد فيها كسر همزة «إن» على الحكاية مع توفر الشروط لإعمال القول عمل الظن.

(٢) أي بتاء الخطاب في «تقولون». وهذه قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم من السبعة ورويس وخلف والأعمش.
انظر السبعة لابن مجاهد ١٧١ والنشر ٢٢٣/٢ والإتحاف ١٤٨.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وعجزه :
..... إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الخيلُ كَرَّتِ
انظر شعر عمرو بن معديكرب ص ٧٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٩/١.
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ل ٨٠/ب] والمساعد ٣٧٦/١ وشفاء العليل ٤٠٥/١ والعيني ٤٣٦/٢ والتصريح ٢٦٣/١ والهمع ١٥٧/١ والأشموني ٣٦/٢.
والشاهد جواز الأعمال والإهمال فيما توفرت فيه الشروط، فقد روي قوله : (الرمح) بالرفع والنصب.

(٤) وهي كون الفعل مضارعا مسندا للمخاطب مسبوقا باستفهام.

(٥) أي على عدم الإعمال، وهو حكاية الجملة، وتكون في محل نصب.

(٦) أخر الشارح هذه الأفعال عن موضعها في الشذور، حتى يسير على طريقة النحاة من تقديم ما ينصب مفعولين أولا وما يتعلق به من باب القول، ثم ذِكر ما ينصب ثلاثة مفاعيل.
أما ابن هشام فقد قدم هذه الأفعال على باب القول في شذور الذهب، وكذلك فعل في شرحه.
انظر شذور الذهب ص ٢٦ وشرح الشذور لابن هشام ص ٣٧٦ - ٣٨٠.

(٧) في (أ) و (جـ) : «تضمن» والمثبت من (ب) والشذور ص ٢٦.

معناهما من «أنبأ» و«نبّأ» و«أخبر» و«خبّر» و«حدّث»).

ش: هذا هو القسم السابع من أقسام الفعل بالنسبة إلى المفعول به وهو ما ينصب ثلاثة مفاعيل. وهو[1] سبعة أفعال:

أعْلَمَ و أرَى، وهما أصل الباب[2]، وما ضمّن معناهما، وهو الأفعال الخمسة المذكورة.[3]

مثال «أعلَمَ»: أعلمت زيداً عمراً قائما، ومثال «أرَى»: أريت بكرا الهلال طالعا[4]، ومثال «أنبأ»: أنبأت زيدا هندا مقيمة، ومثال «نبّأ»: نبّأت خالدا عمرا قائما.

ومثال «أخبر»: أخبرت زيداً عليا جالسا، ومثال «خبّر»[5]: خبّرت زيداً سالما صحيحا. ومثال «حدّث» حدثت خالدا بكرا مسافرا

وستأتي أحكام هذه المفاعيل في المقالة الآتية:

ص(ولايجوز حذف مفعول في باب «ظنّ» ولا غير الأول في باب «أعلم»[6] إلا لدليل).

(١) في (جـ): «وهي».

(٢) وذلك لأن أصلهما ثلاثي مستعمل في العِلْم ثم نقل بالهمزة، بخلاف الخمسة الأخرى، فليس لها ثلاثي مستعمل في العلم إلا «خبر».
انظر التصريح ١/٢٦٤.

(٣) أصل هذه الأفعال الخمسة أن تتعدى لاثنين إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بحرف الجر، ثم ضمنت معنى «أعلم» و «أرى» فعملت عملهما.

(٤) في «ب» و (مثال «أرى» قوله تعالى: ﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات﴾. ولم ترد هذه الآية في (أ) و (جـ). ولم يذكر في (ب) أمثلة البواقي، بل قال: (ولايخفى أمثلة البواقي).

(٥) قوله: «أخبرت زيدا» إلى هنا ساقط من (جـ).

(٦) في شذور الذهب ص ٢٦: (في باب أعلم وأرى).

ش : تضمن هذا الكلام مسألتين:

الأولى في بيان حذف [1] المفعولين أو أحدهما في باب «ظنّ».

وجزم الشيخ بأنه لايجوز فيه حذف مفعول إلا لدليل، وتحته صورتان :

الصورة الأولى : أن يحذف المفعولان لدليل.

الصورة الثانية : أن يحذف أحدهما أيضا للدليل[2].

مثال حذفهما للدليل قوله تعالى : ﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾ [3] أي تزعمونهم شركائي [4]، أوتزعمون أنهم شركاء [5].

ومثال حذف أحدهما للدليل قوله :

١٥١ - ولقد نزلت فلاتظنّي غيره مِنّى بمنزلة المُحبّ المكرم [6]

(١) في (جـ) : (في باب حذف المفعولين).

(٢) في (ب) : «أن يحذف إحداهما للدليل أيضا».

(٣) من الآية ٦٢ من سورة القصص.

(٤) فالضمير في «تزعمونهم» مفعول أول و «شركائي» مفعول ثان، وقد حذفا لدلالة ما قبلهما عليهما.

(٥) اختار هذا التقدير ابن هشام في شرح الشذور ص ٣٧٧ قال : «والأحسن أن يقدر ﴿أنهم شركاء﴾ وتكون «أنّ» وصلتها سادة مسدهما بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء﴾ . ولكنه قدره في أوضح المسالك ٣٢٣/١ بالتقدير الأول وهو (تزعمونهم شركائي) قال في التصريح ٢٥٩/١ : لأن الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما.

(٦) البيت من الكامل ، من معلقة عنترة بن شداد العبسي المشهورة. انظر ديوان عنترة ص ١٩١ وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١. والبيت في المقرب ١١٧/١ وتوضيح المقاصد ٣٨٩/١ وأوضح المسالك ٣٢٤/١ والمساعد ٣٥٣/١ والعيني ٤١٤/٢ والهمع ١٥٢/١ والأشموني ٣٥/٢ وخزانة الأدب ١٣٦/٩.

والشاهد حذف المفعول الثاني لـ «ظنّ» للقرينة الدالة عليه، والتقدير: فلاتظني غيره =

أي لاتظنّي غيره واقعا . ويسمّى الحذف لدليل اختصارا [١] .

واقتضى كلامه الجزم بأنه لايجوزحذفهما ، ولاحذف أحدهما اقتصارا ، أي لغير دليل . وهو في حذفهما مذهب سيبويه [٢] والأخفش [٣] واختيار ابن مالك [٤] . وفي حذف أحدهما إجماع [٥] . لأن أصلهما المبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : في بيان الحذف[٦]/ المتعلق بباب «أعلم» . ٦٨/ب

ومقتضى كلامه أن المفعول الأول يحذف فيه مطلقا ،سواء كان لدليل أم لا ، وهو الصحيح عند الجمهور [٧] .

وأن للثاني والثالث فيه [٨] مالهما في باب «ظنّ» من حذفهما لدليل ، ومنعه لغيره . وحذف أحدهما كذلك [٩] .

= واقعا . هذا عند الجمهور ، لكن الرضي جعله شاهدا على أن «ظنّ» يقل نصبها للمفعول الواحد ، حيث قدره بقوله : «أي لاتظني شيئا غير نزولك» . انظر شرح الكافية ٢٧٨/٢ . قال البغدادي في الخزانة ١٣٦/٩ : «وفيه رد للنحويين ، فإنهم قالوا : المفعول الثاني محذوف اختصارا لا اقتصارا» .

(١) والحذف لغير دليل يسمى اقتصارا . ينظر التصريح ٢٥٩/١ .

(٢) قال في الكتاب ٣٩/١ : «ليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك كقولك حسب عبد الله زيداً بكراً ، وظنّ عمرو خالداً أباك . . .» .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٣٧/١ ، ٢٢١ والارتشاف ٥٦/٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك [ق ٧٧/أ] وفيه «وهو مذهب سيبويه والمحققين» .

(٥) على عدم جواز حذف أحد المفعولين لغير دليل . انظر التصريح ٢٦٠/١ .

(٦) في (جـ) : (في باب الحذف) .

(٧) كقولهم : (أعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته . انظر الارتشاف ٨٤/٣ .

(٨) أي في باب «أعلَم» . وفي (أ) و (ب) : «وأن الثاني والثالث فيه» صوابه من (جـ) .

(٩) فيجوز حذف أحدهما لدليل ، ولايجوز حذفه لغير دليل إجماعا .

ولم يصرّح بذكر المسألة الثانية [١] في شرح المصنف [٢] ولا في شرح الزوائد [٣].

تنبيه [٤] :

يجري في الثاني والثالث من مفاعيل «أعلم» و «أرى» إلغاء العامل وتعليقه بالنسبة إليهما على الصحيح [٥]، خلافا لمن منعهما [٦] مطلقا [٧]، ولمن منعهما في المبني للفاعل دون المبني للمفعول [٨].

وقد جاء على الإلغاء قول بعض العرب : «البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر» [٩] وقول الشاعر:

١٥٢ - وأنت - أراني الله - أمنع عاصم
وأرأف مستكفيً وأسمح واهب [١٠]

(١) وهي حذف المفعولين في باب «أعلَمَ». وفي (جـ) : «بذلك» بدل «بذكر».
(٢) أي شرح شذور الذهب ، وقد صرح به في أوضح المسالك ١/٣٣٢.
(٣) وهو شرح الصدور لشرح زوائد الشذور للبرماوي.
(٤) في (ب) : «تتمّة» ولم ترد هذه الكلمة في (جـ).
(٥) وهو اختيار ابن مالك والرضيّ وابن هشام ، انظر شرح التسهيل [ق ٨١/ب] وشرح الكافية ٢/٢٨٥ وأوضح المسالك ١/٣٣٣.
(٦) أي الإلغاء والتعليق.
(٧) وهذا قول ابن النحاس وابن يعيش وابن أبي الربيع انظر شرح المفصل ٧/٦٧ والملخص لابن أبي الربيع ١/٣٦٢ وهمع الهوامع ١/١٥٨.
(٨) هو الجزولي. انظر المقدمة الجزولية ص ٨٣.
(٩) فـ «البركة» مبتدأ وقد كان مفعولا ثانيا و «مع الأكابر» خبر بعد أن كان مفعولا ثالثا و«أعلم» ملغاة لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهي مبنية للفاعل.
وانظر قول العرب هذا في توضيح المقاصد ١/٣٩٥ وأوضح المسالك ١/٣٣٣.
(١٠) البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد إلى قائله.
عاصم : حافظ، أرأف : من الرأفة وهي الشفقه، مستكفى اسم مفعول من استكفيته =

وعلى التعليق ﴿ينبئكم إذا مزقتم كل ممزَّق [1]﴾ الآية.

ص : (باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل. وهي [2] عشرة، أحدها المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل[3] كـ«ضرْب» و«إكرام».

وشرطه أن يخلفه فعل مع «أن» أو مع «ما» [4].

ش : لما أنهى الكلام على عمل الفعل أخذ يذكر ما يعمل عمله من الأسماء وهي عشرة أشياء [5] وبدأ بالمصدر لأنه أصل الفعل في الاشتقاق [6].

والمصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل. فـ(اسم الحدث) بمثابة الجنس، يدخل فيه اسم المصدر.

= الشيء فكفانيه، واهب : معط . وفي (جـ) : (أمسح) وهو تحريف .
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ق ٨٢/أ] والمساعد ٣٨١/١ والعيني ٤٤٦/٢ والتصريح ٢٦٦/١ وهمع الهوامع ١٥٨/١ والأشموني ٣٩/٢ .
والشاهد إلغاء عمل «أرى» لتوسطه بين مفعوليه، والأصل (أراني الله إياك أمنع عاصم) .

(١) من الآية ٧ من سورة سبأ، وأول الآية ﴿وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد». وفي (أ) و (جـ) : ﴿ينئكم إذا مزقتم﴾، وكلمة «الآية» بعدها ساقطة من (أ) .
والشاهد فيها هو تعليق «ينبئكم» عن العمل لوجود اللام بدليل كسر همزة «إن» في «إنكم» .

(٢) هذه الكلمة ليست في شذور الذهب.

(٣) في (جـ) : «على فعله» .

(٤) هذا الشرط متأخر في الشذور، وقد ذكر قبله شروطا سيذكرها الشارح فيما بعد.

(٥) قوله : «وهي عشرة أشياء» ساقط من (ب) .

(٦) هذا على مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن المصدر مشتق من الفعل وقيل : كلاهما أصل، وقيل : الأفعال مشتقة من المصادر وبقية المشتقات مأخوذة من الفعل. والراجح مذهب البصريين.
انظر هذه المسألة وأدلة الفريقين في الإنصاف لابن الأنباري ٢٣٥/١ والتبيين للعكبري ١٤٣وهمع الهوامع ١٢/٢ .

وقوله: (الجاري على الفعل) [١] معناه أنه مساو للفعل في استيفاء حروفه، وهو كالفصل [٢] مخرج لاسم المصدر، فإنه يخالف المصدر بخلوه من بعض حروف الفعل، كـ «عطاء» فإنه خال من همزة «أعطى».

وتمثيله بـ«ضرْب» و«إكرام» إشارة إلى أنه لافرق في عمل المصدر بين ما كان مصدراً لثلاثي كـ«ضرْب» أو لأكثر منه كـ«إكرام».

وقوله : (وشرطه) أي شرط عمل المصدر أن يكون مقدرا بـ «أن»/ والفعل أي إذا أريد المضي أوالاستقبال. نحو (عجبت من ضربك زيدا أمس) أو (غدا). ٦٩/أ

والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيداً غدا.

أو بـ «ما» والفعل إن أريد الحال [٣]. نحو (عجبت من ضربك زيدا الآن)، والتقدير : مما تضرب زيداً الآن [٤].

ويوجد في بعض النسخ [٥](وشرطه ألاّ يصغر، ولا يُتْبع قبل العمل ولا يحد بالتاء [٦]، وأن يخلفه فعل مع «أن» أو مع «ما»).

وشرح ما في هذه النسخة من الزيادة أن تقول :

من شروط إعمال المصدر ألا يكون مصغرا ، فلايقال : أعجبني ضُرَيبُك زيدا. ويظهر أن يعلل بأن التصغير من خصائص الأسماء، فلايناسب الأفعال. فلما جاء

(١) من قوله : «فاسم الحدث» إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) في (جـ) : «كالجنس».

(٣) انظر التصريح ٦٢/٢ وهمع الهوامع ٩٢/٢.

(٤) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كذكركم آباءكم﴾ أي كما تذكرون آباءكم. وقوله : (والتقدير...) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٥) أي نسخ شذور الذهب، وهذه الزيادة التي ذكرها موجودة في شذور الذهب المطبوع. ص ٢٦.

(٦) في (أ) : «ولا يجر بالياء» وهو تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ). و بعد هذا في شذور الذهب : (نحو ضربته ضربتين أو ضربات).

على حالة لاتناسب الأفعال امتنع أن يعمل عملها.

وهذا التعليل، وإن لم أره مصرحا به [١]، لكن كلامهم يفهمه.

ومنه [٢] ألاّ يُتبع بتابع قبل العمل، سواء كان نعتا أو غيره، لأن المصدر ومعموله عندهم كموصول وصلته، فلايحال بينه وبين معموله كما لايحال بين الموصول وصلته. فلا يقال: أعجبني أكل الرغيفِ السريعُ زيدٌ [٣]. على أن السريع نعت للمصدر.

ولا: عرفتُ سَوقك العنيف الإبل [٤].

ومنه ألاّ يكون محدودا بالتاء [٥]، فلا تقول: أعجبني ضربتك عمرا لأن [٦] دخول التاء عليه دالة على المرّة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لاتناسب الأفعال.

ومما لم يذكره من شروطه ألاّ يكون مجموعا.

قال ابن مالك [٧]، رحمه الله: «المصدر المجموع حقه ألايعمل، لأن لفظه إذا

(١) في (أ): «وإن كان مصرحاً به»، وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٢) أي من شرط عمل المصدر.

(٣) في (ب): (أعجبني أكل الرغيف الربع زيد) .وهو تحريف. وقوله: (على أن السريع نعت للمصدر) ساقط من (ب).

(٤) ومثله: أعجبني ضربك المبرح زيدا.
ينظر التصريح ٦٣/٢.

(٥) عرف ابن مالك المحدود بالتاء في شرح التسهيل [ل ١٥٦/ب] بأنه المردود إلى فعله قصدا للتوحيد والدلالة على المرة.

(٦) في (أ): (أعجبتني) والمثبت من (ب) و (جـ)، وبعده في (جـ): (إلا أن) بدل (لأن) وهو تحريف.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢، مع تصرف يسير في العبارة.

وقوله: (الجاري على الفعل) [1] معناه أنه مساو للفعل في استيفاء حروفه، وهو كالفصل [2] مخرج لاسم المصدر، فإنه يخالف المصدر بخلوه من بعض حروف الفعل، كـ «عطاء» فإنه خال من همزة «أعطى».

وتمثيله بـ«ضرْب» و«إكرام» إشارة إلى أنه لافرق في عمل المصدر بين ما كان مصدراً لثلاثي كـ«ضرْب» أو لأكثر منه كـ«إكرام».

وقوله : (وشرطه) أي شرط عمل المصدر أن يكون مقدرا بـ «أن»/ والفعل أي إذا أريد المضي أوالاستقبال. نحو (عجبت من ضربك زيدا أمس) أو (غدا). ٦٩/أ

والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيداً غدا.

أو بـ «ما» والفعل إن أريد الحال [3]. نحو (عجبت من ضربك زيدا الآن)، والتقدير : مما تضرب زيداً الآن [4].

ويوجد في بعض النسخ [5](وشرطه ألاّ يصغر، ولا يُتْبع قبل العمل ولا يحد بالتاء [6]، وأن يخلفه فعل مع «أن» أو مع «ما»).

وشرح ما في هذه النسخة من الزيادة أن تقول :

من شروط إعمال المصدر ألا يكون مصغرا ، فلايقال : أعجبني ضُرَيبُك زيدا. ويظهر أن يعلل بأن التصغير من خصائص الأسماء، فلايناسب الأفعال. فلما جاء

(١) من قوله : «فاسم الحدث» إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) في (جـ) : «كالجنس».

(٣) انظر التصريح ٦٢/٢ وهمع الهوامع ٩٢/٢.

(٤) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كذكركم آباءكم﴾ أي كما تذكرون آباءكم. وقوله : (والتقدير...) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٥) أي نسخ شذور الذهب، وهذه الزيادة التي ذكرها موجودة في شذور الذهب المطبوع. ص ٢٦.

(٦) في (أ) : «ولا يجر بالياء» وهو تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ). و بعد هذا في شذور الذهب : (نحو ضربته ضربتين أو ضربات).

على حالة لاتناسب الأفعال امتنع أن يعمل عملها .

وهذا التعليل ، وإن لم أره مصرحا به [١] ، لكن كلامهم يفهمه .

ومنه [٢] ألاّ يُتبع بتابع قبل العمل، سواء كان نعتا أو غيره، لأن المصدر ومعموله عندهم كموصول وصلته، فلايحال بينه وبين معموله كما لايحال بين الموصول وصلته. فلا يقال : أعجبني أكل الرغيفِ السريعُ زيدٌ [٣] . على أن السريع نعت للمصدر.

ولا : عرفتُ سَوقك العنيف الإبل [٤] .

ومنه ألاّ يكون محدودا بالتاء [٥] ، فلا تقول : أعجبني ضربتك عمرا لأن [٦] دخول التاء عليه دالة على المرّة يجعله بمنزلة أسماء الأجناس التي لاتناسب الأفعال.

ومما لم يذكره من شروطه ألاّ يكون مجموعا .

قال ابن مالك [٧] ، رحمه الله : «المصدر المجموع حقه ألايعمل، لأن لفظه إذا

(١) في (أ) : «وإن كان مصرحاً به»، وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ) .

(٢) أي من شرط عمل المصدر.

(٣) في (ب) : (أعجبني أكل الرغيف الربع زيد) .وهو تحريف. وقوله : (على أن السريع نعت للمصدر) ساقط من (ب) .

(٤) ومثله : أعجبني ضربك المبرح زيدا.
ينظر التصريح ٦٣/٢ .

(٥) عرف ابن مالك المحدود بالتاء في شرح التسهيل [ل ١٥٦/ب] بأنه المردود إلى فعله قصدا للتوحيد والدلالة على المرة.

(٦) في (أ) : (أعجبتني) والمثبت من (ب) و (جـ) ، وبعده في (جـ) : (إلا أن) بدل (الأن) وهو تحريف.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٠١٥/٢ ، مع تصرف يسير في العبارة.

جُمع مغاير للفظ[1] المصدر الذي هو أصل الفعل». قال : «فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال المحدود أو المجموع قبلناه ولم نقس عليه [2]».

وأنشد مما ورد عاملا فيه المجموع قول الشاعر :

١٥٣ - قدْ جرّبوه فما زادت تجاربُهم أبا قدامة [3]

بنصب «أبا قدامة» بـ «تجاربهم» وهو مصدر مجموع .

ومما لم يذكره أيضا ألا يكون مضمرا . / ومعناه أن ضمير المصدر لايعمل عمله [4] . فلاتقول : مروري بالمحسن حسن وهو بالمسيء قبيح . ٦٩/ب

ولا : ضربك المسيء حسن وهو المحسن [5] قبيح . تريد : وضربك المحسن

(١) في (جـ) : (مغايرا) بالنصب وهو خطأ، ومن قوله : (المصدر المجموع ...) إلى هنا ساقط من (ب) .

(٢) في (جـ) : (بإعمال المجموع والمحدود) ولم يذكر قوله : (ولم نقس عليه) .

(٣) جزء بيت من البسيط، وهو من قصيدة للأعشى الكبير في مدح هوذة الحنفي.
والبيت في الديوان ص ١٥٩، وهو بتمامه :

وجرّبوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

الفنع : الفضل، والمعنى ما كشفت تجاربهم إلا عن الحزم والفضل.
انظر الخصائص ٢٠٨/٢ وشرح الكافية الشافية ١٠١٦/٢ وتوضيح المقاصد ٩/٣ واللسان ٢٥٧/٨ والأشباه والنظائر ٣٩٤/٢ والأشموني ٢٨٧/٢ .
والشاهد : إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب «أبا قدامة» بـ «تجاربهم» وهو جمع تجربة. وهذا قول ابن جني وابن عصفور وابن مالك.
قال ابن جني في الخصائص ٢٠٩/٢ : «وقد يجوز أن يكون «أبا قدامة» منصوبا بـ «زادت» أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد، والوجه أن ينصب بـ «تجاربهم» لأنه العامل الأقرب».

(٤) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون ذلك استدلالا ببيت من الشعر وقد تأوله البصريون . راجع ذلك في همع الهوامع ٩٢/٢.

(٥) في (أ) : (للمحسن) ، وفي (جـ) : (بالمحسن) ، صوابه من شرح الكافية الشافية ١٠١٤/٢ .

قبيح [١] وذلك لعدم حروف الفعل. ولأجل ذلك لم يعمل محذوفا أيضا.

ومنه ألاّ يكون مؤخرا عن معموله.

ولك أن تقول : هذا الشرط مستفاد من جعله مع معموله كموصول وصلته فكما أن الصلة لاتتقدم على الموصول، كذلك معمول المصدر لايتقدم عليه.

ص : (وعمله منونا أقيس، نحو ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما [٢]﴾ ومضافا للفاعل أكثر، نحو ﴿ولولادفاعُ الله الناس﴾ [٣] ومقرونا بأل ومضافا للمفعول ضعيف) [٤].

ش : أخذ يبين حالات المصدر العامل وأحكامها

فمن حالاته أن يكون مجردا من الألف واللام والإضافة وهو المراد بالمنوّن.

وعمله حينئذ أقيس، لأنه نكرة فقوي شبهه بالفعل [٥].

ومثاله قوله تعالى : ﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما﴾ [٢] فـ«يتيما» مفعول لـ «إطعام».

ومنها أن يكون مضافا إلى الفاعل، ناصبا للمفعول. وعمله حينئذ أكثر.

لأن نسبة الحدث [٦] إلى من وقع منه أكثرمنها [٧] لمن وقع عليه.

(١) من قوله : (ولا : ضربك ...) إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) الآيتان ١٤ و ١٥ من سورة البلد.

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة و ٤٠ من سورة الحج.

وقد وردت في الشذور بالقراءة الأخرى، وهي «دفع» وسيأتي بيان القراءتين.

(٤) الذي في الشذور ص ٢٦ (ومضافا لمفعول ذكر فاعله ضعيف). وفي (جـ) : (أضعف) بدل (ضعيف).

(٥) انظر التصريح ٦٣/٢.

(٦) في (ب) : (لأنه يشبه الحدث) وهو تحريف.

(٧) أي من نسبة الحدث، وكلمة (منها) ساقطة من (جـ).

ومثاله قوله تعالى : ﴿ولو لادفاع الله الناس﴾[1] .

فـ «الناس» منصوب بـ «دفاع» المضاف إلى الفاعل.

ومنها أن يكون مقرونا بأل. وعمله ضعيف[2]. كقوله :

١٥٤ - ضعيف النكاية أعداءَه يخال الفرار يراخي الأجل[3]

ومنها أن يكون مضافا إلى المفعول رافعا للفاعل، كقوله :

١٥٥ - أفنى تلادي وما جمّعت من نَشَبٍ

قرع القواقيز أفواهُ الأباريق[4]

(١) هذه قراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب، في الموضعين. وقرأ الباقون من العشرة «دفع الله».

انظر السبعة لابن مجاهد ١٨٧ والتذكرة لابن غلبون ٣٣٦/٢ والنشر ٢٣٠/٢.

(٢) وذلك لبعده عن مشابهة الفعل لاقترانه بأل. وقد منع عمله الكوفيون وبعض البصريين.

انظر الارتشاف ١٧٦/٣.

وقوله : «وعمله ضعيف» ساقط من (ب).

(٣) البيت من المتقارب، ولم يعرف قائله، وعجزه غير وارد في (أ) و (جـ) وإنما ورد في (ب) فقط.

النكاية : التأثير، مصدر نكيت العدو أي أثرت فيه، يراخي : يباعد ويطيل والمعنى أن هذا الرجل ضعيف التأثير في أعدائه ويفر من الحرب ظانا أن الفرار يؤخر أجله.

والبيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل.

انظر الكتاب ١٩٢/١ - هارون والإيضاح للفارسي ١٨٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٤/١ والمنصف ٧١/٣ وشرح المفصل ٥٩/٦ والمقرب ١٣١/١ وشرح الكافية الشافية ١٠١٣/٢ وتوضيح المقاصد ٥/٣ والمساعد ٢٣٥/٢ وشفاء العليل ٦٤٩/٢ والعيني ٥٠٠/٣ والتصريح ٦٣/٢ والخزانة ١٢٧/٨.

والشاهد فيه إعمال المصدر المقترن بأل، حيث نصب «أعداءه» على أنه مفعول به.

(٤) البيت من البسيط، وقائله الأقيشر الأسدي. ولم يرد صدر البيت في (أ) و (ب) وأثبته من (جـ).

التلاد : المال القديم، النشب : المال والعقار، القواقيز : جمع قاقوزة وهي آنية الخمر، =

وعمله ضعيف أيضا [١]. وقيل [٢] : إنه ضرورة.

وردّ بقوله عليه السلام : «وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً» [٣]، لأن تقديره : وأن يحجَّ البيتَ المستطيعُ.

ومن حالاته أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [٤].

وأن يضاف إلى المفعول ولايذكر الفاعل، نحو/ قوله تعالى : ﴿لَا يَسْأَمُ ٧٠
الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيرِ﴾ [٥]. وهما كثيران.

= الأباريق : جمع إبريق وهو الإناء الذي له عروة.
والبيت من شواهد المقتضب ٢١/١ والإنصاف ٢٣٣/١ والمقرب ١٣٠/١ ومغني اللبيب ٦٩٤ وشرح شذور الذهب ٣٨٣ والعيني ٥٠٨/٣ والتصريح ٦٤/٢ وهمع الهوامع ٩٤/٢ والأشموني ٢٨٩/٢ وخزانة الأدب ٤٩١/٤.
والشاهد فيه إضافة المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل بعده.

(١) وقد أجازه سيبويه والجمهور.
ينظر الكتاب ١٩٠/١ - هارون والارتشاف ١٧٤/٣.

(٢) أي الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر للمفعول، وهذا قول بعض العلماء ولم أجد من صرّح باسم القائل بذلك.
انظر الارتشاف ١٧٥/٣ والتصريح ٦٤/٢ والهمع ٩٤/٢

(٣) جزء من الحديث أخرجه الإمام مسلم عن أنس بن مالك في كتاب الإيمان ٤٢/١ والترمذي ٥/٣-٦ والنسائي ١٢٢/٤.
وفي النسخة (ب) : «ورد بقوله تعالى» ثم ذكر هذ الحديث، وهو خطأ، إذ ليس هو بآية وإنما هو حديث.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم.
والآية بإثبات الياء في الوصل قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو، وحفص عن عاصم في رواية هبيرة عن حفص. انظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٣ . والشاهد في الآية إضافة المصدر إلى فاعله دون ذكر المفعول والتقدير : دعائي إياك.

(٥) من الآية ٤٩ من سورة فصلت، والتقدير : من دعائه الخير .

ومنها أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب [١]، نحو عجبتُ من ضرْب يوم الجمعة زيدٌ عمرا.

قلت [٢] : هذا كله في المصدر الذي ليس بدلا من اللفظ بفعله.

أما ما هو بدل [٣] من اللفظ بفعله فإنه يعمل وإن لم يخلفه «أنْ» والفعل، ولا «ما» والفعل. نحو قول الشاعر :

١٥٦ - فَنَدْلاً زُرَيقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ [٤]

وكذلك قولك: ضربا زيدا. فـ«زيدا» منصوب بـ«ضربا» [٥]، وفيه ضمير

(١) أى فيرفع الفاعل وينصب المفعول. انظر همع الهوامع ٩٤/٢.

(٢) في (ب) و (جـ) : «تنبيه» بدل قوله : «قلت».

(٣) كلمة «بدل» ساقطة من (جـ).

(٤) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

على حين ألهى الناسَ جُلّ أمورهم

وقد اختلف في قائله ، فنسبه المبرد لأعشى همدان وهو في ديوانه ص ٩٠ ونسبه الغندجاني في فرحة الأديب ص ٨٨ لرجل من الأنصار ولم يعينه، ونُسب أيضا للأحوص وهو في ملحقات ديوانه ص ٢١٥. والظاهر أنه لأعشى همدان. الندل هو الأخذ بخلسة، زريق : اسم رجل، وهو منادى بحرف نداء محذوف.

والبيت من شواهد سيبويه ١١٦/١ والكامل للمبرد ٢٣٩/١ والأصول ١٦٧/١ والخصائص ١٢٠/١ والإنصاف ٢٩٣/١ وشرح الكافية الشافية ٦٥٩/٢ والارتشاف ١٧٠/٣ والمساعد ٢٤٢/٢ والعيني ٤٦/٣ والتصريح ٣٣١/١ والأشموني ١١٦/٢، ٢٨٥.

والشاهد عمل المصدر النائب مناب فعله في المفعول به دون تقديره بـ «أن» والفعل،، أو «ما» والفعل.

(٥) في (جـ) : (منصوب بضرب) وهذ القول مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول هو بذلك الفعل المضمر الناصب للمصدر.

انظر الكتاب ٢٣١/١ والكامل ٢٤١/١ والارتشاف ١٧١/٣ وهمع الهوامع ٩٤/٢.

مرفوع [١] لأنه لما صار بدلا من الفعل عَمِل عمله وقام مقامه.

ص : (الثاني اسم الفاعل، وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث، كـ«ضارب» و«مكرم»[٢]. فإن كان صلة لأل عمل مطلقا. وإلاَّ عمل إن كان حالاً أواستقبالا أو اعتمد، ولوتقديرا، على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف).

ش : الباب الثاني مما يعمل عمل الفعل اسم الفاعل. والكلام فيه من وجهين:

الوجه الأول في تعريفه، والوجه الثاني في أحكامه.

أما تعريفه فقال الشيخ : (وهو [٣] ما اشتق) إلى آخره.

فقوله : (ما اشتق من فعل) المراد -كما قال [٤]- : من مصدر فعل وهو كالجنس يدخل فيه كل مشتق.

وقوله : (لمن قام به) كالفصل يخرج ما اشتق لمن وقع عليه [٥] أو فيه [٦] أو نحو ذلك.

وقوله : (على معنى الحدوث) كفصل ثان يخرج اسم التفضيل والصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنهما على معنى الثبوت.

وأما أحكامه فتارة يكون بأل، وتارة يكون مجردا منها.

(١) على أنه فاعل للمصدر، وهو خاص بهذا النوع من المصادر.
يراجع شرح الكافية الشافية ١٠٢٤/٢.

(٢) بعده في شذور الذهب ص ٢٧ : (فإن صُغّر أو وُصف لم يعمل) وسيذكر الشارح هذه العبارة ويشرحها في ص ٥٦٦.

(٣) في (أ) و (ب) : (إنه)، والمثبت من (جـ) لأنه الموافق لما في الشذور.

(٤) أي ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٣٨٥. وكلمة (المراد) ساقطة من (أ).

(٥) وهو اسم المفعول.

(٦) وهي أسماء المكان والزمان.

فإن كان صلة لأل، فإنه يعمل مطلقا، أي سواء كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو المضي، وسواء اعتمد أو [١] لم يعتمد [٢].

فتقول: (جاء الضاربُ زيداً أمسِ أو الآن أو غداً). وهذا معنى قوله: (مطلقا).

وإن كان مجردا من «ألْ» فإنه يعمل بشرطين.

أحدهما أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لابمعنى المضيّ [٣].

ثانيهما أن يعتمد / إما على نفي، نحو ما ضارب زيدٌ عمرا، أو استفهام، نحو ٧٧٠
(أضارب زيد عمرا)، أو على مخبر عنه، نحو (زيد ضارب عمرا)، أو موصوف، نحو(مررت برجل ضارب عمرا) [٤].

والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ، نحو (مهينٌ زيدٌ عمراً أم مكرمه) أي أ مهين. ونحو ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [٥] أي صنف مختلف. ولهذا قال الشيخ: (ولو تقديرا).

تنبيهات:

الأول: إنما عمل اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لأل حيث كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يكون مشبها للمضارع في معناه، كما أشبهه في لفظه، لجريانه عليه في الحركات والسكنات [٦].

(١) كذا في هذه المواضع، والأولى «أم» لمعادلة الهمزة المقدرة.

(٢) هذا هو المشهور من أقوال النحويين، وسيأتي تفصيل الخلاف في ذلك.

(٣) هذا هو مذهب الجمهور، وسيأتي الخلاف في ذلك.

(٤) وخالف الأخفش والكوفيون في شرط الاعتماد، فأجازوا إعماله دون أن يعتمد على شيء. انظر همع الهوامع ٢/٩٥.

(٥) من الآية ٢٨ من سورة فاطر. وقد اعتمد اسم الفاعل فيها على موصوف مقدر.

(٦) في (أ) حصل تقديم وتأخير في هذه العبارة والمثبت من (ب) وكذلك من (جـ) حيث عدلها على الصواب.

ولم يعمل إذا كان بمعنى الماضي لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو الماضي فهو مشبه له معنىً لا لفظا [١].

وقال الكسائي [٢] بجواز عمله إذا كان بمعنى الماضي أيضا فجوّز (أنا ضارب زيداً أمس). متمسّكا بقوله تعالى: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾ [٣]

فـ «ذراعيه» منصوب بـ «باسط»، وهوبمعنى المضي.

وخرّجه الجماعة على حكاية الحال [٤].

قال بعض المحققين [٥]: ومعنى حكاية الحال أن يُعرَض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.

وإنما عمل مطلقا إذا كان صلة لأل لأنه حينئذ واقع موقع الفعل إذْ حق الصلة أن تكون جملة.

وعمله حيث كان صلة مطلقا هو المشهور من قول النحويين [٦].

ومن ادّعى الإجماع عليه [٧] حينئذ فدعواه مردودة بحكاية غيره [٨] عن جماعة من النحويين [٩] أنه لايعمل مطلقا. وعن جماعة آخرين أنه لايعمل إلا إذا

(١) هذا هو مذهب الجمهور وتعليلهم.
انظر شرح الكافية الشافية ١٠٢٨/٢همع الهوامع ٩٥/٢.

(٢) انظر قوله في شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦ وشرح المفصل لابن الحاجب ٦٤٠/١.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٤) انظر الإيضاح العضدي ص١٧٢ وشرح الكافية للرضي٢٠١/٢. وهمع الهوامع ٩٥/٢.

(٥) لم أعثر عليه، وهذه العبارة قريبة من عبارة الرضي في شرح الكافية ٢٠١/٢.

(٦) أي أنه قول أكثر النحويين لاجميعهم، انظر توضيح المقاصد ١٨/٣.

(٧) ممن ادعى الإجماع على ذلك ابن الناظم في شرح الألفية ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٨) حكى الخلاف في ذلك جماعة من العلماء منهم ابن مالك وأبو حيان والمرادي.
انظر تسهيل الفوائد ١٣٧ وارتشاف الضرب ١٨٥/٣ وتوضيح المقاصد ١٨/٣.

(٩) هذا قول الرمّاني وهو أن ما بعد اسم الفاعل المقترن بأل منصوب بفعل مضمر.
ينظر الارتشاف ٢٨٥/٣.

كان بمعنى المضي [١].

التنبيه الثاني : تثنية اسم الفاعل وجمعه تذكيرا وتأنيثا كالمفرد عملا وشرطاً [٢] فتقول : جاء الضاربان زيداً أمسِ أو غدا أو الآن وجاء رجلان ضاربان زيدا الآن أو غدا .وتقول : جاء الضاربون / زيدا الآن أو غدا أو أمس [٣] . وجاء ٧١
رجال ضاربون زيدا الآن أو غداً [لا] [٤] أمس . وتقول : جاءت الضاربات زيداً الآن أو غدا أو أمس [٥] ، وجاء نساء [٦] ضاربات زيدا الآن أو غدا .

التنبيه الثالث : إذا وجدت الشروط المذكورة لعمل اسم الفاعل ، فإنه لايتعين عمله، بل يجوز العمل المذكور، وتجوز الإضافة أيضا [٧] ، فتقول : هذا ضارب زيداً الآن أو غدا . وهذا ضارب زيد الآن أو غدا [٨] .

وقد قرىء بالوجهين ﴿إن الله بالغ أمره﴾ [٩] .

(١) نسب هذا القول للرماني أيضاً .
ينظر شرح التسهيل لابن مالك [ق١٥١/أ] والارتشاف ١٨٥/٣ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ١٨١/٣ : «اسم الفاعل يعمل مفردا ومثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير» .

(٣) في (أ) : (أو الآن) بدل أمس وهو تكرار والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٤) في (ب) و(جـ): (أو) وهو خطأ ، لأن اسم الفاعل هنا غير مقترن بأل، وإذا كان كذلك فإنه لايعمل في الماضي، كما سبق بيانه. وقوله : (لا أمس) ساقط من (أ) .

(٥) من قوله : (وتقول جاء...) إلى هنا ساقط من (جـ) ، ومن قوله : (أو أمس) إلى آخر هذا التنبيه ساقط من (أ) والمثبت من (ب) .

(٦) كذا، وهو جائز، لأن «نساء» اسم جمع فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره.
راجع التصريح ٢٨٠/١ .

(٧) والإعمال أولى عند سيبويه، وقال الكسائي : هماسواء .
انظر الكتاب ١٦٨/١ - هارون وهمع الهوامع ٩٦/٢ .

(٨) قوله : (وهذا ضارب زيد) إلى هنا ساقط من (أ) والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٩) من الآية ٣ من سورة الطلاق .

النصب [١] على الإعمال والجر [٢] على الإضافة.

التنبيه الرابع: يوجد في بعض النسخ: (فإن صُغّر أو وُصف لم يعمل) [٣].

وهذه الزيادة إن ثبتت فهي مأخوذة من التسهيل [٤]، مفيدة لعمله شرطين [٥] آخرين، هما عدم التصغير وعدم الوصف.

أما الشرط الأول فخالف فيه الكسائي [٦]، مستدلا بقول بعضهم: : «أظنني مرتحلا وسُوَيرا فرسخا فرسخا» [٧].

قال ابن أم قاسم [٨]: «ولاحجة فيه لأن «فرسخا» ظرف، والظرف يكفيه رائحة الفعل».

(١) وهو قراءة الجمهور.

(٢) وبه قرأ حفص عن عاصم.
انظر السبعة لابن مجاهد ٦٣٩ وحجة القراءات لابن زنجلة ٧١٢ وإتحاف فضلاء البشر ص ٤١٨.

(٣) هذه الزيادة ثابتة في شذور الذهب المطبوع ص ٢٧.

(٤) قال في التسهيل ص ١٣٦: «يعمل اسم الفاعل غير المصغّر والموصوف».

(٥) في (أ): (بشرطين) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) أجاز الكسائي والكوفيون إلا الفراء إعمال اسم الفاعل المصغر.
انظر المسألة في ارتشاف الضرب ١٨١/٣ والتصريح ٦٥/٢ والهمع ٩٥/٢.

(٧) هذا القول نقله الكسائي عن بعض العرب و «سُوير» تصغير «سائر» وهو اسم فاعل، وقد أعمل في الظرف وفي (ب): (سائرا) وهو خطأ، وفي شرح الكافية الشافية «سويئرا» بدل «سويرا».
انظر شرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢.

(٨) توضيح المقاصد ١٦/٣. ونصه «....والظرف يعمل فيه رائحة الفعل».
وهذا الرد سبقه إليه ابن مالك في شرح التسهيل انظر [ق ١٥١/أ]. وفي نسختي (أ) و(ب): «ابن قاسم»، والمثبت من (جـ).

وأما الشرط الثاني [١] فخالف أيضا فيه الكسائي [٢]، فأجاز إعماله مطلقا .

وقيل : [٣] يجوز إن كان العمل قبل الصفة [٤]، لأن ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله. والله أعلم.

ص : (الثالث المثال، وهو ما حُوِّل [للمبالغة] [٥]من فاعل إلى فَعّال أو مِفعال أو فعول بكثرة، أو فعيل أو فعل بقلة).

ش : الباب الثالث مما يعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة [٦] .

وهي ما حُوِّل عن اسم فاعل الثلاثي لقصد المبالغة والتكثير إلى «فعّال» بتشديد العين، كغفّار. أو«مفعال» بكسر الميم، كمنحار، أو «فَعول» بفتح الفاء، كضروب، أو «فَعيل» كعليم، أو«فعِل» كحَذِر.

والثلاثة الأول أكثر من الأخيرين . فتعمل العمل السابق بالشروط

(١) وهو عدم الوصف.

(٢) أجاز الكسائي عمل اسم الفاعل الموصوف، نحو هذا ضارب عاقل زيداً.
ينظر قوله في معاني القرآن للفراء ٨١/٢ والمساعد لابن عقيل ١٩١/٢ .

(٣) هذا القول نسبه المرادي لبعض البصريين دون تعيين.
انظر توضيح المقاصد ١٧/٣ .

(٤) مثل قولك : (أنا زيدا ضارب أيّ ضارب) . فـ «زيدا» منصوب بـ «ضارب» و«أيّ ضارب» صفة لـ«ضارب».

(٥) سقطت من النُّسخ وأثبتها من شذور الذهب ص ٢٧ .

(٦) وقد اختلف النحويون في إعمالها، فذهب سيبويه إلى صحة إعمالها عمل اسم الفاعل، وخالفه في ذلك الكوفيون وأكثر البصريين. أما الكوفيون فمنعوا إعمالها مطلقا وجعلوا النصب فيما ورد من ذلك بتقدير فعل، وأما أكثر البصريين فأجازوا إعمال الثلاثة الأول ومنعوا الأخيرين. والحق هو مذهب سيبويه لكثرة الشواهد الدالة عليه، والتأويل خلاف الأصل.
ينظر الكتاب ١١٠/١ - ١١٥ والمقتضب ١١٤/٢ ومجالس ثعلب ١٢٤/١ وشرح المفصل ٧٠/٦ .

السابقة [1].

فإن وقعت صلة لأل عملت مطلقا. وإلاّ فبشرط الاعتماد لفظًا أو تقديرًا على واحد مما سبق، وعدم المضي. قال الشاعر :

١٥٧ - أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا[2]

وحكى سيبويه [3] عن العرب : «إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا» [4] وقال الشاعر :

١٥٨ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها [5]

.....

(١) أي الشروط التي سبق ذكرها في اسم الفاعل، انظر ص ٥٦٣.

(٢) صدر بيت من الطويل، وقائله القلاخ بن حزن المنقري، وعجزه :

... وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

أخو الحرب : ملازمها، جلالها : جمع «جل» وهو ما يلبس في الحرب من الدروع ونحوها ، ولاج : صيغة مبالغة من الولوج وهو الدخول، الخوالف : الخيام، أعقل : خائف.

والبيت من شواهد سيبويه ١١١/١ - هارون والمقتضب ١١٣/٢ وشرح المفصل ٧٠/٦ وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ وشفاء العليل ٦٢٣/٢ والعيني ٥٣٥/٣ و التصريح ٦٨/٢ والأشموني ٢٩٦/٢ والدرر اللوامع ٢٧٠/٥ .

والشاهد فيه إعمال «لبّاسا» وهو صيغة مبالغة عمل اسم الفاعل فنصب «جلالها» مفعولا به.

(٣) الكتاب ١١٢/١ - هارون.

(٤) البوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة . انظر لسان العرب (٤٠٣/١٠- بوك)

(٥) صدر بيت من الطويل، وقائله أبو طالب بن عبدالمطلب، وعجزه :

... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

انظر ديوان أبي طالب ص ٣٧.

والبيت من شواهد سيبويه ١١١/١ - والمقتضب ١١٤/٢ والأصول لابن السراج ١٢٤/١ والجمل للزجاجي ٩٢ والأمالي الشجرية ١٠٦/٢ وشرح المفصل ٧٠/٦ =

وقال :

١٥٩ - / فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا [1] /٧١

وقال :

١٦٠ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [2]

= وتوضيح المقاصد ٣/٢١والعيني ٣/٥٣٩ والتصريح ٢/٦٨ وهمع الهوامع ٢/٩٧ والأشموني ٢/٢٩٧ وخزانة الأدب ٤/٢٤٢ .

والشاهد فيه إعمال «ضروب» وهو صيغة مبالغة عمل اسم الفاعل حيث إنه قد نصب «سُوق» مفعولا به.

(١) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، والرواية في الديوان هي :

فتاتان أمّا منهما فشبيهـــة الـ هلال والاخرى منهما تشبه الشمْسا

انظر ديوانه ص ٣٤ . وفي (أ) : «تشبه القمرا» والمثبت من (ب) و (جـ) .

والبيت برواية الشارح في شرح الكافية الشافية ٢/١٠٣٧ وشرح الألفية لابن الناظم ٤٢٨ وتوضيح المقاصد ٣/٢٣، وشفاء العليل ٢/٦٢٤ والعيني ٣/٥٤٣ والتصريح ٢/٦٨ والأشموني ٢/٢٩٧ وفي بعض هذه المصادر ومنها الأشموني «والاخرى» بدرج الهمزة .

والشاهد فيه إعمال «شبيهة» وهي صيغة مبالغة على وزن «فعيلة» عمل اسم الفاعل.

(٢) صدر بيت من الوافر، وقائله زيد الخيل الطائي، رضي الله عنه، وعجزه :

..... جِحَاشُ الكِرْمِلَينِ لَهَا فَدِيدُ

الكرملين : اسم ماء في جبل طيء، فديد : صوت وجلبة.

انظر شعر زيد الخيل ص ١٧٦ والحلل لابن السيد ١٣١ وشرح المفصل ٦/٧٣ والمقرب ١/١٢٨ وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٤٠ وتوضيح المقاصد ٣/٢٥ والمساعد ٢/١٩٣ وشفاء العليل ٢/٦٢٥ وشرح شذور الذهب ٣٩٤ والعيني ٣/٥٤٥ والتصريح ٢/٦٨ والأشموني ٢/٢٩٨ والخزانة ٨/١٦٩ .

والشاهد فيه إعمال «مزقون» وهو جمع «مزق» صيغة مبالغة عمل اسم الفاعل.

تنبيهان :

الأول : سيأتي في كلام الشيخ التصريح بأن المثال كاسم الفاعل في شروط عمله [١]. ولوسكت عن التصريح بذلك استغنى. ولو قال هنا : ما حوّل من فاعل للمبالغة، لكفاه.

إذ قضيته أن سبب التحويل إرادة المبالغة، فبقي على عمله وشروطه السابقة.

ولهذا يجري فيه كل ما أسلفناه في اسم الفاعل من إجراء التثنية وجمع المذكر والمؤنث [٢] الصحيح والمكسّر مجرى المفرد، ومن أن وجود الشروط لاتوجب أن تعمل النصب، بل إمّا أن تعمل النصب[٣] أو الجر على ما ذكر، ومن أنه يشترط عدم التصغير وعدم الوصف، على ما تقدم فيه من الخلاف [٤] من غير فرق.

الثاني : قد يبنى «فَعَّال» و «مِفْعَال» و «فَعُول» و «فَعِيل» [٥] من «أَفْعَلَ» [٦] كقولهم: «دَرَّاك» من أَدْرَكَ ،و «مِهْرَاق» من أَهْرَقَ و «زَهُوق» من أَزْهَقَ ، و «نَذِير» من أَنْذَرَ. ولكنه قليل.

ولأجل ذلك سكت عنه المصنف، بل ربما يُفهم كلامه نفيه [٧].

(١) وذلك قوله في الشذور بعد تعريف اسم المفعول ص ٢٧ : «وشرطهما كاسم الفاعل».

(٢) قوله : (والمؤنث) ساقط من (جـ).

(٣) قوله : (بل إما أن تعمل النصب) ساقط من (جـ).

(٤) انظر ما سبق ص ٥٦٣ و ٥٦٤.

(٥) في (أ) و (جـ) : (فَعِل) وهو خطأ، صوابه من (ب) لأن صيغة (فَعِل) لاتبنى إلا من الثلاثي، ثم إن تمثيله بقوله : «نذير» يدل على ذلك، لأنه على وزن «فعيل». وانظر توضيح المقاصد ١٩/٣.

(٦) مراد الشارح بذلك أن صيغ المبالغة قد تأتي من غير الثلاثي، فإن المعروف وهو الغالب فيها أنها تصاغ من الثلاثي، لكنها قد تصاغ من الرباعي أيضا، كما مثّل الشارح.

(٧) وذلك في قوله ص ٢٧ : (وهو ما حوّل للمبالغة من «فاعل») و«فاعل» هي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي، ولم يذكر غيرها.

ص : (الرابع اسم المفعول، وهو ما اشتق من فِعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم، وشرطهما كاسم الفاعل).

ش : الباب الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول.

وحدّه بقوله : (وهو) إلى آخره.

فقوله : (ما اشتق من فعل) بمنزلة الجنس. والمراد «من مصدر فعل» كما قال في الشرح [١].

وقوله : (لمن وقع عليه) بمثابة الفصل، مخرج للأفعال ولما وقع فيه الفعل [٢] ولاسم الفاعل وأفعل التفضيل والصفة المشبهة.

ومثّل بـ «مضروب» و «مكرم» إشارة إلى أنه على نوعين: اسم مفعول الثلاثي. وقياسه أن يكون على وزن «مفعول». وإليه أشار بقوله : (كمضروب).

واسم المفعول الزائد على ذلك.

وقياسه أن يكون بزنة المضارع بإبدال ميم مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره. وإليه / أشار بقوله : (ومُكرم). ٧٢

وقوله: [٣] (وشرطهما كاسم الفاعل). يريد أن شرط عمل المثال واسم المفعول كشرط اسم الفاعل.

وقد قدمنا الكلام على المثال [٤] في ذلك فأغنى عن إعادته هنا.

وأما اسم المفعول فإن كان [٥] صلة لأل عمل مطلقا [٦]. وإلا [٧] فبشرط تقدم

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٨٥، ٣٩٦. وفي (ب) : (المراد من مصدر كل فعل).

(٢) يقصد بذلك المفعول فيه، وهو المسمى ظرفا.

(٣) (وقوله) ساقط من (جـ).

(٤) تقدم ذلك في ص ٥٦٧.

(٥) كلمة (كان) ساقطة من (جـ).

(٦) وذلك مثل : جاء المضروب أبوه.

(٧) أي إن لم يكن صلة لأل.

معتمدعليه، ولو تقديرا. و[1] بشرط ألاّ يكون بمعنى الماضي.

وعمله كعمل الفعل المبني للمفعول، فيرفع نائب الفاعل.

فإن كان من متعد لاثنين أو لثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه، فتقول : زيد مُعطَى أبوه درهما الآن أو غدا [2]، كما تقول يُعطى أبوه درهماً [3].

وتقول : المعطَى دينارا زيد.

كما تقول : الذي يُعطى دينارا، أو الذي أُعطي دينارا زيد.

ويأتي فيه كل ما تقدم [4] من إعمال تثنيته وجمعه.

ص : (الخامس الصفة المشبهة، وهي كل صفة صح [5] تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها.

وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر).

ش : هذا هو الخامس مما يعمل عمل الأفعال.وهو [6] الصفة المشبّهة باسم الفاعل.

وميّزها الشيخ بقوله : (كل صفة صحّ ..) إلى آخره.

فقوله : (كل صفة) بمثابة الجنس، يدخل فيه اسم الفاعل والمفعول والمثال وغيرها.

وقوله : (صح تحويل إسنادها) إلى آخره بمثابة الفصل، يخرج ما عداها من الصفات.

(١) في (جـ) : (أو) وهو خطأ لأن «أو» للتخيير والشرطان المذكوران لازمان معا.

(٢) فرفع «أبوه» على أنه نائب فاعل، ونصب «درهما» على أنه مفعول به لاسم المفعول.

(٣) قوله : (كما تقول ...) إلى هنا ساقط من (جـ)، وزاد بعده في (ب) : (الآن أو غداً) وهي زيادة لاموضع لها هنا.

(٤) في اسم الفاعل انظر ما سبق ص ٥٦٥.

(٥) في (أ) : (يصح) والمثبت من (ب) و (جـ) والشذور ص ٢٧.

(٦) في (جـ) : (وهي).

واعلم أن اسم المفعول يصح أن يضاف إلى مرفوعه معنىً. وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه.

نحو زيدٌ محمودُ المَقَاصِدِ. والأصل محمودةٌ مقاصدُه، ثم حَوَّلتَ الإسناد إلى ضمير «زيد» ثم أضفت فقلت: محمود المقاصد. وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة [١]، فلا يضر دخوله في مميِّز الصفة [٢].

وقد اقتضى كلام المصنف أن اسم الفاعل لايصح تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه.

وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفي في باب المشبّه بالمفعول به من المنصوبات [٣] فليراجع.

/ وقوله: (وتختص ..) إلى آخره يريد به بيان ما فارقت الصفة فيه اسم ٧٢/
الفاعل. وهو [٤] أمور [٥]:

منها أنها للحال، أي للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع، ودون المستقبل [٦] وهو [٧] يكون لأحد الأزمنة الثلاثة [٨].

ومنها أن معمولها لايكون إلا سببيا [٩]، أي متصلا بضمير موصوفها، إما

(١) لأنه يدل على اللزوم والثبوت.

(٢) أي في حدّها. وفي (ب): (في مميزها).

(٣) ينظر ما سبق ص ٣٥٩.

(٤) أي الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل. وكلمة (الفاعل) ساقطة من (ب).

(٥) انظر الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في شرح الشذور ص ٣٩٧ والأشباه والنظائر ٤/٧٤-٧٨.

(٦) وذلك لأن الصفة المشبهة لم توضع لإفادة معنى الحدوث فتحتاج إلى زمن وإنما وضعت لنسبة الحدث إلى الموصوف به على جهة الثبوت.

(٧) أي اسم الفاعل.

(٨) لأنه كالفعل في إفادة معنى الحدوث.

(٩) المراد بالسببي المتلبّس بضمير صاحب الصفة لفظا أو تقديرا.

لفظا، نحو زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ. وإما معنى، نحو زيد حسنُ الوجهِ، أي منه.

ولايكون إلا مؤخرا [١]. فلايجوز (زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ).

والمراد بمعمولها ما عملت فيه بحق الشَّبه [٢]. فلا يَرِد (زيدٌ بِكَ فَرِحٌ). لأن عملها في ذلك بما فيها من معنى الفعل [٣].

واسم الفاعل [٤] بخلافها في ذلك، فيكون معموله سببيّا وغيره، ومقدما ومؤخرا.

ومن وجوه الافتراق [٥]، غير ما ذكره الشيخ، أنها تصاغ من اللازم دون المتعدي، وهو يصاغ منهما [٦].

ومنها أنها تكون مجارية للفعل، كـ«طاهر» [٧] وغير مجارية له، وهو

(١) وذلك لضعفها في العمل بخلاف اسم الفاعل.

(٢) أي بحق شبهها باسم الفاعل المتعدي فعله إلى واحد. وفي (أ) : (نحو للشبه) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٣) يردّ الشارح بذلك على ابن الناظم الذي اعترض على النحويين بهذا المثال على أنه ينقض ما اتفق عليه النحاة من أن معمول الصفة لايكون إلا سببيا، فرد عليه بأنها لم تعمل هنا لشبهها باسم الفاعل، بل عملت فيه لما فيها من رائحة الفعل.
انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٦ والتصريح ٨٣/٢.

(٤) في (أ) : (واسم الفعل) صوابه من (ب) و (جـ).

(٥) في (أ) : (الافتقار) وهو تصحيف، والتصويب من (ب) و (جـ).

(٦) أي من اللازم والمتعدي.

(٧) ذهب بعض النحويين إلى أن الصفة المشبهة غير مجارية للفعل وردّه ابن مالك، قال في التسهيل ص ١٣٩ : «وموازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره». فيعلم من ذلك أن الأكثر في الصفة عدم مجاريتها للمضارع إن كانت مأخوذة من الفعل الثلاثي وأنها تلازم وزن المضارع إن كانت مأخوذة من غيره.
وانظر الإيضاح للفارسي ١٧٧ والمفصّل ٢٣٠ وتوضيح المقاصد ٤٥/٣.

الأغلب [١] في المبنية من الثلاثي، كـ«حَسَن» و «جميل» و «ضخم»، واسم الفاعل لايكون إلامجاريا.

تنبيه : [٢]

قوله : (وتختص بالحال) يقتضي أنهما يشتركان. وذلك من أوجه [٣]:

أحدها أن كلا منهما يدل على حَدَث ومن قام به.

الثاني أنهما يذكّران ويؤنثان [٤].

الثالث أن كلاّ منهما [٥] يُثنّى ويجمع [٦].

الرابع أن عملهما مشروط بالاعتماد المشروط في عمله، على ما تقدم [٧] فيه، من غير فرق. لأنه إذا [٨] شُرط في اسم الفاعل الذي هو الأصل المشبَّهة به ففي الفرع المشبّه الذي هو الصفة أولى.

(١) في (جـ) : (وهو الغالب).

(٢) في (أ) «تنبيهات : الأول»، والمثبت من (ب) و (جـ) وهو الصواب لأنه لم يذكر إلا تنبيهاً واحدا.

(٣) انظر أوجه الاشتراك والافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في الأشباه والنظائر ٤/٧٤.

(٤) تقول في اسم الفاعل : (جاء الضارب زيدا و جاءت الضاربة عمرا).
وتقول في الصفة المشبهة : (جاء الحسن الوجه و جاءت الجميلة الخلق).

(٥) قوله : (منهما) ساقط من (جـ).

(٦) تقول في التثنية : جاء الضاربان زيدا والحسنان الوجه وتقول في الجمع : جاء الضاربون زيدا والكريمو الخلق).

(٧) تقدم شرط الإعتماد وأنواعه في ص ٥٦٣.

(٨) في (ب) : (لأنه إنما).

ص[1] : (وترفعه فاعلا أو بدلا، أو تنصبه مشبّها أو تمييزا أو تجرّه بالإضافة، إلا إن كانت بأل وهو عار منها).

ش : الصفة المشبهة واسم الفاعل مشتركان في العمل، ومختلفان في التوجيه في الجملة[2].

فوجه الرفع فيها الفاعلية أو الإبدال من الضمير[3]. ووجه النصب في المعرفة التشبيه بالمفعول به[4]، وفي النكرة التمييز[5]. ووجه الجر الإضافة.

فقوله : (فاعلا أو بدلا) / أي في كل مرفوع. ٧٣/أ

وقوله : (مشبها أو تمييزا) أي مشبّها في المعرفة وتمييزا في النكرة.

وقوله : (بالإضافة) أي أن الجر بسبب الإضافة[6]. فلا ينافي ذلك كون العامل المضاف[7].

وهذه العبارة[8] تكررت للمصنف ولغيره من النحاة[9]. واعتُرض على

(١) الحرفان (ص) و (ش) ساقطان من (أ) و فيه بدل (ش) (تنبيه)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) أي في الغالب، والمعنى أنهما مختلفان في التوجيه غالبا.

(٣) أجاز أبو علي الفارسي في مرفوع الصفة أن يكون بدلا من الضمير المستتر لأن في الصفة من قولك : (زيد حسن وجهه) ضميرا مستترا.
انظر الإيضاح العضدي ص ١٨٠.

(٤) نحو قولك : زيد حسن الوجهَ، ولا يعرب تمييزا، لأنه معرفة وقد أجاز ذلك الكوفيون.

(٥) نحو محمد حسن وجها.

(٦) في (ب) : (بحسب الإضافة).

(٧) في (أ) و (جـ) : (الإضافة) وهو خطأ، صوابه من (ب) لأن المراد نفي كون الإضافة هي العامل وإثبات العمل للمضاف كما هومذهب سيبويه، وقد رجحه ابن هشام في باب الإضافة. انظر ص ٤٦٨.

(٨) أي عبارة (الجر بالإضافة).

(٩) انظر شرح اللمحة البدرية ٢٦٧/٢.

ظاهرها. وقد علمت اندفاعه.

وقوله: (إلا) إلى آخره بيان لما يستثنى [١] من عمل الصفة للجر وهو يحتاج إلى تمهيد، فنقول: إن الصفة تارة تكون بأل وتارة تكون مجردة منها، وهي إما رافعة أو ناصبة أو جارّة.

فهذه ثلاثة أحوال مضروبة في حالتي اقترانها بأل وتجردها منها تصير ستة، والمعمول له مع كل من هذه الستة ست حالات:

لأنه إما بأل (كالوجه) أو مضاف [٢] لما هو بأل (كوجه الأب) أو مضاف للضمير (كوجهه). أو مضاف لمضاف الضمير [٣] (كوجه أبيه) أو مجرد من أل والإضافة (كوجه) أو مضاف إلى المجرد (كوجه أب) [٤].

فتصير الصور ستا وثلاثين [٥] صورة، وكلها تؤخذ من إطلاقه.

إذا علمت ذلك، فقوله: (إلا إن كانت بأل وهو عارمنها) استثناء من قوله: (أو تجرّه) [٦] فقط. أي أنك ترفع معمول الصفة وتنصبه مطلقا وتجرّه [٦] إلا أن كان إلى آخره، فدخل تحته أربع صور ممنوعة:

الأولى: أن تكون الصفة [٧] بأل والمعمول مجرور مضاف إلى ضمير، نحو (الحسن وجهه).

(١) في (جـ): (لما يستوفى).

(٢) في النسخ: (أو مضافا) بالنصب في كل هذه المواضع، وهو خطأ لأنه معطوف على خبر «أنّ».

(٣) كذا في النسخ، والمراد: (أو مضاف لمضاف للضمير).

(٤) من قوله: (أو مجرد من أل) إلى هنا، ساقط من (أ) و (جـ) وأثبته من (ب)، وينظر أوضح المسالك ٢/٢٧١.

(٥) في (أ) و (جـ): (ستة وثلاثين) صوابه من (ب).

(٦) في (جـ): (أو تجرده) في الموضعين، وهو تحريف.

(٧) في (أ): (أن تكون الصلة) وهو تحريف صوابه من (ب) و (جـ).

الثانية : أن تكون بأل والمعمول مجرور [1] مضاف إلى الضمير، نحو (الحسن وجه أبيه).

الثالثة : [أن تكون بأل والمعمول مجرور مجرد من أل والإضافة، نحو (الحسن وجهِ).

الرابعة] : [2] أن تكون بأل والمعمول مجرور مضاف إلى المجرد من أل والإضافة نحو (الحسن وجه أب).

لأن الصفة في كل من هذه الصور بأل والمعمول في كل منها عارٍ من أل [3].

واعلم أن بعض المتأخرين [4] أوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة.

لأنه جعل الصفة إما بأل أو بغير أل، هذه حالتان. ومعمولها إما / بأل أو ٧٣/ب مضاف أو مجرد.

وجعل المضاف ثمانية أنواع :

الأول مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه.

والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره [5]، نحو حسن وجه أبيه.

(١) في (أ) و (ب) : (أن يكون بأل وهو مجرور) والمثبت من (جـ).

(٢) مابين المعقوفين ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) وسبب منع الإضافة في هذه الصور أنها لاتفيد هنا تعريفا ولاتخصيصا ولاتخفيفا ولا تخلصا من قبح، فلذلك منعت.
راجع التصريح ٨٤/٢.

(٤) هو عبد الرحمن المكودي في شرحه على ألفية ابن مالك ص ١٢٤، وقد ذكر هذا القول في التصريح ٨٥/٢ دون تعيين لقائله، أما السيوطي فقد نقل عن بعضهم أنه أوصل هذه الصور إلى مائتين وثلاث وأربعين صورة .
انظر الأشباه والنظائر ٢٧٦/٣.

(٥) عبارة (إلى ضميره) مكررة في (جـ)ولم يذكر في (ب) كلمة (مضاف) الأولى.

والثالث : مضاف إلى المعرَّف بأل، نحو حسن وجه الأب.

والرابع مضاف إلى مجرّد، نحو [حسن][1] وجه أبٍ.

والخامس : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو (جميلة أنفه) من قولك : مررت بامرأة حسنٍ وجه جاريتها جميلة أنفه [2].

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى، نحو (جميل خالها) من قولك : مررت برجل حسنِ الوجنة [3] جميل خالها [4].

والسابع : مضاف إلى موصول. نحو (الطيبي كلِّ ما التاثت به الأزر) من قوله :

١٦١ - فعُج بها قبل الأخيار منزلة والطيبي كل ما التاثت به الأزر [5]

(١) زيادة أوجبها المقام.

(٢) الأنف هنا مضاف إلى ضمير الوجه والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضافة إلى ضمير الموصوف. وقد ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل [ق ١٥٤/أ].

(٣) الوجنة : ما ارتفع من الخدين في الوجه، والخال هنا الشامة السوداء في البدن. انظر تهذيب اللغة ٢٠٢/١١ ولسان العرب ٢٢٩/١١ و٤٤٣/١٣ (وجن).

(٤) فالخال هنا مضاف إلى ضمير «الوجنة» والخال معمول لـ «جميل» والوجنة معمولة لصفة أخرى وهي «حسن». قال المرادي في توضيح المقاصد ٤٩/٣ : «وهو تركيب نادر».

(٥) البيت من البسيط، وهو للفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز، والذي في الديوان والمصادر (فعجتها) بدل (فعج بها) وقد سقطت كلمة «قبل» من (جـ) و(من قوله ...) إلى آخر البيت ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
يقال : عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام، قِبل : جهة. التاثت : اختلطت، وهذا كناية عن عفتهم. ينظر ديوان الفرزدق ١٨٣/١.
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٥٤/أ] وارتشاف الضرب ٢٤٥/٣ وتوضيح المقاصد ٥٠/٣ وشفاء العليل ٦٣٦/٢ والعيني ٦٢٥/٣ والتصريح ٨٥/٢ والأشموني ٦/٣.
والشاهد فيه إضافة معمول الصفة المشبهة إلى الموصول.

والثامن مضاف إلى موصوف بجملة. نحو (رأيت رجلاً حديدًا [1] سنانُ رمحٍ يَطْعَنُ به) [2].

والمجرد من الإضافة و «أل» يشمل ثلاثة أنواع:

الموصول، نحو قوله:

١٦٢ - أَسِيلاَتُ أَبْدَانٍ رِقَاقٍ خُصُورُهَا وَثِيرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيــهِ المَآزِرُ [3]

والموصوف، نحو (جَمّ نوالٌ أعدّه) من قوله:

١٦٣ - تَـزُورُ امْـرَءًا جَـمًّا نَـوَالٌ أَعَـدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِيـًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ [4]

(١) في (أ) و(ب) : (حديد) وفي (جـ): «جديد» وهو تحريف صوابه من شرح المكودي على الألفية ص ١٢٢.

(٢) جملة «يطعن به» صفة لـ «رمح» الذي أضيف إليه معمول الصفة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة. لكن البيت في الديوان برواية (الملاحف) بدل (المآزر).
أسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة، وثيرات جمع وثيرة وهي الليّنة.
انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٦٤.
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٥٤/أ] وتوضيح المقاصد ٥١/٣ وشفاء العليل ٦٣٥/٢ والعيني ٦٢٩/٣ والتصريح ٨٦/٢ والأشموني ٦/٣ .
والشاهد مجيء معمول الصفة موصولا، وهو قوله : (ما التفّت) وهو مجرد من أل والإضافة، وقد أضيفت الصفة فيه إلى معمولها من إضافة الصفة إلى فاعلها.

(٤) البيت من الطويل، ولم ينسبه أحد فيما اطلعت عليه، وفي أكثر المصادر (أزور) بدل (تزور)، وفي (ب) : «جم النوال».
جمًا : كثيرا وهوصفة مشبهة،نوال : عطاء، أمّه : قصده .
والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٥٤/أ] وتوضيح المقاصد ٥١/٣ وشفاء العليل ٦٣٦/٢ وشرح المكودي ص ١٢٣ والعيني ٦٣١/٣ والتصريح ٨٦/٢ والأشموني ٦/٣.
والشاهد مجيء معمول الصفة المشبهة موصوفا بجملة (أعدّه).

وغيرهما [١] ، نحو (مررت [٢] برجل حسن وجه [٣]) .

هذه اثنتا عشرة صورة [٤] ، مضروبة في الحالتين ، أعني حالتي الصفة المتقدمتين من كونها بأل أو بغير أل [٥] تصير أربعا وعشرين [٦] .

وكل من هذه الأربع والعشرين [٧] إما مع الرفع أو مع النصب أو مع الجر ، تصير اثنتين وسبعين صورة [٨] .

ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرا ، وهي ثلاث [٩] :

الأولى : أن يكون مجرورا ، وذلك إذا باشرته [١٠] الصفةوخلت من «أل» نحو قولك : (مررت برجل حسن الوجه جميله) .

الثانية : أن تفصل الصفة من الضمير ، وهي مجردة من الألف واللام نحو (قريشٌ نُجَبَاءُ الناسِ [١١] ذُرِّيَّةً وكرامُهُمُوها) [١٢] .

الثالثة : أن تتصل به ، ولكن تكون الصفة بالألف / واللام نحو (زيدٌ الحَسَنُ ٧٤
الوجهِ الجميلُهُ) .

(١) أي غير الموصول والموصوف .

(٢) تكررت عبارة (نحو مررت) في (جـ) .

(٣) في شرح المكودي ص ١٢٣ : (مررت برجل حسن وجهه) .

(٤) في (أ) و (جـ) : (اثنا عشرصورة) صوابه من (ب) .

(٥) في (جـ) : (من كونها بغير أل أو بغير الضمير) ، وأسقط كلمة (تصير) التي بعدها .

(٦) في (جـ) : (أربعة وعشرين) .

(٧) في (ب) : «الأربع وعشرين» وفي (جـ) : (الأربعة وعشرين) وهو خطأ ظاهر .

(٨) في النسخ (اثنين) والصواب ما أثبته وكلمة (صورة) ساقطة من (أ) و (جـ) .

(٩) في النسخ : (ثلاثة) . والأولى ما أثبته .

(١٠) في (جـ) : (بشرته) .

(١١) وقع تحريف لهذه العبارة في (جـ) ، حيث جاء فيه (قريش محب النار) وهو تحريف غريب . وفي (ب) : (وكرامها) .

(١٢) انظر هذا القول في توضيح المقاصد ٥٣/٣ وشرح المكودي ١٢٤ .

والضمير في هاتين الصورتين منصوب [١] . فصارت خمسة وسبعين [٢] .

والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير . أو لمفرد مؤنث أو لمثناة أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير [٣] هذه ثمانية في خمسة وسبعين تصير ستمائة.

وإذا نوّعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة.

وإذا نوعت [معمول] [٤] الصفة أيضا من وجه آخر إلى مفردمذكر ومثناه وجمعيه، وإلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعيه كانت ثمانية [٥] .

فإذا ضربت فيها [٦] الألف وثمانمائة تصير أربعة عشر ألفا وأربعمائة.

قال : ويُسْتَثْنَى من هذه الصور الضمير [٧] ، فإنه لايكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة. وجملة صوره مائة وأربع وأربعون.

فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون. بعضها جائز وبعضها ممتنع، فيخرج منها الممتنع [٨] على ما تقدم [٩] . انتهى

(١) إنما جعل الضمير فيهما منصوبا لئلا تلزم إضافة الشيء إلى نفسه .

(٢) كذا في النسخ بالتاء مع أن المعدود مؤنث، ولعل لها وجهاً لأن المعدود إذا حذف جاز في العدد التذكير والتأنيث على رأي، تنظر حاشية الصبان على الأشموني ٦١/٤ .

(٣) من قوله : (أو لمفرد مؤنث ..) إلى آخره ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(٤) سقطت من النسخ وأضفتها من شرح المكودي ص ١٢٤ وهي متعينه، لأن الصفة قد سبق تنويعها .

(٥) أي ثمانية أوجه.

(٦) في (جـ) : (فإذا ضربتها في) .

(٧) كلمة (الضمير) ساقطة من (ب) ، وكلمة (قال) التي قبلها ساقطة من (جـ) .

(٨) في (جـ) : (ممتنع) بدون أل.

(٩) لم يتقدم ذكر للصور الممتنعة، لكن الشارح هنا نقل عبارة المكودي الذي ذكر ذلك، انظر هذه الصور في شرح المكودي ص ١٢٥ .

وفي قوله : (ويستثنى) إلى آخره نظر [١].

ص : (السادس اسم الفعل، نحو «بله زيدا» بمعنى دعْهُ و «عليكه» و«بِهِ» بمعنى الزمه والصق، و«دونكه» بمعنى خُذْه و«رويدَه» و«تَيْدِ» بمعنى أمْهِلْه، و«هيهات» و«شَتَّانَ» بمعنى بعدُ وافترق.

و «أوّه» و «أفّ» [٢] بمعنى أتوجّع و أتضجّر).

ش : هذا هو السادس مما يعمل عمل الفعل، وهو اسم الفعل وهو عبارة عمّا ناب عن الفعل، وليس معمولا ولا فضلة [٣].

فقولنا : (ما ناب عن الفعل) بمنزلة الجنس.

ويدخل فيه مع اسم الفعل المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهة والحروف كـ «ليت» و«لعلّ» ونحوهما [٤].

وقوله [٥] : (وليس معمولا) كالفصل يخرج المصادر والصفات العاملة فإنها

(١) النظر الذي أراده الشارح هنا هو أن المكودي عدّ صور الضمير مائة وأربعا وأربعين صورة، وهي في الحقيقة مائتان وثمان وثمانون صورة، وذلك لأن جمع التكسير يكون للمذكر والمؤنث وجمع السلامة يكون أيضا لمذكر ولمؤنث فهذه أربعة أوجه في اثنتين وسبعين. وقد أجاب الملوي عن هذا الاعتراض .
انظر حاشية الملوي على شرح المكودي ص ١٢٤ .
وقد نقل صاحب التصريح هذا الكلام نصا عن الجوجري لكنه لم يصرح باسمه. انظر التصريح ٢/٨٥-٨٦ .

(٢) في (جـ) : (الف) وهو تحريف ظاهر.

(٣) هذا تعريف ابن مالك لاسم الفعل في شرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٢ .

(٤) مثل «كأنّ» و«لكنّ» . ونابت عن الفعل لأنها بمعنى الأفعال فـ«ليت» بمعنى أتمنى، و«لعل» بمعنى أرجو، و« كأنّ» بمعنى أشبّه.

(٥) كان الأولى أن يقول : (قولنا) كما فعل في سابقتها ولاحقتها.

نائبة عن الفعل مع أنها معمولة [١].

وقولنا : (ولا فضلة) يخرج الحروف العاملة.

قال ابن مالك [٢] : / «لأن كل جملة بعض أجزائها حرف فإنه [٣] يتم بدونه ٧٤/ب كونها [٤] جملة، فثبت كون الحرف أبدا فضلة، لأن غير الفضلة أبداً [٥] عمدة، والعمدة مسند أو مسند إليه [٦] وذلك ينافي الحرفية». انتهى

إذا علمت [٧] ذلك فاسم الفعل [٨] على ثلاثة أنواع :

النوع الأول بمعنى الأمر، وهو الأكثر، ومن أجل ذلك بدأ به.

ومنه «بلْه» بفتح الأول وسكون الثاني مبنيا على الفتح، بمعنى «دعْ».

فإذا قلت : بَلْهَ زيدًا. فكأنك قلت : دع زيدا. ومنه «عليْك» منقول من جارّ ومجرور، هما «عَلَى» والكاف [٩] ويأتي تارة ومعناه «الْزم».

فإذا قلت : عَلَيكَهُ فكأنك قلت : الْزَمْهُ.

وتارة ومعناه «الْصق». فإذا قلت : عَلَيكَ بِهِ، فكأنك قلت : الْصَقْ به.

(١) أي تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وأسماءالأفعال لا تتأثر بالعوامل على القول الصحيح، كما سيأتي.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٨٤/٣.

(٣) في شرح الكافية : (فإنها).

(٤) في (جـ) : (كونه).

(٥) كلمة «أبدا» ليست في شرح الكافيةالشافية.

(٦) في (جـ) : (والعمدة مستند أو مستند وذلك).

(٧) في (جـ) : (عملت) وهو تحريف.

(٨) في (أ) : ((فاسم الفاعل) وهو خطأ صوابه من (ب) و (جـ).

(٩) اختلف في هذه الكاف،فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهو الصحيح.
راجع توضيح المقاصد للمرادي ٨٣/٤.

ومنه «دُونك» منقول من ظرف مضاف إلى ضمير المخاطب، ومعناه «خُذْ».

فإذا قلت : دونكه، فكأنك قلت : خذه.

ومنه «رويد» وهو منقول من مصدر «أرود» [١] مصغرا تصغير الترخيم [٢] ومعناه «أمهل».

فإذا قلت : رويدا زيدا ،فكأنك قلت : أمهل زيدا. ومنه «تيْد» بمعنى «أمهل» أيضا [٣]. فإذا قلت : تيدَ زيدا، فكأنك قلت : أمهل زيدا [٤].

والنوع الثاني : بمعنى الماضي، وهو أكثر من الذي بمعنى المضارع.

ومنه «هيهات» ومعناه بعدُ.

وتاؤه مفتوحة عند الحجازيين [٥] ومكسورة عند تميم [٦] وبعضهم [٧] يضمها.

ومن فتح وقف بالهاء، ومن كَسَرَ وقف بالتاء [٨] واختلف على الضم [٩].

(١) في (جـ) : (أورد) وهو تحريف.
ومعنى العبارة أن «رويدا» منقول من مصدر الفعل «أرود» وهو «إرواد» بعد تصغيره تصغير ترخيم.

(٢) عرف العلماء تصغير الترخيم بأنه تصغير الاسم بعد حذف الزوائد الصالحة للبقاء مثل «حُميد» في تصغير محمد و أحمد وحامد ومحمود إلخ.
ولكن قال الرضي في شرح الشافية ٢٤٨/١ : «وتصغير الترخيم شاذ قليل».

(٣) الظاهر أن معنى «تيد» «ارفق» ، فقد جاء في اللسان ١٠١/٣ «التَّيْد : الرفق، يقال : تيدك يا هذا أي اتّئد».

(٤) قوله : (ومنه تيد ..) إلى هنا ساقط من (ب).

(٥) انظر لغتهم في شرح المفصل ٦٥/٤ - ٦٦ والبحر المحيط ٤٠٤/٦.

(٦) وعند بني أسد أيضا، انظر المفصل للزمخشري ١٦٠.

(٧) أي بعض العرب يضم التاء من «هيهات» انظر المفصل ١٦٠.

(٨) تنظر كل هذه اللغات بالتفصيل وصلا ووقفا في المحتسب ٩١/٢، ٩٢ ويراجع الكتاب ٢٩١/٣ والمذكر والمؤنث للأنباري١٧٢ والمخصص ١١٦/١٦.

(٩) أي اختلف في لغة الضم في هيهات هل يوقف عليها بالتاء أو بالهاء ؟

فقيل [١] : يوقف بالتاء، وقيل : يوقف بالهاء [٢].

وفيها ست وثلاثون لغة [٣]، حكاها الصّغاني [٤].

ومنه «شتّان» بفتح أوّله وتشديد ثانيه، مبنيا على الفتح، ومعناه «افترق».

النوع الثالث بمعنى المضارع.

ومنه «أوّه» بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة .ومعناه (أتوجّع).

وفيها لغات [٥]، منها «أوّاه» ومنها «أوّه» بتشديد الواو [٦] مضمومة ومكسورة .

(١) هذا قول الفارسي.

انظر توضيح المقاصد ٨١/٤.

(٢) كلمة (يوقف) زيادة من (ب) وهذا القول لابن جني.

ينظر المحتسب ٩١/٢.

(٣) وهي هيهات وأيهات وهايهات وآيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته بالتنوين وعدمه، فبلغت ستا وثلاثين لغة. وقد أوصلها أبو حيان إلى أكثر من أربعين لغة، وفي القاموس: فيها إحدى وخمسون لغة.

انظر البحر المحيط ٤٠٥/٦ والقاموس (هيه ٢٨٩/٤) .

(٤) في التكملة والذيل والصلة ٣٦١/٦ (هيه).

والصغاني هو الحسن بن محمد العدوي، أبو الفضائل الصغاني ويقال : الصاغاني ، وهو من ذرية عمر بن الخطاب، ولد بلا هور سنة ٥٧٧ هـ. ونشأ بغزنة، ثم انتقل إلى بغداد، وكان فاضلا عالما باللغة والحديث كثير التصانيف في اللغة وغيرها، ومن مؤلفاته العباب الزاخر والتكملة على الصحاح ومجمع البحرين والشوارد، توفي سنة ٦٥٠ هـ ودفن بمكة.

انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨٩/٩ وإشارة التعيين ٩٨ و بغية الوعاة ٥١٩/١. وشذرات الذهب ٢٥٠/٥.

(٥) وردت فيها اثنتان وعشرون لغة.

تنظرفي تاج العروس ٣٧٧/٩.

(٦) قوله : (بتشديد الواو) ساقط من (جـ).

ومنه [١] «أفّ» بمعنى (أتضجّر) [٢].

/ ٧٥ **تنبيهان** [٣]:

الأول: ترك الشيخ حدّ أسماء الأفعال كأنه لما قيل [٤] في حقيقتها من الاختلاف.

فإن بعض البصريين [٥] ذهب إلى أنها أفعال، واستعملت استعمال الأسماء [٦].

وذهب الكوفيون [٧] إلى أنها أفعال حقيقة.

والصحيح أنها أسماء [٨] لقبولها التنوين والتعريف، ولمخالفة أوزانها أوزان الأفعال.

ثم القائلون باسميتها اختلفوا في مدلولها. فقيل [٩]: مدلولها لفظ الفعل.

(١) في (ب) و (جـ): (ومنها).

(٢) وفي «أفّ» عشرة أوجه، ذكرها صاحب اللسان (٦/٩ - أفف).

(٣) في (أ): (تنبيهات) والمثبت من (ب) و (جـ) وهو الصواب، لأنهما تنبيهان لا أكثر.

(٤) قوله (كأنه) ساقط من (جـ) وكلمة (قيل) ساقطة من (أ) و (جـ).

(٥) أشار أبو حيان إلى هذا القول دون تعيين لقائله انظر الارتشاف ١٩٧/٣.

(٦) حيث جاءت على أبنية الأسماء واتصلت بها الضمائر ودخل بعضها التنوين.

(٧) هذا مذهب الكوفيين عدا الفراء، فإنه نص على اسميتها.
انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٣/١ والبسيط لابن أبي الربيع ١٦٣/١ وهمع الهوامع ١٠٥/٢.

(٨) هذا مذهب جمهور البصريين، وقد استوفى ابن جني الأدلة على اسمية هذه الألفاظ في الخصائص ٤٤/٣- ٤٥.
وانظر الكتاب ٢٤١/١ - هارون والمقتضب ٢٠٢/٣ والأصول ١٤١/١ والارتشاف ١٩٧/٣ وتوضيح المقاصد ٧٥/٤ والتصريح ١٩٥/٢.

(٩) نُسب هذا القول إلى جمهور البصريين.
وقد ضعّفه الرضي وردّه، انظر شرح الكافية للرضي ٦٧/٢ والتصريح ١٩٥/٢.

وقيل [١]: مدلولها المصدر. وقيل [٢]: مدلولها مدلول الفعل وهو الحدث والزمان.

فإذا قلت : (صه) مثلا فعلى الأول [٣] هو اسم لقولك [٤] : اسكت . وعلى الثاني اسم لقولك : سكوتا . وعلى الثالث اسم لمعنى الأول [٥] . إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالتها على الزمان بالوضع.

واختلفوا أيضا في إعرابها:

فقيل : لا موضع لها من الإعراب، ونسب إلى الجمهور [٦] .

وقيل : في موضع نصب [٧] .

وقيل : إنها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعها عن الخبر [٨] كما في (أقائم الزيدان) .

التنبيه الثاني : قد علم من الأمثلة التي ذكرها المصنف وشرحناها أن اسم الفعل على قسمين:

(١) هذا قول جماعة من البصريين . انظر التصريح ١٩٥/٢ .

(٢) هذا قول ابن أبي العلج صاحب البسيط، قال وهو ظاهر قول سيبويه.
انظر التصريح ١٩٥/٢ وهمع الهوامع ١٠٥/٢ .

(٣) أي على القول الأول.

(٤) في (جـ) : (القول) .

(٥) وهو الفعل «اسكت)، وانظر توضيح المقاصد ٧٥/٤ .

(٦) وهو قول الأخفش واختاره ابن مالك والرضي.
انظر شرح الكافية الشافية ١٣٨٣/٣ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ والأشموني ١٩٦/٣ .

(٧) نسب هذا القول لسيبويه والمازني، ولم أجده في الكتاب .
انظر ارتشاف الضرب ٢١٤/٣ والتصريح ١٩٥/٢ والأشموني ١٩٦/٣ .

(٨) هذا قول أبي إسحاق الزجاج . انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢/٤ .
وقد اختارهذا القول أيضا ابن الحاجب في شرح المفصل ٥٠٥/١ .

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك، كـ «شتّان» و «صهْ» [١].

وثانيهما : ما نقل من غيره، وهو إما منقول [٢] من ظرف أوجارومجرور [٣] أو مصدر [٤].

وعلم أيضا من الأمثلة أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل [٥]. فكما تقول : بعدُ زيد، كذلك تقول : هيهات زيدٌ. وكما تقول : دع زيدا، كذلك تقول : بَلْه زيدا. إلى غير ذلك مما تقدم . والله أعلم.

ص : (ولا يضاف، ولا يتأخر عن معموله، ولاينصب في جوابه، ومانوّن منه فنكرة).

ش : ذكر في هذا الكلام لأسماء الأفعال أربعة أحكام .

الحكم الأول أنها لاتضاف.

قال المصنف [٦] : «كما أنّ مسماها [٧]، وهو الفعل، كذلك، ومن ثَمّ، قالوا:

(١) ويسمى هذا القسم مرتجلا، كما يسمى القسم الثاني منقولا .

(٢) في (جـ) : (وهو مانقل).

(٣) مثل (دونك الكتابَ) و (عليك زيدا) فالكلمة الأولى مركبة من الظرف «دون» والكاف والثانية مركبة من حرف الجر «على» والمجرور الكاف. ثم ركبت الكلمتان وقصد بهما معنى آخر.

(٤) وذلك مثل «رويد زيدا» فإن أصل هذا المصدر.

(٥) أي عمل فعله الذي هو بمعناه، فإن كان فعله لازما كان لازما وإن كان متعديا كان متعديا.

انظر الملخص لابن أبي الربيع ٣٤٨/١.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤٠٧.

(٧) في شرح الشذور (مسماه) بدل (مسماها) لأن الضمير فيه يعود إلى مفرد وهو اسم الفعل.

إذا قلت : «بلْه زيد» و«رويد زيد» بالخفض [١] كانا مصدرين، والفتحة فيهما فتحة / إعراب». انتهى ٧٥/ب

ويحتاج إلى معرفة المعنى في عدم إضافتها على القولين الأخيرين في مسماها [٢].

الحكم الثاني : أنها [٣] لا تتأخر عن معمولاتها. لأنها ضعيفة في العمل [٤].

وقال الكسائي [٥]: بجواز تقديمه. مستدلا بقوله تعالى : ﴿كتاب الله عليكم﴾ [٦]. وبقول الشاعر :

١٦٤ - أيها المائح دلوي دونكا إنّي رأيت الناس يمدحونكا [٧]

(١) ساقط من (جـ).

(٢) لعل مراد الشارح بذلك أنه يلزم الناظر معرفة السبب الذي مَنَع الإضافة على القولين الأخيرين في مسمى أسماءالأفعال وهما أن مسماها المصدر أو أن مسماها الحدث والزمان فمسماها على هذين القولين اسم والأسماء لاتُمنع إضافتها.

(٣) قوله : (أنها) زيادة من (ب).

(٤) هذا مذهب البصريين والفراء من الكوفيين.
انظر الكتاب ٢٥٢/١ - هارون ومعاني القرآن للفراء ٣٢٣/١ وشرح المفصل ١١٧/١ وشرح الكافية للرضي ٦٨/٢ والتصريح ١٩٩/٢.

(٥) ذكر هذا المذهب الفراء في معاني القرآن ٢٦٠/١ ولم يصرح بذكر صاحبه وانظر الإنصاف ٢٢٨/١ وشرح المفصل ١١٧/١ وهمع الهوامع ١٠٥/٢ .

(٦) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٧) البيتان من الرجز، وهما لراجز جاهلي من بني أُسيّد بن عمرو بن تميم.
المائح : الذي ينزل البئر ويملأ الدلو ماءً. ولم يرد البيت الثاني في (أ) و (ب)، وأثبته من (جـ).
وفي أكثر المصادر (يحمدونكا) بدل (يمدحونكا).
انظر معاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ والمرتجل لابن الخشاب ٢٥٧ والإنصاف =

ولا حجة له فيهما. أما الآية فلكون «كتاب الله» يحتمل أن يكون مصدرا مؤكدًا لأن قبله ﴿حرمت عليكم﴾ [١] إلى آخره.

فدل على أنه مكتوب عليكم، فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتابا [٢].

وأما البيت فلاحتمال أن يكون «دلوي» مبتدأ، خبره «دونكا» أو مفعولا بـ «خذ» مضمرا [٣]. ولايجوز أن يكون منصوبا بـ «دونكا» مضمرا [٤].

لأن اسم الفعل لايحذف دون معموله، ذكره الشيخ في المغني [٥].

الحكم الثالث أن الفعل المضارع لاينصب في جواب اسم الفعل، إذا قلت مثلا: (صهْ فينام الناس).

هذا هو مذهب الجمهور [٦]. والمخالف فيه الكسائي وغيره [٧].

وقد تقدمت المسألة في المنصوبات مبسوطة، فراجعها [٨].

= ٢٢٨/١ وشرح المفصل ١١٧/١ والمقرب ١٣٧/١ وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ والمغني ٧٩٤ والعيني ٢٢١/٤ والتصريح ٢٠٠/٢ والأشموني ٢٠٦/٣ وخزانة الأدب ٢٠٠/٦.

والشاهد تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد أجاز ذلك الكسائي، وردّه الجمهور وأجابوا عن البيت بما ذكره الشارح.

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٤٦/١.

(٣) في (ب): (بفعل مضمر).

(٤) وقد أجاز ذلك ابن مالك، انظر شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣. وفي (ب) و (جـ): (بدونك مضمرة).

(٥) مغني اللبيب ص ٧٩٤.

(٦) انظر همع الهوامع ١١/٢ وقد تقدمت هذه المسألة.

(٧) أجاز الكسائي النصب في جواب اسم الفعل قياسا، وأجازه ابن جني بعد اسم الفعل المشتق. وقد تقدم بيان ذلك بالتفصيل في ص ٤٣٥.

(٨) ينظر ما سبق في ص ٤٣٩.

الحكم الرابع ما نوّن من هذه الأسماء فهو في حال تنوينه نكرة وما لم ينوّن فهو [١] في حال عدم تنوينه معرفة.

وقد التزم في بعضها التنكير [٢] فنونت أبدا، كـ «واهاً» و «ويْهاً» [٣] كما التزم التنكير في «أحد» ونحوه [٤].

والتزم في بعضها التعريف، فترك تنوينه، كما في «نَزَالِ» و «دَرَاك» كما التزم التعريف [٥] في المضمرات والإشارات ونحوهما.

وقد جاء بعضها بالوجهين، فنوّن حال تنكيره كـ «إيْه» إذا أردت أن يزيدك مخاطبك من حديث أي حديثٍ كان.

وترك تنوينها حال تعريفها، كـ «إيهِ» إذا أردت أن يزيدك مَنْ حدّثك [٦] من حديث معين.

كما جاء بالوجهين نحو «كتاب» و «فرس» [٧]. والله أعلم.

ص : (السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان.وعملهما عمل «استقرّ»).

ش : السابع والثامن / مما يعمل عمل الفعل الظرف والجار والمجرور، وذلك ٧٦/أ
إذا وقع بعدهما مرفوع على أحد الأقوال.

(١) (فهو) ساقط من (جـ).

(٢) في (أ) : (التنوين) صوابه من (ب) و (جـ).

(٣) «واها» كلمة تعجب من حسن أي شيء، وقد نص صاحب القاموس المحيط على جواز ترك تنوينه.و «ويها» كلمة إغراء وحث وتحريض وهي ملازمة للتنوين، انظر تاج العروس ٩/ ٤٢٢.

(٤) أي في كل ما وضع نكره.

(٥) كلمة (التعريف) لم تذكر في (أ) وهي ثابتة في (ب) و (جـ).

(٦) في (جـ) : (حديثك) وهو تحريف. ولم ترد هذه الكلمة في (ب).

(٧) أي أن هاتين الكلمتين جاءتا نكرتين بدون أل ومعرفتين بأل فلهما حالتان.

وتفصيل القول في ذلك أنه متى تقدم [١] على واحد منهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر [٢] أو حال، نحو قولك : ما في الدار أحد، وأفي الدار [٣] زيد؟ ومررت برجل معه صقر، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جبّة [٤]، ووقع بعده مرفوع ففي وجه رفعه ثلاثة مذاهب :

أحدها، الأرجح كونه مبتدأ مخبرا [٥] عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا [٦].

ثانيها الأرجح كونه فاعلا، ويجوز كونه مبتدأ. وهو مختار الشيخ جمال الدين بن مالك [٧]، وهو ظاهر كلام الشيخ [٨] ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

ثالثها : أنه يجب كونه فاعلا، وهو منقول عن الأكثرين [٩].

(١) كذا في النسخ، والأولى أن يقول : (متى ما تقدم).

(٢) ساقط من (جـ).

(٣) في (أ) : (وإن في الدار) وفي (ب) : (وفي الدار) والتصويب من (جـ).

(٤) ذكر الشارح هذه الأمثلة على أسلوب اللف والنشر المرتب فالأول مثال للاعتماد على النفي، والثاني مثال للاعتماد على الاستفهام والثالث مثال للاعتماد على الموصوف والرابع مثال للاعتماد على الموصول، والخامس مثال للاعتماد على صاحب الخبر والسادس مثال للاعتماد على صاحب الحال.

(٥) في (جـ) : (مخبر) بالرفع، وهو خطأ.

(٦) نسب السيوطي هذا القول لقوم لم يعينهم.
انظر همع الهوامع ١٠٧/٢.

(٧) انظر شرح عمدة الحافظ ص ١٨٢ وشرح التسهيل لابن مالك [ق٨٢/ب].

(٨) في شرح شذور الذهب ص ٤١٠، فقد قال فيه : «والأول - أي كونه فاعلا - أولى، لسلامته من مجاز التقديم والتأخير».

(٩) أي جمهور العلماء.
انظر همع الهوامع ١٠٧/٢.

وحيث أعرب فاعلا، إما وجوبا أو راجحا أو مرجوحا، فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن «استقر» وقربهما من الفعل لاعتمادهما، فيه خلاف [1].

والمذهب المختار الثاني لوجهين :

أحدهما : امتناع تقديم الحال في نحو (زيدفي الدار جالسا) ولو كان العامل الفعل لم يمتنع [2].

ثانيهما قول الشاعر :

١٦٥ - فإن يك جُثماني بأرض سواكم فإنّ فؤادي عندك الدهر أجمع [3]

حيث [4] رفع «أجمع» الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف.

ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر إلا في عامله.

ولايصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد

(١) على قولين، وقد اختار ابن مالك أن العامل هو الفعل المحذوف المقدر بـ «استقر» لأن الأصل في العمل للفعل.
انظر التسهيل ص ٤٩.

(٢) لأنه يجوز أن تقول : (جالسا ضُرب زيد).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة، وقد نسب أيضا لكثير عزة، والبيت موجود في ديوانيهما . انظر ديوان جميل بثينة ص ١١٩ وديوان كثير عزة ص ٤٠٤. ولم يرد صدر البيت في (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ).
وقد ورد البيت في الأمالي الشجرية ٥/١ وارتشاف الضرب ٥٥/٢ ومغني اللبيب ٥٧٩ والعيني ٥٢٥/١ والتصريح ١٦٦/١ والهمع ٩٩/١ والأشموني ٢٠١/١ وخزانة الأدب ٣٩٥/١.
والشاهد استتار الضمير في الظرف «عندك» مما يدل على أن العامل في المرفوع هو الظرف نفسه، لأن الضمير لايستتر إلا في عامله .

(٤) (حيث) ساقطة من (أ) و أثبتها من (ب) و (جـ).

والحذف متنافيان، ولاتوكيداً لاسم «إن» على محله من الرفع بالابتداء [١] لأن الطالب للمحل قد زال بوجود الناسخ [٢].

هذا كله إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر.

أمّا إذا لم يعتمد ، نحو (في الدار زيد) و(عندك عمرو) فالجمهور [٣] يوجبون الابتداء [٤].

والأخفش [٥] والكوفيون [٦] يجوّزون الابتداء والفاعلية؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، كما تقدم / في المبتدأ [٧] أنهم يجيزون في نحو (قائم زيد) أن ٧٦
يكون «قائم» مبتدأ و«زيد» فاعلا. وغيرهم [٨] يوجب كونهما على التقديم والتأخير [٩].

ص : (التاسع اسم المصدر، والمراد منه [١٠] اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب. وإنما يعمله الكوفي والبغدادي[١١]. وأمّا نحو (إنّ مُصابك الكافر حسن) فجائز إجماعا، لأنه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد).

(١) في (أ) : (للابتداء)، والمثبت من (ب) و (جـ).
(٢) وكذلك لايصح أن يكون الضمير توكيدا لاسم «إنّ» أو الدهر لأنهما منصوبان.
(٣) أي جمهور البصريين، انظر الكتاب ١٢٧/٢ - هارون وهمع الهوامع ١٠٧/٢.
(٤) فيكون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا.
(٥) انظر قوله في همع الهوامع ١٠٧/٢.
(٦) انظر مذهبهم في شرح الكافية للرضي ٩٤/١ والهمع ١٠٧/٢.
(٧) سبق بيان ذلك في باب المبتدأ ص ٢٨٦.
(٨) وهم جمهور البصريين.
(٩) فيكون «قائم» خبرا مقدما و «زيد» مبتدأ مؤخرا.
(١٠) في شذور الذهب ص ٢٨ : (به).
(١١) في شذور الذهب ص ٢٨ : (الكوفيون والبغداديون).

ش : التاسع مما يعمل عمل الفعل اسم المصدر، وهو يطلق في الاصطلاح على ثلاثة أشياء [١] .

الأول ما كان اسما لغير الحدث، ثم نقل إلى الحدث كالكلام والعطاء.

فإنهما في الأصل لما يُتكلم به ولما يُعطى، ثم نقلا إلى الإعطاء والتكلم وهو فعل الفاعل [٢] . وهذا هو المراد بقوله : (اسم الجنس) إلى آخره. وهو الذي اختُلف في عمله [٣]:

فأعمله الكوفيون والبغداديون [٤]، ودليلهم قوله :

١٦٦ - أَكُفْرًا بَعْـدَ رَدِّ الموتِ عَنِّي وَبَعْـدَ عَـطَائِكَ الـمِائَةَ الرِّتَاعَا [٥]

فـ «المائة» منصوبة بـ «عطائك» الذي هو اسم مصدر.

(١) انظر تفصيل ذلك في التصريح ٦٢/٢ . وفي (ب) : «على أربعة أشياء» ثم ذكر ثلاثة فقط.

(٢) قوله : «وهو فعل الفاعل» ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) هذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وقد ذكرها الزبيدي في ائتلاف النصرة ص ٧٣.

(٤) انظر مذهب الكوفيين والبغداديين في الأصول لابن السراج ١٤٠/١ والأمالي الشجرية ١٤١/٢ وارتشاف الضرب ١٧٩/٣.
والبغداديون هم علماء النحو واللغة الذين كانوا في بغداد في مطلع القرن الرابع، وكان منهجهم يقوم على اختيار الراجح من المذهبين في الغالب .
انظر نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص ٦٥.

(٥) البيت من الوافر، وهو للقطامي من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي، انظر ديوان القطامي ص ٣٧ . وصدر البيت لم يرد في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
الرتاع : الإبل التي ترتع وترعى.
والبيت من شواهد الأصول في النحو ١٤٠/١ والأمالي الشجرية ١٤٢/٢ وشرح المفصل ٢٠/١ والارتشاف ١٧٩/٣ وشرح الشذور ص ٤١٢ والعيني ٥٠٥/٣ والتصريح ٦٤/٢ والأشموني ٢٨٨/٢ والخزانة ١٣٦/٨ والدرر اللوامع ٢٦٢/٥.
والشاهد فيه إعمال اسم المصدر، وهو «عطائك» حيث نصب «المائة» على المفعولية.

وغيرهم من البصريين [١] يجعل [٢] العمل لفعل محذوف، ويمنع أن يكون اسم المصدر عاملا.

وإطلاق اسم المصدرعلى هذا حقيقي.

الثاني مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ«مضرب» و «مقتل».

وهذا يعمل عمل الفعل اتفاقا ،لأنه في الحقيقة مصدر [٣] وإطلاق اسم المصدر عليه مجاز [٤].

ولذلك لم يُختلف في عمله. وشاهد إعماله قوله :

١٦٧ - أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ [٥]

(١) انظر مذهبهم في ارتشاف الضرب ١٧٩/٣ وتوضيح المقاصد ٩/٣ والتصريح ٦٤/٢ وهمع الهوامع ٩٥/٢.

(٢) في (ب) و (جـ) : «يجعلون».

(٣) ويسمى المصدر الميمي، ويعمل عمل الفعل.
قال السيوطي في الهمع ٩٤/٢ : «يعمل كمصدر اسمه، أي اسم المصدر الميمي لا العَلَم بإجماع» .

(٤) في (ب) و (جـ) : (مجازا) بالنصب، وهو خطأ.

(٥) البيت من الكامل، واختلف في قائله، فقد نسب للحارث بن خالد المخزومي ولأبي دهبل الجمحي وللعرجي أيضا، وفي شعر الحارث المخزومي (أظليم) بدل (أظلوم).
انظر شعر الحارث ص ١٢٣ .ولهذا البيت قصة عند أهل الأدب وقعت للمازني، تنظر في معجم الأدباء ١١١/٧ وانظر البيت في مجالس ثعلب ٢٤٤/١ والأصول ١٣٩/١ والتبصرة للصيمري ٢٤٥/١ والأمالي الشجرية ١٠٧/١ وشرح عمدة الحافظ ٧٣١ والمغني ٦٩٧ والعيني ٥٠٢/٣ والتصريح ٦٤/٢ والأشموني ٢٨٨/٢ والدرر اللوامع ٢٥٨/٥ .
والشاهد فيه إعمال المصدر الميمي، وهو «مصابكم» فيما بعده حيث نصب «رجلا» على المفعولية، والتقدير : إن إصابتكم رجلا.

فقوله : «رجلا» مفعول «مصابكم» باتفاق.

ولهذا قال الشيخ : (وأما نحو [1] إلى آخره).

الثالث مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان علما [2] على معنى كَبَرَّة علما على المبرّة، و«فَجارِ» علما على الفجرة، و«حماد» علما على المحمدة [3].

وهذا لا يعمل بالاتفاق [4] لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع، وعدم الإضافة [5]، وعدم قبول «أل» وعدم الوقوع موقع الفعل.

ص : (العاشر اسم التفضيل كأفضل وأعلم، ويعمل في تمييز [6] /وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا، لا في مصدر [7] ومفعول به [أوله][8] ٧٧/أ أو معه، ولا في مرفوع ملفوظ به [في الأصح] [8] إلا في مسألة الكحل).

ش : العاشر مما يعمل عمل الفعل[9] اسم التفضيل.

وهو - كما قال بعض المحققين - [10] : «المبني على «أفعل» لزيادة صاحبه على غيره في الفعل [11]، أي في الفعل المشتق هو منه .ويدخل في ذلك «خير»

(١) بعده في (جـ) : (إلى نحو).

(٢) في (أ) : «علم» في المواضع الثلاثة، صوابه من (ب) و (جـ).

(٣) هذه الألفاظ من أنواع علم الجنس، وهي أعلام على أمور معنوية وهي النوع الثالث من أنواع أعلام الأجناس.
راجع أوضح المسالك ٩٥/١.

(٤) قوله : (بالاتفاق) ساقط من (ب) و (جـ).

(٥) قوله : (وعدم الإضافة) ساقط من (ب) و (جـ).

(٦) قوله : «في تمييز» ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ) وشذور الذهب ص ٢٨.

(٧) في شذور الذهب ص ٢٨ : (ولايعمل في مصدر).

(٨) سقطت من النسخ وأضفتها من شذور الذهب ص ٢٨.

(٩) قوله : «الفعل» ساقط من (جـ).

(١٠) هو المحقق الرضي في شرح الكافية ٢١٢/٢.

(١١) في (أ) : «في الفضل» ، والمثبت من (ب) و(جـ) وشرح الرضي ٢١٢/٢.

و«شرّ» لكونهما في الأصل «أخْيَر» و «أشرّ» ، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال. وقد يستعملان على القياس [١] » . انتهى

وقوله : (كأفضل) مثال لما بُني من فعل قاصر [٢] .

وقوله: (و أعلم) مثال لما بني من فعل متعدّ [٣] .

وقوله : (ويعمل ...) إلى آخره بيان لعمل أفعل التفضيل فذكر أنه يعمل في التمييز، نحو زيد أفضل منك أخا . وفي الظرف، نحو زيد أفضل منك اليوم . وفي الحال، نحو زيد أفضل منك متأدبا [٤] . هذا بالنسبة إلى كونه ناصبا .

وأما بالنسبة إلى كونه رافعا ، فإنه يرفع [٥] الفاعل إذا كان ضميرا مستترا . كما ذكرنا في الأمثلة الثلاثة، إذ أفعل التفضيل في كل منها رافع لضمير مستتر [٦] .

وقوله : (إلا في مصدر) إلى آخره فيه بيان مالايعمل فيه أفعل التفضيل .

فذكر أنه لاينصب المصدر، ولا المفعول به، ولا المفعول معه [٧] هذا بالنسبة إلى المنصوب .

وأما بالنسبة إلى المرفوع فلايرفع الفاعل إذا كان ضميرا منفصلا أو اسما

(١) أي بالهمزة، كقول الشاعر :

بلال خير الناس وابن الأخير

(٢) لأن فعله (فَضُل) من أفعال السجايا ، وهو قاصر .

(٣) لأن فعله (عَلِم) متعد، تقول : علمت المسألة. وقد سقط من (جـ) : «وقوله» .

(٤) وذلك لأن الظرف والحال والتمييز تكفيها رائحة الفعل .

(٥) في (جـ) : «فيرفع» .

(٦) وهو العائد على «زيد» في الأمثلة الثلاثة.

(٧) وذكر أيضا أنه لاينصب المفعول له.

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٤١/٢ : «وأجمعوا على أنه لاينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره «أفعل») .

ظاهرا إلا في مسألة الكحل [١].

والنكتة في أنه لايرفع الفاعل الظاهر أو المنفصل إلا فيها أنه إنما قَصُر عن رفع الظاهر، لأنه ليس له فعل بمعناه.وفي مسألة الكحل يصح أن يقع فعل بمعناه [٢].

وضابطها أن يلي أفعل [٣] التفضيل نفيا، ويكون مرفوعه [٤] مفضّلا على نفسه باعتبارين . نحو (ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه [٥] الكحل منه في عين زيد).

فيصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، فتقول : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد.

وإنما / قلنا : بأنه فاعل،لأنه لو لم يكن فاعلا لكان مبتدأ فيلزم الفصل بين ٧٧/ب أفعل و «من» بأجنبي [٦].

ص : (وإذا كان بأل طابق، أو مجردا، أو مضافا لنكرة أُفرِد وذُكّر، أو لمعرفة فالوجهان).

(١) أول من ذكر هذه المسألة سيبويه في الكتاب ٣١/٢ - هارون. وسميت بذلك لورود كلمة الكحل فيها، وليست خاصة بهذا المثال بل تشمل كل ما ينطبق عليه الضابط الآتي ذكره. وانظر الأشباه والنظائر ١٤٤/٨.

(٢) انظر هذا التعليل في شرح الكافية الشافية ١١٤٠/٢. وكلمة «يصح» ساقطة من (جـ).

(٣) في (جـ) : (أفضل).

(٤) أي مرفوع أفعل التفضيل.

(٥) في (ب) و (جـ) : «في عينيه».

(٦) وهو «الكحل» فقد فصل بين العامل الضعيف، وهو «أحسن» ومعموله، وهو «منه». ومعنى كونه أجنبيا أنه لم يتصل به ضمير يعود على الموصوف، فيخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه . وهذاالتعليل ذكره المبرد في المقتضب ٢٤٨/٣ وابن الحاجب في الكافية ١٨٧.

والإضافة، نحو زيد أفضل من عمرو.

وقد تحذف [١]، نحو ﴿والآخرة خير وأبقى﴾ [٢].

ومحل إتيان «من» بعده في ذلك ألايكون المجرور بها اسم استفهام.

فإن كان وجب تقدم «من» ومجرورها على اسم التفضيل نحو (أنت ممّن أفضل؟) [٣].

ويمتنع دخولها [٤] في المقرون بأل والمضاف بقسميه [٥].

ص: (ولايبنى [ولاينقاس] [٦] هو ولا [أفعال] [٧] التعجب، وهى [٨] ما أفعله وأفعل به وفَعُل [٩] إلا من فعل ثلاثي مجرد لفظا أو تقديرا تام، متفاوت المعنى، غير لون ولا عيب [١٠]، ولا منفى، ولا مبنى للمفعول).

ش: لما فرغ من ذكر أحكام أفعل التفضيل شرع في بيان ما يبنى منه ولما

(١) قوله: «وقد تحذف» أي «من» الجارة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الأعلى، والتقدير (من الحياة الدنيا) فحذف الجار والمجرور. وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى: ﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾ أي منك.

(٣) كذا في النسخ، والصواب أن يقدم الاستفهام فيقول: ممن أنت أفضل؟. لأن اسم الاستفهام له حق الصدارة.

(٤) أي «من» الجارة.

(٥) وهما المضاف لمعرفة والمضاف لنكرة.

(٦) سقطت من النسخ، وأضفتها من شذور الذهب ص ٢٨.

(٧) في (أ): (أفعل) و في (ب): (فعلا) وفي (جـ): (فعل) وما أثبته هو الموافق لما في الشذور.

(٨) في (أ) و (ب): (وهو)، والمثبت من (جـ) والشذور.

(٩) كلمة (فعل) ساقطة من (ب) و (جـ).

(١٠) هذه الفقرة ليست في شذور الذهب المطبوع.

شاركه في ذلك أفعال [١] التعجب ضمّها إليه فقال : (ولا يبنى هو) أي أفعل التفضيل المتقدم، ولا (أفعال [١] التعجب).

أي ولاتبنى أفعال التعجب إلا مما اجتمعت فيه الشروط المذكورة.

ولنتكلم أولا على معنى التعجب، وعلى أفعاله، ثم نعود إلى شرح الشروط المذكورة، تكميلا للفائدة ، فنقول :التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قلّ نظيره.

فقولنا : في وصف الفاعل [٢] احتراز عن وصف المفعول فلا يقال : [ما أضرب [٣]] زيدا، تعجبا من الضرب الواقع عليه .

وقولنا : خفي سببها ، احتراز من الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب منها .ولهذا قالوا : إذا ظهر السبب بطل العجب [٤].

واعتبرت قلة نظائره أو الخروج عنها، لأن ما تكثر نظائره في الوجود لايستعظم، فلايتعجب منه [٥].

وأما أفعاله، والمراد الصيغ المشتمل كل منها على فعله، فجعلها المصنف ثلاثة :

الأولى : (ما أفعله) والثانية : (أفعِلْ به) وهاتان / هما الصيغتان المشهورتان ٧٨/ب له [٦].

فأما الصيغة الأولى ، وهي (ما أفعله) فأجمعوا فيها على اسمية «ما» وكونها

(١) في (ب) : (أفعل) وفي الموضع الثاني (فعلا) وفي (جـ) : (أفعل) في الموضعين.

(٢) من قوله : (خفي سببها) إلى هنا ساقط من (جـ).

(٣) في (أ) و (جـ) : (ما أعجب) وفي (ب) : (ما أحسن)، والمثبت من المقرب ٧١/١، لأن هذا النص منقول عنه دون التصريح بذلك.

(٤) في (أ) و (جـ) : (التعجب) والمثبت من (ب).

(٥) كلمة (منه) ساقطة من (جـ).

(٦) في (ب) : (وهاتان الصورتان)، وقوله (هما) و (له). ساقطان من (جـ).

مبتدأ [١] .

واختلفوا في «أفعَلَ» . فقال البصريون [٢] والكسائي [٣] : إنه فعل بدليل اتصال نون الوقاية به [٤] .

وقال بقية الكوفيين [٥] : إنه اسم [٦] بدليل تصغيره [٧] .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا [٨] فيها على [٩] فعلية «أفعِلْ» [١٠] .

(١) وهي عند سيبويه نكرة تامة، وعند الأخفش موصولة.
ينظر الكتاب ٧٣/١ - هارون والأصول في النحو ١٠٠/١ .

(٢) انظر الكتاب ٧٢/١ - هارون والمقتضب ١٧٣/٤ وأسرار العربية ١١٣ وشرح المفصل ١٤٢/٧ والبحر المحيط ٤٩٤/١ والأشموني ١٨/٣ .

(٣) انظر قول الكسائي في الإنصاف ١٢٦/١ وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ .

(٤) قال سيبويه ٩٩/٤ : «تقول : ما أبغضني له وما أمقتني له وما أشهاني لذلك» .
وهناك أدلة أخرى للبصريين ذكرها ابن الأنباري في أسرار العربية ص١١٣ .

(٥) في (جـ) : (الكوفيون) وهو خطأ ظاهر.

(٦) انظر مذهبهم في الإنصاف ١٢٦/١ وشرح الكافية الشافية ١٠٧٧/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ .

(٧) في (أ) : (إنه اسم لتصغيره) ، والمثبت من (ب) و (جـ) . قال ابن خالويه : «تقول : ما أحيسن زيدا، وما أميلح بشرا، وإنما جاز ذلك لأنه لايتصرف تصرف الأفعال فأشبه الاسم» .
انظر (ليس في كلام العرب) لابن خالويه ص ٢٠١ . وانظر بقية أدلة الكوفيين في الإنصاف ١٢٦/١ وأسرار العربية ص ١١٤ .

(٨) انظر مجالس ثعلب ٢٧٣/١ وارتشاف الضرب ٣٤/٣ .

(٩) كلمة (على) ساقطة من (جـ) .

(١٠) «أفعل» في الأصل فعل ماض على صيغة «أفعل» بمعنى صار كذا ثم غيّرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صيغة المفعول به كامرر بزيد.
ويقال في إعراب نحو «أحسن بزيد»: (أحسِنْ) فعل ماض جاء على صورة الأمر، والباء زائدة، و (زيد) فاعل «أحسِنْ» مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد.

ثم قال البصريون [١] : لفظه الأمر ومعناه الخبر [٢] .

وقال الفراء وجماعة [٣] : لفظه ومعناه الأمر [٤] ، وفيه ضمير والباء للتعدية .

ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم [٥] : الضمير للحُسن . وقال بعضهم [٦] : للمخاطب [٧] ، والتزم إفراده لجريانه مجرى المثل .

وأما الصيغة الثالثة ، وهي «فَعُلَ» فلم يشتهر عدّها من صيغه [٨] ، ونقلها ابن إياز عن ابن عصفور [٩] ، فقال في شرح الفصول [١٠] «قال ابن عصفور [١١] : ومن ألفاظه «فَعُلَ» مثل فضُل [١٢] زيد ، وظرف عمرو ، وضرُب الرجل [١٣] ، أي ما أضربه ويجوز [دخول] [١٤] الباء الزائدة على الفاعل ، فيقال : (ضرُب بزيد) إجراءً

(١) انظر مذهبهم في الكتاب ٩٧/٤ والأصول١٠١/١ والمرتجل ص١٤٧والتصريح ٨٨/٢ .

(٢) كلمة (الخبر) ساقطة من (جـ) .

(٣) منهم الزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف .
انظر المفصل ص ٢٧٦ والتصريح ٨٨/٢ .

(٤) من قوله : (ومعناه الخبر) إلى آخره ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر .

(٥) هو ابن كيسان . انظر أوضح المسالك ٢٧٤/٢ .

(٦) وهم الفراءوالزجاج والزمخشري وابن خروف .
انظر التصريح ٨٨/٢ .

(٧) أي أن الضمير الذي في قولك : «أحسِن بزيد» يرجع إلى المخاطب .

(٨) في (جـ) : (فلم يستشهر عدها صيغه) .

(٩) تقدمت ترجمة ابن إياز ص (١٣٠) وترجمة ابن عصفور ص (٢٥٦) .

(١٠) المحصول في شرح الفصول [ورقة ٧٩/أ] .

(١١) المقرب ٧٧/١ .

(١٢) كلمة (فضل) ساقطة من (جـ) .

(١٣) في (ب) و (جـ) : (ضرب الرجل الرجل) وكلمة «الرجل» الثانية زائدة لاموضع لها هنا .

(١٤) في النسخ : (حذف) وهو خطأ ، صوابه من المحصول والمقرب ٧٨/١ . وقد ذكرها الشارح في المثال .

له مجرى أضرِبْ بزيد، لأنهما في معنى واحد». انتهى كلام ابن إياز[١].

وفي تمثيله ما يرشد إلى أنه لافرق في إفادة فعل التعجب بين كونه أصلا، أو محوّلا، كظرُف وضرُب[٢]. وهو كذلك.

إذا علمت ذلك فلنعد إلى شرح الشروط التي ذكرها الشيخ لما يبنى صيغ التعجب وأفعل التفضيل منه، فنقول: لا يبنى شيء من هذه المذكورات إلا مما اجتمعت فيه أمور[٣]:

أحدها أن يكون فعلا، فلا يبنى من الجلف[٤] والحمار فلا يقال: ما أجلفه، ولا هو أجلف من زيد[٥].

ثانيها[٦] أن يكون ثلاثيا، مجردا من الزيادة لفظا وتقديرا فلا يبنى من نحو «دَحْرَجَ» لأنه رباعي، ولا من نحو «استخرج» لأنه وإن كان ثلاثيا لكنه ليس[٧] مجرداً بل مزيد فيه، ولا من نحو «حَوِلَ» و «عَوِرَ» لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ، لكنها[٨] / ليست مجردة في التقدير، لأن تقديرها (احولّ) و(اعورّ)، بدليل عدم القلب مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلو لا أن ما قبل العين ساكن في

(١) المحصول في شرح الفصول (ق ٧٩/أ).

(٢) مراده بالأصل (ظرُف) فإنها لم تحوّل عن شيء، ومراده بالمحوّل (ضرُب) فإنها محوّلة عن «ضَرَبَ». لإفادة التعجب.

(٣) انظر لهذه الشروط أوضح المسالك ٢٨٠/٢ والأشموني ٢١/٣.

(٤) الجلف هو الرجل الجافي، وقد وجدت له فعلا، فقد قال صاحب القاموس: «وقد جَلِفَ كفرح جلفا وجلافة».
انظر القاموس المحيط ١٢٨/٣.

(٥) في (ب): (ولا ما أجلف من زيد).

(٦) في (أ): (ثالثها) وهو خطأ صوابه من (ب) و (جـ).

(٧) في (أ): (مجرداً في اللفظ ليست) وهو خطأ، وقوله: (لأنه وإن كان ثلاثيا) ساقط من (جـ)، والمثبت من (ب).

(٨) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).

التقدير لوجب فيها القلب المذكور.

ثالثها : أن يكون تاما، فلا يبنى من فعل ناقص، كـ «كان» .

رابعها : أن يكون متفاوت المعنى، أي قابلا للتفاضل بالنسبة لمن يقوم به [1] فلايبنى من نحو فَنِيَ ومات.

خامسها : ألاّ يدل على لون أو عيب [2]، فلا يبنى من نحو «عَرِجَ» و«سهِل»، ويعبّر عن هذا بألا [3] يكون اسم الفاعل على أفْعلَ فعْلاء [4].

سادسها : أن يكون غير منفي، فلايبنى من منفي [5] سواء كان ملازما للنفي، نحو (ما عاج بالدواء) [6] أي ما انتفع به، أم غير ملازم ، كـ«ما قام زيد».

سابعها : ألاّ يكون مبنيا للمفعول . فلا يبنى من نحو «ضُرِب» و«عُلِم» [7] .

تنبيهات :

الأول : ما ذكره من أن للتعجب ثلاث صيغ هو بالنسبة لما يدل عليه

(١) (به) ساقطة من (ب).

(٢) قوله : (أو عيب) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) و (جـ) : (أن).

(٤) وذلك نحو أحمر وأسود وأعرج وأعشى، فلا يقال : ما أحمر زيدا. وأجاز الكوفيون التعجب من الأسود والأبيض، قالوا : لأنهما أصل الألوان .
راجع المسألة بأدلتها في الإنصاف ١٤٨/١ وشرح المفصل ١٤٦/٧.

(٥) قوله : (فلايبنى من منفي) ساقط من (ب) و (جـ).

(٦) هذا الفعل ملازم للنفي، فلا يستعمل في الإثبات. لكن جاء في لسان العرب ٣٣٦/٢ : «وقد يستعمل في الواجب» . أي المثبت.

(٧) وذلك لئلا يلتبس التعجب من الفعل المبني للمجهول بالتعجب من فعل الفاعل.
انظر التصريح ٩٢/٢.

بالوضع، لا لما يدل عليه بالقرينة . فإنه يدل عليه بها [١] صيغ كثيرة [٢]، نحو (لِلّٰهِ دَرُّه فَارِسًا) [٣] و «سُبْحَانَ اللّٰهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَايَنْجُسُ» [٤] .

الثاني : لم يذكر من شروط ماتبنى [٥] هذه الصيغ منه كونه متصرفا [٦] كما ذكره غيره [٧]، وكما ذكره هو في غير هذا الكتاب [٨]، استغناء بما يفهمه السياق، إذ الكلام في شروط ما تبنى منه هذه الصيغ، والجامد لا يقبل ذلك.

الثالث : يتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على (أفعَل فعْلاء) بـ «ما أشدّ» ونحوه [٩]، وينصب مصدرهما بعده، أو بـ «اشدُد» ونحوه، ويجر مصدرهما بالباء [١٠]، فتقول : ما أشدّ استخراجه واشدُد باستخراجه [١١] .

(١) أي يدل على التعجب بالقرينة.

(٢) تسمى صيغ التعجب السماعية.

(٣) ومن ذلك قوله تعالى : ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ وقول العرب : (لله أنت) .
انظر التصريح ٨٦/٢.

(٤) جزء من حديث قاله النبي ﷺ لأبي هريرة وقد أخرجه البخاري في صحيحه ٧٩/١ ومسلم ٢٨٢/١ و مسند أحمد بن حنبل ٢٣٥/٢.

(٥) في (أ) و (جـ) : (من الشروط ما يبنى) والمثبت من (ب).

(٦) فلايصاغ من غير المتصرف ، كـ «نِعْم» و «بئس» و «عسى» و شذّ قولهم : ما أعساه، وأعسِ به.
انظر توضيح المقاصد ٦٥/٣.

(٧) ذكرذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٢ والمرادي في توضيح المقاصد ٦٥/٣.

(٨) ذكر ابن هشام هذا الشرط في أوضح المسالك ٢٨١/٢.

(٩) مثل (ما أكثر) و (ما أقوى) و (ما أضعف) و (ما أعظم) و (ما أقلّ).

(١٠) قوله : (بالباء) ساقط من (ب) و (جـ).

(١١) وتقول : ما أشد حمرته واشدد بحمرته.

وكذا المنفي والمبنى للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولا، لاصريحا نحو ما أكثر ألاّ يقوم، وما أعظم ما ضُرِب.

وأما الناقص، فإن قيل: إن له مصدرا [١] فمن النوع الأول [٢]، وإلاّ فمن الثاني [٣].

وأما ما لايتفاوت معناه والجامد فلايتعجب منهما [٤] ألبتة [٥].

/ وما يتوصل به إلى التعجب مما لايتعجب منه بلفظه يُتوصل به إلى التفضيل، ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا، فتقول: هو أشد استخراجا وحمرة [٦]. ٧٩/ب

ص: (باب. وإذا تنازع [٧] من الفعل أو شبهه عاملان فأكثر ما تأخر

(١) في (ب): (فإن قيل: له مصدر).

(٢) أي مما يؤتي له بمصدر صريح، وعلى ذلك تقول: ما أشدّ كونه جميلا، واشدد بكونه جميلا.
قال في التصريح ٢/٩٣: «وهو الصحيح» أي أن للناقص مصدرا.

(٣) أي إن لم نقل: إن له مصدرا فهو مما يؤتى له بمصدر مؤول تقول: ما أكثر ما كان محسنا، وأكثِر بما كان محسنا.

(٤) وسبب ذلك أن الفعل الجامد لا مصدر له، وأما مالايتفاوت معناه فإنه ليس قابلا للتفاضل، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال: ما أفجعَ موته.
انظر التصريح ٢/٩٣.

(٥) ألبتة مصدر بتّ يبت بتّا، زيدت عليها أل والتاء، وهي بقطع الهمزة وفتح التاء، بمعنى أبدا ومطلقا.
انظر تاج العروس ١/٥٢٤.

(٦) أي وهو أشد حُمرة من غيره.

(٧) في (جـ): (تنازعا). والتنازع هو: أن يتقدم عاملان فأكثر على معمول واحد مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.
تنظر الحدود في النحو ص ٢٠٣ والتصريح ١/٣١٥.

من معمول فأكثر فالبصري يختار إعمال المجاور فيضمر في غيره مرفوعه، ويحذف منصوبه إن استغني عنه وإلا أخّره.والكوفي الأسبق، فيضمر في غيره ما يحتاجه).

ش : لما فرغ من ذكر الأفعال، وما يعمل عملها، شرع يذكر تنازعهما في العمل، فقال : (وإذا تنازع) وهو شرط، جوابه الجملة الاسمية وهي قوله : (فالبصري ...) إلى آخره.

فأفاد ما يشترط في التنازع في جملة الشرط وما اتصل بها، وأفاد حكم التنازع في جملة الجواب وما اتصل بها [١].

وبعضهم [٢] يسمّى هذا الباب باب الإعمال.

فأما ما يشترط فيه فمنه [٣] أن يكون العامل فعلا أو شبهه فلا يكون التنازع بين حرفين [٤]، ولابين حرف وغيره.

ويدخل في ذلك [٥] أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما [٦]، أو اسما مشبها بفعل، أو فعلا فاسما كذلك [٧]. وإلى هذا الشرط [٨] أشار بقوله : (من الفعل أو شبهه).

(١) من قوله : (وأفاد حكم التنازع ..) إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) وهم الكوفيون، وقد سماه بذلك أيضا ابن عصفور .
انظر المقرب ٢٥٠/١ والتصريح ٣١٥/١.

(٣) الضمير في «منه» عائد على لفظ «ما».

(٤) لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث، حتى تطلب المعمولات وقد أجاز ابن العلج التنازع بين الحروف.
انظر التصريح ٣١٥/١.

(٥) أي في أنواع العامل.

(٦) أي يشبهان الفعلين في التصرف، وهي الأسماء المشتقة وأسماء الأفعال.

(٧) من قوله : (مشبها بفعل ..) إلى هنا ساقط من (ب) وترك لها بياضا بقدرها.

(٨) في (ب) : (هذه الشروط) وكلمة الشرط ساقطة من (جـ).

وقوله : (عاملان) يدخل تحته المتفقان في العمل والمختلفان فيه [١] .

وقوله : (فأكثر) يفيد أن التنازع قد يقع بين ثلاثة عوامل وأكثر منها .

مثال الثلاثة الحديث «تُسَبِّحُونَ وتُكَبِّرونَ وتُحَمِّدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» [٢] .

فوقع فيه تنازع ثلاثة أفعال [٣] في الظرف والمصدر [٤] .

وقال بعضهم [٥] : إنه لم يوجد تنازع بين أكثر من ثلاثة. وهو لا ينافي الجواب المتقدم [٦] . وقد ذكر بعضهم [٧] مثالا للأربعة قوله :

١٦٨ - طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي

فَعَلْتُ فَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ [٨]

ومنها أن يكون المعمول المتنازع فيه مؤخرا عما يطلبه من العوامل المتنازعة.

(١) المتفقان في العمل هما العاملان الطالبان للمعمول على جهة التوافق بأن يطلبانه مرفوعا أو منصوبا ، نحو قام وقعد زيد ، وضربت وأكرمت عمرا ، والمختلفان في العمل أن يطلبه أحدهما فاعلا والآخر مفعولا ، نحو جاء وضربت عمرا .

(٢) هذا الحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤١٧/١ بهذا اللفظ وأخرجه البخاري في باب الذكر بعد الصلاة ٢١٣/١ وفيه «خلف» بدل «دبر» .

(٣) وهي «تسبحون» و«تكبرون» و«تحمدون» .

(٤) وهما «دبر» و«ثلاثا وثلاثين» لأنه نائب عن المفعول المطلق .

(٥) هو أبوحيان في ارتشاف الضرب ٩٢/٣ ، وكذلك المرادي في توضيح المقاصد ٥٩/٢ .

(٦) كذا جاءت هذه العبارة ، ويقصد بالجواب المتقدم قوله (التنازع قد يقع بين ثلاثة عوامل وأكثر منها) . ولاشك أن المنافاة ظاهرة بينهما ، فلعل كلمة «لا» كتبت سهوا .

(٧) ذكر ذلك المرزوقي في شرح الحماسة ٨١٠/٢ عند شرحه للبيت الآتي .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن بشير الخارجي ، نسبة إلى بني خارجة ، وهو شاعر حماسي من شعراء الدولة الأموية . وقد ورد عجز البيت في شرح الحماسة وكتب =

/ فلايقع التنازع في معمول متقدم، نحو زيداً ضربت وأكرمت [١] ولا في ٨٠
معمول متوسط، نحو ضربت زيدًا وأكرمت [٢] وإليه أشار بقوله: (ما تأخر).

وقوله: (من معمول فأكثر) يشير به إلى أن المعمول المتنازع فيه لايشترط أن يكون واحدا، بل يجوز أن يكون أكثر كما تقدم في الحديث [٣].

وقد ذُكر له شروط أُخرى. منها أن يكون العاملان متصرفين [٤]. فلايقع التنازع بين جامدين، ولابين جامد وغيره [٥].

ومنها أن يكون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فلايقع

= النحو:

قعدت فلم أبغ الندى بعد سائب.

الندى: الفضل.

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٠/٢ والأشباه والنظائر ٢٧٠/٧ والأشموني ١٠١/٢ وحاشية ياسين على التصريح ٣١٦/١ وحاشية ياسين على شرح الفاكهي ٩٠/٢.

والشاهد وقوع التنازع بين أربعة عوامل في معمول واحد فقد تنازع «طلبت» و «لم أدرك» و«فعلت» و«لم أبغ» في الظرف «عند». هكذا قدّروه، وانظر الأشباه والنظائر ٢٧٠/٧ وحاشية الصبان على الأشموني ١٠١/٢.

(١) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الرضي التنازع في المتقدم.
انظر شرح الكافية للرضي ٧٨/١ والتصريح ٣١٨/١.

(٢) خلافا لأبي علي الفارسي، حيث أجاز التنازع في المتوسط.
انظر التصريح ٣١٨/١.

(٣) الذي سبق في ص ٦١٢.

(٤) في (جـ): (متصرفان) وهو خطأ ظاهر.

(٥) هذا قول الجمهور، وخالف في ذلك المبرد فأجاز التنازع بين فعلي التعجب، نحو ما أحسن وأجمل زيدا، نص على ذلك في المقتضب ١٨٤/٤ وانظر أوضح المسالك ٢٣/٢ وهمع الهوامع ١١٠/٢.

التنازع بين فعلين أُكّد أحدهما بالآخر. لأن الثاني لم يؤت به إلا للتوكيد، فلا عمل له. وذلك نحو قوله :

١٦٩ - أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احبِسِ [١]

ومنها ألاّ يكون [٢] سببيا مرفوعا [٣]، كقول الشاعر :

١٧٠ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مُمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا [٤]

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره :

فأين إلى أين النجـــاة ببغلتي

وقد نسبه السلسيلي في شفاء العليل إلى الكميت، ولم أجد من نسبه غيره، بل قال البغدادي في خزانة الأدب ١٥٩/٥ : «وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تتمة». ولم أجده في ديوان الكميت.

وقد ورد البيت في الخصائص ١٠٣/٣ والأمالي الشجرية ٢٤٣/١ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ وتوضيح المقاصد ٦١/٢ وشفاء العليل ٤٤٥/١، ٧٤٢/٢ والعيني ٩/٣ والتصريح ٣١٨/١ والأشموني ٩٨/٢ والدرر اللوامع ٣٢٣/٥.

والشاهد في قوله : (أتاك أتاك اللاحقون) فإنه ليس من باب التنازع بل «اللاحقون» فاعل «أتاك» الأول والثاني تأكيد له، لأنه لو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، أوأتوك أتاك.

ولايجوز حذف الضمير لأنه فاعل.

وفي هذا الإعراب خلاف وآراء أخر تنظر في التصريح ٣١٨/١ والهمع ١١١/٢.

(٢) في (أ) و (ب) : (ومنها أن يكون) صوابه من (جـ).

(٣) السببي المرفوع هو المتصل به ضمير يعود على مبتدأ سابق.

(٤) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لكثير عزة.

ممطول : اسم مفعول من مطل في الدين إذا أخره وتباطأ في سداده. انظر ديوان كثير عزة ص ١٤٣.

والبيت من شواهد الإيضاح العضدي ص ١٠٩ والبصريات ٥٢٤/٢ والإنصاف ٩٠/١ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ وارتشاف الضرب ٨٨/٣ والمساعد ٤٥١/١ والتصريح ٣١٨/١ والأشموني ١٠١/٢.

والشاهد قوله : (ممطول معنى غريمها) فإن التنازع لايصح هنا لأن المعمول هنا، وهو =

لأنه لو كان من التنازع وأعملنا أحدهما في المتنازع فيه، وهو «غريمها» وأضمرنا في الآخر ضميره لزم عدم ارتباطه بالمبتدأ الذي هو «عزّة». كذا وجهه ابن أم قاسم في شرح الألفية [1].

وفيه نظر، فإن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا، كقولك زيدا ضربت [وأكرمت] [2] غلامه. فلامعنى حينئذ لتقييد السببي بالمرفوع.

ولعل الوجه ما ذكره أبو [3] محمد بن السيد [4]، حيث قال [5] : إن «غريمها»

= «غريمها» سببي مرفوع، فيلزم على ذلك المحذور الذي ذكره الشارح، وقد اختلف العماء في هذا الشرط، وسيذكر الشارح هذا الخلاف فيما بعد.

وإذا امتنع التنازع في البيت فغريمها مبتدأ وممطول ومعنّى خبران والجملة خبر عزّة.

أما الشطر الأول من البيت فهو شاهد للبصريين على إعمال الثاني، إذ لو أعمل الأول لقال : (فوفاه).

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٦٤/٢. وفي (أ) و (ب) «ابن قاسم» والمثبت من (جـ).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من التصريح أوجبها المقام، وهذا النص نقله صاحب التصريح كاملا عن الجوجري من قوله : «وفيه نظر ..» إلى آخر كلام ابن السيد، ولم يصرح باسمه بل قال : (قال بعضهم).

ينظر التصريح ٣١٩/١.

(٣) (أبو) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن محمدبن السيد البطليوسي، من علماء الأندلس، ولد سنة ٤٤٤هـ، وبرع في النحو واللغة حتى بلغ رتبة المحققين، وكان قد أخذ العلم عن جماعة من علماء عصره منهم ابن سيده وأبو علي الجياني وأبو سعيد الوراق، ومن تلاميذه الفتح بن خاقان والتميمي وابن الباذش والقاضي عياض، ترك ابن السيد مؤلفات كثيرة منها الإقتضاب وإصلاح الخلل والمثلث والمسائل والأجوبة وشرح سقط الزند. وقد توفي سنة ٥٢١.

تنظر ترجمته في إنباه الرواة ١٤١/٢ وإشارة التعيين ص١٧٠ وغاية النهاية ٤٤٩/١ وبغية الوعاة ٥٥/٢ وشذرات الذهب ٦٤/٤.

(٥) لم أجد هذا القول فيما بين يدي من كتب ابن السيد، وقد نقله عنه صاحب التصريح ٣١٩/١.

إن رفع بـ «معنى» فممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير، وإن رفع [١] بممطول فهو خطأ، لأنه قد وُصف بمعنًى، والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وُصف لايعمل شيئا فلايجوز «مررت بضارب ظريف زيدا». والله أعلم.

فإن قيل : فلم سكت المصنف عن هذه الشروط الثلاثة؟.

فالجواب أما الشرط الأول [٢] فلم يشترطه ابن مالك [٣]، ولذلك جوّز في التسهيل [٤] تنازع فعلي التعجب[٥]. فكأن المصنف هنا تبعه في ذلك، وإن كان قد صرّح في غير هذا الكتاب بخلافه [٦].

وأما الشرط / الثاني [٧] فهو مفهوم من كلامه، لأن التنازع يستلزم أن يكون ٨٠/ب المتنازع فيه مطلوبا لكل من المتنازعين .لأنه إذا طلبه أحدهما دون الآخر، فغير الطالب كيف يقال : إنه ينازع الآخر الطالب له [٨].

وأما الثالث [٩] فإن أكثر النحويين [١٠] لم يذكره، بل أجاز بعضهم [١١] في

(١) من قوله : «فممطول قد جرى» إلى هنا ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٢) وهو أن يكون العاملان متصرفين.

(٣) والمبرد فأجازا تنازع فعلي التعجب لكن اشترط ابن مالك إعمال الثاني .
انظر المقتضب ١٨٤/٤ وشرح التسهيل لابن مالك [ق ٩٥/أ].

(٤) تسهيل الفوائد ص ٨٦.

(٥) في (ب) و (جـ) : «فعل التعجب».

(٦) فقد صرح في أوضح المسالك ٢٢/٢ بأنه لايقع بين جامدين ثم قال : «وعن المبرد إجازته بين فعلي التجب».

(٧) وهو أن يكون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى.

(٨) قوله «الآخر» ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ)، وقوله : «له» ساقط من (جـ).

(٩) أي الشرط الثالث ، وهو ألاّ يكون المعمول سببيا مرفوعا.

(١٠) وهم البصريون، لم يشترطوا هذا الشرط.

(١١) ومنهم أبو علي الفارسي وأبو البركات بن الأنباري.
انظر الإيضاح العضدي ١٠٩ والإنصاف للأنباري ٩٠/١.

البيت المذكور [١] التنازع. لكن شرطه في التسهيل [٢]، وتابعه المصنف في توضيح الألفية [٣] فكأن المصنف مشى هنا على طريقة الأكثرين [٤]. والله أعلم.

وأما حكم المتنازعين فاتفق أهل البصرة والكوفة من النحويين على جواز إعمال أيهما شئت [٥]. لكن اختلفوا في الراجح.

فالبصرية [٦] ترجح إعمال الأخير لقربه [٧] والكوفية [٨] ترجح إعمال الأول لسبقه.

فقول الشيخ: (فالبصري يختار المجاور، والكوفي الأسبق) [٩] تصريح بمذهب كل فريق، وإشارة إلى علته. [١٠]

فإذا أعملنا الأخير، فإن احتاج غيره واحداً كان [١١] أو أكثر لمرفوع فالبصريون

(١) وهو بيت كثير عزّة السابق في ص ٦١٤.

(٢) أي اشترط في التسهيل ألا يكون المعمول سببيا مرفوعا.

ينظر التسهيل ص ٨٦.

(٣) أوضح المسالك ٢١/٢.

(٤) أي اتبع طريقة أكثر العلماء في عدم اشتراط كون العامل غير سببي مرفوع، وذلك في شذور الذهب، حيث لم يشترطه.

(٥) انظر المسألة في الكتاب ٧٣/١ - هارون وشرح المفصل ٧٧/١ والهمع ١٠٩/٢.

(٦) في (ب) و (جـ): (فأهل البصرة).

(٧) نص على ذلك سيبويه، قال في الكتاب ٧٤/١: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره...».

وانظر المقتضب ٧٣/٤ وشرح المفصل ٧٧/١ والأشموني ١٠١/٢.

(٨) انظر مذهبهم وأدلتهم في الإنصاف ٨٣/١ وشرح المفصل ٧٧/١ وشرح الكافية للرضي ٧٩/١.

(٩) في (أ) و (ب): (السابق) والمثبت من (جـ) لأنه الموافق لما في الشذور ص ٢٩.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٧٩/١: «ولاشك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم».

(١١) ساقطة من (جـ).

يضمرونه [١] . وهذا معنى قوله : (فيضمر في غيره مرفوعه) .

وذلك لامتناع حذف العمد [٢] ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب [٣] وقد تقدم في باب الضمير [٤] .

هذا هو الصحيح [٥] . وقيل [٦] : يحذف [٧] .

وإن احتاج لمنصوب لفظاأو محلا ، فإن أوقع حذفه في لبس نحو (استعنت واستعان عليّ زيدبه) [٨] ، أو كان العامل من باب «كان» نحو (كنت وكان زيد صديقا إياه) ، أو من باب «ظنّ» نحو (ظنّني وظننت زيدا قائما إياه) وجب إضمار المعمول مؤخرا [٩] ، كما في الأمثلة .

وإن لم يوقع حذفه في لبس ، وكان العامل من غير بابي كَانَ وظنَّ وجب

(١) تقول : ضربني وضربت زيدا وضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت قومك .
انظر الكتاب ٧٩/١ وشرح المفصل ٧٧/١ والتصريح ٣٢٠/١ .

(٢) في (أ) و (ب) : (العامل) وهو خطأ ، صوابه من (جـ) .

(٣) فقد جاء في باب المبتدأ إضمار ضمير الشأن ، نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ وفي باب «ربّ» نحو (ربّه رجلا) ، وفي باب نعم وبئس ، نحو (نعم رجلا) .

(٤) تقدم ذلك في ص٢٢٥ .

(٥) وهو مذهب البصريين ، وقد سبق بيانه .

(٦) هذا قول الكسائي وهشام ، وذلك خوفا من الإضمار قبل الذكر . انظر شرح المفصل ٧٧/١ وشرح الكافية للرضي ٧٩/١ والتصريح ٣١٢/١ .

(٧) أي المرفوع .

(٨) إنما كان فيه لبس إذا لم تضمر ، لأنه إذا لم تضمر لايعلم إن كان زيد مستعانا به أو عليه ، ومثله (رغبت ورغب عنّي زيد) .

(٩) لأن المنصوب في بابي «كان» و«ظن» عمدة في الأصل ، لأنه خبر المبتدأ ، وذهب بعض العلماء إلى جواز حذف ذلك الضمير . قال ابن هشام : وهو الصحيح .
انظر أوضح المسالك ٣١/٢ .

حذف المنصوب [١]، نحو ضربت وضربني زيد. وهذا معنى قوله : (ويحذف منصوبه إن استغني عنه، وإلاّ أخّره).

فشمل قوله : (وإلاّ أخره) ما أوقع حذفه في لبس، وما هو من باب[٢] كان أو من باب ظنّ. فإن الأول لا [٣] يستغني عنه لمكان اللبس. والثاني [٤] لايستغني عنه، / لأن أصله المبتدأ، لكن رجح المصنف في التوضيح [٥] جواز حذفه إذا كان ١ من باب كان وظنّ، قال «لأنه حَذْف لدليل».

وإن أعملنا الأول أعملنا الأخير في ضميره مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا، وهذا معنى قوله : (فيضمر في غيره ما يحتاجه). نحو قام وقعدا أخواك [٦] أو (قام وضربتهما أخواك) أو (قام ومررت بهما أخواك) [٧].

وأجاز بعضهم [٨] حذف غير المرفوع، وهو ضعيف.

(١) لأنه فضلة مستغنى عنه، فلاحاجة لإضماره قبل الذكر، وهذا قول الجمهور ، وقيل : يجوز إضماره، وإليه ذهب ابن مالك.
انظر التسهيل ص٨٦ والتصريح ٣٢٢/١.

(٢) كلمة (باب) ساقطة من (جـ) و في (ب) : (وهو من باب).

(٣) سقطت كلمة «لا» من (ب) و (جـ).

(٤) وهو ماكان العامل فيه من باب «كان» أو باب «ظنّ».

(٥) أوضح المسالك ٣١/٢.

(٦) في (جـ) جاءت هذه العبارة كذا (قاما وقعد أخواك). وهي غير صحيحة هنا.

(٧) من قوله : (أو قام وضربتهما) إلى هنا ساقط من (جـ)، وفي (ب) : (أو قام وضربتهما أو قام ومررت بهما أخواك).

(٨) هذا قول الأستاذ أبي علي الشلوبيني وابن مالك.
انظر التوطئة ص ٢٧٦ والتسهيل ص ٨٦ والمساعد لابن عقيل ٤٥٥/١.

ص : (باب، وإذا شغل [١] فعلاً أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور [٢]، إن تلا ما يختص بالفعل كإنْ الشرطية وهلا ومتَى . وترجح إن تلا ما الفعل به أولى [٣]، كالهمزة و«ما» النافية.أو عاطفا على فعلية غير مفصول بأمّا نحو ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [٤] ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [٥]. أو كان المشغول طلباً.

ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به كإذا الفجائية، أو تلاه مالهُ الصدر كـ«زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ». وهذا خارج عن أصل الباب [٦]، ومثله ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [٧] و«زيدٌ مَا أَحْسَنَه». وترجح في نحو «زيدٌ ضربته» [٨]. واستويا في نحو «زيدٌ قامَ وعَمْرًا[٩] أكرمْتُهُ».

ش : هذا الباب مترجم بباب اشتغال العامل عن المعمول.

ومناسبته للأبواب السابقة [١٠] واضحة [١١].

(١) كلمة (باب) ساقطة من (أ). وفي (ب) و(جـ) : «اشتغل» وهو تحريف.

(٢) في (جـ) : (للمذكر) وهو تحريف.

(٣) في (ب) : «إن ثلاما يختص بالفعل أولى» وفي (جـ) : «ما بالفعل أولى».

(٤) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

(٥) من الآية ٥ من سورة النحل.

(٦) في (ب) : «وهذا خارج عن هذا الباب».

(٧) الآية ٥٢ من سورةالقمر.

(٨) في (أ) و(ب) : «زيدا ضربته» ، وفي (جـ) : «زيد ضربت» ، تصحيحه من الشذور ص ٣٠.

(٩) في (ب) : «وعمرو أكرمت» وفي (جـ) : «وعمرو أكرمته».

(١٠) في (ب) : «للأبواب التي قبله» وفي (جـ) : «للأبواب قبله».

(١١) وذلك لأن الأبواب التي قبله في العوامل، وفي باب الاشتغال تطبيق لتلك العوامل على المعمولات.

وفي (أ) : «واضح» صوابه من (ب) و (جـ).

وحدّه كما يؤخذ من كلام الشيخ : أن يتقدم اسم ويتأخرعنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، كقولك : زيدا ضربته فيقتضي مشغولاوشاغلا [١] ومشغولا عنه.

فقوله : (فعلا أو وصفا) بيان [٢] لعمل المشغول وأنه لايتعين كونه فعلا بل يكون أيضا وصفا، كقولك : (زيدا [٣] أنا ضاربه الآن أو غدا). فلا يقوم غير الصفة كالمصدر واسم الفعل مقامها في ذلك.

ولابد أن يكون هذا الوصف صالحا للعمل فيما قبله، بخلاف «زيد أنا الضاربه» [٤] / و«وجه الأب زيد حسَنٌ» لأن الصلة والصفة المشبهّة لايعملان ٨١/ب فيما قبلهما.

وقوله : (ضمير اسم) بيان للشاغل، وهو مرفوع فاعلا بقوله (شغل) وقوله : (فعلا) مفعوله . وقوله : (أو ملابس [٥] لضميره) معطوف على الفاعل . يعني أن الشاغل للعامل [٦] عن العمل في الاسم السابق إما ضمير ذلك الاسم السابق، كما في مثال : زيداً ضربته [٧]. وإما ملابس ذلك الضمير، كما في : زيداً ضربت غلامه [٨].

وقوله : (عن نصبه) بيان للمشغول عنه. يعني أن العامل المذكور اشتغل

(١) في (جـ) : (غاشلا) وهو تحريف ظاهر، وكلمة «شاغلا» ساقطة من (ب). والمشغول هو العامل والشاغل هو الضمير والمشغول عنه الاسم المتقدم.

(٢) في (جـ) : (بيانا) بالنصب، وهو خطأ ظاهر.

(٣) في (أ) : «زيد» صوابه من (ب) و (جـ).

(٤) في (جـ) : (زيد أنا ضاربه) وهو خطأ.

(٥) في (جـ) : (ملابسا) وهو خطأ، لأنه معطوف على المرفوع.

(٦) في (جـ) : (للعمل).

(٧) في (جـ) : «زيد ضربته».

(٨) في (أ) و(جـ) : «زيد ضربت غلامه» والمثبت من (ب).

عن نصب لفظ الاسم المذكور، كما في : زيدا ضربته [١] أو محله كما في : هذا ضربته [٢].

إذا علمت ذلك فاعلم أن الاسم السابق تارة يجب نصبه وتارة يترجح وتارة يجب رفعه وتارة يترجح أيضا[٣] وتارة يستوى فيه الرفع والنصب.

لكن مسائل وجوب الرفع ليست من الباب في شيء [٤]، لأنه لايصدق عليها حد الاشتغال، ولهذا يقع في بعض النسخ عقب ذكرها : (وهذا خارج عن أصل الباب).

وذكرها حينئذ في الباب إنما هو لتكميل الفائدة باستيفاء الأقسام.

فقوله : (وجب نصبه) إشارة إلى مسائل تعين النصب، وهو جواب للشرط في قوله : (إذا شغل) [٥].

وقوله : (بمحذوف) أي أن النصب في الاسم السابق يجب أن يكون بعامل محذوف ولايكون بالمذكور لاشتغاله.

وقوله : (مماثل) أي مماثل للعامل المذكور.

والمماثلة المذكورة إما في اللفظ والمعنى، وذلك في نحو : زيداً ضربته [٦]. أو في المعنى فقط، وذلك في نحو : زيداً مررت به، فإنك تقدر «جاوزت» [٧] وفي نحو : زيداً ضربت غلامه، فإنك تقدر «أهنت» زيداً.

(١) في (أ) «زيد ضربته»، وفي (جـ) «زيد ضربت»، والتصويب من (ب).

(٢) في (جـ) «هذا ضربت».

(٣) «أيضا» زيادة من (جـ).

(٤) قوله : «في شيء» ساقط من (جـ).

(٥) في (ب) و(جـ) : (اشتغل).

(٦) لأن التقدير : ضربت زيدا ضربته.

(٧) والمجاوزة بمعنى المرور.

وقوله : (إن تلا) أي الاسم السابق.

وقوله : (ما) مفعول لقوله : (تلا) ، وهي موصولة أو موصوفة .

وقوله : (يختص بالفعل) صلة أو صفة. وفي «يختص» ضمير عائد على «ما».

وقوله : /(كإن الشرطية) وما عطف عليه أمثلة لما يختص بالفعل . فإذا ٨٢/أ
وقع [١] الاسم السابق بعد «إن» الشرطية [٢] المذكورة وجب نصبه نحو (إن زيدا لقيته فأكرمه) [٣].

وكذلك إذا وقع بعد «إذا» نحو (إذا زيداً لقيته أو تلقاه فأكرمه).

واحترز بالشرطية عن غيرها كالنافية والزائدة، وغير «إنْ» و «إذا» من أدوات الشرط، كـ «مهما» في كونه يختص بالأفعال. لكن لايقع الاشتغال بعده إلا في الشعر ، وأما في الكلام [٤] فلايليه إلا صريح الفعل، كما صرّح به المصنف في توضيح الألفية [٥].

وإذا وقع بعد «هلاّ» - وهي من أدوات التحضيض، نحوهلاّ زيداً أكرمته - وجب، نصبه لكونها تختص بالأفعال، وأخواتها مثلها في ذلك [٦].

(١) في (ب) و (جـ) : «وإذا وقع».

(٢) قوله : «الشرطية» زيادة من (ب) و (جـ).

(٣) ويكون التقدير (إن لقيت زيدا لقيته فأكرمه) وجملة «لقيته» مفسّرة، لامحل لها من الإعراب.

(٤) يعني النثر.
ينظر التصريح ٢٩٨/١.

(٥) أوضح المسالك ٥/٢.

(٦) المقصود بأخوات «هلاّ» حروف التحضيض وهي هلاّ وألاّ ولولا ولوما.
انظر شرح الألفية لابن الناظم ٧١٧.

وإذا وقع بعد «متى» الاستفهامية وجب أيضا نصبه. وكذا بقية أدوات الاستفهام إلا الهمزة فلايجب النصب بعدها بل يترجح على ماسيأتي، إلا أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام المذكورة لايقع إلا في الشعر، كما صرّح به أيضا المصنف [١].

وقوله : (إن تلا ما الفعل به أولى) إعرابه كما تقدم في قوله : (إن تلا ما يختص بالفعل). وهو إشارة إلى مسائل ترجح النصب، وذكر منها ثلاثا :

الأولى : أن يقع السابق بعد شيء الأولى أن يليه الفعل ،ولذلك أمثلة :

منها همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى : ﴿أبشرا منا واحدا نتّبعه﴾ [٢] .

ومنها النفي بما، نحو(ما زيدا رأيته). وفي معنى «ما» النافية «إنْ» و «لا» النافيتان [٣].

وقوله : (أو عاطفا) إشارة إلى الثانية من مسائل ترجح النصب.

فقوله : (عاطفا) منصوب عطفا على قوله : (ما) أي وترجح النصب إن تلا الاسم السابق عاطفا، أيّ عاطف كان، على جملة فعلية سابقة، ولم يفصل ذلك العاطف بأمّا.

كقولك [٤] : قام زيد وعمراً أكرمته، نحو قوله تعالى/ ﴿والأنعام خلقها ٨٢/ب لكم﴾ [٥] بعد قوله تعالى : ﴿خلق الإنسان من نطفة..﴾ [٦] .

واحترز عن المفصول بأمّا، نحو (ضربت زيدا وأما عمروٌ فأهنته) [٧] فالمختار فيه

(١) في أوضح المسالك ٥/٢.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

(٣) مثال «إن» إن زيدا أكرمته، ومثال «لا» لا زيدا أعطيته ولاعمرا.

(٤) في (ب) : «نحو قولك» وفي «جـ» : «قولك».

(٥) من الآية ٥ من سورة النحل.

(٦) من الآية ٤ من سورة النحل.

(٧) في (أ) و (ب) : «وأما عمراً فأهنته» والمثبت من (جـ).

الرفع، لأن «أمّا» تقطع ما بعدها عما قبلها [١].

قال الشيخ [٢] : «وحتى ولكن وبل كالعاطف، نحو ضربت القومَ حتى زيدا ضربته». انتهى.

وإنما لم يجعلها عاطفة هنا، وإن كانت معدودة في باب العطف من أدواته، لأن شرط العطف بها إفراد معطوفها، كما سيأتي [٣]، وهي هنا إذا وليها المنصوب كان بعد ها [٤] جملة لكنهم نزلوها منزلة العاطف فأعطوها حكمه. والله أعلم.

وقوله : (أو كان المشغول طلبا) إشارة إلى المسألة الثالثة من مسائل ترجح النصب. أي وترجح النصب على الرفع إذا كان الفعل المشغول طلبا وهو الأمر والدعاء، ولو بصيغة الخبر. نحو زيدا اضْربه [٥]، واللهم عبدك ارحمه [٦] وزيدا غفر الله له [٧].

وقوله : (ووجب رفعه) إشارة إلى مسائل وجوب الرفع :

فمنها أن يتلو الاسم ما يختص بالابتداء [٨]، كـ«إذا» الفجائية، نحو (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو).

وإنما وجب الرفع لأنه لو نُصب لولي «إذا» الفجائية الفعل وهي لايليها إلا المبتدأ والخبر. فالضمير في قوله : (به) يرجع إلى الابتداء [٩].

(١) فكأن ما بعدها جملة مستقلة عن جملة (ضربت زيدا) فتأخذ حكم (زيد ضربته).

(٢) أي ابن هشام في أوضح المسالك ١١/٢.

(٣) في باب العطف ص ٦٧٤.

(٤) في (أ) : «كان جرها» وفي (جـ) : «كان بعد» وهو تصحيف، صوابه من (ب).

(٥) هذا مثال الأمر.

(٦) هذا مثال الدعاء، وهو الطلب من الأدنى إلى الأعلى.

(٧) في (جـ) : (زيد اغفر اللهم له) وهو لايصلح مثالا للدعاء الذي بصيغة الخبر.

(٨) في (أ) : «ما يختص بالنداء» وهو تصحيف، صوابه من (ب) و(جـ).

(٩) في (ب) : «رفعه بالابتداء» وهو خطأ، وقوله : «به» ساقط من (جـ).

وقوله : (أو تلاه ماله الصدر) أي ويجب الرفع إن تلا الاسم شيء [١] له صدر الكلام، كـ «هل» الاستفهامية، نحو زيدٌ هل رأيته.

ومثله «ما» التعجبية، نحو زيدٌ ما أحسنه!

لأن ماله صدر الكلام يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله [٢].

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾ [٣] فيتعين فيه رفع «كل» ولايجوز نصبه. لأن «فعلوه» صفة له، والصفة لاتعمل في الموصوف [٤].

وإنما لم تكن مسائل الرفع من باب الاشتغال، كما تقدم لأنه / لايصح فيها ٨٣/أ
أن يعمل العامل المشغول في الاسم السابق لما تبيّن. والقاعدة أنّ مالايعمل لايفسر عاملا.

ووقع في نسخة قبل قوله : (أو تلاه) لفظة «قيل» [٥] وهي إشارة إلى خلاف في ذلك، ولم أقف عليه [٦].

(١) في (جـ) : (شيئا) بالنصب، وهو خطأ، لأنه فاعل «تلا».

(٢) ومما لايعمل ما بعده فيما قبله أيضا بقية أدوات الاستفهام وأدوات الشرط و«هلا» التحضيضية و«إلاّ» الاستثنائية.
راجع التصريح ٣٠٣/١.

(٣) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٤) انظر في ذلك البيان للأنباري ٤٠٦/٢ والتبيان للعكبري ١١٩٦/٢.

(٥) ليست هذه الكلمة في النسخة المطبوعة من شذور الذهب.

(٦) لم أعثر على أي خلاف في هذه المسألة، وهي وجوب الرفع إن تلا الاسم ماله صدر الكلام، بل أجمع العلماء على ذلك. وإنما وقع الخلاف في الرفع بعد «إذا» الفجائية على أقوال ثلاثة :
الأول : وجوب الرفع، لأنها لاتدخل على الجمل الفعلية، وهذا هو الصحيح.
الثاني : جواز النصب، لأنهم أجازوا فيها الدخول على الجمل الفعلية.
الثالث : جواز النصب إن دخل على الفعل «قد».
انظر التصريح ٣٠٣/١.

وقوله : (وترجح) بصيغة الماضي، وهو إشارة إلى ما ترجح رفعه[١] .

وضابطه ألاّ يوجد مايوجب نصب المشتغل عنه [٢]، ولا ما يرجح نصبه على رفعه، ولا ما يستوي بينهما . وهذا هو الأصل في باب الاشتغال، نحو(زيد ضربته) لعدم احتياجه [٣] إلى تقدير. فيكون مرفوعا بالابتداء، وتكون جملة الكلام حينئذ اسمية.

ويجوز النصب، وهو مرجوح لاحتياجه إلى تقدير الناصب، وتكون جملة الكلام حينئذ فعلية [٤] .

وقوله : (واستويا) إشارة إلى ما يستوي فيه الرفع والنصب، وذلك في نحو (زيد قام وعمرا أكرمته) .

وضابطه أن يبنى الفعل المذكور على اسم غير «ما» التعجبية [٥] ويقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما، وفي الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم المذكور، أو يكون العطف بالفاء [٦] .

وإنما استويا لأن الرفع يتضمن عطف جملة اسمية على مثلها، وهي جملة «زيد قام» والنصب أيضا يتضمن عطف فعلية على مثلها، وهي جملة «قام» التي

(١) في (أ) : «إلى ما رجح رفعه» والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٢) في (ب) و (جـ) : المشغول عنه.

(٣) أي الرفع.

(٤) من قوله : «الناصب ..» إلى هنا ساقط من (ب) و (جـ) .

(٥) لأن «ما» التعجبية لايعمل ما بعدها فيما قبلها، ومالا يعمل لايفسر عاملا.

(٦) في (جـ): «أو يكون العاطف بالفاء».
ومثال الفاء (زيد قام فعمرو أكرمته) فيجوز في «عمرو» الرفع عطفا على «زيد» والنصب بتقدير فعل يفسره ما بعده، وتكون الفاء عاطفة لهذه الجملة الفعلية على جملة «قام».

هي الجملة الصغرى [١]. فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل على التقديرين [٢].

ش : (باب . يتبع ما قبله في إعرابه خمسة).

ش : لما أنهى الكلام على المعرب بالأصالة والاستقلال شرع يتكلم فيما إعرابه بتبعية غيره، ويسمى تابعا.

والتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد [٣] غير خبر.

فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، وحال المنصوب [٤].

وخرج بغير خبر «حامض» من قولك : (هذا حلو حامض).

وهذا الحد لايشمل من التأكيد ما / كان لفظيا في حرف أو في فعل غير ٨٣/ب معرب، إذْ لا إعراب [٥] تقع فيه المشاركة [٦].

وقوله : (ما قبله) يعم الاسم والفعل، فكما يتبع الاسمُ الاسمَ فكذلك يتبع الفعلُ الفعلَ [٧].

(١) «الجملة» ساقطة من (جـ).

والجملة الصغرى هي الجملة الفعلية التي تسبق باسم قبلها، نحو زيد قام أبوه.

(٢) أي تقدير الرفع عطفا على الجملة الاسمية وتقدير النصب عطفا على الجملة الفعلية.

وفي (ب) : «حاصل على التقدير» وهو تحريف.

(٣) مراده بالإعراب الحاصل والمتجدد ثبوت الإعراب وتبدّله فالتابع يتبدل إعرابه بتبدل عامل متبوعه.

وهذا التعريف هو تعريف ابن مالك للتابع.

انظر شرح الكافية الشافية ١١٤٦/٢.

(٤) لأنها لا تشارك ما قبلها إذا تغيّر العامل، فهي ملازمة لإعرابها دائما.

مثال الخبر : زيد قائم ومثال المفعول الثاني: كسوت الفقير ثوبا، ومثال الحال من المنصوب : ضربت زيدا مجردا.

(٥) أي في الحرف والفعل غير المعرب.

(٦) في (أ) : «يقع فيه المشاركة» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنه من يتق ويصبر﴾ فجزم الفعل الثاني لأنه تابع للأول.

وقوله : (في إعرابه) يفهم أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وهو ظاهر مذهب سيبويه [١]، واختاره ابن مالك [٢] ، خلافا لمن خصّص ذلك بغير البدل [٣]، وقال : إن العامل فيه مقدّر [٤] .

ويفهم من قوله : (ما قبله) أنّ التابع لايتقدم على المتبوع، وهو كذلك [٥] .

وقوله : (خمسة) هي التوكيد [٦] والنعت وعطف البيان والبدل وعطف النسق.

ودليل الحصر فيها الاستقراء [٧] .

ومن فصل التوكيد اللفظي عن المعنوي جعلها [٨] ستا . ومن أطلق العطف ليدخل فيه البيان والنسق جعلها أربعا .

(١) هذا مذهب سيبويه والمبرد.
انظر الكتاب ١٥٠/١، ٤٢١، ٤٣٧ -هارون والمقتضب ٢٩٥/٤. وفي (ب) و (جـ) : «وهو مذهب سيبويه» .

(٢) انظر تسهيل الفوائد ١٦٣ وشرح الكافية الشافية ١٢٨٦/٣ .

(٣) وهم الجمهور.
انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٠/١ والتصريح ١٠٨/٢ .

(٤) لأنهم زعموا أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، فقدروا للبدل عاملا .

(٥) عند البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تنظر في توضيح المقاصد للمرادي ١٣١/٣ .

(٦) في (ب) و (جـ) : «التأكيد» .

(٧) وذلك لأن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أوْ لا ، فإن كان بحرف فهو عطف النسق، وإن لم يكن بحرف فإما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا ، فالأول هو البدل، والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أوْ لا ، فالأول التوكيد، والثاني إما أن يكون مشتقا أو لا ، فالأول النعت والثاني عطف البيان.
ينظر التصريح ١٠٨/٢ .

(٨) أي التوابع.

ص : (أحدها التوكيد، وهو تابع يقرر أمر المتبوع [١] في النسبة أو الشمول، فالأول نحو [٢] جاءني زيد نفسه، والزيدان أنفسهما [٣] والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهنّ. والعين كالنفس.

والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما، واشتريت العبد كله، والعبيد كلهم، والأمة كلّها [٤] والإماء كلهن).

ش : إنما قدم الشيخ التوكيد على النعت، لأن التوكيد يحقق المتبوع، والنعت يبين صفته، وما يدل على تحقيق الشيء متقدّم على ما يدل على صفته [٥].

والتوكيد والتأكيد كل منهما مصدر «أكّد» [٦]، وسمّي به التابع [٧]. وهو على قسمين : لفظي، وسيأتي. ومعنوي، وحدّه الشيخ بقوله : (تابع) إلى آخره.

فقوله : (تابع) كالجنس يدخل فيه التوابع كلها.

وقوله : (يقرر أمر المتبوع) إلى آخره يخرج ما عداه من التوابع.

وقوله : (في النسبة أو الشمول) أفاد به أنّ التأكيد المعنوي [٨] نوعان :

(١) في (ب) و (جـ) : «أمر متبوعه».

(٢) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٣) في شذور الذهب ص ٣٠ (والزيدان أوالهندان أنفسهما).

(٤) قوله : «كلها» ساقط من (جـ).

(٥) من قوله : (وما يدل على تحقيق الشيء». إلى هنا ساقط من (ب).

(٦) الصحيح أن التأكيد مصدر أكد يؤكد تأكيدا، وأن التوكيد مصدر وكّد يوكد توكيدا، وهو بالواو أكثر ولذلك شاع استعماله به عند النحاة.
ينظر التصريح ١٢٠/٢.

(٧) أي صار علما على هذا التابع المعروف.

(٨) قوله : (المعنوي) ساقط من (ب) و (جـ). وفيهما : «أن التوكيد نوعان».

أحدهما : ما يرفع توهم الإضافةإلى المتبوع.[١] وهذا معنى قوله : (يقرر أمر المتبوع في النسبة).

وثانيهما : ما يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم [٢]، وهذا معنى قوله [٣]: / (أو الشمول). فـ «أو» للتنويع في المحدود لا للترديد [٤] في الحد. ١٨٤

وقوله : (فالأول) أي الذي يقرر أمر المتبوع في النسبة يكون بالنفس ويكون بالعين، كما يستفاد من قوله : (والعين كالنفس).

فتقول في تأكيد [٥] المفرد : جاء زيد نفسه أو عينه، وجاءت هند نفسها أو عينها. وتقول في تأكيد [٥] المثنى : جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما، وجاءت الهندان أنفسهما أو أعينهما [٦]. وتقول في تأكيد [٥] الجمع : جاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، وجاءت الهندات أنفسهنّ أو أعينهن.

وبيان التقرير في ذلك أنك إذا اقتصرت على قولك : (جاء زيد) احتمل أنّ الجائي خبره أو متاعه، وأنك ارتكبت المجاز، فإذا أتيت بالنفس أو بالعين ارتفع ذلك الاحتمال.

(١) أي دفع توهم أن المراد المضاف المحذوف مجازاً.
فمثلا قولك : جاء زيد يحتمل أن الجائي كتابه أو رسوله فإذا قلت : (جاء زيد نفسه)ارتفع الاحتمال .

(٢) كقولك : (جاء القوم) فإنه محتمل لكون الذين جاؤوا أكثرهم أو بعضهم، فإذا قلت : جاء القوم كلهم ارتفع ذلك الاحتمال.

(٣) من قوله : «يقرر أمر المتبوع..» إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٤) كذا في النسخ، ولعله يريد «لا للتردّد»، وفي (ب) : «فأو للتنويع في الحدّ، لا للترديد في الحد».

(٥) في (جـ) : «توكيد» في جميع هذه المواضع.

(٦) في (أ) : «جاء الزيدان أنفسهما أعينهما، وجاء الهندات أنفسهما أعينهما». والمثبت من (ب) و (جـ).

قوله : (والثاني) أي النوع الثاني من نوعي التوكيد المعنوي وهو ما يفيد تقرير أمر المتبوع في الشمول، يكون بألفاظ [١] ذكر المصنف منها (كِلاَ) نحو جاء الزيدان كلاهما و(كلتا) نحو جاءت الهندان كلتاهما. و(كُلاٌ) نحو اشتريت العبد كله، والعبيد كلهم والأمة كلها والإماء كلهن.

وبيان تقرير الشمول في التوكيد بهذه الألفاظ أنك تقول : (جاءني الزيدان)، وأنت تريد أحدهما، كمافي قوله تعالى : ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجانُ﴾ [٢] أي من أحدهما [٣]، فبقولك : (كلاهما) ارتفع ذلك الاحتمال.

ومن أجل ذلك لايؤكد نحو (اختصم الزيدان) لأنه لايصح اختصم أحد الزيدين [٤]، وكذا تقول في (اشتريت العبد) [٥] ونحوه.

(١) في (ب) و (جـ) : «ويكون بألفاظ». و ألفاظ القسم الثاني من أقسام التوكيد المعنوي كثيرة، منها ما ذكره المؤلف، ومنها «أجمع» و«جمعاء» و«جميعا» و «أجمعون» و «عامة» ومنها «أكتع» وأخواته، ومنها «أبصع» وأخواته.
ويؤتى بها على الترتيب فيؤكد بأجمع بعد « كل» وبأكتع بعد أجمع وبأبصع بعد أكتع. وزاد الكوفيون (أبتع) بعد «أبصع».
راجع مجالس ثعلب ٩٨/١ وشرح الكافية الشافية ١١٧٢/٣.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الرحمن. وقوله : «والمرجان» لم يرد في (أ) و (ب).

(٣) وهو البحر الملح، راجع البحر المحيط ١٩١/٨ - ١٩٢.

(٤) هذا قول بعض العلماء وصححه أبو حيان والسيوطي. وذهب جمهور العلماء إلى جواز ذلك.
انظر المسألة في شرح الكافية للرضي ٣٣٥/١ والارتشاف ٦٠٨/٢ والهمع ١٢٣/٢ .
وكلمة (نحو) لم ترد في (ب) و (جـ).

(٥) فيصح التأكيد هنا، تقول : اشتريت العبد كلّه، لأن أجزاء العبد تفترق حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالبيع والشراء، فإنه يصح شراء بعض العبد دون باقيه، ولوقال الشارح : (بخلاف قولك : اشتريت العبد) لكان أوضح.
انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٥/١.

تنبيهات :

التنبيه الأول : فهم من تمثيله وجوب اتصال النفس والعين بضمير مطابق للمؤكد، وكذلك فُهم منه وجوب اتصال «كلا» و «كلتا» بالضمير المطابق أيضا. وهو كذلك.

التنبيه الثاني : فُهم منه أيضا أنه يشترط أن يكون لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الإفراد والجمع دون / التثنية. فإنه تجمع فيها [1] النفس والعين على ٨٤ «أفعل» أيضا [2].

لكن ربما يتوهم من كلامه تعيُّن الجمع فيها، وليس كذلك.

فيجوز الإفراد، فتقول : (جاء الزيدان نفسهما). والتثنية نحو (جاء الزيدان نفساهما) والإفراد أرجح من التثنية [3].

التنبيه الثالث : لم يذكر من ألفاظ النوع الثاني «جميعا» و«عامّة» لندور [4] التوكيد بهما، وإن ذكرهما غيره [5] وحكمهما [6] في [اتصال] [7] الضمير حكم الثلاثة [8].

(١) أي في التثنية. وفي (أ) : «يجمع فيها» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) تقول : جاء الزيدان أنفسهما، وجاءت الهندان أعينُهما.

(٣) لكراهة اجتماع تثنيتين. انظر التصريح ١٢١/٢.

(٤) في (أ) و (جـ) : (لغير) وهو تحريف، والمثبت من (ب).

(٥) فقد ذكرهما سيبويه وابن مالك وأبو حيان. قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٥/أ : «وذكرت مع «كل» جميعا وعامّة كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوا أو جهلا».
وانظر الكتاب ١١٦/٢ - هارون وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ والارتشاف ٦١٠/٢. وفي النسخة (أ) : (وإن ذكرهما بعده) وهو تصحيف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٦) أي جميعا وعامّة.

(٧) سقطت من النسخ، وأضفتها لتوقف المعنى عليها.

(٨) يقصد بالثلاثة «كلا» و «كلتا» و«كلا».

فمن التوكيد بـ «جميع» قول امرأة لولدها :

١٧١- فـــــــداك حـــيٌ خـــــــــولان
جـــــمـــيـــعـــهـــم وهـــمـــدان [١]

والتوكيد بـ «عامة» كقولك : اشتريت العبد عامته[٢]

ص : (ولا تؤكد نكرة مطلقا).

ش : اختلف [٣] هل يجوز توكيد النكرة أم لا [٤] ؟ منع ذلك [٥] المصنف مطلقا، أي سواء أفادت أو لم تفد، تبعا للبصريين [٦].

(١) البيتان من مجزوء الرجز، وقائلتهما امرأة من العرب ترقص ولدها، وبعدهما :

وكل آل قحطان والأكرمون عدنان

خولان وهمدان : قبيلتان عربيتان.

انظر شرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ وشرح الألفية لابن الناظم٥٠٤ والعيني ٩١/٤ والتصريح ١٢٣/٢ وهمع الهوامع ١٢٣/٢ والدرر اللوامع ٣٢/٦.

والشاهد فيه استعمال «جميع» للتوكيد، فقد أكّد بها «حي خولان» وهذا يدل على أنها من ألفاظ التوكيد.

(٢) في (ب) و(جـ) : (عامة) وهو خطأ لأن التاء في «عامة» لازمة تأتي مع المذكر والمؤنث .

انظر التصريح ١٢٣/٢ .

(٣) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٤) في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ذكر منها الشارح قولين والثالث هو جواز تأكيد النكرة مطلقا، وهو قول بعض الكوفيين.

تنظر المسألة في الإنصاف ٤٥١/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/١ وارتشاف الضرب ٦١٢/٢ وهمع الهوامع ١٢٤/٢ .

(٥) في (ب) : (هل يجوز توكيد النكرة فمنع ذلك).

(٦) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وعلل ذلك سيبويه بقوله : « كرهوا أن يكون «أجمعون» و «نفسه» معطوفا على النكرة في قولهم : مررت برجل نفسه، ومررت بقوم أجمعين».

انظر الكتاب ٣٨٦/٢ - هارون وشرح المفصل ٤٤/٣ وهمع الهوامع ١٢٤/٢ .

وذهب الكوفيون [١] إلى الجواز إن أفادت وتبعهم ابن مالك [٢].

قال المصنف في التوضيح [٣] : «وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكدّ محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ «اعتكفت أسبوعا كله».

وعليه جاء قول الشاعر :

١٧٢ - لكنه شاقة أن قيل ذا رجب ياليت عدّة حول كله رجب [٤]

ولايجوز «صمت زمنا كله» لكون المؤكد غير محدود، ولا «شهرا نفسه» [٥] لكون التوكيد [٦] ليس من ألفاظ الإحاطة.

واعلم أن ألفاظ التوكيد كلها معارف [٧]. أما ماكان منها مضافا إلى الضمير

(١) والأخفش من البصريين.
انظر مذهب الكوفيين في مجالس ثعلب ٩٨/١ والإنصاف ٤٥١/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٣٥/١.

(٢) قال ابن مالك : «وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن في ذلك فائدة»
انظر شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ وشرح عمدة الحافظ ٥٦٣ .

(٣) أوضح المسالك ٢٢/٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو من قصيدة لعبد الله بن مسلم الهذلي، والرواية في ديوان الهذليين (رجبا) بالنصب لأنه من قصيدة منصوبة فتكون على لغة نصب الجزءين بـ«ليت». لم يرد صدر البيت في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ). وفي (أ) أيضا (ياليت عدة حولي).
وانظر شرح أشعار الهذليين للسكري ٩١٠/٢ و الإنصاف ٤٥١/٢ وأسرار العربية ٢٩٠ وشرح المفصل ٤٤/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٠٧ وشرح الشذور لابن هشام ٤٢٩ والعيني ٩٦/٤ والتصريح ١٢٥/٢ والأشموني ٧٧/٣.
والشاهد فيه تأكيد النكرة المحدودة وهي «حول» بلفظ «كل» وهو من ألفاظ الإحاطة.

(٥) أي ولا صمت شهرا نفسه.

(٦) وهو «نفس».

(٧) باتفاق العلماء ، ولأجل ذلك جرت على المعرفة . انظر همع الهوامع ١٢٤/٢ .

فتعريفه واضح [١] وأما مالم يضف، ولم يذكره المصنف، نحو «أجمع» وتوابعه [٢] فقيل : بنية الإضافة [٣]، ونُسب إلى سيبويه [٤] وقيل [٥] : بالعلمية [٦]، فإنه علق على معنى الإحاطة والله أعلم.

ص : (ويوكد بإعادة اللفظ [٧] أو مرادفه ، نحو ﴿دكًا دكًا﴾[٨] و﴿فجاجا سبلا﴾ [٩]. ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي إلا مع [١٠] ما اتصل به).

ش : هذا مثال التوكيد اللفظي. وهو اللفظ المكرر به ما قبله، لفظا ومعنى، نحو ﴿دكًا دكًا﴾ [٨]. أو معنى فقط، نحو ﴿فجاجا سُبُلا﴾ [٩]. لأن معنى

(١) لأنه معرّف بالإضافة، مثل «كلّهم» و«كلاهما» و«كلتاهما».

(٢) في (أ) : «جمع» والمثبت من (جـ) ولم ترد هذه الكلمة في (ب). وتوابع «أجمعَ» هي أكتع وأبصع و أبتع بمعنى «كلّ» والمؤنث منها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء.
وتقول في جمعها للمذكر : أجمعون و أكتعون وأبصعون وأبتعون وللمؤنث : جُمع وكُتع وبُصع وبتع.
انظر ارتشاف الضرب ٦١١/٢.

(٣) هذا قول السهيلي وابن مالك .
انظر نتائج الفكر ص ٢٨٦ وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٨٦٣.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٣ : «وسألته عن جُمع وكُتع فقال : هما معرفة بمنزلة «كلهم» وهما معدولان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء».

(٥) هذا قول ابن الحاجب في أماليه، ونسبه أبو حيان لأبي سليمان السعدي ومحمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع.
انظر الأمالي النحوية ٩٩/٤ وارتشاف الضرب ٦١١/٢.

(٦) أي أنه معرف تعريفا علميا كتعريف «أسامة» ونحوه من أعلام الأجناس.

(٧) في (ب) : (بإعادة بعينه).

(٨) من الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٩) من الآية ٣١ من سورة الأنبياء.

(١٠) ساقطة من (جـ).

الفجاج والسّبل واحد، وإن اختلفا لفظا [١] ولهذا قال : [٢] / (بإعادة اللفظ أو ٨٥
مرادفه) . ثم إن هذا التأكيد قد يكون في الاسم، كما مثّل به .

وقد يكون في الفعل، كقوله :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ [٣]

وفي الحرف ، نحو (نَعَمْ نَعَم) و(لا لا) [٤] .

ويكون في المفرد كهذه الأمثلة، وفي الجملة . والأكثر اقترانها حينئذ بالعاطف، نحو ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [٥] وقد لاتقترن به، نحو قوله عليه الصلاة السلام : «وَاللّٰهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيشًا ، وَاللّٰهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا واللّٰهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيشًا» [٦] .

(١) معنى الفجاج في اللغة الطرق الواسعة بين الجبال، والسُّبل هي الطرق أيضا .
انظر اللسان ٣٣٨/٢ وتاج العروس ٨٢/٢ . (فجج - سبل) .

(٢) قوله : (لفظا ولهذا قال) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ) .

(٣) البيت من الطويل، وقد سبق بيانه والكلام عليه في باب التنازع ص (٦١٤) ولم يرد صدر البيت في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ) .
وجاء به هنا شاهدا على التأكيد اللفظي في الفعل. فقوله : (أتاك أتاك) من التوكيد اللفظي ، وليس من التنازع، كما سبق. وكذلك قوله : (احبس احبس) من التوكيد اللفظي، لكنه توكيد جملة بجملة .

(٤) أورد النحاة قول جميل بثينة الآتي شاهدا على تكرار الحرف الجوابي للتأكيد ، وهو :
لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت عليّ مواثقا وعهودا
ينظر ديوانه ص ٧٩ والتصريح ١٢٩/٢ .

(٥) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٦) الحديث أخرجه أبو داود في باب الإيمان عن عكرمة أن رسول الله ﷺ قال : «والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا والله لأغزون قريشا ، ثم قال : إن شاء الله فالحديث مرسل، لكن قال أبو داود: إنه روي مسندا من أوجه .
انظر سنن أبي داود ٢٣/٣ .

وقد يتعين ترك العاطف إذاتوهم التعدد، نحو ضربت زيدا ضربت زيدا [١].

ولما كان التوكيد اللفظي يجري في جميع الألفاظ، وكان يعتبر في بعض الألفاظ إذا جاءت مؤكدة اتصالها بما اتصل بمتبوعها أشار إلى ذلك بقوله: (ولايعاد ضمير متصل) إلى آخره.

وبيانه أن التأكيد إذا كان [٢] لضمير متصل وجب أن يتصل به ما اتصل بمتبوعه [٣]، فتقول: (عجبت منك منك) و(قمت قمت) و(ضربتك ضربتك).

وكذلك إذا كان بحرف غير جوابي [٤] وجب أن يتصل بالمؤكد ما اتصل بالمؤكد من ظاهر أو ضمير [٥]. نحو (إن زيدا إن زيدا قائم)، (أو إن زيدا إنه قائم).

فعلى هذا قوله: (ما اتصل به) أي أن ما اتصل بالمؤكد يعاد بلفظه ومعناه، أو بمعناه دون لفظه [٦].

(١) لأنه مع العطف يوهم تكرار الضرب، وليس مرادا.

(٢) في (ب) و (جـ): «أن التوكيد» وقد سقطت كلمة (كان) من (جـ).

(٣) علل الشيخ خالد الأزهري ذلك بأن إعادته مجردا عما وُصل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصال، والغرض كونه متصلا.
انظر التصريح ١٢٨/٢.

(٤) الحرف الجوابي هو ما وقع جوابا لسؤال متقدم، مثل «نعم» و«لا» و«جَيْر» و«أجَلْ» وغير الجوابي ما ليس كذلك.
تنظر حاشية الصبان ٨٢/٣.

(٥) قوله: (أو ضمير) غير مناسب، لأنه إن كان المتصل بالحرف غير الجوابي ضميرا وجب الفصل بينهما وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد، نحو ﴿أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون﴾. وقوله: «ما اتصل بالمؤكد» ساقط من (ب).

(٦) في (جـ): «أو معناه دون لفظه».

ص : (الثاني النعت، وهو تابع مشتق أو مؤول به، يقتضي [١] تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو توكيده أو الترحم عليه).

ش : الثاني من التوابع النعت، ويقال له : الوصف والصفة [٢] وحدّه المصنف بما ذكره. فقوله : (تابع) جنس يشمل الخمسة [٣].

وقوله : (مشتق أو مؤول به) مخرج لما كان من التوابع بغيرهما .

والمراد بالمشتق مادل على حدث وصاحبه، كـ«ضارب» و «مضروب» و «حسن» و «أفضل» [٤].

والمراد بالمؤول به المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة و«ذو» بمعنى «صاحب» وأسماء النسب [٥].

فتقول : مررت بزيد / هذا، أي الحاضر، وبرجل ذي مال، أي صاحب ٨٥/ مال [٦]، وبرجل دمشقي، أي منسوب إلى دمشق.

وقوله : (يقتضي) إلى آخره، يخرج ما كان من التوابع مشتقا أو شبهه، كقولك : زيد قائم قائم، وشجاع شجاع [٧]. وقولك : زيد أسد وشجاع، وعمرو طويل وفاضل.

فإن المشتق وشبهه في هذه الأمثلة لايقتضي تخصيصا ولاتوضيحا ولاغيرهما من الأمور المذكورة في الحدّ.

(١) كذا في النُّسخ ، والذي في شذور الذهب ص ٣٠ (يفيد).
(٢) النعت مصطلح الكوفيين والصفة مصطلح البصريين، ثم كثر استعمال الأول.
(٣) أي التوابع الخمسة.
(٤) من قوله : «والمراد بالمشتق..» إلى آخره ساقط من (ب) و (جـ).
(٥) قال في التصريح ١١٠/٢ : «فاسم الإشارة ينعت به المعارف، و «ذو» بمعنى صاحب ينعت بها النكرات، وأسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف».
(٦) كلمة (مال) ساقطة من (أ) و أثبتها من (ب) و (جـ).
(٧) في (ب) و (جـ) : «أو شجاع شجاع».

وأتى فيه بـ «أو» لينبه على أنواعه .أي أنّ من النعت ما يكون لتخصيص المتبوع [١]، كقولك : جاءني رجل [٢] تاجر، أو تاجر أبوه.

ومنه ما يكون لتوضيح المتبوع [٣]، كقولك : جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه.

ومنه ما يقتضي مدح المتبوع، كقولك : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٤].

ومنه ما يقتضي ذمّه، كقولك : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

ومنه ما يقتضي تأكيده، نحو قوله تعالى : ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [٥].

ومنه ما يقتضي الترحم عليه، كقولك : اللهم إني عبدُك المسكينُ [٦].

وذكر بعضهم [٧] أن النعت قد يكون للتعميم، نحو (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين). وقد يكون للتفصيل، نحو (مررت برجلين عربي وعجمي). أو الإبهام، نحو (تصدّق بصدقة قليلة أو كثيرة). انتهى.

وقد يُدّعى دخول الأولين [٨] في التوضيح، والثالث [٩] في التأكيد، فليتأمل.

(١) وذلك إذا كان المنعوت نكرة.

(٢) في (جـ) : (زيد) وهو خطأ ظاهر، لأن المعرفة لا توصف بالنكرة .

(٣) وذلك إذا كان المنعوت معرفة.

(٤) الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٥) من الآية ١٣ من سورة الحاقة، وذلك لأن «نفخة» تدل على واحدة لأنها اسم مرة، ثم جاءت «واحدة» فكأنه تكرير للتأكيد.

(٦) في (ب) فقط : «اللهم ارحم عبدك المسكين».

(٧) هو ابن مالك في شرح التسهيل [ق ١٨٧/ب].
وذكر ذلك أيضا أبوحيان في الارتشاف ٢/ ٥٧٩ وابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٠١.

(٨) وهما التعميم والتفصيل.

(٩) وهو الإبهام.

تنبيه [١] :

قد ينعت بالجملة ، ولكن بشروط :

أن يكون المنعوت نكرة لفظا ومعنى [٢] أو معنى فقط [٣] . وأن تكون الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف . وأن تكون خبرية ، أي محتملة للصدق والكذب . نحو قوله تعالى : ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾ [٤] .

وقد ينعت بالمصدر ، ولكنه سماعي [٥] . قالوا : هذا رجل عدلٌ أو رضاً [٦] .

واختلف في تخريجه البصريون والكوفيون :

فقال الكوفيون [٧] : هو على التأويل بالمشتق ، أي عادل ومرضي .

وقال البصريون [٨] : هو على تقدير مضاف ، أي ذو عدل وذو رضا [٩] فهو

(١) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ) .

(٢) كلمة (نكرة) ساقطة من (أ) و أثبتها من (ب) و (جـ) .
وقوله : (ومعنى) ساقط من (ب) . ومثال ذلك قولك : رأيت رجلا يقرأ .

(٣) المراد بالنكرة في المعنى المعرف بأل الجنسية ، كقول الشاعر :
(ولقد أمر على اللئيم يسبني) . فجملة «يسبني» صفة للئيم مع أنه مقترن بأل الجنسية ، وذلك لأنه نكرة في المعنى .
ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٩١ .

(٤) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .
وجملة ﴿ترجعون فيه﴾ نعت لـ «يوم» وقد اشتملت على الشروط المذكورة .

(٥) باتفاق ، وللنعت به ثلاثة شروط ، الأول ألاّ يؤنث ولايثنى ولايجمع ، الثاني أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي ، الثالث ألاّ يكون المصدر ميميّا .
انظر التصريح ١١٣/٢ .

(٦) وامرأة عدل أو رضا ، ورجلان عدل أو رضا ورجال عدل أو رضا .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨/٢ ، ٢٠٥ وتوضيح المقاصد ١٤٥/٣ والتصريح ١١٣/٢ .

(٨) انظر الكتاب ١٢٠/٢ - هارون - والارتشاف ٥٨٧/٢ والأشموني ٦٤/٣ .

(٩) وهناك قول ثالث في تخريج ذلك بأن يكون على المبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه .
انظر شرح المفصل ٥٠/٣ .

راجع إلى المؤول بالمشتق. فدخوله في كلام الشيخ [١] واضح.

وكذلك دخول الجملة، لأنها أيضا تؤول بالمشتق [٢].

لأن قولك : مررت برجل قام أبوه، في معنى «قائم أبوه». والله أعلم.

/ ص : (ويتبعه [٣] في واحد من أوجه الإعراب، وفي التعريف والتنكير، ولايكون أخص منه. فنحو (مررت بالرجل صاحبك) بدل، ونحو (بالرجل الفاضل) و(بزيد الفاضل) نعت.وأمره في الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل، ولكن يترجح نحو [٤] جاءني رجل قعود غلمانه على (قاعد). وأما «قاعدون» فضعيف). ٨٦/أ

ش : لما قدّم حدّ النعت أخذ يتكلم على حكمه من جهة تبعيته للمنعوت في الإعراب [٥] وغيره، فقال : إن النعت يتبع المنعوت في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، ويتبعه في واحد من التعريف والتنكير فلا تنعت معرفة بنكرة [٦]، ولا عكسه [٧]. فتقول : جاءني الرجل الفاضل، ورجل فاضل.

وهذان الأمران [٨] لابد منهما في كل نعت، سواء رفع ضمير المنعوت كما

(١) أي قول ابن هشام في الشذور : (النعت تابع مشتق أو مؤول به).

(٢) من قوله : (فدخوله في كلام الشيخ) إلى هنا. ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) في (أ) : (وتبعه) والمثبت من (ب) و (جـ) والشذور ص٣٠.

(٤) ساقطة من (أ) و (جـ)، وأثبتها من (ب) والشذور.

(٥) في (ب) : (من جهة التبعية في الإعراب).

(٦) في (ب) : (فلا تنعت نكرة بمعرفة).

(٧) هذا مذهب جمهور العلماء، وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف خاصّا بالموصوف، كقوله : (في أنيابها السمّ ناقع). انظر ارتشاف الضرب ٥٨٠/٢.

(٨) وهما تبعية النعت للمنعوت في واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير.

مثّلنا ، أو رفع الظاهر ، كجاءني رجل قائم أبوه ، أو الرجل القائم أبوه .

ثم إنه لما بين أنه يتبعه في التعريف والتنكير شَرَطَ فيه ألايكون أخصّ ، أي أعرف من المنعوت [١] .

فإذا قلت : مررت بالرجل صاحبك ، كان صاحبك [٢] بدلا لا نعتا لأنه [٣] مضاف إلى الضمير ، فهو أعرف من المحلّى بأل .

ودخل في كلامه النعت بمساوي المنعوت في التعريف ، وبدونه فيه . وإلى ذلك أشار بقوله : (ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت) [٤] .

فالأول مثال للمساوي ، والثاني مثال للأدْون [٥] ، لأن العَلَمَ أعرف من ذي الأداة .

وقوله : (وأمره في الإفراد) إلى آخره إشارة إلى كيفية تبعية النعت للمنعوت في غير المذكورات من الإفراد وضديه ، وهما التثنية والجمع ، ومن التذكير وضدّه ، وهو التأنيث ، فقال : إن أمر النعت في ذلك كالفعل .

وبيان ذلك أن النعت إن رفع ضمير المنعوت طابقه في ذلك [٦] أيضا ، سواء كان معناه له أو لسببيه . نحو مررت برجل حَسَن ، أو حسن الوجه [٧] .

(١) وهو قول الجمهور ، وأجاز ابن خروف نعت المعرفة بالمعرفة مطلقا .
انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٢ .

(٢) قوله : (كان صاحبك) ساقط من (جـ) .

(٣) أي صاحبك .

(٤) كلمة (نعت) ساقطة من (جـ) .

(٥) كذا في النسخ ، ومعلوم أن اسم التفضيل لايشتق مما ليس له فعل .
قال في اللسان ١٣/ ١٦٤ (دون) : «ولايشتق منه فعل ، وبعضهم يقول منه : دان يدون دونا» . فلعل الشارح ذكره بناء على هذا ، والأولى أن يقول : (للأدنى) .

(٦) أي في الإفراد وضديه والتذكير وضدّه . ومن قوله : (وبيان ذلك) إلى هنا ساقط من (ب) .

(٧) وتقول : جاءت امرأة كريمة ، ومررت برجلين كريمين وشاهدت رجالا كراما .

وإن رفع سببيه، أي المتحمل لضميره [١] أفرد مطلقا لرفعه / الظاهر [٢]، ووافق ٨٦/ب في التذكير والتأنيث[٣] مرفوعه لامتبوعه. نحو مررت برجلين حسنة جاريتهما. كما أن الفعل كذلك [٤].

لكن يستثنى من كونه كالفعل في الإفراد مسألة واحدة وهي أن يكون السببي جمعا، فإنه يجوز أن يكون النعت جمع تكسير فتقول: مررت برجل كرام غلمانه. بل يكون أرجح من الإفراد [٥]. ولهذا قال: (ولكن يترجح) إلى آخره.

وقوله: (وأما قاعدون فضعيف) يعني أن النعت إذا رفع جمعا قوي كونه مفردا أو جمع تكسير، كما تقدم. وأما كونه جمع سلامة، نحو (مررت برجال حسنين غلمانهم) فهو ضعيف. لأنه خاص بلغة طيئ [٦] دون غيرهم من العرب. والله أعلم.

ص: (ويجوز قطعه إن عُلم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب).

ش: هذه مسألة متعلقة بالنعت ختم بها بابه. وهي أن المنعوت متى

(١) وذلك هو الاسم الظاهر أو الضمير البارز،

(٢) قوله: (لرفعه الظاهر) ساقط من (ب) وكلمة (الظاهر) فقط ساقطة من (جـ).

(٣) قوله: (والتأنيث) ساقط من (جـ).

(٤) فالوصف يعطى حكم الفعل الذي يقع موقعه، ولايعتبر حال الموصوف. فتقول: مررت برجل قائم أبوه، وبرجل قائمة أمّه، وبرجلين قائم أبواهما. كما تقول: مررت برجل قام أبوه، وقامت أمّه، وقام أبواهما.

(٥) هذا مذهب سيبويه، وذهب الشلوبين وجماعة إلى أن الإفراد أرجح.
انظر الكتاب ٤٣/٢ - هارون والتوطئة ١٧٩ والارتشاف ٢٥٠/٣.

(٦) وهي المعروفة بلغة (أكلوني البراغيث) التي تلحق بالفعل علامتي التثنية والجمع مع الفاعل الظاهر.
راجع التصريح ١١٠/٢.

عُرف بدون [١] النعت جاز في النعت القطع، بأن يرفع أو ينصب. فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول لفعل محذوف.

فيقطع من الجر إليهما. فيصير في نعت المجرور ثلاثة أوجه، نحو مررت بامريء القيس الشاعر، بالأوجه الثلاثة [٢] ومن النصب إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، فيصير في نعت كل من المرفوع والمنصوب وجهان [٣].

ومتى احتاج المنعوت إلى النعت في تخصيصه أو توضيحه فلايجوز قطعه.

وإذا تعددت النعوت واستغني عنها كلها جاز قطعها كلها [٤]. وإن احتاج إليها كلها وجب إتباعها كلها [٥].

وإن استغني عن بعضها دون بعض جاز في البعض المستغنى عنه الإتباع والقطع، وتعين الإتباع في غيره. [٦] والله أعلم

ص: (الثالث عطف البيان، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه [٧]، نحو (أقسم بالله أبو حفص عمر). ونحو ﴿كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [٨]).

(١) في (أ): «دون»، وفي (ب): «علم بدون»، والمثبت من (جـ).

(٢) وهي الجر على أنه صفة لامرىء القيس والرفع على القطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والنصب على القطع فيكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره (أعني).

(٣) وهما مع المرفوع الرفع على التبعية والنصب على القطع بتقدير فعل ومع المنصوب النصب على التبعية والرفع على القطع بجعله خبراً لمبتدأ محذوف. و جاء في (ب): (من المنصوب والمرفوع).

(٤) لتعين مسماه بدونها، نحو قولك: هو الله العلي العظيم الكريم.

(٥) من قوله: (وإن احتاج إليها كلها) إلى آخره ساقط من (جـ).

(٦) في (أ): (وغيره) والمثبت من (ب) و (جـ). ومثال ذلك قولك: جاء زيد التاجر الفقيه الكاتب، برفع «التاجر» على التبعية ويجوز فيما بعده الرفع على التبعية والنصب على القطع، لأنه معروف بدونهما.

(٧) في النسخ: (تخصيصه) وهو تحريف، والتصويب من شذور الذهب ص ٣١.

(٨) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

ش : الثالث / من التوابع عطف البيان .قال الشيخ : (وهو تابع ...) إلى آخره. ٨٧/أ

فقوله : (تابع) يشمل الخمسة. وقوله : (غير صفة) يخرجها [١].

وقوله : (يوضح ...) إلى آخره يعني أن عطف البيان يؤتى به لتوضيح متبوعه أو تخصيصه كالصفة، إلا أن هذا [٢] في الجامد وتلك [٣] في المشتق وبهذا تخرج بقية التوابع [٤]. ومثّل له بمثالين أحدهما لتوضيح المعرفة، وهو [٥] :

١٧٣ - أَقْسَمَ بِاللّٰهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَر [٦]

فعمر بيان لأبي حفص، ذكر لإيضاحه.

(١) أي يخرج الصفة، وهي النعت.

(٢) أي عطف البيان.

(٣) أي الصفة، والمراد أن عطف البيان كالصفة يؤتى به لتوضيح المتبوع أو تخصيصه، والفرق بينهما أن عطف البيان يكون بالأسماء الجامدة، والصفة تكون بالمشتقات أو المؤول بها، ولذلك قال النحويون : إن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق. انظر شرح الأشموني ٨٨/٣.

(٤) وهي التأكيد والبدل والعطف، لأنها لا يؤتى بها للتوضيح ولا للتخصيص.

(٥) في (ب) و (جـ) : (نحو).

(٦) البيت من الرجز، وهو أول أبيات قالها أعرابي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، حين قال له : إن ناقتي دبراء عجفاء فاحملني ، فامتنع عمر من ذلك فقال هذا البيت ، وبعده :

ما مسّها من نَقَب ولا دَبَر فاغفر له اللهم إن كان فجر

وقد ذكر ابن حجر في الإصابة أن اسم هذا الأعرابي عبد الله بن كيْسَبَه .

انظر شرح المفصل ٧١/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٥١٤ . وأوضح المسالك ٣٢/٣ والعيني ١١٥/٤ والإصابة ٩٣/٣ والخزانة ١٥٤/٥ .

والشاهد فيه مجيء عطف البيان وهو «عمر» لتوضيح المعرفة وهي «أبو حفص».

وثانيهما : لتخصيص النكرة، وهو قوله تعالى : ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[1] .

ف «طعام» بيان لـ« كفارة»[2] ذكر لتخصيصها .

وفهم من ذلك أن البيان والمبيّن لايكونان مختلفين في التعريف والتنكير .

وتجويز عطف البيان في النكرات مذهب الكوفيين [3] وجماعة [4] ومشى عليه المصنف [5] تَبَعاً لهم . وغيرهم [6] يخصّه بالمعارف .

ص : (ويتبعه في أربعة من عشرة.ويجوز إعرابه بدل كل إن لم يجب

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .
وهذه القراءة، وهي بتنوين « كفارة» ورفع «طعام» قراءة عاصم وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي من السبعة ويعقوب الحضرمي وخلف من العشرة. وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر « كفارة» بالضم دون تنوين و «طعام» بالخفض على الإضافة .
انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٨ والتذكرة لابن غلبون ٣٩٠/٢ والنشر ٢٥٥/٢ . وقد جاءت الآية في (أ) : (فكفارة) وهو تحريف .

(٢) في (ب) و (جـ) : (للكفارة) .

(٣) لم أجد هذا القول في معاني القرآن للفراء ولا في غيره من كتب الكوفيين وقد نسبه لهم المرادي في توضيح المقاصد ١٨٥/٣ والسيوطي في همع الهوامع ١٢١/٢ .

(٤) من النحاة منهم أبو علي الفارسي والزمخشري وابن عصفور وابن مالك . انظر الايضاح العضدي ٢٩٢ والكشاف ٢٩٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ وشرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣ والتصريح ١٣١/٢ .

(٥) انظر شرح شذور الذهب ص ٤٣٦ وأوضح المسالك ٣٣/٣ .

(٦) وهم جمهور البصريين، ولهذا اشترطوا كون البيان أعرف من المبيَّن أو مساويا له. ولم يجعل سيبويه عطف البيان إلا ما كان معرفة، وكذلك المبرد .
انظر الكتاب ١٨٤/٢ ، ١٩٤ = هارون ، والمقتضب ٢٠٩/٤، ٢٢٠، ٢٢٢ وأسرار العربية ٢٩٦ والارتشاف ٦٠٥/٢ والتصريح ١٣١/٢ والأشموني ٨٦/٣ .

ذكره، كـ«هند قام زيد أخوها» [١] و[لم يمتنع] [٢] إحلاله محل الأول [٣]، نحو يا زيد الحارث و(أنا ابن التارك البكري بشر). و(يا نصر نصرٌ نَصْرًا). ويمتنع في نحو: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤] و(يا سعيد كرز) و(قرأ قالون عيسى).

ش: يعني أن عطف البيان يتبع المبيّن في أربعة من عشرة، واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من [٥] التذكير والتأنيث.

وقوله: (ويجوز) أشار به إلى قاعدة، وهي أن كل ما أعرب بيانا جاز أن يعرب بدلَ كلٍّ من كُلّ [٦]. واستثنى منها ثلاث مسائل:

الأولى [٧]: أن يكون واجب الذكر غير مستغنى عنه كقولك: هند قام زيد أخوها.

فـ«أخوها» بيان لـ«زيد» [٨] ولايصح أن يعرب بدلا [٩]، لأن البدل فى نية تكرار العامل، فيصير من جملة أخرى [١٠] فيبقى المبتدأ بلا رابط.

(١) أي فإن وجب ذكره فلايصح إعرابه بدلا، كهند قام زيد أخوها.

(٢) في النسخ: (أو امتنع) والمثبت من شذور الذهب ص ٣١.

(٣) فإن امتنع إحلاله محل الأول فلايعرب بدلا، نحو يا زيد الحارث.

(٤) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم﴾.

(٥) كلمة (من) ساقطة من (جـ).

(٦) انظر هذه القاعدة في شرح عمدة الحافظ ٥٩٧ والتصريح ٢/١٣٢.

(٧) في (أ): (الأول) والتصويب من (ب) و (جـ).

(٨) في (أ): (بيان من زيد) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٩) في (ب) و (جـ): (أن يكون بدلاً).

(١٠) لأن التقدير هو (هند قام زيد قام أخوها) فتكون جملة «قام أخوها» جملة أخرى مستقلة، وتكون جملة «قام زيد» هي خبر «هند» ولا رابط فيها، وذلك لايصح.

المسألة الثانية : أن يمتنع إحلاله محل الأول، نحو (يا زيد / الحارث). فإنه ٧٨٧
لو أعرب بدلا لحلّ محلّ الأول، فقيل : يا الحارث ولا يصح ذلك، لأن «أل» وحرف النداء لايجتمعان [١]. ومنه :

١٧٤ - أنا ابن التارك البَكري بِشْر عليه الطير ترقبه وقوعا [٢]

فإنه لايصح أن يعرب «بشر» بدلا من «البكري» لأنه لايحل محله لأنه يلزم إضافة «التارك» إلى «بشر» فيضاف مافيه الألف واللام إلى الخالي عنها، وعن الإضافة لتاليها، وليس معربا بالحروف. وهو لايجوز عند الجمهور [٣]، ويجوز عند الفراء [٤].

المسألة الثالثة نحو[٥] قول الشاعر :

(١) إلا في مواضع، ليس هذا منها، وقد سبق بيان ذلك في ص٢٥٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي، ولم يرد عجز البيت في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
بشر : هو بشر بن عمرو بن مرثد من بني بكر بن وائل. ترقبه : تنتظر موته.
وقد جاء في (جـ) : (تر تحسبه) وهو خطأ من الناسخ، وانظر شعر المرار ص ١٦٩ وفرحة الأديب ٣٧.
والبيت من شواهد سيبويه ١٨٢/١ والأصول ١٣٥/١ وشرح المفصل ٧٤/٣ والمقرب ٢٤٨/١ وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣ وشرح عمدة الحافظ ٥٩٧ والعيني ١٢١/٤ والتصريح ١٣٣/٢ والأشموني ٨٧/٣ وخزانة الأدب ٢٨٤/٤ والدرر اللوامع ٢٧/٦.
والشاهد فيه وجوب إعراب «بشر» عطف بيان لابدلا، لئلا يلزم المحذور المذكور.

(٣) أي لايجوز عند الجمهور إضافة ما فيه «أل» إذا لم يكن معربا بالحروف مثل «الضاربو زيد» إلى اسم غير مقترن بأل. وقد تقدمت المسألة في باب الإضافة ص ٤٦٧.
وانظر شرح الكافية الشافية ٩١٣/٢ وهمع الهوامع ٤٨/٢.

(٤) ينظر قول الفراء في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٢، والتصريح ٣٠/٢.

(٥) في (أ) : (المسألة الثانية) وهوسهو، وكلمة (نحو) ساقطة من (جـ)، والمثبت من (ب).

١٧٥ - إنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا [١]

مما وقع فيه البيان منوّنا والمبيّن منادى. فـ «نصر» الأول هو المبين ، و «نصر» الثاني عطف بيان على اللفظ [٢] والثالث عطف بيان على المحل [٣]. ولايصح إعرابهما بدلا، لأنهما منوّنان والمنادى لاينوّن [٤].

وقد استُشكل جعلهما بيانا [٥]، لأنه لابدّ من مخالفة بين المبيّن والمبيِّن، فينبغي أن يعربا توكيدا لفظيا. ويكون أحدهما تابعا على اللفظ والآخر

(١) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج، ونسبا لذي الرمة وليسا في ديوانه . ولم يرد البيت الأول في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).
وأسطار : أي وحق أسطار، ويعني بها آيات القرآن الكريم. سُطِرْن : كُتبن .
نصر : هو نصر بن سيّار أمير خراسان.
والذي في ديوان رؤبه:
يا نصرنصراً نصْراً
بنصب «نصر» الثانية. انظر ملحقاته ديوان رؤبة ص ١٧٤ .
والبيت من شواهد سيبويه ١٨٥/٢ والمقتضب ٢٠٩/٤ والأصول ٣٣٤/١ وأسرار العربية ٢٩٧ وشرح المفصل ٣/٢ وشرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ وارتشاف الضرب ٦٠٧/٢ وشرح الشذور ٤٣٧ ومغني اللبيب ٥٩٧ والمساعد لابن عقيل ٥١٧/٢ والعيني ١١٦/٤ وخزانة الأدب ٢١٩/٢ والدرر اللوامع ٢٦/٦.
والشاهد : اعتبار «نصر» الثانية عطف بيان، وليس بدلا وقد بين الشارح سبب ذلك.

(٢) أي عطفا على لفظ «نصر» الأول.

(٣) أي عطفا على محل «نصر» الأول، وذلك لأنه في محل نصب لأنه منادى .

(٤) والبدل على نية تكرار العامل، فيكرر مع الثاني وهو منوّن والمنادى لاينوّن.

(٥) وممن استشكل هذا الإعراب ابن مالك والرضي، وأعرباه توكيدا لفظيا.
انظر شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ وشرح الكافية للرضي ١٣٨/١ . وهذا البيت من الأبيات المشكلة، فقد رُوي براويات مختلفة، وله توجيهات إعرابية متعددة.
انظر المقتضب ٢٠٩/٤ والإفصاح للفارقي ٢٠٢ وخزانة الأدب ٢١٩/٢.

على المحل[١].

قوله : (ويمتنع) إشارة إلى مسائل لايجوز أن يكون التابع فيها بيانا، ويتعيّن أن يكون بدلا. وهي أيضا ثلاث[٢]:

المسألة الأولى ، نحو قوله تعالى : ﴿آيات بينات مقام إبراهيم﴾[٣] فيجب أن يعرب «مقامُ إبراهيم» بدلا لابيانا، لأن «آيات بينات» نكرة، وهو[٤] معرفة.

وانفرد بتجويز ذلك الزمخشري[٥].

المسألة الثانية : قولك : (يا سعيد كرزُ) بغير تنوين فيعرب بدلا، لابيانا.

لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المستقل، و«كرز» إذا نودي يضم ولاينون، بخلاف البيان في باب النداء[٦] فيرفع وينصب، ولايجوز ضمه من غير تنوين.

وسيأتيك بيان هذا في باب تابع المنادى[٧] إن شاء الله تعالى.

المسألة الثالثة نحو قولك[٨]: (قرأ قالون عيسى)[٩] مما الأول فيه أعرف من

(١) في (أ) و (جـ) : (على المعنى) والمثبت من (ب) وهو الصواب.

(٢) في (أ) : (ثلاثة) والمثبت من (ب) و (جـ)، وهو الأولى.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) أي «مقام إبراهيم».

(٥) قال في الكشاف ٢٠٣/١ : «مقام إبراهيم» عطف بيان لقوله : ﴿آيات بينات﴾.

(٦) من قوله : (حكمه حكم المستقل) إلى آخره ساقط من (ب) و (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٧) سيأتي هذا في ص ٦٨٤.

(٨) (قولك) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٩) قالون لقب عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي ويقال : المرّي، مولى بني زهرة، قاريء المدينة ونحويها. أخذ القراءة عن نافع ، واختص به، وهو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته ومعناه بالرومية (جيّد) توفي سنة ٢٢٠ على الصحيح.
انظر التيسير للداني ص ٤ وغاية النهاية لابن الجزري ٦١٥/١.

الثاني [١].

فيعرب بدلاً، ولا يُعرب بيانا [٢]. لأن / البيان لايكون أدْوَن [٣] في التعريف ٨٨/أ من المبيّن [٤].

بل إمّا أن يكون أعرف أو مساويا [٥].

وقد شرط بعضهم [٦] أن يكون أعرف.

ص : (الرابع البدل، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة).

ش : الرابع من التوابع البدل. وتسميته بذلك طريقة البصريين [٧].

والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين [٨]. وربما سَمّوه بالتكرير [٩].

(١) إنما كان الأول في هذا المثال أعرف من الثاني لأن هذا اللقب أشهر من الاسم.
تنظرحاشية العدوي على الشذور ١٨٥/٢.

(٢) قوله : (بيانا) ساقط من (ب).

(٣) أي أدنى، وقد سبق للشارح أن استعمل هذه الكلمة وقد بينت ما فيها، وذلك في ص ٦٤٣.

(٤) كلمة (من) ساقطة من (أ) وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٥) اشترط ذلك بعض البصريين، والصحيح عدم اشتراطه.
انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١ وارتشاف الضرب ٦٥/٢.

(٦) هذا مذهب الجرجاني والزمخشري.
انظر المقتصد للجرجاني ٩٢٧/٢ والمفصل للزمخشري ١٢٢.
وقد رد ابن مالك على من اشترط ذلك، في شرح الكافية الشافية ١١٩٣/٣.

(٧) انظر الكتاب ١٥٠/١ ، ٤٣٢ - هارون وشرح المفصل ٦٣/٣ والتصريح ١٥٥/٢.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١٧٨/٢ ومجالس ثعلب ٢٠/١.

(٩) ذكر السيوطي عن الأخفش أن الكوفيين يسمونه التبيين وذكر عن ابن كيسان أنهم يسمونه التكرير. انظر همع الهوامع ١٢٥/٢ والصحيح أن الكوفيين قد استعملوا كلا التعبيرين.
انظر معاني القرآن للفراء١٧٨/٢ و ٢٧٩/٣. وجاء في نسختي (ب) و (جـ) : (وربما سمي بالتكرير).

قوله :(التابع) جنس دخل فيه الخمسة [١] .

وقوله : (المقصود) يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان فإن كُلاً منها مكمِّلٌ [٢] للمقصود، وليس مقصودا [٣] .

ويخرج أيضا المعطوف بـ «لا» وبـ «بل» بعد النفي و بـ «لكن» نحو جاء زيد لاعمرو، وما جاء زيد بل عمرو، ولكن عمرو.

ويخرج أيضا المعطوف بالواو، نحو جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو.

وإنما قلنا : إن المعطوف بالواو خرج بقوله : (المقصود) حملا له على المستقل [٤] بالقصد، فإن المعطوف بالواو، وإن كان مقصودا فليس مستقلا بالقصد، بل المعطوف والمعطوف عليه مقصودان.

ولم يبق سوى المعطوف بـ «بل» بعد الإثبات ، نحو جاء زيد بل عمرو، فإنه مستقل بالقصد بالحكم فخرج بقوله : (بلا واسطة) [٥] .

ص : (وهو إما بدل كل، نحو ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيهِم﴾ [٦] أو بعض، نحو ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [٧] أو اشتمال نحو ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [٨]

(١) أي التوابع الخمسة.

(٢) في (ب) و (جـ) : (مكملا) بالنصب، وهو خطأ، لأنه خبر «إنّ» .

(٣) لأن المقصود بالحكم في النعت والتوكيد وعطف البيان المتبوع لا التابع .

(٤) في (أ) : (المستقبل) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ) . وقوله (له) ساقط من (ب) و (جـ) .

(٥) أي فخرج المعطوف بـ «بل» بعد الإثبات بقول المصنف في التعريف : (بلا واسطة) والواسطة هنا «بل» .

(٦) من الآية ٧ من سورة الفاتحة. وقوله تعالى ﴿أنعمت عليهم﴾ لم يرد في (أ) ولا في الشذور.

(٧) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

أو إضراب، نحو «ماكُتب له نصفها ثُلثها ربعُها»[1].أو نسيان أو غلط، كجاء زيدٌ عمرو [2]. والأحسن عطف هذه الثلاثة بـ«بل»).

ش : لما فرغ من حدّ البدل أخذ يبيّن أقسامه، وجعلها ستة :

الأول : بدل الكلّ من الكلّ، وسماه ابن مالك المطابق [3] نحو قوله تعالى : ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [4] فإنه بدل كلّ من ﴿الصراط المستقيم﴾ [5].

الثاني بدل البعض من الكل، سواء كان ذلك البعض نصفا أو أقلّ أو أكثر، على الصحيح [6]. نحو (أكلت الرغيف نصفه أو ثلثه أو ثلثيه) خلافا لمن زعم أنه لايكون إلا فيما دون / النصف [7]. نحو قوله تعالى : ﴿من استطاع إليه ٨٨/ب سبيلا﴾ [8].

فإنه بدل بعض من «الناس» في قوله تعالى : ﴿ولله على الناس حج البيت﴾ [8].

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو ما صحّ الاستغناء عنه بالأول، وليس مطابقا

(١) هذا جزء من حديث وسيأتي تخريجه والكلام عليه فيما بعد . وقوله : «ربعها» ساقط من (ب) و أثبته من (جـ) والشذور ص ٣٢.

(٢) بعده في شذور الذهب ص ٣٢ : (وهذا زيد حمار) ولم ترد في النسخ.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٧٦/٣.
وقد علل ابن مالك هذه التسمية بقوله : «وذِكْر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى فإنها لاتصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى».

(٤) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٥) من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٦) وهو قول جمهور العلماء.
انظر الكتاب ١٥٠/١ - هارون وشرح المفصل ٦٤/٣ والتصريح ١٥٦/٢.

(٧) وهو قول الكسائي وهشام من الكوفيين .انظر التصريح ١٥٦/٢.

(٨) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

ولابعضا [١] نحو قوله تعالى : ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ [٢] . فإنه بدل اشتمال من «الشهر الحرام» في قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ﴾ [٢] .

الرابع : بدل الإضراب. وهو ما يقصد [به] [٣] ذكر متبوعه كما تقدم ذكره [٤]، ويسمى أيضا بدل البَدَاء [٥] . نحو قوله عليه السلام : «ثلثها» إلى «عشرها، من حديث «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا ... إلى عشرها» . [٦] فـ «ثلثها» وما بعده أبدال إضراب، و «نصفها» مبدل منه.

الخامس بدل النسيان وهو مايقصد [به] [٧] ذكر متبوعه أيضا، ولكن يتبين فساد قصده.

فهو حينئذ بدل عن لفظ، ذلك اللفظ ذُكِرَ نسيانا كقولك : جاء زيدٌ عمروٌ.

فإنه يصح أن تكون [٨] قصدت ذكر «زيد» ثم تبين لك فساد هذا القصد، وأنه لم يجيء، وأن الجائي إنما هو عمرو، فذكرته [٩] .

(١) عرفه العلماء بأنه ما كان بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية .
انظر شرح الحدود في النحو للفاكهي ص ٢٦٥ .

(٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة. وكلمة (تعالى) ساقطة من (أ) في الموضع الثاني.

(٣) زيادة أوجبها المقام.

(٤) عند تعريف البدل في ص٦٥٢ .

(٥) سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره، قصداً بعد ذكر الأول جاء في اللسان ٦٦/١٤ (بدا) : «البَداء استصواب شيء عُلم بعد أن لم يُعلم» .
وانظر أيضا شرح الكافية للرضي ٣٤٠/١ .

(٦) هذا الحديث لم أجده بهذا للفظ، وإنما وجد في مسند أحمد عن عمار بن ياسر. بلفظ«إن العبد ليصلي الصلاة، وما يُكتب له منها إلا عشرها تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها».
انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣٢١/٤ .

(٧) زيادة أوجبها السياق.

(٨) في (أ) : «يكون» بالياء، والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٩) في (ب) و (جـ) : «فقد ذكرته».

السادس : بدل الغلط . وهو مالم يقصد ذكر متبوعه، ولكن سبق إليه اللسان . فهو حينئذ بدل عن اللفظ الذي ذُكر غلطا . ويصح أن يمثل له أيضا بنحو (جاء زيدٌ عمرو) [١] .

بأن يكون إنما قصد [٢] الإخبار بالمجيء عن «عمرو» ولكن سبق اللسان إلى «زيد» [٣] .

وقوله : (والأحسن) إلى آخره أي الأحسن في هذه الثلاثة الأخيرة، وهي بدل الإضراب وبدل النسيان وبدل الغلط، أن يعطف فيها التابع بـ «بل» فيكون من عطف النسق [٤] .

تنبيهات:

الأول : لابد في بدل البعض وبدل الاشتمال من ضمير عائد على المبدل منه [٥]، وذلك الضمير إما مذكور، كما تقدم [٦]، أو مقدر.

ففي بدل البعض كما في الآية السابقة ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٧] أي منهم . وفي بدل الاشتمال كما في قوله / تعالى : ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ٨٩/أ النَّارِ﴾ [٨] أي فيه.

(١) والفرق بينهما أن بدل الغلط متعلق باللسان، وبدل النسيان متعلق بالجَنان.
انظر التصريح ٢/ ١٥٩ .

(٢) في (ب) و (جـ) : «بأن تكون إنما قصدت».

(٣) قال العلماء : بدل الغلط لم يوجد في كلام العرب لانثرا ولانظما .
انظر همع الهوامع ٢/ ١٢٦ .

(٤) تقول : أعطني ثوبا بل درهما، فيخرج من باب البدل إلى باب عطف النسق.

(٥) في (جـ) : «يعود على المبدل منه».

(٦) أي في الأمثلة المتقدمة في ص ٦٥٤ .

(٧) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٨) الآيتان ٤ و ٥ من سورة البروج.

وجعل ابن مالك [١] اتصال الضمير بالمذكورين كثيرا، لاشرطا، واستدل بهاتين الآيتين.

الثاني: لابد في بدل الاشتمال [٢] من إمكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام [على تقدير حذفه] [٣].

ولأجل ذلك جُعل نحو (أعجبني زيد أخوه) بدلَ إضراب [٤] إذ لايصح الاستغناء عنه بالأول. وكذلك نحو (أسرجت زيداً فرَسَه) [٥].

لأنه، وإن فُهم معناه في الحذف فلايحسن استعماله، بل لايستعمل. وبتقدير أن يرد مثله فيحمل على الغلط [٦].

الثالث: زاد بعضهم [٧] في أقسام البدل بدل كلّ من بعض، كقول امرىء القيس [٨]:

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٩، وقال فيه: «.... والصحيح عدم اشتراطه، ولكن وجوده أكثر من عدمه».

(٢) كلمة (الاشتمال) ساقطة من (جـ).

(٣) في النسخ: (بتقدير كلامه) وهو تحريف، صوابه من توضيح المقاصد ٣/٢٤٨، وكذلك شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٥.

(٤) لابدل اشتمال، لأن الثاني لم يشتمل عليه الأول، ولأنه لو حذف الثاني، وقلت: (أعجبني زيد) لم يفهم معناه، فلا يصح، لأن الإعجاب لم يقع على «زيد» وإنما هو على «أخيه». ينظر شرح القطر للفاكهي ٢/٢٥٣.

(٥) فيكون «فرسه» في قولك: (أسرجت زيدا فرسه) بدل غلط، لابدل اشتمال.

(٦) قوله: (فيحمل على الغلط) أي على بدل الغلط.

(٧) ذكر العلماء هذا القول ولم ينسبوه لقائل. وقد اختار السيوطي هذا القول في همع الهوامع ٢/١٢٧. فقال: والمختار، خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح».

(٨) سبقت ترجمة امرىء القيس ص٢٩٠.

١٧٦ - كَأَنِّي غَدَاةَ البينِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا [١]

ونفاه الجمهور [٢]، وتأوّلوا البيت [٣].

: (ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضدّيهما، لكن لايبدل ظاهر من ضمير حاضر [إلا بدل بعض أو اشتمال، مطلقا، أو][٤] بدل كلّ إن أفاد[٥] الإحاطة).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة وعجزه :

.... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

البين : الفراق، سمرات جمع سمرة وهي شجرة الصمغ. والناقف : هو المستخرج حبّ الحنظل وهو شجر مرّ له حرارة تدمع العين.

انظر ديوان امرىء القيس ص ٩ وشرح القصائد الطوال للأنباري ٢٣ وقد ورد البيت في مجالس ثعلب ٨٢/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٣٩٣/١ وارتشاف الضرب ٦٢٥/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٠/٣ والعيني ٢٠١/٤ وهمع الهوامع ١٢٧/٢ والأشموني ١٢٦/٣.

والشاهد قوله : (غداة البين يوم تحملوا) حيث أبدل «يوم تحملوا» من «غداة البين» بدل كل من بعض، لأن اليوم أعم من الغداة.

(٢) أي منع الجمهور مجيء بدل الكل من البعض .

انظر البسيط لابن أبي الربيع ٣٩٣/١ وتوضيح المقاصد ٢٥٠/٣ والأشموني ١٢٦/٣.

(٣) بتأويلات ، منها أن «يوم تحملوا» يتعلق بالبين، لأنه بمعنى الفراق و «غداة» متعلق بما في «كأنّ» من التشبيه، وكذلك «لدى سمرات الحي» متعلق به أيضا .

ومن وجوه التأويل أيضا أن «يوما» هنا ليس اسما للوقت الممتد من الفجر إلى الغروب، ولكنه اسم للوقت مطلقا، طال أو قصر، وعلى هذا يكون بدل كل من كل، ومنها أيضا أن يكون على حذف مضاف، والتقدير (كأني غداة البين غداة يوم تحملوا). فهو بدل كل من كل أيضا.

انظر الأشموني ١٢٦/٣.

(٤) سقطت هذه الجملة من النسخ، وأثبتها من شذور الذهب ص ٣٢.

(٥) في النسخ : (بدل كل إلا إن أفاد) والمثبت من الشذور.

ش : شرع في أحكام البدل. وقد علمت أنه من جملة التوابع، فيوافق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب جزْما [١].

وأما التعريف والتنكير فلاتلزم موافقته [٢] لمتبوعه فيهما.

فبدل المعرفة من المعرفة، نحو «الحميد. الله» [٣] في قراءة من جرَّ [٤] والنكرة من النكرة نحو ﴿مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [٥]. والمعرفة من النكرة نحو ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [٦]. والنكرة من المعرفة نحو ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ [٧].

هذا مذهب البصريين [٨]، واشترط الكوفيون في بعض هذه الصور شروطا [٩]

(١) أي قطعا، بمعنى أنه يوافق متبوعه في أحد أوجه الإعراب يقينا.

(٢) في (أ) : «فلا يلزم موافقته» والمثبت من (ب) و (جـ).

(٣) من الآيتين ١ و ٢ من سورة إبراهيم. وقد جاءت في (أ) و (ب) : «الحمد لله». ولاتصلح شاهدا لما نحن فيه، والمثبت من (جـ).

(٤) في (جـ) : (جار) وهو تحريف.
وقراءة الجر هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بالرفع، على الابتداء.
انظر السبعة لابن مجاهد ٣٦٢ والتذكرة في القراءات ٤٨١/٢ والنشر ٢٩٨/٢.

(٥) الآيتان ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٦) من الآيتين ٥٢، و٥٣ من سورة الشورى.

(٧) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق.

(٨) نص على ذلك سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه.
ينظر الكتاب ٤٤١/١ و ٩/٢، ١٤، ١٥ - هارون، والمقتضب ٢٩٥/٤ وشرح المفصل ٦٨/٣.

(٩) اشترط الكوفيون، ومعهم البغداديون والسهيلي، في النكرة المبدلة من المعرفة أن تكون موصوفة، ونُقل عن الكوفيين أيضا أنه لايجوز إبدال النكرة من المعرفة إلا أن يكون بلفظ الأول.
هكذا نقل بعض العلماء عن الكوفيين، ونصوص الكوفيين تخالف ذلك، فقد صرح =

لانطيل بذكرها[١].

وأما التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، فإن كان بدل كلّ وافق متبوعه فيها، مالم يمنع مانع من التثنية أو الجمع. لكون أحدهما مصدرا [٢]، نحو ﴿مَفَازًا حَدَائِقَ﴾ [٣].

أو قُصد التفصيل[٤]، نحو:

١٧٧ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ [٥]

= الفراء و ابن خالويه بإطلاق ذلك دون تقييد.
انظر معاني القرآن للفراء ٢٧٩/٣ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٣٠ و ١٤٠ ونتائج الفكر ٢٩٨ والارتشاف ٦٢٠/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٤/٣.

(١) في (أ): «لا نطول بذكرها»، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) لأن المصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكروالمؤنث بلفظ واحد.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.
و«مفاز» مصدر ميمي بمعنى «فوز» وهو مفرد و «حدائق» جمع حديقة بدل من المصدر.

(٤) في (ب): «أو يفيد التفصيل».

(٥) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لكثيّر عزّة.
رمى فيها الزمان: كناية عن إصابتها ببليّة، شلّت: بطلت حركتها.
انظر ديوان كثيّر عزة ص ٩٩، وكلمة (رمى) في البيت ساقطة من (ب)، وفي (جـ): «وأخرى رمى».
والبيت من شواهد سيبويه ٤٣٣/١ - هارون ومعاني القرآن للفراء ١٩٢/١ ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٨٧/١ والمقتضب ٢٩٠/٤ والجُمل للزجاجي ٢٤ وشرح المفصل ٦٨/٣ وارتشاف الضرب ٦٢١/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٦/٣ وشفاء العليل للسلسيلي ٧٦٨/٢ والعيني ٢٠٤/٤ والأشموني ١٢٨/٣.
والشاهد إبدال المفرد من المثنى لأن هذا المفرد وهو «رجل صحيحة» قد عطف عليه (رجل) الثانية فوجب أن يؤتى باسمين، وهذا هو معنى التفصيل.

/ وإن كان غيره من أنواع البدل لم تلزم موافقته فيها [١] . ٨٩/

ويبدل الظاهر من الظاهر ، كما تقدم [٢] . ويبدل المضمر من المضمر الموافق له[٣] ، ومن المُظهَر على رأي [٤] وخالف ابن مالك [٥] وجماعة [٦] في ذلك ، فمنعوا أن يقع الضمير بدلا [٧] .

(١) فلا تشترط الموافقة فيها في بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الإضراب، كما سيأتي.
وفي (أ) : «فلا يلزم» بالياء، والمثبت من (ب) و(جـ) .

(٢) في الأمثلة السابقة في ص٦٥٤ .

(٣) أي الموافق له في المحل، مثل قمت أنت ورأيتك إياك ومررت به به. هذا مذهب البصريين، وخصوا وجوب إعرابه بدلا بالضمير المنصوب فقط وعند الكوفيين وابن مالك أن المنصوب تأكيد لابدل، كما هو الحال مع المرفوع والمجرور.
قال ابن مالك، مرجحا قول الكوفيين : «وقولهم عندي أصح من قول البصريين، لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو رأيتك إياك، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا ليجري المتناسبان مجرى واحدا». شرح التسهيل لابن مالك [١٨٧/ب] .
وانظر المسألة في الكتاب ٣٨٦/٢ ومجالس ثعلب ١٣٣/١ و ٥٥٧/٢ والتصريح ١٥٩/٢ .

(٤) هو رأي جمهور العلماء، جيث أجازوا إبدال الضمير من الظاهر، نحو (رأيت زيدا) إياه وقد نص عليه سيبويه والمبرد.
انظر الكتاب ٣٨٦/٢ - هارون والمقتضب ٢٩٦/٤ وشرح المفصل ٧٠/٣ وهمع الهوامع ١٢٨/٢ . وفي النسخة (ب) : «ومن المضمر على رأي» وهو تحريف.

(٥) انظر تسهيل الفوائد ١٧٢ وشرح عمدة الحافظ ٥٨٥.

(٦) منهم الرضي وابن هشام .
انظر شرح الكافية للرضي ٣٤١/١ وأوضح المسالك ٦٧/٣ .

(٧) مطلقا سواء أكان بدلا من الضمير أم من الظاهر، وأعربوا ما أوهم ذلك تأكيدا . انظر شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٥٨٥.

وأما إبدال الظاهر من المضمر ففيه [١] تفصيل. وهو أن الضمير إن كان [٢] لغائب أبدل منه الظاهر مطلقا [٣]، نحو (ضربته زيدا)، وإن كان لحاضر أُبدِل منه [٤] بدل البعض، نحو قوله[٥]:

١٧٨ - أوْعدني بالسجن والأداهم رِجْلي فرِجلي شثنة المناسم [٦]

و بدل[٧] الاشتمال، نحو :

١٧٩ - ذريني إنّ أمركِ لن يطاعا وما الفيتني حِلمي مضاعا [٨]

(١) في (جـ) : (فيه).

(٢) ساقطة من (جـ).

(٣) أي بدل كل أو بعض أواشتمال.
ينظر التصريح ٢/١٦٠.

(٤) أي أبدل الظاهر من الضمير .

(٥) زيادة من (ب).

(٦) البيتان من الرجز، وهما للعُديل بن الفرخ، وهو شاعر إسلامي وكان قد هجا الحجاج ثم هرب منه إلى قيصر الروم.
الأداهم جمع أدهم وهو القيد، شثنة : غليظة خشنة، المناسم : جمع مَنْسِم، وهو طرف خف البعير، وقداستعاره الشاعر للإنسان. وفي (أ) : «ست المناسم» وهو تحريف.
والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/١٩٧ ومجالس ثعلب ١/٢٢٧ وشرح المفصل ٣/٧٠ وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٢ وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٧ وشرح الألفية للمكودي ١٤٧ والعيني ٤/١٩٠ والأشموني ٣/١٢٩ والخزانة ٥/١٨٨ .
والشاهد إبدال الظاهر وهو «رجلي» من الضمير وهو ياء المتكلم في «أوعدني» بدل بعض من كل.

(٧) في (جـ): (ومثال).

(٨) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد العبادي، وهو شاعر جاهلي. ولم يرد صدر البيت =

وأما بدل الكل فإن أفاد معنى الإحاطة جاز، نحو (جئتم صغيركم وكبيركم)[1]. وإلاّ[2] فمذهب جمهور البصريين المنع[3].

تنبيه :

قوله : (يوافق متبوعه[4]، ويخالفه ...) إلى آخره بيّن به أن البدل والمبدل[5] قد يتفقان في التعريف والتنكير، فتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة، وقد يختلفان في ذلك، فتبدل المعرفة من النكرة وعكسه. وكذا القول في الإظهار والإضمار.

وأما الإفراد وضدّه والتأنيث وضدّه فسكت عن ذكر الموافقة فيها والمخالفة، لمّا كان حكمها يفهم من تقسيم البدل إلى الأقسام المتقدمة.

= في (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

ألفيتني : وجدتني. وفي (ب) و (جـ) : (حملي) وهو تحريف.

انظر ديوان عدي بن زيد ص ٣٥.

والبيت من شواهد سيبويه ١٥٦/١ - هارون ومعاني القرآن للفراء ٧٣/٢، ٤٢٤ والأصول لابن السراج ٥١/٢ وشرح المفصل ٦٥/٣ وشرح عمدة الحافظ ٥٨٧ وارتشاف الضرب ٦٢٣/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٨/٣ والعيني ١٩٢/٤ وهمع الهوامع ١٢٧/٢ وخزانة الأدب ١٩١/٥.

والشاهد إبدال الاسم الظاهر، وهو «حلمي» من الضمير في «ألفيتني» بدل اشتمال.

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا﴾.

(٢) أي وإن لم يفد معنى الإحاطة.

(٣) أي يمتنع عند جمهور البصريين إبدال الظاهر من الضمير، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، واستدلوا عليه بأدلة من النثر والشعر.

انظر معاني القرآن للأخفش ٢٦٩/٢ وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣ وهمع الهوامع ١٢٧/٢.

(٤) في (ب) و (جـ) : «فيوافق متبوعه».

(٥) في (أ) : «أن البدل والبدل» صوابه من (ب) و (جـ).

فإنّ منها ما اشتراطها [١] فيه واضح، كبدل الكلّ، مالم يمنع مانع كما تقدم. وبقية الأقسام عدم اشتراطها فيه واضح.

فإنّ بدل البعض، مثلا، قديكون مفردا من جمع أو مثنى [٢]، أو مؤنّثا من كلٍّ مذكّر [٣]. وقس عليه [٤] وتأمل يتّضح لك.

وقوله: (لكن ..) إلى آخره أخرج به صورة لايجوز فيها إبدال الظاهر من الضمير، وهي الصورة المتقدمة [٥]. فاقتضى ذلك جواز المخالفة بينهما في جميع ما عداها من الصور، كما تقدم شرح ذلك. وهو صريح في مخالفة ابن مالك [٦].

ص: (الخامس عطف النسق).

ش: الخامس من التوابع المعطوف عطف / النّسق. وحدّه - كما قال الشيخ ٩٠/أ
في توضيح الألفية [٧] - : «تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها»[٨].

فقوله: (تابع) جنس يدخل فيه الخمسة.

(١) أي الموافقة.

(٢) مثل جاء الرجال أحدهم، وسلمت على المحمدين أحدهما.

(٣) كقولك: (ما أجمل زيداً يده) فاليد مؤنثة، وهي بدل بعض من «زيد» وهو مذكر. انظر شرح الكافية للرضي ١/٣٤٠.

(٤) في (ب): «فقس» وكلمة «عليه» ساقطة من (ب) و (جـ).

(٥) وهي فيما إذا كان الظاهر بدل كلّ من كل ولم يفد الإحاطة وقد تقدم ذكر الخلاف فيها في ص ٦٦٣.

(٦) وذلك لأن ابن مالك يمنع إبدال الضمير من الضمير أو من الظاهر، ويجعل ما يوهم ذلك تأكيدا لابدلا كما ذكرت فيما سبق. أما ابن هشام فإنه أطلق في شذور الذهب جوازمخالفة البدل للمبدل منه ومن ذلك كون البدل ضميرا.

(٧) أوضح المسالك لابن هشام ٣/٣٧.

(٨) قوله: «الآتي ذكرها» ساقط من (ب). وفي (جـ): «التي ذكرها».

وقوله : (يتوسط) إلى آخره فصل مخرج لبقية التوابع .

فإن قيل : يرد على هذا الحد الجملة المقرونة بـ «ثُمّ» المؤكد بها جملة أخرى، نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [1] .

والصفة المعطوفة على صفة أخرى، كقوله :

١٨٠ - إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ وَلَيثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَم [2]

فإنه يصدق على هذين أن كلا منهما تابع متوسط بينه وبين متبوعه حرف العطف.

فالجواب أن المراد بقوله : (يتوسط) أي في الإتباع [3] فتبعية [4] الثاني للأول في عطف النسق بواسطة الحرف فهو [5] متْبع، ولا كذلك «ثُمّ» في المثال الأول والواو في المثال الثاني، فانهما ليسا بمُتْبِعَين، إذ التبعية حاصلة في التوكيد ولو لم يكن حرف وكذلك في النعت [6] .

وإطلاق العاطف على هذين [7] إطلاق مجازي. والله أعلم.

(١) الآيتان ٤، ٥ من سورة النبأ. وعبارة (قوله تعالى) ساقطة من (ب) و (جـ) .

(٢) البيت من المتقارب، ولم ينسبه أحدٌ فيما اطلعت عليه.
القرم : السيد، الهمام : العظيم الهمّة، الكتيبة : جماعة من الجيش . المزدحم : المعركة.
والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ ، ٥٨/٢. والكشاف ٢٣/١، والإنصاف ٤٦٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/١، وقطر الندى ٢٩٥ وخزانة الأدب ٤٥١/١ .
والشاهد فيه عطف الصفات بعضها على بعض بالواو.

(٣) كلمة (في) ساقطة من (جـ) . ومراده أن حرف العطف يتبع ما بعده لما قبله.

(٤) في (أ) و (ب) : (بتبعية) والمثبت من (جـ) وهو المناسب للسياق.

(٥) أي حرف العطف في باب العطف.

(٦) وهذا الجواب الذي ذكره الجوجري جواب بديع، لم أجده في كتاب آخر.

(٧) وهما جملة التأكيد المعطوفة على جملة سابقة والصفة المعطوفة على صفة أخرى.

ص [1] : (وهو بالواو لمطلق الجمع، وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهلة وبـ «حتى» للجمع والغاية).

ش [1] : أحرف العطف على ثلاثة أقسام : مايشرك [2] في اللفظ والمعنى من غير شرط، وما يشرك فيهما بشرط، ومايشرك في اللفظ فقط.

والكلام الآن على القسم الأول، وهو أربعة أحرف :

الأول : الواو، وهي لمطلق الجمع، فيعطف الشيء على مصاحبه نحو ﴿فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾ [3]. وعلى سابقه نحو ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [4] وعلى لاحقه نحو ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [5].

ووقع في شرح المصنف التمثيل لهذا بقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [4] وهو سبق قلم [6].

وقال ابن مالك [7] : «وكونها [8] للمعية راجح/وللترتيب كثير،ولعكسه قليل». ٩٠/ب

(١) سقط هذا الحرف من (جـ)، وقد ترك له بياض بمقداره.

(٢) في (ب) و (جـ) : (ما يشترك) في هذا الموضع وما بعده.

(٣) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة الحديد. وقد جاءت الآية في (جـ) : ﴿ولقد أرسلنا نوحا﴾ دون ذكر المعطوف.

(٥) من الآية ٣ من سورة الشورى.

(٦) لم يقع هذا في شرح الشذور لابن هشام، بل لم تذكر هذه الآية في شرح الشذور أصلا، وإنما ذكرها ابن هشام في أوضح المسالك ٣/ ٣٩ مثالا لعطف المتأخر في الحكم، وهو صحيح.

(٧) تسهيل الفوائد ص ١٧٤، ونص عبارته : «وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة».
وقوله : «قال ابن مالك» ساقط من (جـ).

(٨) أي واو العطف.

وقال الشيخ في المغني [١] : «وقول [٢] بعضهم [٣] : إنها للجمع المطلق [٤] غير سديد، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد».

الثاني : الفاء، وهي للجمع بين المتعاطفين في الحكم، وترتيب المعطوف على المعطوف عليه والتعقيب. وهو في كل شيء بحسبه [٥]، نحو قوله تعالى: ﴿أماته فأقبره﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة﴾ [٧]، وتقول : دخلت البصرة فبغداد وتزوّج فلان فوُلد له. ونحو ذلك.

وتقتضي السببية كثيرا إن كان المعطوف جملة، نحو قوله تعالى : ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾ [٨].

الثالث : «ثُمّ» وهي كالفاء في إفادة الجمع والترتيب، لكن تخالفها في أنّها للمهلة، أي التراخي، نحو قوله تعالى : ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [٩].

وذكر في التسهيل [١٠] أن «ثُمّ» قد توضع موضع الفاء، كما توضع الفاء موضع «ثُمّ». فمن الأول قوله [١١]:

(١) مغني اللبيب ٤٦٤.

(٢) في (جـ) : (وقال).

(٣) قال ذلك ابن الحاجب في الكافية ص ٢٢٥.

(٤) الذي في مغني اللبيب (إن معناها الجمع المطلق).

(٥) يعني أن التعقيب في كل شيء بحسب ما هو معهود فيه، فإذا قيل : تزوج فلان فولد له، فإنه يكون في ذلك تعقيب إذا لم يفصل بين الزواج ومجيء الولد أكثر من مدّة الحمل، فهذا تعقيب بالمعنى المراد وإن كانت الفترة بين الأمرين طويلة.

(٦) من الآية ٢١ من سورة عبس.

(٧) من الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٨) من الآية ١٥ من سورة القصص.

(٩) الآية ٢٢ من سورة عبس.

(١٠) تسهيل الفوائد ص ١٧٥، وفيه « وقد تقع موقع ثُمّ، و«ثم» موقعها».

(١١) قوله : (الأول قوله) ساقط من (جـ).

١٨١ - كهزّ الرُّديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب [١]

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فجعله غثاء أحوى﴾ [٢] في أحد الأقوال [٣].

الرابع «حتّى» وهي للجمع أيضا وللغاية [٤] أي أنها تفيد كون المعطوف بها غاية لما قبله، إمّا في زيادة أونقص، وكل منهما حسّي ومعنوي.

فالزيادة الحسية، نحو (فلان يهب [٥] الأعداد الكثيرة حتى الألوف). والمعنوية نحو [٦] (مات الناس حتّى الأنبياء).

(١) البيت من المتقارب، من قصيدة لأبي دؤاد الإيادي وقد وردت في ديوان حميد بن ثور ص ٤٢.

وانظر ديوان أبي دؤاد ص ٢٩٢.

الرّديني: الرمح، نسبة لرُدينة، الأنابيب جمع أنبوبة وهي قصبة الرمح.

والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك [١٩٥/ب] وشرح الألفية لابن الناظم ص ٥٢٥ وارتشاف الضرب ٦٣٨/٢ وتوضيح المقاصد ١٩٧/٣ ومغني اللبيب ١٦٠ والمساعد لابن عقيل ٤٤٩/٢ والعيني ١٣١/٤ والتصريح ١٤٠/٢ وهمع الهوامع ١٣١/٢ والأشموني ٩٤/٣.

والشاهد فيه وقوع «ثم» موقع الفاء، لأن الهز مع الجري في الأنابيب يعقبه الاضطراب بلا تراخ.

(٢) الآية ٥ من سورة الأعلى.

(٣) وهو على اعتبار «أحوى» بمعنى أسْود صفة لـ «غثاء» فتكون الفاء هنا بمعنى «ثم» والمعنى ثم جعله غثاء أحوى. أي رعْيا أسود.

وفي الآية قول آخر، وهو إعراب «أحوى» حالا من «المرعى» على التقديم والتأخير، والفاء هنا على أصلها. لأنها حينئذ للتعقيب، والأصل: (والذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء) وإنما أخّر «أحوى» لتناسب الفواصل.

انظر الكشاف ٢٠٤/٤ والبحر المحيط ٤٥٨/٨.

(٤) انظر الكلام على حتى» في مغني اللبيب ١٦٦ وما بعدها والتصريح ١٤١/٢.

(٥) في (ب) و (جـ): (يحب).

(٦) ساقطة من (ب) و (جـ).

والنقص الحسي، نحو (المؤمن يُجزي بالحسنات حتّى مثقال [١] الذّرة). والمعنوي نحو [٢] (غلبك [٣] الناس حتى الصبيان).

ص : (وبأمْ المتصلة، وهي المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يُطلب بها وبأم التعيين، وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجُمل، ومرادفة لبلْ، وقد تضمّن مع ذلك معنى الهمزة وبأو بعد الطلب للتخيير أو للإباحة، وبعد الخبر للشك أو للتشكيك أو للتقسيم).

ش : هذا هو / القسم الثاني، وهو ما يشرك بين المتعاطفين في اللفظ ٩١
والمعنى، بشرط ألاّ يقتضي إضرابا [٤]، وهو حرفان :

الأول «أمْ» وهي نوعان ، متصلة ومنقطعة [٥] .

النوع الأول المتصلة، وهي إما أن تكون مسبوقة بهمزة التسوية وهي [٦] الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون تلك الجملة هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين، نحو ﴿سواء عليهم أ أنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون﴾ [٧]. أو اسميتين، نحو قوله :

١٨٢ - ولست أُبالي بعد فقْدي مالكاً أ موتي ناء أم هو الآن واقع [٨]

(١) في (ب) و (جـ) : (مثاقيل).
(٢) ساقطة من (ب) و (جـ).
(٣) في (ب) و (جـ) : (عليك).
(٤) في (ب) و (جـ) : (إعرابا) وهو تحريف.
(٥) انظر تفصيل القول على أنواع «أم» في الأمالي الشجرية ٣٣٣/١ ومغني اللبيب ص ٦١.
(٦) أي همزة التسوية.
(٧) من الآية ٦ من سورة البقرة. وقوله : (لا يؤمنون) لم يرد في (أ) و (ب).
(٨) البيت من الطويل، وهو لمتمّم بن نويرة من قصيدة يرثى بها أخاه مالكاً.
انظر ديوان متمم بن نويرة ص ١٠٥ .
والبيت من شواهد شرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٢٨ =

أو مختلفتين [١] ، نحو ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ [٢] .

وإما أن تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين نحو قوله تعالى: ﴿أ أنتم أشد خلقا أم السماء بناها﴾ [٣] . والفرق بينهما [٤] من أربعة أوجه [٥] :

الأول : الواقعة بعد همزة التسوية لاتستحق [٦] جوابا ، لأن المعنى فيها ليس على الاستفهام .

والثاني : أن الكلام معها [٧] للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر .

الثالث : أنها لاتقع إلا بين [٨] جملتين .

الرابع : أن الجملتين معها في تأويل المصدر . بخلاف التي يطلب بها وبأم

= وارتشاف الضرب ٦٥٣/٢ ومغني اللبيب ص ٦١ والعيني١٣٦/٤ والتصريح ١٤٢/٢ وهمع الهوامع ١٣٢/٢ والأشموني ٩٩/٣.

والشاهد فيه وقوع «أم» المتصلة بين جملتين اسميتين .

ويدل البيت على أن همزة التسوية لا يلزم أن تقع بعد لفظة «سواء» بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و «ما أدري» و «ليت شعري» و نحو ذلك.

(١) في (أ) : (أو مختلفين) والمثبت من ٠ب) و (جـ) .

(٢) من الاية ١٩٣ من سورة الأعراف .

وهي شاهد على جواز استعمال «أم» المتصلة واقعة بين جملتين مختلفتين اسمية وفعلية.

(٣) الآية ٢٧ من سورة النازعات. وقد جاءت في (أ) : (أنتم أشد) وهو خطأ ، وقوله : (بناها) لم يرد في (ب) و (جـ) .

(٤) أي بين همزة التسوية والهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين .

(٥) انظر هذه الفروق في مغني اللبيب ص ٦١ .

(٦) في (أ) : (ولا تسحق) ، والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٧) أي مع «أم» الواقعة بعد همزة التسوية ، والكلام في الأوجه الأربعة منصب على «أم» الواقعة بعد همزة التسوية .

(٨) في (ب) و (جـ) : (بعد) .

التعيين، فإنها تطلب جوابا، ولايحتمل معها الجواب تكذيبا ولا تصديقا، وتقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تأويل المصدر.

وإنما سميت «أم» في هذين الموضعين متصلةلأن ما قبلها وما بعدها [١] لايستغنى بأحدهما عن الآخر [٢].

الثاني: المنقطعة، وهي الخالية من ذلك. وهي مختصة بالجُمل، فلا تدخل على مفرد، لكن الجملة بعدها قد يكون جزآها مفردين، وقد يكون أحدهما مذكورا والآخر مقدرا [٣]، كما سيأتي في قوله: (إنها لإبل أم شاء). ولايفارقها معني الإضراب، وهذا معنى قوله: (ومرادفة لِبَلْ) فتفيده [٤] إما مجردا عن إفادتها الاستفهام نحو [٥] ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ [٦] أي بل هل تستوي [٧]. فليس مفاد «أم» هنا سوى الإضراب، إذ لايدخل استفهام على استفهام. وإما [٨] / مع إفادتها الاستفهام. /٩١

وهو إما حقيقي، نحو (إنّها لإبل أم شاء) [٩] أي بل أهي شاءٌ [١٠].

(١) في (ب) و (جـ): (الكون ما بعدها وما قبلها).

(٢) وتسمى أيضا المعادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، وفي إفادة الاستفهام في النوع الثاني.
انظر مغني اللبيب ص ٦١.

(٣) في (جـ): (مقدر).

(٤) أي الإضراب. و «أم» المنقطعة ليست من حروف العطف. وقوله: (ومرادفة) ساقط من (جـ).

(٥) ساقطة من (جـ).

(٦) من الآية ١٦ من سورة الرعد. وقوله: «والنور» لم يرد في (أ).

(٧) قوله: «تستوي» زيادة من (جـ).

(٨) قوله: «استفهام وإما» غير واضح في (أ)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٩) هذا من أقوال العرب.
انظر الكتاب ٣/ ١٧٢.

(١٠) في (ب): (إنها لإبل شاء، أي هي بل شاء) وهو تحريف.

أو إنكاري، نحو ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [١]. أي بل آتخذَ [٢]؟ لئلا يلزم الإخبار باتخاذ البنات، وهو مُحال.

وسمّيت هذه منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

الحرف الثاني «أو» [٣]. وتقع تارة بعد الطلب، وتارة بعد الخبر.

ومعناها بعد الأول [٤] إما التخيير، نحو تزوّج زينبَ أو أختها ويمتنع معه الجمع.

وإمّا الإباحة، نحو جالس العلماء أو الزهاد ويجوز معه الجمع.

وبعد الثاني [٥] الشك، نحو ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [٦] أو الإبهام من المتكلم على السامع، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [٧] وهو المراد بقوله: (أو التشكيك).

والتقسيم نحو [٨] الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

وذكر ابن مالك [٩] أن الواو في مثل هذا أجود من «أو»

(١) من الآية ١٦ من سورة الزخرف.

(٢) فيكون التقدير (بل آتخذ بنات؟) على الاستفهام الإنكاري، وقوله: (أي بل آتخذ) ساقط من (ب) و (جـ).

(٣) انظر معاني «أو» في الجنى الداني ٢٢٧ -٢٣٢ ومغني اللبيب ٨٧ - ٩٥.

(٤) وهو الطلب.

(٥) وهوالخبر.

(٦) من الآية ١٩ من سورة الكهف، ومن الآية ١١٣ من سورة «المؤمنون».

(٧) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٨) في (أ): (وللتقسيم) وكلمة (نحو) ساقطة من (جـ) والمثبت من (ب).

(٩) انظر شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٩٦/ب].

ولم يُذكر في شرح المصنف [١] ولا في شرح الزوائد [٢] مجيئها، للتقسيم، مع كونه مذكورا في المتن [٣].

وقد تأتي للإضراب [٤]، على خلاف فيه [٥]. ومُثِّل له [٦] بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ. فَآمَنُوا﴾ [٧] أي بل يزيدون [٨].

ص: (وبـ «بل» بعد النفي أوالنهي لتقرير متلوّها وإثبات نقيضه لتاليها، كـ«لَكِنْ» وبعدالإثبات والأمر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها. وبـ«لا» للنفي).

ش: هذا هو القسم [٩] الثالث من أقسام حروف العطف [١٠] فمنه «بل».

(١) وهو شرح شذور الذهب لابن هشام.

(٢) وهو شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لابن عبد الدايم البرماوي، وإنما ذكره الشارح لأن البرماوي التزم في كتابه هذا أن يشرح ما ذكره ابن هشام في الشذور ولم يذكره في شرحه على الشذور، لكنه لم يشرح هذه الكلمة وهي «التقسيم» في كتابه مع ورودها في شذور الذهب.

(٣) أي متن شذور الذهب، وذلك في ص ٢٩.

(٤) أي «أو».

(٥) حاصل هذا الخلاف أن الكوفيين أجازوا أن تأتي «أو» للإضراب بمعنى «بل» ووافقهم عليه أبو علي الفارسي وابن برهان وابن مالك، وأن البصريين منعوا أن تكون «أو» للإضراب إلا بعد النهي أو النفي.
انظر في هذه المسألة الكتاب ١٨٨/٣ ومعاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢ والمقتضب ٣٠٤/٣ ومجالس ثعلب ١١٢/١ وشرح اللمع لابن برهان ٢٤٧/١ والإنصاف ٤٧٨/٢ وتسهيل الفوائد ١٧٦ والأشموني ١٠٦/٣.

(٦) بعده في (أ): (من إليه)، ولعل مراده من ذهب إليه، ولم يرد ذلك في (ب) و (جـ).

(٧) الآيتان ١٤٧، ١٤٨ من سورة الصافات. وقوله (فآمنوا) لم يرد في (ب) و (جـ).

(٨) قوله: (أي بل يزيدون) ساقط من (ب).

(٩) في (جـ): «هذا القسم..».

(١٠) وهو ما يشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ فقط أي الإعراب.

ويعطف بها بعد النفي والنهي، وبعد الإثبات والأمر.

فأما العطف بها بعد النفي [١] فنحو ما جاء زيد بل عمروٌ .

وبعد النهي فنحو لا يقم زيد بل عمرو.

وتفيد حينئذ مع كل منهما تقرير حكم ما قبلها. وهو الذي عبّرعنه الشيخ بمتلوّها، وإثبات نقيضه لما بعدها [٢]، وهو الذي عبّر عنه الشيخ بـ(تاليها).

وقوله : (كَلكِنْ) أي أن «بل» فيما ذكر [٣] مثال «لكن» والمعنى أن «لكن» إذا جاءت بعد نفي أو نهي فإنها تفيد تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها.

نحو قولك [٤] : (ما جاء زيد لكن عمرو)، و(لا تضرب زيدا / لكن عمرا). ٩٢/أ

فيستفاد من ذلك تقرير عدم المجيء وعدم الضرب لزيد وإثباتهما لعمرو.

وأما العطف بها [٥] بعد الإثبات فنحو(جاء زيد بل عمرو) [٦].

وبعد الأمر فنحو اضْرب زيدا بل عمرا.

وتفيد حينئذ نقل حكم ما قبلها، وهو المجيء في المثال الأول عن «زيد» وإثباته لـ «عمرو». وفي المثال الثاني لإزالة الأمر بضرب «زيد» وإثبات الأمر بضرب «عمرو» ويصير «زيد» في المثالين كأنه مسكوت عنه .

(١) قوله : (والنهي وبعد الإثبات والأمر) ساقط من (ب)، ومن قوله (والنهي) إلى هنا ساقط من (جـ) بسبب انتقال النظر.

(٢) من قوله : «وهو الذي عبر عنه» إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) قوله (فيما ذكر) ساقط من (ب).

(٤) ساقطة من (جـ).

(٥) أي العطف بـ (بل).

(٦) العطف بـ (بل) بعد الإثبات مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون.
انظر الكتاب ١/٤٣٩ - هارون والإيضاح العضدي ٢٩٧ وارتشاف الضرب ٢/٦٤٤.

ومنه [١] «لا» وتفيد نفي الحكم عن معطوفها. لأنه يعطف بها بعد الإثبات، نحو جاء زيد لا عمرو وبعد الأمر، نحو(اضرب زيدا لا عمرا) وبعد النداء، على الأصح[٢]، نحو (يا ابنَ أخي لا ابنَ عمّي).

تنبيهات:

الأول: ظاهر كلام المصنف [٣] أن «لكِنْ» ليست عاطفة لأنه ذكرها على وجه التشبيه بها في إفادة معناها ولو أراد أنها عاطفة [٤] لقال: وبـ «لكن» كما في أختيها [٥].

ويحتمل أنه أراد أن «بل» كـ «لكن» في العطف والمعنى [٦]، وعَدُّه في الشرح [٧] لها من أدوات العطف يرجح هذا الاحتمال.

(١) أي من القسم الثالث من أقسام حروف العطف.

(٢) وهو مذهب سيبويه وجمهور العلماء. فقد قال سيبويه في الكتاب ١٨٦/٢ - هارون: «تقول: (يا زيد وعمرو) ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله: «يا» وكذلك يا زيد وعبدَ الله ويا زيد لا عمرو» فقد مثل للعطف بلا بعد النداء.
وزعم ابن سعدان، من الكوفيين، أن العطف بلا على منادى ليس من كلام العرب.
انظر ارتشاف الضرب ٦٤٥/٢ وهمع الهوامع ١٣٧/٢.

(٣) قوله (ظاهر كلام المصنف) ساقط من (جـ).

(٤) كلمة (عاطفة) ساقطة من (جـ).

(٥) وهما «بل» و «لا» وقد تقدم قوله فيهما ص ٦٧٣.

(٦) هذا هو الراجح من مراد ابن هشام من عبارته السابقة وقد عدها عاطفة في أكثر مؤلفاته.
انظر أوضح المسالك ٥٥/٣ ومغني اللبيب ٣٨٥ وشرح اللمحة البدرية ٣٢٠/٢.
وقوله: (والمعنى) ساقط من (جـ).

(٧) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٤٧.

وكونها عاطفة هو مذهب أكثر النحويين [١].

ومذهب يونس [٢] أنها ليست عاطفة [٣].

الثاني: يؤخذ من قوله: (وبلا للنفي) أنها لا بدّ أن تسبق بإيجاب أو أمر، حتى يصح نفيه بها [٤].

وسكت الشيخ عن ذكر شروط أخرى في «لا» و«لكن» لكونها مختلفا فيها [٥].

الثالث: يجوز حذف المعطوف عليه بـ «لا» نحو جئتك لا لتضربني [٦].

أي جئتك لتنفعني لا لتضربني [٧].

(١) ومنهم سيبويه وأصحابه والكوفيون.
انظر الكتاب ٤٣٥/١ - هارون والمقتضب ١٢/١ ومعاني القرآن للفراء ٤٦٥/١ وارتشاف الضرب ٦٢٩/٢ والتصريح ١٤٦/٢.

(٢) في (جـ): (يوسف) وهو تصحيف، إذ المراد يونس بن حبيب الضبي، وقد تقدمت ترجمته في ص (٢٩٩). وانظر مذهبه في ارتشاف الضرب ٦٢٩/٢ والأشموني ٩١/٣. ووافقه ابن مالك في التسهيل ص ١٧٤.

(٣) من قوله: (هو مذهب أكثر النحويين) إلى هنا ساقط من (ب).

(٤) ولايصح أن تسبق «لا» بنفي، لأن نفي النفي إثبات، وذلك يخرجها عن معناها.

(٥) من هذه الشروط في «لا» ما اشترطه الزجاجي وهو ألاّ يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض، نحو جاءني زيد لا عمرو، وقد خالفه العلماء في ذلك وردّوا عليه، ومنها ما اشترطه السهيلي وهو وجوب تعاند معطوفيها، فلايجوز جاءني رجل لازيد. ومنها ما اشترطه الأكثرون في «لكن» وهو أن لاتقترن بالواو.
انظر في ذلك حروف المعاني للزجاجي ص ٨، ٣١ ونتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٨ ومغني اللبيب ص٣١٨ والتصريح ١٤٧/٢ والأشموني ١١١/٣.

(٦) في (ب): (جئت لا تضربني)، وفي (جـ): (جئتك لتضربني).

(٧) في (أ) و (جـ): (لتضربني)، وجاءت العبارة في (ب): (من نحو جئت لتنفعني لاتضربني).

الرابع : جوّز المبرد [١] في «بل» بعد النفي والنهي أن تكون ناقلة معناهما لما بعدها.

فإذا قلت : ما جاء زيد بل عمرو، يكون معناه (بل ما جاء عمرو) وهو مخالف للجمهور [٢] في ذلك.

وحجتهم عليه امتناع النصب في نحو(ما جاء زيد قائما بل قاعد) عند جميع العرب [٣] فما ذكره مخالف لاستعمالهم [٤].

ص : (ولايعطف غالبا على ضمير رفع متصل، ولايؤكد بالنفس أو / ٩٢/ العين إلا بعد توكيده بمنفصل ، أو بعد [٥] فاصل ما، ولا على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض).

ش : لما فرغ من ذكر حروف العطف شرع يذكر أحكاما تتعلق بالباب.

منها أنه لايعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل، نحو قوله تعالى : ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾ [٦] أو بعد وجود أيّ فاصلٍ كان، نحو قوله

(١) جاء في المقتضب ١٢/١ و منها «بل»ومعناها الإضراب عن الأول والإثبات للثاني نحو قولك : ضربت زيدا بل عمراً وجاءني عبد الله بل أخوه وما جاءني رجل بل امرأة». فالمثال الأخير على كلام المبرد معناه (بل جاءتني امرأة) لقوله : والإثبات للثاني، أي إثبات ما كان منفيا، وإن أريد إثبات هذا المضرب عنه يكون المعنى (بل ما جاءتني امرأة) وهذا يحتمل الأمرين من المبرد .

(٢) مذهب الجمهور أن «بل» بعد النفي والنهي تكون لتقرير ما قبلها على حالته وإثبات ضده لما بعدها. والمبرد وافقهم على ذلك، وأجاز القول الآخر على زعم بعضهم.
انظر شرح المفصل ١٠٥/٨ والتصريح ١٤٨/٢ وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

(٣) لأن «ما» لا تعمل إلا في منفي، فيجب الرفع هنا على تقدير (هو قاعد).

(٤) انظر الرد على هذا القول المنسوب للمبرد والأدلة على ذلك في شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٤٠ والتصريح ١٤٨/٢.

(٥) ساقطة من (ب) و (جـ).

(٦) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.

تعالى : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [١] للفصل بـ «لا» [٢].

وقوله : (غالبا) أيضا إشارة إلى أنه قد ورد العطف عليه من غير فصل [٣] نحو قول الشاعر :

١٨٣ - مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَا لَا [٤]

وقول بعض العرب [٥] : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ» أي مستو هو والعدم [٦].

وفي قوله : (غالبا) أيضا إشارة إلى أنه، ولو كان قليلا فهو مطّرد [٧].

وقوله : (ضمير) فيه احتراز عن الظاهر، فيعطف عليه بلاشرط [٨].

(١) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٢) بين العاطف والمعطوف.

(٣) وهو جائز، لكنه قليل.
انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤٤/٣.

(٤) عجز بيت من الكامل، وهو من قصيدة لجرير بن عطية في هجاء الأخطل وصدره :
ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه
انظر ديوان جرير ٥٧/١.
وقد ورد البيت في الإنصاف ٤٧٦/٢ والمقرب ٢٣٤/١ وشرح الكافية الشافية ١٢٤٥/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٣ والعيني ١٦٠/٤ والتصريح ١٥١/٢ وهمع الهوامع ١٣٨/٢ والأشموني ١١٤/٣ .
والشاهد فيه قوله : (ما لم يكن وأب) حيث عطف «أبا» على الضمير المستتر في «يكن» دون فصل.

(٥) حكاه سيبويه في الكتاب ٣١/٢ - هارون، ولكنه قال : «هو قبيح حتى تقول : هو والعدم».

(٦) فقد عطف «العدم» على ضمير الرفع في «سواء» دون فصل أو توكيد.

(٧) عند الكوفيين وبعض البصريين، أما جمهور البصريين فيرون أنه غير مطّرد.
انظر الكتاب ٣١/٢ - هارون والإنصاف ٤٧٤/٢ وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

(٨) فتقول : جاء زيد وعمرو.

وقوله : (رفع) احترز به عن ضمير النصب، فهو كالظاهر [١] وعن ضمير الجر، فإنه سيذكر حكمه [٢].

وقوله : (متصل) احترز به عن المنفصل [٣]، فيعطف عليه بلاشرط [٤].

ومنها [٥] أنه لايؤكد هذا الضمير [٦] بالنفس والعين إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل [٧].

وقد يقال : إن قوله : (غالبا) راجع لمسألتي العطف والتوكيد وقد تقدم الكلام عليه في العطف [٨].

وأما في مسألة التوكيد فقد صرّح بتقييدها به في التسهيل [٩] وهو يفيد أنه قد يؤكد بالنفس أو بالعين من غير توكيد بمنفصل وهو ما صرّح به الأخفش [١٠]، حيث قال : إنه يجوز، على ضعف «قاموا أنفسُهم» [١١]، واقتضته عبارة

(١) فيعطف عليه بلا شرط، نحو رأيتك وزيدا.

(٢) سيأتي ذلك في ص ٦٨٠.

(٣) في (جـ) : (عن ضمير المنفصل).

(٤) وذلك مثل ما جاء إلا أنت وزيد.

(٥) أي ومن تلك الأحكام التي تتعلق بباب العطف.

(٦) وهو الضمير المرفوع المتصل.

(٧) كقولك : قوموا أنتم أنفسكم، والرجال جاؤوا هم أعينهم.

(٨) سبق ذلك في ص ٦٧٧.

(٩) قال ابن مالك في التسهيل ص ١٦٤ : «ولا يؤكد بهما، غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل. وقوله : (به) ساقط من (ب) و (جـ).

(١٠) هو أبو الحسن الأخفش الأوسط، وقد تقدمت ترجمته ص٢٦٩.

(١١) ورد قول الأخفش هذا في كتابه «المسائل» وهو مفقود ذكر ذلك المرادي في توضيح المقاصد ١٧١/٣.

الفارسي[١]، حيث قال: «لايحسن».

وظاهر قوله : (أو بعد فاصل) أنه أيضا راجع للمسألتين [٢] فيقتضي جواز «قوموا - يا زيدون - أنفسكم» [٣]، لوجود الفصل بالنداء [٤].

ومنها أن العطف على الضمير المخفوض لابدّ فيه من إعادة الخافض، نحو (زيد مررت به وبعمرو) و (وأنا / صاحبك وصاحب عمرو) [٥]. ٩٣/أ

وقد يقال : (إن قوله : (غالبا) قيدٌ في هذه المسألة أيضا ، فيجوز العطف عليه من غير إعادة الجارّ.

وهو [٦]، على هذا موافق ليونس [٧] والأخفش [٨] والكوفيين [٩] واختيار [١٠]

(١) وردت عبارة الفارسي هذه في كتابه «الإيضاح العضدي» ص ٢٨٤ حيث قال : «ولو قلت : جاؤوني أنفسهم لم يحسن حتى تؤكد فتقول : جاؤوني هم أنفسهم...».

(٢) وهما مسألة العطف ومسألة التوكيد.

(٣) في (ب) و(جـ) : «قاموا - يا زيدون - أنفسهم».

(٤) وقد ذكر العلماء أنه إذا فُصل بين الضمير المرفوع المتصل والتأكيد بأيّ فاصل فلايجب تأكيده بضمير منفصل.
انظر ارتشاف الضرب ٦٠٨/٢.

(٥) الخافض هنا هو «صاحب» لأنه مضاف، وهو العامل في المضاف إليه، فلذلك وجبت إعادته .

(٦) أي ابن هشام .وقد اختار هذا المذهب أيضا في أوضح المسالك ٦١/٣.

(٧) انظر قوله في تسهيل الفوائد ١٧٨ والتصريح ١٥١/٢ والأشموني ١١٤/٣.

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١ وهمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٩) ينظر مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٨٦/٢ والإنصاف ٤٦٣/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٢٠/١.

(١٠) في (جـ) : (واختار) .

الشّلوبين [١] وابن مالك [٢].

ومذهب جمهور البصريين [٣] أن إعادة الجارّ لازمة إلا في الضرورة.

واستدل الأولون [٤] بقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [٥] بالخفض [٦] في قراءة حمزة [٧]، عطفا على الضمير المجرور في «به». وبقول الشاعر :

(١) تقدمت ترجمة الشلوبين ص ٣٥١.
ولم أجد قوله هذا في التوطئة لكن نسبه له كثير من العلماء.
انظر شرح عمدة الحافظ ٦٦٥ وارتشاف الضرب ٦٥٨/٢ وتوضيح المقاصد ٢٣١/٣.

(٢) اختار ابن مالك هذا المذهب في جميع مصنفاته النحوية.
انظر تسهيل الفوائد ١٧٧ وشرح التسهيل [١٩٨/ب] وشرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ وشرح عمدة الحافظ ٦٥٩. وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر دليلا على صحة استعمال ذلك. انظر ذلك في شرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ - ١٢٥٤.

(٣) انظر الكتاب ٣٨١/٢ - هارون والمقتضب ١٥٢/٤ وشرح المفصل ٧٧/٣ والتصريح ١٥١/٢ وهمع الهوامع ١٣٩/٢ والأشموني ١١٤/٣. وقوله (مذهب) ساقط من (جـ).

(٤) وهم الكوفيون ويونس والأخفش.
انظر هذه الأدلة وغيرها في شرح الكافية الشافية ١٢٤٦/٣ وما بعدها.

(٥) من الآية ١ من سورة النساء.

(٦) قوله : (بالخفض) ساقط من (جـ).

(٧) هو حمزة بن حبيب الزيّات التيمي، مولاهم، وقيل : من صميمهم أحد القراء السبعة. ولد سنة ٨٠هـ ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي وطلحة بن مصرّف وغيرهم. وأخذ عنه إبراهيم بن أدهم وسليم بن عيسى والكسائي وغيرهم. توفي سنة ١٥٦، وقيل : ١٥٤. وقد أطال ابن الجزري في ترجمته.
ينظر التيسير للداني ص ٦ وغاية النهاية ١٦١/١.
وانظر قراءة حمزة هذه في السبعة لابن مجاهد ص ٢٢٦ والنشر ٢٤٧/٢ وإتحاف فضلاء البشر ١٨٥.
وبقراءة الجر قرأ أيضا النخعي وقتادة والأعمش. انظر البحر المحيط ١٥٧/٣.

١٨٤ - فَالْيَومَ قَدْ جِئْتَ تُؤْذِينَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [١]

عطفا على الضمير المجرور في «بك».

وقول العرب، فيما حكاه قطرب [٢] : (مَا فِيهَا غَيْرُه وَفَرَسِهِ) [٣].

ش : . [فصل] [٤] وإذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من «أل» فهو كالمنادى المستقل مطلقا. وتابع المنادى المبني غيرهما يرفع أو ينصب، إلا تابع «أيّ» فيرفع، وإلاّ تابع المضاف المجرد من «أل» فينصب، كتابع المعرَب».

ش : لما اختص تابع المنادى عن سائر التوابع بأحكام افرده بالذكر . وهو على أربعة أقسام :

القسم الأول : ما حكمه تابعا كحكمه لو كان منادى مستقلا وهو البدل

(١) عجز البيت من البسيط ولم يرد صدره في (أ) و (جـ) وما أثبته من (ب)، والمعروف في صدره كذا:

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا

وفي (ب) : «من علم» بدل «من عجب».

ولم يعرف قائله، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل.

انظر الكتاب ٣٨٣/٢ - هارون والأصول ١١٩/٢ والإنصاف ٤٦٤/٢ وشرح المفصل ٧٨/٣ والمقرب ٢٣٤/١ وضرائر الشعر ١٤٧ وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣ وشرح عمدة الحافظ ٦٢٢ والبحر المحيط ١٥٨/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٥٤٥ والعيني ١٦٣/٤وهمع الهوامع ١٣٩/٢ والأشموني ١١٥/٣وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

والشاهد عطف الأيام على الضمير المجرور في «بك» دون إعادة الجارّ.

(٢) تقدمت ترجمة قطرب ص١٥٨.

(٣) لم أجد هذا لقول في كتب قطرب المطبوعة.

وقد ورد منسوبا إليه في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٥٠/٣ والأشموني ١١٥/٣.

(٤) زيادة من شذور الذهب ص ٣٣.

والمعطوف عطف النسق، إذا كان مجردا من «أل» سواء كان متبوعهما مبنيا أو معربا، كما يفهم من قوله : (إذا أتبع المنادى) حيث أطلقه ولم يقيده بالمبني، بخلاف ما بعده من الأقسام الآتية، فإنها خاصة بتابع المبني، ولذلك قال : (وتابع المنادى المبني غيرهما).

تقول : يا زيدُ بشرُ، ويا زيدُ وبِشْرُ بالضم [١] وتقول : يا زيدُ أبا عبد الله، ويا زيدُ وأبا عبد الله [٢] بالنصب [٣] وكذلك [٤] تقول : يا عبدَ الله بشرُ ويا عبدَ الله وبشرُ بالضم ويا عبدَ الله أبا علي ويا عبد الله وأبا عليّ.

وسبب ذلك أن البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن / ٧٩٣ العامل [٥] هذا هو مذهب الجمهور [٦].

وأجاز الكوفيون [٧] والمازني [٨] النصب في النسق. وأشار ابن مالك في

(١) أي بالبناء على الضم، لأنه علم مفرد.

(٢) في (جـ) : «ويازيد وأبا عبد».

(٣) أي بالنصب على الإعراب، لأن التابع هنا مضاف.

(٤) في (ب) و (جـ) : (وكذا».

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٣/٣ والتصريح ١٧٦/٢.

(٦) وقد نص عليه سيبويه والمبرد. انظر الكتاب ١٨٦/٢ - هارون والمقتضب ٢١١/٤ وهمع الهوامع ١٤٢/٢ والأشموني ١٤٩/٣.

(٧) لم أجد هذا القول في كتب الكوفيين، وقد نسبه لهم ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٣١٥/٣.

(٨) هو بكر بن محمد بن بقيّة، وقيل : بكر بن محمد بن عديّ بن حبيب، أبو عثمان المازني كان من كبار علماء البصرة، أخذ العلم عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري ومن تلاميذه أبو العباس المبرد واليزيدي وغيرهما، وكان المبرد يكثر من الثناء عليه. وله من المؤلفات كتاب التصريف وكتاب الألف واللام والعروض والقوافي وغيرها، وقد توفي بالبصرة سنة ٢٤٩هـ.
انظر ترجمته في طبقات النحويين ٨٧ ونزهة الألبّاء ١٤٠ وإنباه الرواة ٢٨١/١ ومعجم الأدباء ١٠٧/٧ وإشارة التعيين ٦١ وبغية الوعاة ٤٦٣/١.
وانظر قول المازني هذا في الأصول لابن السرّاج ٣٧٢/١.

التسهيل [١] إلى تقويته.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الرفع والنصب، وهو شيئان :

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل، نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ [٢] .

ثانيهما: النعت أو التوكيد أو البيان المجرد عن الإضافة، والمنسوق إذا كان بأل. نحو يا زيد الحسنِ والحسنَ ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا غلام بشرٌ وبشراً [٣]

وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [٤] .

قرىء بالرفع [٥] والنصب [٦] .

(١) وردت هذه الإشارة في شرح التسهيل لا في التسهيل نفسه، حيث قال في الشرح [٢٠٣/أ] : «وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من «أل» مجرى المقرون بها، فيقولون : يا زيد وعمرا وعمرو كما يقال بإجماع : يا زيد والحارثَ والحارثُ. وما رأوه غير بعيد من الصحة...».

وانظر التسهيل ص ١٨١ .

(٢) وذلك في الإضافة غير المحضة . راجع همع الهوامع ١٤٢/٢ .

(٣) وقد أجمع العلماء على جواز الأمرين الرفع والنصب، لكن اختلفوا في الراجح منهما، فاختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع، واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي النصب.

انظر الكتاب ١٨٦/٢ - هارون والمقتضب ٢١٢/٤ وشرح التسهيل لابن مالك [٢٠٢/ب] .

(٤) من الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٥) جاء في النشر ٣٤٩/٢ «وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من «الطير». وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو».

وانظر المبسوط لابن مهران ص ٣٠٤ والشواذ لابن خالويه ص ١٢١ والبحر المحيط ٢٦٣/٧ .

(٦) وهي قراة جمهور القراء، ومنهم القراء الأربعة عشر.

انظر البحر المحيط ٢٦٣/٧ والنشر ٣٤٩/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٥٨ .

ووجه ذلك أما النصب فالإتباع للمحلّ [١]، وأما الضم فالإتباع للفظ [٢]، وإن كان حركة [بناء] [٣] وحركة البناء لا تُتبع، فإنها لإطّرادها في باب البناء صارت كحركة الإعراب فأُتْبعت.

فإن قيل: ما الفرق بين نوعي النسق، حيث أُعطِيَ الأول حكمَ المستقل وجاز في الثاني الوجهان؟

فالجواب أن «أل» في القسم الثاني [٤] يمنع من تقديره منادى، إذْ حرف النداء لايجتمع معها [٥]، فلايعطى حكم المستقل، بخلاف القسم الأول [٦].

الثالث ما يتعين رفعه. وهونعت «أيّ» وفي معناه «أيّة» لأنها مؤنثته [٧].

نحو ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ [٨] ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ﴾ [٩].

وإنما وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى [١٠]، وأيضا فلأنه [١١] هو المقصود بالنداء [١٢].

(١) أي عطفا على محل «جبال» لأنها في محل نصب.

(٢) قوله: (فالإتباع للفظ) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٣) في النسخ: (إتباع) وهو سهو، والصواب ما أثبته.

(٤) وهو المقترن بأل. وفي (أ): (في الوجه الثاني)، والمثبت من (ب) و (جـ)، وهو المناسب للآتي.

(٥) أي مع أل.

(٦) ذكر هذا لجواب المرادي في توضيح المقاصد ٢٩٥/٣.

(٧) في (أ) و (ب): «لأنها مؤنثة» والمثبت من (جـ).

(٨) من الآية ١ من سورة النساء، وورد هذا النص أيضا في آيات كثيرة من القرآن الكريم.

(٩) من الآية ٢٧ من سورة الفجر.

(١٠) وهو هنا «أيّ» أو «أيّة». وفي (جـ): (وإنما وجب الرفع..)

(١١) أي نعت «أي» أو «أية» هو المقصود بالنداء وإنما ذكرتا للتوصل لنداء ما فيه «أل».

(١٢) هذا مذهب جمهور العلماء. وأجاز المازني فيه النصب قياسا.
انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣.

القسم الرابع : ما يجب نصبه مراعاة لمحلّ المنادى وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتا أو بيانا أو توكيدا وهو المراد بقوله : (التابع ...) بقرينة السياق .

والثاني : أن يكون مضافا مجردا من «أل». نحو يا زيد صاحبَ عمرو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلَّهم أوكلَّكم [١] .

فإن قيل : فلم لايجوز الرفع في هذا القسم [٢] ؟

فالجواب أنه لو جاز لزم عليه أن يفضُل [٣] الفرع الأصل فإنه لو كان منادى لوجب / نصبه [٤] . ٩٤/أ

فإن قيل فلأيّ شيء ألحق المضاف المقرون بأل بالمفرد في جواز الوجهين؟ فالجواب لأن إضافته غير محضة، فلم يعتدّبها [٥] .

وقوله (كتابع المعرب) وهو المضاف وشبهه، يجب أن يكون منصوبا إلا في البدل والنسق المجرد من «أل» فإنهما كالمنادى المستقل، كما أفاده قوله : (وإذا أتبع المنادى) على ما تقدم [٦] .

(١) الأول مثال النعت والثاني مثال البيان والثالث مثال التوكيد . وفي (ب) : «ياتميم كلكم».

(٢) أي القسم الرابع، وهو المضاف المجرد من أل إذا كان نعتا أو بيانا أو توكيدا وقد أجاز فيه الكوفيون الرفع أيضا .
راجع ذلك في توضيح المقاصد ٢٩٤/٣ وهمع الهوامع ١٤٢/٢ .

(٣) قوله : (يفضل) ساقط من (ب) وترك لها بياض بقدرها .

(٤) مراده أنه إذا جاء تابعا للمنادى يجوز نصبه ورفعه بينما إذا كان منادى وجب نصبه .

(٥) وذلك نحو يا زيد الضارب الرجل .
وانظر توضيح المقاصد ١٩٣/٣ .

(٦) سبق ذلك في ص٦٨٢ .

ص : (باب . موانع الصرف تسعة، يجمعها قوله :

اجمـــع وزنٌ عادلا أنّث بمعـــرفة

ركّب وزدْ عجمة فالوصف قد كملا

ش : لما كانت الأسماء التي لاتتصرف شبيهة بالأفعال كان لذكرها عقب الأسماء التي أشبهت الأفعال في العمل مناسبة.

فالاسم إن أشبه الحرف سُمّى مبنيا وغير متمكن [١]، كما تقدم في أول الكتاب [٢] وإن لم يشبه الحرف سمى معربا ومتمكنا. وهذا المتمكن إما أن يشبه الفعل أو لا.

فالثاني يسمّي منصرفا وأمكن، والأول يسمّى غير منصرف وغير أمكن، وهو ما عقد المصنف هذا الباب لبيانه.

والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان [٣]، مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخري المعنى. أو فرعية تقوم مقام الفرعيتين.

وذلك لأن في الفعل فرعية عن الإسم في اللفظ، و هى [٤] اشتقاقه من المصدر [٥].

وفرعية في المعنى، و هي [٤] احتياجه إلى الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا اسما. فالاسم من هذا الوجه أصل للفعل لاحتياجه إليه، والفعل فرع عنه، فلايكمل شبه الإسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه

(١) أي في باب الاسمية.

(٢) تقدم ذلك في ص٢١٢.

(٣) في (أ) : (فيه فرعيتان مختلفان) والمثبت من (ب) و (جـ).

(٤) في (ب) (جـ) : (وهو) في الموضعين.

(٥) وهذا على مذهب البصريين، وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك ص ٥٥٤.

الفرعية، كما في الفعل.

وحينئذ يثقل فيه ما يثقل في الفعل فلايدخله التنوين ولا الجر، كما لايدخلان في الفعل [١].

فإن قيل : لمّا شابه الاسم الفعل منع/ الصرف، مع أن الفعل أيضا شابه الاسم، فَلِم لم يُحْمل عليه [٢]؟ ٩٤/ب

فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصه [٣]، فأُعطي حكمه، واندفع التحكم [٤].

والاسم الذي لاينصرف نوعان : نوع يمتنع صرفه بعلة واحدة، وهو شيئان : ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع .

ونوع يمتنع صرفه بعلتين، وهذا قسمان : قسم يمتنع صرفه معرفةً [٥]، وينصرف نكرة . وهو ما كانت العَلَميّة إحدى علتيه، وهو سبعة ؛ لأن العلمية إما أن يكون معها فيه [٦] التركيب أو الألف والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أوألف الإلحاق [٧] أو العدل وقسم يمتنع صرفه معرفةً ونكرة [٨].

(١) انظر هذا التعليل في أسرار العربية ص ٣٠٨ وشرح المفصل ٥٩/١.

(٢) قوله : (أيضا) ساقط من (ب) و (جـ) وفي (ب) : «فلم يحمل عليه» وهو خطأ، لأن مراده لِمَ لَمْ يدخل الفعل الصرف أي التنوين مع أنه قد شابه الاسم .

(٣) وهو الفرعية .

(٤) ذكر هذا الجواب الرضي في شرح الكافية ٣٧/١.

(٥) كلمة (معرفة) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٦) أي في الممنوع من الصرف.

(٧) الإلحاق هو جعل مثال على وزن مثال آخر، ليعامل معاملته. وألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية، مثل «أرْطى» و «حبنطى» إذا سُمّي بهما.
انظر ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص ٣٠.

(٨) في (ب) و (جـ) : «يمتنع صرفه نكرة ومعرفة».

وهو ما وضع صفةً، وكان في آخره ألف ونون، أو كان موازنا للفعل أو معدولا [١]. فمجموع الموانع تسعة. وهي الجمع والوزن والعدل والتأنيث والتعريف والتركيب وزيادة الألف والنون [٢] والعجمة والوصف.

وقد نظم [٣] بعض النحويين [٤] بيتا واحداً، أورده المصنف فجمع التسعة المذكورة فيه، بعضها بصريح اسمه [٥] وبعضها بما يشاركه في الاشتقاق.

وإن أردت بيتا واحداً يجمعها كلها بصرائح أسمائها، من غير اشتقاق، فقل:

جمْعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفُ معرفةٍ تركيبُ عجمةَ تأنيث زيادتها [٦]

ولا بدّ لكل واحدة من هذه العلل من تفصيل وبيان، وسيأتي الشرح على جميعها إن شاء الله تعالى.

(١) مثال الوصفية مع زيادة الألف والنون «غضبان» و«سكران» ومثال الوصفية مع موازنة الفعل «أحمر» و «أسود». ومثال الوصفية مع العدل «مثنى وثلاث ورباع» و «أخر»، وسيأتي تفصيل ذلك.

(٢) قوله: (والنون) ساقط من (جـ).

(٣) في (أ): (تضمن)، صوابه من (ب) و (جـ).

(٤) هو بهاء الدين بن النحاس، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري والعدوي ولم أجده في التعليقة على المقرب. وقد ذكر له السيوطي بيتا آخر جمع فيه الموانع وهو:

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

انظر التصريح ٢١٠/٢ والأشباه والنظائر ٦١/٣ وحاشية العدوي على الشذور ١٩٧/٢.

(٥) في (جـ): (بصريح أسمائها).

(٦) هذا البيت من نظم الجوجري نفسه، وجاء على بحر البسيط وقد ذكر ذلك تلميذه معمر المكي في شرح قطر الندى ص ٧٤٣ حيث قال: «وأحسن منهما ما أورد شيخنا لنفسه في شرحه على الشذور» ثم ذكر هذا البيت.

فإن قيل : لِمَ لَمْ يمنع الاسم الصرف بعلة واحدة ؟ فالجواب لئلا تلزم مخالفة[1] الأصل، إذ الأصل في الأسماء الصرف والأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، فيكون أكثر الأسماء غير منصرف وأيضا فإن العلة الواحدة ليس لها من القوّة ما يخرج الاسم عن أصله [2].

وشبّهوا / ذلك ببراءة الذمّة [3]، حيث كانت الأصل لم تَصِرْ مشتغلة إلا بشهادة عدلين. ٩٥/أ

ص : (فالتأنيث بالألف كـ«بُهْمَى» و«صحراء»، والجمع المماثل لمساجد [4] ومصابيح كلٌّ منهما يستقل بالمنع).

ش : تضمّن هذا الكلام بيان النوع الأول، وهو ما يمتنع صرفه بعلّة واحدة والمستقل بالمنع شيئان لا غير :

الأول : ألف التأنيث، سواء كانت مقصورة، كـ «بُهمى» [5] أو ممدودة، كـ«صحراء»، وسواء كانت في صفة، كـ «حمراء» و «حبلى» أو اسم، كما تقدم. وسواء كان مدخولها علماً كـ «رضوى» [6] و«زكريا» أو نكرة، كما تقدم

(١) في (أ) : (لئلا يلزم مخالفة)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٢) انظر هذه التعليلات في أسرار العربية ٣٠٨ والأشباه والنظائر ٦٣/٣.

(٣) عرف الفقهاء براءة الذمّة بأنها خلوِ الإنسان من التكاليف قبل ورود الحكم الشرعي. وأراد بها الشارح هنا براءة ذمة المدّعى عليه حتى تثبت عليه الدعوى بشهادة عدلين. انظر الأشباه والنظائر ٦٣/٣.

(٤) في (أ) و (جـ) : (كمساجد) والمثبت من (ب) و شذور الذهب ص ٣٣.

(٥) وهو نوع من النبات من أنواع البقول، ومفرده وجمعه بلفظ واحد، وألفه للتأنيث. انظر الكتاب ٢١١/٣ والصحاح ١٨٧٥/٥ ولسان العرب ٥٩/١٢ (بهم).

(٦) اسم جبل في المدينة، قال عرّام السّلمي : هو من ينبع على مسيرة يوم ومن المدينة على سبع مراحل.
انظر (أسماء جبال تهامة للسلمي) في ضمن نوادر المخطوطات ٣٩٦/٢ ومعجم البلدان ٥١/٣.

وسواء كان جمعا، كـ «جَرْحى» و «أصدقاء» أو مفردا، كما تقدم.

وإنما استقلّت بمنع الصرف لأنها زيادة دالّة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه بخلاف غيرها. ففي المؤنث بها فرعيّة في اللفظ هي لزوم الزيادة، حتى كأنها من أصول الكلمة، وفرعيّة في المعنى هي دلالته على التأنيث، والتأنيث فرع التذكير [١].

الثاني: الجمع المماثل لمساجد ومصابيح، وهو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

وضابطه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه [٢] ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلي الألف مكسور لفظا أو تقديرا [٣].

ولا يشترط أن يكون أوّله ميمٌ، بل يدخل فيه ما أوّله ميم، كما تقدم، وما أوّله غير ميم، كـ «دراهم» و«دنانير».

لأن المعتبر موافقته لمفاعل [٤] ومفاعيل في الهيئة، لا في الحروف.

وإنّما استقل بالمنع لأن فيه فرعيّة من جهة [الدلالة على الجمعيّة] [٥] وهي راجعة إلى المعنى وفرعيّة من جهة عدم النظير [٦]، وهي راجعة إلى اللفظ.

(١) انظر هذا التعليل في شرح الألفية لابن الناظم ٦٣٥ وتوضيح المقاصد ١٢١/٤.

(٢) في (جـ): (ثالثها).

(٣) المكسور لفظا مثل «مساجد» و «مصابيح»، والمكسور تقديرا مثل «دوابّ» و «مدارى» إذْ أصلهما، (دوابب) و (مدارى).
انظر التصريح ٢١١/٢.

(٤) في (أ): (موافقته لفاعل) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (جـ).

(٥) جاء في النسخ بدل هذه العبارة (عدم النظير) وهي غير مناسبة هنا، وما أثبته من الأشموني ٢٤١/٣.

(٦) وهو خروجه عن صيغ الآحاد العربية. انظر الأشموني ٢٤١/٣ والتصريح ٢١١/٢.
وقوله: (عدم النظير) ساقط من (ب) وترك له بياض بقدره.

ص : (والبواقي[1] منها ما لا يمنع إلا مع العلمية، وهو[2] التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب، ويجوز في نحو «هند» وجهان، بخلاف نحو «سَقَر» و«بَلَخ» و«زيد» لامرأة، والتركيب المزجي كمعديكرب والعجمة كإبراهيم).

/ ش : لما فرغ المصنف من الكلام على العلّتين المستقل كلّ منهما بمنع الصرف أخذ يتكلم على العلل الغير المستقلة. ٩٥/ب

وقسّمها إلى ما يتوقف تأثيره في منع الصرف على انضمام العلمية إليه وإلى ما يؤثر منضمّاً إلى العلمية تارة وإلى الصفة أخرى[3].

فأما الأول[4] فهو ثلاثة :

الأول التأنيث، أي بغير الألف، لِما تقدم من استقلالها بالمنع.

فإن كان بالتاء مُنع مع العلمية مطلقا، أي سواء كان ما هي[5] فيه علماً على مؤنث، كفاطمة، أو على مذكر كطلحة.

وسواء كان زائداً على ثلاثة أم[6] لا، محرك الوسط أم لا، أعجميا أم لا[7]، منقولا من المذكر إلى المؤنث أم لا.

وإن كان مؤنثا بغير التاء، وهو الموضوع للدلالة على مؤنث، ويُسمّى مؤنثا

(١) في (جـ) : (والباقي).

(٢) في (جـ) (وهي).

(٣) في (ب) : (وإلى ما يؤثر منها منضمة إلى العلمية وإلى الصفة).

(٤) وهو المؤثر في منع الصرف مع العلمية.

(٥) كلمة (هي) ساقطة من (ب)، وفي (جـ) : (هو).

(٦) في (أ) : (أو) في هذا الموضع وما بعده، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٧) قوله : «أعجميا أم لا» ساقط من (جـ).

بالتعليق [١]، فهو مؤثر في منع الصرف أيضا، مطلقا في الأحوال المتقدمة . لكن لا يتحتّم تأثيره في المنع إلا إن زاد ما هي فيه على ثلاثة أحرف، كـ «زينبَ» لأن الزائد فيه منزّل [٢] منزلة التاء . أو كان ثلاثيا محرّك الوسط، نحو «سَقَر» [٣] لتنزيل حركته منزلة الزائد . أو كان أعجميّا، نحو «بَلْخ» [٤] اسم بلدة . لأن العجمة لمّا انضمّت إلى العلمية والتأنيث تحتّم المنع . أو منقولا من المذكر إلى المؤنث، نحو «زيْد» إذا سُمّي به إمرأة، لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثِقل عادل خِفّة اللفظ [٥] .

وما عدا ذلك من الثلاثي [٦] يجوز فيه وجهان [٧] الصرف، نظراً إلى خفة وسطه بالسكون، وعدمه، نظراً إلى [٨] وجود السببين [٩] .

فإن قيل : فأيّ الوجهين أرجح ؟

(١) سمي مؤنثا بالتعليق لأنه عُلّق على مؤنث، نحو زينب.
انظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٩ .

(٢) في (ب) : (ينزل)، وفي (جـ) : (لأن الزائد فيها منزل) .

(٣) «سَقَر»علم على جهنم.

(٤) «بَلْخ» مدينة مشهورة بخراسان.
انظر معجم البلدان ١/ ٤٧٩ .

(٥) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وأجاز عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي فيه الصرف أيضا.
انظر الكتاب٣/ ٢٤٢و شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢وشرح الكافية للرضي ١/ ٥١.

(٦) وهو الثلاثي المؤنث الساكن الوسط، مثل «هِنْد» و «دَعْد».

(٧) في (ب) و (جـ) : (الوجهان) .

(٨) من قوله : (خفة وسطه) إلى هنا ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، والمثبت من (ب) و (جـ) .

(٩) وهما العلميّة والتأنيث.

فالجواب أن المنع أرجح عند الجمهور [١] والصرف أرجح عند أبي علي [٢] قال بعضهم [٣] : ومذهب أبي علي غلط [٤] .

فائدتان :

الأولى : إذا كان المؤنث ثنائيا جاز فيه الوجهان [٥] ذكره [٦] سيبويه [٧] .

ومقتضى كلام التسهيل [٨] أن المنع أجود.

الثانية : إذا سُمّي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثيا صُرف مطلقا على الصحيح [٩] .

وإن كان زائداً على الثلاثة لفظا، نحو «سُعاد» ، / أو تقديرا نحو «جَيَل» ٩٦/أ

(١) وقد نصّ عليه سيبويه في كتابه حيث قال : «وترك الصرف أجود» .
ينظر الكتاب ٢٤٠/٣ والمقتضب ٣٥٠/٣ و شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣ .

(٢) أي الفارسي. ينظر قوله في الإيضاح العضدي ص ٣٠٧.

(٣) هو أبو حيان، انظر ارتشاف الضرب ٤٤٠/١.

(٤) وسبب كونه غلطا أن السببين موجودان في الكلمة وهما العلمية والتأنيث، والسكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين، وإنما أجيز الصرف نظرا لخفة اللفظ فكأنها قاومت أحد السببين.
انظر التصريح ٢١٨/٢.

(٥) أي الصرف ومنع الصرف، وذلك في مثل «يَدْ» علم على امرأة .

(٦) من قوله : «أبي علي ...» إلى هنا ساقط من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٦/٣ : « ...نحو «يد» و «دم» تجريهنّ إن شئت إذا كنّ أسماءً للتأنيث».

(٨) تسهيل الفوائد ص ٢٢٠، وقد نص فيه ابن مالك على أن منع الصرف في ذلك أجود.

(٩) وهو مذهب الجمهور، وذهب الفراء وثعلب إلى عدم صرفه.
انظر المقتضب ٣٥٢/٣ والأصول ٨٥/٢ وما ينصرف وما لاينصرف ص ٣٩ والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص ١٣٦ وارتشاف الضرب ٤٤٠/١.

مخفّف جَيْأَل[١] بالنقل[٢]، مُنع من الصرف[٣].

الثاني[٤] : التركيب المزجي، والمراد به جعل الاسمين اسما واحدا، لا بإضافة ولا بإسناد بل بتنزيل ثانيهما من أولهما منزلة تاء التأنيث[٥].

والمركّب المزجي نوعان:

أحدهما ما ختم بـ «ويه» . كـ «سيبويه». وهذا مبني على الأشهر، كما تقدم في المبنيات[٦].

وإنما لم يحترز عنه لتقدم ذكره هناك.

وثانيهما ما ختم بغير «وَيْه» ، وفيه ثلاث لغات[٧]:

إحداها، وهي أفصحها، إعرابه إعراب ما لاينصرف، ويبنى أول جزءيه على الفتح، إن لم يكن آخره ياء، فإن كان آخره ياء سُكّن، نحو «معديكرب» و«قالي قلا»[٨].

اللغة الثانية أن يعرب إعراب المتضايفين[٩]، ويكون ثاني جزءيه كالمستقل.

(١) في ا(ب) و (جـ) : (جيل بالثقل) وهوتصحيف، و «جيأل» علم على أنثى الضبع. انظر المخصص لابن سيدة ٥٨/١٧ ولسان العرب ٩٦/١١.

(٢) أي بنقل حركة الهمزة إلى الياء وحذف الهمزة، تخفيفا.

(٣) نص على ذلك سيبويه في : الكتاب ٢٣٥/٣ وينظر ما ينصرف وما لاينصرف ص ٥٥ والأشموني ٢٥٤/٣.

(٤) أي مما يتوقف منع الصرف فيه على العلمية.

(٥) أي في وقوع الإعراب على العجز، وما قبله ملازم للفتح إلا إن كان هنا ياء. انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٤٩/٣.

(٦) سبق ذلك في ص ١٩٨.

(٧) انظر هذه اللغات في الكتاب ٢٩٦/٣ والمخصص ٩٧/١٤ وشرح المفصل ١٢٤/٤.

(٨) وهي مدينة في نواحي أرمينية ببلاد العجم. انظر معجم البلدان ٢٩٩/٤.

(٩) أي المضاف والمضاف إليه، فيقع الإعراب على الجزء الأول، ويجرّ الجزء الثاني دائما.

فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثّر مُنع الصرف، كـ «هرمز» في «رامَ هرمز» [١] فإن فيه العجمة مع التعريف. وإلا صُرف كـ«موت» من «حضر موت» [٢] فإنه ليس فيه مع العلمية سبب آخر.

اللغة الثالثة أن يبنى الجزآن على الفتح، إلا أن يعتلّ الأوّل فيسكّن [٣]. وهو في هذه اللغة مشبّه بـ «خمسة عشر». واحترز بتقييده بالمزجي عن الإضافي والإسنادي، وقد تقدم حكمهما، وعن تركيب العدد [٤]، وقد تقدم حكمه أيضا.

الثالث: العجمة، وإنما تؤثر إذا كان [٥] الاسم من أوضاع العجم وعلميته في اللغة العجمية [٦]، وزائدا على الثلاثة، كما سيأتي التصريح بذلك في كلام المصنف، نحو «إبراهيم» و«إسماعيل» و«إسحاق» و«يعقوب».

وخرج ما نقل من لسانهم وهو نكرة، نحو «لجام» [٧]، وما كان نكرة في

(١) «رَامَهُرمز» مدينة مشهورة بنواحي خوزستان، وهي مركبة من «رام» بمعنى المراد «وهرمز» وهو أحد الأكاسرة. معجم البلدان ١٧/٣.
وقوله: «في رامهرمز» ساقط من (ب)، وقوله (فإن) بعده ساقط من (جـ).

(٢) «حضرِ موت» منطقة في جنوب جزيرة العرب شرقي عدن بقرب البحر وهي مركبة من «حضر» و «موت» سُمي بهما رجل اسمه عامربن قحطان، لأنه كان إذا حضر حربا أكثر فيها القتل، فلقب بذلك. وفيه أقوال أخر.
ينظر معجم البلدان ٢٦٩/٢.

(٣) نحو «معديكرب» فتسكن الياء، وتفتح الباء على البناء، وهذه اللغة ضعيفة.

(٤) من قوله: «واحترز بتقييده» إلى هنا ساقط من (جـ). وتقدم الكلام على هذه المركبات ص١٨٣.

(٥) (إذا كان) مكررة في (جـ)، وفي (ب): (إذا كانت لاسم).

(٦) أي يشترط في منع الصرف فيه أن يكون الاسم عَلَماً في لغة العجم.

(٧) هو الآلة التي توضع في فم الفرس، واختلف فيه هل هو عربي أو معرّب؟ قال الجواليقي: اللجام معروف، وذكر قوم أنه عربي، وقال آخرون: بل هو معرب».
انظر المعرب ٣٤٨ ولسان العرب ٥٣٤/١٢.

لسانهم ثم نُقل إلى العلمية [١].

وخرج الثلاثي، ولو كان عَلَماً في العجمية [٢]، لأنها سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي، بخلاف التأنيث.

قال ابن مالك [٣]: وممن صرّح بإلغاء عجمة الثلاثي [٤] مطلقا السيرافي [٥] وابن بَرْهان [٦] وابن خروف [٧]، / ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا». انتهى. ٩٦/

(١) وذلك مثل «قالون» فإنه في الرومية بمعنى الجيد، ثم نقل في العربية إلى العلمية، فيكون خارجا بهذا الشرط، لأن علميته جاءت بعد نقله إلى العربية وهو في العجمية صفة. وهذا الشرط ظاهر كلام سيبويه، ولم يشترطه الجمهور.
انظر الكتاب ٢٣٥/٣ وارتشاف الضرب ٤٣٨/١ وهمع الهوامع ٣٢/١.

(٢) مثل «نوح» و «لوط» فإنهما مصروفان لاغير،وأجاز فيهما الزمخشري المنع.
ينظر المفصل ص١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(٤) من قوله «بخلاف التأنيث» إلى هنا ساقط من (ب) لانتقال النظر، وقوله: «وممن صرح» ساقط من (جـ).

(٥) تقدمت ترجمته ص٤٠٣. وانظر قوله في ارتشاف الضرب ٤٣٩/١.

(٦) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٤٥٨/٢.
وابن برهان هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان الأسدي العكبري، عالم زمانه في اللغة والنحو، ولد في عكبرا، وانتقل إلى بغداد وأخذ النحو عن الدقيقي والسمسي وأبي منصور الرازي وغيرهم، ومن تلاميذه الخطيب التبريزي وابن فاخر. ترك مؤلفات في العربية منها شرح اللمع وأصول اللغة. وقد وافته المنية سنة ٤٥٦هـ
تنظر ترجمته في نزهة الألباء ٢٥٩ وإنباه الرواة ٢١٣/٢ وإشارة التعيين ١٩٩ والبلغة في تراجم أئمة اللغة ١٣٨ وبغية الوعاة ١٢٠/٢ وشذرات الذهب ٢٩٧/٣ والأعلام ١٧٦/٤.

(٧) ينظر قوله في ارتشاف الضرب ٤٣٩/١.
وابن خروف هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي كان إماما في العربية، وقد أخذ النحو عن ابن طاهر، وعاصر السهيلي ووقعت بينهما =

والمراد بالعجمي غير العربي، ولا يختص بلغة الفرس.

ص : (وما يمنع تارةً مع العلمية وأخرى مع الصفة، وهو العدل كـ«عُمَر» و«زُفر» وكـ«مثْنى» و«ثُلاث» و«أُخر» مقابل «آخرين» والوزن كـ«أحمد» و«أحمر» والزيادة كـ«عثمان» و[غضبان] [1]).

ش : لما فرغ من ذكر ما لايؤثر من العلل إلا مع العلمية أخذ في ذكر ما يؤثر منها مع العلمية تارة، ومع الصفة أخرى. وهو أيضا ثلاثة :

الأول العدل، وهو صرف لفظ أولى بالمسمّى إلى لفظ آخر [2].

فأمّا تأثيره مع العلمية ففي نحو «عُمر» و «زُفر» فكل منهما ممنوع الصرف للعلمية والعدل في الأول عن «عامر» وفي الثاني عن «زافر».

ومنه «زُحل» [3] و«جُشم» [4] و«قُثَم» [5] و«جُمح» [6] و«قُزح» [7]

= مناظرات.

له من المؤلفات شرح الكتاب وشرح الجمل وغيرهما. توفي ٦٠٩هـ على الأصح.

تنظر ترجمته في معجم الأدباء ٧٥/١٥ وإشارة التعيين ص ٢٢٨ والبلغة ١٥٧ وبغية الوعاة ٢٠٣/٢ والأعلام ١٥/٥ ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧.

(١) في النسخ : (غطفان) وما أثبته هو الموجود في شذور الذهب ص ٣٤.

(٢) انظر هذا التعريف في ارتشاف الضرب ٤٢٧/١.

(٣) «زُحل» علم على كوكب في السماء.

انظر تهذيب اللغة ٣٦٣/٤ ولسان العرب ٣٠٣/١١ (زحل).

(٤) اسم حي من أحياء العرب، وهو كثير في القبائل العربية.

انظر الاشتقاق لابن دريد ص ٢٥٢ ولسان العرب ١٠١/١٢ (جشم).

(٥) اسم رجل من أبناء العباس بن عبد المطلب، معدول عن «قاثم» وهو المعطي.

انظر الاشتقاق لابن دريد ٦٩ ولسان العرب ٤٦٢//١٢ (قثم).

(٦) لقب تيم بن عمرو بن هصيص بن كعب، بطن من قريش.

انظر الاشتقاق ١١٧ وجمهرة أنساب العرب ١٥٩.

(٧) «قوس قزح» طرائق متقوّسة تبدو في السماء أيام الربيع.

قال ابن منظور : «ولا يفصل قزح من قوس». لسان العرب ٥٦٣/٢ (قزح).

و«دُلف» [١].

وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف [٢] عاريا عن سائر الموانع [٣].

فإن ورد «فُعل» العَلَم [٤] مصروفا علمنا أنه ليس معدولا، نحو «أُدَد» [٥] وإن وجد «فُعل» العَلَم ممنوعا، وفيه مع العلمية مانع لم يجعل معدولا نحو «طُوى» [٦] فإن فيه مع العلمية التأنيث.

وأما تأثيره فيه [٧] مع الصفة فقد أشار الشيخ إليه بقوله: (كمثنى وثلاث وأخر) يعني أن الصفة المعدولة نوعان:

أحدهما موازن «فُعال» بضم الأول، أو «مَفْعل» بفتح الأول كـ«أحاد» و«مَوْحد» و«ثناء» و«مثنى» و«ثُلاث» و«مَثلث» و«رُباع» و«مَربع» فهذه ثمانية

(١) «دُلف» من أسماء العرب، ومنهم دُلَف بن سعد بن عجل.
انظر الاشتقاق ٣٤٦ ولسان العرب ١٠٧/٩ (دلف).

(٢) في (جـ): (غير منصرف)، وفي (ب): (غير مضروب) وهو تحريف.

(٣) فالعدْل على هذا سماعي لايصح القياس عليه. وقد جمع العلماء الأعلامَ المعدولة فأوصلوها إلى خمس عشرة كلمة، ذكر منها الشارح ثماني كلمات، وبقي «مُضَر» و «ثُعَل» و «هُبل» و «هُدَل» و «عُصم» و «بُلَع» و «جُحا».
انظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٦٤/٣.

(٤) ساقطة من (أ)، وأثبتها من (ب) و (جـ).

(٥) «أُدد» أبو قبيلة من حمير، وهو منصرف.
انظر تاج العروس ٣٨٨/٢.

(٦) «طُوى» اسم واد بالشام، وقد ورد فيه الصرف ومنع الصرف، فالصرف على أنه اسم للمكان، ومنع الصرف على أنه اسم للبقعة.
انظر معجم البلدان ٤٤/٤.

(٧) أي تأثير العدل في منع الصرف.

ألفاظ متفق عليها [١] . واختلف فيما بعدها إلى العشرة فمنعها قوم [٢] وأثبتها آخرون [٣] .

والأصح عند المصنف [٤] وجماعة [٥] ثبوتها .

قال الشيخ أبو حيّان [٦] : «والأصح أنّ البناءين [٧] مسموعان من واحد إلى عشرة، حكى ذلك أبو عمرو الشيباني [٨] . وحكى أبو حاتم [٩]

(١) بين البصريين والكوفيين .
انظر الكتاب ٢٢٥/٣ ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ والتصريح ٢١٤/٢ .

(٢) وهم البصريون والفراء .
انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٦٥١ وهمع الهوامع ٢٦/١ .

(٣) وهم الكوفيون والمبرّد والزجاج .
انظر المقتضب ٣٨٠/٣ وما ينصرف وما لاينصرف للزجاج ص ٤٤ وشرح الكافية للرضي ٤١/١ .

(٤) أي ابن هشام . انظر أوضح المسالك ١٤٥/٣ .

(٥) منهم ابن جنّي وابن يعيش .
انظر الخصائص ١٨١/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١ وخزانة الأدب ١٧٠/١ .

(٦) التذييل والتكميل [ج ٨ ق ٧٥/ب] لكن الشارح اختصر عبارة أبي حيان دون إخلال بالمعنى . وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٧/١ .

(٧) وهما فُعال ومَفعل .

(٨) هو إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشيباني، كان من علماء الكوفيين في اللغة والشعر، ثقة في الحديث، روى عنه السكّري والباهلي وابن السكيت . وقد ترك مؤلفات منها كتاب الجيم والخيل والنوادر . وقد عمّر طويلا، وتوفي سنة ٢٠٦هـ على الأصح .
انظر مراتب النحويين ١٤٥ وطبقات النحويين ١٩٤ وإنباه الرواة ٢٥٦/١ ومعجم الأدباء ٧٧/٦ وبغية الوعاة ٤٣٩/١ والأعلام ٢٩٦/١ .
ولم ترد هذه الحكاية في كتاب الجيم، وقد رواها عنه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ص ٣٥٧ .

(٩) هو سهل بن محمد، أبو حاتم السجستاني، كان عالما باللغة والأدب، روى عن =

وابن السكيت [١] من أحاد إلى عشار.

قال : «ومن حفظ حجة على من لم يحفظ» . انتهى.

ثانيهما«أُخر» بضم أوله وفتح ثانيه، مقابل «آخرين» إذ هو جمع «أخرى» أنثى / «آخر» بفتح الخاء [٢] . ٧

وهو معدول عن «آخر» بوزن المفرد، مرادا به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغني فيه بأفعل عن فُعل بضم أوله، لتجرده من «أل» [٣] كما يستغنى بـ «أكبر»

= الأصمعي والأخفش وأبي زيد وأبي عبيدة، وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما وألف كتبا كثيرة منها الإبل والنخل والمذكر والمؤنث واختلاف المصاحف والمعمّرون مات سنة ٢٥٥هـ.

انظر ترجمته في طبقات النحويين ٩٤ وإنباه الرواة ٥٨/٢ و معجم الأدباء ٢٦٣/١١ وإشارة التعيين ١٣٧ وبغية الوعاة ٦٠٦/١ .

وقد وردت حكايته هذه في كتاب الإبل وهو مفقود ، انظر همع الهوامع ٢٦/١ .

(١) هو يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف المعروف بابن السكيت ، وهو لقب والده كان من أئمة الكوفيين في اللغة والنحو ، أخذ العلم عن الفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وأخذ عنه أبو العباس ثعلب وغيره. وقد صنّف إصلاح المنطق والألفاظ والأضداد والإبدال وغيرها . توفي سنة ٢٤٤هـ.

انظر طبقات النحويين ٢٠٢ وإنباه الرواة ٥٦/٤ ومعجم الأدباء ٥٠/٢٠ وبغية الوعاة ٣٤٩/٢ .

وانظر قوله هذا في كتاب الألفاظ ص ٣٥٧ والمخصص ١٢٠/١٧ .

(٢) بمعنى مغاير .

(٣) لكنهم أوقعوا «فُعل» موقع «أفعل» فكان ذلك عدلا عن مثال إلى مثال. وهذا تعليل ابن مالك والمحققين. وعلل الجمهور ذلك بأن «أُخَر» معدول عن «الأُخر» لأن أصله أفعل تفضيل فكان حقه ألاّ يجمع إلاّ بأل، مثل الكبر والصّغَر ، فعدل به عن أصله .

راجع الكتاب ٢٢٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٤٤٩/٣ وتوضيح المقاصد ١٢٨/٤ .

عن «كُبر» [١] نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها [٢].

الثاني : الوزن، أي وزن الفعل.

فأما تأثيره مع العلمية فكما في «أحمد» ونحوه كـ «شمّر» [٣] عَلَما لفرس. و«دئل» عَلَما لقبيلة [٤].

وأما تأثيره مع الصفة فكما في «أحْمر» ونحوه كـ«أفضل» و«أكْمر» [٥] و«آدر» [٦].

الثالث : الزيادة، أي زيادة الألف والنون. فالمؤثرة في العَلَم، كـ«عثمان» ونحوه «مَرْوان» و«عُمران».

والمؤثرة في الصفة، كـ«غضبان» ونحوه «سكران» و«عطشان».

وسيأتي في المقالة الآتية [٧] الكلام على شرط الوزن والزيادة وغيرهما، إن شاء الله تعالى.

(١) في (أ) و (جـ) : (أكثر) و (كثُر) بالثاء المثلثة وهو تصحيف، و في (ب) : «كما يستغنى بأكبر عن كبير». والصواب ما أثبته.

(٢) في (أ) و (جـ) : «مع نسوة أكثر منها» بالثاء، وهو تصحيف، صوابه من (ب).

(٣) «شمّر» اسم فرس جد جميل بن معمر الشاعر.
انظر أسماء خيل العرب للغندجاني ١٣٦.

(٤) من بني بكر بن كنانة، منهم أبو الأسود الدؤلي.
انظر الاشتقاق لابن دريد ٣٢٥.

(٥) أكمر أي عظيم الكَمرة وهي الحشفة.
انظر لسان العرب ١٥١/٥ (كمر).

(٦) آدر بالمد عظيم الخصيتين.
انظر جمهرة اللغة ١٠٥٧/٢.

(٧) في ص ٧٠٧.

ص [١] : (وشـــرط [٢] تأثير الصفـة أصالتـها وعـدم قبـولها التـاء فـ«أرنب» و«صفوان» [٣] بمعنى ذليل وقاسٍ وأرْمل [٤] ويعمل [٥] وندمان من المنادمة منصرفة.

وشرط العجمة كون علميتها في العجمية والزيادة على الثـلاثة، فـ«نـوح» [٦] منصرف . وشـرط الوزن اختـصاصه بالفعـل، كـ«شَمَّـر» و«ضُرب» عَلَمين ، أو افـتـتـاحه بزيادة [٧] هي بالفعـل أولى،كـ«أحمـر» وكـ«أفكل» عَلَماً).

ش [١] : أخذ يبيّن شروطا لبعض الموانع المتقدمة فمن ذلك ما يشترط في الصفة، وهو أمران الأول أصالتها . بمعنى أن تكون الكلمة من أول الأمر دالة على الوصفية، ليخرج ما وُضع اسما ثم عرضت له ولذلك صُرف «صَفْوان» بمعنى قاسٍ و«أرنب» بمعنى ذليل [٨]، لأنّ وصفيتهما عارضة، لأنهما وُضعا اسمين [٩] .

ومثـلهـما في ذلك «أربع» في نحـو (مررت بنـسوة أربـع) لأنه [١٠] وُضـع اسـما [١١]، فلم يُلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

(١) هذا الحرف ساقط من (جـ).

(٢) في (ب) و(جـ) : (وشروط) .

(٣) قوله : (وصفوان) ساقط من (أ)، وأثبته من (ب) و (جـ)، وهو في الشذور ص ٣٤ .

(٤) هذه الكلمة لم ترد في شذور الذهب المطبوع.

(٥) في (جـ) : (يعلا) وهو تصحيف.

(٦) قوله : (فنوح) ساقط من (ب) وترك له بياض بقدره.

(٧) في (جـ) : (بهمزة) .

(٨) تقول : مررت برجل صفوان، أي قاس، ورأيت رجلا أرنبا، أي ذليلا .

(٩) فصفوان اسم للحجر الأملس، وأرنب اسم لحيوان معروف .

(١٠) في (جـ) : (لأنها).

(١١) «أربع» وضع اسما للعدد، انظر ما ينصرف ومالاينصرف ص ١٢ .

وإذا وُضعت الكلمة من أول الأمر صفة ثم عرضت لها التسمية [١] يمتنع صرفها اعتبارا بالأصل عند الأكثرين [٢].

ومن ذلك أبْطَح وأدْهم وأرقم [٣]. فإنها وضعت / صفات، فلم يلتفت إلى ما ٩٧/ب طرأ لها من الاسمية وربما اعتدّ بعضهم [٤] باسميتها فصرفها.

الثاني: ألاتقبل [٥] التاء، سواء كانت الصفة على «أفْعل» أو على «فعْلان» [٦].

وعدم قبولها التاء إما لأنه لا مؤنث لها، كـ «أكْمر» للكبير رأس الذّكَر [٧] و«آدر» لمن بخصيته نفخة [٨]، وكـ«لِحْيان» [٩] للكبير اللحية.

(١) أي الاسمية. وفي (جـ) : (الوصفية) وهو خطأ.

(٢) أي أكثرالعرب، وقال سيبويه في الكتاب ٢٠١/٣: «لم تختلف في ذلك العرب».
وانظر المقتضب ٣٤٠/٣ وما ينصرف ومالاينصرف ص ١١.

(٣) الأبطح في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم صاراسما للأرض المتسعة والأدهم في الأصل ما فيه سواد من الخيل والإبل، يقال : فرس أدهم أي أسود، ثم سمي به القيد. والأرقم في الأصل ما فيه بياض وسواد ثم سمّيت به الحية.
انظر لسان العرب ٢٠٩/١٢، ٢٤٩ (دهم) و (رقم).

(٤) أي بعض العرب.
انظر شرح الكافية الشافية ١٤٥٣/٣.

(٥) في (أ) : (لايقبل)، والمثبت من (ب) و (جـ).

(٦) في (أ) : (أو على فعلى) صوابه من (ب) و (جـ).

(٧) انظر ما سبق ص ٧٠٢.

(٨) انظر لسان العرب ١٥/٤ (أدر).

(٩) ضبطت في اللسان بفتح اللام، وفي القاموس بكسر اللام، وهو الصحيح.
انظر لسان العرب ٢٤٥/١٥ (لحي) والقاموس المحيط ١٢١/٤ وتاج العروس ٣٢٣/١٠.

أوْ لها [١] مؤنث لكنه على أفعل فعْلاء أو فعلان فَعْلى أو فُعْلى [٢] كأحمر وحمراء وسَكران وسَكْرى وأفضل وفُضلى.

بخلاف نحو «أرمل» [٣] لقبوله التاء فإنه يقال : أرملة، وبخلاف «يعْمل» [٤] فإنه يقال : يَعْملة [٥]، فتقبل التاء أيضا فهما [٦] مصروفان.

وجميع أبنية «فعْلان» مؤنثاتها على «فعْلى» فتمتنع من الصرف إلا أربع عشرة لفظة [٧] وردت مؤنثاتها على [٨] «فعلانة» فصرفت وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن مالك، في نظم له [٩] منها اثنتي عشرة لفظة.

(١) في (أ) : (أوله)، والمثبت من (ب) و(جـ). وكلمة (على) الآتية ساقطة من (ب) و(جـ).

(٢) في (أ) : (لكنه على فعلى أو فعلى)، وفي (ب) : (لكنه أفعل أو فعلى)، وقوله : (فعلى أو فعلى) ساقط من (جـ).

(٣) بمعنى فقير، فهو مصروف لضعف شبهه بالفعل لأن تاء التأنيث لا تلحق الفعل.

(٤) هو الجمل السريع النجيب. انظر تاج العروس ٣٥/٨ (عمل).

(٥) وهي الناقة السريعة القوية على السير. وقد ضبطت هاتان الكلمتان «يُعمل» و«يعمُلة» بضم الميم في (جـ)، وضبطتا في كتب المعاجم بالفتح.
انظر جمهرة اللغة ٩٤٩/٢ ولسان العرب ٤٧٦/١١ (عمل) وتاج العروس ٣٥/٨.

(٦) في (جـ) : (فهو) وهو خطأ، لأن الضمير يعود على مثنى وهما أرْمل ويعْمل.

(٧) في (ب) : (فيمتنع من الصرف إلا أربعة عشر لفظة).

(٨) من قوله : (فعلى فتمتنع..) إلى آخره ساقط من (أ) بسبب انتقال النظر، وأثبته من (ب) و (جـ).

(٩) جاء هذا النظم في كتابه «نظم الفرائد» ذكر ذلك السيوطي في المزهر ١١٣/٢ ولم أعثر على هذا الكتاب. وقد ورد النظم أيضا في توضيح المقاصد ١٢٢/٤ والأشباه والنظائر ٦٤/٣ والأشموني ٢٣٢/٣ وهو قوله :

أجز فَعْلَى لفَعْلانا ... إذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا ... وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلاّنا ... وقشوانا ومصّانا
وموتانا وندمانا ... وأتبعهن نصرانا

وزيدت عليه اثنتان [١].

وهي «حَبْلان» للعظيم البطن [٢] و«دَخْنان» لليوم المظلم [٣] و«سخنان» لليوم الحار [٤] و«سَيفان» للرجل الطويل الممشوق [٥] و«صَحْيان» [٦] لليوم الذي لا غيم فيه [٧] و«صوْجان» للبعير اليابس الظهر [٨] و«علانّ» للكثير النسيان [٩] و«قشوان» للدقيق الساقين [١٠] و«مصّان» [١١] و«موتان» للبليد الميّت القلب [١٢]

(١) في (أ): (وزيد عليه اثنتين)، وفي (جـ) : (وزيد عليها) والمثبت من (ب). واللفظتان. هما «أليان» و «خَمصان» وقدذيل المرادي هذه الأبيات بهما فقال :

وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا

(٢) جاء في اللسان ١٣٩/١١ (حبل) «رجل حبلان وامرأة حبلى» ثم ذكر عن ابن سيدة أنه يقال : امرأة حبلانة.

(٣) يقال : ليلة دخنانة أي شديدة الحر.
انظر لسان العرب ١٤٩/١٣ (دخن) وتاج العروس ١٧٩/٩ .

(٤) ويقال : ليلة سخنانة . انظر التكملة والذيل والصلة ٢٤٨/٦ .

(٥) انظر الصحاح للجوهري ١٣٧٩/٤ واللسان ١٦٧/٩ (سيف). ومن قوله: (وسخنان..) إلى آخره ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٦) كذا بالصاد في كتب النحو، والذي في المعاجم «ضحيان» بالضاد المعجمة.
ينظر تهذيب اللغة ١٥٥/٥ والمخصص ٧٨/٩ ولسان العرب ٤٧٩/١٤ (ضحو).

(٧) جاء في تهذيب اللغة ١٥٥/٥ : «يوم إضحيان لاغيم فيه وليلة إضحيانة مضيئة».

(٨) في لسان العرب ٣١٢/٢ -صوج- (الصوجان من الإبل والدواب الشديد الصلب).

(٩) ويقال : امرأة علاّنة أي جاهلة.
ينظر اللسان ٤٧٢/١١ (علل).

(١٠) والقشوانة الدقيقة الضعيفة من النساء.
انظر التكملة للصاغاني ٤٩٤/٦ .

(١١) هو اللئيم والحجّام.
انظر لسان العرب ٩١/٧ - (مصص).

(١٢) ويقال امرأة موتانة الفؤاد.
انظر الصحاح ٢٦٧/١ .

و«ندمان» للنديم [١] و«نصْران» للواحد من النصارى و«أليان» للكبير الإلية [٢] و«خمصان» [٣].

ومنه ما يشترط في العجمة، وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق [٤]، فراجعه.

ومنه ما يشترط في الوزن، وهو أن يكون مختصا بالفعل كـ«شمّر» [٥] بتشديد الميم.

فإنّ «فعّل» من الأوزان المختصة بالفعل [٦].

وكـ«ضُرِبَ» مبنيا للمفعول، فإنه أيضا من الأوزان المختصة [٧].

فإنْ لم يكن مختصا فشرطه أن يكون العَلَم الموازن مبدوءا بزيادة هي بالفعل أولى؛ بأن تدلّ في الفعل ولا تدلّ في الاسم. وذلك كـ«أحمر» وكـ«أفكل» [٨].

فإن الهمزة فيهما لا تدلّ، وهي في موازنهما من الفعل، نحو «أذهب»

(١) من المنادمة، وهو الذي يرافقك ويشاربك، بخلاف «ندمان» من الندم فهو غير منصرف، لأن مؤنثه «ندمى».
ينظر اللسان ٥٧٣/١٢ (ندم).

(٢) انظر لسان العرب ٤٢/١٤ (ألا).

(٣) في (ب) و (جـ): (خصمان) وهو تصحيف، و «خمصان» بالفتح لغة في «خُمصان» بالضم، وهو الجائع الضامر البطن.
تراجع التكملة والذيل والصلة ٧/٤ ولسان العرب ٢٩/٧ (خمص).

(٤) سبق ذلك بالتفصيل في ص٦٩٦.

(٥) علم لفرس، وقد سبق ذكره ص٧٠٢.

(٦) لأن وزن «فعّل» بالتشديد ليس من أوزان الأسماء. ينظر شرح المفصل ٦٠/١.

(٧) من قوله: «بالفعل ..» إلى هنا ساقط من (ب) و (جـ).

(٨) اسم للرعدة، ولا يبنى منه فعل.
انظر تهذيب اللغة ٢٥٧/١٠ ولسان العرب ٥٢٩/١١ - فكل.

و«أكتب» دالةٌ على المتكلم [١].

تنبيهات:

الأول: لم يذكر المصنف - رحمه الله [٢]- مما يمنع مع العلمية [٣] ألف الإلحاق المقصورة [٤] لأنها في معنى ألف / التأنيث المقصورة [٥]. فكأنه استغنى ٩٨/أ
بذكر ألف التأنيث عنها.

الثاني: بقي من شروط الوزن أن يكون لازما، ليخرج نحو «امرىءٍ» لأنه في النصب نظير «اذْهب» وفي الجر نظير «اضْرب» وفي الرفع نظير «اكتُبْ» [٦]. فيكون مصروفا على لأحوال [٧] كلها [٨].

وأن يكون باقيا، ليخرج نحو «قِيل» و«رُدّ» [٩].

(١) راجع في هذه المسألة الكتاب ١٩٤/٣ وشرح المفصل ٦١/١ وهمع الهوامع ٣٠/١ والأشموني ٢٥٩/٣.

(٢) قوله: «رحمه الله» زيادة من (ب).

(٣) في (أ): «من العلمية» صوابه من (ب) و (جـ).

(٤) مثل «أرطى» و «ذفرى» و «حبنطى» تمنع من الصرف إذا سمّي بها.

(٥) من حيث إنها زائدة ليست مبدلة، ولأنها تقع على وزن ألف التأنيث. راجع الأشموني ٢٦٢/٣.

(٦) وذلك لأن الراء في «امرىء» تتبع حركة الإعراب التي بعدها تقول: جاء امرؤٌ ورأيت امرءاً ومررت بامرىءٍ.

(٧) في (ب) و (جـ): «في الأحوال».

(٨) لأنه خالف الأفعال بكون عينه لاتلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة. انظر توضيح المقاصد ١٥٢/٤.

(٩) فإن أصلهما «قُولَ» و «رُدِدَ» ثم حصل في الأول إعلال، حيث نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها، فسكنت الواو إثر كسرة فقلبت ياء وحصل في الثاني إدغام، فصارا على وزن «فِيل» و «بُرْد» فلم يعتبر فيهما وزن الفعل الأصلي لعدم بقائه. انظر التصريح ٢٢١/٢.

ولم يحتج المصنف لذكرهما [١] لأن ما أخرجاه لم يبق فيه الوزن، لذهابه بالإعراب والإعلال.

الثالث : يلتحق بالنوعين اللّذَين ذكرهما المصنف لوزن الفعل، وهما المختص والمبدوء [٢] بزيادة هي بالفعل أولى ما يكون غالباً في الفعل [٣]، وإن لم يكن مبدوءاً بزيادة تدل فيه. كـ «إثْمد» [٤] و«إصْبع» [٥] و«أبلم» [٦] أعلاما.

فإنّ وجود موازنها في الفعل أكثر كالأمر من «ضَرَبَ» و«ذَهَبَ» و«كَتَبَ» [٧].

ويدخل هذا في قوله : (أو افتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى). فتأمّل [٨].

(١) أي شرطي اللزوم والبقاء.

(٢) في النسخ : (أو المبدوء)، والأولى ما أثبته.

(٣) أي يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء.

(٤) الإثمد حجر أملس يتخذ منه الكحل ،فإذا سُمّي به منع من الصرف .
انظر الكتاب ١٩٧/٣ ولسان العرب ١٠٥/٣ (ثمد).

(٥) ورد في الإصبع عشر لغات.
تنظر في لسان العرب ١٩٢/٨ (صبع).

(٦) الأبْلم هو الخوصة أي سعف المُقْل، وفيه عدة لغات.
انظر الصحاح ١٨٧٤/٥ ولسان العرب ٥٣/١٢ (بلم).

(٧) أي فعل الأمر من هذه الأفعال، وهو «اضْرب» و«اذهب» و«اكتب» .

(٨) الظاهر أنه لايدخل فيما قال ، لأن «إصبع» ونحوه جاءت على وزن الفعل به أولى لكثرته فيه، وأمّا نحو «أفكل» فإن الهمزة فيه تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم.
بقي أن يقال : إنه قد يجتمع الأمران في نحو «تَنْضُب» اسم شجر، فإنه كإثمد في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء، وكأفكل في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم.
راجع الأشموني ٢٥٩/٣. وقوله : (فتأمل) ساقط من (ب).

ص : (باب العدد .الواحد والاثنان وما وازن فاعلا، [كـ«ثالث»][1]، والعشرة مركبة يُذكَّرن مع المذكر ويؤنَّثن مع المؤنث.والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا، والعشرة مفردةً بالعكس).

ش : قال الجوهري [2] : «عددت الشيء عداً أي [3] أحصيته، والاسم العدد والعديد».

والمقصود الذي عَقَد هذا الباب له بيان حكم الألفاظ المعدود بها تذكيرا وتأنيثا وتمييزاً. وتضمّن هذا الكلام بيان حكمها في التذكير والتأنيث.

فالواحد والاثنان وما كان من ألفاظ العدد على وزن «فاعل» مفرداً كان كـ«ثالث» و«رابع» و«عاشر»، أو مركبًا ، كـ«ثالث عشر» و«حادي وعشرين» [4] وكذلك العشرة إذا كانت مركبة، نحو «أحد عشر» كلها مشتركة في حكم واحد، وهو أنها تذكّر مع المذكّر وتؤنث مع المؤنث.

فتقول في المذكر : واحد واثنان، والجزء الرابع ، والخامس عشر والخامس والعشرون.

وفي / التأنيث : واحدة واثنتان والمقامة [5] الرابعة والخامسة عشرة [6] ٩٨/ب والخامسة والعشرون.

وأما الثلاثة والتسعة وما بينهما، وهو الأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية، سواء كانت مفردة، كـ«ثلاثة رجال» و«أربع نسوة» أو مركبة كـ«ثلاثة

(١) زيادة من شذور الذهب ص ٣٤.

(٢) الصحاح ٥٠٥/٢ (عدد) . وقد سبقت ترجمة الجوهري ص٢٠٥.

(٣) قوله : (أي) ساقط من (أ) وأثبته من (ب) و (جـ).

(٤) في (أ) و (جـ) : «حادي عشرين»، والمثبت من (ب).

(٥) المراد بالمقامة الجلسة التي يملي فيها العالم شيئا من أقواله ومن ذلك مقامات الحريري.

(٦) في النسخ : (الخامسة عشر) والصواب ما أثبته.

عشر رجلا» و«أربع عشرة امرأة» [١]، وهذا معنى قوله : (مطلقا).

والعشرة إذا كانت مفردة، أي غير مركبة نحو عشرة رجال وعشر نسوة، فكلها على عكس الحكم السابق فتذكّر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر [٢] كما مثلنا.

قال ابن مالك [٣] : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأُثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأنّ [٤] الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزُمرة وأمّة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق [٥] نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر، لتقدّم رتبته وحذفت مع المؤنث، فرقا [٦]، لتأخّر رتبته). انتهى.

وهو معنى حَسَن . وقد ذكره غيره من النحويين [٧].

تنبيهات :

الأول : محل هذا الحكم ألا يقصد بالثلاثة والعشرة وما بينهما العدد المطلق. فأما إذا قُصد بهنّ العددَ المطلق كانت كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة.

وكانت كلها أيضا غير مصروفة، لأنها أعلام [٨]، خلافا لبعضهم [٩].

الثاني : محلُّه أيضا ما إذا كان المعدود مذكورا، فأما إذا كان محذوفا،

(١) في (أ) : (أربعة عشر امرأة) وهو خطأ، صوابه من (ب) و (جـ).

(٢) في (جـ) : (المؤنث) وهو خطأ.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك [ق ١٣٤/أ].

(٤) الجملة السابقة لم ترد في شرح التسهيل، وإنما بدأ بقوله : (الثلاثة وأخواتها ...).

(٥) في (ب) و (جـ) : (يكون بالتاء ليوافق) بالياء فيهما.

(٦) هذه الكلمة ليست فيما بين أيدينا من شرح التسهيل.

(٧) وممن ذكره ابن العلج في البسيط.
انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٣١/٣ وحاشية الصبان على الأشموني. ٦١/٤.

(٨) نصّ على ذلك ابن جني وابن يعيش.
انظر سر صناعة الإعراب ٧٨٣/٢ وشرح المفصل ٣٩/١.

(٩) هو ابن الحاجب، حيث ضعّف هذا القول في الإيضاح في شرح المفصل ٩٤/١.

فيجوز أن تحذف التاء مع المذكر [١] .

حكى الكسائي [٢] عن أبي الجرّاح [٣] «صُمنا من الشهر خمسا» [٤] وحكى الفراء «أفطرنا خمسا» [٥] و في الحديث «وأتبعه بست من شوّال» [٦] .

الثالث إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال الموصوف المنوي، لا حالها [٧] قال الله تعالى : ﴿فله عشر أمثالها﴾ [٨] أي عشر حسنات أمثالها . ولو لا ذلك لقيل : عشرة . لأن المثل مذكّر.

(١) لكن الأكثر هو إثبات التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، كما لو كان المعدود مذكورا.
انظر التصريح ٢/٢٦٩.

(٢) تقدمت ترجمة الكسائي ص (١١٠) ولم أجد هذه الحكاية في كتب النحويين.

(٣) في (ج) : (ابن الجراح) تحريف، وهو أبو الجراح العقيلي، أعرابي، أخذ عنه النحاة واللغويون، وهو أحد الأعراب الذي ناصروا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبوريّة المشهورة.
انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/١٢٠.

(٤) جاء هذا القول في إصلاح المنطق ص ٢٩٨ دون نسبة، وارتشاف الضرب ١/٣٦٠.

(٥) جاء في معاني القرآن للفراء ١/١٥١ : «يقولون : قد صُمنا عشرا من شهر رمضان».
ولم أجده بالفظ الذي ذكره الشارح في كتب الفراء.
وانظر توضيح المقاصد ٤/٣٠١.

(٦) أصل هذا الحديث «من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر».
وقد جاء بهذا اللفظ في سنن أبي داود ٢/٣٢٤. عن أبي أيوب الأنصاري . وجاء في صحيح مسلم ٢/٨٢٢ وسُنن الترمذي ٣/١٢٣ بلفظ «ثم أتبعه ستّا» .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٢/١٥٠ والتصريح ٢/٢٧١. وجاء في النسخة (ب) : (حال الوصف المعنوي، لاحاله) وفيه تحريف.

(٨) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

ص : (وتمييز المائة وما فوقها مفرد مخفوض. والعشرة / مفردة وما ٩٩
دونها مجموع مخفوض إلا المائة فمفردة [١]).

ش : لما فرغ من ذكر التأنيث والتذكير في لفظ العدد أخذ في ذكر تمييز العدد وما يعتبر فيه، وذكر في هذا المقالة نوعين منه الأول تمييز [٢]، المائة وما فوقها من المائتين والثلثمائة [٣] إلى الألف وما فوقه كألفين وثلاثة آلاف. وذكر أنه يكون مفردا مخفوضا.

فتقول : مائة رجل ومائتا رجلٍ ومائة امرأةٍ ومائتا امرأة وألف رجل وألف امرأة وألفا رجلٍ وألفا امرأة، وثلاثة آلاف رجلٍ وثلاثة آلاف امرأة، وهكذا.

وقد تضاف المائة إلى جمع، كقراءة من قرء «ثلاثَ مائة سنين» [٤] وقد تميز [٥] بمفرد منصوب، كقوله :

١٨٥ - إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرّة والفتاء [٦]

(١) في النسخ : (فمفرد) وما أثبته من شذور الذهب ص ٣٤.
(٢) من قوله : (وما يعتبر فيه ..) إلى هنا ساقط من (ب) و (جـ).
(٣) في (أ) و (جـ) : (والثلاثة مائة) وهو تصحيف، صوابه من (ب).
(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.
والقراءة بإضافة «مائة» إلى «سنين» قراءة حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون من العشرة بالتنوين في «مائة» فتكون «سنين» بدلا وقيل : عطف بيان.
انظر السبعة لابن مجاهد ٣٨٩ وحجة القراءات لابن زنجلة ٤١٤ والكشف لمكي ٥٨/٢ والنشر لابن الجزري ٣١٠/٢.
(٥) في (أ) و (ب) : (وقد يميز)، والمثبت من (جـ) وهو الصواب.
(٦) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري.
وجاء في النسخ : (الغناء) وهو تصحيف. صوابه من كتب النحو، وفي بعض المصادر جاء عجزه كذا:
..... فقد أودى اللذاذة والفتاء
الفتاء : مصدر فَتِي يفتى، وهو طراوة الشباب . انظر لسان العرب ١٤٥/١٥ (فتى).
والبيت من شواهد سيبويه ٢٠٨/١ - هارون والمقتضب ١٦٩/٢ ومجالس ثعلب =

ولا يقاس على هذا عند الجمهور [١].

والثاني [٢] تمييز العشرة إذا كانت مفردة، وما دونها كالتسعة والثلاثة وما بينهما. وذكر أنه يكون مجموعاً مخفوضا [٣].

إلا إذا كان لفظ المائة [٤] فيتعين فيه أن يكون مفردا.

فتقول: عشرة رجال وعشر نساء، وتسعة رجال وتسع نساء وثلاثة رجال وثلاث [نساء] [٥] وستة أيام وست ليال وتسعمائة رجل وثلثمائة [٦] امرأة.

تنبيهات:

الأول: المراد من قوله: (مجموع) جمعُ القلة من أمثلة التكسير [٧] إن وُجد للاسم جمعُ قلّة وكثرة.

فإن أهمل أحدهما أضيف إلي الموجود [٨].

= ٢٧٥/١ والأصول ٣١٢/١ والجمل للزجاجي ٢٤٢ وشرح المفصل ٢١/٦ والمقرب ٣٠٦/١ و شرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٣١ وتوضيح المقاصد ٣١٠/٤ والتصريح ٢٧٣/٢ والأشموني ٦٧/٤ وخزانة الأدب ٣٧٩/٧.
والشاهد فيه مجيء تمييز «المائة» مفرداً منصوبا وهو قليل.

(١) وأجاز ابن كيسان القياس عليه. وانظر في هذه المسألة الكتاب ٢٠٨/١ - هارون. وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦/٢ وتوضيح المقاصد ٣١٠/٤.

(٢) أي النوع الثاني من تمييز العدد.

(٣) في (جـ): (أنه يكون مخفوضا مجموعا).

(٤) أي إذا كان لفظ المائة نفسه تمييزا.

(٥) قوله: (وثلاث نساء) ساقط من (ب) و (جـ)، وفي (أ): (وثلاث رجال) وهو سهو.

(٦) في (جـ): (ثلاثة مائة) وهو خطأ.

(٧) أوزان جموع القلة أربعة، جمعها ابن مالك في ألفيته بقوله:
أفعِلة أفعُل ثم فِعْلَةْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُمُوعُ قِلَّة

(٨) نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم، فهذه الثلاثة لم يجيء منها جمع قلة.

وقد يضاف إلى جمع [١] الكثرة، لقلة استعمال القلة، نحو ثلاثة شُسوع، لقلة استعمال أشساع [٢]. أو لخروج جمع القلة عن القياس، نحو ﴿ثلاثة قروء﴾ [٣] لأن واحده «قرْء» كـ «فلْس» وجمعه على «أفعال» شاذ [٤].

ولايؤثر [٥] جمع الكثرة على جمع القلة في غير ذلك إلا نادرا.

وأما جمع التصحيح فلايضاف إليه إلا إن أهمل تكسيره، نحو ﴿سبع بقرات﴾ [٦]. أو جاور ما أهمل تكسيره، نحو ﴿سبع سنبلات﴾ [٦] / لمجاورته ٧٩٩ لـ«بقرات» [٧]، أو قلّ استعمال غيره، نحو (ثلاث سُعادات) لقلة «سُعائد».

فإن كثر استعمال غيره، ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضف إليه إلا قليلا، نحو (ثلاثة أحمدين) و(ثلاث زينبات) [٨].

وربما يُخرج قوله: (مجموع) ما إذا كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع، وهو

(١) من قوله: (للاسم جمع قلة..) إلى هنا ساقط من (ب).

(٢) في (جـ): (تسوع) و (أتساع) وهو تصحيف.
والشَّسع سيْر النعل، قال في اللسان ١٨٠/٨ (شسع): «وجمعه شسوع لا يكسَّر إلا على هذا البناء».

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٤) هذا قول ابن مالك وتعليله، وقيل: إن «قروء» جمع «قُرْء» بالضم، فلا شذوذ فيه، ويكون مما جاء على سبيل الاستغناء ببعض الجموع عن بعض.
انظر شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣ والارتشاف ٣٠٧/١ وتوضيح المقاصد ٣٠٧/٤.

(٥) أي لايفضّل. وفي (ب): (ولايؤخر جمع كثرة).

(٦) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٧) في الآية نفسها، وهي ﴿وقال الملك إنى أرى سبعَ بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر﴾.

(٨) انظر تفصيل ذلك في ارتشاف الضرب ٣٥٩/١ وتوضيح المقاصد ٣٠٦/٤ والأشموني ٦٥/٤. وفي النسخة (جـ): «ثلاث سنبلات».

حينئذ يجرّ بمن، نحو ﴿فخذ أربعة من الطير﴾ [١].

وقد أضيف إليه [٢] في قوله تعالى: ﴿تسعة رهط﴾ [٣] وقوله - عليه الصلاة والسلام - : «خمسِ ذودٍ» [٤] وجره [٥] متفق عليه، والإضافة إليه مختلف فيها. فقيل [٦] : تجوز على قلّة.

وقيل [٧] : مقصورة على السماع، وهو ما صرّح به في التسهيل [٨].

وقيل [٩] : إن كان لايستعمل إلا في القلة جازت [١٠]، وإن استعمل للقليل والكثير [١١] امتنعت [١٢].

(١) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) أي إلى اسم الجمع.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل.

(٤) هذا جزء من حديث، وهو «ليس فيما دون خمس ذَود صدقة من الإبل» وهو حديث متفق على صحته، فقد أخرجه البخاري في باب الزكاة ١٤٣/٢ ومسلم ٦٧٣/٢ وانظر مسند الإمام أحمد ٦/٣. وفي (أ) و (جـ) : (وقوله عليه السلام) والمثبت من (ب).

(٥) أي جر اسم الجنس أو اسم الجمع بحرف الجر متفق عليه بين العلماء.

(٦) هذا قول ابن عصفور.
انظر المقرب ٣٠٧/١ وشرح الجمل ٤٣/٢.

(٧) هذا قول الأخفش وأبي حاتم والمبرد، وهو اختيار بن مالك.
انظر المقتضب ١٥٨/٢، ١٨٥ وشرح الكافية الشافية ١٦٧٩/٣ وارتشاف الضرب ٣٥٨/١.

(٨) تسهيل الفوائد ص ١١٦.

(٩) هذا القول ينسب لابن عصفور، ولم أجده في كتبه.
انظرتوضيح المقاصد ٣٠٦/٤ والمساعد لابن عقيل ٧٤/٢.

(١٠) أي الإضافة، وذلك نحو نَفَر و رَهْط وذود.

(١١) مثل نِسوة وقوم وبَشر.
راجع المساعد ٧٤/٢.

(١٢) وهذا هو أولى الأقوال بالقبول، لوروده في القرآن الكريم، وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿تسعة رهط﴾.

ويجوز أن يحمل قوله : (مجموع) على ما يفيده الجمعية سواء كان اسم جنس أو اسم جمع أو جمع قلة أو غير ذلك [١] .

ويُحمل قوله : (مخفوض) على أعم من المخفوض بالإضافة أوبالحرف ، ليشمل الصُّور كلها ، وإن كان بعضها أكثر من بعض .

التنبيه الثاني : قوله : (إلا المائة) استثناء من قوله : (وما دونها) [٢] لأنهم لايضيفون العشرة [٣] إلى المائة ، فلايقولون : عشر ما ئة استغناء بالألف .

وحكى الفراء [٤] أن بعض العرب يقولون : عشر مائة ، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون : عشر [٥] مئين .

وعلى مراعاة هذه اللغة يصح عود الاستثناء إلى الجميع .

التنبيه الثالث : يأتي تمييز الثلاثة وما بعدها إلى التسعة لفظ المائة [٦] مجموعا ، كقوله :

(١) وهذا هو مذهب ابن هشام في أوضح المسالك ٢١٥/٣ .

(٢) أي أنه مستثنى من تمييز ما دون العشرة ، ومعنى هذا أنه يستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة «المائة» فإنها يجب إفرادها ، نحو «ثلاثمائة» ولايجوز «ثلاث مئات أو مئين» إلا في ضرورة .
انظر حاشية العدوي ٢٠٤/٢ .

(٣) قوله : (العشرة) ساقط من (جـ) .

(٤) لم أجد هذه الحكاية في كتب الفراء المطبوعة ، وقد تقدمت ترجمة الفراء ص (٣٢٦) وجاءت هذه الحكاية عن الفراء في ارتشاف الضرب ٣٥٧/١ وتوضيح المقاصد ٣٠٩/٤ .

(٥) من قوله : (مائة ..) إلى هنا ساقط من (جـ) ، وفي (ب) : (عشر سنين) وهو تصحيف .

(٦) في (أ) : (لفظة المائة) ، والمثبت من (ب) و (جـ) .

١٨٦ - ثَلَاثُ مِئِينٍ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِها [١]

قال ابن أم قاسم [٢] : «ويظهر في [٣] كلام سيبويه [٤] جواز جمع المائة في الكلام».

ص : (و«كم» الخبرية كالعشرة والمائة، والاستفهامية المجرورة كالأحد عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثنان [٥]، و«ثنتا حنظل» ضرورة).

(١) صدر بيت من الطويل ، وهو للفرزدق من قصيدة طويلة. وعجزه :

..... رِدائي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهاتِمِ

وهذه رواية النحويين، والرواية في الديوان كذا :

فدى لسيوف من تميم وفى بها

وعلى هذا فلا شاهد فيه للمسألة .

انظر ديوان الفرزدق ٣١٠/٢.

والبيت من شواهد المقتضب ١٧٠/٢ والأمالي الشجرية ٢٤/٢ وشرح المفصل ٢١/٦ وشرح عمدة الحافظ ٥١٨ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٢٧ وتوضيح المقاصد ٣٠٨/٤ والعيني ٤٨٠/٤ والتصريح ٢٧٢/٢ والأشموني ٦٥/٤ وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ .

والشاهد على رواية النحويين جمع لفظ «المائة» مع أنها تمييز لكلمة «ثلاث» وهذا هو القياس ، لكنه أصل مرفوض، لأن الاستعمال جاء بخلافه، وهو إفراد المائة في التمييز.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٩/٤ وفيه «قيل : ويظهر» إلى آخره. وهو يدل على أن القائل لهذه العبارة غير ابن أم قاسم. وهذا القول لأبي حيان في ارتشاف الضرب ٣٥٧/١.

وقد جاء في (أ) و (ب) : (ابن قاسم)، والمثبت من (جـ).

(٣) في ارتشاف الضرب وتوضيح المقاصد «مِن» بدل «في» وهو الأولى.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٩/١ - هارون : «وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس «مئين» أو «مئات» ولكنهم شبّهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً....».

(٥) في (ب) : (تمييز الواحد والاثنتان) وسقط منه قوله : (ولا).

ش : لما كانت «كم» الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد، إذ الخبرية معناها عدد كثير، والاستفهامية / معناها أيُّ عَدَدٍ ؟ ذكر تمييزهما في باب العدد. ١٠٠/أ

فأمّا تمييز الخبرية فهو مجرور مجموع نحو كمْ رجال جاؤوك. أو مفرد، نحو كم رجلٍ جاءك. والإفراد أكثر وأبلغ [١].

وأشار إلى جمعه بتشبيهها بالعشرة وإلى إفراده بتشبيهها [٢] بالمائة.

وأمّا تمييز الاستفهامية فتارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا.

وإنما يجوز فيه الوجهان [٣] إذا كانت مجرورة بالباء نحو قولك: بكم درهماً [٤] اشتريت ثوبك، ويجوز «بكم دِرهمٍ».

فالنصب [٥] هو الذي أشار إليه بالتشبيه بالأحد عشر [٦].

والجرّ هو الذي أشار إليه بالتشبيه بالمائة [٧].

أمّا غير المجرورة فيتعين في تمييزها النصب [٨]، كما يتعيّن في تمييز الأحد الأحد عشر وأخواتها. ولمّا قدّمهما [٩] لم يُعِدْ ذكرهما هنا.

(١) انظر في ذلك شرح الجمل لابن عصفور ٤٦/٢، ٤٨ وتوضيح المقاصد ٣٢٦/٤ والأشموني ٨١/٤.

(٢) قوله : «بالعشرة و إلى إفراده بتشبيهها» ساقط من (جـ).

(٣) في (ب) : «وتارة يجوز الوجهان» وفيه سقط.

(٤) في (ب) و (جـ): (درهم).

(٥) في (ب) : «ويجوز بكم درهما بالنصب».

(٦) لأن تمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب.

(٧) لأن تمييز المائة مجرور.

(٨) انظر تفاصيل هذه المسألة في توضيح المقاصد ٣٢٤/٤ والتصريح ٢٧٩/٢ وهمع الهوامع ٢٥٤/١ والأشموني ٧٩/٤.

(٩) أي تمييز «كم» الاستفهامية غير المجرورة وتمييز الأحد عشر وأخواتها وقد تقدم ذلك مفصلا في باب التمييز ص ٣٧٩.

وقوله : (ولا يميّز الواحد والاثنان) أي لايقال : واحد رجلٍ، ولا اثنا رجلين [١]، ولا واحدة امرأةٍ، ولا اثنتا امرأتين.

لأن قولك : «رجل» يفيد الجنسية والوحدة وقولك : «رجلان» يفيد الجنسية وشفع [٢] فلا حاجة إلى الجمع بينهما [٣].

وقوله : (وثنتا حنظل..) جواب سؤال، تقديره إن العرب قد نطقت بتمييز الاثنتين، فقالت :

١٨٧ -

..... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ [٤]

فكيف يمنع ؟ وأجاب عن ذلك بأنه، وإن ورد من كلامهم، فهو ضرورة.

(١) في (أ) و (ب) : «ولا اثنان رجلين» والمثبت من (جـ)، وفي (ب) فقط فيما بعده «ولا اثنتان امرأتين».

(٢) الشفع خلاف الوتر، والمراد هنا التثنية.

(٣) أي بين ما يفيد الجنسية والوحدة وما يفيد الجنسية والشفع.

(٤) جزء بيت من الرجز، وهو بتمامه مع بيت قَبْله :

كَأَنَّ خِصْيَيْهِ مِن التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وهما لخطام المجاشعي، وقيل : لجندل بن المثنى، ونسبا أيضا لسلمى الهذليّة.

الظرف هنا الوعاء.

والبيتان من شواهد سيبويه ٥٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣٥١ والأمالي الشجرية ٢٠/١ وشرح المفصل ١٤٤/٤ والمقرب ٣٠٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم ٧٢٨ وشفاء العليل ٥٦٢/٢ والتصريح ٢٧٠/٢ وخزانة الأدب ٤٠٠/٧.

والشاهد فيه تمييز لفظ الاثنتين، وهو شاذ، والقياس أن يُثنى المعدود، فيقول : حنظلتان. والله أعلم.

وليكن هذا آخر ما قصدنا إيراده[١] في هذا الشرح المبارك، جعله الله تعالى خالصا لوجهه وموجبا للفوز لديه ونفع به مؤلفه وكاتبه والناظر فيه[٢].

قال مؤلفه[٣]: وفرغت من مسوَّدته في حادي عشر ذي القعدة سنة اثنتين[٤] وستين وثمانمائة.

وكان ابتدائي فيه في أوائل شهر رجب الفرد منها.

وانتهت مبيهضت في سابع عشرين[٥] من جمادى الأولى سنة ثلاث وستين وثمانمائة[٦].

وحسبنا الله ونعم[٧] الوكيل، نعم المولى ونعم النصير ولاحول ولاقوة إلا بالله العلي العظيم[٨].



(١) في (ب): (آخر ما أوردناه).

(٢) من قوله: (جعله الله تعالى..) إلى هنا لم يرد في (ب).

(٣) قوله: «مؤلفه» زيادة من (ب) لم ترد في (أ) و (جـ).

(٤) في النسخ: (اثنين) والصواب ما أثبته.

(٥) كذا في النسخ والوجه في ذلك أن يقال: (في السابع والعشرين).

(٦) في (ب) و (جـ): (من جمادى الأولى منه)، وفي (ب): (سنة ثلاثة وستين ..).

(٧) إلى هنا تنتهي النسخة الأم. وتكملة هذا النص من (جـ).

(٨) جاء في آخر النسخة (ب): «ووافق الفراغ من نسخ هذا الشرح يوم الثلاثة لاثنين وعشرين من شهر ربيع الثاني عام ١٠٦٧.

وجاء في آخر النسخة (جـ) مايلي: «وكان الفراغ من نسخ هذا التأليف المبارك عشية يوم الأحد لعشرين يوماً مضين من محرم الحرام، على يد عبد الله وأقل عبيده الراجي عفوه ومغفرته، أحوجهم وأفقرهم إلى ماعنده أبي القاسم بن منصور بن عمر النائلي، غفر الله له ولوالديه، وذلك من عام ١١٠٩ من الهجرة النبوية المحمدية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحية.

الفهارس

الفهارس الفنية للكتاب

الأول : فهرس الآيات القرآنية
الثاني : فهرس الأحاديث والآثار
الثالث : فهرس أمثال العرب وأقوالهم
الرابع : فهرس الأشعار والأرجاز
الخامس : فهرس الأعلام
السادس : فهرس القبائل والطوائف والمذاهب النحوية
السابع : فهرس البلدان والأماكن
الثامن : فهرس الكتب المذكورة في المتن
التاسع : فهرس المصادر والمراجع
العاشر : فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	٦٤٠
﴿اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم﴾	٧	٦٥٣ - ٦٥٤
﴿غير المغضوب عليهم﴾	٧	٢٦٧ - ٢٦٨
سورة البقرة		
﴿ذلك الكتاب لاريب فيه﴾	٢	٢٥٠ - ٢٥٢
﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾	٦	٦٦٩
﴿ذهب الله بنورهم﴾	١٧	٤٤٨
﴿وأنتم تعلمون﴾	٢٢	١٦٢
﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾	٢٤	١٦٢
﴿وكنتم أمواتا﴾	٢٨	١٣٩ - ١٤١
﴿يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾	٤٦	٥٢٦
﴿اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم﴾	٤٧	٣١٨
﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾	٧٤	٣٤٩
﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾	١٠٢	٥٤٠
﴿لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا﴾	١٠٩	٥٣٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه﴾	١٢٤	٢٢٣ - ٢٢٤
﴿أم تقولون إن إبراهيم﴾	١٤٠	٥٤٩
﴿وإن كانت لكبيرة﴾	١٤٣	٤١٦
﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾	١٥٠	٤٣١
﴿فمن عُفي له من أخيه شيء﴾	١٧٨	٢٦٧ - ٢٦٨
﴿وأن تصوموا خير لكم﴾	١٨٤	١١٣ - ٢٨٤
﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾	١٨٧	٤٤٦
﴿واذكروه كما هداكم﴾	١٩٨	٤٥٢
﴿وقُضي الأمر﴾	٢١٠	٢٦٧
﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾	٢١٤	٤٣٠
﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾	٢١٧	٦٥٣ - ٦٥٥
﴿ولعبد مؤمن خير﴾	٢٢١	٢٨٧ - ٢٨٨
﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾	٢٢٨	١٧٦ - ٢٧٧- ٧١٥
﴿إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾	٢٣٧	١٦٠ - ١٦٢ - ١٦٣
﴿هل عسيتم إن كتب عليكم القتال﴾	٢٤٦	١١٦
﴿فشربوا منه إلا قليلا﴾	٢٤٩	٣٨٦ - ٣٨٧
﴿ولولادفع الله الناس﴾	٢٥١	٥٥٨ - ٥٥٩
﴿له ما في السموات﴾	٢٥٥	٤٤٨
﴿فخذ أربعة من الطير﴾	٢٦٠	٧١٦

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله﴾	٢٦٥	٣٤٨
﴿فنعمًا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم﴾	٢٧١	٢٥٤ - ٥١٥
﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾	٢٨١	٦٤١
﴿لله ما في السموات﴾	٢٨٤	٤٤٨
﴿لاتؤاخذنا﴾	٢٨٦	٤٨٦
سورة آل عمران		
﴿قائما بالقسط﴾	١٨	٣٦٩
﴿إن كنتم تحبون الله فاتبعوني﴾	٣١	٤٩٧
﴿قال آيتك ألاّ تكلم الناس﴾	٤١	١٢٦
﴿من إن تأمنه بقنطار﴾	٧٥	٤٤٨
﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾	٩٢	٤٤٥
﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم﴾	٩٧	٦٤٨ - ٦٥١
﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾	٩٧	٦٥٣ - ٦٥٤- ٦٥٥
﴿ليسوا سواء﴾	١١٣	١١٦
﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾	١١٥	٤٩٨
﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢	٤٣٣ - ٤٣٦
﴿وما محمد إلا رسول﴾	١٤٤	٣٠٤

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ما كان الله ليذر المؤمنين﴾	١٧٩	٤٣١
﴿لتبلوّن﴾	١٨٦	١٨١ - ١٨٢
سورة النساء		
﴿يا أيها الناس﴾	١	٦٨٥
﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾	١	٦٨١
﴿حرمت عليكم﴾	٢٣	٥٩١
﴿كتاب الله عليكم﴾	٢٤	٥٩٠
﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾	٢٨	٢٥٠ - ٢٥٢ - ٣٦٩
﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾	٤٠	٣٠٠
﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾	٦٦	٣٩١ - ٣٩٢
﴿فانفروا ثبات﴾	٧١	١٣٩
﴿ياليتني﴾	٧٣	١١٠
﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾	٧٨	٥١١
﴿وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا﴾	٧٩	٣٦١ - ٣٦٣ - ٣٦٦-٤٤٨
﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت﴾	١٠٠	٥١٥
﴿آمنوا بالله﴾	١٠٧	٤٤٧
﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾	١٢٥	٥٣٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾	١٢٧	٣٥٠ - ٤٦٢
﴿فلا تميلوا كل الميل﴾	١٢٩	٣٤٣
﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾	١٣٧ - ١٦٨	٢٩٩ - ٤٣١
﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾	١٥٥	٤٤٨
﴿انتهوا خيرا لكم﴾	١٧١	٣٣٩
﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾	١٧١	٣٩١
سورة المائدة		
﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾	٣	٢٥٢
﴿أو لامستم النساء﴾	٦	٥٢٢
﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾	٦	٤٨١ - ٤٨٢
﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾	٨	٢٧٢
﴿اثني عشر نقيبا وقال الله إني معكم﴾	١٢	٣١١ - ٣٧٧
﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾	١٣	٤٤٨
﴿إلى الله مرجعكم﴾	٤٨ - ١٠٥	٤٤٦
﴿وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾	٦١	٤٤٨
﴿وحسبوا ألاّ تكون فتنة﴾	٧١	٤١٧ - ٤٢٠ - ٤٢٦
﴿هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين﴾	٩٥	٤٧٠ - ٦٤٥ - ٦٤٧

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾	١١٣	٤١٨
﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	١١٩	١٨٧ - ١٨٩ - ٢١٦
﴿رضي الله عنهم﴾	١١٩	٤٤٦
﴿لله ملك السموات﴾	١٢٠	٤٤٩
سورة الأنعام		
﴿فهو على كل شيء قدير﴾	١٧	٤٩٦ - ٤٩٨
﴿فان استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض﴾	٣٥	٥٠١ - ٥٠٣
﴿من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم﴾	٥٤	٣١٤
﴿إليه مرجعكم﴾	٦٠	٤٤٦
﴿لست عليكم بوكيل﴾	٦٦	١١٦
﴿وإن تعدل كل عدل لايؤخذ منها﴾	٧٠	٢٦٧ - ٢٦٨
﴿أتحاجّوني﴾	٨٠	١٥٩ - ١٦٢
﴿ولاتخافون أنكم أشركتم بالله﴾	٨١	٣١٨
﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾	٨١	٢١٨
﴿لقد تقطع بينكم﴾	٩٤	١٩٠
﴿شياطين الإنس﴾	١١٢	٤٦٦
﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾	١٤٨	٦٧٨

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قل تعالوا أتل﴾	١٥١	٥٠١ - ٥٠٣
﴿فله عشر أمثالها﴾	١٦٠	٧١٢
﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾	١٣٤	٣٥٠
سورة الأعراف		
﴿قال ادخلوا في أمم﴾	٣٨	٤٥١
﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾	١٠٠	٤١٨
﴿ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	١٤٢	٣٧٧
﴿سبعين رجلا﴾	١٥٥	٣٣٧
﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾	١٧٧	٤٠٢
﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾	١٩٣	٦٧٠
﴿إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم﴾	١٩٤	٣٠٧
سورة الأنفال		
﴿كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون﴾	٦	٤١٢

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾	٧	٣١٨
﴿ولكن الله قتلهم﴾	١٧	٤١٤
﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية﴾	٣٥	٤٠١
سورة التوبة		
﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾	٦	٣٢٢ - ٥٢٢
﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم﴾	٢٤	٦٠١
﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله﴾	٢٨	٤٩٨
﴿أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾	٣٨	٤٤٥ - ٤٥١
﴿ولاتضروه شيئا﴾	٣٩	٣٤٣ - ٣٤٤
﴿لاتحزن﴾	٤٠	٤٨٦
﴿ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدته﴾	٤٦	٤٦٩
﴿رضي الله عنهم﴾	١٠٠	٤٤٦
﴿من أول يوم﴾	١٠٨	٤٤٥

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة يونس		
﴿إليه مرجعكم جميعا﴾	٤	٣٦٥ - ٣٦٦
﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾	١٠	٤١٧
﴿ولا أدراكم به﴾	١٦	٥٣١
﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾	٦٢	٣١٠
﴿فإن توليتم فما سألتكم من أجر﴾	٧٢	٤٩٨
﴿لآمن مَن في الأرض كلهم جميعا﴾	٩٩	٣٦١ - ٣٦٢
سورة هود		
﴿إلى الله مرجعكم﴾	٤	٤٤٦
﴿وقُضي الأمر﴾	٤٤	٢٦٧
﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾	٥٣	٤٤٦
﴿ومن خزي يومئذ﴾	٦٦	١٨٩
﴿وإن كلا لما ليوفينهم﴾	١١١	٤١٤
﴿ولا يزالون مختلفين﴾	١١٨	٢٩٢
﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾	١٢٣	٤١٠
سورة يوسف		
﴿قرآنا عربيا﴾	٢	٣٧٠

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿أحد عشر كوكبا﴾	٤	٣٧٧
﴿في يوسف﴾	٧ - ٨٠	٤٥٠
﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾	٢٦	٤٩٦ - ٤٩٧
﴿ما هذا بشرا﴾	٣١	٣٠٣ - ٣٠٦
﴿ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾	٣٢	١٨١
﴿يا صاحبي السجن﴾	٣٩ - ٤١	٤٧٨
﴿سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات﴾	٤٣	٧١٥
﴿إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل﴾	٧٧	٤٩٧
﴿إنه من يتق ويصبر﴾	٩٠	١٦٤
سورة الرعد		
﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾	٦	٤٤٧
﴿من وال﴾	١١	١٦١
﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾	١٦	٦٧١
﴿من واق﴾	٣٤	١٦١
﴿ومن عنده علم الكتاب﴾	٤٣	٢٤٥
سورة إبراهيم		
﴿إلى صراط العزيز الحميد ● الله﴾	١ و ٢	٦٥٩

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾	٣١	٤٨٨
﴿ربنا وتقبل دعاء﴾	٤٠	٥٦٠
﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾	٤٥	٢٧٤
سورة الحجر		
﴿ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا﴾	٤٧	٣٦٦
سورة النحل		
﴿خلق الإنسان من نطفة﴾	٤	٦٢٤
﴿والأنعام خلقها لكم﴾	٥	٦٢٠ - ٦٢٤
﴿كمن لا يخلق﴾	١٧	٢٤٥
﴿ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا﴾	٣٠	٣٢٧
﴿مختلف ألوانه﴾	٦٩	٢٦٢ - ٢٦٣
﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا﴾	٧٨	٥٢٧
﴿ما عندكم ينفد﴾	٩٦	٢٤٦
﴿ان اتبع ملة إبراهيم حنيفا﴾	١٢٣	٣٦٥ - ٣٦٦
سورة الإسراء		
﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾	١	٤٤٥ - ٤٤٦

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾	٨	٤٠٥
﴿وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾	١٣	٣٢٧ - ٣٢٨
﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا﴾	٦٣	٥١٧
﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾	٧٨	٤٥٠
﴿آمنوا به﴾	١٠٧	٤٤٧
﴿يخرون للأذقان﴾	١٠٧	٤٥٠
سورة الكهف		
﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾	١٢	٥٤١
﴿وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد﴾	١٨	٥٦٤
﴿لبثنا يوما أو بعض يوم﴾	١٩	٦٧٢
﴿ثلا ثمائة سنين﴾	٢٥	٧١٣
﴿أساور من ذهب﴾	٣١	٤٤٥
﴿أنا أكثر منك مالا﴾	٣٤	٣٨٠
﴿إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي﴾	٤٠	٤٩٧
﴿مال هذا الكتاب﴾	٤٩	٢٥٥
﴿بئس للظالمين بدلا﴾	٥٠	٢٢٥
﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض﴾	٩٩	٥٣٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة مريم		
﴿واشتعل الرأس شيبا ولم أكن بدعائك ربّ شقيا﴾	٤	٣٨٠ - ٤٨٤
﴿ما دمت حيا﴾	٣١	٢٩١ - ٢٩٣
﴿لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾	٦٩	٢٠٦
سورة طه		
﴿له ما في السموات﴾	٦	٤٤٨
﴿إن الساعة آتية﴾	١٥	٣٠٧ - ٣٠٨
﴿إن هذان لساحران﴾	٦٣	١٥٢
﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	٦٧	٢٢٣ - ٢٢٤
﴿في جذوع النخل﴾	٧١	٤٥١
﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾	٧٨	٢٣٩
﴿ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾	٨١	٤٣٣ - ٤٣٧
﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى﴾	٩١	٤٢٧ - ٤٣٠
﴿إن لك ألا تجوع فيها ولاتعرى وأنك لاتظمأ فيها﴾	١١٨ - ١١٩	٣١٦
سورة الأنبياء		
﴿وجعلنا من الماء كل شيءحي﴾	٣٠	٢٥٠ - ٢٥٢

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فجاجا سبلا﴾	٣١	٦٣٦
﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم﴾	٥٤	٦٧٧
﴿فهل أنتم شاكرون﴾	٨٠	١٢٣
﴿قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾	١٠٨	٤١٢
﴿وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون﴾	١٠٩	٥٤١
﴿وإن أدري لعله فتنة لكم﴾	١١١	٥٤٢
سورة الحج		
﴿والمقيمي الصلاة﴾	٣٥	٤٦٦
﴿ولو لا دفع الله الناس﴾	٤٠	٥٥٨ - ٥٥٩
﴿فإنها لاتعمى الأبصار﴾	٤٦	٢٢٥
﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾	٦٢	٣١٨
﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾	٦٣	٦٦٧
سورة المؤمنون		
﴿قد أفلح ...﴾	١	١٣١
﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾	٢٢	٤٤٧

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النور		
﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾	٤	٣٤٣ - ٣٤٤
﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾	٩	٤١٧
﴿لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾	١٤	٤٥١
﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة﴾	٣٥	٢٥٠ - ٢٥٢
﴿يكاد زيتها يضيء﴾	٣٥	٤٠٧
﴿وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوما﴾	٣٧	٣٥٠ - ٤٦٩
﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه﴾	٤٥	٢٤٥ - ٢٤٦
سورة الفرقان		
﴿إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾	٢٠	٣١١
﴿يوم يرون الملائكة﴾	٢٢	٥٢٢
﴿فجعلناه هباء منثورا﴾	٢٣	٥٣٢
﴿فاسأل به خبيرا﴾	٥٩	٤٤٨
سورة الشعراء		
﴿قالوا لاضير﴾	٥٠	٣٢٠

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿والذي أطمع أن يغفرلي خطيئتي يوم الدين﴾	٨٢	٤٢٠ - ٤٢٥
﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾	٢٢٧	٥٤١
سورة النمل		
﴿فتبسم ضاحكا﴾	١٩	٣٦١ - ٣٦٣
﴿ألاّ يسجدوا﴾	٢٥	١١٠
﴿تسعة رهط﴾	٤٨	٧١٦
﴿وما ربك بغافل عما تعملون﴾	٩٣	٤١٠
سورة القصص		
﴿على حين غفلة﴾	١٥	٤٤٧
﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾	١٥	٦٦٧
﴿فخرج منها خائفا يترقب﴾	٢١	٣٦١ - ٣٦٢ -٣٦٥
﴿أيَّما الأجلين قضيت﴾	٢٨	٢١٨
﴿أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾	٦٢	٥٥١
﴿ولايصدنك﴾	٨٧	١٨١ - ١٨٢
سورة العنكبوت		
﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾	٥	٣١٨

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فأنجيناه وأصحاب السفينة﴾	١٥	٦٦٦
﴿خلق الله السموات﴾	٤٤	١٣٩
سورة الروم		
﴿في أدنى الأرض﴾	٣	٤٥٠
﴿في بضع سنين﴾	٤	٤٥٠
﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون﴾	٣٦	٤٩٦ - ٤٩٨
﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾	٤٧	٤٠٠
﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾	٤٨	٥٠١
سورة الأحزاب		
﴿ومنك ومن نوح﴾	٧	٤٤٥
﴿ومن يقنت...﴾	٣١	١٦١
سورة سبأ		
﴿ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق﴾	٧	٥٥٤
﴿يا جبال أوّبي معه والطير﴾	١٠	٢٠٨ - ٦٨٤
﴿بل مكر الليل﴾	٣٣	٤٧٨
﴿وإنا أو إياكم لعلي هدى أو في ضلال مبين﴾	٢٤	٦٧٢

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاطر		
﴿هل من خالق غير الله﴾	٣	٢٨٤ - ٢٨٥ - ٤٤٥
﴿لأجل مسمى﴾	١٣	٤٤٩
﴿مختلف ألوانه﴾	٢٨	٢٦٢ - ٢٦٣ - ٥٦٣
﴿لايقضى عليهم فيموتوا﴾	٣٦	٤٣٣ - ٤٣٦
﴿ماذا خلقوا من الأرض﴾	٤٠	٤٤٥
سورة يس		
﴿ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لايرجعون﴾	٣١	٥٤٣
﴿والقمر قدرناه﴾	٣٩	٢٢٣ - ٢٢٤
سورة الصافات		
﴿والصافات صفا﴾	١	٥١٧
﴿فلو لا أنه كان من المسبحين﴾	١٤٣	٣١٨
﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أويزيدون	١٤٧ -	
فآمنوا﴾	١٤٨	٦٧٣
سورة ص		
﴿ولات حين مناص﴾	٣	٣٠١ - ٣٠٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿تسع وتسعون نعجة﴾	٢٣	٣٧٧
﴿نعم العبد ...﴾	٣٠ - ٤٤	٢٥٣
سورة الزمر		
﴿لأجل مسمًّى﴾	٥	٤٤٩
سورة غافر		
﴿من واق﴾	٢١	١٦١
﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾	٨٠	٤٤٧
سورة فصلت		
﴿قرآنا عربيا﴾	٣	٣٧٠
﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾	١٠	٣٧١
﴿لايسأم الإنسان من دعاء الخير﴾	٤٩	٥٦٠
سورة الشورى		
﴿كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك﴾	٣	٦٦٦
﴿ليس كمثله شيء﴾	١١	٤٥٢
﴿أو يرسل رسولا﴾	٥١	٤٤٠-٤٤١
﴿صراط مستقيم، صراط الله ...﴾	٥٢ -٥٣	٦٥٩

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الزخرف		
﴿أم اتخذ مما يخلق بنات﴾	١٦	٦٧٢
﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن إناثا﴾	١٩	٥٣١
﴿وفيها ما تشتهيه الأنفس﴾	٧١	٤٥٠
﴿كانوا هم الظالمين﴾	٧٦	٢٩١
﴿ليقض علينا ربُّك﴾	٧٧	٤٨٦
سورة الدخان		
﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾	١-٢-٣	٣١٢
﴿لايذوقون فيها الموت﴾	٥٦	٥٢٢
سورة الجاثية		
﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾	١٤	٢٧٠
﴿وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا﴾	٢٤	٢٢٣ - ٢٢٥
﴿وإذا قيل إن وعد الله حق﴾	٣٢	٢٧٤ - ٢٧٥
سورة الأحقاف		
﴿يدعو من دون الله من لايستجيب له﴾	٥	٢٤٥
﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾	٣٥	٣٩١

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة محمد		
﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾	١٩	٥٢٧
﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾	٢٢	١١٦
﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾	٣٨	٤٤٦
سورة الفتح		
﴿ليغفر لك الله﴾	٢	٤٢٧
﴿لقد رضي الله عن المؤمنين﴾	١٨	٤٤٦
سورة الحجرات		
﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا﴾	١٢	٣٦٥ - ٣٦٦
سورة الذاريات		
﴿وفي الأرض ...﴾	٢٠	٤٥٠
﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾	٢٣	١٩٠ - ٣١٨
﴿والسقف المرفوع﴾	٥	٢٥٠
﴿إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم﴾	٢٨	٣١٥

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة النجم		
﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾	٣٩	٤١٧
سورة القمر		
﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾	١٢	٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٣
﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾	٢٤	٦٢٠ - ٦٢٤
﴿نجيناهم بسحر﴾	٣٤	٤٤٨
﴿وكل شيء فعلوه في الزبر﴾	٥٢	٦٢٠ - ٦٢٦
سورة الرحمن		
﴿والأرض وضعها للأنام﴾	١٠	٣٤٩
﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾	٢٢	٦٣٢
﴿وردة كالدهان﴾	٣٧	٤٥٢
سورة الحديد		
﴿آمنوا بالله﴾	٧	٤٤٧
﴿إن المصدقين والمصدقات﴾	١٨	٢٤٩
﴿لكيلا تأسوا﴾	٢٣	٤٢١
﴿ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم﴾	٢٦	٦٦٦
﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾	٢٩	٤٢٧ - ٤٣١

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة المجادلة		
﴿ما هن أمّهاتهم﴾	٢	٣٠٦
﴿رضي الله عنهم﴾	٢٢	٤٤٦
سورة الحشر		
﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾	١	٢٤٦
﴿كيلا يكون دولة﴾	٧	٤٢٢ - ٤٢٧ - ٤٢٨
سورة الممتحنة		
﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾	١٠	٥٢٧
سورة الصف		
﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾	١	٢٤٦
سورة الجمعة		
﴿بئس مثل القوم﴾	٥	٢٥٣
سورة المنافقون		
﴿والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾	١	٣١٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة التغابن		
﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾	٧	٥٣٠
سورة الطلاق		
﴿إن الله بالغ أمره﴾	٣	٥٦٥
﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾	٧	٤٨٦
سورة الملك		
﴿تكاد تميز من الغيظ﴾	٨	٤٠٧
سورة القلم		
﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك﴾	٥١	٤١٦
سورة الحاقة		
﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾	١٣	٢٦٧-٢٦٨-٦٤٠
سورة المعارج		
﴿إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا﴾	٦-٧	٥٢٧
سورة نوح		
﴿والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾	١٧	٣٤٤

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾	٢٥	٤٤٦
سورة الجن		
﴿قل أوحي إلي أنه استمع﴾	١	٣١٨
﴿ومنا دون ذلك﴾	١١	١٩٠
﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا﴾	١٣	٤٩٦-٤٩٧
سورة المزمل		
﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾	٨	٣٤٤
﴿إن لدينا أنكالا﴾	١٢	٣٠٩
﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾	٢٠	٤١٧-٤٢٠
﴿تجدوه عند الله هو خيرا﴾	٢٠	٥٢٨
سورة الإنسان		
﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا﴾	١	٤٨٤
﴿عينا يشرب بها...﴾	٦	٤٤٨
﴿يخافون يوما﴾	٧	٣٥٠
سورة النبأ		
﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾	٤-٥	٦٣٧-٦٦٥

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿مفازا حدائق وأعنابا﴾	٣١-٣٢	٦٥٩-٦٦٠
سورة النازعات		
﴿إن في ذلك لعبرة﴾	٢٦	٣٠٩
﴿أأنتم أشد خلقا أم السماء﴾	٢٧	٦٧٠
سورة عبس		
﴿أماته فأقبره﴾	٢١	٦٦٧
﴿ثم إذا شاء أنشره﴾	٢٢	٦٦٧
سورة التكوير		
﴿وما هو على الغيب بضنين﴾	٢٤	٥٢٦
سورة الانفطار		
﴿يا أيها الإنسان﴾	٦	٢٥٥ - ٢٥٦
سورة المطففين		
﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾	٣	٥٢٥
سورة الانشقاق		
﴿إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت﴾	١-٢	٢٧٣

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿وإذا الأرض مدت﴾	٣	٢٧٤
﴿يا أيها الإنسان﴾	٦	٢٥٥ - ٢٥٦
﴿طبقا عن طبق﴾	١٩	٤٤٦
سورة البروج		
﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾	٤-٥	٦٥٦
﴿فعال لما يريد﴾	١٦	٤٤٩
سورة الأعلى		
﴿فجعله غثاء أحوى﴾	٥	٦٦٨
﴿والآخرة خير وأبقى﴾	١٧	٦٠٣
سورة الفجر		
﴿دكًا دكًا﴾	٢١	٦٣٦
﴿يا أيتها النفس﴾	٢٧	٦٨٥
سورة البلد		
﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾	٥	٤١٧
﴿أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما﴾	١٤-١٥	٥٥٨
سورة الشمس		
﴿ناقة الله وسقياها﴾	١٣	٣٣٤

الآيات القرآنية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الشرح		
﴿ألم نشرح لك صدرك﴾	١	٤٨٧
سورة العلق		
﴿بالناصية ناصية كاذبة﴾	١٥-١٦	٦٥٩
سورة القدر		
﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾	١	٢٢٣ -٢٢٤ -٣١٠
﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾	٥	٤٥٢
سورة البينة		
﴿رضي الله عنهم﴾	٨	٤٤٦
سورة الزلزلة		
﴿مثقال ذرة خيرا﴾	٧	٣٧٧-٣٧٨
سورة العصر		
﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر﴾	١-٢	٢٥٢-٣١٢
سورة الإخلاص		
﴿قل هو الله أحد﴾	١	٢٢٣-٢٢٥

فهرس الأحاديث والآثار

نص الحديث أوالأثر	رقم الصفحة
«أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة»	٣٩٩
«التمس ولو خاتما من حديد»	٢٩٧
«إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ... إلى عشرها»	٦٥٥
«إن يكنه فلن تسلط عليه»	٢٩٩
«تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين»	٦١٢
«خمس ذود ...»	٧١٦
«سبحان الله إن المؤمن لاينجس»	٦٠٩
«صلّى رجال قياما»	٣٧٢
«كما تكونوا يولى عليكم»	٤٢٦
«لاترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»	٥٠٥
«لاتشرف يصبك سهم» - (أبو طلحة)	٥٠٦
«لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»	٢٧٢
«من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»	١١٦
«نحن معاشر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة»	٣٣١ - ٣٣٢
«وأتبعه بست من شوال»	٧١٢

نص الحديث أوالأثر	رقم الصفحة
«وأعوذبك من الخيانة فإنها بئست البطانة»	١١٦
«وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب» - (عمر بن الخطاب)	٣٣٧
«وحج البيت من استطاع إليه سبيلا»	٥٦٠
«والله لأغزون قريشا، والله لأغزون قريشا، والله لأغزون قريشا»	٦٣٧
«يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»	٤٥٥

فهرس أمثال العرب وأقوالهم

المثل أو القول	رقم الصفحة
«ادخلوا الأول فالأول»	٣٦٩
«إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»	٣٣٧
«أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا فرسخا»	٥٦٦
«أفطرنا خمسا»	٧١٢
«إفعل هذا إمّا لا»	٢٩٨
«أكلوني البراغيث»	٢٧٩
«امرءا ونفسه»	٣٣٨
«إمرأة عروب»	١٣٠
«إن ذلك نافعك ولاضارك»	٣٠٣-٣٠٦
«إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها»	٤٢٤
«إنها لإبل أم شاء»	٦٧١
«إنه لمنحار بوائكها»	٥٦٨
«إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه»	٤١٦
«بئسوا ونعموا»	١١٦
«البركة أعلمنا الله مع الأكابر»	٥٥٣
«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»	١١٣-٤٤٣
«جاء وحده»	٣٦٨-٣٧٣-٤٧٣

المثل أو القول	رقم الصفحة
«حسبك حديث ينم الناس»	٥٠٢ - ٥٠٥
«خذ اللص قبل يأخذك»	٤٤٣
«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها»	٣٦٩
«رُبَّ رجل وأخيه»	٤٧٣
«شربت الإبل حتى يجيىء البعير يجر بطنه»	٤٢٩
«الصلاة جامعة»	٣٣٥
«صمنا من الشهر خمسا»	٧١٢
«الصيف ضيعت اللبن»	٣٣٨
«عربت معدة البعير»	١٣٠
«على التمرة مثلها زبدا»	٣٧٨
«عليه مائة بيضا»	٣٧٢
«قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها»	٥٨١
«الكلابَ على البقر»	٣٣٧ - ٣٣٨
«كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم»	٢٢٠
«كليهما وتمرا»	٣٣٨
«كم ناقة وفصيلها»	٤٧٣
«كيف أنت وزيدا»	٣٥٦
«لا تأكل السمك وتشرب اللبن»	٤٣٦
«اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»	٣٣٢
«لله دَرّه فارسا»	٣٨١-٣٨٢-٦٠٩

المثل أو القول	رقم الصفحة
«ما أنت وزيدا»	٣٥٦
«ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»	٦٠٠
«ما فيها غيره وفرسه»	٦٨٢
«ما هي بنعم الولد»	١١٧
«مررت برجل سواء والعدم»	٦٧٨
«الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر»	٢٩٦
«الناقص والأشج أعدلا بني مروان»	٦٠٢
«نعم السير على بئس العير»	١١٧
«هذا جحر ضب خرب»	٤٨١
«هذا رجل عدل أو رضا»	٦٤١
«الهلال الليلة»	٢٩٠
«هو منّي مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا»	٣٥٢
«اليوم خمر وغدا أمر»	٢٩٠

فهرس الأشعار والأرجاز

البيت	الصفحة
الهمزة المضمومة	
إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء	٧١٣
الباء الساكنة	
نتج الربيع محاسنا ألقحنها غرُّ السحائب	٢٨٠
كهزّ الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب	٦٦٨
الباء المضمومة	
لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب	٦٣٥
كذاك أدّبت حتى صار من أدبي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب	٥٣٩
ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب	٣٨٧
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب	٤٠٧
عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب	٤٠٦
فلا تستطل منّي بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب	٤٨٩
ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائما فأجابوا	٤٥٥
ومازرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ ولا دين بها أنا طالبه	٤٦٤
الباء المفتوحة	
خلّى الذنابات شمالا كثبا وأم أو عال كها أو أقربا	٤٥٦

البيت		الصفحة
زعمتني شيخـــــا ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا	٥٢٩
الباء المكسورة		
طلبت فلم أدرك بوجهي فليتني	فعلت فلم أبغ الندى عند سائب	٦١٢
لدوا للموت وابنـــوا للخـــراب	فكلكم يصـــير إلى ذهـــاب	٤٥٠
فاليوم قد جئت تؤذينـــا وتشتمنـــا	فاذهب فما بك والأيام من عجب	٦٨٢
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة	بمغن فتيلا عن سواد بن قارب	٤١٠
لولا توقع معـــتر فأرضـــيـــــه	ما كنت أوثر إترابا على ترب	٤٤٢
على حين ألهى الناس جل أمورهم	فندلا زريق المال ندل الثعالب	٥٦١
وما أنت باليقـــظان ناظـــــره إذا	نســـيت بما تهواه ذكر العواقب	١٣٨
يا صاح بلّغ ذوي الزوجـــات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب	٤٨١
وأنت أراني الله أمنـــــع عاصم	وأرأف مستكفى وأسمح واهب	٥٥٣
التاء المضمومة		
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنـــا يوما ملمات	٥٢٨
فإن الماء ماء أبي وجـــــدي	وبئري ذو حفرت وذو طويت	٢٤٦
التاء المكسورة		
علام تقول الرمح يثقـــــل عاتقي	إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرتِ	٥٤٩
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة	وأخرى رمى فيها الزمان فشلّتِ	٦٦٠

البيت	الصفحة
وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولّت	٥٤٤
الحاء المضمومة	
أقام ببغـــــداد العراق وشوقه لأهل دمشق الشام شوق مبرّح	٤٧٨
الحاء المفتوحة	
نحن اللذون صبحوا الصـــباحا يوم النخـيل غـارة ملحاحا	٢٤٣
يا ناق سيري عنقـــا فسيحـــا إلى سليمـــان فنستريحا	٤٣٧
الحاء المكسورة	
وقولي كلّما جشأت وجـاشت مكانك تحمدي أو تستريحي	٥٠٢-٥٠٥
الدال المضمومة	
أتاني أنهم مزقـــــون عرضي جحاش الكرملين لهـا فديد	٥٦٩
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فإن اغتبـــاطا بالوفاء حميدُ	٥٣١
الدال المفتوحة	
سعاد التي أضناك حب سعـــادا وإعراضهـا عنك استمـر وزاد	٢٤١
وذا النصب المنصوب لاتنسكنّه ولاتعبد الأوثان والله فاعبدا	١٦١
أن تقـرآن على أسماء ويحكمـا منّي السـلام وألاّ تشعرا أحدا	٤٢٦
ظننتك إن شبّت لظى الحرب صاليا فعرّدت فيمن كان عنهـا معرّدا	٥٢٦

البيت		الصفحة
أعد نظـــــرا يا عبد قيس لعلما	أضـاءت لك النار الحمار المقيدا	٤١٣
الدال المكسورة		
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهـــده	إذا نحن جـــاوزنا حفير زياد	٤٠٤
ألم يأتيـــك والأنبـــاء تنمي	بما لاقت لبـــــون بني زياد	١٦٥
جزى الله ربّ العرش خير جـزائه	رفيقين قالا خيمتي أم معبـــد	٣٥٣
إخالك إن لم تغضض الطرف ذاهوى	يسـومك ما لايستطاع من الوجد	٥٣٠
من القوم الرســـول الله منـهـم	لهم دانت رقـاب بني معـــد	٢٤١
قالت ألا ليتما هـــذا الحمام لنا	إلى حمـــامتنا ونصفـــه فقد	٤١٣
شلّت يمينك إن قتلت لمســلمـــا	حلت عليـــك عقـوبة المتعمـد	٤١٦
فقام يذود الناس عنها بسيفـــه	وقال ألا لامن سبـيل إلى هند	١٩٣
وملكت ما بين العـــراق ويثرب	ملكا أجار لمســـلم ومعاهد	٤٤٩
كادت النفس أن تفيض عليـــه	إذا غـــدا حـشو ريطة وبرود	٤٠٦
فإنك موشـــك ألا تراهـــا	وتعـــدو دون غاضرة العوادي	٤٠٥
الراء الساكنة		
إلى الحول ثم اسم الســـلام عليكمـا	ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	٤٧٧
من أمكم لرغبة فيـــكم ظفـــر	ومن تكـــونوا ناصـريه ينتصر	٣٤٨
أقســم بالله أبو حفص عمـــر	ما مسهـــا من نقب ولا دبر	٦٤٥-٦٤٦

البيت		الصفحة
الراء المضمومة		
فعج بها قبل الأخيـــار منزلة	والطيبي كل ما التاثت به الأزر	٥٧٩
أسيلات أبدان رقاق خصـورهـا	وثيرات ما التفت عليـه المآزر	٥٨٠
ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى	ولا زال منهلا بجرعائك القطر	٢٩٣
وإني لتعـروني لذكراك هزّة	كما انتفض العصفور بلّله القطر	٣٤٦
وقد علم الأقـوام لو أن حاتمـا	أراد ثـراء المـال كان له وفـر	٥٤٢
ضروب بنصل السيف سوق سمانها	إذا عدموا زادا فإنك عاقـر	٥٦٨
إني وقتلي سـليكا ثم أعقلـه	كالثـور يضرب لما عافت البقر	٤٤٢
وقد زعمت أني تغيرت بعـدها	ومن ذا الـذي يا عز لا يتغير	٥٣٠
قلت لبـواب لديه دارهـا	تيـذن فإني حمـؤها وجارها	٤٨٨
الراء المفتوحة		
فتاتان أما منهما فشبيهـة	هلالا وأخرى منهما تشبه البدرا	٥٦٩
واعلم فعـلم المـرء ينفعـه	أن سـوف يأتي كل ما قـدرا	٤١٧
فلا أب وابنا مثل مروان وابنـه	إذا هـو بالمجد ارتدى وتأزرا	١٨٤
نعم امرءا هرم لم تعـر نائبـة	إلا وكان لمرتاع بهـا وَزرا	٢٥٤
إني وأسطار سطرن سطـرا	لقـائل يا نصـر نصر نصرا	٦٥٠
لا تتركني فيهم شـطيرا	إني إذن أهـلك أو أطيرا	٤٢٣
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشية لاقينا جذام وحميرا	٥٢٩

البيت	الصفحة
الراء المكسورة	
لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	٤٨٥
أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار	٣٦٣
تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر	٥٣٢
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو	٣٧٥
تزور امرءا جما نوال أعدّه لمن أمّه مستكفيا أزمة الدهر	٥٨٠
السين المضمومة	
وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافير وإلا العيسُ	٣٩٣
السين المكسورة	
فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس	٦١٤-٦٣٧
العين الساكنة	
رُبَّ من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى ليَ موتا لم يطعْ	٢٢١
العين المضمومة	
أباخراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع	٢٩٤
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	٥٠٩
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع	١٨٧
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع	٤٥٧

البيت	الصفحة
ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتي نـاء أم هو الآن واقع	٦٦٩
فإن يك جثماني بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع	٥٩٤
العين المفتوحة	
أكفـرا بعـد رد الموت عني وبعـد عطائك المائة الرتاعا	٥٩٦
ذريني إن أمرك لن يـطاعـا وما ألفيتني حـلمي مضاعا	٦٦٢
فقالت أكلُّ الناس أصبحت مانحا لسـانك كيما أن تغر وتخدعا	٤٢٢-٤٥٣
سقاها ذووا الأحلام سجلا على الظمى وقد كـربت أعنـاقها أن تقطعـا	٤٠٧
قد جـربوه فما زادت تجـاربهم أبا قدامة إلا الحـزم والفنعا	٥٥٧
أنا ابن التارك البكـري بشـر عليـه الطير ترقبه وقوعا	٦٤٨-٦٤٩
العين المكسورة	
أطـوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيـدته لكاع	١٩٩
هجوت زبّان ثم جئت معتـذرا من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع	١٦٥
أردت لكيما أن تطير بقـربتي فتتركهـا شنًا ببيـداء بلقع	٤٢٢
الفاء المضمومة	
بني غـدانة ما إن أنتم ذهب ولاصـريف ولكن أنتم الخزف	٣٠٥
الفاء المكسورة	
ولبس عبـاءة وتقرَّ عيني أحب إليّ من لبس الشفـوف	٤٤١

البيت	الصفحة
القاف المفتوحة	
أإن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل امأرمد اعتاد أولقا	١٣٩
القاف المكسورة	
أفني تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق	٥٥٩
الكاف المفتوحة	
فقلت أجرني أبا خالد وإلا فهبني امرءا هالكا	٥٣٢
أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يمدحونكا	٥٩٠
اللام الساكنة	
ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل	٥٥٩
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	٢٢٦
أيهذان كلا زادكما ودعاني واغلا في من يغل	٢٥٧
اللام المضمومة	
جوابابه تنجو اعتمد فوربّنا لعن عمل أسلفت لاغير تسأل	٢٠٤
لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل	٢٩٧
يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل	٢٨٠
إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل	٢٠٦-٢٤٩
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل	٢٤٧

البيت		الصفحة
إني ارتفعت عليك كل ثنيـــة	وأتيت نحـو بني كليب من علُ	٢٠٤
فما زالت القتلى تمور دماؤهـا	بدجـــلة حتى ماء دجلة أشكل	٤٢٩
لميـــــة موحشـــا طـــلل	يلـوح كأنه خـــــــــلل	٣٧٢
ليس العطاء من الفضول سماحة	حتى تجـــــود وما لديك قليل	٤٣٠
أرجو وآمل أن تدنـو مودتهـــا	وما إخـــال لدينا منك تنويل	٥٣٩
رأيت الوليد بن اليزيد مبـاركا	شـــديدا بأعباء الخلافة كاهله	١٣٨
لئن عاد لي عبد العـــزيز بمثلها	وأمكـــنني منهـا إذن لا أقيلها	٤٢٣
اللام المفتوحة		
محمد تفد نفســـــك كل نفس	إذا ما خفـــــت من شيء تبـالا	٣٢٣
أراهـم رفقـــــــتي حتى إذا ما	تجـــافى الليـــل وانخزل انخزالا	٥٣٥
رأيت الناس ما حاشا قريشـــــا	فإنـــا نحـــن أفضـلهم فعـــالا	٣٩٩
ورجا الأخيطل من سفاهـة رأيـه	مالم يكـــن وأب له لينـــالا	٦٧٨
الود أنت المستحقة صفـــــــوه	منّي وإن لم أرج منـــك نوالا	٢٥٩-٤٦٧
ولاترى بعلا ولا حـــــــلائلا	كهْوَ ولا كهـنّ إلا حـــاظلا	٤٥٧
حسبت التقي والجود خير تجـــارة	رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا	٥٢٩
أخا الحرب لباسا إليهـا جـــــلالها	وليـس بولأج الخـوالف أعقلا	٥٦٨
يا صـــاح هل حمّ عيش با قيا فترى	لنفسك العذر في إبعادها الأملا	٣٧١
إن وجدي بك الشـــــديـد أراني	عـــاذرا من عهـدت فيك عذولا	٤٧٥
إن الكلام لفي الفؤاد وإنمـــــــا	جعـل اللسان على الفؤاد دليلا	١٢٦

البيت	الصفحة
اللام المكسورة	
فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل	٢٥٣
فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال	٣٦٨
ربما تكره النفوس من الأمـ ـرله فرجة كحل العقال	٢٢١
فأتت به حُوش الفؤاد مبطنا سهدا إذا ما نام ليل الهوجل	٤٧١
ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	٢٤٠
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل	٣٤٦
كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	٧٢٠
كأني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل	٦٥٨
مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من علِ	٢٠٥
فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل	٣٢٣
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم مغيل	٤٦٠
رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله	٤٦٠
الميم الساكنة	
إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم	٦٦٥
الميم المضمومة	
فطلقها فلست لها بكفءٍ وإلاّ يعلُ مفرقك الحسام	٥٠٢
أظلوم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم	٥٩٧
لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم	٤٣٨

البيت	الصفحة
ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها	٥٤١
قضى كل ذي دين فوفّى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها	٦١٤
الميم المفتوحة	
ومن لايزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما	٤٩٨
فلولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما	٤٣٤
أبعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم أم تقول البعد محتوما	٥٤٧
الميم المكسورة	
إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام	١٧٥-٢٠٠
لايركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لحمام	٣٧١
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	٧١٨
ولقد نزلت فلاتظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم	٥٥١
لاطيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم	٤٠٠
أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم	٦٦٢
فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم	٢٩٩
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وُصلت وإن لم	٤٨٥
لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم	١٨٨
النون الساكنة	
فداك حيٌّ خولان جميعهم وهمدان	٦٣٤

البيت	الصفحة
النون المضمومة	
فو الله مافارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون	٤١٢
صاح شمّر ولاتزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين	٢٩٢
النون المفتوحة	
أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا	٣٠٥
قالوا كلامك هندا وهي مصغية يكفيك قلت صحيح ذاك لوكانا	١٢٥
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا	٤٧١
يا لعنة الله والأقوام كلهم على رزاح ومن بالكفر إخوانا	١١١
نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا	٣٧٠
نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا	١٨٥
ألا إن قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا	٢٤٧
إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا	٤٧٧
أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا	٥٤٧
النون المكسورة	
تذكر ما تذكر من سُليمى على حين التواصل غير دان	١٨٩
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان	٤٩٩
قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت آثاره منذ أزمان	٤٥٤
علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني	٤٧٧
ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان	٤٥٥

البيت	الصفحة
وذي شامة سوداء في حرّوجهه مجللة لاتنقضي لزمان	٤٥٥
ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع مضت وثمان	٤٥٥
فقلت ادعى وادعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان	٤٣٧
أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن	٤١٥
تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني	٥٣٣
أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباكِ تخوفيني	٤٧٤
الهاء الساكنة	
من لايزال شاكرا على المعه فهو حَرٍ بعيشة ذات سعة	٢٤٠
بل مهمه قطعت بعد مهمه	٤٦٠
ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية	٢٧٩
الهاء المضمومة	
ومهمه مغبرة أرجاؤه	٤٥٩
الهاء المفتوحة	
إذا رضيت عليّ بنوقشير لعمر أبيك أعجبني رضاها	٤٤٧
من لد شولا فإلى إتلائها	٢٩٧
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها	٤٠٦

البيت	الصفحة
الياء المفتوحة	
بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	٤٦٥
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا	٥١٣
وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ألاّ تلاقيا	٣٤٣
تعز فلاشيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا	٣٠٦
فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	١٤٣-٢٤٦
الياء المكسورة	
أو تحلفي بربك العليِّ أني أبو ذيالِكِ الصبيِّ	٣١٢

فهرس الأعلام

حرف الهمزة

الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) : ٢٦٩ - ٢٨٦ - ٣٥٤ - ٣٧٩ - ٤١٤ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٦٣ - ٤٩٣ - ٥٣٨ - ٥٥٢ - ٥٩٥ - ٦٧٩ - ٦٨٠
آدم عليه السلام : ٤٥٦
أبو الأسود الدؤلي : ٤٣٨
امرئ القيس بن حجر : ٢٩٠ - ٣٢٣ - ٦٥٧
ابن إياز : ١٣٠ - ١٥٥ - ١٦١ - ٢١٩ - ٦٠٦ - ٦٠٧

حرف الباء

بدر الدين بن مالك = (ابن الناظم) : ٤٠٩
ابن برهان : ٦٩٧

حرف الثاء

ثعلب = (أبو العباس أحمد بن يحي) : ٢٤٨ - ٣٢١

حرف الجيم

أبو الجراح العقيلي : ٧١٢
الجرجاني :٣٥٨
الجرمي : ١٩٧ - ١٩٨
أبو جعفر (القارئ) : ٢٧٠
ابن جنّي : ١٧١ - ٢٢٦

الجوهري : ٢٠٥ - ٧١٠

حرف الحاء

أبو حاتم السجستاني : ٧٠٠
ابن الحاجب : ١٦٩ - ٢١٧ - ٢٧٣ - ٣٢٤ - ٣٥٤
الحسن البصري : ٥١٥
حمزة بن حبيب الزيات : ٦٨١
أبو حنيفة : ٥٢٧
أبو حيان الأندلسي : ٢٧٠ - ٧٠٠

حرف الخاء

ابن الخباز : ١٧١ - ٣٤٧ - ٥٤٣
ابن الخشاب : ١٧١
ابن خروف : ٦٩٧
الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢٥١ - ٤٦٣ - ٤٩٣ - ٥٠٧

حرف الراء

الرمّاني : ٣٩٥

حرف الزاي

الزجاج : ١٥١ - ١٥٨ - ٣٥٨ - ٣٨٩
الزجاجي : ٣٩٦
الزمخشري : ٤١٩ - ٦٥١
أبو زيد الأنصاري : ٤٩٦

حرف السين

سالم بن دارة اليربوعي : ٣٦٣

ابن السراج ١٧٤ - ٤٧٦
ابن السكيت : ٧٠١
السيرافي : ٤٠٣ - ٥٠٧ - ٦٩٧
سيبويه : ١٤٦ - ١٥١ - ١٥٩ - ١٦٩ ١٧٤ - ١٧٥ - ١٩٧ - ٢٠١ - ٢٣٣ - ٢٥١ - ٢٩٥ - ٢٩٨ - ٣٠٢ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٩ - ٣٥٤ - ٣٨٣ - ٣٨٨ - ٣٩٥ - ٣٩٩ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٢ - ٤٢٥ - ٤٦٣ - ٤٦٨ - ٤٧٩ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٥٠٧ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥٤٣ - ٥٥٢ - ٥٦٨ - ٦٢٩ - ٦٣٦ - ٦٩٤ - ٧١٨

حرف الشين

الشافعي : ٥٢٧
الشلوبيني = : ٣٥١ - ٣٥٤ - ٤٠٤ - ٦٨١

حرف الصاد

الصاغاني : ٥٨٦

حرف الطاء

ابن الطراوة : ٤٧٥
ابن طلحة : ١٢٥
أبو طلحة الخزرجي الأنصاري : ٥٠٦
طلحة بن سليمان : ٥١١

حرف العين

عثمان بن عفان - رضي الله عنه - : ٤٧٨

ابن عصفور الأندلسي : ٢٥٦ - ٣٨٥ - ٥٠٧ - ٥١٢ - ٦٠٦
العكبري = (أبو البقاء) : ٣٩٥
أبو علي الفارسي : ٣٤٧- ٣٥٤-٤٠٣-٤٧٦-٥٠٧-٥٤٢-٦٨٠-٦٩٤.
عمر بن عبد العزيز : ٦٠٢
أبو عمرو الشيباني : ٧٠٠
عيسى - عليه السلام - : ٤٥٦

حرف الفاء

الفراء = (يحيى بن زياد) : ٣٢٦ - ٣٢٨ - ٣٣٩ - ٤٤٠ - ٤٦٣ - ٤٦٩ - ٤٩٣ - ٥١٣ - ٦٠٦ - ٦٤٩ - ٧١٢ - ٧١٧

حرف القاف

ابن أم قاسم = (المرادي) : ١٥٢ - ٣١٤ - ٥٣٨ - ٥٤٨ - ٥٦٦ - ٦١٥ - ٧١٨
قالون = (عيسى) : ٦٤٨ - ٦٥١
قطرب : ١٥٨ - ٦٨٢

حرف الكاف

الكسائي : ١١٠ - ١١٦ - ٢٤٩ - ٣٢١ - ٣٢٩ - ٣٣٩ - ٣٩٠ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٦٣ - ٥٠٥ - ٥٦٤ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٦٠٥ - ٧١٢
الكميت بن زيد الأسدي : ٣٨٧

حرف الميم

المازني = (بكر بن حبيب) : ٦٨٣

ابن مالك : ١١٠ - ١١٢ - ١٥٧ - ١٦٩ - ١٧٢ - ١٨١ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٢٢ - ٢٢٦ - ٢٣٦ - ٢٤٨ - ٢٥١ - ٢٥٦ - ٢٧٠ - ٢٩٠ - ٣٠٠ - ٣٠٢ - ٣١٣ - ٣٢١ - ٣٥٤ - ٣٧٤ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٩ - ٤٣٠ - ٤٦١ - ٤٦٣ - ٤٦٩ - ٤٧٩ - ٤٨٥ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٥٠٧ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥٥٢ - ٥٥٦ - ٥٨٤ - ٥٩٣ - ٦١٦ - ٦٢٩ - ٦٣٥ - ٦٥٤ - ٦٥٧ - ٦٦١ - ٦٦٤ - ٦٦٦ - ٦٧٢ - ٦٨١ - ٦٨٣ - ٦٩٧ - ٧٠٥ - ٧١١

المبرد = (أبو العباس محمد بن يزيد) : ١٩٩ - ٢٠١ - ٢٩٤ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٧٤ - ٣٨٩ - ٤٠٣ - ٤٩٦ - ٥١٠ - ٥١١ - ٦٧٧

أبو محمد بن السيد = (البطليوسي) : ٦١٥

معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه - : ٤٤١

ميسون (زوج معاوية) : ٤٤١

حرف النون

نافع المدني : ١٨٩

حرف الواو

الوليد بن اليزيد : ٦٠٢

حرف الياء

يونس بن حبيب الضبي : ٢٩٩ - ٣٦٨ - ٣٨٨ - ٤١٤ - ٦٧٦ - ٦٨٠

فهرس
القبائل والطوائف والمذاهب النحوية

بنو أسد : ١٩٨

الأصوليون : ٢٢٩ - ٢٣٠

أهل العالية : ٣٠٤

البصريون : ١٣٣ - ١٨٩ - ٢٢٥ - ٢٤٩ - ٢٦٩ - ٢٨٦ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٣٠٧ - ٣٢١ - ٣٧٤ - ٣٨٤ - ٣٩٠ - ٣٩٢ - ٣٩٦ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٩٣ - ٤٩٥ - ٥٣٨ - ٥٤٠ - ٥٨٧ - ٥٩٧ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦١٧ - ٦٣٤ - ٦٤١ - ٦٥٢ - ٦٥٩ - ٦٦٣ - ٦٨١

البغداديون : ٣٦٨ - ٥٩٦

التميميون : ١٤٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٣٥ - ٣٢٠ - ٣٩٣ - ٣٩٥ - ٤١٠ - ٥٨٥

الجمهور : ١٧١ - ٢٠٠ - ٢٢٦ - ٢٣٦ - ٢٥٨ - ٢٧٢ - ٢٩٤ - ٣٣٦ - ٣٥٤ - ٣٦٨ - ٣٩٥ - ٤١٤ - ٤١٩ - ٤٣٢ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٥١٣ - ٥٥٢ - ٥٨٨ - ٥٩١ - ٥٩٥ - ٦٤٩ - ٦٥٨ - ٦٧٧ - ٦٨٣ - ٦٩٤ - ٧١٤

الحجازيون : ١٤٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٣٥ - ٢٣٨ - ٣٠٤ - ٣٢٠ - ٣٩٣ - ٣٩٥ - ٤١٠ - ٥٨٥

بنو سُليم : ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨

طيء = (الطائيون) : ١٤٣ - ٢٤٦ - ٢٨١ - ٣٢٠ - ٦٤٤

الكوفيون : ١٥١ - ١٥٩ - ١٨٨ - ١٨٩ - ٢٤٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٨٦ - ٢٩١ - ٣٠٧ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٧ - ٣٥٨ - ٣٧٤ - ٣٨٤ - ٣٩٢ - ٤٠٢ - ٤٤٠ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٦ - ٥١٠ - ٥١٥ - ٥٣٨ - ٥٨٧ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٦٠٥ - ٦١٧ - ٦٣٥ - ٦٤١ - ٦٤٧ - ٦٥٢ - ٦٥٩ - ٦٨٠ - ٦٨٣

النحاة : ٢٢٩ - ٥٠٠ - ٥٦٤ - ٦١٦ - ٦٧٦

بنوهاشم : ٣٨٧

فهرس البلدان والأماكن

البصرة : ٦١٧ - ٦٦٧

بعلبك : ١٨٣ - ١٨٦

بغداد : ٦٦٧

بلخ : ٦٩٣

حضر موت : ٦٩٦

دمشق : ٦٣٩

رامهرمز : ٦٩٦

قالي قلا : ٦٩٥

الكوفة : ٦١٧

مصر : ٢٦٠

فهرس الكتب المذكورة في المتن

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٢٢ - ١٢٤ - ١٢٧ - ١٢٨ - ٣٠٢ - ٣١٢ - ٣١٦ - ٤٠٨ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٥٠١ - ٥٣٨ - ٦١٧ - ٦١٩ - ٦٢٣ - ٦٣٥ - ٦٦٤

التذكرة : للفارسي ٥٤٢.

تسهيل الفوائد : ١١٢ - ١١٣ - ١٢٧ - ١٣٨ - ١٤٢ - ١٥٣ - ١٦٦ - ١٧٢ - ١٧٧ - ٢٢٢ - ٢٣٤ - ٣٤٢ - ٤٦٢ - ٤٦٤ - ٤٧٦ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥١٢ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦٦٧ - ٦٧٩ - ٦٩٤ - ٧١٦

الجامع الصغير : ١٢٤ - ٤٦١ - ٤٦٤

الخلاصة = (ألفية ابن مالك) : ٥١٢

شذور الذهب : ١٢٧-٢٦٠-٢٨٧-٣٠٠-٥٥٥-٥٦٦-٦٢٢-٦٢٦ - ٦٧٣

شرح الألفية للمرادي = (توضيح المقاصد) : ٢٣٠ - ٦١٥

شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥١ - ٤٨٥

شرح شذور الذهب لابن هشام : ١٠٩ - ١١٢ - ١٢٢ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٧٠- ١٧٢ - ٢٠٤ - ٢٦٠ - ٢٨٧ - ٢٩٨ - ٣٠٠ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٤٣٢ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٥٣ - ٥٧١ - ٦٦٦ - ٦٧٣ - ٦٧٥

شرح الصدور لشرح زوائد الشذور : ١٢٦-١٢٧-٢٨٨-٤٣٢-٥٥٣-٦٧٣

شرح الكافية الشافية : ٢٥١ - ٥١١ - ٥١٢

الصحاح للجوهري : ١٤٥ - ٥٢٣

اللباب : ٢٤٩

المحصول في شرح الفصول لابن إياز : ١٥٥ - ٦٠٦

مغني اللبيب : ٥٩١ - ٦٦٧.

فهرس المصادر والمراجع

أ – المصادر والمراجع المخطوطة:

١ - التذييل والتكميل لشرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي.
وهو عدة أجزاء مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض تحت رقم [ف - ٧٣٢٢] و [ف - ٧٣٢٣] و [ف - ٧٣٢٤] و [ف - ٧٣٢٥].

٢ - التعليقة على المقرب لابن النحاس.

٣ - حاشية الحفيد ابن هشام على أوضح المسالك.
مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم [ف - ٩٢٣٨].

٤ - شرح التسهيل لابن مالك. نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية برقم [١٠/نحو].

٥ - شرح شذور الذهب للشيخ زكريا الأنصاري وهو «بلوغ الأرب في شرح شذور الذهب».
نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم [١١٤٧/نحو].

٦ - شرح الصدور لشرح زوائد الشذور. لأحمد بن عبد الدائم البرماوي الشافعي. نسخة مصورة بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، تحت رقم (٣٠٥).

٧ - المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي. نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى. تحت رقم [٤٠٢/نحو].

٨ - المحصول في شرح الفصول للحسين بن بدر بن إياز البغدادي. نسخة خطية بمكتبة عارف حكمت، تحت رقم (١٧٥/٤١٥).

ب ـ المصادر والمراجع المطبوعة

حرف الألف

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.
تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي ، الطبعة الأولى، نشر عالم الكتب ـ بيروت.

٣ ـ (ابن هشام الأنصاري ـ آثاره ومذهبه النحوي).
للدكتور على فودة نيل. نشر عمادة شئون المكتبات بجامعة الملك سعود بالرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.
للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي البناء، الطبعة الأولى بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي ـ القاهرة ١٣٥٩هـ.

٤ ـ أخبار النحويين البصريين ومراتبهم. لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. تحقيق د/محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام ـ القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٥ ـ اختصار القدح المعلى. لابن سعيد علي بن موسى المتوفى سنة ٦٨٥هـ تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٦ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د/مصطفى النماس. مطبعة المدني بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٧ ـ أساس البلاغة للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ تحقيق الأستاذعبد الرحيم محمود، دار المعرفة ـ بيروت.

٨ ـ الاستغناء في الاستثناء. لشهاب الدين القرافي.
تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩ ـ أسرار العربية . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد

بهجت البيطار. مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ.

١٠ ـ أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها. لأبي محمد الأسود الغندجاني. تحقيق د/ محمد علي سلطاني. مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ.

١١ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد الحميد اليماني. تحقيق د/عبد المجيد دياب ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ الرياض.

١٢ ـ الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٣ ـ الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين. للخالديين. تحقيق د/السيد محمد يوسف. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٥م.

١٤ ـ الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن دريد. تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ مصر.

١٥ ـ الإصابة في تمييز الصحابة . لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني. الطبعة الأولى سنة (١٣٢٨هـ). مطبعة السعادة بمصر.

١٦ ـ في أصول اللغة. تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٨٨هـ.

١٧ ـ الأصول في النحو. لأبي بكربن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨ ـ الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

١٩ ـ اعتراض الشرط على الشرط. لجمال الدين ابن هشام الأنصاري. تحقيق د/عبد الفتاح الحموز، دار عمّان ـ عمّان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠ ـ إعراب آيات الشذور لأبي القاسم البجائي، تحقيق الزميل الأستاذ سعد بن محمد الرشيد، رسالة ماجستير، مطبوعة على الآلة الكاتبة ١٤١٠هـ.

٢١ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. لابن خالويه. دار الكتب المصرية ١٩٤١م.

٢٢ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري.

تحقيق د/علي فودة نيل، نشر جامعة الملك سعود بالرياض ١٩٨١م.

٢٣ - إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/زهير زاهد، الناشر عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٤ - إعراب لا إله إلا الله لابن هشام الأنصاري.

تحقيق د/حسن بن موسى الشاعر.

نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددين ٨١، ٨٢، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٥ - الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الثامنة ١٤١٠هـ.

٢٦ - أعلام النساء، تأليف عمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٧ - الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، ومعه كتاب (لمع الأدلة) لابن الأنباري أيضا. مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ.

٢٨ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ.

٢٩ - إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل لابن هشام الأنصاري. تحقيق وتعليق هاشم طه شلال، مطبعة المعارف - بغداد.

٣٠ - الاقتراح في أصول النحو. لجلال الدين السيوطي، تحقيق د/محمود فجال. مطبعة الثغر، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣١ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لأبي محمد بن السيد البطليوسي.

تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، و د/حامد عبد المجيد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م.

٣٢ - الألغاز النحوية لابن هشام الأنصاري.

تحقيق أسعد خضير، دمشق، ١٣٩٣هـ.

٣٣ - الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير. طبع لبنان ١٩٨٠م. مكتبة لبنان.

٣٤ ـ الألفاظ لابن السكيت. وقف على طبعة وضبطه الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ـ بيروت، ١٨٩٧م.

٣٥ ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٣٦ ـ أمالي الزجاجي. لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٧ ـ أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.

٣٨ ـ الأمالي الشجرية، لهبة الله بن علي الشجري، طبع دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٩هـ.

٣٩ ـ الأمالي النحوية. لابن الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي. مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٠ ـ الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د/عبد المجيد قطامش ـ دار المأمون للتراث ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٤١ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار الفكر العربي، القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٢ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ـ بيروت.

٤٣ ـ الأنموذج في النحو، لمحمود بن عمر الزمخشري.
نشر لجنة إحياء التراث العربي ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٤٤ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري.
تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٠م.

٤٥ ـ إيضاح الشعر ـ شرح الأبيات المشكلة الاعراب . لأبي علي الفارسي . حققه

د/حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٦ ـ إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبد الله القيسي. تحقيق د/محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٧ ـ الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ـ الرياض ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٤٨ ـ الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب، تحقيق د/موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٢م.

٤٩ ـ الإيضاح في علل النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق د/مازن المبارك ـ دار النفائس ـ بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.

٥٠ ـ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق د/محمد عبد المنعم خفاجي دار الكتب اللبناني ـ الطبعة الخامسة ١٤٠٣هـ.

٥١ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. لاسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة.

حرف الباء

٥٢ ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر دار الفكر ـ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٥٣ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني. مطبعة السعادة ـ مصر، الطبعة الأولى.

٥٤ ـ البسيط في شرح الجمل. لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. لجلال الدين السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت.

٥٦ ـ البلغة في تراجم أئمة اللغة. لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق د/محمد المصري ـ مطبعة الفيصل ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٧ ـ البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د/طـــه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.

حرف التاء

٥٨ ـ تاج العروس من جواهر القاموس. لمحمد مرتضى الزبيدي، دار الفكر للطباعة والنشر.

٥٩ ـ تاريخ الأدب العربي. لكارل بروكلمان. الطبعة الألمانية، ليدن ١٩٤٣م. والطبعة العربية ترجمة عبد الحليم النجار. الطبعة الثالثة، دار المعارف.

٦٠ ـ التبصرة والتذكرة. لعبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. تحقيق د/فتحي أحمد مصطفى. دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٦١ ـ التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار إحياء الكتب العربية.

٦٢ ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٣ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب. للأعلم الشنتمري ، مطبوع على حاشية كتاب سيبويه طبعة بولاق.

٦٤ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦٥ ـ التذكرة في القراءات الثمان. لطاهر بن غلبون، تحقيق د/عبد الفتاح بحيري إبراهيم. الناشر مطبعة الزهراء للإعلام العربي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. للعلامة ابن مالك.

تحقيق د/محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.

٦٧ ـ التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. مطبعة عيسى

البابي الحلبي ـ مصر.
٦٨ ـ التعريفات. للشريف على بن محمد الجرجاني.
دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٦٩ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. لمحمد بن أبي بكر الدماميني. تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن المفدي. مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٧٠ ـ تلقيح الألباب في عوامل الإعراب. لأبي بكر محمد بن عبد الملك الشنتريني. تحقيق د/معيض بن مساعد العوفي. دار المدني للطباعة ـ جدة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٧١ ـ التكملة والذيل والصلة. للحسن الصاغاني.
تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٧٠م ـ ١٩٧٩م.
٧٢ ـ تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وآخرين. القاهرة ١٩٦٤م.
٧٣ ـ توجيه النصب في إعراب (فضلا وخلافا وأيضا وهلم جرا). لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/حسن موسى الشاعر. الطبعة الأولى عمان ١٤٠٤هـ.
٧٤ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لابن أم قاسم المرادي، تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٧٥ ـ التوطئة. لأبي علي الشلوبيني. تحقيق د/يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب ـ القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٧٦ ـ التيسير في القراءات السبع. للإمام أبي عمرو الداني. عني بتصحيحه اوتوبرتزل، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

حرف الجيم

٧٧ ـ الجامع الصغير في الحديث. لجلال الدين السيوطي.
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

٧٨ ـ الجامع الصغير في النحو. لابن هشام الأنصاري.

تحقيق د/محمد الزئبق، دمشق، ١٣٨٨هـ.

٧٩ ـ الجُمل. لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق د/علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ.

٨٠ ـ الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د/علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ.

٨١ ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف ـ مصر.

٨٢ ـ جمهرة اللغة. لأبي بكر بن دريد الأزدي، تحقيق د/ رمزي بعلبكي. دار العلم للملايين ـ بيروت. الطبعة الأولى١٩٨٧م.

٨٣ ـ الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي.

تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل.

دار الآفاق الجديدة ـ بيروت. الطبعة ١٤٠٣هـ.

حرف الحاء

٨٤ ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية.

للشيخ محمد الخضري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ.

٨٥ ـ حاشية الدماميني على مغني اللبيب.

المطبعة البهية ـ مصر.

٨٦ ـ حاشية الصبان على الأشموني. مطبوع بحاشية شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

٨٧ ـ حاشية العدوي على شذور الذهب. لابن عبادة العـدوي. مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

٨٨ ـ حاشية ياسين العليمي على التصريح. مطبوع على هامش التصريح، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.

٨٩ ـ حاشية الشيخ ياسين العليمي على شرح الفاكهي لقطر الندى مطبوع بهامش شرح القطر للفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٩٠ ـ الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه. تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ.

٩١ ـ حجة القراءات. لابن زنجلة، تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

٩٢ ـ الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسي.

تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٩٣ ـ الحدود في النحو. للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د/المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨هـ.

٩٤ ـ الحلل في شرح أبيات الجمل. لابن السيد البطليوسي.

تحقيق د/ مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

حرف الخاء

٩٥ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. للشيخ عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مطبعة المدني ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٩٦ ـ الخصائص. لأبي الفتح بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

حرف الدال

٩٧ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.لأحمد بن حجر العسقلاني، حيدر آباد ١٩٥٠م.

٩٨ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع. للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د/ علي سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، البطعة الأولى ١٤٠١هـ.

٩٩ ـ درة الغواص في أوهام الخواص.
للقاسم بن علي الحريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة ١٩٧٥م.

١٠٠ ـ دلائل الأعجاز. للشيخ عبد القاهر الجرجاني. تحقيق الأستاذ محمود شاكر، مكتبة الخانجي ـ مصر.

١٠١ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي. صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق محمد حسن آل ياسين. دار الكتاب الجديد ـ بيروت. الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

١٠٢ ـ ديوان أبي دؤاد الإيادي. نشره جوستاف جرونيام، ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي). بيروت ١٩٥٩م.

١٠٣ ـ ديوان أبي طالب. صنعة أبي هفان العبدي، تصحيح وتعليق محمد صادق آل بحر العلوم، النجف ١٣٥٦هـ.

١٠٤ ـ ديوان أبي العتاهية. تحقيق د/شكري فيصل، مكتبة الملاح ـ دمشق.

١٠٥ ـ ديوان أبي النجم العجلي. صنعه وشرحه علاء الدين أغا، النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١هـ.

١٠٦ ـ ديوان أبي نواس. دار صادر ـ بيروت.

١٠٧ ـ ديوان الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة ١٣٩٠هـ.

١٠٨ ـ ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي. جمع وتحقيق د/ حسن محمد باجودة، شركة مكة للطباعة والنشر، نشر نادي الطائف الأدبي ١٣٩٩هـ.

١٠٩ - ديوان الأخطل التغلبي.
دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٠ - ديوان الأعشى الكبير. تحقيق د/ محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ.

١١١ - ديوان أعشى همدان وأخباره. جمع وتحقيق د/حسن أبو ياسين، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١١٢ - ديوان الأفوه الأودي (طبع في ضمن الطرائف الأدبية). تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني - دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٣ - ديوان الإمام علي بن أبي طالب. تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون - بيروت.

١٠٤ - ديوان امرئ القيس بن حجر. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف - مصر، الطبعة الرابعة.

١٠٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت. تحقيق د/عبد الحفيظ السطلي. المطبعة التعاونية - دمشق، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

١٠٦ - ديوان جران العود النميري. رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ.

١٠٧ - ديوان جرير بن عطية، بشرح محمد بن حبيب. تحقيق د/نعمان أمين طه، دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة.

١٠٨ - ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق د/ حسين نصار. دار مصر للطباعة.

١٠٩ - ديوان حاتم الطائي. صنعة يحيى بن مدرك الطائي. تحقيق د/ عادل سليمان. مطبعة المدني - القاهرة الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

١٢٠ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري. تحقيق د/وليد عرفات، دار صادر ١٩٧٤م.

١٢١ - ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت. تحقيق د/ نعمان أمين طه. مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٢٢ ـ ديوان حميد بن ثور. تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٣٨٤هـ.

١٢٣ ـ ديوان الخوارج. جمعه وحققه د/ نايف معروف. بغداد، الطبعة الأولى.

١٢٤ ـ ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٢٥ ـ ديوان رؤبة بن العجاج. باعتناء وليم بن الورد، نشر دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

١٢٦ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح ثعلب. تحقيق د/ فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١٢٧ ـ ديوان الطرماح بن حكيم الطائي. تحقيق د/ عزة حسن، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

١٢٨ ـ ديوان العباس بن مرداس السلمي. جمع وتحقيق د/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

١٢٩ ـ ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق د/ حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ.

١٣٠ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق د/ محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت.

١٣١ ـ ديوان العجاج بن رؤبة بشرح الأصمعي. تحقيق د/ عزة حسن. مكتبة دار الشرق ـ بيروت.

١٣٢ ـ ديوان عدي بن زيد العبادي. جمع وتحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.

١٣٣ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة ـ مصر ١٩٦٠م.

١٣٤ ـ ديوان عنترة بن شداد العبسي. تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٣٥ - ديوان الفرزدق. طبعة دار صادر - بيروت.

١٣٦ - ديوان القطامي. تحقيق د/ إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة - بيروت ١٩٦٠م.

١٣٧ - ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق د/ ناصر الدين الأسد. دار صادر - بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

١٣٨ - ديوان كثير عزة. جمعه وحققه د/ إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١هـ.

١٣٩ - ديوان كعب بن زهير، بشرح السكري.
طبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ.

١٤٠ - ديوان كعب بن مالك الأنصاري. دراسة وتحقيق د/ سامي مكي العاني. مطبعة المعارف - بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

١٤١ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق د/ إحسان عباس. الكويت - الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

١٤٢ - ديوان ليلى الأخيلية. جمع وتحقيق د/ خليل إبراهيم العطية وجليل العطية - بغداد، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

١٤٣ - ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق د/ عبد الستار أحمد فراج. دار مصر للطباعة - القاهرة ١٩٦٢م.

١٤٤ - ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي. جمع وتحقيق د/ عبد العزيز رباح. منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

١٤٥ - ديوان النابغة الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

حرف السين

١٤٦ - السبعة لابن مجاهد. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة ١٩٨٠م.

١٤٧ ـ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد المكي الحنبلي. نشر مكتبة الإمام أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٤٨ ـ سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٤٩ ـ سنن أبي داود. للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

١٥٠ ـ سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٥١ ـ سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي. دار الريان للتراث ـ مصر.

١٥٢ ـ السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ.

حرف الشين

١٥٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي بن العماد الحنبلي. دار المسيرة ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٥٤ ـ شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. مطبعة البابي الحلبي ـ مصر ـ الطبعة لأخيرة.

١٥٥ ـ شرح أبيات سيبويه ليوسف بن عبد الله بن أبي سعيد السيرافي. تحقيق د/ محمد علي سلطاني، دار المإمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.

١٥٦ ـ شرح أبيات مغني البيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق. دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

١٥٧ ـ شرح أشعار الهذليين. لأبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

١٥٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. طبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر.

١٥٩ - شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار المعرفة - مصر، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ.

١٦٠ - شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل - بيروت.

١٦١ - شرح ألفية ابن مالك للمكودي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٦٢ - شرح ألفية ابن معط. لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، المعروف بابن القواس. تحقيق د/ علي موسى الشوملي، مطابع الفرزدق- الرياض، الطبعة الأولى١٤٠٥هـ.

١٦٣ - شرح الأنموذج في النحو. لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٦٤ - شرح التسهيل لابن مالك. الجزء الأول، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

١٦٥ - شرح تنقيح الفصول للإمام القرافي. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

١٦٦ - شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، الموصل - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١٦٧ - ديوان الحماسة للمرزوقي. تحقيق الأستاذين أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٧هـ.

١٦٨ - شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢هـ.

١٦٩ - شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

١٧٠ - شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي. مطبوع مع شرح الشافية للرضي.

١٧١ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. للعلامة ابن مالك . تحقيق د/ عدنان الدوري. مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.

١٧٢ ـ شرح القصائد السبع الطوال ـ لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. دار المعارف ـ مصر الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ.

١٧٣ ـ شرح قصيدة «بانت سعاد» لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/ محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة علوم القرآن الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ.

١٧٤ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى. لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ـ مصر ١٩٨٣م.

١٧٥ ـ شرح قطر الندى للفاكهي. ومعه حاشية ياسين على شرح الفاكهي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

١٧٦ ـ شرح قواعد الإعراب للكافيجي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. دار طلاس ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

١٧٧ ـ شرح الكافية للرضي الاستراباذي، ذار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧٨ ـ شرح الكافية الشافية. لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ. نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

١٧٩ ـ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. الجزء الأول، تحقيق د/ رمضان عبد التواب و د/ محمود فهمي حجازي ود/ محمد هاشم عبد الدايم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. الطبعة الأولى.

١٨٠ ـ شرح لامية العرب لأبي البقاء العكبري.
تحقيق د/ محمد خير الحلواني. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٨١ ـ شرح اللمحة البدرية في علم العربية. لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/ صلاح راوي. دار مرجان للطباعة، الطباعة الثانية.

١٨٢ ـ شرح اللمع لعبد الواحد بن برهان العكبري،. تحقيق د/ فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

١٨٣ - شرح المفصل لابن يعيش الحلبي. عالم الكتب - بيروت.

١٨٤ - شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش الحلبي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

١٨٥ - شرح المفضليات للقاسم بن بشار الأنباري. نشر كارلوس لايل ١٩٢٠. تصوير مكتبة المثنى - بغداد.

١٨٦ - شرح هاشميات الكميت. لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي. تحقيق د/ نوري حمود القيسي و د/ داود سلوم، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

١٨٧ - شعر إبراهيم بن هرمة القرشي . جمع وتحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٨٨ - شعر ابن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق د/ حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٨٩ - شعر ابن ميّادة، جمع وتحقيق د/ حنا جميل حداد، دمشق ١٤٠٢هـ.

١٩٠ - شعر الحارث بن خالد المخزومي، جمعه د/ يحيى الجبوري، بغداد ١٩٧٢م.

١٩١ - شعر أبي زبيد الطائي، في ضمن (شعراء إسلاميون) جمع وتحقيق د/ نوري حمود القيسي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٩٢ - شعر زيد الخيل الطائي. جمع وتحقيق د/ أحمد مختار البزرة. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٩٣ - شعر سابق البربري. جمع وتحقيق د/ بدر أحمد ضيف، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٧م.

١٩٤ - شعر عبد الله بن معاوية، جمعه عبد الحق الراضي، مؤسسة الرسالة - بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

١٩٥ - شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي. جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٩٦ ـ شعر أبي فراس الحمداني، شرح عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

١٩٧ ـ شعر قيس بن زهير ، جمع وتحقيق عادل البياني، النجف ١٩٧٢م.

١٩٨ ـ شعر المرار بن سعيد الفقعسي في ضمن (شعراء أمويون) القسم الثاني، جمع وتحقيق د/ نوري حمود القيسي، الموصل ١٣٩٦هـ.

١٩٩ ـ شعر هدبة بن الخشرم العذري. جمع د/ يحيى الجبوري. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، الكويت.

٢٠٠ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية.

٢٠١ ـ شفاء العليل في إيضاح التسهيل. لمحمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د/ عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٠٢ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. لابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

حرف الصاد

٢٠٣ ـ الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية. لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٠٤ ـ صحيح البخاري. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٢٠٥ ـ صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية. القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

حرف الضاد

٢٠٦ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة

والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٢٠٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. لشمس الدين السخاوي، مكتبة الحياة - بيروت.

حرف الطاء

١٠٨ - طبقات الشافعية . لابن قاضي شهبة، تحقيق د/ عبد العليم خان، دائرة المعارف العثمانية - الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٢٠٩ - طبقات فحول الشعراء . لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

٢١٠ - طبقات المفسرين للداوودي.

دار الكتب العلمية - بيروت.

٢١١ - طبقات النحويين واللغويين. لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، الطبعة الثانية.

حرف العين

٢١٢ - العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

حرف الغين

٢١٣ - غاية النهاية في طبقات القراء. لابن الجزري، تحقيق ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

٢١٤ - الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية. لابن الخباز. تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار - بغداد.

٢١٥ ـ غريب الحديث. لأبي عبيد القاسم بن سلام . طبعة حيدر آباد، ١٩٦٥م.

حرف الفاء

٢١٦ ـ الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري.
تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر. الطبعة الثانية.

٢١٧ ـ فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي.

٢١٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني.
دار نشر الكتب الإسلامية ـ لاهور، باكستان.

٢١٩ ـ الفرائد الجديدة، يحتوي على المطالع السعيدة للسيوطي. تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس، إحياء التراث الإسلامي ـ بغداد.

٢٢٠ ـ فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي. للأسود الغندجاني. تحقيق د/ محمد علي سلطاني، دمشق ١٤٠١هـ.

٢٢١ ـ فصل المقال. لأبي عبيد البكري. تحقيق د/ إحسان عباس. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.

٢٢٢ ـ الفصول الخمسون . لابن معط . تحقيق د/ محمود محمدالطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٢٣ ـ فهرس الفقه الشافعي بالمكتبة الظاهرية ١٣٩٠هـ.

٢٢٤ ـ فهرس المخطوطات العربية مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، كتب آداب اللغة العربية وعلومها. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ـ بغداد.

٢٢٥ ـ فهرس مكتبة الأزهر ١٣٨٢هـ.

٢٢٦ ـ فهرس النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. إعداد د/ علي

البواب، مطابع جامعة الإمام ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٢٧ ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب. لعبد الرحمن الجامي العصامي. تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي، بغداد ١٤٠٣هـ.

٢٢٨ ـ في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني.

دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٣٨٣هـ.

حرف القاف

٢٢٩ ـ القاموس المحيط. لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي. مطبعة السعادة ـ مصر.

٢٣٠ ـ قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري. دار إحياء الكتب العربية ـ مصر ١٣٤٤هـ.

حرف الكاف

٢٣١ ـ الكافية في النحو. لابن الحاجب. تحقيق د/ طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء ـ جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٢٣٢ ـ الكامل. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٣٣ ـ كتاب الجيم. لأبي عمرو الشيباني.

تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٢٣٤ ـ كتاب سيبويه. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مطبعة المدني ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٣٥ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لجار الله الزمخشري. مكتبة المعارف ـ الرياض.

٢٣٦ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.

لإسماعيل العجلوني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ.

٢٣٧ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاج خليفة، دار الفكر ـ بيروت.

٢٣٨ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب. تحقيق د/ محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.

حرف اللام

٢٣٩ ـ اللامات. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٤٠ ـ لسان العرب. لابن منظور الإفريقي، دار صادر ـ بيروت.

٢٤١ ـ لمع الأدلة. لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني، نشر مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، مطبعة الجامعة السورية ـ دمشق ١٣٧٧هـ.

٢٤٢ ـ اللمع في العربية. لأبي الفتح بن جني. تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٢٤٣ ـ ليس في كلام العرب. لابن خالويه.
تحقيق الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

حرف الميم

٢٤٤ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم. للحسن بن بشر الآمدي، تصحيح الأستاذ ف . كرنكو، مكتبة القدسي ودار الكتب الكتب العلمية ـ بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٤٥ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني. تحقيق د/ رمضان عبد التواب ود/ صلاح الدين الهادي، مطبعة المدني ـ القاهرة.

٢٤٦ ـ ما ينصرف وما لاينصرف. لأبي إسحاق الزجاج.
تحقيق هدى محمود قراعة. مطابع الأهرام التجارية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٢٤٧ ـ المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية. لابن هشام الأنصاري. تحقيق د/ مازن المبارك.

٢٤٨ ـ المبسوط في القراءات العشر. لأحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني. تحقيق سبيع حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٤٩ ـ المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين. لسيف الدين الآمدي. تحقيق د/ حسن محمود الشافعي، القاهرة ١٤٠٣هـ.

٢٥٠ ـ مجاز القرآن. لأبي عبيدة معمر بن المثنى. تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٢٥١ ـ مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ.

٢٥٢ ـ مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٥٣ ـ مجمع الأمثال للميداني. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. منشورات دار النصر ـ بيروت.

٢٥٤ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٥٥ ـ مختارات ابن الشجري. تحقيق محمود زناتي ـ القاهرة.

٢٥٦ ـ المختار من بدائع الزهور في وقائع الدهور. لابن إياس الحنفي. مطبعة الشعب ـ مصر.

٢٥٧ ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. لابن خالويه، عني بنشره براجستراسر، مكتبة المتنبى ـ القاهرة.

٢٥٨ ـ المخصص لابن سيده . دار الفكر ـ بيروت ، مصورة عن طبعة بولاق .

٢٥٩ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام . تأليف د/ عبد العال سالم مكرم .

٢٦٠ ـ المذكر والمؤنث . لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري . تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني ـ بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧٨م .

٢٦١ ـ مراتب النحويين . لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ .

٢٦٢ ـ المرتجل في شرح الجمل . لعبد الله بن أحمد بن الخشاب . تحقيق على حيدر ، دار الحكمة ـ دمشق ١٣٩٢هـ .

٢٦٣ ـ المرصع في أسماء الآباء والأبناء . لابن الأثير .

تحقيق د/ إبراهيم السامرائي ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٧١م .

٢٦٤ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها . لجلال الدين السيوطي .

تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي . دار التراث ـ القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٢٦٥ ـ المسائل البصريات . لأبي علي الفارسي .

تحقيق د/ محمد أحمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٦٦ ـ المسائل البغداديات . لأبي علي الفارسي .

تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي .مطبعة العاني ـ بغداد .

٢٦٧ ـ المسائل الحلبيات . لأبي علي الفارسي .

تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٦٨ ـ المسائل السفرية في النحو . لابن هشام الأنصاري .

تحقيق د/ علي حسين البواب ـ الرياض ١٤٠٢هـ .

٢٦٩ ـ المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل .

تحقيق د/ محمد كامل بركات ، طبع دار الفكر ـ دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ،

نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٢٧٠ - المستصفى من علم الأصول. لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي. المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣٢٢هـ.

٢٧١ - المستقصى في أمثال العرب. لجار الله الزمخشري.
دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٧٢ - مسند الإمام أحمد بن حنبل. دار الفكر - بيروت.

٢٧٣ - حروف المعاني. لأبي القاسم الزجاجي.
تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٧٤ - معاني الحروف. لعلي بن عيسى الرماني.
تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٧٥ - معاني القرآن - للأخفش الأوسط.
تحقيق د/ فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - الكويت.

٢٧٦ - معاني القرآن. للفراء. تحقيق الأستاذ محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي.
عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

٢٧٧ - معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق الزجاج.
تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٧٨ - معجم الأدباء. لياقوت الحموي.
دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة.

٢٧٩ - معجم البلدان. لياقوت الحموي. دار صادر - بيروت.

٢٨٠ - معجم الشعراء لأبي عبيد الله المرزباني، نشر د/ ف كرنكو مكتبة القدسي الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٨١ - المعجم الكبير للطبراني. حققه حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

٢٨٢ ـ معجم المؤلفين . لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى ـ بيروت .

٢٨٣ ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم . لأبي منصور الجواليقي . تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار الكتب ـ القاهرة ١٣٨٩هـ .

٢٨٤ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين الذهبي . تحقيق بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس . مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٨٥ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري . تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني ـ بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .

٢٨٦ ـ مفاكهة الخلان في حوادث الزمان . لشمس الدين محمد بن طولون . تحقيق محمد مصطفى ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ١٣٨١هـ .

٢٨٧ ـ المفصل في علم العربية . لجار الله الزمخشري . دار الجيل ـ بيروت ، الطبعة الثانية .

٢٨٨ ـ المفضليات . للمفضل بن محمد الضبي . تحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، بيروت ، الطبعة السادسة .

٢٨٩ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . للإمام بدر الدين العيني ، مطبوع على هامش خزانة الأدب ، طبعة بولاق .

٢٩٠ ـ المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني . تحقيق د/ كاظم بحر المرجان . المطبعة الوطنية عمّان ١٩٨٢م .

٢٩١ ـ المقتضب لأبي العباس المبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت .

٢٩٢ ـ المقدمة الجزولية في النحو . لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي . تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد ١٤٠٧هـ .

٢٩٣ - المقرب. لابن عصفور الأندلسي. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.

٢٩٤ - الملخص في ضبط قوانين العربية. لابن أبي الربيع.

تحقيق د/ علي بن سلطان الحكمي. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢٩٥ - من تاريخ النحو. تأليف الأستاذ سعيد الأفغاني.

دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

٢٩٦ - المنصف شرح كتاب التصريف للمازني. تأليف أبي الفتح بن جني.

تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.

٢٩٧ - الموطأ للإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.

حرف النون

٢٩٨ - نتائج الفكر. للسهيلي. تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٢٩٩ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.

٣٠٠ - نزهة الطرف في علم الصرف. للميداني.

تحقيق د/ السيد محمد عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٣٠١ - نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام الأنصاري.

تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٣٠٢ ـ نشأة النحو. للشيخ محمد الطنطاوي. تعليق عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.

٣٠٣ ـ النشر في القراءات العشر. لابن الجزري.

أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت.

٣٠٤ ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان. لجلال الدين السيوطي. حرره فيليب حتّي ١٩٢٧م، المكتبة العلمية ـ بيروت.

٣٠٥ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٠٦ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه. للأعلم الشنتمري. تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٣٠٧ ـ نكت الهميان في نكت العميان. لصلاح الدين الصفدي.

وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي. المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.

٣٠٨ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول. لجمال الدين الأسنوي، عالم الكتب ـ بيروت.

٣٠٩ ـ النوادر في اللغة. لأبي زيد الأنصاري.

تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٣١٠ ـ نوادر المخطوطات تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٣١١ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار. للشيخ محمد بن علي الشوكاني. مكتبة دار التراث ـ القاهرة.

حرف الهاء

٣١٢ ـ هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة الفيصيلة ـ مكة المكرمة.

٢١٣ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي.

عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعسان، مكتبة الكليات الأزهرية ـ مصر الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.

حرف الواو

٣١٤ ـ الوحشيات، وهو الحماسة الصغرى. لأبي تمام الطائي. تحقيق الشيخ عبد العزيز الميمني، دار المعارف ـ مصر. الطبعة الثالثة.

٣١٥ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لشمس الدين بن خلكان.

تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
أولا : فهرس موضوعات الدراسة	
مقدمة المحقق	٢
القسم الأول - قسم الدراسة	٦ - ٨٦
الفصل الأول - (ابن هشام الأنصاري وكتابه الشذور)	٨ - ٢٢
المبحث الأول - (التعريف بابن هشام وحياته العلمية)	٨ - ١٦
المبحث الثاني - (كتاب شذور الذهب وقيمته العلمية)	١٧ - ٢٢
الفصل الثاني - (الجوجري وكتابه شرح الشذور)	٣٢ - ٨٥
المبحث الأول - (التعريف بالجوجري)	٢٤ - ٥٤
المطلب الأول : اسمه ونسبه وشهرته	٢٤
المطلب الثاني : مولده ونشأته وطلبه للعلم	٢٥
المطلب الثالث : ثقافته ومكانته العلمية ووظائفه	٢٧
المطلب الرابع : أخلاقه ومناقبه وثناء العلماء عليه	٣١
المطلب الخامس : مذهبه الفقهي والنحوي	٣٢
المطلب السادس : شيوخه وتلاميذه	٣٣
أولا = شيوخه	٣٣ - ٣٧
ثانيا = تلاميذه	٣٨ - ٤٩
المطلب السابع : مؤلفاته وآثاره العلمية	٥٠

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثامن : وفاته	٥٤
المبحث الثاني : (دراسة شرح شذور الذهب للجوجري) وفيه ثمانية مطالب :	
المطلب الأول : موضوع الكتاب وعنوانه	٥٥
المطلب الثاني : توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه	٥٦
المطلب الثالث : منهج المؤلف في الكتاب	٦٢
المطلب الرابع : مصادر الجوجري في شرحه على الشذور	٦٦
المطلب الخامس : شواهد الكتاب	٦٩
المطلب السادس : نقد الكتاب	٧٤
المطلب السابع : موازنة بين شرحي الشذور لابن هشام وللجوجري	٧٨
المطلب الثامن : أثر هذا الشرح فيمن بعده	٨٤
الخاتمة	٨٦
القسم الثاني = (قسم التحقيق) وفيه :	
أ - وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها .	٨٨ - ٩٩
ب - المنهج المتبع في تحقيق الكتاب	١٠٠
جـ - النص المحقق	١٠٢

الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا : الفهرس التفصيلى لموضوعات التحقيق :	
مقدمة الشارح	١٠٣
تعريف الكلمة	١٠٤
أقسام الكلمة	١٠٦
علامات الاسم	١٠٨
الفعل الماضي وعلامته	١١٤
فعل الأمر وعلامته	١١٨
الفعل المضارع وعلامته	١٢٠
الحرف وأنواعه	١٢١
تعريف الكلام	١٢٣
أقسام الكلام	١٢٦
- باب الإعراب	١٣٠
أنواع الإعراب	١٣٣
إعراب الممنوع من الصرف	١٣٦
إعراب المجموع بألف وتاء مزيدتين	١٣٩
إعراب الأسماء الستة	١٤٢
إعراب المثنى	١٤٧
إعراب جمع المذكر السالم	١٥٣
إعراب الأفعال الخمسة	١٥٩
إعراب الفعل المعتل الآخر	١٦٤

الموضوع	رقم الصفحة
الإعراب التقديري	١٦٧
- باب البناء وأنواعه	١٧٦
المبني على السكون	١٧٩
المبني على الفتح	١٨٠
المركبات المبنية على الفتح	١٨٣
اسم الزمان المبهم المبني على الفتح	١٨٧
المبهم المضاف لمبني	١٨٩
اسم (لا) النافية للجنس	١٩٢
المبنيات على الكسر	١٩٧
العلم المختوم بويه	١٩٧
فَعَالِ في الأمر والنداء	١٩٨
فَعَالِ علما لمؤنث واللغات فيه	٢٠٠
بناء (أمس) على الكسر	٢٠١
المبنيات على الضم	٢٠٢
الظروف المبهمة	٢٠٢
ما ألحق بالظروف المبهمة	٢٠٣
بناء (علُ) على الضم	٢٠٤
بناء (أي) الموصولة على الضم	٢٠٦
المنادى المبني على الضم	٢٠٨
ما لايختص بشيء من أنواع البناء	٢١٠

الموضوع	رقم الصفحة
بناء أسماء الأفعال	٢١٢
بناء المضمرات	٢١٣
بناء أسماء الإشارة	٢١٤
بناء الأسماء الموصولة	٢١٥
بناء أسماء الشرط والاستفهام	٢١٧
- باب النكرة والمعرفة	٢١٩
أنواع المعارف	٢٢٢
الضمير - أحكامه وأنواعه	٢٢٣
العلم الشخصي والعلم الجنسي	٢٢٨- ٢٢٩
الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس	٢٢٩
أقسام العلم	٢٣١
أسماء الإشارة	٢٣٤
مراتب الإشارة	٢٣٦
الأسماء الموصولة وأحكامها	٢٣٨
الاسم المحلى بأل	٢٥٠
الخلاف في حرف التعريف	٢٥٠- ٢٥١
أقسام (أل) الحرفية	٢٥٢
أحكام (أل)	٢٥٣
مواضع ثبوت «أل»	٢٥٣-٢٥٧
مواضع حذف «أل»	٢٥٧-٢٦٠

الموضوع	رقم الصفحة
المضاف إلى المعرفة	٢٦١
- باب المرفوعات	٢٦٢
الفاعل - تعريفه وأنواعه	٢٦٢ -٢٦٤
نائب الفاعل	٢٦٤-٢٦٧
إذا فقد المفعول به فماذا ينوب عنه؟	٢٦٨- ٢٧١
أحكام الفاعل ونائبه	٢٧١
الخلاف في حذف الفاعل ونائبه	٢٧١
حذف عامل الفاعل ونائبه	٢٧٢-٢٧٤
لايصح كون الفاعل ونائبه جملة	٢٧٤
وجوب تأنيث عاملهما	٢٧٥
جواز تأنيث عاملهما	٢٧٦
لا تلحق عامل الفاعل ونائبه علامة تثنية ولاجمع	٢٧٨
لغة (أكلوني البراغيث)	٢٧٩
الخلاف فيما يلحق الفعل عند إسناده للفاعل	٢٨٠
المبتدأ - تعريفه وأقسامه	٢٨٢
المبتدأ المكتفي بفاعله	٢٨٤
مسوغات الابتداء بالنكرة	٢٨٧
الخبر وتعريفه	٢٨٩
اسم (كان) وأخواتها	٢٩١
حذف (كان) وحدها	٢٩٣
حذف (كان) مع اسمها	٢٩٦

الموضوع	رقم الصفحة
حذف نون مضارع (كان) وشروط ذلك	٢٩٨
اسم أفعال المقاربة	٣٠١
اسم ما حمل على «ليس»	٣٠١
«لات» أصلها وعملها	٣٠٢
«ما» و «لا» و «إن» النافية	٣٠٣-٣٠٤
شروط عملهن	٣٠٤-٣٠٧
خبر «إنّ» وأخواتها	٣٠٧
حكم تقديم أخبارهن وتوسطه	٣٠٩
مواضع وجوب كسر همزة «إنّ»	٣١٠-٣١٣
جواز الكسر والفتح في همزة «إنّ»	٣١٣-٣١٥
وجوب كسر همزة «إنّ»	٣١٥-٣١٨
خبر «لا» النافية للجنس	٣١٨-٣٢٠
الفعل المضارع والخلاف فى رافعه	٣٢١
- باب المنصوبات	٣٢٤
المفعول به وتعريفه	٣٢٤
حذف عامل المفعول به جوازا	٣٢٧
مواضع حذف عامل المفعول به وجوبا	٣٢٨
المنصوب في باب الاشتغال وعامله	٣٢٨
المنادى المنصوب	٣٢٩-٣٣١
المنصوب على الاختصاص	٣٣١

الموضوع	رقم الصفحة
الفروق بين المنادى والمختص	٣٣٢
المنصوب على الإغراء والتحذير	٣٣٣-٣٣٧
تقدير العامل في الإغراء والتحذير	٣٣٥
المفعول الواقع في مثل وشبهه	٣٣٧
المفعول المطلق وتعريفه	٣٤٠
ما ناب عن المصدر	٣٤٣
المفعول له - تعريفه وشروطه	٣٤٥
نوعا المفعول له	٣٤٧
يجوز جر المفعول له بحرف التعليل	٣٤٨
وجوب جر المفعول لأجله الفاقد لشرط من الشروط	٣٤٩
المفعول فيه - تعريفه وأنواعه	٣٤٩
أقسام ظرف الزمان	٣٥٠
أقسام ظرف المكان	٣٥٠-٣٥١
خلاف العلماء في الظرف المفيد للمقدار	٣٥١
وجوب جر المكان غير الظرف بحرف جر وتقدير ما ورد من ذلك	٣٥٣-٣٥٤
المفعول معه وتعريفه	٣٥٥
العامل في المفعول معه والخلاف في ذلك	٣٥٨
المشبه بالمفعول به	٣٥٩
الحال - تعريفه وأقسامه	٣٦١
أنواع الحال المؤكدة	٣٦٢

الموضوع	رقم الصفحة
العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة	٣٦٤
أقسام الحال	٣٦٥
صاحب الحال وأقسامه	٣٦٥
الأوصاف المعتبرة في الحال	٣٦٧
وقوع الحال معرفة	٣٦٨
تخلف بعض أوصاف الحال	٣٦٩
مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة	٣٧٠
وقوع المصدر حالا	٣٧٣
التمييز	٣٧٥
نوعا التمييز	٣٧٦
صور التمييز الرافع لإبهام اسم	٣٧٧
صور التمييز الرافع لإبهام النسبة	٣٨٠
المستثنى وأدواته	٣٨٣
حكم المستثنى بليس	٣٨٤
حكم المستثنى بما خلا وما عدا	٣٨٥
أحوال المستثنى بإلا	٣٨٦
الخلاف في الناصب للمستثنى	٣٨٩
الاستثناء المفرغ	٣٩٠
أحكام المستثنى بإلا	٣٩١
المستثنى بغير وسوى وخلا وعدا	٣٩٣
حكم المستثنى بغير	٣٩٤

الموضوع	رقم الصفحة
المستثنى بسوى والخلاف في إعرابها	٣٩٥
حكم المستثنى بخلا وعدا	٣٩٧
المستثنى بحاشا	٣٩٨
خبر «كان» وأخواتها وأحكامه	٤٠٠
الخلاف في تقديم خبر «ليس»	٤٠١
خبر «كاد» وأخواتها	٤٠٢
الأمور التي اختص بها خبر «كاد» وأخواتها	٤٠٣-٤٠٧
الخلاف في توسط خبر هذه الأفعال	٤٠٣
هل أفعال المقاربة تامة أو ناقصة؟	٤٠٨
خبر الأحرف المحمولة على «ليس»	٤١٠
«إنّ» وأخواتها	٤١١
اتصال «ما» المزيدة بهذه الأحرف	٤١١
تخفيف ذوات النون من أخوات «إنّ»	٤١٤
حكم تخفيف «لكن» والخلاف في ذلك	٤١٤
«إنْ» المكسورة المخففة	٤١٤
حكم «أن» المفتوحة المخففة	٤١٦
حكم «كأن» المخففة والخلاف في إعمالها	٤١٨
اسم «لا» النافية للجنس	٤١٩
المضارع المنصوب وأدوات النصب	٤٢٠
معنى «لن» و«كي»	٤٢١
«إذن» معناها وشروط عملها	٤٢٣

الموضوع	رقم الصفحة
«أن» المصدرية وشرط عملها	٤٢٥
علامة «أن» المخففة من الثقيلة	٤٢٦
إضمار «أن» وجوبا وجوازا	٤٢٧
مواضع إضمار «أن» وجوبا	٤٢٨
إضمار «أن» بعد حروف العطف	٤٣٣
شرط إضمارها بعد «أو»	٤٣٣
شرط إضمارها بعد فاء السببية و واو المعية	٤٣٤-٤٣٦
الخلاف في الناصب بعد «أو» والفاء والواو	٤٤٠
إضمار (أن) بعد العطف على الاسم الخالص من تأويل الفعل	٤٤٠
إضمار «أن» شذوذاً	٤٤٣
مواضع إظهار «أن»	٤٤٣
- باب المجرورات	٤٤٤
(من) الجارة ومعانيها	٤٤٥
(إلى) و (عن) ومعانيهما	٤٤٦
(على) الجارّة ومعانيها	٤٤٧
معاني الباء الجارة	٤٤٨
اللام الجارة ومعانيها	٤٤٨-٤٥٠
حرف الجر (في) ومعانيه	٤٥٠
الحروف المختصة	٤٥١
ما يختص بالظاهر مطلقا	٤٥١

الموضوع	رقم الصفحة
ما يختص ببعض الظواهر	٤٥٣
«مذ» و «منذ» وشرط جرهما للأسماء	٤٥٣
الكلام على «رُبَّ» الجارّة	٤٥٤
قد تجر الكاف الضمير في الضرورة	٤٥٦
دخول «كي» على «ما» والخلاف في ذلك	٤٥٧
الخلاف في الضمير المجرور برُبَّ	٤٥٨
حذف «ربَّ» وبقاء عملها	٤٥٩
الكلام على خافض «أنَّ» و «إنَّ»	٤٦١
مراتب حذف «رُبَّ»	٤٦٢
الخلاف في المحل بعد حذف خافض «أنَّ» و «إنَّ»	٤٦٣
المجرور بالإضافة	٤٦٥
الأمور التي تحذف لأجل الإضافة	٤٦٦
العامل في المضاف إليه والخلاف في ذلك	٤٦٨
قد تحذف تاء التأنيث من المضاف	٤٦٩
الإضافة اللفظية وضابطها	٤٧٠
الإضافة المعنوية وحكمها	٤٧٢
نوعا الإضافة المعنوية	٤٧٣
الخلاف في إضافة المصدر	٤٧٥
الخلاف في إضافة أفعل التفضيل	٤٧٦
أقسام الإضافة بحسب معناها	٤٧٨
ضابط الإضافة التي بمعنى (في) والتي بمعنى (مِنْ)	٤٧٨-٤٧٩

الموضوع	رقم الصفحة
الإضافة التي بمعنى اللام	٤٨٠
المجرور بالمجاورة وحكمه	٤٨١
هل يقع الجر بالمجاورة في عطف النسق؟	٤٨٢
- باب المجزومات	٤٨٣
ما يجزم فعلا واحدا	٤٨٤
أوجه الاشتراك والافتراق بين «لم» ولَمَّا»	٤٨٤-٤٨٥
لام الأمر و «لا» الناهية	٤٨٦
حركة اللام الطلبية	٤٨٧
لايجوز حذف لام الأمر وإبقاء عمله	٤٨٨
أقسام الأدوات التي تجزم فعلين	٤٩٠
الأمور المعتبرة في فعل الشرط وجزائه	٤٩١
الخلاف في العامل في فعل الشرط وجزائه	٤٩٢
شرط الجزم بحيث وإذما	٤٩٣
محل أدوات الشرط من الإعراب	٤٩٥
إن تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فما الحكم؟	٤٩٥
المواضع التي يجب فيها اقتران الجزاء بالفاء	٤٩٧
إذا وقع الجزاء جملة اسمية فما الحكم؟	٤٩٨
حذف فعل الشرط وحذف الجزاء	٥٠٢
شرط جزم الجواب بعد النهي والخلاف فيه	٥٠٥
عامل الجزم بعد إسقاط الفاء	٥٠٦

الموضوع	رقم الصفحة
وجوب حذف جواب الشرط	٥٠٨
إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم فما الحكم؟	٥٠٩
الخلاف في ذلك إذا تقدم ذو خبر	٥١٢
الأوجه الجائزة في الفعل الواقع بعد الشرط وقبل الجواب أو بعدهما	٥١٤
ألحق الكوفيون «ثم» بالواو والفاء	٥١٥
- باب عمل الفعل	٥١٦
الأمور التي يعرف بها الفعل اللازم	٥١٩
الأفعال التي تتعدى بنفسها دائما	٥٢٢
ما يتعدى إلى المفعول تارة بنفسه وتارة بحرف الجر	٥٢٢
ما يتعدي إلى المفعول بنفسه تارة ولا يتعدى تارة أخرى	٥٢٣
ما يتعدى إلى مفعولين	٥٢٣
أفعال القلوب	٥٢٥-٥٣٤
تنبيهات	٥٣٤
الإلغاء وحكمه	٥٣٦
صور الإلغاء والخلاف فيها	٥٣٨
التعليق - تعريفه ومواضعه	٥٤٠
الفروق بين الإلغاء والتعليق	٥٤٤
لغة سُليم (إجراء القول مجرى الظن)	٥٤٥
شروط ذلك عند سائر العرب	٥٤٦

الموضوع	رقم الصفحة
تنبيهان	٥٤٨
ما ينصب ثلاثة مفاعيل	٥٥٠
بيان حذف المفعولين أو أحدهما في باب «ظَنَّ»	٥٥١
بيان الحذف المتعلق بباب (أعلم)	٥٥٢
تنبيه	٥٥٣
الأسماء العاملة عمل الفعل	٥٥٤
المصدر - تعريفه وشروط عمله	٥٥٤-٥٥٨
حالات المصدر وأحكامها	٥٥٨
اسم الفاعل - تعريفه وأحكامه	٥٦٢
شروط عمل اسم الفاعل المجرد من أل	٥٦٣
الخلاف فيه إذا كان بمعنى الماضي	٥٦٤
عمل اسم الفاعل المثنى والمجموع	٥٦٥
يجوز في اسم الفاعل الإعمال والإضافة	٥٦٥
الخلاف في عمل اسم الفاعل المصغر	٥٦٦
رأي الكسائي في عمل اسم الفاعل الموصوف	٥٦٧
أمثلة المبالغة وحكم عملها	٥٦٧
شروط عمل أمثلة المبالغة	٥٦٨
بناء صيغ المبالغة من الرباعي	٥٧٠
اسم المفعول وشرط عمله	٥٧١
الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٧٢
الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة	٥٧٣

الموضوع	رقم الصفحة
أوجه الاشتراك بين اسم الفاعل والصفة المشبهة	٥٧٥
رفع الصفة المشبهة لمعمولها	٥٧٦
أحوال الصفة المشبهة ومعمولها	٥٧٧
الصور الممنوعة في الصفة المشبهة	٥٧٧
إحصاء الصور الحاصلة من الصفة المشبهة ومعمولها	٥٧٨-٥٨٢
أسماء الأفعال	٥٨٣
أنواع اسم الفعل	٥٨٤
اسم فعل الأمر	٥٨٤
اسم الفعل الماضي	٥٨٥
اللغات الواردة في (هيهات)	٥٨٦
اسم الفعل المضارع	٥٨٦
اللغات الواردة في (أوّه)	٥٨٦
الخلاف في حقيقة أسماء الأفعال	٥٨٧
إعراب أسماء الأفعال	٥٨٨
نوعا اسم الفعل من حيث الوضع	٥٨٨
أحكام اسم الفعل	٥٨٩
رأي الكسائي في تقديم معمول اسم الفعل	٥٩٠
لاينصب المضارع في جواب اسم الفعل	٥٩١
ما ينوّن من أسماء الأفعال وما لاينوّن	٥٩٢
الظرف والجار والمجرور	٥٩٢
مذاهب العلماء في الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف ونحوه	٥٩٣

الموضوع	رقم الصفحة
الخلاف في الظرف غير المعتمد	٥٩٥
اسم المصدر	٥٩٦
الخلاف في عمل اسم المصدر	٥٩٦
المصدر الميمي وعمله	٥٩٧
اسم المصدر إذا كان علما لايعمل	٥٩٨
اسم التفضيل وتعريفه	٥٩٩
عمل أفعل التفضيل	٥٩٩
ضابط مسألة الكحل	٦٠٠
أحوال اسم التفضيل	٦٠١
إذا لم يقصد بالاسم التفضيل فما الحكم؟	٦٠٢
دخول (مِن) الجارّة على المفضول	٦٠٢
اشتقاق أفعل التفضيل وفعل التعجب	٦٠٣
تعريف التعجب وصيغه	٦٠٤
الخلاف في حقيقة صيغ التعجب	٦٠٥
(فَعُل) من صيغ التعجب	٦٠٦
شروط بناء صيغ التعجب وأفعل التفضيل	٦٠٧
صيغ التعجب السماعية	٦٠٩
كيف يتعجب مما لم تتوفر فيه الشروط؟	٦٠٩
- باب التنازع	٦١٠
ما يشترط في طرفي التنازع	٦١١-٦١٥

الموضوع	رقم الصفحة
التنازع بين أكثر من ثلاثة عوامل	٦١٢
الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال أحد المتنازعين	٦١٧
- باب الاشتغال	٦٢٠
حد الاشتغال	٦٢١
مسائل وجوب النصب	٦٢٢
مسائل ترجيح النصب	٦٢٤
مسائل وجوب الرفع	٦٢٥
مسائل ترجيح الرفع	٦٢٧
ضابط ما يستوي فيه الرفع والنصب	٦٢٧
- باب التوابع	٦٢٨
أنواع التوابع	٦٢٩
- التوكيد	٦٣٠
تعريف التوكيد المعنوي ونوعاه	٦٣٠
التوكيد بـ «جميع» و «عامّة»	٦٣٣
خلاف العلماء في توكيد النكرة	٦٣٤
ألفاظ التوكيد كلها معارف	٦٣٥
التوكيد اللفظي	٦٣٦
النعت وتعريفه	٦٣٩
أنواع النعت	٦٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
شروط النعت بالجملة	٦٤١
الخلاف في النعت بالمصدر	٦٤١
أحكام النعت من حيث موافقته للمنعوت ومخالفته	٦٤٢-٦٤٤
القطع في النعت	٦٤٤
عطف البيان	٦٤٥
نوعا عطف البيان	٦٤٦
الخلاف في وقوعه في النكرات	٦٤٧
الأمور التي يتبع فيها عطف البيان المبين	٦٤٨
كل ما أعرب بيانا جاز إعرابه بدلا إلا في ثلاث مسائل	٦٤٨
يمتنع إعراب البدل عطف بيان في مسائل	٦٥١
البدل	٦٥٢
أقسام البدل	٦٥٤
شروط بدل البعض وبدل الاشتمال	٦٥٦
الأمور التي يتبع فيها البدل المبدل منه	٦٥٩
تفصيل القول في إبدال الظاهر من الضمير	٦٦٢
عطف النسق	٦٦٤
معاني الواو	٦٦٦
معاني الفاء و «ثم»	٦٦٧
(حتى) العاطفة ومعناها	٦٦٨
(أم) المتصلة والمنقطعة	٦٦٩
الفرق بين نوعي (أم) المتصلة	٦٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
(أم) المنقطعة	٦٧١
(أو) العاطفة ومعانيها	٦٧٢
(بل) العاطفة ومواضعها	٦٧٤
الخلاف في «لكن»	٦٧٥
شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل	٦٧٧
شرط تأكيد الضمير المرفوع المتصل	٦٧٩
العطف على الضمير المجرور والخلاف فيه	٦٨٠
تابع المنادى وأقسامه	٦٨٢
حكم القسم الأول	٦٨٢
حكم القسم الثاني	٦٨٤
حكم القسم الثالث	٦٨٥
حكم القسم الرابع	٦٨٦
- باب موانع الصرف	٦٨٧
نوعا الممنوع من الصرف	٦٨٨
نظم موانع الصرف	٦٨٩
ما يمتنع صرفه بعلة واحدة	٦٩٠
ضابط الجمع الذي لا نظير له	٦٩١
ما يمتنع صرفه بعلتين	٦٩٢
التأنيث وكيفية منعه للصرف	٦٩٢
حكم المؤنث الثنائي	٦٩٤

الموضوع	رقم الصفحة
إذا سُمّي مذكر بمؤنث فما الحكم؟	٦٩٤
المركب المزجي واللغات فيه	٦٩٥
شروط العجمة المانعة للصرف	٦٩٦
العدل المانع من الصرف	٦٩٨
الوصفية والعدل	٦٩٩
الألفاظ المختلف فيها	٧٠٠
الكلام على (أُخَر) ومنعه للصرف	٧٠١
الكلام على وزن الفعل وزيادة الألف والنون	٧٠٢
ما يشترط في الصفة المانعة للصرف	٧٠٣
ألفاظ (فعلان) المصروفة	٧٠٥
ما يشترط في وزن الفعل	٧٠٧
- باب العدد	٧١٠
حكم الواحد والاثنين من العدد	٧١٠
حكم الثلاثة والتسعة وما بينهما	٧١٠
حكم العشرة في العدد	٧١١
تنبيهان	٧١٢
تمييز العدد	٧١٣
تمييز المائة والألف	٧١٣
تمييز العشرة وما دونها	٧١٤
لاتضاف العشرة إلى المائة	٧١٧

الموضوع	رقم الصفحة
تمييز «كم» الخبرية	٧١٨
تمييز «كم» الاستفهامية	٧١٩
لا يميز الواحد والاثنان	٧٢٠
الفهارس الفنية للكتاب	٧٢٣
فهرس الآيات القرآنية	٧٢٤
فهرس الأحاديث والآثار	٧٥٢
فهرس الأمثال والأقوال	٧٥٤
فهرس الشعر والرجز	٧٥٧
فهرس الأعلام	٧٧١
فهرس القبائل والطوائف والمذاهب النحوية	٧٧٦
فهرس البلدان والأماكن	٧٧٨
فهرس الكتب المذكورة في المتن	٧٧٩
فهرس المصادر والمراجع	٧٨٠
فهرس الموضوعات	٨١٠

استدراكات

على بعض المراجع والمصادر

لقد سقط سهوا بعض المصادر والمراجع التي رجعت إليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهى كما يلي :

١ – التعليقة المفيدة في العربية (شرح قطر الندى) لمعمر بن يحيى المكي، رسالة ماجستير ، مطبوعة على الآلة الكاتبة بتحقيق حسان بن عبد الله الغنيمان .

٢ – سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي ، تحقيق د/ بشار عواد معروف وآخرين. الطبعة الأولى – بيروت مؤسسة الرسالة .

٣ – المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني المتوفى سنة ٨٧٢ هـ. وبهامشه تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب للدماميني ، المتوفى سنة ٨٢٧ هـ . المطبعة البهية بمصر .

